

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid

Tlemcen Algérie



تلمسان الجزائر

جامعة أبي بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: بنوك و تأمينات

تحت عنوان:

قياس كفاءة الاندماج البنكي
باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)
دراسة حالة بعض البنوك العربية

تحت إشرافه:

الأستاذ الدكتور: بزاوية محمد

من إعداد الطالب:

رحماني أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مذاقر نور الدين
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بزاوية محمد
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سوار يوسف
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر أ	د. نزمي عزالدين
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة أ	د. بن خالد نوال
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر أ	د. شربي عبد الرحيم

السنة الجامعية 2018-2019

« إنني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال
في تحفه لو خير هذا لكان أحسن و لو زيد هذا لكان
يستحسن، و لو قدم هذا لكان أفضل و لو ترك هذا
لكان أجمل، و هذا من أعظم العبر، و هو دليل على
استيلاء النقص على جملة البشر»

الأصفهاني

الإهداء

إلى والديّ الحبيبين أطال الله في عمرهما

إلى سني في الحياة زوجتي وإخوتي وإبني

إلى أغلى الأصدقاء وأعزهم على قلبي

إلى كل من يعرفني من بعيد أو من قريب

إلى كل الأهل والأحباب

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله عز وجل أن

يجد النجاح والقبول.

شكر و تقدير

أشكر

الله الذي وفقني على إتمام هذا العمل

الأستاذ الدكتور بزاوية محمد على الإشراف

إلى كافة الأساتذة الذين أشرفوا على تأطير دفعة

الدكتوراه التي أنتمى إليها

كل من ساهم في هذا العمل أساتذة وإداريين على

مستوى جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان

كل أساتذتي في جميع أطوار الدراسة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	إهداء
IV	شكر وتقدير
V	فهرس المحتويات
XII	قائمة الجداول
XVI	قائمة الأشكال
XVIII	قائمة الملاحق
XIX	قائمة المختصرات
أ	مقدمة عامة
01	الباب الأول: ماهية الاندماج و الكفاءة البنكية
02	تمهيد
03	الفصل الأول: ماهية الاندماج البنكي
04	مقدمة الفصل
05	المبحث الأول: مفهوم الاندماج البنكي
05	المطلب الأول: تعريف الاندماج البنكي و مراحل نشأته
05	الفرع الأول: تعريف الاندماج البنكي
09	الفرع الثاني: التطور التاريخي للاندماج البنكي
15	المطلب الثاني: نظريات و دوافع الاندماج البنكي
16	الفرع الأول: نظريات الاندماج البنكي
19	الفرع الثاني: دوافع الاندماج البنكي
37	المطلب الثالث: أصناف الاندماج البنكي
37	الفرع الأول: من حيث طبيعة نشاط البنوك المندمجة
38	الفرع الثاني: من حيث أطراف عملية الاندماج
40	الفرع الثالث: الاندماج البنكي بمعايير أخرى
41	المبحث الثاني: الأحكام العامة للاندماج البنكي
41	المطلب الأول: محددات و ضوابط الاندماج البنكي
42	الفرع الأول: محددات الاندماج البنكي

43	الفرع الثاني: ضوابط الاندماج البنكي
44	المطلب الثاني: شروط نجاح الاندماج البنكي
46	المطلب الثالث: محاسن و مساوئ الاندماج البنكي
47	الفرع الأول: محاسن الاندماج البنكي
49	الفرع الثاني: مساوئ الاندماج البنكي
51	خاتمة الفصل
52	الفصل الثاني: ماهية الكفاءة البنكية
53	مقدمة الفصل
54	المبحث الأول: المفهوم العام للكفاءة
54	المطلب الأول: تعريف الكفاءة و المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة
54	الفرع الأول: تعريف الكفاءة Efficiency
56	الفرع الثاني: الكفاءة و المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة
63	المطلب الثاني: تطور مفهوم الكفاءة.
63	الفرع الأول: المفهوم الكلاسيكي للكفاءة
64	الفرع الثاني: المفهوم الحديث للكفاءة
69	المطلب الثالث: أنواع الكفاءة
70	الفرع الأول: الكفاءة الهيكلية Structural Efficiency
71	الفرع الثاني: الكفاءة الإنتاجية أو التشغيلية للمؤسسة
73	الفرع الثالث: كفاءة تخصيص الموارد
73	الفرع الرابع: الكفاءة إكس X Efficiency
75	الفرع الخامس: الكفاءة النسبية
75	المبحث الثاني: مفهوم الكفاءة البنكية
76	المطلب الأول: تعريف الكفاءة البنكية
78	المطلب الثاني: أنواع الكفاءة البنكية
78	الفرع الأول: كفاءة الإنتاجية البنكية
84	الفرع الثاني: كفاءة وفورات الحجم البنكية
91	الفرع الثالث: كفاءة وفورات النطاق البنكية
93	الفرع الرابع: الكفاءة البنكية إكس X Efficiency

فهرس المحتويات

94	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية.
94	الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للبنك
100	الفرع الثاني: العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للبنك
104	خاتمة الفصل
105	خاتمة الباب
107	الباب الثاني: قياس الكفاءة البنكية و واقعها في ظل عمليات الاندماج
108	تمهيد
109	الفصل الأول: قياس الكفاءة البنكية
110	مقدمة الفصل
111	المبحث الأول: طرق قياس الكفاءة البنكية
111	المطلب الأول: طريقة النسب المالية
111	الفرع الأول: تعريف النسب المالية
112	الفرع الثاني: أنواع النسب المالية
126	المطلب الثاني: الطرق المعلمية و اللامعلمية Parametric and Non Parametric Approach
127	الفرع الأول: الطرق المعلمية Parametric Approach
131	الفرع الثاني: الطرق اللامعلمية Non Parametric Approach
143	المطلب الثالث: صعوبات قياس الكفاءة البنكية
143	الفرع الأول: تعدد مناهج تعيين المدخلات و المخرجات
148	الفرع الثاني: طبيعة المدخلات و المخرجات
149	الفرع الثالث: عدم تجانس الوحدات المقاسة
150	الفرع الرابع: صعوبة تحديد حجم العينة
151	الفرع الخامس: ارتباط المتغيرات، سلم القياس و أخطاء التعيين
152	المبحث الثاني: أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأداة لقياس الكفاءة البنكية
152	المطلب الأول: النموذج الأساسي لأسلوب DEA (The Basic CCR Model)
152	الفرع الأول: مفهومه
156	الفرع الثاني: الكتابة الرياضية لنموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR بالتوجه المخرجي
159	الفرع الثالث: النموذج الكسري لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات بالتوجه المخرجي
162	الفرع الرابع: التحويل من البرنامج الكسري إلى البرنامج الخطي بالتوجه المخرجي

فهرس المحتويات

163	الفرع الخامس: التحويل من البرنامج الخطي إلى برنامج الثنائية (النموذج المقابل)
165	المطلب الثاني: نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS (BCC Model)
165	الفرع الأول: مفهومه
169	الفرع الثاني: تعريف كفاءة اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS (BCC Efficiency)
170	الفرع الثالث: الكتابة الرياضية لنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS
171	المطلب الثالث: بعض النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA
171	الفرع الأول: النموذج التجميعي (Additive Model)
175	الفرع الثاني: النموذج المتباطئ (Slacks Based Model) SBM
179	الفرع الثالث: السلاسل الزمنية بالاعتماد على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات
182	الفرع الرابع: تحليل الحساسية Analyse De Sensibilité
184	خاتمة الفصل
185	الفصل الثاني: واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج
186	مقدمة الفصل
187	المبحث الأول: قراءة لأهم تجارب الاندماج البنكي
188	المطلب الأول: تجارب الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية
188	الفرع الأول: الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل القيود المصرفية
190	الفرع الثاني: الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحرر المصرفي
204	المطلب الثاني: تجارب الاندماج البنكي في أوروبا و اليابان
205	الفرع الأول: تجارب الاندماج البنكي في أوروبا
216	الفرع الثاني: تجارب الاندماج البنكي في اليابان
223	المطلب الثالث: تجارب الاندماج البنكي في الدول العربية
225	الفرع الأول: تجارب الاندماج البنكي في مصر
231	الفرع الثاني: تجارب الاندماج البنكي في لبنان
235	الفرع الثالث: تجارب الاندماج البنكي في السعودية
236	الفرع الرابع: تجارب الاندماج البنكي في فلسطين
239	الفرع الخامس: تجارب الاندماج البنكي في الأردن
241	الفرع السادس: تجارب الاندماج البنكي في السودان
244	المبحث الثاني: الدراسات السابقة لواقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج

فهرس المحتويات

251	المطلب الأول: واقع كفاءة الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية
254	المطلب الثاني: واقع كفاءة الاندماج البنكي في أوروبا و اليابان
254	الفرع الأول: واقع كفاءة الاندماج البنكي في أوروبا
262	الفرع الثاني: واقع كفاءة الاندماج البنكي في اليابان
266	المطلب الثالث: واقع كفاءة الاندماج البنكي في الدول العربية
274	خاتمة الفصل
275	خاتمة الباب
276	الباب الثالث: قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات
277	تمهيد
279	الفصل الأول: منهجية الدراسة و قاعدة البيانات
280	مقدمة الفصل
281	المبحث الأول: منهجية الدراسة
281	المطلب الأول: إجراءات الدراسة
281	الفرع الأول: المرحلة الأولى
282	الفرع الثاني: المرحلة الثانية
282	المطلب الثاني: الأدوات الكمية المستخدمة في الدراسة
282	الفرع الأول: اختيار نموذج قياس الكفاءة
284	الفرع الثاني: اختيار نموذج لتقدير التغير في الإنتاجية الكلية للبنوك
284	المطلب الثالث: البرامج المستخدمة في الدراسة
285	المبحث الثاني: قاعدة البيانات المستخدمة في الدراسة
285	المطلب الأول: عينة البنوك المستخدمة في النموذج
287	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة
287	الفرع الأول: منهج اختيار متغيرات الدراسة
288	الفرع الثاني: مدخلات و مخرجات الدراسة
288	الفرع الثالث: درجة الارتباط بين المتغيرات
289	المطلب الثالث: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
289	الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البنوك المندجة
296	الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية المقارنة بين تطور متغيرات البنوك المندجة و غير المندجة

308	خاتمة الفصل
309	الفصل الثاني: تحليل كفاءة الاندماج البنكي
310	مقدمة الفصل
311	المبحث الأول: عرض نتائج الدراسة
311	المطلب الأول: الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية للبنوك المندجة قبل و بعد الاندماج
311	الفرع الأول: مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية للبنوك المندجة قبل و بعد الاندماج
314	الفرع الثاني: مؤشرات الكفاءة الحجمية و خصائص اقتصاديات الحجم للبنوك المندجة
318	المطلب الثاني: الكفاءة الكلية للبنوك المندجة وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي قبل و بعد الاندماج
322	المطلب الثالث: الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية و الكلية للبنوك المندجة و غير المندجة
322	الفرع الأول: مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية للبنوك المندجة و غير المندجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج
329	الفرع الثاني: مؤشرات الكفاءة الحجمية للبنوك المندجة و غير المندجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج
336	الفرع الثالث: مؤشرات الكفاءة الكلية للبنوك المندجة و غير المندجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج
340	المبحث الثاني: مناقشة و تحليل نتائج الدراسة
340	المطلب الأول: تحليل التغيرات في الكفاءة الكلية و التقنية الصافية و الحجمية للبنوك المندجة قبل و بعد الاندماج.
347	المطلب الثاني: تحليل التغيرات في كفاءة البنوك المندجة و غير المندجة و إمكانيات التحسين
347	الفرع الأول: تحليل التغيرات في الكفاءة للبنوك المندجة و غير المندجة
352	الفرع الثاني: التحسينات المقترحة الممكنة بعد الاندماج البنكي
368	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
368	الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى
369	الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية
369	الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة
371	خاتمة الفصل
372	خاتمة الباب

فهرس المحتويات

375	خاتمة عامة
386	قائمة المراجع
418	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
12	تصنيف الاندماجات بحسب أعدادها للفترة (1951-1978)	1-1
14	عدد و قيمة الاندماجات في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1969-1984)	1-2
122	المخاطر البنكية	3-1
124	نسب النشاط	3-2
125	نسب المديونية	3-3
138	عدد منشورات DEA حسب السنة و النوع ما بين (1978-2001)	3-4
140	الشروط المتعلقة بنماذج DEA	3-5
141	الشروط المتعلقة بحجم العينة	3-6
151	ارتباط التغيرات، سلم القياس و أخطاء التعيين	3-7
160	تعريف المتغيرات على مستوى النموذج الكسري لأسلوب DEA	3-8
174	شرح تفصيلي للنموذج التجميعي	3-9
179	بيانات و نتائج نموذجي CCR و SBM	3-10
189	أبرز القيود التي كانت مفروضة على النظام المصرفي الأمريكي	4-1
190	الاندماجات الكبرى للبنوك التجارية الأمريكية ما بين (1954-1961)	4-2
192	عدد الاندماجات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1980-1998)	4-3
194	عدد عمليات الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1980-1998)	4-4
195	الاندماجات الكبرى للبنوك التجارية الأمريكية ما بين (1986-1999)	4-5
197	الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة بحسب الأشكال خلال الفترة ما بين (1980-1988)	4-6
198	أكبر صفقات الاندماج من حيث القيمة لعام 1997	4-7
199	عدد الاندماجات، مجموع الموجودات، مجموع الودائع، مكاتب الصرف التي تم دمجها خلال الفترة الممتدة ما بين (1994-2003).	4-8

قائمة الجداول و الأشكال

200	عدد الاندماجات البنكية، الموجودات، الودائع، و عدد المكاتب التي تم دمجها، و هذا حسب المؤسسة الداخلة (بنك أو مؤسسة ادخار)، خلال الفترة الممتدة بين (1994-2003)	4-9
203	أكبر عشر عمليات اندماج شهدتها الساحة المصرفية الأمريكية من حيث القيمة خلال الفترة الممتدة ما بين (2007، 2010)	4-10
206	نشاطات الاندماج البنكي المحلية و عبر الحدود للإتحاد الأوروبي للفترة الممتدة ما بين (1985، 1991)	4-11
208	تطور عدد عمليات الاندماج البنكي لدول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين (1995-2000)	4-12
219	الاندماج الثلاثي لبنوك Industrial Bank Of Japan and Daiichi Kangyo and Fuji Bank	4-13
220	عدد البنوك اليابانية و عدد حالات الاندماج خلال الفترة الممتدة بين (1990-2004)	4-14
224	أهم حالات الاندماج التي شهدتها الساحة المصرفية العربية خلال فترة التسعينات	4-15
232	اندماج "بنك بيلوس" و "البنك اللبناني للتجارة" (أرقام 1997)	4-16
233	أهم عمليات الاندماج التي شهدتها الصناعة البنكية اللبنانية خلال الفترة ما بين (1993-1999)	4-17
234	أهم عمليات الاندماج التي شهدتها الصناعة البنكية اللبنانية خلال الفترة (2000 - 2002)	4-18
245	الدراسات السابقة لواقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج	4-19
286	عينة البنوك التي قامت بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة	5-1
286	عينة البنوك التي لم تقم بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة	5-2
288	متغيرات الدراسة	5-3
289	درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة	5-4
290	الإحصاءات الوصفية لمدخلات و مخرجات البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج	5-5
295	أهم التغيرات التي شهدتها مدخلات و مخرجات البنوك المندمجة بعد الاندماج	5-6
296	الإحصاء الوصفي المقارن لمتغيرات البنوك غير المندمجة و المندمجة قبل فترة الاندماج	5-7
301	الإحصاء الوصفي المقارن لمتغيرات البنوك غير المندمجة و المندمجة بعد فترة الاندماج	5-8

قائمة الجداول و الأشكال

306	الدراسة الإحصائية الوصفية المقارنة بين متغيرات البنوك المندمجة و تلك التي لم تندمج خلال فترتي قبل و بعد الاندماج.	5-9
312	الكفاءة التقنية الصافية للبنوك المندمجة وفقا للتوجه المدخلي قبل و بعد الاندماج	6-1
315	الكفاءة الحجمية للبنوك المندمجة وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي قبل و بعد الاندماج	6-2
316	خصائص اقتصاديات الحجم للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج	6-3
319	الكفاءة الكلية للبنوك المندمجة وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي قبل و بعد الاندماج	6-4
323	مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي	6-5
324	تطور مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي	6-6
326	مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي	6-7
328	تطور مكانة البنوك المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي	6-8
330	مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي	6-9
331	تطور مكانة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي	6-10
333	مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي	6-11
335	تطور مكانة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي	6-12
337	مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل و بعد فترة الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الكلية	6-13
338	تطور مكانة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الكلية	6-14
341	مؤشر مالمكويست و مركباته للبنوك المندمجة	6-15
348	مؤشر مالمكويست و مركباته للبنوك المندمجة و غير المندمجة	6-16
353	التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الأهلي الأردني	6-17

قائمة الجداول و الأشكال

353	التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الأهلي الأردني	6-18
354	التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الإتحاد الوطني	6-19
355	التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الإتحاد الوطني.	6-20
356	التحسينات المقترحة على مدخلات بنك البحرين و الكويت	6-21
356	التحسينات المقترحة على مخرجات بنك البحرين و الكويت	6-22
357	التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الأهلي المتحد	6-23
358	التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الأهلي المتحد	6-24
359	التحسينات المقترحة على مدخلات مجموعة سامبا المالية	6-25
359	التحسينات المقترحة على مخرجات مجموعة سامبا المالية	6-26
360	التحسينات المقترحة على مدخلات البنك العربي الإفريقي الدولي	6-27
361	التحسينات المقترحة على مخرجات البنك العربي الإفريقي الدولي	6-28
362	التحسينات المقترحة على مدخلات البنك الوطني المصري	6-29
362	التحسينات المقترحة على مخرجات البنك الوطني المصري	6-30
363	التحسينات المقترحة على مدخلات بنك مصر	6-31
364	التحسينات المقترحة على مخرجات بنك مصر	6-32
365	التحسينات المقترحة على مدخلات بنك قطر الدولي	6-33
365	التحسينات المقترحة على مخرجات بنك قطر الدولي	6-34
366	التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الأهلي القطري	6-35
367	التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الأهلي القطري	6-36

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	منحنى التكاليف المتوسطة و الحدية	1-1
22	الوفورات اللاوفورات في الحجم	1-2
49	أبعاد الاندماج البنكي	1-3
58	الفرق بين الإنتاجية و الكفاءة.	2-1
60	العلاقة بين الكفاءة و الفعالية	2-2
63	العلاقة بين الكفاءة و الفعالية و الأداء	2-3
66	مؤشر الكفاءة الفنية و التخصيصية ذات التوجه الإدخالي (المدخلي)	2-4
68	مؤشر الكفاءة التقنية و التخصيصية ذات التوجه الإخراجي (المخرجي)	2-5
77	العلاقة بين مدخلات و مخرجات البنك	2-6
80	أثر عدم الكفاءة التقنية على معدل التكاليف	2-7
81	الكفاءة التقنية لمنتج واحد	2-8
82	الكفاءة التقنية لمنتجين	2-9
84	الكفاءة الإنتاجية (التقنية و التخصيصية) في المؤسسة المصرفية	2-10
87	كفاءة الحجم	2-11
88	منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل	2-12
89	العلاقة بين التكاليف المتوسطة و مستوى الإنتاج	2-13
118	كفاءة البنك بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية	3-1
129	منحنى كفاءة حد التكلفة العشوائية (SFA)	3-2
133	استخدام المنتج الافتراضي لمدخلات مركبة للحصول على مخرجات مركبة	3-3
134	حالة التغليف بالتوجه المخرجي	3-4
142	التمثيل البياني لنموذج FDH مقارنة بنموذجي CCR و BCC	3-5
153	نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR بالتوجه المخرجي	3-6
154	نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR بالتوجه المدخلي	3-7
155	تغير حدود الكفاءة بين الفترتين N و N' وفقا لنموذج CCR المدخلي	3-8
167	نموذج DEA وفقا لاقتصاديات الحجم الثابتة CRS و المتغيرة VRS	3-9

قائمة الجداول و الأشكال

172	Additive Model التمثيل البياني للنموذج التجميعي	3-10
176	قياس الكفاءة بتباطؤ	3-11
176	قياس الكفاءة بتباطؤ المدخلات	3-12

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
419	مدخلات و مخرجات نموذج الدراسة قبل الاندماج	1
420	مدخلات و مخرجات نموذج الدراسة بعد الاندماج	2
421	نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي قبل الاندماج	3
422	نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي قبل الاندماج	4
423	نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي قبل الاندماج	5
424	نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي قبل الاندماج	6
425	نتائج مؤشر مالمكويست و مركباته حسب البنوك وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي	7
426	نتائج مؤشر مالمكويست و مركباته حسب البنوك وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المخرجي	8
427	مقترحات التحسين في متغيرات البنوك المندمجة وفق التوجه المدخلي	9
429	مقترحات التحسين في متغيرات البنوك المندمجة وفق التوجه المخرجي	10

الرمز/الاختصار	التعريف
DEA	التحليل التطويقي للبيانات Data Envelopment Analysis
DMUs	وحدات اتخاذ القرار Decision Making Units
CRS	عوائد الحجم الثابتة Constant Returns To Scale
VRS	عوائد الحجم المتغيرة Variable Returns To Scale
CCR	شارنز - كوبر - رودز Charnes-Cooper-Rhodes
BCC	بانكر - شارنز - كوبر Banker-Charnes-Cooper
NDRS	عوائد الحجم غير المتناقصة (المتزايدة) Non-Decreasing Returns To Scale
NIRS	عوائد الحجم غير المتزايدة (المتناقصة) Non-Increasing Returns To Scale

المقدمة العلمية

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات متسارعة و متلاحقة، جعلت من العالم قرية صغيرة بلا حواجز أو حدود أو قيود، و نتج عنه تحرير التجارة العالمية بكافة جوانبها السلعية و الخدماتية و رؤوس الأموال و العمالة، و ما صاحبها من ثورة تكنولوجية و معلوماتية جعلت البعض يعتقد أنه لا يوجد أي رابط بين دول العالم مثل ما هو عليه الحال في الأسواق العالمية، حيث أن التداخل بين هذه التغيرات و التحولات جسد لنا ظاهرة جديدة اصطلح عليها بالعمولة، هذه الأخيرة امتدت لتشمل جميع الجوانب و المجالات و خاصة الاقتصادية منها.

تعتبر العمولة الاقتصادية من القواعد الأساسية للنظام العالمي الجديد، لما لها من تأثير عميق على الاقتصاد ككل و الاقتصاد الدولي بشكل خاص، فهي تخفي الحدود بين الأمم و الدول موحدة للأسواق العالمية وقوانينها و محررة لعملياتها الاقتصادية، لتصبح أسواق تهم بزيادة التجارة الدولية عبر زيادة تدويل الإنتاج و التوزيع و التسويق للسلع و الخدمات، إضافة إلى تشابك الروابط المالية تأثيراً و تأثراً خارج الأسواق المحلية و هو ما دعمته التغيرات التكنولوجية و التحرير المالي الذي شجع على الانفتاح على الأسواق المالية العالمية سواء كانت أسواق العملات أو أسواق الأسهم أو السندات و غيرها من الأسواق و هو ما يعرف بالعمولة المالية.

إن العمولة المالية كظاهرة، هي نتاج لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي عبر ارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق الخارجية و التكامل مع النظام المالي العالمي، ليتجسد هذا بظهور منظمات عالمية في مقدمتها منظمة التجارة العالمية و التي تمخض عنها اتفاقيات متعلقة بالتحرير المالي و البنكي، و ألغت القيود على حركة رؤوس الأموال و زادت من حركة و سرعة تنقلها عبر الحدود باتجاه الأسواق العالمية.

لقد أصبحت ظاهرة العمولة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة و النشاط المصرفي بشكل خاص، لأنها اتخذت أبعاد و مضامين جديدة سمحت للبنوك بالاتجاه إلى مجالات و أنشطة جديدة لم يسبق لها التعامل بها، و هو ما جعل البنوك تخرج من إطارها المحلي إلى العالمي لتجد نفسها مجبرة على التطور و الاندماج في السوق العالمي بجوانبه و أبعاده المختلفة لمسايرة التطورات المتسارعة مكتسبة للقوة و متحنية للضعف و التهميش و التراجع، و هي بذلك تنافس التكتلات و الكيانات المصرفية الضخمة التي تمتلك كفاءة مصرفية عالية و قدرة على المنافسة و التعاظم و النمو المتسارع في الانتشار و التوسع في كافة أنحاء العالم، في ظل حركة رؤوس الأموال الدولية و انسيابها و سرعة تدفقها، لأن الأسواق المصرفية المحلية أصبحت أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية، و بالتالي تداخلت و تشابكت الأسواق المصرفية المختلفة و اختفت الحدود التي كانت تفصل بينها لتجتمع في سوق مصرفية واحدة بمقاييس عالمية فرضتها العمولة المالية، اشتدت فيها المنافسة

مع دخول أطراف أخرى كشركات التأمين و شركات الأوراق المالية و مؤسسات الوساطة المالية، كما غيّرت من هيكل الخدمات المصرفية و فرضت الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق وفقاً لمقررات بازل، داعية إلى المزيد من تحرير التجارة في الخدمات المالية مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة، و فرضت المزيد من الإصلاحات على مستوى الأنظمة المصرفية و التي تمخض عنها خصخصة البنوك إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة و الإلكترونية، إضافة إلى الاندماج البنكي الذي يعتبر كأحد أهم الآثار الاقتصادية للعملة المالية في الوقت الحاضر، سواء بين البنوك الكبيرة و الصغيرة أو الكبيرة مع بعضها البعض، باعتباره كأحد الطرق التي تلجأ إليها البنوك للرفع من قدرتها التنافسية و كفاءتها المصرفية.

يعتبر الاندماج البنكي أحد أهم إستراتيجيات النمو الخارجي التي تقتضيها عمليات التطوير في ظل التحديات الكبرى التي يعرفها العمل المصرفي على المستوى العالمي، و التي يميّزها التوجه المتزايد نحو العملة و اتفاقيات التجارة العالمية، فضلاً عن التطورات المتتالية في الثورة المعلوماتية و التكنولوجية و التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، و هو ما سمح للبنوك العالمية الكبرى بالتغلغل داخل الأسواق المصرفية المحلية و تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم، فأصبحت البنوك المحلية الصغيرة التي تعاني من محدودية مواردها الذاتية الكافية للمنافسة و تحقيق النمو مهددة، و ما فتأت تميل نفسها للتأقلم مع ظرفها و توسع نشاطها و تعرّف على محيطها لمواجهة الآثار الخارجية التي لم تقم بالإعداد لها، و الناجمة عن العملة المالية المتمثلة في البنوك العالمية الكبرى التي لن تقدر على منافستها في ظل تلك المعطيات غير المتكافئة لتكون بذلك المتضرر الأكبر، خاصة مع ارتفاع المنافسة و ازدياد شدتها في ظل انتهاج مختلف البنوك، سواء كانت كبيرة أو صغيرة الحجم، لنفس الدول أو خارج حدودها لإستراتيجية الاندماج، لأنها تتوقع أنها الوسيلة المثلى التي تسمح لها بالتحكم و التخصيص الكفاء لمواردها و الرفع من ربحيتها و قيمتها السوقية، في ظل بيئة شديدة الخطورة و الديناميكية تهدد استقرار البنوك و بقاءها و قدرتها على اقتطاع حصص سوقية متزايدة.

لقد شهد القطاع المصرفي العربي تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره و إصلاحه و تطويره على المستويات المؤسسية و الرأسمالية و الموارد البشرية و التكنولوجية، و مع ذلك فإن القطاع المصرفي و المالي العربي يواجه عدداً من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي في ظل التكتلات المصرفية الأجنبية، خاصة بعد أن وافقت الدول العربية على تطبيق معيار كفاية رأس المال و استعدادها لاستحقاقات منظمة التجارة العالمية، و الذي أصبح ضرورياً للانتقال من العمل المصرفي التقليدي

إلى الصيرفة الشاملة الحديثة من خلال الاندماجات البنكية، بما يكفل تأمين دور فاعل للقطاع المصرفي العربي محلياً و دولياً.¹

و بالتالي، فقد أصبحت عملية قياس الكفاءة البنكية ضرورة ملحة للوقوف على مدى فعالية الاندماج في تحسين كفاءة البنوك العربية، فعلى المستوى العالمي حاولت النظريات الاقتصادية تقديم إجابات عن ذلك من خلال دراسة نتائج مستويات الكفاءة التي حققتها مختلف البنوك العالمية بعد الاندماج، فوجدت أن البعض منها تمكن من خلال الاندماج من زيادة حجمه و تحسين كفاءته نتيجة استفادته من اقتصاديات الحجم و النطاق، كما ارتفعت أرباحه نتيجة ارتفاع حصته السوقية و انتشاره الجغرافي، كل هذا وأشارت دراسات أخرى أن الاندماج لم يؤدي إلى تحسّن كبير في الكفاءة، مستدلين ببعض التجارب التي شهدها العالم، و التي لم تؤدي إلى التوصل للنتائج المرغوب فيها، مما فتح المجال أكثر و دعا إلى ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث و التقييم و القراءات المتمعنة للكثير من تجارب الاندماج و جوانبه، خاصة على المستوى العربي نظراً لنقص هذا النوع من الدراسات، و ذلك للحصول على نتائج أكثر حداثة تكون بمثابة دعامة أساسية تكشف الوشاح عن الأثر الحقيقي للاندماج على الكفاءة، خاصة في ظل العولمة المالية و ما أفرزته من تطور و تحديث للمنظومة المصرفية على جميع الأصعدة و المستويات.

❖ الإشكالية:

إن كل ما سبق يثير اهتمامنا لدراسة موضوع الاندماج كأحد أهم الاستراتيجيات و الآليات التي استخدمتها بعض الدول العربية لتحسين كفاءة منظومتها البنكية و هذا تحت الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فعالية الاندماج البنكي في تحسين كفاءة البنوك العربية؟

- و تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الإشكاليات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:
- هل يمكن أن تتحسن كفاءة البنوك العربية بعد الاندماج مقارنة بما كانت عليه قبل الاندماج؟.
 - هل تحقّق البنوك المندمجة مستويات عالية من الكفاءة مقارنة بالبنوك الأخرى التي لم تندمج؟.
 - هل يمكن تجنب الهدر في موارد البنوك المندمجة و زيادة منتجاتها بالاعتماد على البنوك المرجعية الأكثر كفاءة؟.

¹ - سعد حوجو، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة الأبحاث الاقتصادية و إدارية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 01.



❖ فرضيات الدراسة:

- 1- كفاءة البنوك العربية تحسنت بعد الاندماج.
- 2- البنوك المندمجة تحقق مستويات عالية من الكفاءة مقارنة بالبنوك غير المندمجة.
- 3- هناك إمكانية لتجنب الهدر في موارد البنوك المندمجة و زيادة منتجاتها بالاعتماد على البنوك المرجعية الأكثر كفاءة.

❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تقييم مدى قدرة الاندماج على تحسين كفاءة البنوك العربية، و السماح لها بالدخول إلى الاقتصاد العالمي للاستفادة من التكامل، أي معرفة هل يمكن للبنوك العربية أن ترفع من كفاءتها من خلال الاندماج.
- أهمية الاندماج كأحد الحلول بالنسبة للبنوك العربية للرفع من كفاءتها و مواكبة التحولات و التطورات العالمية، خاصة و هي التي يفترض أن تشكل الأسواق المستهدفة للبنوك العالمية.
- إمكانية الاستفادة من نتائج هذا البحث في تبني و تطبيق الاندماج بالنسبة للبنوك العربية التي ترغب في تحسين كفاءتها، عبر الاستخدام الأمثل و العقلاني للموارد و الإمكانيات المتاحة و تخفيض التكاليف و تحسين كمية و نوعية المخرجات.

❖ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

- محاولة تحديد مفاهيم كل من الاندماج و الكفاءة البنكية من خلال مناقشتها و تحديد العلاقة بينهما من المنظور الاقتصادي.
- التعرف على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، و على كيفية تطبيقه عند قياس الكفاءة النسبية لمجموعة من البنوك العربية.
- المقارنة بين الكفاءة النسبية للبنوك قبل و بعد الاندماج.
- المقارنة بين الكفاءة النسبية للبنوك المندمجة و البنوك التي لم تندمج.
- تحديد المقدار الواجب تخفيضه من الموارد للبنوك المندمجة غير الكفؤة لتحسين مستويات الكفاءة.
- تحديد المقدار الواجب زيادته من المنتجات للبنوك المندمجة غير الكفؤة لتحسين مستويات الكفاءة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

- هناك جملة من الأسباب التي دعتنا إلى اختيار الموضوع نذكر منها:
- أهمية القطاع البنكي بالنسبة للاقتصاد العربي.
 - الاهتمام بالتحويلات التي مست القطاع البنكي العربي.
 - يعتبر الاندماج ظاهرة العصر، و بالتالي من المهم أن تلمس هذه الأخيرة البنوك العربية التي يهّمها التعرف على أثره على كفاءة قطاعها البنكية.
 - قلة الدراسات التي تناولت بعمق الإشكالية المطروحة على مستوى البنوك العربية، بالرغم من أن الاندماج يعتبر أحد أهم الإستراتيجيات التي تعتمد عليها البنوك كحلول للرفع من كفاءتها و حمايتها من الانهيار أمام المنافسة المفروضة عليها محلياً و عالمياً.
 - الاختلافات الشديدة التي أفرزتها نتائج بعض الدراسات السابقة، و التي نتج عنها وجهات نظر عديدة حول العلاقة الحقيقية بين الاندماج و كفاءة البنوك.
 - الاستفادة من النماذج الناجحة للاندماجات البنكية.
 - تقديم مساهمة متواضعة لإثراء المكتبات و البحث العلمي.

❖ حدود الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على البحث في مدى تأثير الاندماج على كفاءة البنوك العربية، و قد تم تحديد عينة الدراسة بناء على المعلومات المتوفرة حيث وقع اختيارنا على عينة من البنوك في: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، مصر و قطر، أما عن الحدود الزمانية فقدرت بستة (06) سنوات التي شهدت فيها الدول العربية أكبر عدد من صفقات الاندماج البنكي، و قد قمنا بتقسيمها إلى ثلاث (03) سنوات قبل الاندماج امتدت من سنة 2001 إلى 2003، و ثلاث (03) سنوات بعد الاندماج امتدت من سنة 2010 إلى 2012.

❖ منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و ما يتبعها من التساؤلات الفرعية التي يطرحها موضوع بحثنا، و اختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي المقارن و كذا المنهج الكمي الإحصائي.

فالمنهج الوصفي تم الاعتماد عليه لاستعراض ماهية الاندماج البنكي و مختلف آثاره على الكفاءة البنكية، أما المنهج التحليلي المقارن فقمنا باستخدامه قصد مقارنة واقع الاندماج البنكي و آثاره على الكفاءة للعديد من



التحارب التي شهدتها الصناعات البنكية في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الذين يعتبران مهد صفقات الاندماج البنكي بالإضافة إلى اليابان و الدول العربية، كما تم استخدام المنهج الكمي الإحصائي من أجل قياس أثر الاندماج على كفاءة البنوك العربية، و تمثل أساساً في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) الذي يعتبر من أشهر الأساليب التي تسمح بتقييم كفاءة الاندماج البنكي خلال فترات الدراسة، كما اعتمدنا على مؤشر مالمكويسست (Index de Malmquist) الذي يسمح لنا بتفسير انحراف درجات الكفاءة مقارنة بالمنحنى الحدودي من فترة لأخرى.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فتمثلت في العديد من المراجع و الكتب و البحوث، بالإضافة إلى التقارير العربية و الأجنبية التي لها علاقة بالدراسة، ناهيك عن العديد من الدراسات المنشورة على المواقع الرسمية الإلكترونية التابعة لهيئات دولية و حكومية و كذا هيئات خاصة معترف بمصداقيتها عالمياً.

❖ الدراسات السابقة:

لقد عرف موضوع الاندماج و الكفاءة في المجال البنكي العديد من الدراسات في الدول المتقدمة لباحثين في أمريكا و أوروبا و آسيا، و قد تخلّلتها بعض الدراسات في الدول العربية التي تبقى قليلة رغم أنها عرفت توسعاً أكثر مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، حيث تم التطرق إلى الاندماج البنكي كأحد أهم نتائج العولمة المالية في مختلف البلدان، فقام الباحثين في هذا الموضوع بقياس كفاءة البنوك المندججة باستخدام طرق مختلفة، فمنهم من فضل استخدام الطرق التقليدية المتمثلة في النسب المالية مركّزين على حساب و تحليل المؤشرات للوصول إلى الحكم على كفاءة المؤسسات البنكية محل الدراسة.

أما باحثين آخرين في هذا المجال و نظراً للخصائص التي تميّز المؤسسة البنكية من حيث تعدد الأبعاد الخاصة بها من جهة، و التفاعل المستمر بين مختلف معاييرها و مؤشراتهما و كذا التطور المستمر في البرامج و الطرق من جهة أخرى، فضلوا استخدام أساليب التقدير الإحصائي المعلمي من خلال مجموعة من النماذج أهمها طريقة الحد القياسي DFA و طريقة التوزيع الحر TFA، بالإضافة إلى طريقة حد التكلفة العشوائية SFA، و أساليب أخرى غير معلمية أهمها أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA الذي يستخدم تقنيات البرمجة الخطية و يعدّ الأكثر استخداماً في قياس كفاءة البنوك في الدراسات الحديثة، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم الدراسات على النحو التالي:



1- Huizinga, H.P, Nelissen, J.H.M., Vennet, R: “Efficiency Effects of Bank Mergers and Acquisitions”, Tinbergen Institute Discussion Paper, N° 01-088/3, Tinbergen Institute, Amsterdam and Rotterdam, 2001.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في آثار عمليات الاندماج البنكي على الكفاءة لعينة مكونة من 52 بنك أوروبي خلال الفترة الممتدة ما بين (1994-1998)، و هذا من أجل تقييم قضايا السياسة العامة المحيطة بالاندماجات البنكية في ظل التقدم التكنولوجي، و إدخال اليورو على نطاق واسع واعتباره كحافز إضافي لتعزيز اندماج البنوك في أوروبا، و قد استخدم الباحثون دالة التكاليف اللوغاريتمية وفقا لمنهج الوساطة، حيث تمثلت المدخلات في الودائع و العمل بأسعار كل منها بينما استخدموا القروض و الأوراق المالية و غيرها من الأصول كمنحرجات.

خلصت نتائج التحليل الديناميكي لعمليات الاندماج إلى تحسن كفاءة التكلفة و تحقيق الاندماج لآثار إيجابية سواء على مستوى البنوك الكبيرة أو الصغيرة على حد سواء، و فيما يتعلق بكفاءة الربح نجد أن الاندماجات تميل إلى التقليل من كفاءة الربح للبنوك الكبيرة، بينما تتطلب المزيد من الوقت لكي تتحقق لمجموعة المصارف الصغيرة، أما فيما يتعلق بكفاءة التكاليف فخلصت الدراسة إلى أن الاندماج البنكي كان له آثار إيجابية على كفاءة التكاليف سواء بالنسبة للبنوك الكبيرة أو الصغيرة.

2- Sergio Clavijo, Carlos L. Rojas, Camilia Salamanca, German Montoya And Camilo Rizo, “Mergers And Acquisition In The Colombian Finacial Sector: Impact On Efficiency (2003-2005) ”, The Icfai Journal of Mergers & Acquisitions, Vol. III, No. 4, pp. 38-61, December 2006.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في الاهتمام المتجدد بالاندماج و الاستحواذ على مستوى المؤسسات المالية في كولومبيا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2003-2005، و التي تسعى إلى استغلال اقتصاديات الحجم و النطاق.

لتقدير كفاءة الاندماج البنكي في كولومبيا استخدم الباحثون طريقة الحد القياسي DFA وفق منهج الوساطة على عينة مكونة من 30 بنك، و قد شملت مدخلات الدراسة كل من: العمالة، رؤوس الأموال و الودائع، بينما شملت المنحرجات كل من: القروض، استثمارات المحافظ (التمويل بالأسهم).

خلصت الدراسة إلى أن الكفاءة البنكية بلغت على الصعيد الكلي 63%، و هي نسبة مماثلة لتلك التي تم العثور عليها في الدراسات ذات الصلة بعد انتهاء الأزمة، و هذا يعني أن البنوك العاملة في كولومبيا قد استعادت



مستويات الكفاءة بعد الاندماج خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2003-2005 باستثناء مؤسسات الرهن العقاري.

3- Ya-Hui Peng, Kehluh Wang, “Cost efficiency and the effect of mergers on the Taiwanese banking industry”, The Service Industries Journal Volume 24, Issue 4, 2004.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة من حيث التكلفة و وفورات الحجم و النطاق للصناعة المصرفية التايوانية، و تركز بشكل خاص على كيفية تأثير الاندماجات على الكفاءة من حيث التكلفة باستخدام تحليل الحدود العشوائية SFA وفق نهج الوساطة لقياس كفاءة التكلفة للمؤسسات البنكية التايوانية، و بناء على ذلك تمثلت مدخلات الدراسة في كل من رأس المال و الودائع بينما شملت المخرجات على كل من القروض و الاستثمارات، لعينة ضمت 44 بنك شملت مجموعة واسعة من الأحجام و الأنواع التنظيمية للفترة ما بين عامي (1997-1999).

خلصت نتائج الدراسة إلى أن اقتصاديات الحجم و النطاق موجودة و لكنها تتوقف على حجم البنك، حيث يكشف تحليل الانحدار أن نشاط الاندماج يؤثر إلى حد كبير على الكفاءة من حيث التكلفة، إذ أن البنوك المسيطرة المملوكة للحكومة تتمتع بكفاءة أعلى، بينما القديمة المملوكة للقطاع الخاص لديها كفاءة أقل، و قد أيدت الدراسة سياسة الاندماج البنكي رغم ما ينتج عنه من رفع للحواجز و القيود على القطاع البنكي.

4- Rossazana Ab-Rahim, Nor Ghani Md-Nor, Shamsubaridah Ramlee, “The Cost Efficiency Effects Of Involuntary Bank Margers: Evidence From The Malaysian Banking Industry”, Thammasat Economic Journal, Vol.30, No.1, March 2012.

قام الباحثون في هذه الدراسة بتوظيف أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) التي تركز على التوجه المدخلي لتحليل أثر الاندماج القسري على مكاسب كفاءة التكلفة، لعينة شملت 10 بنوك تمثلت في جميع البنوك المحلية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1990-2005)، كما اعتمدوا على نهج الوساطة لاختيار المتغيرات فشملت المدخلات على (مصاريف العمال، رأس المال و هو القيمة الدفترية للمباني و الأصول الثابتة و أخيرا الودائع)، فيما تمثلت المخرجات في: مجموع القروض، الأوراق المالية و البنود خارج الميزانية.

خلصت الدراسة إلى نتائج تمثلت عموماً في أن الإستراتيجية الاندماجية المتبعة أدت إلى تحسين مستويات الكفاءة البنكية في ماليزيا.

5- Houda Ben Said, Abdelfettah Bouri, "Efficiency Of French Bank Mergers And Acquisition", Herald Journal Of Education and General Studies Vol 2(2), May 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر عمليات الاندماج و الاستحواذ على كفاءة البنوك الفرنسية، و لتحقيق ذلك تم تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من أربعة عشر (14) بنك من بين أكبر البنوك الفرنسية المندجة خلال الفترة ما بين (1999-2006).

استخدم الباحثان نموذج تحليل مغلف البيانات (DEA) ذات التوجه المدخلي وفق منهج الوساطة، و تمثلت المدخلات في (رأس المال، العمل و الذي يمثل نفقات الموظفين، مصروفات الفائدة)، بينما شملت المخرجات على (القروض العقارية، القروض التجارية و الصناعية، القروض الاستهلاكية، بقية القروض الأخرى).

أظهرت نتائج الدراسة التجريبية أنه مقارنة بفترة ما قبل الاندماج، كان هناك تحسن في الكفاءة الكلية للبنوك الفرنسية بنسبة 17.82% لتصبح 70.67%، و يرجع هذا التحسن إلى الجانب التقني بنسبة 13.63%، و بالتالي فإن البنوك الفرنسية نجحت بفضل هذه العمليات في تعزيز قدراتها و تحبب الهدر في استخدام المدخلات من خلال الجمع بين النسب المثلى من المدخلات و المخرجات مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار المتاحة.

6- Malak Reda, "The Effect of Mergers And Acquisition On Bank Efficiency: Evidence From Bank Consolidation In Egypt", Working Paper Series, Economic Research Forum, N° 770, 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير عمليات الاندماج و الاستحواذ على كفاءة البنوك المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، حيث تقارن هذه الدراسة بين نتائج فترتين (2000-2003) و (2007-2010) كفترة مجمعة لاحقة، أي الفترة التي تلت الإصلاحات التي شهدتها الساحة المصرفية المصرية بموجب قانون المصارف الصادر سنة 2003، و الذي أجبر البنوك على زيادة رؤوس أموالها إلى حد كبير خلال وقت وجيز جدًا ما بين سنتي 2004-2006 مما جعل بعضها يلجأ إلى الاندماج كأحد الحلول.

خلال الدراسة قام الباحث أولاً بتحليل التغيرات في الكفاءة الإدارية، و التي تعكس الممارسات الجيدة التي اعتمدها البنوك للقيام بالوساطة قبل و بعد عمليات الاندماج و الاستحواذ باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) غير معلمي وفق اقتصاديات الحجم الثابتة و المتغيرة ذات التوجه المدخلي، و قد تم استخدام منهج الوساطة لتحديد المدخلات و المخرجات اللتين تمثلتا في كل من (نفقات التشغيل، مصروفات الفوائد) و (صافي إيرادات الفوائد، الإيرادات من غير الفوائد، المبلغ الإجمالي للقروض و السلف) على الترتيب لعينة مكونة من 24

بنك، كما تم استخدام النسب المالية التقليدية لالتقاط التغيرات في الربحية و مؤشرات المخاطر التي لا تحسب باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA).

أظهرت النتائج أنه على الرغم من حقيقة أن الاندماج كان له الأثر الإيجابي على الكفاءة الإدارية التي ارتفعت من 62.4% قبل الاندماج إلى 69.9% بعد الاندماج، إلا أن وظيفة الوساطة للبنوك و ربحيتها ظلت ضعيفة، مما ينبغي معه لصانعي السياسات وضع إستراتيجيات تعزز توجيه الودائع إلى الإقراض الإنتاجي عن طريق زيادة تعزيز الإقراض للمشاريع الصغيرة و المتوسطة، و تصميم أدوات الإقراض المبتكرة الجديدة التي تناسب تماما احتياجات السوق المصرفية المصرية.

7- Saeid Eisazadeh, Maryam Mazhary Ava, "The impact of bank merger on the efficiency of the banking industry in Iran (2003-2012)", International Research Journal of Applied and Basic Sciences, ISSN 2251-838X / Vol, 9 (6): 917-922, 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير اندماج البنوك على كفاءة القطاع البنكي في إيران، حيث يدرس الأثر المتوقع من عملية اندماج بنكي (Melat Bank) و (Tejarat Bank) و القيام بالمحاكات بين البنوك، و هذا باستخدام منهجية مماثلة للمنهجية التي استخدمها "شافير" عام 1992، و المتمثلة في تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية لعينة من البنوك الإيرانية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2003-2012).

شملت مخرجات الدراسة على مجموعة متنوعة من القروض التجارية و الصناعية و القروض الأخرى مثل القروض الممنوحة للزراعة و الصادرات و قطاع الخدمات و الاستثمارات، أما المدخلات فتمثلت في سعر رأس المال المادي و الفوائد المدفوعة على الودائع و سعر العمل، حيث تم استخدام إجمالي التكاليف كمتغير تابع بما في ذلك التكاليف الإدارية و التكاليف المالية.

أشارت نتائج الدراسة بالاعتماد على البيانات المالية إلى أن الاندماج ساهم في تخفيض التكاليف المحتملة بنسبة 48%، و على ما يبدو أن الاندماج يزيد من الكفاءة البنكية من حيث التكلفة نتيجة لوجود وفورات في الحجم.



8- Sufian Fadzlan, "The Efficiency Effects Of Bank Mergers and Acquisitions in a Developing Economy: Evidence Frome Malaysia", International Journal Of Applied Econometrics and Quantitative Studies Vol 1(4), 2004.

تستخدم هذه الورقة النهج الحدودي غير الباراميتري (DEA) لتحليل الكفاءة التقنية للمصارف التجارية المحلية الماليزية (المصارف الإسلامية الماليزية، مصارف التنمية، مصارف الاستثمار، مصارف التصدير و الاستيراد، و المصارف التعاونية) خلال الفترة ما بين عامي (1998-2003) و التي تتضمن فترتي قبل و بعد الاندماج. بالاعتماد على نهج الوساطة في تحديد متغيرات الدراسة تمثلت المدخلات في الودائع و نفقات الموظفين و رأس المال، في حين شملت المخرجات إجمال القروض إضافة إلى الأوراق المالية للإستثمار و التعاملات. أظهرت النتائج أن كفاءة البنوك الماليزية حققت مستوى جدير بالثناء بعد الاندماج بلغ 95.9%، كما استطاعت تدنية الهدر في الموارد إلى 4.1% بعد الاندماج، مما يؤكد نجاح برنامج الاندماج و خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة و المتوسطة الحجم، و التي استفادت أكثر من الاندماج و التوسع من خلال الاستفادة من وفورات الحجم، كما أشارت النتائج إلى أن البنوك الكبيرة يجب أن تقلص أكثر للاستفادة من مزايا الحجم، و من ثم ينبغي أن يكون صانعو القرار أكثر حذراً في تشجيع الاندماجات البنكية كوسيلة للتمتع بمكاسب الكفاءة.

9- Said Gattoufi, Saeed Al Muharrami, Aiman Al Kyumi, The Impact Of "Mergers and Acquisitions On The Efficiency Of GCC Bank", Banks and Systems, V 04, Issus 4, 2009.

قدمت هذه الدراسة تقييماً تجريبياً لأثر الاندماج البنكي على الكفاءة في دول مجلس التعاون الخليجي، و قد تم الإعتماد على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA لقدرته على تتبع أثر عمليات الاندماج و الاستحواذ على الكفاءة التقنية للبنوك المشاركة في عمليات الاندماج.

رَكَزَت الدراسة على 42 بنك تجاري خلال الفترة ما بين عامي (2003-2007) منها 10 بنوك شاركت في عملية الاندماج، و قد شملت متغيرات الدراسة على كل من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد بالإضافة إلى مخصصات خسائر القروض كمدخلات، و على إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات، و هذا من أجل مقارنة أداء البنوك العشرة المشاركة في الاندماج مع تلك التي لم تقم بعملية الاندماج.

أشارت النتائج إلى أنه من بين 10 بنوك مندجة تحسن التصنيف القائم على الكفاءة التقنية لخمس بنوك، في حين ظل على حاله بالنسبة لثلاث بنوك و تدهور قليلا بالنسبة لبنكين، لذلك يمكن القول أنه للاندماج تأثير

إيجابي و إن كان محدودا على الكفاءة التقنية لتلك البنوك التي قامت بعمليات الاندماج مقارنة بنظيرتها التي لم تخضع لعمليات مماثلة.

❖ صعوبات الدراسة:

تتلخص الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة فيما يلي:

- قلة صفقات الاندماج البنكي التي شهدتها الدول العربية مقارنة بتلك التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان زيادة على حصولها في فترات متباعدة.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بتفاصيل عمليات الاندماج التي شاركت فيها الدول العربية على غرار ما هو متوفر في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، فحتى المواقع الرسمية للبنوك العربية نجدها لا تخصص فضاء خاص بتفاصيل الاندماجات التي كانت طرفا فيها، مما جعلنا نفضل الاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope التي لا تشير إلى كل عمليات الاندماج التي شهدتها البنوك العربية.

❖ تقسيم الدراسة:

للإمام بجميع جوانب الموضوع و الوصول إلى تحقيق أهدافه، و الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار فرضياتها، رأينا أنه من المناسب تقسيم الدراسة إلى ثلاث أبواب أساسية، يتضمن كل باب فصلين بمبحثين لكل فصل.

تم تخصيص الباب الأول من هذه الدراسة لتحديد ماهية الاندماج و الكفاءة البنكية، حيث قمنا بتقسيمه إلى فصلين؛ تناول أولهما ماهية الاندماج البنكي من خلال مبحثين، تطرقنا في الأول إلى مفهوم الاندماج البنكي عبر تعريفه و مراحل نشأته، و كذا مختلف النظريات التي ساهمت في ظهوره و أبرز دوافع البنوك من الاندماج، و أخيرا مختلف أنواعه سواء من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندجة أو من حيث الأطراف المشاركة فيه، أما في مبحثه الثاني فتطرقنا إلى أحكامه العامة التي تشتمل على كل من محدداته و ضوابطه و كذا شروط نجاحه، بالإضافة إلى مختلف المحاسن التي يمكن أن تستفيد منها البنوك المندجة، ناهيك عن المساوئ التي يمكن أن تواجهها جراء قيامها بهذه العملية. أما فصله الثاني فتناول ماهية الكفاءة البنكية في مبحثين؛ تطرقنا في الأول إلى المفهوم العام للكفاءة من خلال تعريفها و تمييزها عن المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة (الإنتاجية، الفعالية، الأداء)، بالإضافة إلى تطورها من المفهوم الكلاسيكي إلى الحديث و كذا مختلف أنواعها، لنخصص مبحثه الثاني لتحديد مفهوم الكفاءة البنكية باعتبارها أساس دراستنا الحالية من خلال تعريفها و مختلف أنواعها و كذا أبرز العوامل التي يمكن أن تؤثر عليها.

أما الباب الثاني، فتم تخصيصه لدراسة عملية قياس الكفاءة البنكية و واقعها في ظل الاندماج من خلال دراساتها السابقة عبر التطرق في الفصل الأول إلى قياس الكفاءة البنكية عبر مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول طرق قياس الكفاءة البنكية بدءاً بالطرق التقليدية التي تعتمد على النسب المالية، وصولاً إلى الطرق المعلمية و غير المعلمية، بعد ذلك قمنا بالتطرق إلى مختلف الصعوبات التي تواجه قياس الكفاءة البنكية، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأداة لقياس الكفاءة البنكية باعتباره الطريقة التي سنعتمد عليها في دراستنا التطبيقية من خلال نموذجها الأساسي و كذا بقية نماذجها الأخرى. بينما تناول الفصل الثاني واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج، و ذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين؛ حيث قمنا في مبحثه الأول بإجراء قراءة لأهم تجارب الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان، وصولاً إلى أهم تجاربه في الدول العربية التي ستشكل عينة دراستنا الحالية، في حين قمنا في مبحثه الثاني بتسليط الضوء على الدراسات السابقة لواقع كفاءة البنوك المندمجة في المناطق السابقة.

أما الباب الثالث، فخصّص لقياس كفاءة الاندماج البنكي لعينة من البنوك العربية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات، من خلال التطرق في فصله الأول للمنهجية المستخدمة في الدراسة و قاعدة البيانات، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين؛ تضمن أولهما منهجية الدراسة التي تناولت إجراءات الدراسة و الأدوات الكمية المستخدمة و برامجها، في حين تضمن مبحثه الثاني قاعدة البيانات بالإشارة إلى عينة البنوك و المتغيرات المستخدمة في النموذج و إحصائياتها الوصفية. بينما خصصنا فصله الثاني لتحليل كفاءة الاندماج البنكي في مبحثين؛ تضمن أولهما عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتغيرات في كفاءة البنوك قبل و بعد الاندماج وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي، ثم الانتقال إلى تصنيف البنوك المندمجة من حيث مؤشر الكفاءة خلال فترة الدراسة ضمن البنوك عينة الدراسة التي تتضمن البنوك غير المندمجة أيضاً، أما المبحث الثاني فخصص لمناقشة نتائج الدراسة من خلال تحليل التغيرات في الكفاءة للبنوك المندمجة و غير مندمجة على مدار فترات الدراسة، و اقتراح إمكانيات التحسين للبنوك الأقل كفاءة بناء على بنوكها المرجعية الكفؤة.

الباب الأول

ماهية الاندماج و الكفاءة البنكية

تمهيد:

عرف الاقتصاد العالمي مجموعة من التحولات الاقتصادية المتسارعة و في مقدمتها انخيار النماذج الاقتصادية و التحول نحو آليات السوق، و إقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي ركزت على قطاع الخدمات بما في ذلك الخدمات المالية و البنكية باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد المعاصر، كما أدت إلى تشكيل التكتلات التجارية و مناطق التبادل الحر مما أدى إلى تحرير التجارة و الاستثمار و الاتجاه المتنامي نحو العولمة.

في جميع البلدان، يعتبر وجود صناعة بنكية كفؤة أمر ضروري لكل اقتصاد، و يرجع ذلك إلى خلق البيئة اللازمة للنمو الاقتصادي و التنمية من خلال دورها في التمويل و الوساطة من الفائض إلى العجز للوحدات الاقتصادية، مما يجعل من كفاءة النظام البنكي أمر لا غنى عنه ليس فقط لتوفير وساطة فعّالة، و لكن أيضا لحماية المودعين و تشجيع المنافسة السليمة و الحماية من المخاطر و الانخيار.

و لهذا يرى الكثير من المنظرين في هذا المجال أن الاندماج يمكن أن يزيد من عائدات البنوك من خلال تحقيقها لمكاسب الكفاءة و الإيرادات و التكاليف، بالإضافة إلى منحها لفرص التنوع و الحصول على نسب أعلى من الأرباح نظرا لقدرة على توفير رؤوس أموال كبيرة، رغم أن البعض الآخر يرى أن الحجم الكبير للبنوك يمكن أن ينشأ عنه تكاليف تشغيلية عالية و زيادة في المخاطر و تخفيض المنافسة و كذا متطلبات تحسين الكفاءة، و هو ما دفع الباحثين إلى إجراء العديد من الدراسات التي تركز على الاندماج و كفاءة البنوك في مختلف دول العالم.

بناء على ذلك قمنا بتخصيص هذا الباب لدراسة ماهية الاندماج و الكفاءة البنكية و هذا في فصلين أساسيين، حيث خصّصنا الفصل الأول لتبيان ماهية الاندماج البنكي كأحد أهم استراتيجيات النمو الخارجي، في ظل الديناميكيات المتغيرة للأسواق العالمية و زيادة المنافسة تدريجيا و التي جعلت من عمليات الاندماج طريقا مستعجلا من أجل بقاء البنوك و استدامتها و تحسين كفاءتها، سواء بالنسبة لتلك الكبيرة و القوية التي تهدف إلى المحافظة على كفاءتها عند مستوياتها القصوى، أو الصغيرة المهددة بالانخيار و التي تسعى من خلال الاندماج إلى تشكيل كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة محليا و إقليميا و دوليا، و بالتالي تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في البقاء و النمو و التوسع، أما الفصل الثاني فتضمن ماهية الكفاءة البنكية كأحد أهم المؤشرات المتفق عليها لتقييم الأداء البنكي و الحكم عليه بدقة في ظل بيئة تنافسية تتميز بعدد كبير من عمليات الاندماج عبر العالم.

الفصل الأول

ماهية الاندماج البنكي

مقدمة الفصل:

لقد أصبح الاندماج البنكي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك عبر العالم، باعتبارها أحد النتائج الأساسية للعملة التي تمخض عنها متغيرات أساسية ساهمت في انتشار هذه الظاهرة و توسعها، حيث تمثل أحدها في اتفاقية تحرير الخدمات البنكية في حين يتعلق الآخر بمتطلبات كفاية رأس المال، و هو ما جعل من الاندماج البنكي ضرورة حتمية لم تقتصر على البنوك و المؤسسات البنكية المحلية التي تنشط على نطاق الدولة الواحدة فقط، بل شملت في كثير من الأحيان على حالات اندماج بين بنوك من دول مختلفة لتتعدى بذلك المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، و هذا كله في ظل متغيرات أخرى كتصاعد الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و كذا تكريس التكتلات الاقتصادية العملاقة.

بناء على ذلك، سنسلط الضوء في هذا الفصل على ماهية الاندماج البنكي من خلال مبحثين أساسيين، حيث سنتطرق في أولهما إلى مفهومه و هذا من خلال عرض تعريفه سواء من الناحية اللغوية و القانونية و كذا الاقتصادية بالإضافة إلى مراحل نشأته، و بعدها نتقل إلى تبيان مختلف النظريات و الأفكار التي ساعدت على ظهور ظاهرة الاندماج و تطورها، ناهيك عن مختلف الدوافع التي تشجع البنوك على تطبيق هذا النوع من أساليب النمو و التوسع، و نختم هذا البحث باستعراض أنواع الاندماج البنكي سواء من حيث طبيعة الوحدات المندمجة أو من حيث أطرافه، أما مبحثه الثاني فسنخصصه لتسليط الضوء على الأحكام العامة للاندماج البنكي التي تتضمن محدداته و ضوابطه بالإضافة إلى شروط نجاحه، و أخيرا مختلف المزايا التي يمكن أن تجنيها البنوك و التي تشجعها على الاندماج و كذا المساوى التي يمكن أن تتعرض لها، و هذا للسماح لها باتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخفيف منها و السيطرة عليها.

المبحث الأول: مفهوم الاندماج البنكي.

من المعلوم أن بيان الشيء يتطلب الوقوف على حقيقته من خلال مفهومه، خاصة إذا كان هذا الشيء يكتنفه كثير من الصعاب و التباينات في وجهات النظر التي أثرت حوله،¹ لذلك يتناول هذا المبحث مفهوم الاندماج البنكي من خلال استعراض تعريفه و مراحل نشأته، و كذا نظرياته و مختلف الدوافع التي تجعل البنوك تقوم به، و أخيرا إبراز مختلف أنواعه.

المطلب الأول: تعريف الاندماج البنكي و مراحل نشأته.

يعد الاندماج البنكي أحد أهم المتغيرات المصرفية العالمية التي زاد تأثيرها، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة و التحرير المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، و يبدو أن انتشار عملية الاندماج المصرفي و سرعتها و شمولها جعلها تصبح ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا.²

الفرع الأول: تعريف الاندماج البنكي.

لقد أصبحت عمليات الاندماج أمرا شائعا و متكرر الحدوث في الوقت الراهن حيث يتم عادة استخدام لفظي الاندماج و الاستحواذ كمترادفين في القرارات الاستثمارية الإستراتيجية، و عليه فمن الضروري التمييز بين هذين المصطلحين فعملية الاندماج تتم بين مؤسستين متماثلتين تشمل على انضمام كيانين من نفس المستوى إلى بعضهما البعض للاستفادة من أفضل الإمكانيات المتوفرة لدى كل منهما، أما عملية الاستحواذ فإنها تشمل على عملية أسهل كثيرا تتمثل في ضم شركة أصغر إلى الشركة المستحوذة الأكبر.³

فالاندماج المصرفي (Merger) يشير إلى حدوث الاندماج طوعية و عن إرادة حرة، بغرض خلق تكتلات اقتصادية عملاقة لتحقيق وفورات الحجم و السعة و المجال. أما اصطلاح الدمج المصرفي (Consolidation) فيشير إلى حدوث الاندماج قسرا مثلا في حال قيام السلطة النقدية في دولة ما بتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو المهتدة بالإفلاس.⁴

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 19.

² - هارون الطاهر، العقون نادية، الجهاز المصرفي و متطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير حول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر و تقنيات، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005، ص 06.

³ - صالح السحبياني، عبد العظيم موسى، الاندماج و الاستحواذ، الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة، بحوث الاستثمار شركة الراجحي للخدمات المالية، الرياض، 2008، ص 01.

⁴ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع أعلاه، ص 20.

كما أن اصطلاحاً الاندماج و الدمج يختلفان عن الاستحواذ أو التملك (Acquisition)، حيث يشير الأخير إلى قيام بنك يسمى المستحوذ (Acquirer) بشراء حصة مؤثرة من أسهم بنك آخر يسمى المستهدف (Target)، مع حصول حملة الأسهم في البنك المستهدف على مبالغ نقدية أو سندات، أو حصولهم على حصة في أسهم البنك المستحوذ مقابل التنازل عن أسهمهم في البنك المستهدف.¹

و بالتالي فهو بذلك يقوم بالاستيلاء على بنك آخر، فالبنك الأول يضل مستمر كما هو في حين أن البنك الآخر يختفي و يذوب فيه، و يطلق على البنك المختفي مصطلح "البنك المستهدف".²

و من هنا يمكن طرح التعاريف المختلفة للاندماج باعتباره وسيلة تلجأ إليها البنوك الكبيرة و الصغيرة في الدول المتقدمة و النامية، أيا كان الغرض التي تسعى إلى تحقيقه من وراء هذه السياسة: تحقيق الجودة، إحكام السيطرة، مواجهة المنافسة الشرسة،³ و هو ما جعل تعريف الاندماج البنكي من الأمور التي يكتنفها بعض الصعاب، لذا نجد أن هناك اختلافاً واضحاً بين كافة الاتجاهات التي تناولت تعريفه، فمنهم من يعرفه من خلال أثره، و منهم من يعرفه عن طريق بيان صورته المختلفة، و منهم من يعرفه عن طريق أغراضه.

أولاً: تعريف الاندماج من الناحية اللغوية.

يعرف الاندماج من الناحية اللغوية، بأنه: "دخول الشيء في الشيء و استحكامه فيه"،⁴ فهو انضمام مؤسسات بعضها إلى بعض انضماماً تفقد فيه كل واحدة منها استقلاليتها و تحل محلها مؤسسة واحدة، و تعني كلمة دمج (Fusion/Merger) في الأعمال التجارية "ضم مؤسستين أو أكثر لإنشاء شركة واحدة".⁵

ثانياً: تعريف الاندماج من الناحية القانونية.

اختلف الفقه القانوني في إيجاد تعريف جامع للاندماج من الوجهة القانونية، حيث عرفه البعض على أنه " ذو طبيعة عقدية فهو عبارة عن عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر بمقتضاه يتم اتفاقها على وضع أعضائها و أموالها في شركة واحدة".⁶

1- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 20.

2- محمود صبح، القرارات المالية الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 37.

3- محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك و مواجهة آثار العولمة، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 25.

4- محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي النشأة و التطور و الدوافع و المبررات و الآثار مع نظرة على تجارب الاندماج عالمياً و عربياً و مصرياً، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2007، ص 61.

5- أنطوان ناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية و السوق المالية، دمج المصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديث للكتاب، لبنان، ص 09.

6- أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 25، 26.

كما يرى البعض الآخر أنه " اندماج مؤسسة صغيرة بمؤسسة أكبر منها، ينجم عنه اختفاء المؤسسة الأولى، أي اندماج شركة أو شركات صغيرة في شركات كبيرة بإحدى الطرق المعروفة، و قد تقوم الشركة الكبرى بشراء جميع أسهم الشركة الصغيرة، أو قد تقوم ببيع أسهمها مقابل حصولها على أسهم في الشركة الجديدة الموحدة، أو قد تقوم بشراء موجودات و أصول الشركة الصغيرة، على أن يقوم مساهمي الشركة الصغيرة بعد ذلك بجل شركتهم و تصفيتها".¹

بينما عرفه آخرون على أنه " مصطلح يشير إلى نقل إجمالي أو جزء رئيسي من أسهم منشأة إلى ملكية منشأة أخرى من أجل الوصول إلى نتيجة متمثلة في إنشاء منشأة أكبر".²

و على نفس الدرب يعرف جانب آخر من الفقه القانوني الاندماج على أنه " اتفاقية بمقتضاها تتحد شركتان قائمتان على الأقل في شركة واحدة لها شخصية معنوية بعد اتخاذ إجراءات تأسيس جديدة، أو تبتلع شركة يطلق عليها بالشركة الداخلة شركة أخرى تسمى الشركة المندمجة، و تسمى الصورة الأولى بالاندماج عن طريق تكوين شركة جديدة أو بطريق الضم، بينما يطلق على الصورة الثانية الاندماج عن طريق الامتصاص أو الابتلاع".

و الحقيقة أن الاندماج لا يترتب عليه فناء لأي طرف من أطرافه، سواء كان هذا الاندماج عن طريق الضم أو عن طريق المزج، لأن القول بذلك يؤدي حتما إلى آثار قانونية تتعلق بالوحدات المندمجة في شأن عقود الإيجار، و عقود العمل، و الدائنين، و المدنيين، كما أن الوحدات المصرفية المندمجة لا يمكن اعتبارها مثل الوحدات التي تم تصفيتها، حيث أنه لا تتم إجراءات تصفية من الناحية الواقعية، بل يظل الالتزام قائما من قبل الوحدات الداخلة أو الكيان الجديد اتجاه حقوق و التزامات الوحدات المندمجة من قبل الغير.³

ثالثا: تعريف الاندماج من الناحية الاقتصادية:

الاندماج البنكي هو " قيام بنكين أو أكثر بالإتحاد و الاندماج و الامتزاج و التحالف لتشكيل كيان إداري مصرفي أكبر حجما و أوسع نطاقا، و بالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل سواء من خلال تعظيم العوائد و المردودية و الأرباح، أو من خلال اكتساب قوة و قدرة على مواجهة المخاطر، و تخفيض التكاليف، و اكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي و العالمي، و قدر أكبر على توجيه هذا السوق لحماية المصالح المحتملة أو التأكيد عليها، و زيادة نمو هذه المصالح بشكل مناسب و معدل مرتفع".⁴

1- نضال الشعار، سوق الأوراق المالية، حلب، 2002، ص 234.

2- Wassilis Chouliras, Achianios Stergos, Merger and Acquisition in The Greek Banking Sector Addressing The Profitability Question, Journal Of Social Sciences, 9 (1), 2013, p 35.

3- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 27.

4- محسن أحمد الخضيري، الاندماج المصرفي، المنهج المتكامل لاكتساب البنوك و المصارف اقتصاديات الحجم و السعة و النطاق و الفاعلية في عالم الكيانات البنكية العملاقة و تحقيق ضرورات مع متطلبات العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 26.

الاندماج البنكي يشير إلى " اندماج حقوق و التزامات المصارف في كيان مصرفي واحد حيث أن ميزانية البنك الجديد هي الميزانية الإجمالية للبنوك المندمجة " ¹

الاندماج البنكي هو عبارة عن " اتفاق يؤدي إلى إتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية إنشاء المصرف الجديد " ².

و قد عرفه البعض الآخر على أنه " تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلالته، و يدخل في البنك الدامج و يصبحان مصرفا واحدا، و يتخذ المصرف الجديد اسماً جديدا عادة يكون اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما، و تضاف أصول و خصوم البنك المندمج إلى أصول و خصوم البنك الدامج " ³.

بينما عرفه آخرون على أنه " الجمع بين اثنين أو أكثر من البنوك من خلال عملية تجميع المصالح، و هو يختلف عن الدمج لأن الكيان الجديد يتم إنشاؤه من خلال عملية الاندماج " ⁴.

كما تم التعبير عن الاندماج المصرفي بأنه " إتحاد مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، مما يؤدي إلى زوال كل البنوك المشاركة في تلك العملية و ظهور بنك جديد، له صفته القانونية المستقلة و هو ما يطلق عليه Consolidation، أو زوال أحد البنوك من الناحية القانونية و ضمه إلى البنك الدامج، و الذي يمتلك كافة حقوق البنك المدموج و يلتزم بكافة التزاماته، و قد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك Acquisition حصص مؤثرة من الأسهم المملوكة للبنوك، كما لا يقتصر نطاق عمليات الدمج داخل حدود الدولة فقط بل يمكن أن يتعداها إلى الدول الأخرى " ⁵.

فيما عبر عنه البعض الآخر بأنه " المزج بين مصرفين في مصرف واحد حيث يفترض الاندماج أن المصرف الجديد يحصل على موجودات و مطلوبات المصارف المندمجة " ⁶

¹ - Wassilis Chouliras, Achianios Stergos, op cit, p 35.

² - عبد المطلب، عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 153.

³ - عمار بوعزوز دراوسي، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007، ص 02.

⁴ - Fatima Jilannar, Post-Merger Profitability a Case Of Royal Bank Of Scotland (RBS) International Journal Of Business an Social Science, Vol 2, N° 05, March 2011, p 157.

⁵ - شلي ماجدة أحمد، الاندماج المصرفي كأداة للنفاذ إلى الأسواق و دعم التكتلات و الكيانات العملاقة، جامعة الأزهر، مصر، مجلة علمية دورية محكمة، العدد (21)، 2003، ص 103.

⁶ - Saeid Eisazadeh, Maryam Mazhary Ava, The Impact Of Bank Merger on The Efficiency Of The Banking Industry In Iran (2003-2012, International Research Journal Of Applied and Basic Sciences, Vol 9 (6), 2015, p 917.

في حين عبر البعض الآخر على أنه " اتحاد مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، و قد يؤدي هذا الدمج إلى زوال البنوك المشاركة في تلك العملية و ظهور شخصية قانونية جديدة، أو زوال أحد البنوك و ضمه مع البنك الدامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المدموج و يلتزم بكافة التزاماته اتجاه الغير " ¹.

هذا و يرى البعض الآخر من الباحثين أن الاندماج البنكي هو " عبارة عن تحرك جماعي نحو التكتل و التكامل و التعاون بين مصرفين أو أكثر، لإحداث شكل من أشكال التوحيد يتجاوز النمط و الشكل الحالي إلى خلق كيانات أكثر قدرة و كفاءة على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية للتحقق قبل إتمام عملية الاندماج " ². و من هنا يمكن تعريف الاندماج المصرفي من الوجهة الاقتصادية بأنه " عملية توحيد أصول و خصوم بنكين أو أكثر، سواء بالضم الذي يترتب عليه انقضاء الشخصية المعنوية للبنك المدموج، أو بطريق المزج الذي يترتب عليه انقضاء الشخصية المعنوية للبنوك المشاركة، كل ذلك بغرض النمو و التوسع أو لتوقي مخاطر الإفلاس و التصفية. ³

الفرع الثاني: التطور التاريخي للاندماج البنكي.

ليست البنوك مؤسسات مشابجة للشركات أو المحلات التجارية، التي يُسمح بتكاثرها دون حدّ في الدول الرأسمالية على أساس أن المنافسة بينها تقضي على المؤسسات الفاشلة، فالبنوك تعمل أساسا بودائع الغير و كل تصفية لها يمكن أن يضّرّ بالمدودعين و المساهمين على حدّ سواء، فضلا عمّا يمكن أن تتركه من تأثير سيّء في الأسواق الاقتصادية و المالية. ⁴

لقد اتخذ تركز "Concentration" المصارف في أوروبا منذ بداية هذا القرن أشكالا عديدة في كلّ من إنجلترا و ألمانيا و فرنسا، حيث اختلف في كل من هذه الدول موقف المصرف الكبير اتجاه البنوك الصغيرة المحلية و الإقليمية. ⁵

1- التميمي تيسير، سؤال الدمج المصرفي في فلسطين، سلسلة أبحاث مصرفية، جمعية البنوك في فلسطين، رام الله، فلسطين، 2003، ص 09.

2- محمد حسين الشريف محمد، الاندماج و أثره على الأداء المالي للمصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015، ص 157.

3- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 27.

4- محمود أحمد التوي، المرجع السابق، ص 70.

5- أنطوان الناشف، خليل الهندي، المرجع السابق، ص 36.

و قد أشارت الكتابات الأولية أن فكرة الاندماج البنكي فكرة قديمة يتم تناولها عبر عدة مراحل على النحو

التالي:

أولاً: المرحلة الأولى 1893 إلى 1914.

ارتبطت هذه الموجة بالثورة الصناعية حين ظهرت التكتلات الدولية خلال فترة الستينات و حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، و قد كان للباحثين القليل من التوثيق الرسمي حول الموجة الأولى من الاندماجات في الولايات المتحدة الأمريكية، و التي كانت بدايتها في عام 1893 لتبلغ ذروتها في عام 1904 حين اختفت أكثر من 401 مؤسسة مالية.

و تميزت هذه الموجة بحصول مجموعة من الاندماجات الأفقية الرأسية التي خلقت شركات عملاقة في مجال الحديد و الصلب و الهواتف و النفط و التعدين و السكك الحديدية، أما الموجة الأولى في بريطانيا فكانت قليلة حتى عام 1914 و كان أبرز المعلومات المتوفرة إنشاء شركة "يونيتد كوليريز" عن طريق دمج ثماني شركات صغيرة، و قيام شركة "جيه بي كوتس" بدمج ثلاث شركات مماثلة مما سمح لها بالسيطرة على 16 مصنع من أفضل المصانع في هذه التجارة من خلال 60 فرع التي كانت تمتلكها.¹

أما نهاية هذه الموجة في الولايات المتحدة الأمريكية فبدأت من الآثار السلبية التي انعكست على الفقراء و الأغنياء معاً، بعد تثبيت الأسعار عن طريق الاحتكار الناجم عن عمليات الاندماج، و تطور الأمر إلى تقديم شكوى إلى المحاكم التشريعية و الوطنية تخللتها الاضطرابات التي أحدثها عمال الفحم و الفولاذ، و رافق ذلك الإخفاق الذي لحق بالحركات الاندماجية فمن بين حوالي 328 صفقة أخفق نحو 154، و كان من بين أسباب ذلك رشوة المشرعين القانونيين لإنجاح الصفقات و انتشار الفساد و الاختلاس، و هو الأمر الذي دفع بالمسؤولين تحت تنظيم واحد يدعى "الاتحاد الاحتكاري" إلى إصدار قانون شيرمان "Sherman Anti-trust law" في عام 1890، الذي يُجرّم أي عقد أو تحالف مشترك، أو تواطؤ يُلحق ضرراً بالتجارة كما يمنع القانون أي شخص أو مجموعة تجارية من احتكار أو محاولة احتكار أية سوق تجارية، و تعزز هذا الأخير في 15 أكتوبر من عام 1914 بإصدار قانون كلايتون "Clayton Anti-trust law" لوقف الفساد الإداري.²

¹ - عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصادي (المصارف نموذجاً)، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007، ص 32.

² - مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير و عصنة النظام المصرفي، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص 107.

لقد شكلت تلك التطورات أحد مؤشرات الأزمة المالية التي حدثت خلال الفترة ما بين (1904-1907)، حيث قام الجهاز البنكي بتخفيض العرض المالي في ظل انخفاض أسعار المعادن و المواد الأولية بسبب محاولات الاحتكار، و كانت أولى مؤشرات تلك الأزمة على بورصة نيويورك من خلال انخفاض مؤشر سوق الأسهم من 35% في الربع الثالث من عام 1907 إلى (-20%) في الربع الرابع من نفس العام، مما أدى إلى إعلان "National Bank Of Comars" الذي يمثل أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك عن إفلاسه و تسابق المودعين على سحب ودائعهم، ثم تالت الانهيارات و توقفت البنوك عن الدفع إلى أن وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية لهذه الموجة.

ثانيا: المرحلة الثانية من 1919 إلى 1929.

حصلت في هذه المرحلة اندماجات متزايدة بين الصناعات التي تكوّنت خلال الموجة الأولى، و قد شكلت الحوافز المرتبطة بالفوائد الناتجة عن بالاندماجات الكبرى الدافع الأساسي لهذه الموجة من التكامل العمودي (الاندماجات العمودية) ، بالإضافة إلى فوائد متعددة أخرى و في مقدمتها النجاح في حماية براءة الاختراع و الحفاظ على العلامات التجارية و تجميع رؤوس الأموال¹، مما أدى إلى تقلص عدد البنوك من 30419 عام 1921 إلى 25113 عام 1929²، هذا في وقتٍ كانت بريطانيا تحقق اندماجات أفقية توازي الاندماجات العمودية في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد انتهت هذه الموجة إثر أزمة عام 1929 التي تعد من أكبر الأزمات الاقتصادية من حيث العمق و الخطورة نظرا لما خلفته من انعكاسات اقتصادية و سياسية على صعيد النظم الاقتصادية العالمية.³

ثالثا: المرحلة الثالثة من 1955 إلى 1987:

تشكل الأسباب التقليدية السابقة الدافع من وراء هذه الموجة من الاندماجات بالإضافة إلى الأسباب الجديدة التي ظهرت بعد التدهور الاقتصادي نتيجة الحرب العالمية الثانية و محاولة التوافق مع الظروف الجديدة، و في مقدمتها تحديد وضعية مئات الشركات الموجودة في السوق آنذاك و خصوصا في ظل "الثورة الكينزية".⁴

¹ - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 107.

² - هاشم علوان السامرائي، التركيز الاحتكاري الرأسمالي في الستينات و السبعينات من القرن العشرين، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد الأول، السنة الأولى سبتمبر 1980، ص 127.

³ - عبد الكريم جاير العيساوي، المرجع السابق، ص 35.

⁴ - مطاي عبد القادر، المرجع أعلاه، ص 108.

و يمكن تلخيص الاندماجات من حيث الأهمية النسبية من خلال الجدول (1-1) الذي يبين تصنيف الاندماجات الدولية بحسب أعدادها خلال الفترة ما بين (1951 - 1978) على النحو التالي:
الجدول رقم (1-1): تصنيف الاندماجات بحسب أعدادها للفترة (1951-1978).

المجموع	أخرى	مختلط		عمودي	أفقي	نوع الاندماج السنوات
		توسيع الإنتاج	توسيع السوق			
81	06	30	05	10	30	1954-1951
2014	-	101	09	34	60	1958-1955
264	-	104	22	48	44	1962-1959
364	-	189	17	53	54	1966-1963
361	84	216	01	34	26	1968-1967
110	39	37	صفر	13	21	1978

Source: Fred Weston, Mergers Restructuring and Corporate, Prentice Hall USA, 1999, p13.

يشير الجدول (1-1) إلى الأهمية النسبية لكل نوع من الاندماجات حيث نلاحظ تصاعد موجات الاندماجات بأنواعها خلال الفترة (1951-1978)، كما يبرز تفوق الاندماجات المختلطة بغرض توسيع السوق و الإنتاج على حساب العمودية و الأفقية، و التي بلغت ذروتها في توسيع الإنتاج خلال الفترة (1967-1968) التي سميت بمرحلة الاندماجات¹، و من الأمثلة على هذا النوع اندماج "National Provincial Bank" الذي كان يحتل المرتبة الرابعة في بريطانيا مع "Westminster Bank" صاحب المرتبة الخامسة في بريطانيا كذلك، و قد تميزت الاندماجات في تلك الفترة بقدرة مالية كبيرة و أعداد كبيرة من العمال.²

من خلال الجدول رقم (1-2) يتضح التباين الكبير الذي عرفته موجات الاندماج من مرحلة لأخرى في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا بسبب العديد من العوامل و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و كذا السياسية التي اختلفت داخل نفس البلد و بين البلدين من فترة لأخرى، فالصناعة البريطانية عرفت تبايناً في عدد الاندماجات تراوح ما بين (846-1210) خلال الفترة ما بين (1969-1972)، لتشهد الفترة التي تلتها ما بين (1973-1984) تذبذباً في عمليات الاندماج لكنه لم يتجاوز صفقات الاندماج التي عرفتها الفترة السابقة من حيث العدد الذي تراوح ما بين 1205 صفقة في عام 1973 و 315 صفقة في عام 1975.

¹ - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 108.

² - فارس غضوب، الرأسمالية الحديثة طبيعتها و خصائصها القومية، دار الفرابي، بيروت، 1995، ص 27.

و من جانب آخر يظهر الجدول (2-1) تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على بريطانيا في عدد الصفقات خلال كل سنوات الفترة الممتدة ما بين (1969-1984)، مما يؤكد من جديد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مهد الاندماجات في العالم رغم تذبذبها من فترة لأخرى بفعل عوامل داخلية و أخرى خارجية، حيث نلاحظ أنها عرفت ذروتها خلال الفترة ما بين (1894-1969) ب 6107 عملية اندماج في عام 1969 لتعرف بقية سنوات هذه الفترة تذبذبا في عدد الصفقات غلب عليه التراجع، و قد انحصر ما بين 5152 صفقة اندماج في عام 1970 و 1889 صفقة اندماج في عام 1980.

أما من حيث قيمة هذه الصفقات في بريطانيا فإنها سارت على عكس وتيرة عددها خلال هذه الفترة، فبينما بلغت قيمة أكبر عدد من الصفقات خلال هذه الفترة في بريطانيا و المقدر 884 صفقة اندماج 0.9 مليار جنيه إسترليني فإن بقية الصفقات عرفت تذبذبا في القيمة لا علاقة له بعدد الاندماجات، ففي حين بلغت قيمة 1210 صفقة اندماج 2.5 مليار جنيه إسترليني عام 1972 فإن أقل من نصف عدد هذه الصفقات و المقدر ب 504 صفقة بلغت قيمتها أكثر من ضعف القيمة السابقة بقيمة 5.3 مليار جنيه إسترليني.

و على عكس سابقتها فإن قيمة الصفقات في الولايات المتحدة الأمريكية تأثر بعددها خلال الفترة الممتدة ما بين (1969-1977)، حيث تناقصت قيمة الاندماجات من 23.7 مليار دولار أمريكي ل 6107 صفقة اندماج في عام 1969 إلى 21.90 مليار دولار أمريكي ل 2224 صفقة اندماج في عام 1977، أما الفترة الممتدة ما بين (1978-1984) فعرفت تذبذبا في قيمة الصفقات لكنه تجاوز قيمة صفقات الفترة السابقة رغم تفوقها من حيث العدد.

من خلال ما سبق يتضح التطور التاريخي لأهداف الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، فخلال بداياته كان يهدف إلى القضاء على المؤسسات الهشة و الفاشلة المهددة بالانحيار في إطار ما يعرف بسياسة الإنقاذ التي انتهجتها هذه الدول خلال مجموعة من الفترات خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية، حيث تنافست المؤسسات الكبرى على دمج عدد كبير من المؤسسات الصغرى نظرا لتدني قيمتها التي تعكس تدني قيمة أسهمها في السوق بسبب رغبة المساهمين في التنازل عنها، أما خلال الفترات اللاحقة فشهد عدد الاندماجات تناقصا واضحا بعد القضاء على معظم المؤسسات الفاشلة و اشتداد المنافسة بين المؤسسات القوية التي تفضل التوسع بالاعتماد على مواردها الداخلية بدون اللجوء إلى الاندماج، مما جعل عدد الصفقات يتناقص في العدد و يرتفع في القيمة لأن معظم الصفقات القليلة المبرمة كان بين مؤسسات قوية في السوق و التي ترغب في المزيد من التوسع.¹

¹ - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 108.

الجدول (1-2): عدد و قيمة الاندماجات في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية

المبالغ بالمليار / العملة المحلية

خلال الفترة (1969-1984)

الولايات المتحدة الأمريكية		بريطانيا		السنوات
القيمة	العدد	القيمة	العدد	
23.7	6107	1.1	846	1969
16.4	5152	1.2	793	1970
12.6	4608	0.9	884	1971
16.7	4801	2.5	1210	1972
16.7	4040	1.3	1205	1973
12.5	2861	0.5	504	1974
11.8	2297	0.3	315	1975
20	2276	0.4	353	1976
21.90	2224	0.8	481	1977
34.2	2106	1.2	567	1978
43.5	2128	1.7	534	1979
44.4	1889	1.5	469	1980
82.6	2395	1.2	452	1981
53.8	2346	2.2	463	1982
73.1	2533	2.4	447	1983
122.2	2543	5.3	504	1984

Source: Trance Cooke, Mergers and Acquisition, Basil Blackwell, New York, 1988, p 15, 21.

رابعاً: المرحلة الرابعة من 1988 إلى 1997:

بدأت خلال الربع الثالث من عام 1992 إثر نتائج حرب الخليج الثانية، إذ عانت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و الدول الصناعية الأخرى من مشكلات في ميزانياتها الحكومية، فاضطرت إلى إجراء تخفيضات في نفقات الدفاع و في الوقت نفسه أُجبرت الكثير من الصناعات العسكرية على الدخول في موجة من الاندماج و التوحيد،¹

¹ - عبد الكريم جابر العيسوي، المرجع السابق، ص 37.

و قد ارتبطت هذه الفترة بسياسات التحرير و ثورة المعلومات و الاتصالات و هو ما يبرر بداية تاريخ جديد من الاندماج بظهور عدة اندماجات بنكية في تلك الفترة.

ففي أوروبا أدت الاندماجات إلى تراجع عدد البنوك في فرنسا من 801 بنكا عام 1990 إلى 626 بنك عام 1994، و خلال نفس الفترة تراجع عدد البنوك الهولندية من 153 بنك إلى 127 بنك، أما إيطاليا فقد انخفض عدد بنوكها من 1065 بنك إلى 1003، بينما في اسبانيا فتراجع عدد البنوك من 362 إلى 314 و استمر تنامي حجم عمليات الاندماج في أوروبا في سنوات التسعينيات، حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة هذه العمليات قد تجاوزت 400 مليار دولار عام 1997.

و في نفس السياق شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عمليات اندماج كثيرة حيث انخفض عدد البنوك من 8700 في عام 1992 إلى 7000 بنكي في عام 1998، في حين لم تشهد الدول العربية سوى 16 حالة اندماج كان أغلبها في لبنان بالإضافة إلى السعودية، تونس، عمان، الأردن، مصر.¹

خامسا: المرحلة الخامسة من 1998 إلى يومنا هذا.

في النصف الأول من عام 1998 تم الإعلان عن صفقة اندماج بقيمة تريليون دولار، مساوية بذلك كل الصفقات التي أنجزت خلال عام 1997، و قد ساعد على إنجاز هذا النوع من صفقات الاندماج الضخمة الاستقرار النقدي العالمي و زيادة كفاءة الاتصالات و توحيد اللغة المالية في ظل الاتفاق على استخدام اللغة الإنجليزية، و هو ما دفع إلى تخطي الحدود الإقليمية و القارية و خصوصا بين الدول المتقدمة نفسها.²

المطلب الثاني: نظريات و دوافع الاندماج البنكي.

إن الاندماج البنكي لم يأت بمحض الصدفة، و إنما هو وليد مجموعة من الأفكار و النظريات التي ساهمت في ظهوره و تطوره بناء على مجموعة من الدوافع.

¹ - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، 110.

² - عبد الكريم جابر العيسوي، المرجع السابق، ص 38.

الفرع الأول: نظريات الاندماج البنكي.

هناك عدة نظريات توضح أسباب القيام بالاندماجات و من بينها ما يلي:

أولاً- نظرية تعظيم الربحية:

يعتبر ستانلي جيفون (1835-1882) و والراز (1834-1910) و ألفريد مارشال (1842-1924) من أشهر رواد هذه النظرية، و التي تعتبر أن تعظيم الربح هو الهدف التقليدي للبنوك المندمجة ومع ذلك فإن أحد الأسئلة ذات الصلة هو هل تحاول البنوك تعظيم الربح على المدى الطويل أو على المدى القصير، و بالتالي نموذج التقييم الأساسي للبنك يستند إلى الافتراض الأساسي بأن البنوك تسعى إلى زيادة ربحها على المدى الطويل،¹ و يتحقق ذلك من خلال:

أ- تحسين الكفاءة

يري (فابريل 1957) و (كوبمنس 1951) أنه يتم التخطيط للاندماج بالانصهار بين البنوك المندمجة² بغرض تحقيق أكبر ربح لم يكن ليتحقق لو بقي كل بنك منفصلاً عن الآخر، و يوجد ثلاثة أنماط للذوبان بين البنوك المندمجة و هي:³

1- الذوبان المالي: و بموجبه تتمكن البنوك المندمجة من الحصول على رأس مال جديد و بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها.

2- ذوبان العمليات: و يتم ذلك من خلال ترابط العمليات و نقل البنوك و الدمج بين الخبرات، مثل توحيد جهود الإعلان أو التوزيع أو تقديم الخدمات و تكاملها، أو تبادل نتائج و خبرات البحوث و التطوير.

3- الذوبان الإداري: و يتحقق إذا كان مسؤولي البنوك المقدمة لعرض للاندماج يقومون بتطبيق نظم و أساليب إدارية أفضل من البنوك الأخرى المستهدفة للاندماج، و قدرة تلك الأساليب و النظم الإدارية على زيادة مستويات الكفاءة بعد الاندماج.

ب- تعظيم القيمة السوقية:

يري كارل مانجر (1849-1921) أن تعظيم القيمة يمكن أن يكون أحد أهداف المسيرين الذين تراودهم فكرة اندماج بنوكهم مع بنوك أخرى، لأن لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق

¹ - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 117.

² - فواد عبد العزيز عيد، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية "الضرورات و المحددات"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم و الإدارية، جامعة الأزهر، 2012، ص 28

³ - فضل على ناجي، الدمج المصرفي و اختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة القاهرة، 2006، ص 09.

توقعات المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية، و يدركون أنه في حال اندماجهم مع تلك البنوك سوف ترتفع القيمة السوقية لبنوكهم.¹

ثانياً: نظريات الكفاية.

يعتبر مارشال أول من قام في القرن التاسع عشر بالتمييز بين اقتصادات الحجم الداخلية التي تسيطر عليها المؤسسة و اقتصادات الحجم الخارجية التي لا تسيطر عليها، حيث يرى "هيستون" و "هوسان" (Houston and Howsan, 1972) أن الكفاية تعني التمكن من أداء عمل معين بناء على الأهداف العامة Goals و الأهداف الخاصة Objectives، فكفاية الأداء يكشف عن أسلوب تصرف البنك بموارده المختلفة و هو يحاول أن ينجز أهدافه من عملية الاندماج، و هي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقق صيغة $(5=2+2)$ بعد الاندماج.²

و تنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:³

أ- الكفاية التفاضلية:

يعني ذلك أنه إذا كانت إدارة البنك (b) أكثر كفاية من إدارة البنك (c) و إذا قام البنك (b) بالاندماج مع البنك (c)، و ارتفع مستوى كفاية البنك (c) إلى مستوى كفاية البنك (b) فإن هذا الأمر يعد مكسباً للبنك (c) و سوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

ب- الإدارة غير الكفؤة:

البنوك غير الكفؤة هي التي لا تكون قادرة على أداء المهام المطلوبة، غير أنها تستطيع تفادي ذلك من خلال الاندماج مع بنوك أخرى لها القدرة على إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى، مما جعل هذه النظرية أساساً للاندماج بين البنوك التي تمارس أنشطة غير مرتبطة ببعضها البعض.

ج- التعاون التشغيلي:

يركز التعاون التشغيلي على إمكانية وجود تكنولوجيا متطورة داخل الصناعة البنكية، غير أن هناك الكثير من البنوك التي لا تستطيع امتلاك هذه التكنولوجيا أو التحكم فيها قبل الاندماج، و بالتالي يمكنها الاعتماد على التعاون التشغيلي الذي تتيحه عمليات الاندماج الأفقي أو الرأسي أو المتنوع لتفادي كل أشكال القصور التي يمكن أن تؤثر على مركزها التنافسي في السوق البنكي الذي تنشط فيه.

¹ - طارق عبد العال حماد، الاندماج و خصخصة البنوك، الجزء الثالث، سلسلة البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 41.

² - طارق عبد العال حماد، المرجع أعلاه، ص 43.

³ - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 118.

ثالثاً- نظرية الاحتكار و السيطرة على السوق:

ظهر مصطلح "الاحتكار" للمرة الأولى في كتاب "السياسة" الذي ألفه الفيلسوف اليوناني، أرسطو، حينما وصف استحواذ "طاليس" على معاصر الزيتون في أسواق بلدة "ميليتوس" باعتباره احتكاراً، لتأتي أعمال مارشال (1879-1890) التي صاغت نظرية الاحتكار و المدعم بالتيار الحالي للمدرسة النمساوية التي ترى أن المسيطر و المحتكر يحصل على أرباح مرتفعة نتيجة للجهود المستمرة في تطوير البحوث، فبفضل الاندماج البنكي يمكن للبنوك التحكم في أسعار الخدمات و جودتها بحيث تزيد من الإيرادات و تنخفض التكاليف حسب ما تراه مناسباً لها،¹ علاوة على ما يتوفره من ميزة استغلال الفرص المتاحة من خلال التفاهم أحياناً مع البنوك الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص و تكييفها لمصالحها.²

رابعاً: نظرية الإشارة و عدم تماثل المعلومات.

لقد تم تطوير نظرية عدم تماثل المعلومات في سبعينات و ثمانينات القرن العشرين من قبل الكثير من الباحثين على غرار "جورج أكيرلوف" في عام 1970 في دراسته بعنوان "سوق الليمون" و يقصد بالليمون السيارات السيئة و "مايكل سبينس" في دراسته بعنوان "سوق العمل يشير" عام 1973، و هي تركز على فكرتين أساسيتين هما أن نفس المعلومات لا يمتلكها كل الأطراف، حيث أنه يمكن أن يتوفر أحد الأطراف على معلومات ليست بحوزة الأطراف الأخرى، و حتى إن كانت متوفرة لكل الأطراف فلا يوجد ضامن بأنهم سيتلقونها بنفس الأسلوب، حيث تشير الكثير من الدراسات و البحوث إلى أن قيم أسهم البنوك المستهدفة عند تقديم عروض الاندماج تتجه نحو الصعود عند إعلان الاندماج، غير أن عدم نجاح عمليات الاندماج في الأخير تدفع المستثمرين و المساهمين إلى إعادة النظر في التقييم السابق، و هذه الملاحظة عملية و مفادها أن عمليات إعادة التقييم المستمر ضرورية خاصة في ظل المعلومات الجديدة التي تتولد نتيجة لعروض الاندماج المقدمة.³

¹ - محمد إبراهيم موسى، المرجع السابق، ص 135.

² - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 117.

³ - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع السابق، ص 29، 30.

الفرع الثاني: دوافع الاندماج البنكي.

لقد شهدت الصناعة البنكية تحول كبير في جميع أنحاء العالم نتيجة للتطورات التكنولوجية و العولمة و التحرر من القيود، و هو ما جعل إعادة هيكلة البنوك عن طريق الاندماج يحتل جانبا هاما من هذه العملية،¹ في ظل تعدد دوافعه و اختلافها و في مقدمتها خلق قيمة مضافة لحملة الأسهم بحجة أن القيمة المتوقعة الناتجة عن الاندماج بين البنكين المندمجين معا سوف تتجاوز (من حيث إمكانات خلق الثروة) مجموع القيم للبنكين منفصلين، و هو ما يطلق عليه التآزر (Synergy) أو تكاثف الجهود، فمن المفروض من الناحية الاقتصادية أن الأطراف المشاركة في عمليات الاندماج ستحقق مكاسب من تلك الصفقات شرط أن تكون لها القدرة على تقييم البنوك المشاركة في هذه العمليات بشكل صحيح.

على الرغم من تعدد أهداف و دوافع الاندماج البنكي و تباينها، إلا أنه توجد مجموعة من الدوافع التي يفضلها الكثير من المشاركين في هذا النوع من الصفقات، و يمكن أن يطلق على الدوافع العامة للاندماج تلك الأسباب التي تدفع البنك إلى تبني خيار الاندماج مع بنك آخر و في مقدمتها الدوافع داخلية على مستوى المؤسسة البنكية، و التي تتمثل أساسا في تخفيض التكاليف و تحسين إيرادات التشغيل و زيادة القوة السوقية للبنك الجديد و تنويع المنتجات و الانتشار الجغرافي الذي يؤدي إلى تدنية المخاطر البنكية و زيادة صافي أرباح النشاط، و هو ما سينعكس بصورة مباشرة على تعظيم ثروة حملة الأسهم و خلق قيمة مضافة، كما قد يكون الدافع من وراء الاندماج هو مساندة التغيرات الاقتصادية و البنكية العالمية أو تلك التي تحدث على مستوى الاقتصاد القومي، و التي تفرض على البنوك الاتجاه نحو الاندماج كخيار استراتيجي من أجل النمو و التوسع.²

أولا: الدوافع الداخلية.

يعتبر قرار الاندماج جزءا من خطة إستراتيجية أوسع نطاقا لتحقيق أهداف طويلة الأجل من خلال تنفيذ خطط قصيرة الأجل، إذ أن عمليات الاندماج تعد من أسهل الطرق للنمو و التوسع الخارجي بهدف تعظيم القيمة السوقية للبنوك المندجحة، فوجود التآزر يدل على أن البنك الناتج عن الاندماج سيصبح أكثر ربحية أو ينمو بمعدل أسرع من نمو البنكين كل واحد على حدى.³

¹- Jayaraman .A.R, Impact Of Merger and Acquisition on The Efficiency of Indian Bank a Prepost Analysis Using Data Envelopment Analysis, Journal Services Management, Vol 7, N° 01, 2014, p 02.

²- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 46، 47.

³- المرجع نفسه، ص 46، 47.

فالبنك الناتج عن عملية الاندماج يكون قد قام بتجميع الإمكانيات و الطاقات لدى كل البنوك المشاركة المندجة، و عليه فالعائدات الكلية الناتجة عن التآزر تزيد عن مجموع العائدات لكل بنك مشارك على حدى قبل الاندماج، و هو ما سينعكس على تحسين كفاءة الأرباح باعتباره الحافز الذي يُسيّر المجتمعات الرأسمالية و لا يخرج العمل البنكي بمجمله عن هذه القاعدة،¹ كما تتمثل مكاسب الاندماج في تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوياتها من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم و النطاق.²

و على العموم تتمثل دوافع الاندماج البنكي في الغالب في معالجة الخلل و تحسين أوضاع البنوك التنافسية لغرض تحقيق مكاسب و منافع و مزايا اقتصادية أفضل في المستقبل،³ و أهمّها وفورات الحجم و النطاق و زيادة الحصة السوقية للبنك بفضل التوسع الجغرافي و زيادة الإيرادات و الاستفادة من المزايا الضريبية،⁴ و بصفة عامة يمكن حصر الدوافع الداخلية للاندماج البنكي فيما يلي:

أ- تحقيق وفورات الحجم Economies of Scale:

تتحقق من خلال عمليات الاندماج البنكي التي تؤدي إلى التوسع في حجم البنك، لأن توسع البنك الناتج عن الاندماج يؤدي إلى تزايد التكلفة للمنتجات البنكية بمعدل يقل عن معدل تزايد إنتاجه قبل الاندماج، مما يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل،⁵ حيث أن وصف النتائج يشبه تأثير (1=2+2+5) الذي يعني أن اندماج بنكين سيكون أكثر ربحية من مجموع أرباح كل واحد منهما على حدى، و هذا بفعل التآزر "Synergy" حيث يعبر الواحد (1) عن مزايا الاندماج البنكي.

و هذا التعبير ليس مصطلح اقتصادي أو مالي بل هو مصطلح فيزيائي و يعني أن التفاعل الناجم عن مادتين لتوليد مادة جديدة يعتبر أكثر فعالية و أقوى من حيث الأثر، و قد أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة (J.P.Morgan) أن الحجم يترك آثاراً على تضاعف العائدات لدى المؤسسات الكبيرة في حين يكون متدنياً بالنسبة للشركات الصغيرة ذات المعدل المماثل من النمو.⁶

¹ - فتوح نزار، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، الاندماج المصرفي و ضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد (31)، العدد (01)، 2009، ص 100.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 47.

³ - إضاءات، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد الثامن، دولة الكويت، مارس 2011، ص 02.

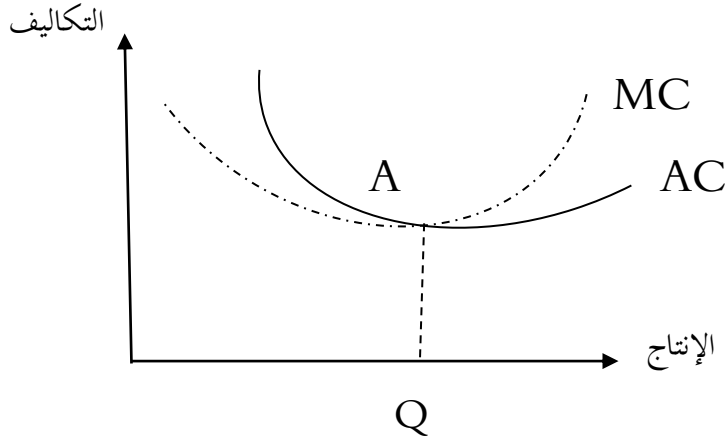
⁴ - Fatima Jinnalar, OP CIT, p 157.

⁵ - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع السابق، ص 21.

⁶ - فتوح نزار، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع أعلاه، ص 101.

إن مفهوم وفورات الحجم يعتمد على شكل منحنى التكلفة الذي يحدد قيمتها عند كل مستوى من الإنتاج، و يتضمن الشكل رقم (1-1) منحنى (AC) الذي يمثل متوسط التكلفة لكل وحدة من الناتج عند مستويات مختلفة من الأرباح، كما يتضمن المنحنى المتقطع (MC) الذي يوضح التكلفة الحدية و هي التكلفة الإضافية عند إنتاج وحدة إضافية، فعلى طول المسافة (QA) توجد وفورات الحجم و فوقها يعبر عن عدم وجود لها¹.

الشكل رقم (1-1): منحنى التكاليف المتوسطة و الحدية.



المصدر: قنوع نزار، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 102.

يمثل الشكل (1-1) التغيرات في مستوى التكاليف لبنك واحد عندما يتغير مستوى الإنتاج، و بالتالي و بعد الاندماج بين بنكين فإن منحنيات التكاليف لكل منهما و عبر مديريات الإنتاج الطبيعية تظهر وفورات الحجم، و يحدث ذلك بشكل تلقائي لأن تكاليف الإنتاج للكيان الجديد أقل من التكلفة المتوسطة للكيانين منفصلين قبل الاندماج (AC_1+AC_2) عند مستوى معين من الإنتاج، و يرجع ذلك في أن الاندماج كثيرا ما يؤدي إلى تمكين البنوك الناتجة من التحكم أكثر في تكاليفها و بالتالي تخفيضها إلى أدنى المستويات عن طريق التحلي عن الفروع التي تقدم خدمات متشابهة و من ثم تحقيق المزيد من الوفورات كما يظهره الشكل (1-2).

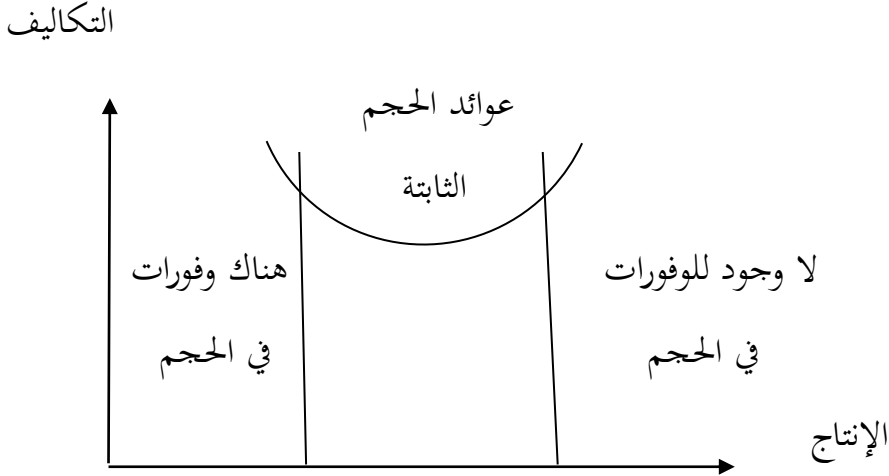
و من الناحية الاقتصادية يكون الاندماج البنكي إيجابيا بمقدار ما يقترب به حجم البنك بعد الاندماج من

الحجم الأمثل، في حين يكون عكس ذلك بمقدار ما يبتعد عن الحجم الأمثل².

¹ - قنوع نزار، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 102.

² - المرجع نفسه، ص 103.

الشكل رقم (2-1): الوفورات اللاوفورات في الحجم.



المرجع: قنوع نزار، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 103.

و إذا قمنا بتطبيق نظرية وفورات الحجم على البنوك فهي تأتي من خلال:

1- الوفورات الداخلية:

و هي التي تنتج عن إمكانية حصول البنوك المندجة على التكنولوجيا البنكية و المالية المتطورة و التي تعتبر من أهم وسائل زيادة قدرتها التنافسية،¹ و هذا من خلال الرفع من قدرتها على تقديم خدمات بمستوى عالٍ بسبب استفادتها من خبرات المتخصصين في الأعمال البنكية مما يتيح لها المنافسة على المستوى العالمي، و كذا سهولة حصولها على اعتمادات و تحويلات من الخارج لا تستطيع البنوك الصغيرة الحصول عليها في ظل هيمنة البنوك الكبيرة على ثقة العملاء و المتعاملين في السوق البنكي، بالإضافة إلى قدرتها على تسويق الخدمات التي تتميز بالكثرة و التنوع و الشمول بأسعار مغرية، مما يسمح لها باقتحام بعض المجالات التي كانت تقتصر على المؤسسات المالية غير البنكية كالوساطة في الأسواق المالية و خدمات التأمين،² و هذا يرجع إلى قدرة البنوك المندجة على إعادة هندسة عملياتها بما يضمن السرعة و الدقة في تنفيذ العمليات اليومية و الروتينية التي تحتاج عادة إلى عدد كبير من الموظفين.³

¹ - البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، 2005، ص 50.

² - قنوع نزار، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 101، 102.

³ - الباسط هشام، نظريات الدمج المصرفي، إتحاد المصارف العربية، 1992، ص 79.

2- الوفورات الإدارية:

تحقق البنوك المندمجة الوفورات الإدارية من خلال استقطاب أفضل الكفاءات و المهارات الإدارية و تعمل على تدريبها و الاستفادة منها لتوفير خدمات بنكية تنافسية، و هو ما ينعكس على النشاط البنكي بالإيجاب و تحسين إنتاجية البنوك المندمجة و رفع مستوى أدائها و تعزيز رقابتها الداخلية.¹

3- الوفورات الخارجية:

إن الوفورات الخارجية تنتج عن إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى،² و هذا من خلال العلاقات التبادلية ما بين البنوك الداخلية و الخارجية و البنوك المراسلة، بحيث تتحقق أفضل العوائد للبنك عبر الاستفادة من العمولات الخارجية و التغطية في الاعتمادات و تعزيز المعاملات الخارجية و يعتمد ذلك على حجم التعاملات الخارجية للبنك، و بناء على ذلك فإن تحقيق وفورات اقتصادية الحجم يعتبر من الدوافع الهامة من وراء الاندماج البنكي،³ لأن حجم البنك يؤدي إلى خلق وضع تنافسي أفضل للكيان البنكي الجديد له قدرة أكبر على المنافسة و خلق استثمارات أكثر عائدا و أقل مخاطرة بالإضافة إلى تعزيز الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى الزبائن.⁴ إن كل ذلك يعزز من موقع البنك و يرفع من كفاءته و يعطيه قوة تنافسية أكبر و يجعله محل اهتمام السلطات النقدية، لأن أي مشاكل قد يتعرض لها هذا البنك سيكون لها آثار سلبية كبيرة على الجهاز البنكي ككل.⁵

ب- تحقيق وفورات النطاق (Economies of Scope):

تشير نظرية وفورات النطاق إلى أن دافع البنوك من وراء صفقات الاندماج مع بنوك أخرى هو تخفيض تكلفة الوحدة نتيجة التكامل بين العديد من منتجات البنوك المشاركة في عمليات الاندماج.⁶

¹ - محمد حسين الشريف محمد، الاندماج و أثره على الأداء المالي للمصارف التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2015، ص 162.

² - الباسط هشام، المرجع السابق، ص 79.

³ - سمير مصطفى أبو مدلل، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية " الضرورات و المحددات "، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 22.

⁴ - بوزعور عمار، دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 138.

⁵ - سمير مصطفى أبو مدلل، المرجع أعلاه، ص 22.

⁶ - الباسط هشام، المرجع أعلاه، ص 69.

ج- ضيق الأسواق البنكية و ضرورات النمو و التوسع:

يعتبر الاندماج البنكي أحد أهم أشكال التوسع الخارجي الذي يسمح للبنوك بامتلاك و اكتساب طاقات إنتاجية كانت قائمة في السابق، و بذلك فالنمو الخارجي يمكن أن يتم عن طريق شراء حصة من رأسمال بنك آخر قائم بهدف تحقيق اتحاد في شكل اندماج،¹ و هو ما يتيح للبنوك الاستفادة من مزايا الانتشار الواسع و التواجد في أسواق بنكية في مناطق مختلفة.²

إن زيادة عدد البنوك و فروعها داخل نطاق الدول و خارجها يمكن أن يتحقق من خلال التوجه نحو الاندماج لأنه يعتبر أفضل وسائل النمو و التوسع، خاصة في حالة توفر قوانين تجعل السلطات النقدية للدول تشجع على ذلك، ففي حين أن فتح فروع جديدة يحتاج إلى جهد و وقت للوصول إلى عملاء جدد³ فإن البنوك القديمة التي تشارك في الاندماج لها زبائن في السوق البنكي، و سوف يؤدي تحسين مستوى الخدمات المقدمة من الكيانات البنكية الجديد الناتجة عن الاندماج إلى تعزيز موقعها في السوق البنكي و زيادة حصتها و نشاطها بطريق أسهل، مما يساهم في الرفع من حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء⁴ و حماية أموالهم، إضافة إلى كسب المزيد من ثقتهم عبر تسويق خدمات تتميز بالكثرة و الشمول و التنوع و بأسعار تنافسية⁵ و بالتالي الزيادة و التوسع في المجالات البنكية.

يعتبر شراء بنوك قائمة و التوسع في عدد الفروع من أفضل الوسائل للنمو و التوسع الخارجي خاصة عندما يكون للبنوك المشاركة في الاندماج قاعدة كبيرة من العملاء و حصة سوقية تنشط فيها، عكس البنوك التي تحتاج إلى الجهد و الوقت للوصول إلى زبائن جدد زيادة على الإنفاق الرأسمالي على الهياكل و وسائل النقل من أجل فتح فروع جديدة في مناطق مختلفة، كما أن تحسين مستوى الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنك الجديد الناتج عن الاندماج يؤدي إلى تحسين و تعزيز موقعه في السوق البنكي و زيادة حصته بطريقة أسهل، كما يصبح أكثر خبرة في التعامل داخل أسواق النقد و المال الدولية.⁶

¹ - Olivier Torrès-blay, Economie d'entreprise, Organisation et Stratégie de L'ambe de la nouvelle économie, Economica, Paris, 2000, p 161.

² - محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 315.

³ - مهيب محمد زابدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة -، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 45.

⁴ - محمد حسين الشريف محمد، المرجع السابق، ص 163.

⁵ - قنوع نزار، طرفة شريفي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 101، 102.

⁶ - الباسط هشام، المرجع السابق، ص 80.

د- الدوافع المالية:

إن التطور الاقتصادي لا بد أن يرافقه تطور في مجال متطلبات حجم التمويل لذا فمن الضروري وجود البنوك القادرة على تحقيق ذلك،¹ و بالتالي فإن متطلبات حجم التمويل المناسب و التطور الاقتصادي تفرض نفسها على البنوك ما يجعلها من بين أهم الدوافع الأساسية للاندماج، فعادة ما تلجأ البنوك الصغيرة التي تواجه صعوبة في تسيير رأسمالها و ودائعها عند تمويل مشاريع معينة إلى الاندماج مع بنوك أخرى قوية لديها فائض بغرض تحقيق اسما تجارياً مناسباً لمواجهة المنافسة القوية في السوق البنكي، كما يمنحها الاندماج إمكانية تقديم تسهيلات ائتمانية لمشاريع كبيرة و عديدة،² فالاندماج الذي يصاحبه ضخامة في الحجم يقود إلى رفع قدرة البنك على إصدار الأوراق المالية في المستقبل و يضاف إلى ذلك ما يترتب عنه من تنوع ، لأن الجانب الأكبر من تكاليف الإصدار هي من النوع الثابت أما تكاليف التمويل فيتوقع أن تشهد انخفاضاً، كما قد يسفر الاندماج عن استقرار في التدفقات النقدية مما يمكن البنك من الحصول على الأموال المقترضة في المستقبل بأقل التكاليف و بالتالي ارتفاع القيمة السوقية للأسهم.³

هـ- استغلال مزايا ضريبية:

بالإضافة إلى الدوافع السابقة هناك دوافع ضريبية لعمليات الاندماج، فالبنوك المندمجة تكتسب حق الاستفادة من مزايا ترحيل الخسائر الناتجة عن التشغيل في حال توقعها تحقيق خسائر يمكن اتخاذ قرار بالاندماج مع بنك آخر لتحقيق أرباح، و بالتالي يمكن مقابلة أو موازنة الخسائر التشغيلية و ترحيل الخسائر للبنك المقدم للعرض مع الدخل الخاضع للضريبة.

كما يمكن الاستفادة من مزايا أخرى تتمثل في الحماية الضريبية الناشئة عن زيادة الرافعة المالية للبنوك المستهدفة، بمعنى أن الوفورات الضريبية تتحقق لكل البنوك الجديدة نتيجة الاندماج،⁴ هذا بالإضافة إلى إمكانية إعادة تقييم موجودات البنوك المندمجة، و بالتالي إهلاك هذه الموجودات حسب القيم الجديدة مما يخفف من الضرائب المدفوعة أيضاً على اعتبار أن الإهلاك يعتبر من الأعباء التي يمكن خصمها من الدخل.⁵

¹ - قنوع نزار، طرفة شريقي ، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 103.

² - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع السابق، ص 22.

³ - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 536، 537.

⁴ - أبابضة عصام الدين أحمد، العولة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص 607.

⁵ - زياد موسى، واقع و آفاق الاندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية - دراسة حالة البنك الأهلي الأردني و بنك الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 16.

و- تقوية الجهاز المصرفي و تفادي المخاطر المالية أو التصفية:

تعتبر عمليات الاندماج من القرارات التي تحافظ على قوة و سلامة الجهاز البنكي من حدوث أية هزات بنكية التي يمكن أن تؤثر على ثقة الزبائن بالبنوك و خاصة الصغيرة منها، و التي لو تترك بدون تدخل السلطات النقدية لأصبحت عرضة للإفلاس، مما جعل قرار السلطات النقدية الذي يقضي بضرورة اندماج البنوك الصغيرة مع بعضها أو مع بنوك أخرى أكثر قوة، كما يمكن للسلطات النقدية اتخاذ قرار اندماج أحد البنوك أو بعضها في القطاع البنكي بمجرد الحاجة إلى إعادة تنظيم الجهاز البنكي و تنقيته من البنوك المتعثرة وجعله أكثر قوة و كفاءة، بما يتواءم مع المنهجية الاقتصادية السائدة في المجتمع.¹

و بالتالي فإن الدافع الأساسي من الاندماج هو تجنب ضعف البنوك و عدم قدرتها على زيادة رأس مالها و تجنب مخاطر الإفلاس و التعثر، و رفع قدرتها على منافسة البنوك الأخرى و التكيف مع التوجهات العالمية و خصوصا مقررات لجنة بازل البنكية.²

ز- مواجهة التمصرف الزائد **Over Banking**:

تؤدي ظاهرة التمصرف الزائد إلى عدم كفاءة الأداء داخل الأسواق البنكية التي تتميز بصغر حجمها، و انخفاض إنتاجيتها و تراجع في معدلات العوائد على توظيفات و استثمارات البنوك و زبائنها.³ فقد تندمج البنوك بدافع تقديم الدعم للعديد من الوحدات البنكية المنتشرة في السوق البنكي و التي تعمل برؤوس أموال متدنية و تنافس بعضها البعض، و في نفس الوقت تمثل طاقة فائضة (Over Capacity) عن احتياجات السوق، لذلك تقوم السلطات النقدية بإعادة تنظيم السوق البنكي عن طريق اندماج هذه الوحدات البنكية في كيانات بنكية كبيرة تعمل بشكل أكثر تنظيماً و كفاءة.⁴

ح- تعزيز القدرات التنافسية:

إن دوافع الاندماج لا تقتصر على حل المشكلات الصعبة مثل الديون المتعثرة و غيرها من المخاطر التي يمكن أن تهدد استمرار البنوك، بل أصبح التركيز على مدى إمكانية استخدام الاندماج كأحد الوسائل الأساسية لخلق تكتلات بنكية قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل البنكي الشامل و الحديث، لذلك يجب النظر إلى عمليات الاندماج من زاوية أنه أداة و وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الكبرى كذلك، تتجاوز بكثير خلق كيان بنكي جديد أكبر

¹ - شلي ماجدة أحمد، الاندماج المصرفي كأداة للنفاذ إلى الأسواق و دعم التكتلات و الكيانات العملاقة، جامعة الأزهر، مصر، مجلة دورية محكمة، العدد الحادي و العشرون، 2003، ص 123.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 51.

³ - شلي ماجدة أحمد، المرجع أعلاه، ص 107.

⁴ - مهيب محمد زائدة، المرجع السابق، ص 47.

و أقوى إلى إطار تعزيز كفاءة و تنافسية الأطراف المشاركة فيه، باكتسابه قوة دفع ذاتية توفر له المقومات للنمو المتزايد في الفاعلية و الكفاءة، كما يعتبر آلية لتوليد الفرص الكفيلة بتحقيق الاستقرار المالي للسوق البنكي من خلال تعزيز القدرات التنافسية¹ و كسب حصص أكبر فيه ، بالإضافة إلى توسيع المحفظة الاستثمارية للحد من المخاطر و دخول أسواق جديدة و التوسع جغرافياً.²

ط- تحقيق السيولة لحقوق الملكية:

عندما يكون أحد الأطراف المشاركة في عملية الاندماج بنك صغير، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى توفير سيولة أفضل لحقوق الملكية لمالكي البنك الصغير و التي ترجع إلى سهولة تسويق الأسهم التي يمتلكونها، فبدلاً من امتلاكهم لأسهم بنك صغير يتميز بضيق سوق أسهمه فإن الملاك بعد اندماج بنكهم الصغير يحصلون على أسهم بنك آخر له سوق بنكي أوسع، مما يؤدي إلى توفير سيولة أفضل في ظل العلاقة الطردية بين سيولة السهم و قيمته السوقية.³

ي- تنوع قاعدة الودائع و زيادة آجالها:

تحقق عمليات الاندماج للبنوك فرص التوسع و التنوع في سوق العمل و الفئات المستهدفة لأنها تعالج الودائع غير المستغلة بالشكل المناسب، كما أن البنوك الكبيرة من خلال الاندماج تتمكن من المحافظة على متطلبات و معايير العمل الدولية في أفضل وضع و تحسين إمكاناتها لاستقطاب الودائع طويلة الأجل، كما أن الاندماج يوفر الإمكانيات و الوسائل و الموارد التي تجعلها قادرة على استقطاب و جمع عدد كبير من العملاء.

كما يفتح الاندماج للبنوك المندمجة مجالاً لدخول أسواق جديدة و توسيع شبكة خدماتها البنكية القائمة، كما تستقطب عملاء جدد و يرتفع حجم نشاطها و ودايعها.⁴

ك- العمل في المجالات غير البنكية:

لقد تمكنت البنوك بفضل الاندماج من تطوير عملها و خروجها عن الأعمال البنكية الكلاسيكية إلى النشاط في مجالات مكملة للعمل البنكي مثل خدمات التأمين و الوساطة في الأسواق المالية، بعدما كانت هذه الأنشطة مقتصرة على المؤسسات المالية غير البنكية، و هذا لتوسيع قاعدة عملها و زيادة أرباحها، و تقديم خدمات مبتكرة بأسعار

¹ - محمود سعيد عبد الخالق، القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل و الاندماج، مجلة شؤون عربية، العدد 112، 2002، 164.

² - Fatima Jinnalar, OP CIT, p 157.

³ - خليل الشماع، اندماجات و حيازات المصارف، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، المجلد 12، العدد 03، سبتمبر 2004، ص 18.

⁴ - زيادة مهيب، المرجع السابق، ص 48.

و عمولات مناسبة و بكفاءة عالية لعملائها مقارنة ببقية المنافسين في السوق البنكي، زيادة على إلى اكتسابها القدرة على توفير خدمات متكاملة تتصف بالشمولية والتنوع.¹

ل- الدافع التنظيمي:

بغرض تنظيم السوق البنكي في شكل يواكب الهوية المنهجية التي يسير عليها الاقتصاد القومي و مرحلة التحول التي يمر بها، قد تلجأ السلطات النقدية إلى سن مجموعة من القوانين التي تشجع البنوك على الدخول في عمليات الاندماج الاختياري المصحوب بتحفييزات مختلفة تتضمنها قوانين الاندماج، كما قد ترغم السلطات بعض البنوك الضعيفة على الاندماج في إطار إعادة تنظيم السوق البنكي و تنقيته من البنوك المهشة المهدة بالتعثر و الانهيار، على غرار ما قامت به السلطات البنكية المصرية حين فرضت على البنوك رفع معدل كفاية رأس مالها من 8% إلى 10% و هدّدت البنوك المتخلفة بالإحالة على التصفية الإجبارية.²

ثانيا: الدوافع الخارجية.

إن التغييرات السريعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية و البنكية العالمية لها تأثير على توجه المؤسسات المالية و المصرفية نحو عمليات الاندماج، ففي ظل تحول الأسواق العالمية إلى بيئة اقتصادية و قانونية واحدة تؤثر و تتأثر ببعضها، لم تعد هناك دولة من دول العالم المختلفة على اختلاف أيديولوجياتها السياسية و الاقتصادية بمعزل عن تلك التغييرات التي تفرض على البنوك في الدول المختلفة خيار الاندماج مع غيرها لمسايرة التطورات الاقتصادية و البنكية، و هذا تجنباً للتخلف عن مسايرة تلك التطورات التي قد تؤدي إلى انهيارها و تصفيتها لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين أو الامتثال للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لما تفرضه التوجهات البنكية العالمية في هذا الشأن مما يجعلها هدفاً للاستحواذ من قبل بنوك أخرى، و تتمثل تلك التطورات في تسارع خطى العولمة (Globalization) و بصفة خاصة العولمة المالية و التقدم التكنولوجي (Technological Advances) في مجال الأعمال البنكية، و الذي ساهم في استحداث منتجات بنكية متنوعة تعتمد على شبكات الاتصال التي جلبتها التكنولوجيا فضلاً عن سرعتها و دقتها، كما أن إلغاء كثير من القيود التنظيمية و التقليل من سياسات الكبح المالي التي تحد من حرية التجارة أو ما يطلق عليه التحرر المالي (Dérégulation) كان لها الأثر الكبير على حدوث الكثير من الاندماجات خارج للحدود.³

¹ - شلي ماحدة أحمد، المرجع السابق، ص 123.

² - بركان زهية، المرجع السابق، ص 179.

³ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 58.

و أخيرا تعتبر ظروف الاقتصاد الكلي من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الاندماج، و تتمثل بصفة أساسية في الدورات الاقتصادية و كذا التغيرات الأخرى التي تختلف من دولة إلى أخرى،¹ و يمكن التفصيل في ذلك على النحو التالي:

أ- العولمة:

إن تشعب المحتوى الفكري لمفهوم العولمة و امتداده في مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب سواء الاقتصادية منها أو السياسية و التكنولوجية و الاجتماعية و كذا الثقافية، أدى إلى استحالة إمكانية إعطاء تعريف واحد و شامل له، فمصطلح العولمة أو الكوكبة في اللغة العربية يقابله مصطلحات متعدد في اللغات الأجنبية و التي تحمل المفهوم نفسه، ففي اللغة الإنجليزية يقابله مصطلح (Globalisation) و التي تعني الكوكبة، كما يستخدم البعض (International) و التي تعني التدويل و العالمية.²

و يحتم السعي وراء صياغة تعريف شامل للعولمة الأخذ بعين الاعتبار ثلاث عمليات، تتعلق العملية الأولى بانتشار المعلومات و شيوعها بين الناس، بينما تشير العملية الثانية إلى زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات و المؤسسات، و أهم شيء يمكن أن تشير إليه العملية الثالثة هو زوال الحدود الجغرافية بين الدول.³ و بالتالي يمكن تعريف العولمة على أنها: " الاختراق المتزايد في السرعة و الحجم للأسواق المحلية من قبل المنافسين الأجانب ".⁴

و هو ما يمكن أن يؤدي إلى اندماج الأسواق في العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات، ضمن إطار من رأسمالية و حرية الأسواق و خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية.⁵

إن جوهر العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الآونة الأخيرة درجة ارتباط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم يشبه قرية مالية واحدة، فإذا كانت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ظاهرة قديمة فإن العولمة المالية حديثة النشأة، و تتمثل في تدويل مصادر التمويل والسيطرة على الادخار العالمي.⁶

¹ رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 58.

² أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 23.

³ السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 27.

⁴ عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 07.

⁵ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ص 10.

⁶ هارون الطاهر، العقون نادبة، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير "جامعة جيجل" حول: " المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات"، 6-7 جوان 2005، ص 03.

تقوم العولمة المالية على كيانات مصرفية ضخمة، لها القدرة على صناعة الفرص الاقتصادية و الوجود و الانتشار في السوق العالمية كما لها من القوة و النفوذ ما يجعلها أقوى من الحكومات و الدول، و ذلك لأن قيام أي دولة بوضع قيود على أنشطتها يجعلها تقوم بتحويل استثماراتها إلى مناطق اقتصادية أخرى مما يهدد بفقدان هذه الدول فرص النمو و التقدم.¹

إن العولمة البنكية هي اتجاه يجسد المنافسة و الصراع بين البنوك للاستمرار في عالم تسوده التكتلات البنكية العملاقة التي تسعى إلى السيطرة على السوق البنكي العالمي من خلال التواجد في جميع نقاط العالم،² و بالتالي فهي حالة عالمية فاعلة و متفاعلة تخرج البنك من إطاره المحلي إلى آفاق العالمية الكونية،³ و انفتاحه بدون شروط أو حدود على نشاط رأس المال الدولي الخاص و القيام باستثمارات مالية كالماتجة في العملات و الأوراق المالية،⁴ و الاندماج في السوق العالمي بجوانبه و أبعاده المختلفة بما يجعله في مركز التطور المضطرب نحو المزيد من السيطرة و الهيمنة البنكية إذا ما كان يرغب في النمو و التوسع و الاستمرار،⁵ و هي لا تعني تخلي البنك عن السوق المحلية بل الربط و الانتقال بالنشاط البنكي من الداخل إلى الخارج لضمان الامتداد و التوسع البنكي.⁶

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة المالية آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات لاسيما بالنسبة للأنشطة المالية و البنكية،⁷ و تتمثل أهم الانعكاسات الاقتصادية للعولمة على عمليات الاندماج البنكي فيما يلي:

1- تحرير تجارة الخدمات (GATS):

لقد ورد تحرير تجارة الخدمات المالية و البنكية كملحق مستقل ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، و التي تعد إحدى النتائج الهامة التي أسفرت عنها "جولة الأورغواي" و هي الجولة الثامنة الشهيرة التي دامت من سنة 1986 إلى غاية سنة 1993 في إطار مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات (GATS)، حيث كشفت بعد مفاوضات شاقة على عدة نتائج كان أهمها الإعلان عن المنظمة العالمية للتجارة في أول يناير

¹ - أحمد سليمان خصاونة، المرجع السابق، ص 26.

² - شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتبطة على الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 192.

³ - زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص 12.

⁴ - عبد الحميد مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 16.

⁵ - زقير عادل، المرجع أعلاه، ص 12.

⁶ - شامي رشيدة، المرجع السابق، ص 192.

⁷ - هارون الطاهر، العقون نادية، المرجع السابق، ص 03.

1994، ليتم بعدها التوصل إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بموافقة 70 دولة عضو وذلك سنة 1997، على أن تبدأ في النشاط ابتداء من عام 1999.¹

يعتبر اتفاق تحرير تجارة الخدمات (GATS) خطوة كبرى لتوسيع دائرة المعلومات الاقتصادية الدولية المحددة،² و الذي تم إدراجه ضمن المفاوضات متعددة الأطراف نظرا لما أصبح يمثل هذا النوع من التجارة من نسبة هامة من الناتج الإجمالي في اقتصاديات الدول، بل أن قطاع الخدمات بشكل عام و الخدمات البنكية على وجه التحديد أصبح في كثير من الدول من القطاعات القائدة التي يتم الاعتماد عليها في تنمية القطاعات الأخرى، كما يشكل آفاقا واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع و تحقيق العديد من المكاسب للكثير من دول العالم.³

و قد أدى الاتجاه نحو تحرير تجارة الخدمات المالية إلى إحداث تحولات واسعة في المناخ التنظيمي لأسواق الأوراق المالية و البنوك، من خلال إزالة القيود و الإجراءات التي تعيق تدفق رؤوس الأموال و استثمارها، و إلغاء الرقابة على عمليات التحويل الخارجي، و إطلاق حرية الحركة لمعدلات الفائدة و العملات على الخدمات البنكية، و إلغاء السقف الائتمانية و سياسات تخصيص الائتمان، و رفع القيود على عمليات الصرف الأجنبي، و إزالة الحدود و الحواجز الجغرافية أمام نشاط المؤسسات المالية، و كذا إلغاء الفوارق بين بنوك الاستثمار و المؤسسات المالية التجارية،⁴ و بذلك تكون هذه الاتفاقية قد فرضت على الدول النامية و الدول الأقل نموا تحديات كبيرة و في مقدمتها منافسة الدول المتقدمة في مجال التجارة في الخدمات المالية، ليفرض هذا الوضع على الدول النامية خيارا واحدا ألا و هو السماح للبنوك الأجنبية بالاندماج مع بنوكها و السيطرة على نسبة مؤثرة من السوق البنكي في تلك الدول، لعدم قدرة بنوكها على تقديم منتجات بنكية تنافس ما تقدمه البنوك الأجنبية.⁵

2- الاتجاه نحو ما يعرف بالبنوك الشاملة:

يمكن القول أنه من المتغيرات البنكية التي أفرزتها العولمة على أداء و أعمال البنوك، هو ظهور و نمو البنوك القائمة و ظهور كيانات بنكية جديدة مما يشكل انقلاباً واضحاً في عالم البنوك،⁶ التي تسعى إلى تنمية مواردها و تقديم الائتمان إلى كافة القطاعات⁷ و تعظيم العائد و الاستفادة من المتغيرات العالمية و المحلية، و مع تزايد درجة المنافسة في

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002، ص 09.

² - فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع إدارة مالية، 2010/2011، ص 25.

³ - بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد 32، 2000، ص 19.

⁴ - و صاف عتيقة، أثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999، 2009)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013/2014، ص 40.

⁵ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 61.

⁶ - عبد المطلب عبد الحميد، المرجع أعلاه، ص 51.

⁷ - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي، بيروت، لبنان، 1996، ص 61.

السوق البنكي و الرغبة في التقليل من المخاطر البنكية جاء توجه البنوك في ظل العولمة و النظام الاقتصادي الجديد إلى البنوك الشاملة انعكاسا لتضخم أعمال تلك البنوك بهدف جذب المزيد من الودائع لتوظيفها في مجالات الاستثمار و تعظيم الأرباح من الأنشطة خارج الميزانية.¹

إن أصل فكرة إنشاء البنوك الشاملة هي ألمانية حيث تطورت منهجية العمل البنكي و نشأت مجموعة من البنوك التي تقدم خدمات متنوعة لزبائنها خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر،² لتتعمق ظاهرة البنوك التجارية في ألمانيا تدريجيا حتى أصبح الطابع الشمولي هو السمة البارزة للعمل البنكي هناك، حتى وصل عدد البنوك الشاملة فيها حوالي أربعة آلاف بنك شامل و التي يصل عدد فروعها إلى 45 ألف يعمل فيها أكثر من 750 ألف عامل يمثلون حوالي 3% من إجمالي العمالة الكلية بألمانيا، بعدما كانت تقتصر على ثلاثة بنوك خاصة و هي " Dresdner Bank " و " Commerz Bank " و " Deutsch Bank " خلال الفترة الممتدة ما بين (1895-1924) و التي تزايدت أعمالها و تنوعت في الأسواق المالية و النقدية على حد سواء.³

لقد عرّف الاقتصاديان الأمريكيان " PERTES " و " ROSE " البنك الشامل على أنه " البنك الذي يقدم القروض طويلة الأجل و يصنع الاستثمار و يكون فاعلا في كل من السوق النقدي و المالي ".⁴

إن البنوك الشاملة و التي يطلق عليها بالبنوك التجارية ذات الخدمات الكاملة،⁵ هي كيانات بنكية تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات،⁶ فهي تقدم كل الخدمات البنكية التقليدية و غير التقليدية و تجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية و بنوك الاستثمار، إضافة إلى نشاط التأمين و تأسيس الشركات أو المشروعات، و هي لا تقوم على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق التطوير الشامل و المتوازن للاقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية و البورصة و كافة أوجه النشاط المالي و الاقتصادي في المجتمع.⁷

1- محمد حمو، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، دفعة 2009، ص 21، 22.

2- هبة محمد الطنطاوي الباز، التطورات العلمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2003، ص 127.

3- حمدي عبد العظيم، أهمية التحول إلى البنوك الشاملة، مجلة البنوك، القاهرة، العدد الثاني، 1996، ص 59.

4- Rose, Pertes, Money and Capital Market, Richard D.I rwin Inc, 5 th ed, 1994, USA, p 96.

5- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2003، ص 21.

6- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياً و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 19.

7- رابع عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 198.

تعتبر الأنشطة غير البنكية التي صارت تمارسها البنوك مثل أعمال التأمين و التأجير التكميلي و غيرها، تشكل دافعا إلى الاندماج مع بنوك أخرى تمارس أعمالا تتكامل معها، مثل اندماج البنوك مع شركات التأمين أو اندماج البنوك التجارية مع بنوك الاستثمار أو البنوك التي تمارس أعمال التجزئة البنكية (Retail Banking)، مثل الاندماج الذي حدث عام 1998 بين مؤسسة (City Corp) و التي تمارس أعمال التجزئة المصرفية مع مؤسسة (Travellers Group) المتخصصة في التأمين، حيث نتج عن ذلك أكبر مؤسسة للخدمات المالية في السوق الأمريكي بصفقة قدرت بنحو 155 مليار دولار أمريكي وحجم أصول بلغت قيمتها نحو 618 مليار دولار أمريكي، و قد أثار هذا الاندماج مخاوف شركات الخدمات في اليابان و أوروبا و باقي دول العالم، و لم تكن تلك المخاوف بسبب الحجم الكبير للمؤسسة الناتجة عن الاندماج بقدر ما كان بسبب ممارسة مجموعة (City Corp) لأنشطة البنوك التجارية و لديها أفضل التقنيات في هذا المجال، فضلا عن أن مؤسسة (Travellers Group) كانت تقوم بأعمال بنوك الاستثمار من خلال مؤسسة (Salmon Smith Barney) التي قامت بالاستحواذ عليها عام 1997 بالإضافة إلى أعمال التأمين.¹

3- التوافق مع مقررات بازل البنكية:

يتمارس البنك بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال، حيث يركز نشاطه على قبول الودائع وتقديم الائتمان، و بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة و أصحاب الحاجة إليها، و بالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية و ملازم لها، حتى أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك و تحد من قدرتها على استخدام مصادر الأموال لديها، و عليه فقد تولدت حاجة للبنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف و إعداد الإستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر و تعريفها، و ذلك بهدف إدارتها و معالجتها و التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين أثر هذه المخاطر و العوائد التي تسعى إلى تحقيقها، لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر و ليس تجنبها.²

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 62، 63.

² - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، 2013/2014، ص 47، 48.

تشكلت لجنة بازل للأنظمة البنكية و الممارسات الرقابية من ممثلي السلطات الرقابية في البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة و هي (كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، هولندا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة).

و كانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل السويسرية و هو مقر بنك التسويات الدولية (Bank Of International Settlement) و ذلك برئاسة "كوك" من إنجلترا و من هنا جاءت تسمية لجنة بازل، حيث تم وضع مجموعة من القواعد الدولية بشأن الملائة المالية و التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ برأس مال معين لمواجهة المخاطر بنسبة محددة، و هذه القواعد تتبناها الآن دول كثيرة، بالإضافة إلى تلك الدول الأعضاء في لجنة بازل، و هذا لحماية البنك و المتعاملين معه من مخاطر الإفلاس و العسر المالي.¹

إن القرارات و التوصيات الصادرة عن لجنة بازل ليس لها صفة الإلزام، لعدم اشتغالها على اتفاقيات دولية ملزمة لأطرافها، لكن لها قيمة أدبية يجب احترامها فضلا عن الضغوط الدولية من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي مما يضفي عليها في أغلب الأحيان صفة الإلزام، و هذا يشير بوضوح إلى أن خيار الاندماج هو أفضل خيار للبنوك التي لا تتوافق مع تلك المقررات كبديل للإفلاس أو التصفية.²

ب- التحرر من القيود:

على مدى أكثر من عقدين من الزمن و في ظل تسارع خطى العولمة حدثت تغيرات كثيرة على الأطر القانونية و التنظيمية في البيئة التي تمارس فيها المؤسسات المالية نشاطها، أدت إلى تقليل الكثير من الحواجز التي كانت تعيق عمليات الاندماج،³ حيث سعت كثير من الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية إلى إلغاء كثير من القيود التنظيمية و القانونية و تعديل التشريعات التي تحد المنافسة و إمكانية الدخول إلى الأسواق، و تحول دون الاندماج عبر الحدود (Cross-Border)، أو حتى الاندماج بين البنوك التجارية و بنوك الاستثمار، أو الاندماج خارج الصناعة الواحدة كاندماج مؤسسة مصرفية مع مؤسسة غير بنكية داخل الدولة الواحدة.⁴

¹ - مصطفى كامل رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد السابع و الستون، 2007، ص 237، 241.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 62.

³ - المرجع نفسه، ص 62، ص 67.

⁴ - إبراهيم شحاتة، اندماج و تملك البنوك، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج و التملك (تجارب و خبرات)، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص 40، 41.

ج- ظروف الاقتصاد الكلي:

تعد الظروف الاقتصادية الكلية (Macroeconomic Condition) عاملا آخر من العوامل التي لها تأثير مباشر على قرارات الاندماج بين البنوك، فموجات الاندماج تتزامن مع حالات الانتعاش الاقتصادي (Economic Booms) الذي يتزايد أثناءه معدل النمو و تشهد فيه الأسواق المالية زيادة ملموسة في أسعار الأسهم، حيث أن عمليات الاندماج تتناسب طرديا مع أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية، و قد يكون لظروف الاقتصاد الكلي تأثير غير مباشر على البنوك من خلال تأثيرها على الربحية فنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على أداء البنوك، على سبيل المثال قد يؤثر التضخم (Inflation) على تكاليف و إيرادات المؤسسات المالية بما فيها البنوك، كما أن تأثير التضخم على أداء البنوك يعتمد على ما إذا كان التضخم متوقعا أو غير متوقع.

فالدورات الاقتصادية من المحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي ملموس على كل من حالات الاندماج الأفقي و غير الأفقي، إذ أنها تؤثر على احتمال حدوث الاندماج داخل الصناعة فضلا عن مستوى أنشطة الاندماج بصفة عامة، فمحددات أنشطة الاندماج تختلف اختلافا كبيرا عبر مراحل الدورات الاقتصادية و بما يشير إلى أن دوافع الاندماج تتغير عبر هذه الدورات، و على وجه الخصوص نجد أن هناك تقلصا في عمليات الاندماج في أوقات الركود (Récession)، بينما نجد توسعا ملموسا في عمليات الاندماج في فترات الازدهار (Boom) و التي تتميز بالتوسع المطرد للاقتصاد.

و في هذا الصدد تشير النظريات الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical) إلى أن الاندماجات تعتبر بمثابة أدوات فعالة لتخصيص الأصول داخل الصناعة، حيث أن التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال التجارية داخل الصناعة أو القطاع قد تؤدي إلى الحاجة إلى إعادة هيكلة الأصول داخل الصناعة، و بالتالي فإن مثل هذه التغيرات من المتوقع أن تؤثر على حجم أنشطة الاندماج.¹

من جهة أخرى، توجد طائفة أخرى من التغيرات الاقتصادية التي تحدث على مستوى الاقتصاد الكلي، و التي يكون لها تأثير ملموس على اتخاذ قرار الاندماج مع مؤسسة أخرى أو الاستحواذ عليها، و تختلف هذه التغيرات من دولة إلى أخرى و من مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، فعلى سبيل المثال: اعتماد اليورو كعملة موحدة لدول الإتحاد الأوروبي، كان له تأثير مباشر على تنفيذ مزيد من عمليات الاندماج في الصناعة البنكية الأوروبية، و كان لذلك آثار غير مباشرة على الدول الأخرى خارج دول الإتحاد الأوروبي، و التي نتج عنها مزيدا من التكتلات

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 70، 71.

الاقتصادية لمواجهة تلك التطورات على مستوى دول الإتحاد، خاصة في ظل توحيد الأطر القانونية البنكية داخل دول الإتحاد و انتشار المزيد من الثقة بين البنوك من جهة و بين البنوك و عملائهم من جهة لأخرى، فإدخال اليورو ساعد البنوك في الحصول على تقييم دقيق للبنوك التي ترغب في الاندماج معها.¹

د- التقدم التكنولوجي:

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات و المعلومات مساهمة فعالة حيث انخفضت تكلفة الاتصالات السلكية و اللاسلكية إلى درجة كبيرة،² كما حدثت طفرات كبيرة في أنماط المعدات و التكنولوجيا القائمة، و تطورت الإنتاجية بمعدلات كبيرة،³ و في هذا الإطار تم تغطية الكرة الأرضية بشبكة إلكترونية يطلق عليها الأنترنت، هذه الشبكة تجعل العالم حاضرا على مدار الساعة على صعيد تبادل المعلومات التي تساعد على رصد و إدارة المخاطر المالية،⁴ و هو ما أدى إلى حدوث نوع من الثورة في الاستهلاك و التراكم الرأسمالي في ظل الطابع العالمي لنظم التكنولوجيا.⁵

لقد كانت البنوك من أولى القطاعات التي انتبعت إلى أهمية هذه التقنيات كما سعت بشتى الطرق و الوسائل إلى تبنيها و تداول الأعمال البنكية من خلالها، و أيقنت كذلك أن تلك التقنيات الحديثة ستحدث تغييرا شاملا على البيئة البنكية، و أخذت تؤهل نفسها و العاملين لديها على مجاراة هذه البيئة الجديدة و الفريدة من نوعها،⁶ لأن التقدم التكنولوجي في المجال البنكي يساعد على تزويد البنوك بألية التعامل مع فروع البنك الواحد داخل و خارج الحدود و كأنها وحدة بنكية واحدة، مما أدى إلى توفير خدمات مالية و بنكية متميزة للعملاء و بأسعار زهيدة، فضلا عن أن الأدوات المالية المستحدثة بفضل الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات و التي تحتاج إلى تخصيص موارد مالية ضخمة لاستقطاب التكنولوجيا الحديثة، و هذه الموارد قد لا تتوفر لكافة البنوك فيكون من الأفضل لها الاندماج مع بنوك أخرى لها القدرة على استخدام هذه الأدوات حتى تستطيع مواجهة المنافسة و الاستمرار في السوق.⁷

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 70، 71، 72.

² - شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 22، 23.

³ - رشيد عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي، الصيرفة الشاملة محليا و عالميا، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 07.

⁴ - عبد الرزاق سلام، أثر التطورات المالية و النقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 22، 23.

⁵ - رشيد عبد الفتاح صالح، المرجع أعلاه، ص 07.

⁶ - نعيم همش، ظاهر القشبي، مخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية، مجلة البنوك، العدد الثاني، المجلد الثالث و العشرون، عمان، إتحاد المصارف العربية، 2004، ص 154.

⁷ - رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، الاندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005، ص 08.

أي أن التقدم التكنولوجي الذي ينحاز إلى الحجم الكبير و الذي يستلزم بدوره توفير ميزانيات ضخمة للبحث العلمي، قد أشعل حركة الاندماجات في الصناعة البنكية بصفة خاصة، و من جهة أخرى يمكن القول أن الاندماج أشعل حركة التطور المستمر و استحداث تكنولوجيا جديدة مما يدل على التداخل الواضح بين أسباب الاندماج مع نتائجه.¹

المطلب الثالث: أصناف الاندماج البنكي.

إن الاندماج يوفّر مجالاً أكبر للتوسع في حجم العملاء أو السوق أو المنتج الأساسي، كما يعزز المهارات الإدارية و التكنولوجيا و يساعد على تحقيق المزيد من وفورات الحجم،² و بالاستناد إلى مجموعة من المعايير يمكن تقسيم أصناف الاندماج البنكي على النحو التالي:

الفرع الأول: من حيث طبيعة نشاط البنوك المندمجة.

تختلف أصناف الاندماج البنكي حسب الارتباط بين البنكين سواء كانا يعملان في أنشطة متماثلة أو في مجالات غير متماثلة و كذا حسب تماثل و تمايز الخدمات التي يقدمها كل بنك،³ و طبقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم الاندماج البنكي إلى الأصناف التالية:

أولاً: الاندماج البنكي الأفقي (Horizontal Merger):

و هو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط،⁴ و نتيجة لهذا النوع من الاندماج تزداد الاحتكارات البنكية العملاقة في السوق، مما دفع الكثير من الدول إلى القيام بتنظيم العمليات لهذا النوع من الاندماجات لأنه يؤثر سلباً على المنافسة و يتيح الحصول على أرباح احتكارية، مما أدى إلى وجود تنظيمات حكومية لمنع و مكافحة الاحتكارات.⁵

ثانياً: الاندماج المصرفي العمودي (Vertical Merger):

هو الاندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة و بنك رئيس في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة و فروعها امتداداً للبنك الكبير، و يتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة،⁶

¹ - رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، المرجع السابق، ص 08.

² - Jayaraman.A.R , op cit, p 05.

³ - ضيف روفية، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 45.

⁴ - Jayaraman.A.R, op cit, p 05.

⁵ - بركان زهية، الاندماج المصرفي و أبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 04، 2005، ص 16..

⁶ - قنوع نزار، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 100.

و يكون الهدف من هذا النوع من الاندماجات هو ضمان توفير خدمات بشكل أفضل و تحقيق أكبر انتشار بقدر الإمكان.¹

ثالثا: الاندماج البنكي المختلط - المتنوع (Merger Mixed):

يتم هذا الاندماج بين البنوك التي تعمل في أنشطة مترابطة فيما بينها و لا تنتمي لنفس النشاط، و يعني ذلك أنه على الرغم من اختلاف أنشطتها البنكية إلا أن هذا النوع من الاندماجات يحقق تكاملا في أنشطتها و قدرتها التنافسية، و هو عادة يحتاج إلى خبرات و كفاءات ذات مستوى مرتفع مما يفسر نقص هذا النوع من الاندماجات مقارنة بالأنواع الأخرى من الاندماجات،² و يوجد ثلاث أنواع من الاندماجات المتنوعة و تتمثل فيما يلي:³

- الاندماج بغرض بتوسيع خطوات إنتاج البنكين و امتداد منتجاتهما.
- الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على البنكين.
- الاندماج بغرض تنوع البحث و يشمل أنشطة تجارية متنوعة و غير مرتبطة ببعضها البعض.

الفرع الثاني: من حيث أطراف عملية الاندماج.

بناء على العلاقة بين الأطراف المشاركة في عملية الاندماج يمكن أن نميز بين الأنواع التالية من الاندماج:

أولا: الاندماج الطوعي (Voluntary Merger):

يسمى أيضا هذا النوع بالاندماج الودي و الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج و البنك المندمج و تتم عملية الاندماج البنكي انطلاقا من رغبة أحد البنوك في الحصول على بنك آخر من خلال تقديم عرض شراء لمجلس إدارة هذا الأخير، و من ثم تقوم إدارة كل بنك بتقديم منشورات إلى مساهمي كلي البنكين لتشجيع قرار الموافقة على هذه الصفقة، في حالة عدم وجود أي اعتراضات سواء من المساهمين أو السلطات النقدية على عملية الاندماج، يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج عن طريق الدفع النقدي أو في شكل أوراق مقابل قيمتها كالسندات أو الأسهم، و عادة ما تشجع السلطات النقدية هذا النوع من الاندماجات الإرادية لما تبديه من درجة للوعي و الالتزام

¹ - خضر حسان، الدمج المصرفي، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد 04، العدد 45، 2006، ص 03.

² - طارق محمود عبد السلام، الدمج المصرفي دراسة نظرية و تطبيقية على الواقع المصرفي المصري و العربي، مجلة حقوق حلوان، مجلة دورية علمية نصف سنوية، جامعة حلوان، مصر، 2003، ص 420.

³ - بركان زهية، المرجع السابق ص 16.

لكلى الطرفين، بالإضافة إلى مختلف مزايا و فوائد هذا النوع من الاندماجات كتوفير الموارد المالية اللازمة للبنوك التي تتمكنها من ممارسة نشاطها بجودة و بكفاءة عالية.¹

ثانيا: الاندماج القسري (Compulsory Merger):

يتم الاندماج البنكي الجبري نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يجبر السلطات النقدية إلى اتخاذ القرار بشأن هذا النوع من الاندماجات، و من هنا يجب أن نشير إلى أن اللجوء إلى هذا النوع من الاندماجات يجب أن يتم بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاديات القومية الوطنية بشكل عام و قطاعها البنكي بشكل خاص،² حيث يعتبر هذا النوع من الاندماجات ملجأ أخير لتنقية الجهاز البنكي من البنوك المتعثرة أو تلك التي على وشك الانهيار، و يجب أن يصاحب هذا النوع من الاندماجات تحفييزات على غرار الإعفاءات الضريبية المشجعة، أو منح البنك الدامج إمكانية الحصول على القروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج.³

ثالثا: الاندماج العدائي (Hostile Takeover):

الاندماج البنكي العدائي هو الذي يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج، فهو اندماج لا إرادي و يأخذ مفهوم الاستحواذ (Acquisition) و يواجه الاندماج البنكي العدائي معارضة شديدة من جانب إدارة البنك المندمج و الذي يطلق عليه في هذه الحالة بالبنك المستهدف، بينما يطلق على البنك الدامج بالبنك المغير نتيجة لمحاولاته المتعددة الاستحواذ على البنك المستهدف دون موافقة إدارته، و هذا راجع إما لتدني السعر المعروض أو للمحافظة على الاستقلالية أو لضعف إدارة البنك المستهدف، فتقوم إدارة البنك المغير بتقديم عرضها للشراء مباشرة إلى مساهمي البنك المستهدف لشراء أسهمهم مقابل سعر معين يكون عادة أعلى من السعر السوقي الحالي لها و هو ما يمثل حافزا لمساهمي البنك المستهدف لقبول هذا العرض، و هو ما يمكن أن يقوم به البنك المغير من خلال البورصة،⁴ و عادة ما ينشأ عن هذا النوع من الاندماجات خلاف بين كلى إدارتي البنك المغير و المستهدف.⁵

¹ - قراش عمر، متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2013، ص 62.

² - حماد طارق عبد العال، الاندماج و خصوصية البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2011، ص 08.

³ - محمود أحمد التوني، المرجع السابق، ص 76.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، العولة و اقتصاديات البنوك، المرجع السابق، ص 165.

⁵ - محمود أحمد التوني، المرجع أعلاه، ص 77.

الفرع الثالث: الاندماج البنكي بمعايير أخرى.

يقوم هذا المدخل بتقسيم الاندماج البنكي إلى عدة أنواع أخرى من أهمها:

أولاً: الاندماج بالابتلاع التدريجي:

يتحقق هذا النوع من الاندماج عندما يقوم أحد البنوك بابتلاع بنك آخر تدريجياً من خلال شراء فرع أو مجموعة من الفروع التابعة له، و بعد ذلك يتم شراء فرع أو مجموعة من الفروع الأخرى خلال فترات لاحقة و يستمر البنك المبتلع على هذه الإستراتيجية إلى أن يشتري كافة الفروع و الوحدات الخاصة بهذا البنك سواء كانت تتواجد في سوقه المحلية أو البنكية العالمية.¹

ثانياً- الاندماج التفاضلي:

و هو اندماج يتم بين مؤسسات متنوعة يضمها كيان واحد، فهو اندماج يقوم على الامتداد و التوسع في الحجم من خلال ابتلاع الآخرين، و أساس الاندماج التفاضلي أنه قائم على التكامل و التنوع بن البنوك المندمجة و امتدادها.²

ثالثاً: الاندماج بالحيازة و نقل الملكية:

يتم هذا النوع من الاندماج بناء على القدرة المالية للبنك العارض و بناء على خطته التي يعتمد عليها في الاندماج مع بنك آخر، مع حرصه على تفادي تعارض بنود هذه العملية مع القوانين و التشريعات المقررة من السلطات النقدية، و توفر رغبة حاملي أسهم البنك المندمج في التخلص من أسهمهم من خلال عرضها للبيع على البنك المقدم للعرض إما تدريجياً أو إجمالياً لكي يتم الاندماج.³

رابعاً: الاندماج بالضم:

يتحقق هذا النوع من الاندماجات عن طريق التحام بنك أو أكثر ببنك آخر بهدف تحقيق غرض معين، مما ينشأ عنه زوال الشخصية المعنوية للبنك أو البنوك الأولى و انتقال أصولها و خصومها إلى البنك الدامج الذي يظل محتفظاً بشخصيته المعنوية، و وفقاً لهذه الطريقة يقوم أحد البنوك بضم أو ابتلاع بنك آخر أو أكثر مما يترتب على إثره انقضاء الشخصية المعنوية للبنوك المنضمة و انتقال جميع حقوقهم و التزاماتهم إلى البنك الدامج، و يعتبر هذا النوع من الاندماجات الأكثر شيوعاً و انتشاراً نظراً لسهولة الإجراءات التي تمر بها عملية الاندماج و قلة نفقاتها.⁴

¹ - مطاي عبد القادر، المرجع السابق، ص 113.

² - المرجع نفسه، ص 113.

³ - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع السابق، ص 20.

⁴ - محمد إبراهيم موسى، المرجع السابق، ص 46.

خامسا: الاندماج بالمزج:

و يتم بإحداث مزيج متفاعل بين بنكين أو أكثر لها الرغبة في الاندماج، لينتج عن هذه العملية كيان بنكي جديد يمثل مزيج بين البنوك المشاركة في هذه العملية، و عليه يتحصل البنك الجديد على اسم و علامة تجارية جديدة و كذا نصيب في السوق البنكية و التي تكون أكبر بطبيعة الحال من الوضع السابق لكل بنك مندمج على حدى.¹

سادسا: الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:

يتم هذا الاندماج من خلال شراء عمليات بنكية معينة خاصة بالبنك المستهدف مثل: العمليات الائتمانية أو تلك العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية، و يستمر ذلك بشكل مستمر إلى أن يصل البنكين إلى اتخاذ قرار النهائي بالاندماج.²

المبحث الثاني: الأحكام العامة للاندماج البنكي.

إن الهدف الرئيسي لعملية الاندماج البنكي هو تفادي المضاعف المالية و التصفية التي قد تتعرض لها بعض البنوك،³ و الوصول إلى حجم معين يعكس زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف و تعظيم الأرباح، و الرفع من القدرة التنافسية التي تعمل للاستمرار و النمو و البقاء و مواجهة المنافسة و تزايد القدرة على مواجهة الأزمات و المخاطر، و بالتالي فإنه يتعين على القائمين على صناعة قرار الاندماج أن يأخذوا في اعتبارهم مجموعة من المحددات الهامة،⁴ و وضع ضوابط معينة و رسم سياسات محددة يمكن من خلالها الوصول إلى الغاية المبتغاة و إحداث النتائج المستهدفة،⁵ و كذا احترام شروط الاندماج البنكي للاستفادة من محاسنه و تفادي المساوئ التي يمكن أن تنتج عنه.

المطلب الأول: محددات و ضوابط الاندماج البنكي.

للاندماج البنكي مجموعة من المحددات التي تعتمد عليها البنوك في اتخاذ قرار الاندماج، و ترتبط هذه المحددات أساسا بالأهداف التي تهدف البنوك إلى تحقيقها من وراء الاندماج و وفق منهج محدد يتضمن مجموعة من الخطوات الأساسية، التي تساعد البنوك المشاركة في هذه العملية على معالجة النقائص التي يمكن أن تقف حاجزا أمام تحدياتها المستقبلية، غير أن وضع البنوك للمحددات التي تحكم صفقاتها الاندماجية يعتبر غير كافي إن لم يكن محاطا بمجموعة من الضوابط التي تعطي ضمانات أكثر لتحقيق أهدافه و تجعله لا يخرج عن إطاره الأساسي.

¹ - ضيف روفية، المرجع السابق، ص 48.

² - مهيب محمد زائدة، المرجع السابق، ص 36.

³ - عدنان الهندي، الدمج المصرفي، أبحاث و مناقشات، ندوة اتحاد المصارف العربية، 1992، ص 78.

⁴ - محمود أحمد التوي، المرجع السابق، ص 90.

⁵ - قوال زواوية، المرجع السابق، ص 25.

الفرع الأول: محددات الاندماج البنكي.

للاندماج البنكي جملة من المحددات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أثناء اتخاذ قرار الاندماج البنكي نذكر منها:

أولاً: تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان البنكي الجديد، و التحقق من المعايير التي تقود عملية الاندماج البنكي التي ترتبط بتلك الأهداف،¹ و من أهمها:²

- مدى تحسن الإيرادات المستقبلية من خلال الاندماج البنكي.
- مدى التحسن في إدارة المخاطر و درجة انخفاض المخاطر البنكية.
- مدى تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات و الموارد المالية المتاحة للبنوك المندمجة.
- درجة التكنولوجيا المصرفية و المالية التي يمكن الحصول عليها في ظل الاندماج البنكي.
- مدى إمكانية استيفاء شروط الملاءة و كفاية رأس المال.
- مدى إتاحة الفرصة لإنشاء أنشطة جديدة تتوافق مع التحولات الاقتصادية المحلية و العالمية.
- مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المرجحة نتيجة لهذا الاندماج.

ثانياً: إعادة هيكلة كاملة للبنوك المرشحة للاندماج بحيث لا تندمج مع بنوك ضعيفة مما يؤثر سلباً على البنوك الأخرى المندمجة معها.

ثالثاً: الدراسة الوافية للمراكز المالية للبنوك المرشحة للاندماج و حجم الديون المتعثرة و سبل معالجتها، و مدى التناسب بين حجم الكيان الجديد و حجم السوق البنكي،³ حيث تعتبر قضية العمالة الزائدة و اختلال السيولة و المراكز المالية و تطوير النظم الإدارية و لوائح العمل من أهم المشاكل المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية و الإدارية.⁴

رابعاً: فعالية الرقابة المصرفية و كفاءتها على عملية الاندماج البنكي و تدعيم الملاءة المالية و تطور التشريعات البنكية و تحديث الإدارة البنكية، إذ أن الاندماج البنكي لا يغني عن توافر نوع من الرقابة البنكية الفعالة داخل البنوك المندمجة ذاتها، و بما لا يتعارض مع طبيعة الخدمات البنكية و المالية التي يجب أن تؤدي بالدقة الكافية و بأسلوب يتسم بالسرعة و عدم التعقيد.⁵

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، المرجع السابق، ص 174.

² - محمود أحمد التوني، المرجع السابق، ص 90، 91.

³ - رمزي صبحي مصطفى الحرم، المرجع السابق، ص 37.

⁴ - حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الأبعاد الاقتصادية و الإدارية للاندماج المصرفي، مركز البحوث، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1999، ص 08.

⁵ - قوال زواوية، المرجع السابق، ص 28.

خامسا: ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان البنكي الجديد يساعد على نجاح الاندماج، و في الوقت نفسه ضرورة توافر مجلس إدارة للكيان البنكي الجديد يتميز بالكفاءة و تزايد القدرة على تسويق الخدمات البنكية و التعامل مع التكنولوجيا البنكية و بالتالي زيادة ربحية الكيان البنكي الجديد.¹

سادسا: المفاضلة بين مصادر تمويل الاندماج البنكي باختيار أفضل مصدر تمويلي مناسب حيث أن هناك أسلوبين للتمويل، يتمثل الأسلوب الأول في إصدار أسهم إضافية و بعد بيعها يمكن استخدام الحصيلة في شراء أسهم البنك المستهدف، أما الأسلوب الثاني فيكون من خلال الاقتراض و هو ما يزيد من المديونية.

سابعا: استمرار المنافسة في ظل عدم حدوث التجمعات الاحتكارية و ضبطها بقوانين صارمة.²

ثامنا: التغير المحتمل في ربحية الأسهم للكيان البنكي الجديد إذ يجب أن تجري الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسي بدقة عالية، و تصور للمستويات المستقبلية للربحية و أسعار الأسهم الجديدة.

تاسعا: حجم تكاليف الاندماج البنكي حيث أن هناك نوعين من التكاليف و هي: تكاليف الوكالة نتيجة للاندماج، و تكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج.³

الفرع الثاني: ضوابط الاندماج البنكي.

على الرغم من ضرورة الاندماج و أهميته في الوقت الحاضر إلا أنه لابد من إجرائه بطريقة سليمة تضمن الأهداف المرجوة من ورائه و جني ثماره، فيتعين إذن وضع ضوابط معينة و رسم سياسات محددة من خلالها يمكن الوصول إلى الغاية المبتغاة و إحداث النتائج المستهدفة.

و يقصد بضوابط الاندماج البنكي تلك الدراسات المسبقة التي تحتاج لها هذه العملية قبل وضع شروطها من أجل تحديد و ضبط مدى نجاحها،⁴ و بالتالي ينبغي مراعاة جملة من الاعتبارات التالية:

أولاً: مبدأ الشفافية من خلال توفر المعلومات اللازمة للتحويل إلى الكيان البنكي الجديد و الشفافية هنا معناها توفر البيانات التفصيلية عن البنوك المندمجة بخصوص المركز المالي، حجم الودائع و القروض و الاستثمارات و درجة كفاية المخصصات و الديون المعدومة و كذا الاحتياطات غير الموزعة و العمليات خارج الميزانية إضافة إلى البيانات المتعلقة بحجم العمالة و خبرتها.

ثانياً: وضع دراسة جدوى اقتصادية لعملية الاندماج قبل حدوثها تبين النتائج الممكنة أو المتوقعة من هذه العملية.

¹ - قول زاوية، المرجع السابق، ص 29.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولة و اقتصاديات البنوك، المرجع السابق، ص 174، 177.

³ - محمود أحمد التوني، المرجع السابق، ص 92، 93.

⁴ - قول زاوية، المرجع أعلاه، ص 25.

ثالثاً: عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري إلا في حالات استثنائية و ذلك لضمان حدوث الاندماج البنكي في ظروف عادية و طبيعية.¹

رابعاً: دراسة تجارب الدول المتقدمة و النامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفادة منها و إمكانية تطبيقه على حالات الاندماج في البنوك المحلية.

خامساً: لنجاح الاندماج البنكي ينبغي على البنوك الجديدة أن تتصف بالشمولية و ذلك لمسيرة التغيرات و التطورات ليزداد و يتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي و تحقق معدلات نمو مرتفعة، و ذلك بتقديم كافة الأنشطة و الخدمات البنكية التقليدية و غير تقليدية و وظائف تنمية.²

سادساً: إعداد دراسات كافية و وافية للنتائج المتوقعة نتيجة لعمليات الاندماج و تقييم تلك الدراسات و النتائج من قبل البنك المركزي، للتحقق من دقة و سلامة النتائج التي تم التوصل إليها و تحديد مراحل إجراءات الاندماج، و متابعة تلك الإجراءات و الإشراف عليها و التعرف على الآثار المترتبة عليها.³

سابعاً: ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج البنكي، مثل: الإعفاءات الضريبية و غيرها من الحوافز على غرار ضمانات و حوافز الاستثمار على العمل البنكي.⁴

المطلب الثاني: شروط نجاح الاندماج البنكي.

بعد القيام بالدراسات اللازمة و وضع الضوابط و المحددات اللازمة لعمليات الاندماج، يصبح من الممكن تحديد الشروط اللازمة لنجاحه و التي نوجزها فيما يلي:

أولاً: أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين بعملية الاندماج و لا توجد داخلهم أي شكوك اتجاه هذه العملية، و بالتالي يتوفر لديهم الدافع الذاتي و الحافز على القيام بعملية الاندماج و عدم وجود معارضة أو مقاومة له.

ثانياً: أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية و تسويقية و قانونية و اجتماعية تعاونية و إنسانية و بشرية و معالجة أوجه الاختلافات القائمة بالفعل داخل البنوك الراغبة في الاندماج.⁵

¹ - بن زكورة لعونية، إعادة الهيكلة البنكية و العولة المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص 218، 219.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 173.

³ - همدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص 09.

⁴ - محمود أحمد التوني، المرجع السابق، ص 88.

⁵ - عصام عبد الوهاب بوب، أثر الدمج المصرفي على كفاءة الأداء و الربح في السودان، كلية الاقتصاد و الدراسات الاجتماعية، جامعة النيلين، السودان، ص 19.

ثالثاً: أن يتم إعداد تصور واقعي و عملي لمراحل عمليات الاندماج و أن يتضمن البرنامج الزمني الجديد له و حسن الإعداد له و تهيئة البيئة الداخلية لقبول عملية الاندماج، و تهيئة البيئة الخارجية للترحيب به و ضمان تأييدها له و أن يتم وضع خطط زمنية سليمة لتنفيذ عملية الاندماج.¹

رابعاً: إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات البنوك المندمجة و اللوائح و القوانين و القرارات، مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات تبعث روح الاطمئنان لكل العاملين، و توفير الموارد المالية و البشرية اللازمة لعملية الاندماج البنكي.²

خامساً: أن يتم اختيار مجموعة من الرموز البنكية الجيدة ذات التأثير الجماهيري الجذاب،³ و بصفة خاصة الرموز المرتبطة بالنواحي التالية:

- اسم الكيان المندمج و دلالاته اللغوية، علامته التجارية و مفهومها لدى الجماهير.
- الخدمات البنكية التي سيتم توجيهها.
- أعضاء مجلس إدارة الكيان المندمج و رئيس هذا الكيان و سمعتهم و مدى جماهيريته.
- الملابس الرسمية للعاملين و ألوانها و ديكورات الفروع و وسائل المخاطبة و المطبوعات التي ستصدر عن الكيان البنكي المندمج.⁴
- توفير الموارد المالية و البشرية و التجهيزات المناسبة للإفناق على عملية الاندماج و عدم السماح لأي تصور أو نقص يؤثر على جودة العمل أو على سيرة نشاطه البنكي.⁵

- أن يتم التنفيذ بدقة متناهية و بحرص شديد، و عدم إغفال أي ما من شأنه أن يؤدي إلى أي متاعب للكيان المندمج حالياً أو مستقبلاً، و بصفة خاصة توفير وسائل التنسيق ما بين وحدات البنوك المندمجة و اللوائح و القوانين و القرارات، و وضع شبكة داخلية للاتصالات و توفير المناخ الصحي الإيجابي المتفائل، و زيادة عنصر الثقة بالمستقبل و الاطمئنان الوظيفي لكافة العاملين على أن يخضع ذلك إلى التخطيط العلمي و التنظيم المرن، و كذا التوجيه و المتابعة الوقائية عن قرب و عدم السماح لأي قصور أو نقص يؤثر على جودة العمل أو على مسيرة و نشاط البنك.⁶

¹ - عصام عبد الوهاب بوب، المرجع السابق، ص 19.

² - محمود أحمد التوي، المرجع السابق، ص 87.

³ - قوال زواوية، المرجع السابق، ص 25.

⁴ - محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص 82.

⁵ - عصام عبد الوهاب، المرجع أعلاه، ص 20.

⁶ - قوال زواوية، المرجع أعلاه، ص 25.

و لإنجاح عملية الاندماج لابد من توافر البيئة المناسبة و الظروف الملائمة و الحوافز الجذابة لدفع حركة الاندماج البنكي، و يمكن اقتراحها كما يلي:¹

1- وقف عملية إصدار التراخيص الجديدة للبنوك و إنشاء فروع:

فعندما تتوقف هذه العملية سوف يجد كل من البنوك و المستثمرين أنفسهم أمام شراء الرخص القائمة، أو دمج بعض البنوك كخيار للتوسع.

2- إيجاد التشريعات الصارمة:

خاصة المتعلقة بفرض حد أدنى لرأس مال البنك كما هو الحال في قانون البنوك الجديد لمصر و الذي حدده ب 500 مليون جنيه، و هو ما قد يدفع البنوك غير القادرة على الالتزام بهذه التشريعات و القواعد على إيجاد حلول مناسبة من خلال عمليات الاندماج.

3- إتاحة الفرصة للمنافسة:

من خلال توفير التشريعات التي تشجع المنافسة في الأسواق البنكية المحلية و التي تحرك المستثمرين لدراسة عمليات التوسع في الاستثمار، و منها عمليات الاندماج.

4- القدرة على تسريح العاملين غير المناسبين:

إن قدرة البنك على تسريح العمالة غير مناسبة يشكل رأس مال عملية الاندماج.

5- إمكانية تبادل العمالة:

إن قدرة البنوك المندمجة على استيراد العمالة المطلوبة من جهة، و الشروط الميسرة لمنح تراخيص العمل للعمالة الفنية المناسبة من جهة ثانية يسهلان حركة الاندماج و التوسع.

المطلب الثالث: محاسن و مساوئ الاندماج البنكي.

على الرغم من المزايا و الفوائد التي تجنيها البنوك من عملية الاندماج إلا أن هناك بعض المساوئ للاندماج، و فيما يلي سنقوم بعرض أهم محاسن الاندماج البنكي و مساوئه و ذلك على النحو التالي:

¹ - محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي، المرجع السابق، ص 89.

الفرع الأول: محاسن الاندماج البنكي.

للاندماج بين البنوك مزايا متعددة و مكاسب و منافع و قيمة مضافة و فوائد يمكن للبنوك الحصول عليها و ترتبط جميعها بقضية الاستمرار للبنوك المندمجة،¹ و فيما يلي سنقوم بعرض أهم إيجابيات الاندماج البنكي على النحو التالي:

- تنوع محفظة القروض و الاستثمارات في البنك الواحد، بدلا من تركيز مكوناتها في مجالات محدودة لدى البنوك الصغيرة قبل اللجوء إلى خيار الاندماج مما سيؤدي إلى تنوع المخاطر و تقليل آثارها بعد الاندماج في البنك الجديد قياسا بآثارها في البنوك الصغيرة.

- العمل على أساس الإنتاج الواسع، و ذلك بضم البنوك لبعضها البعض و تحويلها إلى بنك جديد و كبير، لتحقيق الوفورات في التكاليف الإدارية و إعادة التنظيم الإداري و التخصص في بعض العمليات المطلوبة السوق.

- الاستفادة من خبرات و تجارب البنوك المندمجة و خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة التي تستفيد من خبرات البنوك الكبيرة.

- زيادة حدود القرض للشخص الواحد معنويا كان أم طبيعيا بسبب زيادة رأس المال المدفوع و الاحتياطات بعد إتمام الاندماج نظرا لارتباط الحد الأعلى للقروض الممنوحة له بمقدار من رأس مال البنك و احتياطياته.

- الاستفادة من مزايا الحجم الواسع الذي يترك آثارا نفسية إيجابية لدى الزبائن ينظرون إليه عند المفاضلة بين البنوك في التعامل اعتمادا على القدرة المالية لها.

- زيادة و تنوع مجموعة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لزيائنه في سوق تشهد توسعا شديدا في سلة الخدمات البنكية.

- توسيع سوق الأسهم للبنك الجديد و ارتفاع قيمتها في السوق.

- يعتبر شراء بنك قائم (بفروعه) عموما أقل من كلفة تأسيس بنك جديد، أو فتح فروع جديدة بسبب ما يتمتع به البنك القائم من علاقات قائمة مع الزبائن و المراسلين.²

- النفاذ إلى الأسواق حيث يمكن للبنوك المندمجة زيادة قنواتها التسويقية من خلال بيع منتجاتها البنكية إلى عملاء البنوك الأخرى أو شركات الوساطة الأخرى، بينما تستطيع شركات الوساطة توقيع عقود مع عملاء البنوك لفتح حسابات خاصة بالسمسرة.

¹ - جورج أسحق حنين، الدمج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، الإدارة المركزية لمركز المعلومات و التوثيق، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، ص 11.

² - وليد عبيدي عبد النبي، مدير عام الإحصاء و الأبحاث، الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص 04، 05.

- انتقال الموارد و تفاعلها بعد الاندماج و يؤدي ذلك إلى خلق قيمة من خلال التغلب على عدم اتساق المعلومات أو عن طريق دمج الموارد التي كان هناك شح فيها.
- حماية البنوك من الهبوط الذي يمكن أن يحدث في صناعة معينة من خلال التنوع.¹
- تعزيز القدرة التنافسية لامتلاك الكيان المندمج القدرة على تحقيق مزيد من الدقة و السرعة الفائقة في عملياته و مزيد من الفاعلية الإشباع للمتعاملين معه و من ثم حيازة نصيب متنم و متزايد في السوق البنكي و احتلال مكانة متقدمة فيه.
- زيادة قدرة البنك بعد عمليات الاندماج على الإنفاق على البحوث و الدراسات و إجراء عمليات التطوير و التحديث و التحسين و إدخال التكنولوجيا البنكية المتطورة و استخدام الحاسبة الإلكترونية و الارتقاء بالمهارات و القدرات البشرية بما يؤدي إلى تحقيق مستويات مرتفعة في العملية البنكية.
- زيادة قدرة البنوك على فتح فروع جديدة داخلية و خارجية و على توسيع حجم الفروع الحالية و الارتقاء بدرجةها و صلاحيتها و زيادة قدرتها على تقديم خدمات و أنشطة أوسع لعدد أكبر من العملاء و كذا القدرة على الانتشار الجغرافي و هو ما يحقق للبنك المندمج التغطية الجغرافية و التنوع للأنشطة.
- الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم و النطاق المترتبة على زيادة أعمال و أنشطة البنك و عملياته المختلفة، و بالتالي تناقص نصيب الوحدة من العمليات التي تقوم بها من عناصر التكاليف الثابتة و بالتالي انخفاض جانب التكاليف الكلية بشكل ملموس مع زيادة و كبر العوائد و الإيرادات تبعاً لذلك، و بالتالي انعكس إيجاباً على معدلات ربحية البنك.²
- إيجاد وحدات و كيانات بنكية كبيرة تستطيع مواجهة البنوك الأجنبية، كما يترتب على دمج البنوك الصغيرة في كيان كبير تحسين أداء الجهاز المصرفي بصورة أفضل.
- يؤدي الاندماج إلى إيجاد كيانات بنكية كبيرة تسهم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المحلية مما يسهم في النمو الاقتصادي للدولة.
- يؤدي الاندماج إلى رفع كفاءة المؤسسات المالية، و زيادة قدرتها على المنافسة و مواجهه التحديات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية في ظل اتفاقية (الجات) وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995، و التي يكون الفيصل فيها بالنسبة للعملاء هو جودة و نوعية الخدمات المقدمة.

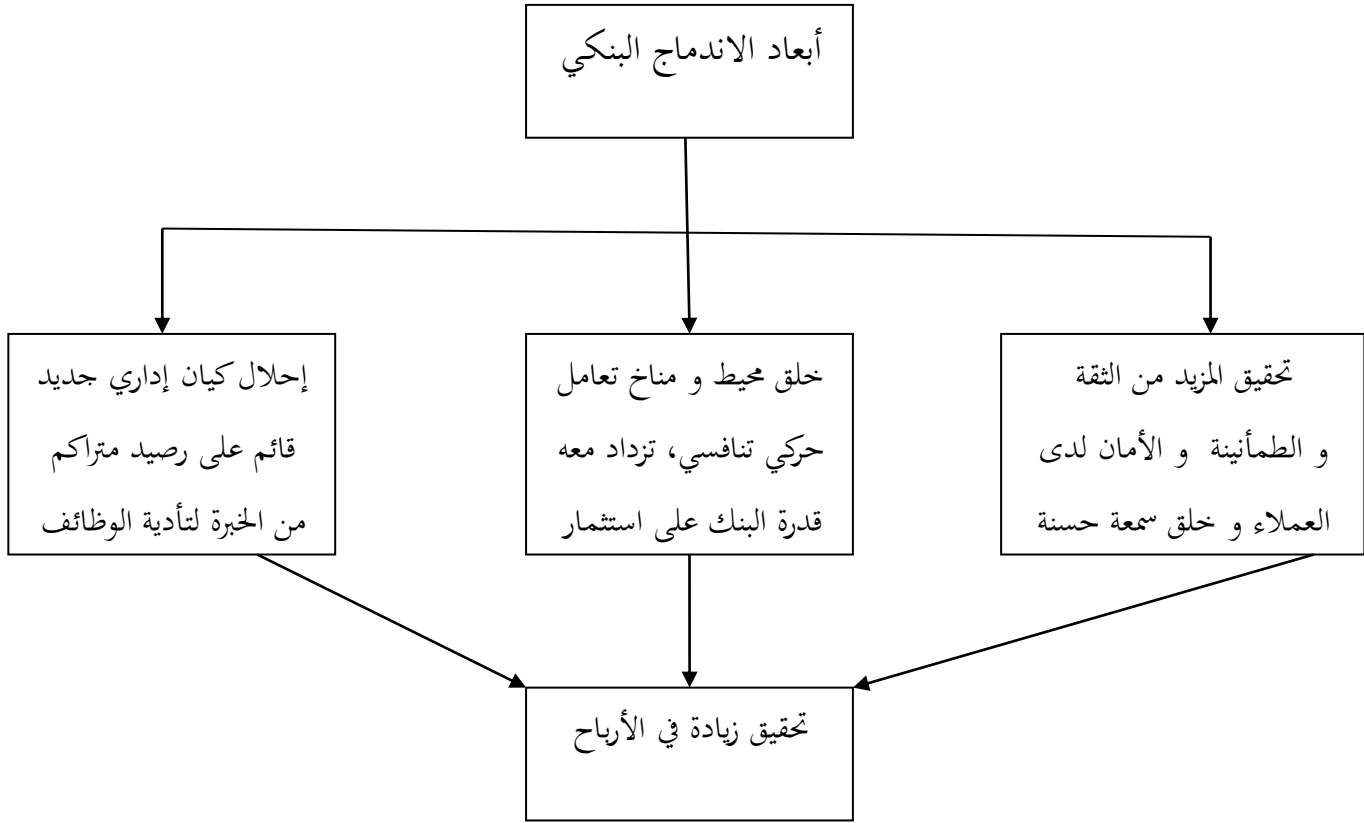
¹ - عبد العظيم موسى، مصالح السجيباني، الاندماج و الاستحواذ الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة، إدارة البحوث و الاستشارات، شركة الراجحي للخدمات المالية، ديسمبر 2008، ص 05.

² - جورج أسحق حنين، المرجع السابق ص 11.

- زيادة قدرة البنك على تمويل المشاريع المختلفة و تنويع النشاط البنكي، بالإضافة إلى الارتقاء بالمناخ التنظيمي و تطوير النظم الإدارية.¹

و يمكننا تلخيص المنافع التي تحققها البنوك من خلال الاندماج بالشكل رقم (1-3):

الشكل رقم (3-1): أبعاد الاندماج البنكي.



المرجع: نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 11.

الفرع الثاني: مساوئ الاندماج البنكي:

على الرغم من المحاسن الكثيرة و الكبيرة التي تجنيها البنوك من عمليات الاندماج، إلى أنه على الجانب الآخر تعتبر له مجموعة من المساوئ و في مقدمتها إمكانية حدوث مشاكل احتكارية ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعرف الهيئة الفيدرالية للتجارة أو مقاومة الاحتكار بوزارة العدل بأن عمليات الاندماج التي تتم بين المنشآت هي عملية احتكارية، و في هذا الصدد تنص الفقرة السابعة من قانون كلايتون على ما يلي: "يحظر على أي شركة تعمل في المجال التجاري أن تقوم بفعل جوهري يؤدي إلى إضعاف المنافسة و خلق الاحتكار في أي مجال تجاري و في أي

¹ - نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 10.

منطقة من الدولة"، و قد أدت هذه الفقرة إلى صدور تشريع من الحكومة الفيدرالية الذي يضع قيودا على كل أنواع الاندماج سواء كان أفقيا بين البنوك التي تمارس نفس نوع الأنشطة، أو رأسيا يشكل امتدادا للبنوك الكبرى من خلال الاستحواذ على البنوك الصغيرة، أو متنوعا بين البنوك التي تمارس أنشطة يمكن أن تشكل تكاملا بينها.¹

كما يؤدي الاندماج إلى مجموعة من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية، عندما ينتج عنه إعادة تنظيم البنوك المندمجة و هيكلتها مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين و إحالة بعضهم إلى التسريح أو التقاعد الإجباري و هو ما يؤثر سلبا على المجتمع و على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، دون أن يضيء بالضرورة أية إضافة على حجم الإنتاج و نوعيته و جودته بالمقارنة على ما كانت عليه قبل الاندماج.²

و قد ينتج عن الاندماج كذلك تصادم الثقافات و اختلاف في طرق العمل، خاصة إذا لم يكن هناك تخطيط محكم و استعداد جيد لإتمام هذه العملية بنجاح، و بالتالي فإن نجاح الاندماج البنكي يجب أن ينطلق من رؤية واضحة المعالم و أن يتم تنفيذه ضمن خطة مفصلة و محكمة، حتى لا يتسبب في ظهور مشاكل مالية و عدم تحقيق المكاسب المتوقعة للجهة المقدمة للعرض كالعائد على الاستثمار خلال فترة زمنية معقولة.

ففي بعض حالات اندماج البنوك الضعيفة مع بنوك أقوى قد يؤدي إلى خلق بنوك ضعيفة يمكن أن تكون مصدر أزمات مالية، حيث يحذر الخبراء من التسرع في عملية الاندماج البنكي بشكل مفاجئ دون مراعاة ضوابطه و محدداته، و بدون إجراء الدراسات الوافية و المسبقة للمراكز المالية و محافظ الديون، لأنه في حال تعثر عملية الاندماج يمكن أن تتضخم مشاكل البنوك المندمجة أكثر.³

¹ - فادي فلاح القعايدة، أثر الاندماج على الربحية، دراسة حالة البنك الأهلي، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 22، 23، 24.

² - المرجع نفسه، ص 22.

³ - نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 11.

خاتمة الفصل:

لقد أشارت التطورات التاريخية في مجال الصناعة البنكية بوضوح إلى أن جميع البنوك و حتى الناجحة التي تمتلك رأس مال كبير معرضة للفشل الذي قد ينجم عن عدة مشاكل و من بينها السوق أو الجانب التنظيمي، مما يجعل هذه البنوك تحاول البحث عن طرق مختلفة لزيادة رأس مالها في مثل هذه الظروف، فقد يسعى بنك ضعيف ذو رأس مال غير كافٍ للاندماج مع بنك قوي يتمتع باحتياطي رأس مال إضافي.

من خلال هذا الفصل تبين لنا أهمية الاندماج فهو يسمح للبنوك الناجحة بالحصول على الكفاءة الاقتصادية و مكاسب الإنتاجية، من خلال إدارة أفضل للموارد و كفاءة فنية أعلى بالاعتماد على أفضل الممارسات عن طريق خفض المدخلات و/أو زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى اختيار أفضل مزيج من المدخلات و المخرجات، و كذا تحسين الكفاءة الهيكلية من خلال اختيار مخصصات المدخلات و المخرجات بالنظر إلى الأسعار النسبية و تحقيق التوافق في التكاليف و الإيرادات و تنويع المخاطر.

كما رأينا أن عمليات الاندماج التي تتم ضمن ضوابط و شروط محددة تسمح للبنوك أيضا بالاستفادة من الفرص التجارية الجديدة التي تنشأ عن التغييرات في البيئة التنظيمية و التكنولوجية، و هذا بناء على نتائج الاندماج التي قد تؤدي إلى تغييرات في الكفاءة و قوة السوق و تحقيق الوفورات في الحجم و النطاق، كما تطوّر كفاءة نظم المدفوعات و تساهم في تقديم خدمات متميزة لكبار المتعاملين.

الفصل الثاني

ماهية الكفاءة البنكية

مقدمة الفصل:

لقد حظي تقييم أداء البنوك بقدر كبير من الاهتمام من طرف الباحثين و المفكرين، لا سيما أنها تسهم إسهاماً كبيراً في النشاط الاقتصادي باعتبارها تمثل أحد أهم القنوات الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال، فإذا كان أداء البنوك يرتبط بمدى بلوغها لأهدافها فإن الطريق لتحقيق ذلك يرتبط بالاستغلال العقلاني و الرشيد لموارد البنوك و إمكانياتها المتاحة، و هو ما يمكن التعبير عنه بالعديد من المؤشرات على غرار الكفاءة التي تعتبر أهم المقاييس الكمية لأداء البنوك التي ترغب في توسيع نطاق أعمالها و مقاومة المنافسة و تحقيق ميزات تنافسية تضمن الاستمرارية، من خلال تطبيق الكيفية المثلى لاستخدام الموارد و الإمكانيات المتاحة.

لقد دفعت التغيرات الاقتصادية و التنظيمية و الهيكلية على غرار الاندماج إلى تزايد اهتمام الباحثين بدراسة أثر هذه التغيرات على كفاءة البنوك، و مدى قدرتها على القيام بالتخصيص الأمثل للموارد و تحويلها إلى منتجات عديدة و خدمات متعددة مع الحد من سوء التوزيع و القضاء على البقايا غير الضرورية، بشكل يساهم في نجاح سياسات الاقتصاد الكلي و التطوير المستمر و النمو الاقتصادي.

بناء على ما سبق يأتي هذا الفصل لدراسة ماهية الكفاءة البنكية و هذا من خلال مبحثين أساسيين، حيث سنتطرق في أولهما إلى المفهوم العام للكفاءة من خلال تعريفها و تمييزها عن المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة، وكذا كيفية تطورها من المفهوم الكلاسيكي إلى الحديث، كما سنعرض في هذا المبحث مختلف أنواع الكفاءة و طريقة الحصول على كل واحدة منها، لنكون بذلك قد هيئنا أرضية خصبة لما سنطرق له في المبحث الثاني الذي سنخصصه لدراسة مفهوم الكفاءة البنكية التي تعتبر موضوع بحثنا، و هذا من خلال تعريفها و تحديد مختلف الأنواع التي يعتمد عليها الباحثون أثناء قياسها، و في الأخير سنقوم بتسليط الضوء على أهم العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية و الخارجية للبنك و التي يمكن أن تؤثر على كفاءته.

المبحث الأول: المفهوم العام للكفاءة.

تستخدم المؤسسة الاقتصادية العديد من الموارد المادية و البشرية لإنتاج منتجات مختلفة تقدمها لأفراد المجتمع، و هي بذلك تعد مؤسسة اتخاذ قرار (Decision Making Unit)، هذه المؤسسة تواجه قرارات مختلفة يومية لغرض اختيار المزيج الأمثل من الموارد المتاحة بهدف القيام بوظائفها،¹ و هنا تبرز أهمية الكفاءة في تحقيق ذلك فهي تعتبر من أهم المؤشرات التي تسمح للمؤسسة بمراقبة ذلك خلال مختلف مراحلها الإنتاجية كما تساعد في التقليل من الهدر و التبذير في الموارد من جهة و تحقيق الإنتاج الأقصى الذي يتلاءم مع الموارد المستخدمة، و هو ما سيرز أكثر من خلال تطرقنا لتعريفها و تمييزها عن المصطلحات الاقتصادية المتصلة بها.

المطلب الأول: تعريف الكفاءة و المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة.

يتميز مصطلح الكفاءة شأنه شأن أغلب مصطلحات العلوم الإنسانية و الاجتماعية بعدم الاتفاق بين الكتاب و الباحثين حول تعريفه، حيث نجد عموماً يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل الإنتاجية و الفعالية و الأداء،² و هو ما يدفعنا إلى ضرورة التطرق لأهم تعاريفه ثم محاولة تمييزه عن بعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة به.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة "Efficiency".

إن التطرق لتعريف الكفاءة يمكن أن يجد ضالته عبر سرد مجموعة من التعاريف التي جاءت بها مختلف المنظمات و الباحثين في هذا الميدان، و صولاً إلى إعطاء تعريف مفصل و واضح لها.

لقد ارتبط مفهوم الكفاءة في الاقتصاد الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، و المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة و المتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجيات و رغبات الأفراد المتجددة و المتكررة،³ و يعود مفهوم الكفاءة تاريخياً إلى الاقتصادي الإيطالي "فابريكو باريتو" خلال الفترة (1848-1923) و الذي طور هذا المفهوم و أصبح يعرف ب"أمثلية باريتو"، و حسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، و أي تخصيص كفاء فهو يعبر عن الكفاءة (efficiency).⁴

¹ - أحمد حسين بنال، تقديرات كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، الملتقى العلمي العاشر في الاقتصاد الإسلامي و المالي، ص 05.

² - شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، دار الفانس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 74.

³ - عبد الحميد بوخاري، على بن ساحة، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 20، ص 134.

⁴ - قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 05.

عرفت الكفاءة جملة من التعاريف طرحها مجموعة من المفكرين و المنظمات و المكاتب و التي تندرج ضمن الجانب الاقتصادي و من بينها:

لقد عرف فيليب لورينو "Philippe Lorino" الكفاءة على أنها: "القدرة على تعظيم القيمة و تخفيض التكاليف، حيث أنه لا يمكن أن تتحقق الكفاءة إذا تم تخفيض التكاليف فقط أو رفع الأرباح فقط، بل يجب تحقق الهدفين معا".¹

كما عرفها أقبودان و أموسقا "Agbodan et Amoussouga" على أنها: "الطريقة المثلى في استخدام الموارد المتاحة في العملية الإنتاجية".²

و تمثل الكفاءة بالنسبة لفانسون بلوشي "Vincent Plauchet" على أنها: "القدرة على الوصول إلى الهدف المطلوب بأقل الإمكانيات".³

أما بالنسبة لـ "محمد سعيد أحمد" فإن الكفاءة تعني "القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قدر ممكن من المجهود أو النفقة"، أما "بيتر دراكر" فأشار إلى أن الكفاءة تعني "أداء الأعمال على نحو صحيح أو أفضل".⁴ بينما رأى المكتب الكندي للفحص العام أنها: "الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها (المدخلات) لإنتاج السلع و الخدمات".⁵

في حين المنظمة الوطنية للتعاون و التنمية (OECD) ترى أن الكفاءة هي: "المدى الذي تحول به الموارد - المدخلات- من أموال و خبرات و وقت و غيرها إلى مخرجات".

من جانبه "Malo J-L et Mathe J-C" يعرف الكفاءة على أنها: "العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة و النتائج المحققة، و التي تهدف إلى تعظيم المخرجات الناتجة عن كمية معينة من المدخلات، و من الجهة المقابلة فهي تعني التخفيض في كمية الموارد للوصول حجم معين من المنتجات"، و بالتالي يفهم من الكفاءة غياب التبذير في استخدام الموارد المادية و المالية و البشرية المتاحة.⁶

¹- Philippe Lorino, Méthodes et Pratique de La Performance, Edition D'organisation, Paris, 1998, p 18, 20.

²- Agbodan M.M. et Amoussouga F.G, Les Facteur de Performance de L'entreprise, actualité scientifique, France, 1995, p 56.

³- Vincent Plauchet, Mesure et Amélioration Des Performance Industrielles, Tomes 2, UPMF, France, 2006, p06.

⁴- شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011/2010، ص 38.

⁵- طلحة عبد القادر، محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة جامعة سعيدة-، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 08.

⁶- شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، دار الفانس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 73.

هذا و تم تعريفها أيضا على أنها: "النسبة بين المدخلات و المخرجات، فعندما يتحقق إنجاز أقصى قدر من المخرجات بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات فإنها تتحقق الكفاءة العظمى أو القصوى، و لا يمكن رفع الكفاءة في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير شيء في مسار الإنتاج".¹

من خلال التعاريف السابقة يتضح مبدأ تحقيق الكفاءة في خمس أوضاع أساسية:²

- رفع المنتجات مع ثبات الموارد.
- رفع المنتجات مع خفض حجم الموارد.
- رفع حجم المنتجات مع رفع الموارد، لكن نسبة الزيادة في حجم المنتجات أكبر.
- خفض حجم الموارد مع ثبات حجم المنتجات.
- خفض حجم الموارد مع خفض حجم المنتجات، لكن نسبة التخفيض في الموارد أكبر.

الفرع الثاني: الكفاءة و المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة.

إن الإلمام بمفهوم للكفاءة لن يكتمل دون تمييزها عن مجموعة من المصطلحات الاقتصادية التي تتصل بها، و هو ما سنتطرق له بالتفصل فيما يلي:

أولاً: الكفاءة و الإنتاجية Efficiency et Production

لقد استخدم الباحث الاقتصادي الفرنسي "Quesnay" في إحدى بحوثه التي نشرت عام 1766 كلمة "Productivity" كترجمة لغوية للإنتاجية، و منذ ذلك الحين و حتى سنوات ليست بعيدة ظل مفهوم هذا المصطلح يشوبه الكثير من اللبس و الغموض و عدم الفهم، كما أن فيض الدراسات و الأبحاث التي قدمت في هذا المجال و خاصة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و إن ساهمت في تطويره إلا أنها في ذات الوقت زادت في تعقيده، لتظهر مفاهيم متعددة أوضحت أن للإنتاجية معاني و تعاريف مختلفة على غرار "R.Fenske" الذي ذكر في بحث له بعنوان "تحليل منحني الإنتاجية" خمسة عشر تعريفاً مختلفاً للإنتاجية و التي وردت في المراجع و الأدبيات المتخصصة، كما وصف "S.Fabricant" الذي يعتبر واحداً من أبرز الخبراء الأمريكيين في مجال الإنتاجية حالة الاختلاف و عدم الاتفاق الحاصل بشأن ماهية الإنتاجية بالقول أن "الإنتاجية موضوع تحيطه فوضى كبيرة فالكثير من الناس يستعملون نفس المصطلح لكنهم يعنون به أشياء مختلفة".³

¹ - عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة الجزائر-، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 72.

² - المرجع نفسه، ص 72.

³ - غربي فاطمة الزهرة، إنتاجية العمل دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية و مؤسسة خاصة - دراسة حالة مؤسسة الزجاج "Nover" العمومية و الآخر "CCB" الخاصة خلال الفترة (2002-2006)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2008/2007، ص 13، 14.

أما البروفسور "W.EG.Salter" فقد كتب هو الآخر معبراً عن المشكلة بالقول: "إن كلمة الإنتاجية تحمل اليوم معاني متعددة، فبالنسبة للبعض هي مقياس لكفاءة العامل و للبعض الآخر تعني الإنتاج المطلوب تحقيقه من استخدام مجموعة من الموارد، و بالنسبة للبعض الأكثر تفلسفاً فإنها مرادفة لكلمة الرفاهية"، و بنفس الطريقة فإن أستاذ السلوك التنظيمي بجامعة نيويورك "R.Quinn" يرى أن تعبير الإنتاجية يعني أشياء عديدة، فالأكاديميين من ذوي الميول التحليلية يتساوى عندهم هذا التعبير مع ما اصطلح عليه بالكفاءة"، أما بالنسبة للإداريين فإن التعبير يتساوى عندهم مع مفهوم أو فكرة الأداء الشامل للمنظومة "Over-all Performance".¹

وقد سبقهم "ادم سميث" في ذلك عندما اعتبر أن الإنتاجية المفيدة عند تحديده لمكونات الدخل القومي على أنها: "نتاج العمل الذي يؤدي إلى إنتاج سلعة مادية قابلة للتسويق، ثمها كاف لتأمين كمية من العمل مساوٍ للعمل المستنفذ في إنتاجها و كاف (أي منها) لصيانة السلعة المنتجة، إلى جانب ربح لرب العمل مقابل ما استخدم في إنتاجها من المواد الخام".²

إذا كان مصطلح الإنتاجية بصفة عامة يشير إلى نسبة المخرجات إلى المدخلات،³ فإن مصطلح الكفاءة يشير معيار الرشد في استخدام الموارد البشرية و المادية و المالية و المعلومات المتاحة، حيث أن البنك الذي يهدف للنمو و التطور لابد أن يؤمن بإمكانية استمرار التدفق البشري و المادي و المالي و المعلوماتي لكي يعمل بشكل فاعل و مستمر، خاصة و أن واقع البيئة المعاصرة يتسم بمحدودية الموارد المتاحة و هو ما يجعلها تهدف إلى تحقيق الأمثلية في استخدام الموارد، و هو ما أكده "كارزو و يانوزاس" على أن المؤسسة تصبح ذات كفاءة عالية حينما تقوم باستثمار مواردها المتاحة في المجالات التي تعطي أكبر مردودية،⁴ و بالتالي على البنك أن يبحث عن كيفية استعمال الموارد بطريقة أحسن لتقديم أفضل الخدمات.⁵

¹ - غربي فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص 13، 14.

² - لعرف فائزة، زيادة الكفاءة و الفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2015/2014، ص 73.

³ - نوري منير، بارك نعيمة، زروخي فيروز، التدريب و أهميته في تحسين الإنتاجية و تحقيق الميزة التنافسية (النتائج و التوصيات)، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول: إستراتيجية التدريب في ظل الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الجودة الشاملة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة د. طاهر مولاي - سعيدي، 2009، ص 05.

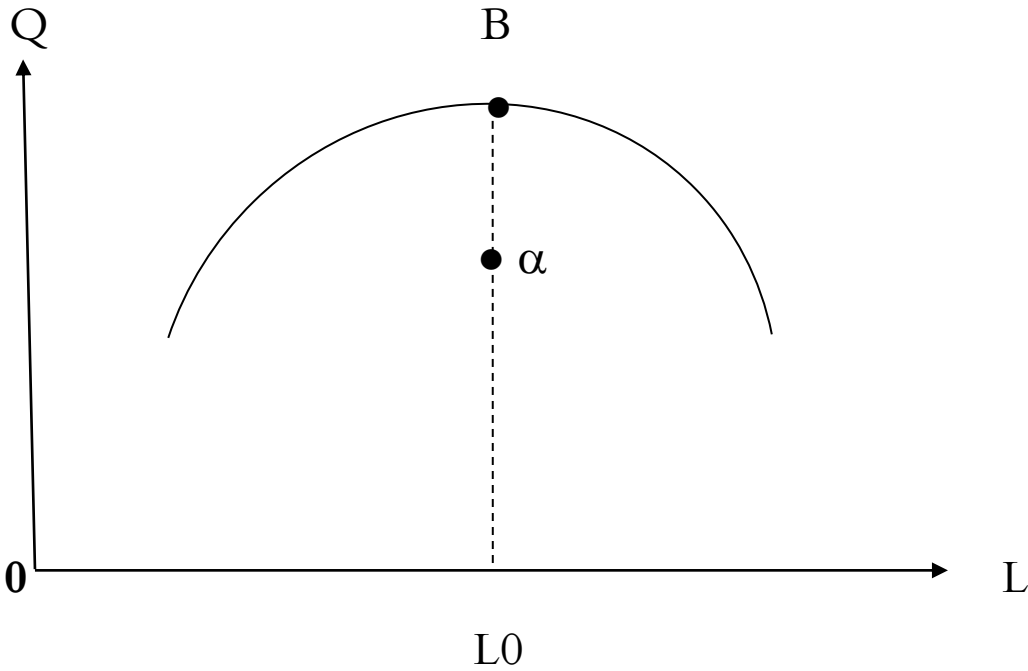
⁴ - عدنان زيدان عبد العزيز، استخدام الطرق الإحصائية في تقييم كفاءة الخدمة المصرفية في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد السادس و العشرون، 2011، ص 165.

⁵ - M.J.Korichi, Measuring Economic Efficiency in Manufacturing Industry a Case Study Of Electricity in Algeria and Some Other Countries (1974-1983), London, 1988, p 01.

من خلال ما سبق يمكن اشتقاق مجموعة المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات كإنتاجية رأس المال وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر، في حين أن الكفاءة كما تم تعريفها سابقاً تهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من الإنتاج (المخرجات).

و عليه نخلص إلى القول أن الإنتاجية هي ما أنتجه عنصر الإنتاج فعلاً بينما الكفاءة هي أفضل إنتاج يجب أن ينتجه ذلك العنصر،¹ ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): الفرق بين الإنتاجية و الكفاءة.



المصدر: عبد الكريم منصور، ص 73.

من خلال الشكل رقم (1-2) الذي يمثل العلاقة بين الإنتاج Q و العمل L يظهر منحنى الإنتاجية المتوسطة للعمل تأثر إنتاج البنك بقانون تناقص الحجم، فبينما تعبر α عن المخرجات الروتينية للبنك باستعمال كمية $L0$ من العمل كمدخلات، فإن B تدل عن أفضل مخرجات التي يهدف البنك إلى إنتاجها عند نفس المستوى السابق من العمل $L0$ والتي تجعله يحقق المستوى الأقصى للكفاءة.

¹ - شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، المرجع السابق، ص 74.

و بالتالي يتضح الاختلاف بين مفهومي الإنتاجية (Productivity) و الكفاءة (Efficiency) ، في كون أن الأولى تشير إلى أي علاقة تربط بين موارد البنك و مخرجاته، في حين تمثل الثانية مقياسا لكفاءة البنك في بناء أفضل علاقة بين مدخلاته و مخرجاته، بعبارة أخرى تعني مدى قدرته على تحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد.¹

ثانيا: الكفاءة و الفعالية Efficiency et Efficacité

يشير ذلك إلى قدرة البنك على تحقيق أهدافه فالبنك الذي يحقق أهدافه هو فعال، أي يمكن القول أن النواتج العالية تشير إلى الفعالية أما البنك الذي لا يحقق أهدافه تكون نواتجه منخفضة و بالتالي فهو غير فعال. و في هذا الصدد يرى كل من "Kast" و "Rosenzweig" أن الفعالية تعني "القدرة على تحقيق الأهداف من خلال زيادة حجم المبيعات و تحقيق رضا العملاء و العاملين داخل المؤسسة أو تنمية الموارد البشرية و نمو الربحية".²

كما عرفها كاتز "Katz" و كاهن "Kahn" على أنها: "زيادة معدل العائد على الاستثمار بكافة الطرق المشروعة، فهي تعتبر مؤشرا للقدرة على البقاء و الاستمرار و التحكم في البيئة"،³ و بالتالي تحقيق الأهداف الرسمية المحددة للبنك.⁴

انطلاقا مما سبق يمكن أن نستخلص أن الفعالية هي "القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك و القدرة على تحقيق التكيف و النمو و البقاء، فهي تمثل العلاقة بين الأهداف المحققة و الأهداف المستهدفة"،⁵ و يمكن تمثيلها بالصيغة التالية:⁶

قيمة المخرجات الفعلية

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{قيمة المخرجات الفعلية}}{100 * \text{قيمة المخرجات المتوقعة}}$$

قيمة المخرجات المتوقعة

¹ - عبد الوهاب الداهري، تقييم المشاريع و دراسات الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة و النشر، بغداد، 1991، ص 447.

² - غربي فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص 17، 18.

³ - عبد السلام أبو حفص، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 222.

⁴ - سعد العزي، فعالية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 53، 2009، ص 22.

⁵ - بوپوطخ عبد الكريم، دراسة فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الجرار الفلاحية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة -، 2012/2011، ص 02.

⁶ - محفوظ جودة و آخرون، منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 71.

في الواقع أن الكفاءة و الفعالية هما وجهان متلازمان عندما يتعلق الأمر بقياس الإنجازات كما يعكس ذلك التوجه الذي يعرف الأداء انطلاقاً من البعدين معاً،¹ إلا أن هناك فرق بينهما يظهر عند محاولة إبراز المعنى الذي تأخذه الفعالية، و عليه نقول أنه عادة ما ينظر إلى مصطلح الفعالية من زاوية النتائج التي يصل إليها المسيرون و من ثم يوصف البنك بأنه فعال إذا حقق الأهداف المحددة، و بأنه أقل فعالية إذا لم يحققها بالشكل المطلوب أو حقق جزءاً منها فقط، بينما يوصف بأنه غير فعال بالمرّة إذا لم يستطع تحقيقها كلياً.²

و بالتالي فإن الفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة، في حين أن الكفاءة هي أداء الأعمال بطريقة صحيحة،³ أي أن الفعالية عادة ما ينظر إليها من زاوية النتائج التي يصل إليها المسيرون، و من تم وصف الفعالية يكون بمدى تحقيق الأهداف المسطرة انطلاقاً من الموارد المتاحة، مما يجعلها تختص ببلوغ النتائج، بينما الكفاءة فهي الوسيلة أو الطريقة المثلى التي اتبعتها البنك للوصول إلى النتائج أو تحقيق الأهداف، و منه يظهر التلازم بين الكفاءة و الفعالية جلياً في أن عدم كفاءة البنك يؤثر سلباً على فعاليته، فكلما ارتفعت تكاليف تحقيق هدف معين قلت احتمالات قدرة البنك على البقاء،⁴ و نشير هنا إلى أن العلاقة الموجودة بين الكفاءة و الفعالية ليست بالضرورة إيجابية بل قد تأخذ اتجاهين متعاكسين بمعنى أن البنك الفعال في تحقيق الأهداف لا يعني بالضرورة أنه يتسم بالكفاءة في استخدام موارده، و العكس صحيح.

أي أن أفضل النتائج في الأجل الطويل ناتجة عن أفضل القرارات الإستراتيجية التي تضمن أن الأفعال الصحيحة قد نفذت (الفعالية) من خلال المزج بين التصميم و التكنولوجيا التي تضمن بأن العمليات قد تمت بشكل صحيح (الكفاءة)،⁵ و التي يمكن التعرف عليها من خلال المقارنة بين النتيجة المحصل عليها سابقاً،⁶ و يمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة و الفعالية أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): العلاقة بين الكفاءة و الفعالية.

كفو	تحقيق الأهداف مع عدم وجود إسراف في الموارد	تحقيق الأهداف مع عدم وجود إسراف في الموارد
غير كفو	عدم تحقيق الأهداف مع وجود إسراف في الموارد	تحقيق الأهداف مع وجود إسراف في الموارد

المصدر: محمد قاسم القريوني، نظرية المنظمة و التنظيم، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 96.

¹ - عبد الملوك مرهودة، الأداء كمفهوم بين الكفاءة و الفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2001، ص 87.

² - شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المرجع السابق، ص 418.

³ - ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 63.

⁴ - بوبرطخ عبد الكريم، المرجع السابق، ص 02، 03.

⁵ - شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، دار الفنائس للنشر و التوزيع، المرجع السابق، ص 76.

⁶ - عبد الحميد برحومة قياس الفعالية و الكفاءة في مجالات الإنتاج و التصنيع، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، ماي 2005، ص 03.

ثالثا: الكفاءة و الأداء Efficiency et Performance

يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، ما جعله ينال الاهتمام المتزايد من قبل المفكرين و الباحثين و الممارسين في مجال الإدارة و التسيير، و هذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق الهدف الرئيسي ألا و هو البقاء و الاستمرارية.¹

إن أهمية الأداء كمصطلح يدفع إلى ضرورة تحديد و ضبط مدلوله، لعلّ ما يبرّر ذلك تعدد المداخل و زوايا النظر التي عولج بها، فمن اعتباره مرادفا للكفاءة إلى حصره في المورد البشري أو تعميمه على جميع الموارد المستعملة في المؤسسة، فضلا عن تناوله في شكله النقدي أو العيني،² و هذه المحتويات كلها تتميز بالديناميكية نظرا لتغير و تطور مواقف و ظروف المؤسسات بسبب تغير ظروف و عوامل بيئتها الخارجية و الداخلية على حد سواء، و من جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية في عدم وجود اتفاق بين الكتاب و الدارسين في حقل التسيير فيما يخص المحتوى التعريفي لمفهوم الأداء رغم كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت هذا المفهوم، و يرجع ذلك إلى اختلاف المعايير و المقاييس المعتمدة في دراسة الأداء و قياسه و المتبناة من قبل كل كاتب أو طائفة من الكتاب.³

إن مصطلح الأداء مستمد من اشتقاق الكلمة الإنجليزية (To Perform) و من اشتقاق الكلمة اللاتينية (Performer) و التي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل،⁴ و قد عرفه كل من "Bromily" و "Miller" على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بكفاءة و فعالية، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".⁵

كما يرى "Chevalier" أن: "الإنتاج الإجمالي للمؤسسة ينتج من خلال التوفيق بين العديد من العوامل (رأس المال العمل، المعرفة...) أما الأداء فينحدر أو ينتج مباشرة عن عنصر العمل، و بالتالي فإن كل عامل سيعطي الأداء الذي يتناسب مع قدراته و مع طبيعة عمله".⁶

و عرّف "Peter Drucker" الأداء على أنه: "قدرة المؤسسة على الاستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال"،⁷ هذا و عرفه أيضا "أحمد سيد مصطفى" على أنه: "درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة و فعالية".⁸

¹ - الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص 217.

² - عبد الملك مزهودة، المرجع السابق، ص 85.

³ - الشيخ الداوي، المرجع أعلاه، ص 207.

⁴ - Ecosid, Dialogues Autour de La Performance en Entreprise, Edition Harmattan, Paris, 1999, p18.

⁵ - عداد الحسين فلاح حسين، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 231.

⁶ - عبد الملك مزهودة، المرجع السابق، ص 86.

⁷ - Druker, Lavenir du Management Selon Druker, Edition Village Mondial, Paris, 1999, p 73.

⁸ - أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر (الأصول و المهارات)، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2002، ص 415.

مما سبق يتضح جليا أن أداء البنك يتمثل في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط و الأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، إذن الأداء هو الكفاءة و الفعالية معا،¹ بمعنى آخر الفعالية هي فعل الأشياء الصحيحة أما الكفاءة فهي فعل الأشياء بالشكل الصحيح، و هما يتفاعلان معا لينتجا الأداء بمفهومه الكامل و الذي يعبر عن "البحث عن أكبر إنتاج و في نفس الوقت تحقيق نمو دائم".²

من هنا يتضح بأن المفاهيم التي ورد ذكرها سابقا (الكفاءة، الفعالية، الأداء) هي مفاهيم تعكس الأبعاد المختلفة لعمليات إنجاز المهام الوظيفية (ضمنها العملية الإنتاجية)، فإذا نظرنا لها من زاوية إنجاز العمل و تأديته على الوجه المطلوب فإن ذلك يشير إلى الأداء، أما من زاوية مدى تحقق الأهداف المحددة فإن ذلك يشير إلى الفعالية، أما إذا كان المنظور يتعلق بالكيفية التي يتم بها تحقيق هذه الأهداف فإن الأمر في هذه الحالة يتعلق بالكفاءة.³

و بالتالي لا يمكن الحكم على البنك الذي تمكن من بلوغ أهدافه أنه حقق مستويات جيدة من الأداء إذا كان ذلك قد كلفه الكثير من الموارد يفوق نظراءه من البنوك الأخرى، كذلك بالنسبة للبنك التي تمكن من توظيف كامل الموارد المتاحة لديه لتحقيق نتائج دون مستوى الأهداف المرسومة، و منه يمكن القول بأن الأداء يمثل العلاقة بين النتيجة و المجهود المبذول -على اختلاف طبيعته مال أو وقت إلى غير ذلك- و يمكن التعبير عنه بمعايير كمية و نوعية أو هو تعبير عن مستوى معين من الأهداف المحققة سواء الإستراتيجية أو التشغيلية عند مستوى معين من الموارد أو التكاليف الضرورية،⁴ و يمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة و الأداء من خلال الشكل التالي:

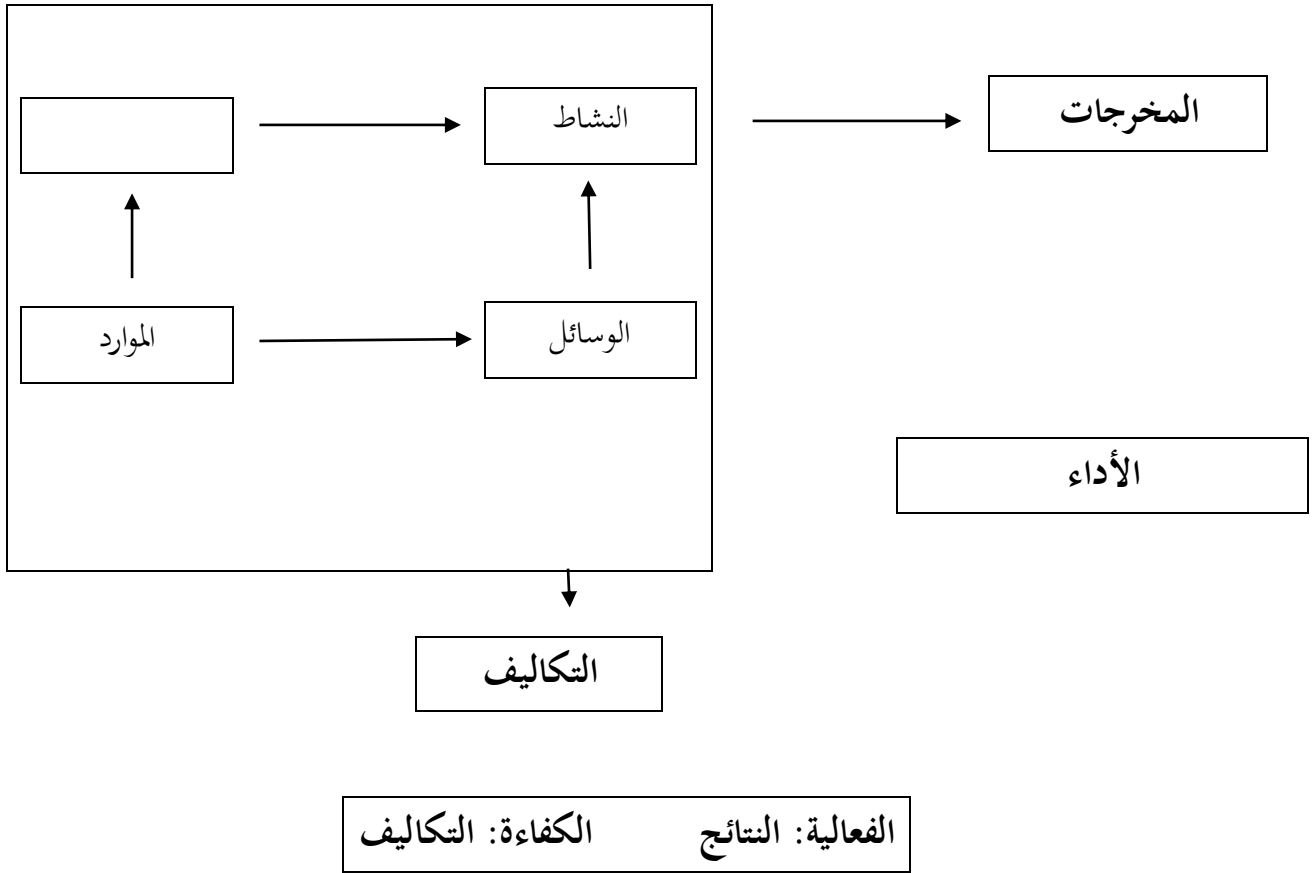
¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بيسكرة (2002-2000)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2002/2001، ص 15.

² - مرغيش عبد الخليم، تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تسويق، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص 22.

³ - صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات، المعهد الوطني للتجارة، ص 389.

⁴ - عبد المليك مزهودة، المرجع السابق، ص 88.

الشكل (3-2): العلاقة بين الكفاءة و الفعالية و الأداء.



المصدر: شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، المرجع السابق، ص 83.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الكفاءة.

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، و المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة لتلبية الحاجيات المتحددة،¹ و التي تعرف في الأدبيات الاقتصادية ب "الندرة" حيث الموارد محدودة و نادرة و لا يمكن هدرها أو تضييعها، و عليه فالكفاءة من هذا المنظور تعني عدم هدر الموارد النادرة.

الفرع الأول: المفهوم الكلاسيكي للكفاءة.

يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى المفكر الاقتصادي الإيطالي "ألفريد باريتو" (1848-1932) الذي طور صياغة هذا المفهوم الذي أصبح يعرف ب"أمثلية باريتو"،² و الذي يفترض أن أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفؤة إذا

¹ - محمد الجموعي قريشي، الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 12.

² - زينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 103.

استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية أقل من المدخلات أو بدون زيادة في أي مورد آخر، في حين تكون الوحدة لها "كفاءة باريتو" إذا تحقق العكس،¹ بحيث لا يمكن إعادة تخصيص الموارد أو إعادة توزيع عناصر الإنتاج بأي طريقة تؤدي إلى زيادة المخرجات من منتج بدون تخفيض المخرجات من منتج آخر.²

و قد رافق "ألفريد باريتو" مجموعة من المهندسين الذين يرجع إليهم الفضل في إنشاء و إبراز الإدارة العلمية على غرار "فريدريك تايلور" (1856-1915) و"فرانك جلدبرت" (1868-1924) و "هارنختون إيمرسون" (1873-1931)، حيث ركزت الإدارة العلمية على تصحيح النشاطات الإنتاجية و البحث عن الوسائل التي يمكن أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة، كما استهدف "تايلور" زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع لأساليب الإنتاج و أكثرها كفاءة و أقلها جهدا في نفس الوقت.

و تعتبر أفكار المهندس "هنري فايول" القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، كما يعتبر "لوثر جوليك" من أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، حيث تهدف كتاباته إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة، و ينظر إلى الكفاءة على أنها القيمة الجوهرية و التي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية.³

و قد عرف "Koopmans" عام 1951 الكفاءة الفنية معتبرا أن المنتج يكون كفؤا فنيا إذا تطلبت الزيادة في إحدى المخرجات التقليل من مخرجات أخرى أو الزيادة في إحدى المدخلات، و العكس صحيح أي يتطلب التخفيض في إحدى المدخلات الزيادة في مدخلات أخرى أو خفض إحدى المخرجات.⁴

الفرع الثاني: المفهوم الحديث للكفاءة.

يرتبط مفهوم الكفاءة الجديد بمصطلح المعيارية (Benchmarking) الذي يهدف إلى تعيين نقطة مرجعية تفيدنا في إجراء عملية القياس، و يظهر مصطلح الكفاءة المرجعية كمفهوم لقياس كفاءة المنظمة أو الكفاءة التسييرية من خلال قياس نوعية الإدارة الداخلية و كيفية اتخاذ قراراتها الاستراتيجية لتحديد مستويات الكفاءة التسييرية، و تلعب هنا المقارنة المرجعية دورا مهما لما تتوفر عليه من أدوات مفيدة في تحديد الحدود الإنتاجية التي تسمح للوحدات غير الكفؤة الاستفادة من الوحدات الأكثر كفاءة أو ذات الأداء الجيد عن طريق تبادل القاعدة المعلوماتية.

¹ - رامي نجيل مهنا، تقييم كفاءة أداء الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية في قطاع غزة باستخدام تحليل مغلف البيانات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 32.

² - طلحة عبد القادر، محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، دراسة حالة جامعة سعيدة، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص حوكمت الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 15.

³ - زينب عمراوي، المرجع السابق، ص 103، 104.

⁴ - عبد الكريم منصور، المرجع السابق، ص 80.

تعتبر أعمال "Farell" الأساس النظري للأساليب المعتمدة في مقارنة الكفاءة مع الحدود القصوى، و يعود ذلك إلى خمسين (50) سنة مضت أين قام "فاريل" سنة 1957 بقياس كفاءة القطاع الفلاحي في الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع النقاط القصوى، بعدما كانت تقديرات الإنتاج عبارة عن متوسطات و الذي يعني أن بعض الشركات تنتج أقل أو أكثر من المتوسط، و عوضاً عن استخدام إنتاجية كل مدخل اقترح "فاريل" استخدام الكفاءة الإنتاجية الكلية لنشاط الشركة و بذلك فإن "فاريل" درس كفاءة الإدارة العليا للشركة أو ما يصطلح عليه بالكفاءة التنظيمية، و يمكن أن يطبق هذا الأسلوب على جميع المنشآت الإنتاجية سواء التي تهدف إلى الربح أو التي لا تهدف إلى الربح، سواء الخدمية منها أو السلعية، كما أدخل "فاريل" مصطلح "حدود الإنتاج" ليقصي بذلك فكرة قياس الكفاءة النظرية المبنية على حالة مثالية محددة مسبقاً، و مستعملاً عوضاً عنها مصطلح الكفاءة النسبية التي يتم قياسها بقيمة الانحراف عن أحسن أداء في العينة المراد قياس كفاءتها.¹

لقد بين فاريل (1957) أن الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) للمؤسسة تتكون من الكفاءة التقنية (Technical Efficiency) و الكفاءة التوظيفية (Allocative Efficiency).²

و تعني الكفاءة التقنية (TE) Technical Efficiency قدرة البنك في الحصول على أكبر قدر أو كمية من المخرجات بغض النظر عن سعرها، أو استخدام أقل قدر من المدخلات بغض النظر عن تكلفتها،³ و هذا يشير إلى عدم وجود هدر في المدخلات،⁴ و تتحقق الكفاءة الفنية للإنتاج عند الوصول إلى الحجم الأمثل أي عندما يتم الإنتاج عند أدنى مستوى ممكن من التكلفة المتوسطة،⁵ بمعنى النظر إلى جانب المخرجات بتعظيمها أو النظر إلى جانب المدخلات بتقليلها.⁶

بينما تعني الكفاءة التخصيصية (AE) Allocative Efficiency قدرة البنك على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات لغرض تقليل التكلفة أو اختيار التشكيلة المثلى من المدخلات لغرض زيادة المخرجات، أي بمعنى الأخذ بعين الاعتبار السعر كذلك مما جعل البعض يسميها أحياناً بالكفاءة السعرية.⁷

¹ - عبد الكريم منصور، المرجع السابق، ص 81، ص 84، 85.

² - فريد خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في باكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العلمية، 2008، ص 27.

³ - خالد رحمة الله خضر فناوي، مصطفى أحمد صالح الفكي، قياس الكفاءة النسبية للكليات الأهلية باستخدام تحليل تطويق البيانات، مجلة العلوم الطبيعية و الطبية، المجلد 16، العدد 02، ص 95.

⁴ - عبد الكريم منصور، المرجع أعلاه، ص 81.

⁵ - مها محمود عبد رزاق أبو زيد، المخصصة في قطاع الطاقة الكهربائية و دورها في رفع الكفاءة الاقتصادية و ترشيد الإنفاق العام مع التطبيق على مصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد العام، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005، ص 95.

⁶ - وليد عبد مولاد، كفاءة البنوك العربية، سلسلة دراسات جسر التنمية، السنة العاشرة، العدد 104، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص 04.

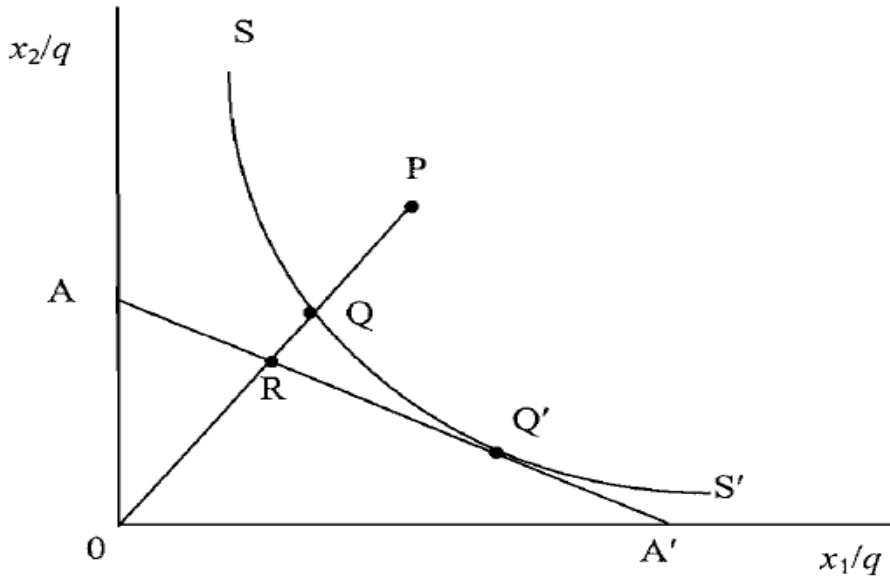
⁷ - Mohamed E. Chaffai, Michel Dietsch, Mesures De L'efficience Technique et De L'efficience Allocative par Les Fonctions De Distance et Application aux Banques Européennes, Revue économique, Vol 50, N° 03, 1999, p 634.

أولاً: مؤشر الكفاءة ذات التوجه الإدخالي (المدخلي) **Imput Oriented Measures**

تعرف الكفاءة من جانب المدخلات بالكمية التي يمكن بها تخفيض المدخلات تناسبياً بدون تقليص المخرجات.¹

و قد عبر "فاريل" عن أفكاره من خلال مثال بسيط يتمثل في مؤسسة تستخدم اثنين من المدخلات (X_1 , X_2) لإنتاج مخرج واحد (Q) تحت فرضية ثبات عوائد الحجم التي تفترض أن جميع المؤسسات الإنتاجية تعمل بكفاءة تقنية كاملة، و يظهر ذلك من خلال المنحنى SS' في الشكل (2-4) الذي يسمح بقياس الكفاءة الفنية و التوظيفية.²

الشكل رقم (2-4): مؤشر الكفاءة الفنية و التخصيصية ذات التوجه الإدخالي (المدخلي).



Source: M.J. Farrell, The Measurement Of Productive Efficiency, Journal Of The Royal Statistical Society, Series A (General), Vol 120, N° 03, 1957, p 254.

يمثل SS' تقنية المدخلات لإنتاج وحدة واحدة من Y بأقصى كفاءة بعبارة أخرى تمثل نقاط الاستخدام ذات

الكفاءة الكاملة لإنتاج وحدة من الناتج Y ، بينما يمثل AA' منحنى التكلفة المتساوية لإنتاج الوحدة.³

فإذا كان البنك يستخدم كمية من المدخلات المحددة بالنقطة P لإنتاج وحدة من المخرجات، فإن كفاءته التقنية

يمكن التعبير عنها بالمسافة PQ ، و التي تشير إلى مدى التخفيض المطلوب في استهلاك المدخلات (**Imput**) دون

¹ - خالد رحمة الله خضر فناوي، مصطفى أحمد صالح الفكي، المرجع السابق، ص 95، 96.

² - Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, An Introduction to Efficiency and Productivity analysis, Springer, Second Edition, 1998, p 52.

³ - مطفي باكر، مؤشرات الأرقام القياسية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 08، الكويت، ص 17.

التقليص من كمية الإنتاج (Output)، أي كمية التخفيض المطلوب في استهلاك المدخلات (X1, X2) لتصبح P تتمتع بكفاءة تقنية.¹

و يحسب مؤشر الكفاءة التقنية للبنك الذي يستخدم P من المدخلات على الشعاع OP بالمعادلة التالية:²

$$TE_i = OQ/OP$$

حيث أن TE: تمثل مؤشر الكفاءة التقنية (الفنية) للبنك.

و تساوي الكفاءة التقنية (الفنية) في نفس الوقت:³

$$TE_i = 1 - QP/OP$$

و تمثل أيضا TE مؤشر الكفاءة التقنية (الفنية) للبنك.

و يأخذ المؤشر القيم ما بين 0 و 1، حيث تدل القيمة 0 أن البنك يمتاز بعدم الكفاءة الفنية (التقنية) في حين

تعبر القيمة 1 على أنه يمتاز بكفاءة تقنية كاملة.⁴

بمعرفة خط ميل تماثل التكلفة للإنتاج AA'، فإن المسافة RQ تمثل المقدار الذي يمكن تخفيضه من تكاليف

إنتاج الوحدة Y بتخصيص المدخلات حسب النقطة Q' بدلا عن النقطة Q، و هو ما يعرف بالكفاءة التخصيصية

(التوظيفية) و التي يمكن حسابها على الشعاع OP،⁵ بالمعادلة التالية:⁶

$$AE_i = OR/OQ$$

حيث أن AE: تمثل مؤشر الكفاءة التخصيصية (التوظيفية) للبنك.

تمثل المسافة RQ المقدار الذي يمكن تخفيضه من تكاليف إنتاج الوحدة من Y و ذلك من خلال استخدام

مدخلات حسب النقطة Q' بدلا من النقطة Q.⁷

تعرف الكفاءة الاقتصادية حسب "فاريل" بأنها: "حاصل ضرب الكفاءة الفنية (التقنية) بالكفاءة التخصيصية

(التوظيفية)"،⁸ و تكتب على الشكل التالي:⁹

$$EE_i = OR/OP = OQ/OP \times OR/OQ = TE \times AE$$

¹- Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, An Introduction to Efficiency and Productivity analysis, Op-Cit, p 52.

²- طلحة عبد القادر، المرجع السابق، ص 17.

³- Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, Op.Cit, p 52.

⁴- عبد الكريم منصور، المرجع السابق، ص 83.

⁵- رامي نميل مهنا، المرجع السابق، ص 122.

⁶- M.J. Farrell, Op-Cit, p 254.

⁷- مطفي باكر، المرجع السابق، ص 17، 18.

⁸- Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, Op.Cit, p 53.

⁹- طلحة عبد القادر، المرجع السابق، ص 17.

حيث أن EE: تمثل مؤشر الكفاءة الاقتصادية (التكلفية) للبنك.

ثانياً: مؤشر الكفاءة ذات التوجه الإخراجي (المخرجي) Output Oriented Measures

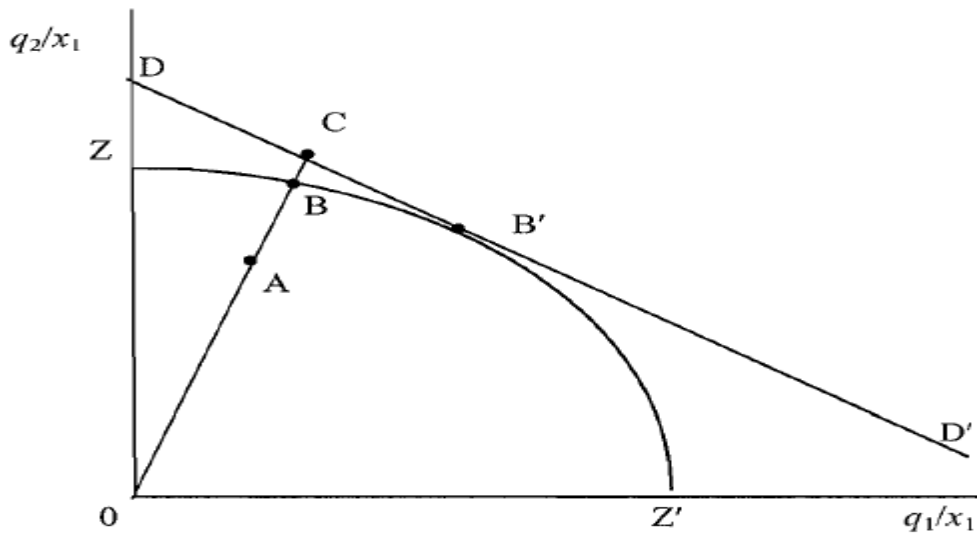
تعرف الكفاءة من جانب المخرجات بأنها الكمية التي يمكن بها زيادة المخرجات تناسبياً بدون تقليص كمية

المدخلات.¹

يوضح الشكل (2-5) الخريطة التقنية للمخرجات لبنك ينتج نوعين من المخرجات Y1 و Y2 باستخدام

مدخل إنتاج واحد X1 تحت ظروف تقنية تتميز بثبات اقتصاديات الحجم.²

الشكل رقم (2-5): مؤشر الكفاءة التقنية و التخصيصية ذات التوجه الإخراجي (المخرجي).



Source : Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, Op.Cit, p 55.

يمثل ZZ' منحنى إمكانية الإنتاج، كما يمثل الخط DD' تساوي الإيرادات، بينما تمثل النقطة A بنك غير

كفاء لأن يمكنه زيادة الخدمة المنتجة إلى مستوى إنتاج النقطة B دون أي زيادة من المدخل X1 و عليه يمكننا

حساب الكفاءة بالتوجه الإخراجي (المخرجي)³ حسب القوانين التالية:⁴

$$TE_0 = OA/OB$$

حيث أن TE: تمثل مؤشر الكفاءة التقنية ذات التوجه الإخراجي للبنك.

¹ - فريد خلبوي حمادي الدليمي، المرجع السابق، ص 29.

² - مطفي باكر، المرجع السابق، ص 18.

³ - رامي نجيل مهنا، المرجع السابق، ص 123.

⁴ - Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, Op.Cit, p 55.

و تتراوح قيم الكفاءة التقنية بين "صفر" و "واحد"، حيث تشير قيمة "واحد" إلى الكفاءة التامة، و بقدر تراجع القيمة قبل "واحد" يتراجع مستوى الكفاءة.¹

المسافة AB تمثل عدم الكفاءة التقنية و هو القدر الذي يمكن زيادته من المخرجات دون إدخال إضافي.² يمثل ميل المستقيم DD' السعر النسبي للمخرجات و يحسب مؤشر الكفاءة التوظيفية للبنك التي تنتج عند النقطة B بدلا عن B' على الشعاع OC،³ بالقانون التالي:⁴

$$AE_0 = OR/OQ$$

و يأخذ المؤشر القيم "الصفر" و "الواحد" و هذه الأخيرة تمثل قيمة الكفاءة التخصيصية المثلى. المسافة BC تمثل الزيادة في الإيرادات التي يمكن تحقيقها بتوظيف المخرجات حسب المستوى B' بدلا عن B،⁵ و من هنا يمكن تعريف الكفاءة الاقتصادية الكاملة للبنك حسب القانون التالي:⁶

$$EE_0 = OA/OC = OA/OB * OB/OC = TE_0 * AE_0$$

حيث أن EE₀: تمثل مؤشر الكفاءة الاقتصادية (الدخلية) للبنك.

تتساوى قيم مؤشرات الكفاءة من جانبي المدخلات و المخرجات فقط في حالة ثبات اقتصاديات الحجم.

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة.

يمكن شرح و توضيح مفهوم الكفاءة بشكل تفصيلي و دقيق من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث (المؤسسة، الصناعة، الاقتصاد ككل)،⁷ بناء على ذلك قسم الباحثون (Cooper, 2010)، (Mcglynn, 2008)، (Daraio and Simiar, 2007) الكفاءة لعدة أنواع،⁸ نستعرض منها ثلاث رئيسية و هي الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية للمؤسسة و الكفاءة الهيكلية للصناعة و كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل، هذا بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة مثل الكفاءة X.⁹

¹ - نياف بن رشيد الجابري، سامي بن عودة السيد، تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة مدارس البنين الثانوية بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 117، ص 19.

² - Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, Op.Cit, p 55.

³ - فريخ خليوي حمادي الدليمي، المرجع السابق، ص 30.

⁴ - طلحة عبد القادر، المرجع السابق، ص 17.

⁵ - عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، المرجع السابق، ص 84..

⁶ - مصطفى بابكر، المرجع السابق، ص 19.

⁷ - شوقي بوقرية، المرجع السابق، ص 85.

⁸ - رامي نجيل مهنا، المرجع السابق، ص 31.

⁹ - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 08.

الفرع الأول: الكفاءة الهيكلية (Structural Efficiency)

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية (Structural Efficiency) عن الكفاءة التقنية للصناعة،¹ حيث اقترح الأستاذ فاريل (Farrell) هذا النوع لأول مرة سنة 1957² الذي يهدف إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة و تحسينها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.

تقاس الكفاءة الهيكلية للصناعة حسب "فاريل" بحساب المعدل المرجح للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة و يكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة،³ و يحسب من خلال العلاقة التالية:⁴

$$\frac{\text{الكمية المنتجة للمؤسسة}}{\text{الكمية المنتجة للصناعة}} = \text{معامل الكمية لكل مؤسسة}$$

لقد ساهم الباحثين "Forsund" و "Hjalmarsson" في تطوير مفهوم الكفاءة خلال الفترة ما بين (1974-1978)،⁵ حين رأوا أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات و المخرجات بدلا من المعدل المرجح،⁶ الذي قد يكون كفتا من الناحية التقنية و لكنه ليس كفتا من الناحية الاقتصادية، و ذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة.⁷ وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة،⁸ و هما الكفاءة التقنية الهيكلية و كفاءة الحجم الهيكلية و هذا في حالة عدم تجانس دوال الإنتاج.⁹

¹ - شوقي بورقية، المرجع السابق، ص 85.

² - جعدي شريفة، المرجع أعلاه، ص 08.

³ - زينب عمراوي، المرجع السابق، ص 111.

⁴ - Farrell, M.J, The Measurement Of Productive Efficiency, JRSS, Series A, 1957, 120, P 258.

⁵ - قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 14.

⁶ - بن لباد محمد، عباس عبد الحفيظ، قادري رياض، الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل التطويقي للبيانات (DEA)، دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص 476.

⁷ - محاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013، ص 24.

⁸ - شوقي بورقية المرجع أعلاه، ص 85.

⁹ - زينب عمراوي، المرجع أعلاه، ص 111.

أولاً: الكفاءة التقنية الهيكلية Structural Technical Efficiency

هي إنتاج أقصى مستوى من الإنتاج بعوامل الإنتاج المتاحة¹، و هي تقيس مستوى الادخار في المدخلات.²

ثانياً: الكفاءة الهيكلية للحجم Structural Scale Efficiency

هي التغير للمخرجات المحققة إلى التغير النسبي للمدخلات،³ و تقيس مستوى الزيادة في الإنتاج و ذلك بالنسبة للمؤسسة أو الصناعة.⁴

الفرع الثاني: الكفاءة الإنتاجية أو التشغيلية للمؤسسة.

تعتبر الكفاءة الإنتاجية عنصراً أساسياً من عناصر النمو و التقدم الاقتصادي، و تنعكس آثارها على المشروعات الفردية و على المجتمع بصفة عامة، و هو ما يدعونا إلى التأكد من أهمية الكفاءة الإنتاجية التي تعتبر هدفاً أساسياً للإدارة في المشروعات الحديثة التي تجند طاقات العمل و أساليبه كلها لتحقيقه.⁵

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة و النتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات.⁶

كما عرف "Stigler" الكفاءة الإنتاجية على أنها "العلاقة بين المدخلات و المخرجات و تقاس بالعلاقة التالية : المخرجات الفعلية/ المخرجات القصوى من الموارد المتاحة"، و تتحقق الكفاءة القصوى عند تساوي هذه النسبة "الواحد" عندما يساوي الناتج الحدي لعوامل الإنتاج تكلفة كل عامل.⁷

و بالتالي تعني الكفاءة الإنتاجية تحديد أفضل كمية من الموارد الإنتاجية التي يمكن الجمع بينها لإنتاج حجم معين من الإنتاج على أساس تكنولوجيا الإنتاج السائدة في صناعة ما و على أساس هذه

¹ - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 08.

² - قرنيشي محمد الجموعي، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 13.

³ - جعدي شريفة، المرجع أعلاه، ص 08.

⁴ - محمود سليم عبد الكريم النجار، تقييم الكفاءة المالية لنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 17.

⁵ - مونير مهدي، الكفاءة الإنتاجية و دورها في اختيار الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012، ص 33.

⁶ - جعدي شريفة، المرجع أعلاه، ص 08.

⁷ - Stigler G. J. The theory of price, 4 E, Macmillan publishing company, New York, USA, 1960, p 102.

الموارد،¹ و بعبارة أخرى تقيس الكفاءة الإنتاجية القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات وفقاً لمواصفات محددة بأقل تكلفة ممكنة.²

حيث تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، و الجانب الثاني خاص بالتكاليف يتمثل في أسعار المدخلات، و عليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية و الكفاءة السعرية أو ما يعرف بكفاءة التكلفة (Cost Efficiency)،³ و يُستخدم تعبير الكفاءة الإنتاجية للدلالة على مدى النجاح في استخدام عوامل (عناصر) الإنتاج مجتمعة، كما يمكن أن تقاس الكفاءة الإنتاجية لكل عامل من تلك العوامل على حدى و مقارنة نسبة الكفاءة الإنتاجية بين المشروعات المختلفة في ذات الصناعة، أو للمشروع الواحد في فترات مختلفة أو حتى بين الدول المختلفة للحكم على قدرة الإدارة (المنظمة) في استغلال الطاقات الإنتاجية.⁴ و يمكن التعبير عن الكفاءة الإنتاجية بالعلاقة التالية:⁵

المخرجات المحققة (الإنتاج الفعلي)

= الكفاءة الإنتاجية

المخرجات القياسية أو المخططة (الإنتاج القياسي أو المخطط)

يمكن تفسير مفهوم الكفاءة الإنتاجية بمدى تطابق المخرجات الفعلية مع القياسية أو المتوقعة لأن الكفاءة تعني الاستخدام الأمثل للمدخلات و الانتفاع بها لإنجاز الأهداف أو أنها تمثل أمثل استعمال لعناصر الإنتاج بهدف الحصول على أقصى نفع من تلك العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية.⁶

¹ - خالد طه عبد الكريم، الأمثلة في أسواق المنافسة الاحتكارية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 263.

² - مونيير مهدي، المرجع السابق، ص 33.

³ - شوقي بورقية، المرجع السابق، ص 84.

⁴ - مونيير مهدي، المرجع أعلاه، ص 33.

⁵ - نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات - الإنتاجية و الكفاءات - التغير التقني، العمل و رأس المال، دار البداية، عمان، الأردن، ص 55.

⁶ - الفضل مؤيد عبد الحسين، الطائي يوسف محجم، إدارة الجودة الشاملة، الورق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 36.

و بالتالي لكي تحقق إنتاجية عالية أي ما يدعى (بالكفاءة الإنتاجية) يتم إتباع إحدى الطرق التالية:¹

- زيادة قيمة المنتج النهائي مع بقاء الموارد المستخدمة ثابتة.
- زيادة قيمة المنتج النهائي مع زيادة الموارد المستخدمة بنسبة أقل.
- بقاء قيمة المنتج النهائي ثابتة مع الإنقاص في قيمة الموارد المستخدمة.
- تخفيض قيمة المنتج النهائي مع تخفيض قيمة الموارد بنسبة أعلى.

الفرع الثالث: كفاءة تخصيص الموارد.

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل.²

حيث يرى معظم الباحثين أن عدم الكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاه الاجتماعي الناتج عن عدم التخصيص الكفء للموارد يمثل أقل من 1% من الناتج الوطني الإجمالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و يعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الاجتماعية عن طريق مقارنة حالة الاحتكار التام بحالة المنافسة التامة، و ذلك من أجل قياس فائض المستهلك و فائض المنتج الناتج عند التحول من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة.³

و بالتالي فكفاءة تخصيص الموارد تشير إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف استخدامها، و بالتالي فكفاءة تخصيص الموارد تشير إلى أفضل توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.⁴

الفرع الرابع: الكفاءة إكس.

إن مفهوم "الكفاءة X" جاء به الخبير الاقتصادي لينشتاين "Leibenstein"⁵ الذي أوضح ما يسمى "الكفاءة X" لأول مرة للمؤسسات،⁶ و هي نظرية مثيرة للجدل بديهية مقبولة في النظرية الاقتصادية و تتعارض مع فرضية سلوك تعظيم المنفعة، حيث يرى لينشتاين أن "عدم الكفاءة" تنشأ من حقيقة أن "لا الأفراد و لا المؤسسات تعمل عند المستوى المطلوب، كما أنها لا تبحث عن المعلومات على نحو فعال قدر استطاعتها".⁷

¹ - مونير مهدي، المرجع السابق، ص 32، 33.

² - نهاد ناهض فؤاد الهليل، المرجع السابق، ص 25.

³ - محمود سليم عبد الكريم النجار، المرجع السابق، ص 17.

⁴ - عبد الحميد بوخاري، على بن ساحة، المرجع السابق، ص 136.

⁵ - خبير اقتصادي ولد عام 1922، و يعتبر أول من جاء بنظرية الكفاءة X في مقاله "Allocative Efficiency VS X-Efficiency" التي أصدرها عام 1966.

⁶ - طلحة عبد القادر، المرجع السابق، ص 19.

⁷ - رامي نخيل، المرجع السابق، ص 33.

- بناء على ذلك وضع لينشتاين "Leibenstein" مجموعة من الافتراضات الرئيسية و من أهمها:
- يعود الانخفاض في العمل بسبب التركيز في العمل من قبل المديرين (المسيرين) الذين يركزون على الشؤون المالية و التجارية (الأرباح) أكثر من تشغيل المؤسسة و الإنتاج بكفاءة،¹ و هو أحد أهم أنواع المشاكل التي تعانيها المؤسسات و المتمثلة في تضارب المصالح بين المساهمين و إدارة المنظمة، و هو ما يعتبر أحد أسباب تدني الكفاءة.²
 - اعتبر لينشتاين "Leibenstein" أن الأفراد هم الوحدات الأساسية للتحليل، فعلى سبيل المثال في النظرية النيوكلاسيكية الأسر و المؤسسات هي وحدات التحليل، و يريد لينشتاين "Leibenstein" أن يوضح من خلال ذلك أن للأفراد تأثير كبير على أداء المؤسسات إما بطريقة إيجابية أو سلبية، حيث أن الأداء العام للمؤسسة يعتمد على أداء الأفراد العاملين فيها.³
 - في ظل وجود نظام حوافز قوي سيحرص الموظفون على تحقيق مستوى إنتاجي قريب من المستوى الأمثل و في ظل ظروف أخرى (محفزات أكثر) قد يفوق المستوى الذي ترى المؤسسة أنه الأمثل.⁴
 - و بالتالي فإن "الكفاءة إكس" هي مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة و الصناعة و الاقتصاد ككل، إلا أنها تعتبر خاصية مميزة للقطاع العام،⁵ و بشكل أكثر تحديدا هي نسبة الحد الأدنى من التكاليف التي يمكن إنفاقها لإنتاج حزمة من ناتج معين إلى التكاليف الفعلية التي تم إنفاقها،⁶ و يمكن قياسها بالعلاقة التالية:⁷

درجة الكفاءة X (إكس) = الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد - الاستخدام الحقيقي (الفعلي) للموارد

¹- Leibenstein, H, Allocative Efficiency vs. "X-Efficiency". American Economic Association , 1966, p 406.

²- Hillier, D., Clacher, I., Ross, S., Westerfield, R., & Jordan, B. Fundamentals of Corporate Finance. McGraw-Hill Education (UK) Limited. 2011, p 19.

³- Taylor, J., & Taylor, RPerformance Indicators in Academia: An X-Efficiency Approach? EBSCO Publishing,2003, p 75.

⁴- محمود سالم عبد الكريم النجار، المرجع السابق، ص 17، 18.

⁵- زينب عمراوي، المرجع السابق، ص 33.

⁶- رامي نجيل مهنا، المرجع السابق، ص 33.

⁷- زينب عمراوي، المرجع أعلاه، ص 33.

الفرع الخامس: الكفاءة النسبية.

هي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة، و تتم هذه الفرضية في ظل توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات محل الدراسة، من خلال مقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج،¹ و تعرف الكفاءة النسبية لكل مؤسسة على حدى بأنها: "معدل مجموع المخرجات الموزونة إلى مجموع المدخلات الموزونة".² و يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بالكفاءة النسبية التامة في ظل الأدلة المتوفرة، فقط إذا كان أداؤها مقارنة بنظيراتها يظهر أنه لا يمكن تحسين أي مدخلاتها أو مخرجاتها دون أن يؤثر سلبا على مدخلاتها أو مخرجاتها الأخرى، و بتحديد أفضل الوحدات أداءً يمكن قياس الكفاءة النسبية لباقي الوحدات من خلال قسمة الأداء الفعلي للوحدات محل التقييم على أفضل أداء ممكن (أداء الوحدة أو الوحدات الكفؤة).³

المبحث الثاني: مفهوم الكفاءة البنكية.

البنك مؤسسة اقتصادية تستخدم موارد بشرية، مالية و مادية متعددة لانتاج خدمات مالية مختلفة تقدم لأفراد المجتمع، و هي بذلك تعد مؤسسة اتخاذ قرار (Decision Making Unit)، هذه المؤسسة تواجه قرارات مختلفة يومية لغرض اختيار المزيج الأمثل من الموارد المتاحة بهدف القيام بوظائفها.⁴ و هو ما جعل الاقتصاديون و أصحاب القرار يولون أهمية كبيرة للكفاءة البنكية باعتبارها وسيلة لتقييم أداء المؤسسة البنكية الفردية و كذا أداء الصناعة البنكية ككل، باعتبارها أداة لاختبار مدى نجاعة السياسات الحكومية و التشريعات القانونية و مدى تأثيرها في القطاع المالي و البنكي،⁵ و كذا قيامها بوظيفة تحويل الموارد إلى خدمات متعددة، و عليه فعدم الكفاءة البنكية تعبر أيضا على أن هناك هدر و تبذير للموارد المستخدمة،⁶ و أنها تستخدم توليفة مكلفة نسبيا من الموارد لإنتاج مزيج معين من المنتجات أو الخدمات المالية.⁷

إن مفهوم الكفاءة في المؤسسات البنكية لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ و المتمثل في "الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة"،⁸ أو "تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة

¹ - قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 18.

² - شعبي خالد منصور، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية و المنتجات البلاستيكية بحفاظة جدة بالملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية العدد 2، المجلد 16، جامعة الملك سعود، ص 316.

³ - رامي نجيل مهنا، المرجع السابق، ص 31.

⁴ - أحمد حسين بنال، تقدير كفاءة المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، الملتقى العالمي العاشر في الإقتصاد الإسلامي و المالي، ص 05.

⁵ - فريد بن حتو، محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 140.

⁶ - زينب عمراوي، المرجع السابق، ص 119.

⁷ - Robert.T, Differences a Cross First District Banks in Opérational Efficiency, New England Economic Riview, 1995, p 41.

⁸ - قريشي محمد الجموعي، المرجع أعلاه، ص 83.

البنكية، أو "تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة"¹، و لكن يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في المؤسسات البنكية أكثر مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، نتيجة لاختلاف طبيعة البنوك بالإضافة إلى صعوبة تحديد مدخلاتها و مخرجاتها.²

بناء على ذلك سيتم تناول هذا المبحث في ثلاث نقاط أساسية نبدأها بتعريف الكفاءة البنكية، ثم نتطرق إلى أنواع الكفاءة البنكية، لننتهي بإبراز العوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: تعريف الكفاءة البنكية.

إن بعض البنوك أفضل من غيرها، و يرجع ذلك في الأساس إلى نوعية تنظيمها مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات و المعاملات المالية، هذه البنوك كفاءة "تقنيا" لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية، مما يحولها لتقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات بالاعتماد على مستوى معين من الموارد، إلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد و المخرجات من الخدمات المالية فإنه يمكن اعتبار جانب إضافي يشير إلى معرفة أسعار الموارد.

تعرف الكفاءة البنكية على أنها "نتاج للكفاءة التقنية و الكفاءة الاقتصادية، حيث يمكن لبنك معين أن يتصف بالكفاءة التقنية في حين يشكو من تدهور كفاءته الاقتصادية، في ظل عدم إلمامه بالسوق و قلة فهمه للمخاطر أو عدم اعتماده تسعيرة مناسبة، و في المقابل يمكن لبنك كفاءة اقتصاديا أن يتعثر تقنيا لاعتماده على تقنية مَرَّ عليها الزمن مما يشكل هدراً جزءاً من الموارد، من هنا يمكن الاستفادة من بعض الأوضاع الملائمة التي يكون عليها السوق خاصة المتعلقة بالحد الأدنى من المنافسة".

و بالتالي فإن الكفاءة البنكية تتمثل في "اختيار تركيبة المدخلات الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية (المخرجات)"، و عليه فإن مثل تلك البنوك ذات الكفاءة الاقتصادية أو التخصيصية تتمكن من مجابهة القيود و المتغيرات المرافقة لتغير الأسعار و اشتداد المنافسة.³

كما تعرف الكفاءة البنكية من حيث الاستغلال الأمثل للموارد على أنها: "العلاقة بين مدخلات البنك و مخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تم تقديم مخرجات أكبر بأقل قدر ممكن من المدخلات، فإن ذلك دليل على ارتفاع مؤشر الكفاءة".⁴

¹ - لعراف فائزة، المرجع السابق، ص 87.

² - شوقي بورية، المرجع السابق، ص 92.

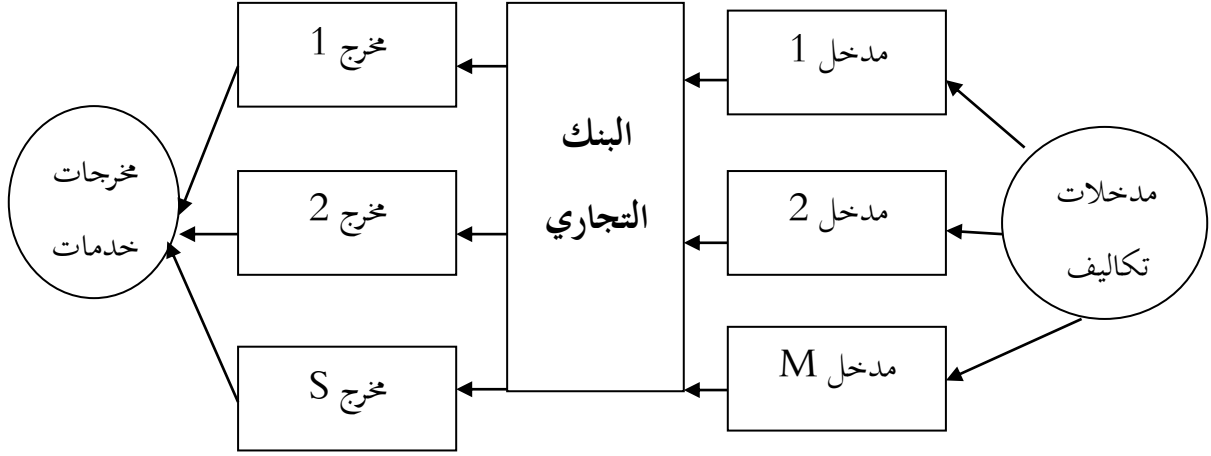
³ - وليد عبد مولا، كفاءة البنوك العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 104، 2011، السنة العاشرة، ص 03.

⁴ - طارق طه، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 40.

و يتضح ذلك أكثر من خلال الشكل (6-2) الذي يوضح العلاقة بين مدخلات و مخرجات البنك التجاري

على النحو التالي:

الشكل رقم (6-2): العلاقة بين مدخلات و مخرجات البنك.



المراجع: أحمد حسين بتال، المرجع السابق، ص 05.

من الشكل (6-2) نجد أن البنك يستخدم موارد بشرية و مادية (مدخلات M) و من ثم فهو يقوم ببعض

العمليات لتحويل المدخلات إلى خدمات و أنشطة تقدم لأفراد المجتمع (مخرجات S).¹

و بالتالي فالكفاءة البنكية بشكل عام هي تعبير عن مدى نجاح البنك في تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند

مستوى معين من التكنولوجيا و الموارد المتاحة في ظل اشتداد المنافسة في عصر العولمة إذ أن البنوك الكفؤة فقط

يمكنها البقاء في السوق.²

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم الكفاءة البنكية له معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيق،³

و بالتالي يمكننا الاعتماد على تعريف الكفاءة لوضع إطار تقاس به الكفاءة البنكية و يتضمن هذا التعريف " يكون

البنك كفؤاً إذا استطاع توجيه موارده الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل قدر ممكن من

الهدر أي قدرته على التحكم الناجح في طاقاته المادية و البشرية هذا من جهة، و تحقيقه للحجم الأمثل و عرضه

لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى".⁴

1- أحمد حسين بتال، المرجع السابق، ص 05.

2- فيصل شيا، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست، دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة (2003-2009)، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 2، ص 158.

3- ريس حدة، فاطمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 26، المجلد الأول، فلسطين 2009، ص 61.

4- عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، المرجع السابق، ص 135.

- و بتحليلنا لهذا التعريف نجد أن الكفاءة البنكية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:¹
- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف و هو ما يسمى بكفاءة التكاليف.
 - الكفاءة في تنويع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل و يطلق عليها بكفاءة الحجم.
 - الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط و يعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.
- المطلب الثاني: أنواع الكفاءة البنكية.**

إضافة إلى الكفاءة الإنتاجية يهتم الاقتصاديون -في دراسة الكفاءة البنكية- بنوعين آخرين من الكفاءة و هما: كفاءة وفورات الحجم (Economies Of Scale Efficiency)، كفاءة وفورات النطاق (Economies Of Scope Efficiency)²، بالإضافة إلى "الكفاءة إكس" و هو ما سنتطرق له بالتفصيل.

الفرع الأول: كفاءة الإنتاجية البنكية.

إن النظرية الاقتصادية للبنوك تقوم على أن الإنتاج يحدث في بيئة يحاول فيها المسيرون تحقيق أقصى ربح ممكن و ذلك من خلال تكثيف العمل بأسلوب أكثر كفاءة، حيث يشير النموذج التنافسي إلى أن البنك الذي يحقق الحسائر هو الذي يفشل في القيام بذلك، مما يعكس مدى ضعفه في السوق التنافسي بسبب وجود بنوك أخرى أكثر كفاءة.³

تعرف كفاءة الإنتاجية البنكية بأنها: "العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، و بين الناتج من تلك العملية، و بذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى الموارد المستخدمة".⁴

فمصطلح "كفاءة الإنتاجية البنكية" يستخدم عادة لوصف أداء وحدة إنتاجية من حيث استخدامها للموارد (المدخلات) للحصول على منتجات (مخرجات)،⁵ و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البنك مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل و رأس المال و الودائع لتنتج القروض و الخدمات المصرفية و غيرها، فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية، و يمكن شرح مكوناتها المتمثلة في الكفاءة التقنية و الكفاءة التخصيصية.⁶

¹ - ساعد إيتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص 69، 70.

² - حدة رايس، فاطمة الزهراء نوي، المرجع السابق، ص 61.

³ - Douglas D. Evanoff, Philip R, Productive efficiency in banking, Federal Reserve Bank Of Chicago, p 12.

⁴ - الحاج طارق، فليح حسن، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 242.

⁵ - Malak Reda, Empirical Study Of Efficiency and Productivity of The Banking Industry in Egypt, p 06.

⁶ - قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 84.

تتكون الكفاءة الإنتاجية حسب (Farrell 1957) و (Coelli et al 2005) من الكفاءة التقنية

Technical Efficiency و الكفاءة التخصيضية Allocative Efficiency¹.

أولاً: الكفاءة التقنية للبنك Technical Efficiency of Bank .

تقيس الكفاءة التقنية قدرة البنك على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات، أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات و هذا من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة، و بالتالي فإن الكفاءة التقنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق و القدرة الحقيقية للإنتاج²، أي القدرة على إنتاج مستوى معين من الإنتاج مع الحد الأدنى من كمية المدخلات عند مستوى معين من التكنولوجيا³.

أما (Koopmans 1951) فاعتبر الكفاءة التقنية كمؤشر (المدخلات/المخرجات المحققة) و من المستحيل من الناحية التكنولوجية زيادة أي إنتاج دون التقليل من المنتج الآخر، و بالتالي فمن الناحية التقنية فإن أي تقليص في المدخلات هو في نفس الوقت زيادة في المخرجات⁴.

لنفترض أن مجموع المدخلات و المخرجات البنك هو (X_0, Y_0) ، و بالتالي نقول أن البنك كفؤ تقنيا إذا كان⁵:

$$Y_0 = F(X_0)$$

يتحقق عدم الكفاءة التقنية عندما يتم استخدام أكثر مما يلزم من الموارد لإنتاج معين من الإنتاج (عدم الاستخدام السليم للمدخلات)⁶ كما هو موضح في الشكل (7-2) الذي يعبر عن أثر عدم الكفاءة التقنية على معدل التكاليف، و يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية⁷:

$$Y_0 < F(X_0)$$

حيث يفترض أنه من المستحيل أن تتحقق⁸:

$$Y_0 > F(X_0)$$

¹ - نهاد ناهض فواد المبييل، المرجع السابق، ص 28.

² - شوقي بوقرية، المرجع السابق، ص 93.

³ - Ogundari K, S.O.Ojo, An Examination Of Technical, Economic and Allocative Efficiency Of Small Farms: The case Study Of Cassava Farmers in State Of Nigeria, Journal Of Central European Agriculture, Volume 7, N° 03, 2006, p 425.

⁴ - Malak Reda, Op.Cit, p 06.

⁵ - Harri Kuussaari, Productive Efficiency in Finish Local Banking During (1985-1990), Banking Of Finland Discussion Papers, 14/93, 5/11/1993, p 14.

⁶ - Douglas D. Evanoff, Philip R, Productive efficiency in banking, Federal Reserve Bank Of Chicago, p 12.

⁷ - Harri Kuussaari, Op.Cit, p 14.

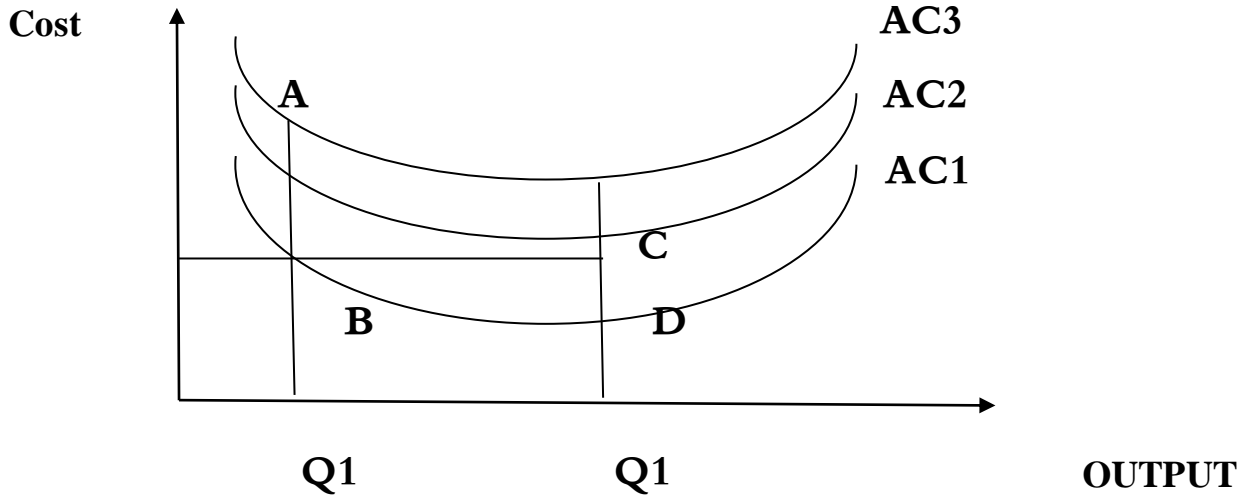
⁸ - Harri Kuussaari, Op.Cit, p 14.

و يمكن قياس الكفاءة التقنية كنسبة بين المخرجات الحالية (المنتجات) و المخرجات القصوى و المعرفة بدالة

الإنتاج على النحو التالي:¹

$$Y_0/F(X_0) \leq 1$$

الشكل رقم (7-2): أثر عدم الكفاءة التقنية على معدل التكاليف.



Source: Harri Kuussaari, Op-Cit, p 15.

يوضح المنحنى (AC1) التكاليف المتوسطة المنخفضة و التي تمثل تكاليف الإنتاج بكفاءة تقنية عالية، حيث أنه

إذا كانت تستخدم مدخلات أكثر من اللازم فإن منحنى التكاليف للبنوك يرتفع من (AC1) إلى (AC2) أو

(AC3)، و بالتالي فالكفاءة تختلف بين البنوك على النحو التالي:

يتضح من خلال الشكل (7-2) أنه على مستوى المخرجات Q1 البنك B كفو تقنيا غير أن البنك A غير

كفو تقنيا، لأنه يستخدم مستوى أكبر من الموارد لإنتاج نفس القدر من المخرجات Q1 مقارنة بالبنك A.

أما البنك C فينتج أكثر من B بنفس متوسط التكاليف، غير أنه غير كفاً تقنيا لأن معدل تكاليفه مرتفع عن

البنك D الذي ينتج نفس مستوى الإنتاج للبنك C لكن بمتوسط أقل من التكاليف، و بالتالي فإن البنك D يتمتع

بميزة تقنية التكاليف و اقتصاديات الحجم بالمقارنة مع البنوك (A, B, C).²

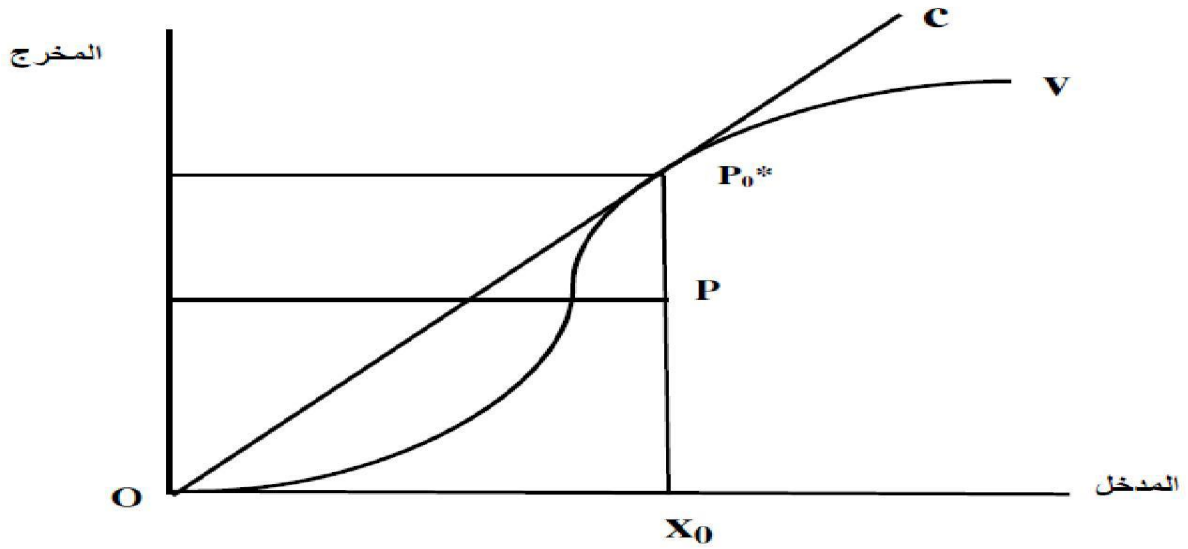
¹- Harri Kuussaari, Op.Cit, p 14.

²-Harri Kuussaari, Op.Cit, p 15.

و بالتالي يتضح أكثر أن الكفاءة التقنية يقصد بها قدرة البنك على تحقيق أعظم إنتاج أو خدمات باستخدام أقل قدر من مجموعة الموارد المتاحة، حيث يمكننا توظيف الشكل رقم (8-2) لتوضيح هذا المفهوم أكثر من خلال افتراض أن البنك يستخدم مدخل واحد و للحصول على منتج واحد، كذلك نفترض أن البنك يعمل في ظل اقتصاديات الحجم الثابتة (Constant Returns To Scale).¹

يمثل الخط (OC) منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibility Curve، و أية نقطة تقع على هذا المنحنى تمثل الكفاءة التقنية الكاملة للبنك، أما النقطة التي تقع أسفل المنحنى فهي تمثل حالة عدم الكفاءة، فالنقطة P0 تمثل بنكا غير كفؤ بينما النقطة P0* فتمثل بنكا كفؤ تقنيا.²

الشكل رقم (8-2): الكفاءة التقنية لمنتج واحد.



المرجع: لعرف فائزة، المرجع السابق، ص 92.

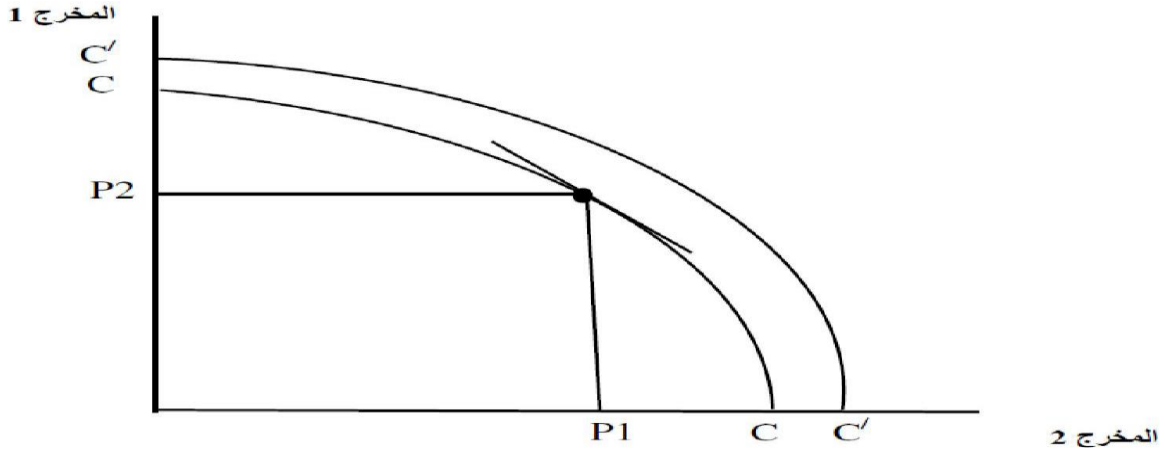
إذا افترضنا أن البنك ينتج مخرجين باستخدام عنصر إنتاج واحد فقط، فإنه يمكن الاستعانة بالشكل (9-2) لتوضيح هذه الوضعية، فعند مستوى في معين فإن منحنى أو خط التكلفة المتساوي (CC) يعطي التوليفات الممكنة من المخرجات التي يمكن تحقيقها في حدود العنصر الإنتاجي، و عند مستوى أعلى من التكاليف (زيادة استخدام عنصر الإنتاج) يتحرك خط التكلفة المتساوي C/C، هذه المنحنيات تمثل شكل حدود الإنتاج الممكنة عند مستويات معينة من عنصر الإنتاج، حيث أنّ كل بنك يقع بين المنحنيين يكون غير كفؤ تقنيا.³

¹ - لعرف فائزة، المرجع السابق، ص 91.

² - المرجع نفسه، ص 91.

³ - المرجع نفسه، ص 91، 92.

الشكل رقم (9-2): الكفاءة التقنية لمنتجين.



المرجع: لعراف فائزة، المرجع السابق، ص 92

ثانياً: الكفاءة التخصيصة للبنك Allocative Efficiency of Bank

الكفاءة التخصيصة هي القدرة على اختيار المدخلات المثلى عند مستويات أسعار و تكنولوجيا الإنتاج،¹ حيث تنخفض الكفاءة التخصيصة للبنك عندما تكون نسبة المدخلات المستخدمة مختلفة عن نسبة المدخلات التي يمكن أن تؤدي فعلا إلى تخفيض تكلفتها، و بالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.²

يهدف البنك الذي يستخدم نسبة من المدخلات في ظل ثبات الأسعار إلى تقليص التكاليف، و بالتالي فإننا نقول أن الإنتاجية تكون كفئة من الناحية التخصيصة إذا كانت التكاليف لا يمكن تخفيضها من خلال تغيير نسبة المدخلات المستخدمة في الإنتاج.

تنتج عدم الكفاءة التخصيصة عن استخدام المدخلات بنسبة خاطئة و مكلفة، و بالتالي فالتكاليف المرصودة في العملية الإنتاجية تكون أكبر من الحد الأدنى لاستخدام بعض المدخلات بنسب أكبر من اللازم، و عليه إذا كانت التكاليف غير متدنية لا يمكن للربح أن يكون كبيراً.³

¹- Ogundari K, S.O.Ojo, An Examination Of Technical, Economic and Allocative Efficiency Of Small Farms: The case Study Of Cassava Farmers in State Of Nigeria, Journal Of Central European Agriculture, Volume 7, N° 03, 2006, p 425.

²- شوقي بورقية، المرجع السابق، ص 93.

³- Harri Kuussaari, Op.Cit, p 15.

نفترض أن هناك ثلاث بنوك (A, B, C) تنتج منتج وحيد و تستخدم عنصرين من عناصر الإنتاج هما (X1, X2) حسب الشكل رقم (10-2)، البنوك الثلاث تنتج مستوى معين من الإنتاج ممثلاً بالمنحنى (X, X') الذي يمثل حداً لكل توليفات المدخلات التي يمكن أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج، بحيث أن أي نقص في أي عنصر من عناصر الإنتاج (ولو عنصر واحد) سيؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج.¹

حيث أن البنوك التي تقع على منحنى الإنتاج (X, X') تعد كفاءة من الناحية التقنية، بينما البنوك التي تقع على خط الميزانية (التكلفة) (P, P') فتعد كفاءة من الناحية التخصيصية، و بالتالي فالبنوك التي تتمتع بالكفاءة التقنية و التخصيصية تعد كفاءة إنتاجياً أو من حيث الكفاءة الكلية للتكاليف (Ovzrall Cost Efficiency) CE، و عليه فإن البنك B يعد كفاءة من الناحيتين التقنية و التخصيصية و بالتالي فهو كفاءة إنتاجياً، بينما المصرف C ليس كفاءة لا من الناحية التقنية و لا التخصيصية و بالتالي ليس كفاءة إنتاجياً.

بالنسبة للبنك C فيرجع الضعف في الكفاءة التقنية إلى عدم الاستخدام الجيد للمدخلات، و يمكن قياس هذا الضعف أو تدني الكفاءة من الناحية التقنية بالمسافة الممثلة بنسبة (OC'/OC) و هذه النسبة تتراوح بين صفر و واحد، مما يدل على مستوى الكفاءة التقنية لهذا البنك، فإذا كانت تساوي واحد فإن هذا يدل على أن البنك كفاءة تماماً من الناحية التقنية، و في حالة العكس فهذا يعني أنه غير كفاءة تقنياً، ففي حال كانت درجة الكفاءة 0.9 فإن ذلك يشير إلى أنه يمكن خفض المدخلات بنسبة 10% دون تغيير المخرجات لتحسين الكفاءة، بمعنى آخر، فإن تخفيض الكميات المستعملة من عناصر الإنتاج بهذه النسبة يمكن أن ينقل البنك من الوضعية C إلى الوضعية C' دون خفض المخرجات و بالتالي يصبح كفاءة من الناحية التقنية.

كما أن البنك C غير كفاءة أيضاً من حيث تسعير عوامل الإنتاج أي من حيث الكفاءة التخصيصية، فهو يستخدم توليفة مكلفة مقارنة بالبنك B، فالنقطة C' تقع على خط تكلفة أعلى من خط التكلفة (P, P')، و عليه يمكن تعديل أسعار عوامل الإنتاج بقسمة المسافة (OC''/OC') لأن C'' مماثلة للنقطة B و تقعان على نفس الخط للميزانية.

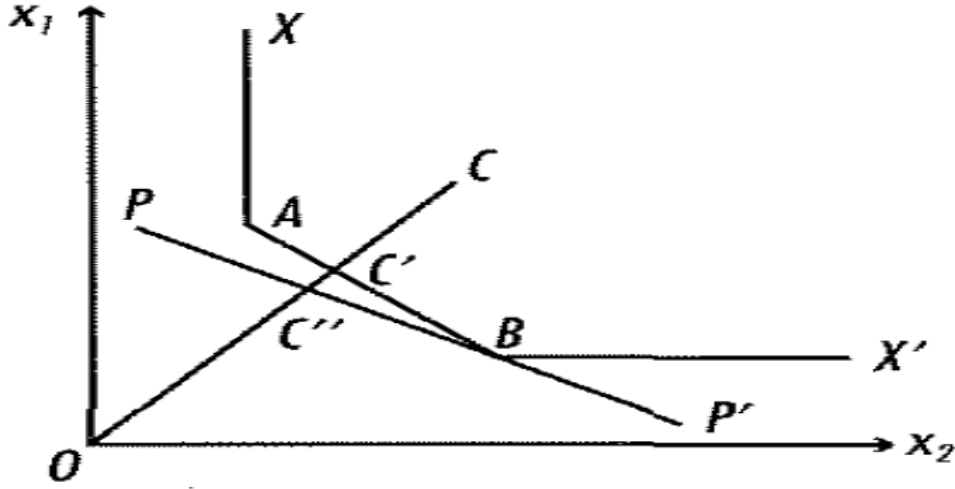
و تقاس الكفاءة الكلية للتكاليف للبنك C بالنسبة (OC''/OC) و التي هي في الحقيقة محصلة الكفاءة التقنية

$$\text{و الكفاءة التخصيصية، أي } (OC''/OC) = (OC''/OC') * (OC'/OC).^2$$

¹ - قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 84.

² - نحاد ناهض فؤاد الهبيل، المرجع السابق، ص 29.

الشكل رقم (10-2): الكفاءة الإنتاجية (التقنية و التخصيصية) في المؤسسة البنكية.



Source : David D. W. & Paul W. W. Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter?, Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, vol77, J/A, 1995, p 45.

الفرع الثاني: كفاءة وفورات الحجم البنكية.

إن التطرق إلى كفاءة وفورات الحجم لا يمكن أن يتم بطريقة سليمة دون المرور بمفهوم وفورات الحجم، لأنها تعتبر من أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة البنكية، فالتوسع في حجم البنوك و عملياتها يؤدي إلى خفض التكاليف و ذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، فبإمكان البنك تغيير جميع عناصر الإنتاج التي يستعملها بمعنى أنه يستطيع زيادة طاقته الإنتاجية، و بذلك تتغير تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة حجمها بشكل أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة، و هذا ما يسمى ب "مبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم"، فهذه الزيادة تكون باستمرار إلى أن تبدأ في التناقص عند حد معين و هو الحد الذي تبلغ عنده البنوك الحجم الأمثل.¹

¹ - ساعد ابتسام، المرجع السابق، ص 66.

لفهم الطريقة التي يعمل بها البنك بشكل أفضل، قام الاقتصاديون باختبار وفورات الحجم للبنك على مستوى الصناعة، و التي تتحقق عندما تكون الكمية الأكبر من إنتاج البنك قد أنتجت بمتوسط تكلفة أقل مقارنة بالكميات القليلة المنتجة،¹ كما أنها يمكن أن تنخفض بزيادة الكمية المنتجة أو الموزعة للوحدات ذات التكاليف المتوسطة المرتفعة.²

و بالتالي تعرف وفورات الحجم بأنها "تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة و التوسع في المشروع"،³ كما تعرف على أنها "نسبة التغير في الإنتاج الناشئة عن تغير مدخلات الإنتاج بنسب متساوية"،⁴ و يمكن استخدام وفورات الحجم على مستوى البنك في الحصول على المعلومات المتعلقة بالكيفية التي يدير بها متوسط تكاليفه المرتبطة بالتغير النسبي في مخرجاته،⁵ حيث تكون هناك وفورات الحجم إذا انخفض متوسط تكاليفه مقارنة بارتفاع مستوى الإنتاج، و على العكس من ذلك فإن وفورات الحجم تنخفض في حالة ارتفاع متوسط تكاليف الإنتاج مع زيادة الإنتاج (الإخراج).⁶

و يكتسي قياس وفورات الحجم أهمية كبيرة للمؤسسة البنكية، حيث يتم من خلالها تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة و مستوى الإنتاج، حيث يبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، و بذلك يستطيع البنك التوسع في إنتاجه كلما كانت تكاليفه متناقصة، في حين يتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغه الحجم الأمثل.⁷

أما كفاءة وفورات الحجم و التي تعكس بشكل واضح التعريف العام للكفاءة فتعرف على أنها: "الاستغلال الأمثل للموارد"، حيث تقيس مدى قدرة البنك على تحقيق وفورات اقتصادية نتيجة استغلال قدراته و إمكانياته التوسعية.

يرتبط مؤشر كفاءة وفورات الحجم بمبدأ غلة الحجم الذي يعبر عن العلاقة بين المدخلات و المخرجات في العملية الإنتاجية، سواء في المؤسسة الاقتصادية أو البنكية، و غلة الحجم هي مقياس للتغير النسبي في المخرجات الناتجة عن التغير النسبي في المدخلات، فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد (1) فنقول عن العملية الإنتاجية أنها

¹- Martina Bers, Thomas M, Economie Of Scale For Real Estate Investment Trust, p 01.

http://eri.org/research/abstract_pdf/wp59.pdf

²- Laraine L. Laudati, Note: Economies of Scale: Weighing Operating Efficiency when Enforcing Antitrust Law, 49 Fordham L. Rev. 771,1981, p 774. Available at: <http://ir.lawnet.fordham.edu/flr/vol49/iss5/13>

³- جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 31.

⁴- زينب عمراوي، المرجع السابق، ص 120.

⁵- Hru Margano, Sublrash C.Sharma, Cost Efficiency, Economies Of Scale, Thechnological Progress and Productivity in Indonesian Banks, Discussion Papers, Paper 28, p 12. http://opensiuc.lib.siu.edu/econ_dp/28

⁶- Xiaoqing (Maggie) Fu, Shelagh Heffernan, Economies of scale and scope in China's banking sector, Applied Financial Economics, 2008, 18, 345-356, p 346.

⁷- نجاد ناهض فؤاد المبيبل، المرجع السابق، ص 31.

تتصف بغلة حجم متزايدة، و إذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون غلة الحجم متناقصة، أما إذا كانت تساوي الواحد فغلة الحجم ثابتة،¹ و يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية:²

$$\text{وفورات الحجم} = \text{غلة الحجم} - 1$$

حيث أنه:

- تكون وفورات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة.
- تكون وفورات الحجم موجبة عندما تكون غلة الحجم متزايدة.
- تكون وفورات الحجم سالبة عندما تكون غلة الحجم متناقصة.

و عليه يمكن القول أن وفورات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفاء،³ و هو المستوى الأمثل للإنتاج (المخرجات) الذي تصل عنده التكاليف المتوسطة إلى حدها الأدنى في المدى البعيد، فعند هذا المستوى يكون التغير النسبي في المخرجات يساوي للتغير النسبي في المدخلات، أي أن غلة الحجم ثابتة و بالتالي وفورات الحجم تساوي الصفر (معدومة)، و عند هذا المستوى من الإنتاج يتساوى مؤشر الكفاءة الحجمية و مؤشر الكفاءة الفنية محققين درجة الواحد (1)، و بذلك يتحقق مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد.⁴

فالبك يمكن أن يكون كفاء من الناحيتين التقنية و التخصيصية، إلا أن هذا لا يعني أنه كفاء من حيث حجم العمليات، لأنه قد يقوم بخفض عوائد الحجم إذا كان إنتاجها كبير جداً، كما قد يلجأ إلى زيادة عوائد الحجم إذا كان إنتاجها صغير جداً، و هذا سعياً منه إلى تحديد تغيرات عوائد الحجم المناسبة (VRS Variable Returns To Scale)،⁵ و هو ما يمكن إظهاره من خلال الشكل التالي:

¹ - فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، المرجع السابق، ص 140.

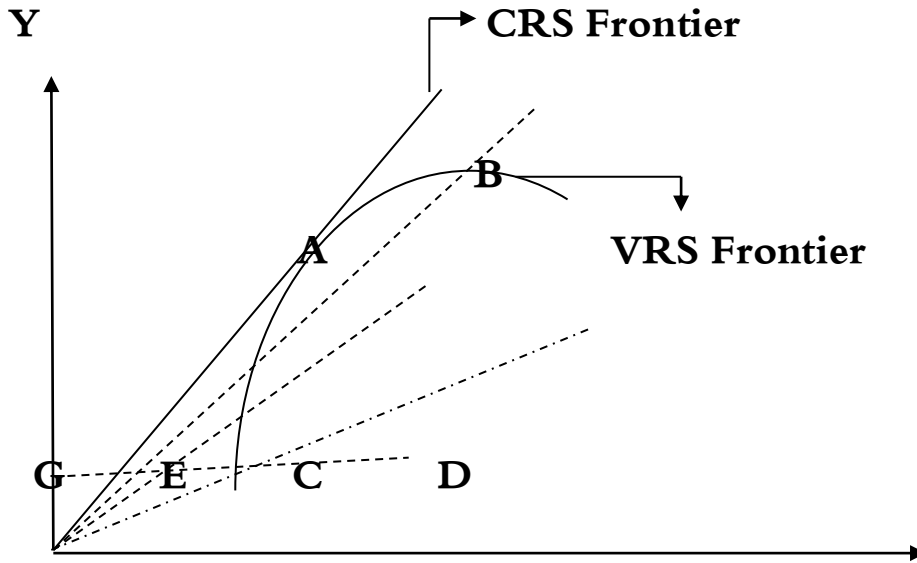
² - قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 87.

³ - عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، المرجع السابق، ص 136.

⁴ - فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، المرجع أعلاه، ص 140.

⁵ - Coelli T. J., Rao D. P., O'Donnell C. J. & Battese G. E, Op.Cit, p 58, 59.

الشكل رقم (11-2): كفاءة الحجم.



Source: Coelli T. J., Rao D. P., O'Donnell C. J. & Battese G. E, An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis. Springer Science and Business Media, Inc., 2nd ed, ISBN: 0-387-25895-7, 2005, p 59, 61.

يوضح الشكل رقم (11-2) ثلاث بنوك (A, B, C) و لكل منها مستوى كفاءة من حيث الحجم خاص بها في ظل مستوى حجم إنتاجي معين، فالبنك A لا يعمل على تغيير حجم إنتاجه، لأنه يعد في هذه اللحظة كفاء من حيث الحجم (MPSS) Most Productive Scale Size، لأن حجم إنتاجه يعد الحجم الأمثل تقنيا (TOPS) Technically Optimal Productive Scale و هو يشكل مرجعا لبقية البنوك المتواجدة في السوق البنكي.

البنك B سيسعى إلى تخفيض حجم إنتاجه و بالتالي سيصبح أكثر كفاءة إذا استطاع أن يصل إلى الحجم الكفؤ المرجعي و الذي ينشط عنده البنك A.

البنك C هو الآخر سيسعى إلى تحسين كفاءته الإنتاجية من خلال رفع حجم إنتاجه نحو الحجم الأمثل الكفاء المرجعي و الذي ينشط عنده البنك A، و بالتالي يمكننا قياس المسافات لتقدير المستويات المختلفة من الكفاءة، فتقدير كفاءة الحجم للبنك D يتم من خلال قياس المسافة من الأرباح الثابتة إلى حجم التكنولوجيا (GE) مقسمة على نقطة بيانات الكفاءة التقنية (GC).¹

¹ - Coelli T. J., Rao D. P., O'Donnell C. J. & Battese G. E, Op.Cit, p 58, 59.

و يمكن التعبير عن كفاءة الحجم للبنك D بالعلاقة التالية:¹

$$SE = GE/GC$$

و يتوقف تحديد وفورات الحجم تقنيا عاملين أساسيين هما: الحد الأدنى لمستوى الكفاءة، و درجة انحدار منحنى

التكلفة المتوسطة في المدى الطويل،² و يمكن توضيح هذين العاملين على النحو التالي:

- الحد الأدنى لمستوى الكفاءة:

يعرف الحد الأدنى لمستوى الكفاءة أو الحجم الأدنى الكفاء نظريا بأنه: "المستوى أو الحجم الذي تُستفد عنده

وفورات الحجم، و بعده ينعطف منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل متجها إلى الأعلى و مشكلا الحرف

الأجنبي U، أو يستمر مستقيما مشكلا الحرف الأجنبي L و موضحا ما يعرف بثبات غلى الحجم"³، كما هو

موضح في الشكل رقم (2-12).

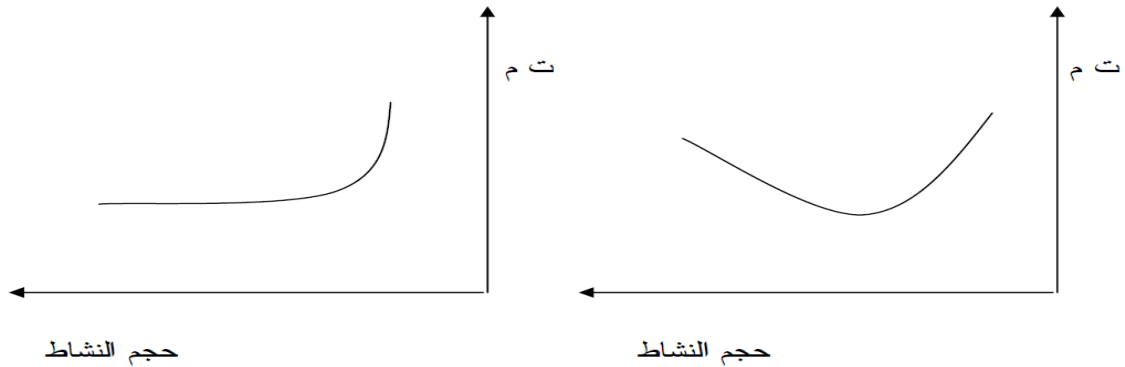
و يعبر الحد الأدنى لمستوى الكفاءة عن القيمة الكفؤة للتكلفة المتوسطة في المدى البعيد، و بالتالي عن الحجم

الأفضل للبنك سواء من حيث توقعات تعظيم الأرباح للمالكين، أو من حيث تخصيص الموارد بشكل كفاء للبنك

أو للاقتصاد ككل، حيث يرى الاقتصاديون أن البنوك التي تشتغل عند مستوى الحد الأدنى للتكاليف قد تحقق

الكفاءة التقنية.⁴

الشكل رقم (2-12): منحنى التكلفة المتوسطة في المدى الطويل.



المصدر: نهاد ناهض فؤاد الهبيل، المرجع السابق، ص 32.

¹- Coelli T. J., Rao D. P., O'Donnell C. J. & Battese G. E, Op.Cit, p 60.

²- زينب عمراوي، المرجع السابق، ص 121.

³- قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 66.

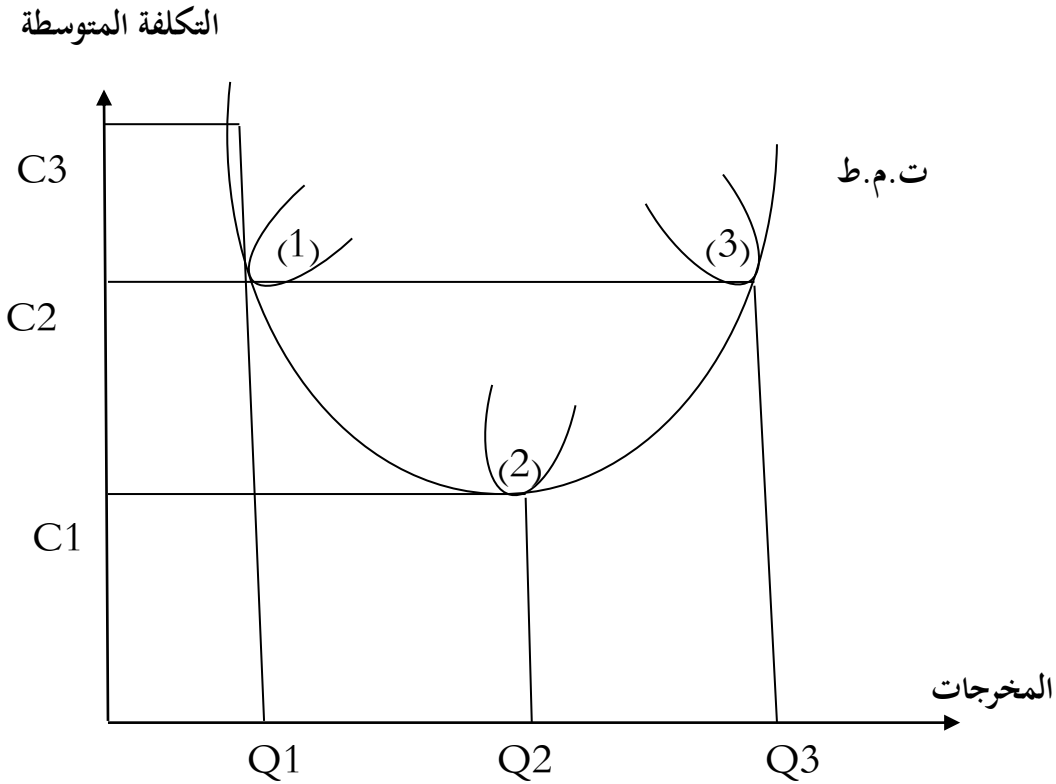
⁴- نهاد ناهض فؤاد الهبيل، المرجع السابق، ص 32.

- درجة انحراف منحنى التكاليف:

تعرف درجة انحراف منحنى التكاليف بأنها: "ميل منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل الذي يحدد التكاليف المتوسطة الدنيا لكل مستوى من مستويات الإنتاج، مع افتراض ثبات نوعية و أسعار عوامل الإنتاج و ثبات العامل التكنولوجي".

تتأثر درجة انحراف منحنى التكاليف بظاهرة آثار التعلم المرتبطة بزيادة الخبرة المكتسبة من خلال إنتاج منتج معين أو خدمة معينة، حيث غالبا ما يدل منحنى التعلم على أن متوسط التكلفة للإنتاج هي دالة متناقصة للإنتاج الكلي أي أن هناك انخفاض في متوسط التكلفة عبر الزمن نتيجة الخبرة الإنتاجية.¹ و معنى أن تكلفة الوحدة تنخفض حتى إذا ظل حجم الإنتاج ثابتا، هو أن أثر التعلم يؤدي إلى نقل منحنى التكلفة المتوسطة بالكامل من وضع إلى وضع أقل،² و لتوضيح فكرة وفورات الحجم بشكل مبسط سنعمد على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13-2): العلاقة بين التكاليف المتوسطة و مستوى الإنتاج.



المصدر: جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 32.

¹ - زينب عمراوي، المرحلة السابقة، ص 121.

² - عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 684.

حيث يمثل:

- المنحنى (1): التكلفة المتوسطة للحجم الصغير للطاقة الإنتاجية للبنك.
- المنحنى (2): التكلفة المتوسطة للحجم المتوسط للطاقة الإنتاجية للبنك.
- المنحنى (3): التكلفة المتوسطة للحجم الكبير للطاقة الإنتاجية للبنك.

و هذه الأحجام المتتالية تشكل منحنى التكلفة المتوسطة للبنك في المدى الطويل (ت.م.ط)،¹ و التي تمر بثلاث مراحل حسب الشكل أعلاه و المتمثلة فيما يلي:

المرحلة الأولى:

بإمكان البنك زيادة حجم نشاطه بزيادة عناصر الإنتاج المستخدمة، على غرار زيادة الفروع أو/و زيادة أجهزة السحب الآلي، و بهذا ينتقل البنك من الحجم (1) إلى الحجم (2)، ففي البداية تزداد الغلة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج، و يعود هذا لمزايا التخصص و استعمال عناصر الإنتاج بشكل كبير، فتتخفف التكاليف المتوسطة من C3 إلى C1، فكلما توسع البنك كلما حقق مدخرات على مستوى التكاليف.²

و يمكن للبنك الكبير أن يحسن ربحيته بالطرق التالية:³

- **تخفيض التكاليف الثابتة:** يحتاج البنك الكبير إلى تكاليف إضافية أي أن التكاليف الثابتة سوف تزيد مع زيادة حجم البنك و لكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الحجم.

- **تخفيض نسبة حقوق الملكية دون زيادة خطر العسر المالي:** حيث يوفر الحجم الكبير للبنك حافضة مالية متنوعة و هذا ما يخفف خطر العسر المالي.

تمثل A نقطة خف العسر المالي، إذ أنها تعتبر أدنى نقطة في منحنى التكاليف المتوسطة و الطويلة المدى التي يصل عندها الإنتاج حده الأمثل،⁴ و بذلك يستطيع البنك التوسع في إنتاجه كلما كانت تكاليفه متناقصة، في حين يتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغه الحجم الأمثل، و بذلك فإن وفورات الحجم تساعد إدارة البنك على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بزيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج و تسعيره.⁵

¹ - ساعد إيتسام، المرجع السابق، ص 67.

² - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 32، 33.

³ - ساعد إيتسام، المرجع أعلاه، ص 67.

⁴ - جعدي شريفة، المرجع أعلاه، ص 33.

⁵ - قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 65، 66.

المرحلة الثانية:

لا يستمر تزايد الغلة نتيجة للتوسع الذي يحققه البنك إلى ما لا نهاية، إذ أن البنك لابد أن يصل إلى حجم معين يستنفذ عنده كل وفورات الحجم التي يمكن أن تحققها الزيادة في عناصر الإنتاج، لذلك إذا ما استمر البنك في توسيع حجم عملياته فإن العائد يزيد بنفس نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج و هو ما يعرف بثبات غلة الحجم، و هنا تثبت التكلفة المتوسطة عند حدها الأدنى، و يطلق على النقطة A التي لا يوجد بعدها أية مزايا ذات دلالة من اقتصاديات الحجم "مستوى الكفاءة الدنيا لزيادة الحجم".

المرحلة الثالثة:

عندما يصبح البنك أكبر فأكثر أي عندما يتجاوز الحد الأمثل للإنتاج و ينتقل من المنحنى (2) إلى المنحنى (3) فإنه يبدأ في التعرض إلى بعض التراجع في اقتصاديات الحجم، حيث يترتب على المزيد من التوسع تراجع المكاسب و تخفيض العائد على حقوق الملكية، ينتج هذا التراجع بصفة عامة نتيجة لصعوبة إدارة البنوك الكبيرة، حيث تكون تكاليف الحجم الكبير تفوق العائد من وفورات الحجم الكبير، إذ ترتفع التكلفة المتوسطة من C1 إلى C2 و تعرف هذه المرحلة بتناقص غلة الحجم حيث تتحقق وفورات الحجم السالبة.¹

الفرع الثالث: كفاءة وفورات النطاق البنكية.

بعد الاندماج الذي عرفته الأسواق المالية في بداية الثمانينات اتجهت البنوك مباشرة إلى هذه الأسواق من أجل الاقتراض، فوجدت نفسها في منافسة شديدة مع مؤسسات الادخار و الاتحادات الائتمانية و صناديق الاستثمار بخصوص جذب ودائع العملاء، و لمواجهة ذلك لجأت معظم البنوك إلى تنوع محافظها المالية و تقديم خدمات غير تقليدية، عبر تقديم مجموعة واسعة من الودائع و المنتجات الاستثمارية لكي تكون قادرة على اكتساب اقتصاديات النطاق، من خلال الادخار في التكاليف و استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنواع من المنتجات.²

و بالتالي فإن كفاءة وفورات النطاق تعبر على قدرة البنك على إنتاج مزيج من المنتجات (التنوع في المنتجات) بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدى، أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه لا يتصف بالكفاءة في تنوع منتجاته،³ و تقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا،⁴ فيمكن أن يستفيد البنك من التوسع في القيام بنشاطات جديدة ترتبط بأنشطته الحالية، و بما

¹ - ساعد ابتسام، المرجع السابق، ص 68.

² - Robert De Young, Measuring Bank Cost Efficiency: Don't Count on Accounting Ratios, Financial Practice and Education, United States, p 20-31, 1997, p 29.

³ - زينب عمراوي، المرجع السابق، ص 124.

⁴ - عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، المرجع السابق، ص 137.

أنه يملك عمليا الأدوات و الخبرات و التي تمثل مدخلات محورية في خط دائرة العمل الجديدة و بتكلفة أقل من أن يبدأ نشاطه الجديد من الصفر، ينتج عن مثل هذا التشعب في دائرة العمل الكثير من الابتكارات مما يمكن أن يكون مصدرا مهما للربح.¹

فمثلا البنك المتخصص في منح قروض تجارية و صناعية، يجد أنه من الممكن استخدام التكنولوجيا و المهارات الإدارية المتوفرة لديه لتسيير قروض استهلاكية أيضا، و هنا يمكن للبنك أن ينتج نوعين أو ثلاثة من القروض بتكلفة أقل من التكلفة الإجمالية لبنكين أو ثلاثة تخصص في إنتاج قرض واحد.²

و عليه فإن البنك يستطيع توسيع نطاق أعماله و زيادة مجال عملياته البنكية و بالتالي تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحوله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته، و بالتالي يرفع من حجمه و توسيع نطاقه في المنطقة المتواجد بها دون الحاجة لفتح المزيد من الفروع و تركيب المزيد من أجهزة الصراف الآلي³، حيث وجد كل من برجر "Berger" و همفري "Humphret" عام 1992 و برونستين "Braunstein Pulley" عام 1992 أن البنوك متعددة الإنتاج و التي تخصص بإنتاج مخرجات متنوعة تمتلك أفضلية لتخفيض تكاليفها بنسبة تتراوح بين 10% و 40% من البنوك المنتجة لمنتج واحد.⁴

و لتوضيح الدرجة التي يمكن أن تصل إليها وفورات النطاق يمكن استخدام العلاقة التالية:⁵

$$\frac{\text{ت (ك1) + ت (ك2) - ت (ك1 + ك2)}}{\text{ت (ك1 + ك2)}} = \text{س}$$

حيث تمثل:

س: درجة وفورات النطاق.

ت(ك1): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتج الأول على حدى.

ت(ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك2) من المنتج الثاني على حدى.

ت(ك1+ك2): تكلفة إنتاج الكمية (ك1) من المنتج الأول و الكمية (ك2) من المنتج الثاني معا.

¹ - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 33.

² - المرجع نفسه، ص 33، 34.

³ - قريشي محمد الجموعي، المرجع السابق، ص 70.

⁴ - ساعد إيتسام، المرجع السابق، ص 69.

⁵ - عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، المرجع السابق، ص 137.

و تتحقق وفورات النطاق عندما تكون قيمة (س) أكبر من الصفر، لأن تكلفة إنتاج المنتجين معات (ك1+2ك) أقل من تكلفة إنتاج كل منتج على حدى (ت(ك1)+(ت(ك2))، و من الواضح أن (س) تقيس نسبة الوفورات الناتجة عن إنتاجهما معا بدلا من كل منها على حدى.

الفرع الرابع: الكفاءة إكس البنكية X-Efficiency

كما رأينا سابقا أن الاقتصادي هارفي لاينستين "Harvey Leibenstein" سنة 1966 هو من قام بصياغة مصطلح الكفاءة X (الكفاءة التشغيلية) انطلاقا من أعمال Farrel لقياس الكفاءة، حيث لاحظ أن المؤسسات البنكية لها نفس المدخلات (عناصر الإنتاج، التكنولوجيا) لكن مخرجاتها مختلفة من حيث الإنتاجية و الأرباح، فقام لاينستين (Leibenstein) بتفسير هذه الظاهرة بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال و العمل) التي تعكس كفاءة المؤسسة البنكية في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فإذا كان من غير الممكن ملاحظة مستوى المدخلات (X) فبالإمكان تحديده بشكل تقريبي و ذلك من خلال مفهوم الكفاءة (X)، و التي تتمثل في تحديد نشاط المؤسسة البنكية من خلال حدود الكفاءة للإنتاج أو التكاليف.¹

تعرف "الكفاءة X" على أنها "النسبة بين أقل تكلفة يمكن إنفاقها و التكلفة الفعلية التي تم إنفاقها لإنتاج مزيج المخرجات"، كما تعرف أيضا على أنها "الكفاءة في استخدام المدخلات"،² و سميت بالكفاءة X لأن X هو آخر حرف في الحروف الأبجدية بمعنى حد الكفاءة أي تحقيق أفضل كفاءة، حيث توسع استخدامها في الأبحاث البنكية التي رجحت إمكانية سيطرت هذا النوع من الكفاءة على كفاءة الحجم و النطاق، كما يعبر هذا النوع من الكفاءة على جوانب أخرى لا تشملها الكفاءة الاقتصادية أو الكلية.

و تقوم "الكفاءة X" بقياس مدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل، حيث أن هذا الانحراف يعود إلى عوامل أخرى تؤثر في عناصر الإنتاج كالمهارات الإدارية، التكنولوجيا المستخدمة، نظم الحوافز و الأجور... ، و بالتالي فإن ارتفاع "الكفاءة X" في بنك ما يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر، حيث وجد أن فعالية العوامل البشرية و الإدارية تساهم في زيادة الإنتاجية و تخفض من 20% إلى 25% اللاكفاءة.³

تقاس "الكفاءة X" بعدة طرق منها النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو باستخدام طرق التقدير حيث تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفاء.⁴

¹ - شوقي بورقية، المرجع السابق، ص 105.

² - عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، المرجع السابق، ص 137.

³ - جعدي شرفية، المرجع السابق، ص 42.

⁴ - ساعد إبتسام ، المرجع السابق، ص 72.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية.

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيق أهدافها المتعلقة برفع مستوى كفاءتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها من بنك لآخر، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالبنك أو داخلية تتعلق بالبنك نفسه، و فيما يلي نستعرض أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية:

الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للبنك.

تشكل البيئة الداخلية للبنوك عاملا أساسيا في تطوير كفاءتها أو تراجعها، و تتمثل العوامل الداخلية التي يمكن أن تؤثر على الكفاءة البنكية فيما يلي:

أولا: أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية:

إن البنوك بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات و هي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه و لا يمكن لأي نظام بنكي أن يعارض سعي البنك التجاري على جني الأرباح المعقولة ذلك أن الربحية تعد مؤشرا للكفاءة و الاستغلال الأمثل للموارد.¹

يعتبر حجم الأرباح المحققة معيارا أساسيا لمدى كفاءة الإدارة البنكية حيث يقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنوك التي إذا أرادت تعظيمها عليها أن تزيد من إيراداتها، و لا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاتها و زيادة نشاطها و تنوع محفظتها المالية، و بمدى تطور خدماتها و زيادة الحوافز المقدمة لعملائها، إلا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها إمكانية الوقوع في أزمات السيولة.²

و يرجع التفاوت في معدلات الربح الصافي إلى أمرين رئيسيين، أما الأول فيعود إلى اختلاف درجة المخاطرة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبير في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعا و هذا بدوره يؤثر على السيولة البنكية و العكس صحيح.

في حين يعود الأمر الثاني إلى اختلاف درجات الكفاءة فيما بين المسؤولين في النشاط نفسه إذ كلما كان المسؤول أكثر كفاءة في إدارة و تنظيم بنكه كان معدل الربح مرتفعا و العكس صحيح.³

¹ - بلال نوري، سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين و الرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع و العشرون، ص 05.

² - أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000، ص 2051.

³ - عمر حسين، مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989، ص 447.

ثانياً: إدارة البنك.

يمكن أن تتأثر كفاءة البنك بمدى قدرة إدارته على:

- إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد-إدارة الاستخدامات) بكفاءة عالية لأن ذلك يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك و تعظيم ثروتها،¹ و هو معيار أساسي يعكس مدى كفاءتها.

- اتخاذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك البنوك من خلال الموازنة بين الربحية و السيولة و الأمان،² لأن عدم التحكم في هذه المؤشرات و الموازنة بينها سيؤثر مباشرة على كفاءتها.

- تجنب الوقوع في سياسات توظيف خاطئة تستند للاعتبارات الشخصية، لأن ذلك يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة الجهاز البنكي، إضافة إلى الآثار المترتبة عن هذا و المتمثلة في خفض الروح المعنوية للموظفين نظراً للمحاباة و القفز على سلم الدرجات و الرواتب، بالإضافة إلى إعطاء أهمية لمتابعة الأهداف الإستراتيجية من خلال دراسة سلوك العاملين و اهتمامهم بالعمل، لأن عدم قيامها بذلك سيزيد من ضعف كفاءة البنك و أداءه، إذ يجب على مجالس إدارة البنوك التجارية وضع إجراءات و قواعد إدارية في التعيين، كما يجب التأكد من كفاءة من يتم تعيينهم في المؤسسات البنكية خاصة في المراكز القيادية.³

ثالثاً: عمر البنك.

إن لعمر البنك تأثير كبير على كفاءته و يتضح ذلك جلياً من خلال:⁴

- البنوك التي لها أعمار طويلة و حسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من البنوك الجديدة.
- لدى إدارتها الخبرة البنكية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة البنكية.
- البنوك تمتلك أغلب أصولها و مصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في المستقبل.

¹ - باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص 97.

² - مندر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات، دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 36، العدد 2، 2014، ص 336.

³ - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 38.

⁴ - مندر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، المرجع أعلاه، ص 337.

- اطمئنان الأفراد للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمهم و ثقتهم بأن هذه البنوك قادرة على الاستمرار.

رابعاً: عدد فروع البنك.

إن الانتشار الجغرافي للبنك، و خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة المتعاملين معه، فإيصال الخدمات البنكية لهذه التجمعات السكانية، و خاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من البنوك ذات الانتشار الواسع هدفاً لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها و خاصة في مجال السحب و الإيداع و التحويلات المالية، و زيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع و كذلك حجم التسهيلات و حجم العمليات، مما سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك¹ كأحد أهم مؤشرات كفاءته.

و الجدير بالذكر أنه يمكن أن يكون للانتشار الجغرافي أثراً سلبياً على كفاءة البنك، و هذا في حالة انتشاره و اتجاهه نحو أسواق لا يقدر على المنافسة فيها، أو غير مرغوب في تواجد أصلاً بها لأسباب ثقافية أو دينية، مما سينعكس على أداءه و يشكل تكاليف إضافية بالنسبة للبنك و لا تعود عليه سوى بأرباح قليلة توشي بضعف كفاءته، مما جعل بعض البنوك لا تحبذ الانتشار الجغرافي و تفضل التركز في مناطق محددة تمتلك فيها قوة سوقية و تستطيع المنافسة بها، و لا تخاطر بالانتشار الجغرافي إلا إذا كانت شبه متأكدة من نجاح ذلك من خلال دراسات عميقة و متقدمة تسمح لها بذلك.

خامساً: عدد موظفي البنك.

إن زيادة عدد موظفي البنك سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له و بالتالي زيادة الربحية، فالبنك ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشاراً جغرافياً كبيراً من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات البنك الفنية و التقنية و عملياته التي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

إن الحديث عن عدد موظفي البنك لا يعبر دائماً عن زيادة الطاقة الإنتاجية، بل يعبر أيضاً عن زيادة التكاليف المتعلقة بهم، و بالتالي فإن الزيادة المدروسة في عدد الموظفين و التي يتطلبها حقا عدد الفروع و حجم العمليات ستغطي التكاليف و تساهم في رفع كفاءة و أداء البنك، و أما إذا كانت عملية التوظيف مبالغ فيها و لا تتم وفقاً للمتطلبات و الاحتياجات الحقيقية للبنك، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحمله لنفقات إضافية تقلص من كفاءته و أرباحه.²

¹ - مندر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزريق، المرجع السابق ، ص 337.

² - المرجع نفسه ص 337.

سادسا: درجة المخاطرة.

يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية و المعنوية المحتملة و الخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة¹.

تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة و متشعبة، لدرجة أن السمعة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر و ليس تجنبها، لأن البنك بشكل عام يمارس نشاط المتاجرة بالمال من خلال قبول الودائع و منح الائتمان، فهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة و أولئك ذوي الحاجة إليها مما يجعله مفهوم لصيق بالعمليات البنكية و ملازم لها، حيث يقصد به أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ مما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه.²

إن الربح هو الفرق بين الإيرادات و التكاليف، إذ أن البنك يهدف إلى تحقيق الربح آخذاً في الحسبان أن أي تحمل للمخاطر يتطلب عائداً إضافياً مناسباً،³ في ظل زيادة الضغوط التنافسية التي تشجع البنك على الميل للمخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر و كسب أكبر حصة سوقية، بالإضافة إلى التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق البنكية في السنوات الأخيرة نتيجة للتحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و انفتاح الأسواق المحلية و بالتالي اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية و تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى إمكانية تعرضها لأزمات،⁴ و بالتالي يتضح أن هناك علاقة تأثير و تأثر بين درجة المخاطرة و الكفاءة البنكية، حيث أن البنوك التي تتميز بكفاءة عالية بإمكانها التعايش مع درجات مخاطرة عالية من أجل جني أكبر الأرباح خاصة إذا تعلق ذلك بالمخاطر الداخلية، كما يمكنها أن تتعرض لصدمات لا تستطيع التحكم فيها لأنها خارجة عن سيطرتها تأتي من البيئة الخارجية للبنك تجعلها تتكبد خسائر وخيمة و تفقدها للكفاءة، و حتى يتضح ذلك أكثر سنتطرق لأهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك و التي تؤثر على كفاءته كما يلي:

أ- المخاطر الائتمانية:

تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة،⁵ و بالتالي فإن من الأهمية بمكان الاعتراف أولاً بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة و تتفاوت هذه

¹ - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر و التأمين، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 22.

² - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 1، 2014/2013، ص 47، 48.

³ - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 35.

⁴ - آسيا قاسمي، فيلاي حزة، المخاطر المصرفية و منطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر 2011، ص 02.

⁵ - نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، 2005، ص 22.

الأخطار تبعا لكل عملية، و من ثم يجب على البنك المقرض أن يحاول كل ما في وسعه منع هذه الأخطار من الوقوع، لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه و قد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضا،¹ و هناك عدة صور للمخاطر الائتمانية و التي من بينها ما يلي:

1- المخاطر المتعلقة بالعميل و بالقطاع الذي ينتمي إليه: و تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل و وضعه المالي و بالقطاع الذي ينتمي إليه، لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تعود إلى اختلاف أساليب التشغيل و الإنتاج لوحدة هذا القطاع.

2- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها و كذا مدتها، مبلغها و مدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

3- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: و تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية و التطورات السياسية و الاجتماعية و غيرها، و هذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها و التحكم فيها و أخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

4- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي ليست فقط أخطاء الغير، و بالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، نذكر على سبيل المثال أخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية و العينية الكافية، السماح للعميل بالحصول على التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات و الوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمعامل واحد...).

ب- مخاطر السيولة:

يقصد بالسيولة البنكية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، و التي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع و تلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع،² فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد و إنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية، و تتمثل سيولة البنك في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة و الأصول لهم و المتمثلة في النقد السائل في الأوقات التي يرتئونها أو يختارها العملاء، بمعنى أن من أولى واجبات البنك و ضمان أهدافه و سياسته أن يكون قادرا و مستعدا على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي.³

¹ - بحية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 64.

² - لانا نبيل زاهر، أثر السيولة و الكفاية الإدارية و الملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 36، العدد 6، 2014، ص 400.

³ - بلال نوري، سعيد الكروي، المرجع السابق، ص 6.

و بالتالي فإن مخاطر السيولة تتمثل في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، و البنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث العسر المالي الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، و قد تكون مخاطر السيولة كبيرة خاصة في البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة و التأثير على الربحية،¹ و بالتالي فإن البنوك إذا استطاعت تفادي خطر السيولة و مواجهة السحوبات المفاجئة من قبل المودعين فإن ذلك سيرفع من أرباحها و كفاءتها، أما إذا حدث العكس فإنها ستفقد الكثير من عملائها و أرباحها و كفاءتها و قد يصل بها الأمر إلى حد الانهيار.

ج- مخاطر التشغيل:

لقد عرفت لجنة بازل للرقابة البنكية مخاطر التشغيل بأنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"،² و بالتالي فإن المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال الأنظمة الداخلية للبنك كنظام المعلومات و النظام المحاسبي، كما يمكنها أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالبنك أو عدم احترامهم لآداب و أخلاقيات المهنة.³

يشمل هذا النوع من المخاطر العمليات اليومية للبنوك، و يجب على الإدارة العليا للبنك التأكد من وجود برنامج لتقويم هذه المخاطر و تحليلها،⁴ و من بين أسباب ظهور هذه المخاطر ما يلي:⁵

- عدم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل البنكي، فمن الممكن أن يحوّل ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر أعطال في نظام الكمبيوتر و خصوصا مع تزايد الاعتماد على الأنظمة المتكاملة على المستوى الدولي.

- ينطوي النمو في التجارة الإلكترونية على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة تماما (على سبيل المثال عمليات الاحتيال الخارجية و موضوعات أمن نظم الكمبيوتر).

- عمليات الاندماج الكبرى و إعادة النظر في عمليات الدمج و التحالف التي تشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار.

¹ - بحية مصباح محمود صباح، المرجع السابق، ص 64.

² - إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس 2006، ص 12.

³ - حياة نجار، المرجع السابق، ص 53.

⁴ - بحية مصباح محمود صباح، المرجع أعلاه، ص 60.

⁵ - أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015، ص 119.

- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى و كذلك المشاركة في أنظمة المقاصة و التسويات يفرض ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية و أنظمة الحفظ الاحتياطي (Back-up Systems).

د- مخاطر سعر الفائدة:

لقد عرف المبدأ (15) من وثيقة لجنة بازل المتعلقة بمبادئ رقابة مخاطر سعر الفائدة و إدارتها في سبتمبر 2003، مخاطر سعر الفائدة على أنها "تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، و يعد قبول هذه المخاطر جزءا طبيعيا من العملية البنكية، و يمكن أن تكون مصدرا مهما للربحية و لقيمة حقوق المساهمين، و لكن الإفراط في هذه المخاطر يمكن أن يشكل تهديدا لأرباح البنك و قاعدته الرأسمالية إذ أن التغير في أسعار الفائدة يؤثر في أرباح البنك و ذلك نظر إلى تغير صافي الربح من الفائدة، و كذلك مستوى الأرباح الأخرى الحساسة للفائدة و تكاليف التشغيل، كما تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة في قيمة الموجودات و المطلوبات و الأدوات خارج الميزانية، إذ أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (و في بعض الحالات التدفقات النقدية ذاتها) تتغير بتغير أسعار الفائدة".¹

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل فالبنك يمكن أن يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، و من ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون نتيجة لضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة، و تمس مخاطر سعر الفائدة كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقرض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.²

الفرع الثاني: العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للبنك.

يمكن للعوامل الخارجية للبنوك أن تؤثر تأثيرا سلبيا على كفاءتها إذا لم تستطع هذه الأخيرة التأقلم معها، فالبنوك الكبيرة و الكفؤة هي تلك التي لها القدرة على استغلال التغيرات في بيئتها الخارجية من أجل إحداث الوثبة و التفوق على منافسيها من البنوك التي يمكن أن تتأثر بالتقلبات الخارجية المختلفة، سواء تلك المتعلقة بمستويات المنافسة التي يمكن أن تتغير بدخول منافسين إلى السوق، و كذا مستويات الثقافة و الوعي البنكي للمتعاملين مع المؤسسات البنكية، زد على ذلك التشريعات القانونية و الضوابط البنكية ناهيك عن الظروف الاقتصادية الكلية التي يصعب على البنوك التحكم فيها و التأقلم معها خاصة إذا كانت مؤشراتنا سلبية و مفاجأة لم يتم اتخاذ الاحتياطات اللازمة

¹ - علي محمود محمد، علي كنعان، سعر الفائدة و تأثيره في ربحية المصارف التجارية، دراسة حالة مصرف سورية و المهر ش.م.م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 540.

² - حضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية، حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009، ص 07.

لها و في مقدمتها التضخم و مستوى النشاط الاقتصادي و التقلبات في الصادرات، بالإضافة إلى مستوى الدخل القومي و الدخل الفردي و قدرة البنوك على مواكبة التطور التكنولوجي.

أولاً: المنافسة.

للمنافسة أثر كبير على كفاءة البنوك، فالبنوك التي لها القدرة على المنافسة في السوق البنكي من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية ترضي عملائها سينعكس ذلك بالإيجاب على كفاءتها، أما إذا حدث العكس و لم تستطع مواجهة المنافسة التي تتعرض لها في السوق البنكي فإنها ستفقد الكثير من عملائها و هو ما سينعكس على أرباحها مما يجعلها تفتقد للكفاءة، و إذا استمر ذلك فإنها مهددة بالإفلاس و ترك مكانها لبنوك أخرى في السوق البنكي.

فالمنافسة بين البنوك التجارية تؤثر في ربحيتها و ذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، و اضطرابها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، و بالتالي التأثير في صافي الأرباح و معدلات الربحية، و هو ما يعتبر مؤشراً واضحاً لتؤثر الكفاءة بعامل المنافسة.

ثانياً: الثقافة الاجتماعية و الوعي البنكي.

تؤثر الثقافة الاجتماعية و الوعي البنكي على ربحية البنوك التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع و القروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية مثلاً مما يؤثر على ربحيتها، كما أن قوة الجهاز البنكي و متانته توفر الثقة و القناعة الكافية لدى الجمهور للتعامل مع هذه مما قد ينعكس بدوره على أداء هذه البنوك.¹

في حين أن جهل الكثيرين بأهمية العمل البنكي حيث يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السليبي مع البنوك بشكل عام و خاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، و هذا النوع من التحايل تزخر به معاملات البنوك التجارية و يظهر ذلك جلياً من خلال ارتفاع حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المعدومة.²

و بالتالي فإن الثقافة الاجتماعية و الوعي البنكي هما أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الكفاءة البنكية و التي يمكن أن تساهم في تطور أداء البنوك إذا كان لدى المتعاملين الوعي الكافي بأهمية هذا القطاع كمحرك أساسي للعجلة الاقتصادية مما سينعكس إيجاباً على كفاءة البنوك، من جهة أخرى يجب على البنوك أن تضع استراتيجيات تسويقية

¹ - مندر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، المرجع السابق، ص 335.

² - باسل جبر حسن أبو زعيتر، المرجع السابق، ص 96.

من أجل توعية المتعاملين و إيصال رسائل البنك إليهم، و كسب ثقتهم و رضاهم مما سيسمح بجني أرباح إضافية تعكس مدى كفاءة البنك.

هذا و نذكر أن البنوك أحيانا لا يمكنها أن تتأثر في البيئة الخارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالثقافات و الديانات التي تفضل التعامل مع بعض البنوك على حساب بنوك أخرى، مما يجعل هذه البنوك في وضع حرج جدًّا، و هنا من الأفضل أن تقوم البنوك بدراسة السوق قبل القيام بفتح فروع مع الأخذ بعين الاعتبار ثقافة العملاء و اعتراضاتهم الدينية و أي الخدمات يفضلون، و عوض الاتجاه نحو الأسواق التي بها عملاء يرفضون جملة التعامل معها ممَّا سيفقدونها الكثير من أرباحها و كفاءتها، و عوض عليها أن تتجه نحو أسواق التي بإمكانها أن تنافس فيها مما يفتح لها احتمال تحقيق أرباح إضافية.

ثالثا: التشريعات القانونية و الضوابط البنكية.

تتحكم التشريعات القانونية و الضوابط البنكية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية و الضوابط البنكية تهدف إلى ضبط الأداء البنكي للمحافظة على السلامة المالية و حماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، و تتمثل في القيود على حركة و حجم التسهيلات و الاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة و تكوين المخصصات الإضافية،¹ و تحقيق أهداف عامة كالحفاظ على استقرار الأسعار العامة و استقرار أسعار الصرف، تخفيض معدل التضخم، تخفيض مستوى البطالة... إلخ.

رابعا: الظروف الاقتصادية.

تنعكس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء البنوك، و بالتالي على مستوى الكفاءة البنكية، و تنقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى النشاط الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي و التشريعي و كذا التضخم و التقلبات في الأسعار، بالإضافة إلى الدخل القومي و مستوى التطور التكنولوجي.²

أ- **التضخم:** يعتبر التضخم من أكبر المصطلحات الاقتصادية شيوعا غير أنه على الرغم من شيوعه إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، حيث يستخدم العديد من المفاهيم لوصف الحالات المختلفة له مثل (الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، ارتفاع التكاليف، الإفراط في خلق الأرصدة النقدية) و ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه

¹ - مندر مرهيج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، المرجع السابق، ص 334.

² - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 39، 40.

من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصاحبه ارتفاع في الأرباح، و من المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصاحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.¹

و بعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها "التضخم" هي ظواهر مستقلة عن بعضها إلى حد ما و هذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.²

و قد يؤثر التضخم سلبا على المدخرات المالية، و ذلك بسبب الأثر الذي يتركه على تدني و تآكل القيمة بحيث في بعض الأحيان تفوق نسبة الفوائد المتفق عليها و خاصة تلك المتعلقة بالسندات و القروض.³

ب- مستوى النشاط الاقتصادي: يؤدي الطلب على السلع في فترة الرواج الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع مما يؤدي إلى زيادة الودائع و العكس في حالات الكساد، حيث أن الانخفاض في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الإيداعات لدى البنوك.

ج- الاستقرار الاقتصادي و التشريعي: لقد أدى فساد الكثير من الأنظمة السياسية و الاقتصادية إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية كأزمة ماليزيا و أندونيسيا، فكلما كان هناك استقرار سياسي أثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي و كذا كفاءة القطاع البنكي.

د- التقلبات في الصادرات: حيث أن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عدم قدرة الشركات المصدرة على تسديد ما هو عليها اتجاه البنوك مما يؤدي إلى تدهور نوعية محفظة القروض.

هـ- الدخل القومي و الدخل الفردي: لأن ذلك يؤثر على حجم الادخار و بالتالي على حجم الودائع.

و- مستوى التطور التكنولوجي: يعتبر القطاع البنكي من أبرز القطاعات التي تتأثر بثورة المعلومات و الاتصالات، و هذا ما جعلها عاملا مساعدا لتنمية العمل البنكي منذ أوائل السبعينات أين ظهر النشاط البنكي الإلكتروني إلى يومنا هذا، بمعنى ولادة الجيل الأول من العمل البنكي الافتراضي، فلق أصبح تبني هذه الأخيرة عنصرا ملازما لعدد من النشاطات نتيجة لما توفره من فعالية، سرعة، و وفرة المعلومات عن العميل، البنوك، و كذا الأسواق.⁴

¹ - إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت، أكتوبر 2012، ص 02.

² - المرجع نفسه، ص 02.

³ - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 41.

⁴ - ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط البنك عن بعد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014، ص 11.

خاتمة الفصل:

يعتبر البنك مؤسسة تهدف إلى إنتاج خدمات بنكية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، في ظل الكثير من الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على بقائها ونموها وقدرتها على الاستمرار في سوق عالمي محلي وعالمي تشتد فيه المنافسة بين المؤسسات البنكية المختلفة، ومع التغير السريع للأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية أصبحت البنوك مطالبة باتخاذ الإجراءات والترتيبات لتطوير كفاءتها وتحقيق أرباح إضافية، وهذا من خلال الرشد في استخدام الموارد البشرية والمادية والمعلومات المتاحة لتقديم أفضل الخدمات كمّاً ونوعاً.

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن مؤشر الكفاءة أصبح أساسياً في دراسة أداء الشركات عموماً والبنوك على وجه التحديد، وهذا منذ الاعتراف بأعمال Leibenstein في سنوات (1966، 1975، 1978)، والذي اختلف عن النظرية الكلاسيكية المهيمنة من خلال التخفيف من فرضية العقلانية المطلقة للأفراد، وإعادة النظر في التفاعلات بين مختلف الأطراف المشاركين في عملية الإنتاج.

كما أظهر هذا الفصل أن مفهوم الكفاءة في البنوك كأحد أهم مؤشرات الأداء لا يختلف عن مفهومها في المؤسسة الاقتصادية، فهي تحتل أهمية بالغة بالنسبة لجميع البنوك عبر العالم خصوصاً خلال الفترة الحالية التي صارت تشهد انهيار الكثير من البنوك وإفلاسها لعدم قدرتها على الالتزام بالتنظيمات والقوانين التي تفرضها عليها السلطات النقدية في ظل المنافسة الكبيرة التي تفرضها البنوك الكبيرة والقوية المحلية والوافدة، كما اتضح لنا أن الكفاءة تختلف عن الفعالية، ففي حين تشير الفعالية إلى مدى بلوغ البنوك لأهدافها فإن الكفاءة لها معنى أوسع فهي تعبر عن الكيفية المثلى لاستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة ضمن تكنولوجيا البنك لإنتاج أفضل المنتجات والخدمات، وللمساعدة البنوك على تقدير مستويات الكفاءة خلال مختلف المراحل والظروف قام الباحثون في هذا المجال بتقديم مجموعة من الطرق والأساليب التي تمكن من التعرف على واقع النظام البنكي ومدى كفاءته محلياً وعالمياً.

خاتمة:

على ضوء ما تقدم في فصول هذا الباب تبين لنا أن تنامي ظاهرة الاندماج عبر القطاعات البنكية العالمية جاء كحتمية للتحويلات الاقتصادية العالمية، و التي ترجمت بمجموعة من الصفقات الاندماجية خاصة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر بداية بالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، لتليها موجات أخرى في بقية دول العالم خلال فترات لاحقة تميزت بتفاعلات اقتصادية خاصة و من أهمها إنشاء الاتحاد الأوروبي و اكتمال أهم مشاريع النظام الدولي و في مقدمتها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية.

كما رأينا أن عديد القطاعات البنكية اتخذت من الاندماج أحد الأساليب الفعالة لمعالجة العديد من المشاكل و تكوين كيانات بنكية قوية، تتميز بكفاءتها العالية و قدرتها على توفير السيولة المالية اتجاه العملاء و تحقيق أرباح إضافية للمساهمين، و توسع البنك الجديد و استفادته من وفورات الحجم التي تتيح له توزيع تكاليفه الثابتة على المزيد من الخدمات البنكية المتكاملة و المتنوعة، ناهيك عن اعتباره خيارا استراتيجيا يمنح للبنوك إمكانية مواجهة المشاكل و التحديات المالية خاصة تلك المهددة بالانهيار و التعثر، في ظل الشروط التي تُفرض عليها من قبل سلطاتها النقدية و في مقدمتها رفع رأس مالها، و يدخل ذلك في إطار تنظيم جهازها البنكي و المحافظة على سلامته و الرفع من قدرته على مواكبة التحديات البنكية العالمية.

من جهة أخرى تبين لنا أنه على الرغم من اتفاق الكثير من الباحثين و المنظرين على أهمية الاندماج البنكي و فعاليته في تطوير كفاءة الكيانات البنكية إلا أنه لا يزال من الصعب التكهن بنتائجه في الواقع العملي مسبقاً، مما يستدعي البحث أكثر عن المزيد من الأدلة و البراهين خاصة في ظل تضارب نتائجه على كفاءة القطاعات البنكية عبر العالم، فقد ترتب عن العديد من صفقات الاندماج زيادة حجم البنوك بشكل أدى إلى آثار سلبية كارتفاع التكاليف و صعوبة التحكم فيها مما نتج عنه ابتعاد البنوك عن تحقيق الأرباح التي ترضي المساهمين، زيادة على صعوبة المزج بين الثقافات و أساليب العمل للبنوك المندمجة، ناهيك عن فقدان العديد من الموظفين الأكفاء لوظائفهم بعد الاندماج الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أداء البنوك و عدم تحقيقها لأهداف الاندماج.

و بالتالي فإنه على ضوء تضارب الآراء حول الآثار الفعلية للاندماج على كفاءة البنوك فإنه من المفيد التمعن أكثر في نتائجه و يأتي ذلك من خلال دراسة الطرق المختلفة لقياس كفاءة الاندماج البنكي و أهمية كل واحدة منها، ثم إجراء مسح أدبي لمختلف النتائج التي توصلت إليها البحوث و الدراسات التي تطرقت إلى واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج سواء في الدول التي تعتبر مهدداً لهذا النوع من الصفقات على غرار الولايات المتحدة الأمريكية

و أوروبا مرورا باليابان وصولا إلى الدول العربية التي ستشكل عينة دراستنا التطبيقية، و يرجع ذلك أساسا إلى حساسية البنوك حيث أن فشل بنك واحد بعد الاندماج يمكن أن تكون له تداعيات واسعة النطاق على بقية البنوك الأخرى، زد على ذلك عدم تماثل المعلومات الذي لا زال يشكل هاجسا كبيرا للعديد من البنوك التي ترغب في المفاضلة بين العديد من الطرق للتوسع و تحسين كفاءتها و من بينها الاندماج، مما يجعلها مهددة بإمكانية اتخاذ القرار الخاطئ بشأن الأسلوب الملائم لتحقيق أهدافها.

الرب النبي

قياس الكفاة النكية وواقعا في ظل عملات الأسماع

تمهيد:

من المعتاد أن تقوم البنوك بتقييم كفاءتها، و غالبا ما تستخدم أساليب متفق عليها للحكم عليها بالضبط في بيئة تنافسية تتميز بحدوث موجات من الاندماجات عبر العالم، حيث تعتبر مقارنة كفاءة البنك المندمج مع كفاءة الصناعة أو كفاءة نظرائه في الصناعة أو الأداء السابق للاندماج طريقة شائعة لتحقيق ذلك.

من الناحية النظرية تسمح عمليات الاندماج للبنوك الناتجة بالحصول على مكاسب الكفاءة من خلال إدارة أفضل للموارد، و اعتماد أفضل الممارسات عن طريق تخفيض المدخلات أو زيادة المخرجات و اختيار أفضل مزيج من المدخلات و المخرجات، أو تحسين الكفاءة الهيكلية من خلال اختيار مخصصات المدخلات بالنظر إلى الأسعار النسبية و التوافق في التكاليف و الإيرادات و تنويع المخاطر.

و يمكن أن ينتج عن الاندماج مكاسب في الكفاءة أيضا نتيجة لتحسن تنظيم الإنتاج المصرفي الذي يمثل الهدف الأساسي في استخلاص الفوائد من التكامل في التكاليف، مع اندماج مختلف الفرق الماهرة و البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، و الجمع بين المكاتب الخلفية و الخدمات العامة و ترشيد الشبكات المصرفية المحلية أو الدولية كذلك، كما أن تحسين تنظيم الأنشطة يمكنه تقديم الفوائد من خلال تكامل المنتجات التي تساعد على تعزيز الإيرادات.

و لذلك قمنا بتقسيم هذا الباب إلى فصلين أساسيين، حيث يستعرض في فصله الأول مختلف المناهج المستخدمة حاليا لتقدير الكفاءة البنكية، بدأً بالأساليب التقليدية التي تعتمد على النسب المالية وصولا إلى الأساليب الحديثة المعلمية و اللامعلمية التي يُعتمد عليها في قياس الكفاءة على نطاق واسع حاليا، بهدف إعطاء خلفية نظرية لتهيئة المجال للعمل التجريبي الذي سيتم تقديمه في الباب الثالث، أما فصله الثاني فتضمن الدراسات السابقة التي تظهر واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج من خلال التطرق إلى تجارب الاندماج الكبرى سواء المحلية و عبر الحدود للدول المتقدمة ممثلة في أمريكا و أوروبا فاليابان، بينما اخترنا تمثيل تجارب الاندماج البنكي في الدول النامية من خلال أهم صفقات الاندماج التي شهدتها الساحة المصرفية العربية، ثم انتقلنا إلى إجراء المقارنات الدولية المتعلقة بآثاره على الكفاءة المصرفية سواء داخل الدول أو عبر الحدود.

الفصل الأول

قياس الكفاءة البنكية

مقدمة الفصل:

في جميع البلدان تلعب البنوك دورا مهما في تقديم الخدمات المالية، كما تؤدي دورا مهما في الاقتصاد من خلال قبول الودائع و منح الائتمان، و لذلك فإن كفاءة البنوك هي واحدة من أهم القضايا التي دفعت إلى الانتباه لها و التركيز عليها، و جعلت قياسها أمرا حاسما بالنسبة للبنوك في ظل بيئة مضطربة على نحو متزايد لهذا النوع من الوسطاء الماليين، فهو يمثل أولا مؤشر للأداء يجعل البنوك تتفوق على العديد من نقاط الضعف من خلال قدرته على تحديد أفضل الممارسات و تشخيص مصادر الخلل في عملية تخصيص الموارد البنكية، زيادة على أن قياس الكفاءة له محتوى إعلامي ذو أهمية رئيسية للهيئات التنظيمية للتركيز على التأثير الكمي للوائح الهيكلية و على الجودة الإدارية للبنوك و أدواتها.

كما يسלט تحليل الكفاءة البنكية الضوء على أهمية بعض الإجراءات التي تتخذها السلطات الإشرافية، و سيجري عندئذ تقييم آثار التحرير و إعادة الهيكلة و إلغاء الضوابط و القيود على سلامة و أداء المؤسسات المصرفية و كذا تحسين كفاءة القطاع، أما بالنسبة للمدراء فإن الكفاءة هي في الأساس أحد مؤشرات الأداء من خلال التنافسية الداخلية المشتركة بين الوكالات أو الخارجية مع البنوك الأخرى.

إن هذا الفصل يركز في شقه الأول على مختلف الأسس النظرية لقياس الكفاءة، من خلال التطرق إلى مختلف المناهج المستخدمة على نطاق واسع لتقدير الكفاءة في الأعمال المصرفية، بداية بالطرق التقليدية التي تعتمد بشكل كبير على النسب المالية التي تتسم بالبساطة لقياس مختلف المؤشرات المالية المفسرة للكفاءة البنكية، ثم نتقل إلى تناول الطرق الحديثة التي تتنافس لقياس الكفاءة من خلال النهج المعلمي الذي يعتمد على الاقتصاد القياسي لتقدير حدود الكفاءة، و الثاني غير معلمي يعتمد على تقنيات رياضية تتمثل في البرمجة الخطية لبناء أفضل الممارسات، كما يسלט الضوء كذلك على مختلف الصعوبات المنهجية و العراقيل المرتبطة بتطبيق هذه الأساليب و التي يمكن أن تؤثر على نتائج القياس.

إن أهمية تقييم حدود الكفاءة من خلال التقنيات الرياضية يجد تفسيره في الخصائص الجذابة لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) التي تم إبرازها من خلال الأبحاث و الدراسات في هذا المجال، و على الأخص مرونة هذه الطريقة و قدرتها على مراعاة الخصائص المعقدة التي تنفرد بها البنوك و في مقدمتها العلاقات بين مدخلات و المخرجات، و هو ما سيشكل محتوى الشق الثاني من هذا الفصل الذي سنخصصه لدراسة الأطر النظرية لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) و أحدث التطورات التي شهدتها مختلف نماذجه، و هذا من أجل التحكم أكثر في هذه التقنية التي ستشكل الأداة الأساسية لتقييم كفاءة الاندماج البنكي في دراستنا التجريبية.

المبحث الأول: طرق قياس الكفاءة البنكية.

تبع أهمية قياس الكفاءة في القطاع المالي من آثارها الكبيرة على النظام المالي سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي، حيث أن للقطاع المالي تأثير قوي على تخصيص الموارد المالية مما يساعد على إيجاد أفضل توظيف لها بالطرق الأكثر كفاءة، فقياس الكفاءة يساعد القائمين على البنك في الحصول على المعلومات التي تساعدهم على اختيار أفضل الإستراتيجيات العملية و تحديد الأولويات على المستوى الكلي للبنك بناء على نتائج قياس الكفاءة.¹ على الرغم من الدراسات الكثيرة المتعلقة بقياس كفاءة المؤسسات المالية، إلا أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن الطريقة الواجب استخدامها، حيث أن غالبية الباحثين في هذا المجال ركزوا اهتمامهم على ثلاث طرق أساسية، تمثلت الطريقة الأولى في التقنيات التقليدية التي تركز على النسب المالية، و طريقتين تعتمدان على الطرق الكمية تتمثل إحداها في الطرق المعلمية (Les Méthode Paramétrique) و الأخرى في الطرق غير المعلمية (Les Méthode Non Paramétrique).

المطلب الأول: طريقة النسب المالية.

لقد أخذت هذه الطريقة استخدام واسع النطاق في العديد من البحوث و الدراسات من قبل الباحثين و المهتمين بهذا الميدان ، فهي تسعى إلى استنطاق الأرقام المفصح عنها على مستوى التقارير المالية المحاسبية من أجل الإجابة على الكثير من التساؤلات المتعلقة بكفاءة البنك و مركزه المالي و قراراته الاستثمارية، لأن مصير البنك و مستقبله يتوقف على مدى قدرته على التنبؤ بالأحداث المستقبلية و كيفية اتخاذ قرارات سليمة تساعده في بلوغ أهدافه و تعزيز ثقة المتعاملين معه.²

الفرع الأول: تعريف النسب المالية.

إن أهمية النسب المالية و كثرة استخدامها جعل المحللون الماليون و كذا الجهات التي يمكنها الاستفادة منها يتسابقون لإعطاء تعريف لها كل من زاويته التي يراها منها، و ضمن هذا الإطار سنطرق إلى أهمها كما يلي:

¹ - سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد المبييل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد الثاني و العشرون، العدد الأول، 2014، ص 141.

² - محمود سليم عبد الكرين النجار، تقييم الكفاءة المالية لنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 18.

تعرف النسب المالية على أنها "تلك النسب التي تعمل على تحديد العلاقة التي تربط بين بند أو أكثر و بند آخر أو أكثر بهدف تحويل البيانات الرقمية التي تظهر في القوائم المالية إلى معلومات أكثر فائدة يمكن استخدامها في ترشيد القرارات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية المختلفة".¹

و تعرف أيضا على أنها "علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا تم مقارنته بنسب أخرى مماثلة، و تسمى بالنسب المرجعية، و على ضوء عمليات المقارنة يمكن تقييم الموقف بدقة".²

كما تم تعريفها على أنها "علاقة بين بسط و مقام، حيث أن قيم البسط و المقام هي البيانات و الأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء و مرتبطة به و مفسرة له، و من جانب آخر فإن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية".³

من خلال دراستنا للتعريف السابقة يتضح جليا أن القوائم المالية وحدها غير كافية لإعطاء صورة واضحة عن كفاءة البنك من خلال قدرته على استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أفضل المخرجات، أو تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام المدخلات المتاحة، و بالتالي لا بد من استنطاقها من خلال مجموعة من النسب التي يتم مقارنتها بنسب مالية لبنوك مرجعية أخرى، و التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية للبنوك الرائدة التي تعمل في نفس البيئة التنافسية للبنوك التي يتم تقييم كفاءتها.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية.

يمكن تقسيم النسب المالية إلى عدة أنواع و هذا حسب الجهات التي تريد الاستفادة منها، و التي قد تكون داخلية متمثلة في إدارة البنك في إطار الرقابة الداخلية عبر تسطير الأهداف و تقييم النتائج و كذا المفاضلة بين الاستراتيجيات، كما قد تكون جهات رقابية تتمثل في البنك المركزي و الإدارة المركزية للبنوك التي تسعى إلى التأكد من مدى التزام الوكالات و تطبيقها للتعليمات و تحديد مراكز الأرباح، بالإضافة إلى ذلك فقد تكون هذه النسب مطلوبة من قبل المستثمرين الذين يستخدمونها في المفاضلة بين الخيارات الاستثمارية المطروحة في السوق من قبل البنوك المختلفة.

و أمام تعدد النسب المالية التي تتاح أمام إدارة البنك سوف نستعرض مجموعات تختص كل واحدة منها في قياس جانب من جوانب الكفاءة للبنك و ذلك على النحو التالي:

¹ - محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2014، ص 154.

² - عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 51.

³ - زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الثالث و ستون، 2007، ص 114.

أولاً: نسب السيولة.

تقوم البنوك بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي، و المقترضين الذين يشكلون جانب الطلب عليها، و قد ساعد هذا الدور المهم على فصل قرار الادخار عن قرار الاستثمار على المستوى الجزئي، و إلى جانب دور الوساطة هذا تقوم المصارف التجارية بدور آخر لا يقل أهمية عن الدور الأول ألا و هو تحويل الاستحقاق، حيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل مُوفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، و رغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مع مواعيد ردها و مواعيد تحقيق العوائد من المشروع الممول، هذه الأدوار لا يمكن القيام بها إلا بتسيخ قناعة لدى أطرافها بقدرة البنوك على القيام بها فعلا و من هنا جاء دور السيولة و أهميتها للجهاز البنكي.¹

أ- مفهوم السيولة و أهميتها:

إن السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما في معناها الفني فتعني: "قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، حيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة".²

و لقد عرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريبة منها".³

أما السيولة البنكية فتتمثل في احتفاظ البنك بجزء من الأصول سهلة التحويل إلى سيولة، و هذا لمواجهة طلبات السحب من الاعتمادات المفتوحة و الودائع الجارية أو تلك التي يحين آجال سدادها للعملاء، بحيث يتمكن البنك في الوقت ذاته من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن.⁴

و منه يمكننا أن نستنتج أن السيولة تعبر عن مدى قدرة البنك على استخدام الودائع لتلبية احتياجات العملاء، حيث أنه كلما اقتربت هذه النسبة من المستويات المرجعية المثلى دلّ على كفاءة البنك في مواجهة المسحوبات من الودائع و تلبية طلبات الائتمان الإضافية.

¹ - إدارة السيولة في المصرف التجاري، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 2، الكويت، سبتمبر 2012، ص 01.

² - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياً و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 230.

³ - أكرم دلال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية، رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة العشرون المنعقدة في مكة المكرمة، 2010، ص 06.

⁴ - أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص 102.

بناء على التعاريف السابقة فإن نسبة السيولة تقيس الملاءة المالية للبنك في الأجل القصير، أي مدى قدرته على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل، و هذا من خلال تغطيته للمطلوبات المتداولة بموجوداته المتداولة، سعياً منه لتحقيق أقصى الأرباح و تفادياً للوقوع في أزمة السيولة التي يمكنها أن تؤدي إلى فقدان ثقة عملائه و توجيههم إلى التعامل مع بنوك أخرى، و هو ما جعل السيولة البنكية تشكل أحد المعايير الأساسية للكفاءة و التي يبحث من خلالها القائمين على تحقيق التوازن بين السيولة و الأرباح في إدارة أصول البنك و خصومه، لأن ارتفاع نسبة السيولة في البنك و عدم إدارتها بكفاءة عالية يؤدي إلى تضييع فرص استثمارية و أرباح إضافية، كما أن عدم احتفاظ البنك بنسب سيولة مناسبة سوف يؤدي إلى عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته و بالتالي يصبح مهدد بالإفلاس.

ب- أنواع نسب السيولة:

هناك العديد من النسب التي تمكننا من قياس سيولة البنك أهمها:

1- نسبة الاحتياطي الإلزامي **Obligating Reserve Ratio**:

تسعى البنوك إلى الاحتفاظ بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها و التي تحصل عليها من الودائع المختلفة في حسابها على مستوى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن، و يسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني و الذي يحدد البنك المركزي نسبته بناء على الظروف الاقتصادية للبلد، حيث أن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات،¹ و تقاس بالعلاقة التالية:²

نسبة الاحتياطي الإلزامي = الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي / (شيكات و حوالات مستحقة الدفع + مستحق للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها)

من خلال ما سبق يتضح جلياً أن التزام البنوك باحترام النسبة الأدنى من الاحتياطي القانوني تحت رقابة صارمة من قبل البنك المركزي من أجل توفير عنصر الثقة و الاطمئنان، يجعل من هذا المؤشر غير كافي للحكم على مدى كفاءة البنوك ما دامت ستحرص على الالتزام به كشرط أساسي لاستمرارها، و بالتالي فمن الأحسن عدم الاكتفاء بهذا المؤشر بل يجب تدعيمه بمؤشرات أخرى تكون كافية للدلالة على المستوى الفعلي للكفاءة.

2- نسبة التوظيف **Investment Ratio**:

تعتبر نسبة التوظيف أحد أهم المقاييس التقليدية لسيولة البنوك، حيث تختص بقياس مدى استخدام البنك للودائع في منح التسهيلات الائتمانية، و تعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة،

¹ - بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين و الرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع و العشرون، ص 08.

² - محمود يونس، اقتصاديات النقود و المصارف التجارية الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، 1995، ص 168.

حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما دلّ ذلك على وجود سيولة لدى المصرف، و العكس صحيح،¹ و يمكن قياسها بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية/إجمالي الودائع}}{\text{نسبة التوظيف}}$$

نستنتج من العلاقة السابقة أن أهمية نسبة التوظيف تكمن في كونها أحد المؤشرات المعبرة عن مدى كفاءة البنك في رسم سياسة خاصة بتوظيف الأموال المتاحة للبنك و التي تأتي من الودائع في منح التسهيلات الائتمانية بنسب ملائمة، بما يكفل للبنك منح المزيد التسهيلات مع المحافظة على الوفاء بالتزاماته المالية في الآجال المحددة.

3- نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، و لدى البنك المركزي، و لدى المصارف الأخرى، و أية أرصدة أخرى من العملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة،³ و يمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:⁴

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد في الصندوق} + \text{نقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

حيث أن:

الالتزامات الأخرى تمثل الشيكات و الحوالات مستحقة الدفع بالإضافة إلى مستحقات البنوك باستثناء رأس المال الممتلك، و تبين المعادلة السابقة أن زيادة الرصيد النقدي للبنك عند حد معين يعكس مدى كفاءته في إدارة سيولته، من خلال زيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة.

4- نسبة السيولة النقدية Monetary Liquidity Ratio:

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية السيولة النقدية الجاهزة في سداد الودائع قصيرة الأجل، و تحسب من خلال علاقة يتضمن بسطها مجموع السيولة المتواجدة في الصندوق و الصراف الآلي للمصرف، و في مقامها الودائع الجارية، و حسابات التوفير لمدة شهر أو أقل،⁵ و يمكن التعبير عنها من خلال العلاقة التالية:⁶

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق} / \text{الالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي تستحق خلال شهر)}}{\text{نسبة السيولة النقدية}}$$

¹ - مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص 164.

² - رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل كمي معاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 197.

³ - بلال نوري سعيد الكروي، المرجع السابق، ص 07.

⁴ - زيدان رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 273.

⁵ - أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، المرجع السابق، ص 104، 105.

⁶ - سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 25.

ثانيا: نسب الربحية.

يعد النشاط المصرفي من الركائز المهمة في اقتصاديات الدول لدعمه الكبير للمشاريع الاستثمارية، عبر تسريع دوران رأس المال من خلال تشجيع الادخار و تنميته بين الجمهور، و منه فإن زيادة ربحية هذه المصارف سيساهم في توفير أرضية أوسع للنمو و التوسع و الازدهار في كافة القطاعات،¹ لأن الربحية هي أحد المصادر الرئيسية لتطوير رؤوس الأموال التي يقوم عليها النظام المصرفي السليم.²

أ- تعريف الربحية في البنوك التجارية:

إن الربحية كمؤشر مهم لقياس الكفاءة و الأداء المالي للبنوك التجارية، جعل الباحثين و المفكرين يسعون لإعطاء تعريف لها كل حسب تخصصه و الزاوية التي يراها منها، و فيما يلي استعراض لأهم التعاريف التي جاءت فيها:

تعرف ربحية المصارف محاسبيا على أنها "زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة".

بينما تعبر من الناحية الاقتصادية عن "الزيادة في الثروة و التي تتضمن زيادة الإيرادات المحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة، و يعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف المضافة".³

كما تعرف على أنها "المؤشر الذي يكشف المركز التنافسي في الأسواق المصرفية و مدى جودة إدارتها".⁴

ب- أنواع نسب الربحية:

تهتم البنوك قبل اتخاذها لقرار الاستثمار بالتعرف على الربح المتوقع من المال المستثمر في أي عملية تقوم بها، مما جعل المحللون بالبنوك يهتمون بقياس نسب الربحية المحققة بصورة مستمرة و يقومون بمقارنتها مع النسب المطلوبة، فإذا كانت النسب المحققة أكبر من النسب المطلوبة فهذا يعني أن البنك كفاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين الفرص الاستثمارية، كما أن نسب الأرباح المطلوبة في حد ذاتها ليس لها معنى إلا إذا وجد معدل مرجعي معين يساعد على إعطاء حكم صادق عن مدى كفاءة الأرباح لهذا البنك، و فيما يلي أهم المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس نسب الربحية للبنوك:

¹ - قيصر على عبيد الفتلى، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014، ص 202.

² - منذر مرهج، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 36، العدد 2، 2014، ص 332.

³ - أبو حمد قدوري، رضا صاحب، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص 333.

⁴ - حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم و المبادئ و التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، 2005، ص 477.

1- العائد على حقوق الملكية (ROE) :The Return on Equity

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية أو نموذج "Dupont" واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين إذ اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح و هي نسبة صافي الربح الإجمالي إلى المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها و هي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات.¹

و في عام 1972 قام "دافيد كول" بتطوير هذا النموذج ليتحول إلى العائد على حقوق الملكية بإضافة نسبة ثلاثة تقيس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة و هي مضاعف الرفع المالي ، و اعتبر لفترة طويلة كمؤشر متكامل لقياس أداء البنوك لأنه يمكّن المحللون من تحديد مصدر و حجم أرباح البنوك الخاصة بمجموعة من المخاطر يتم اختيارها و التي تتمثل أساسا في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل)،² و هو يقاس بالعلاقة المباشرة التالية:³

العائد على حقوق الملكية = الدخل الصافي / الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)

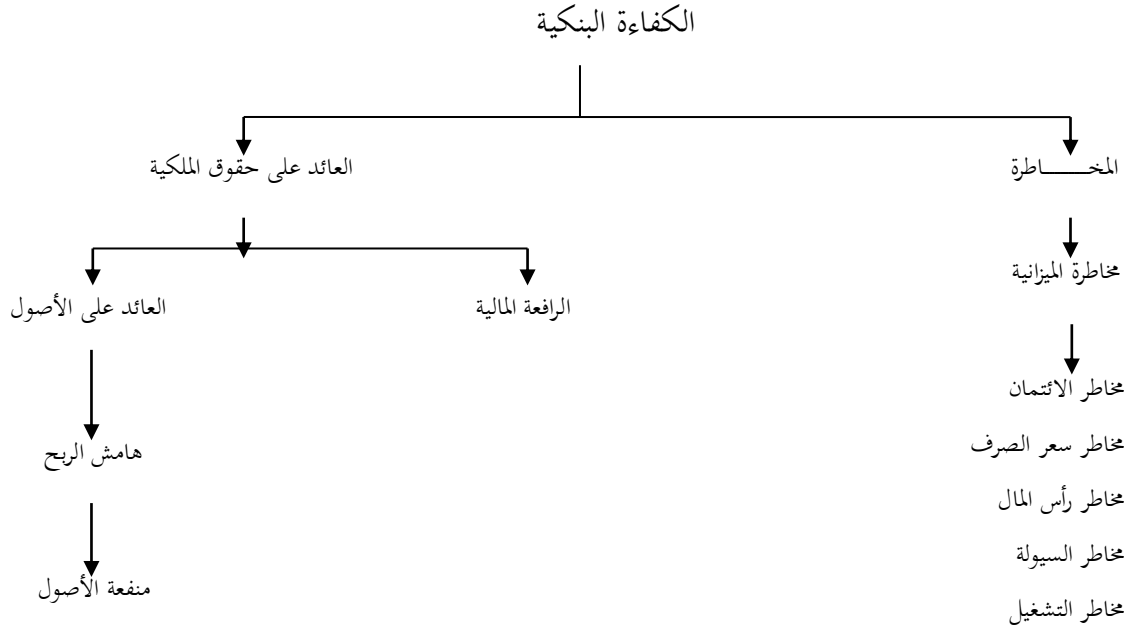
كما يمكن قياس العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة التي تضم كل من معدل العائد على الأصول و الذي يحسب من خلال (هامش الربح و منفعة الأصول)، و الرافعة المالية، و لتبسيط المفاهيم و تقريبها يمكننا الاستعانة بالمخطط الذي يوضح المؤشرات الأساسية لنموذج العائد على حقوق الملكية (Dupont Model) على النحو التالي:

¹ - علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين الفاضل، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2009، الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، جامعة البصرة، العراق، ص 148.

² - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 77.

³ - عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 103.

الشكل رقم (1-3): كفاءة البنك بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر: طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص 79.

من خلال المخطط (1-3) يتضح أن معدل العائد على حقوق الملكية يعتبر أحد المؤشرات المهمة لقياس كفاءة البنوك من خلال كفاءة أرباحها، و العلاقة الانعكاسية بين الأرباح و المخاطر، و هو ما جعلنا نستعرض نسبه من خلال قسمين على النحو التالي:

أ- القسم الأول:

تركز هذه المجموعة على العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديون " Dupont System"، الذي يظهر الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية البنكية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROA) إلى مستوى العائد على الأصول¹.

1- العائد على الأصول (ROA) The Return on Assets:

يعتبر معدل العائد على الأصول أحد الطرق التقليدية لقياس كفاءة البنوك في استخدام أصولها، فهو يقيس مستوى كفاءة الإدارة في توظيف أموالها بالطريقة المثلى من خلال إعطائه العائد الصافي الذي ينتج عن كل وحدة

¹ - محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص 91.

نقدية من متوسط أصول البنك التي تم امتلاكها لمدة زمنية معينة،¹ و هو يقاس بالاعتماد على مؤشر هامش الربح (PM) و منفعة الأصول (AU) وفقا للعلاقة التالية:²

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \text{هامش الربح (PM)} * \text{منفعة الأصول (AU)}$$

حيث أن:

أ- هامش الربح (PM): يقاس من خلال حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات كما هو موضح في المعادلة التالية:³

$$\text{هامش الربح (PM)} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

من خلال العلاقة السابقة يتضح أن هامش الربح (PM) مؤشر لقياس الدخل الصافي الناتج عن كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات، و بالتالي فإن البنك الكفاء هو الذي تكون له إدارة تستطيع الرفع من هامش الربح من خلال الزيادة في الدخل الصافي من الإيرادات الإجمالية المحققة.

ب- منفعة الأصول (AU):

إن منفعة الأصول هي مؤشر لقياس نسبة الإيرادات الإجمالية الناتجة عن كل وحدة نقدية من أصول البنك، و يتم الحصول عليها بقسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول على النحو التالي:⁴

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

من خلال العلاقة السابقة، يتضح جليا أن البنوك يمكنها استخدام هذه العلاقة كمؤشر للحكم على مدى كفاءة الإدارة في تسيير أصولها، فالبنك الكفاء هو الذي يستطيع تحقيق التوازن بين أصوله و إيراداته، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة مقارنة بالقيم المرجعية كان ذلك مؤشر جيد، أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن ذلك مؤشر غير جيد يدفع البنك إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير التي ترفع هذه النسبة، سواء من خلال رفع الإيرادات عبر سياسات تسويقية تجعلها تحصل إيرادات إضافية مع الاحتفاظ بالقيمة الإجمالية للأصول أو تخفيض الإضافية منها، أو الاحتفاظ على الأقل بإجمالي الإيرادات الحالية و العمل على تخفيض إجمالي الأصول، من خلال مراجعة أسعار اقتناء الأصول و التخلي أو دمج بعض الوكالات ذات الأصول المرتفعة و التي لا تحصل إيرادات كافية.

¹ - عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية ي قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 38.

² - جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 97.

³ - لانا نبيل زاهر، أثر السيولة و الكفاءة الإدارية و الملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 36، العدد 06، 2014، ص 396.

⁴ - محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، المرجع السابق، ص 91.

2- الرافعة المالية Financial Leverage:

إن المفاضلة بين القرارات المتعلقة بكيفية اختيار المصادر التمويلية الملائمة التي تمكن البنك من الحصول على مستلزماته و تمويل نشاطاته و عملياته التشغيلية، جعل إدارة البنك الكفاء تستعين بنسبة الرافعة المالية كأحد المؤشرات المساعدة على تفادي مخاطر المبالغة في الاقتراض خاصة فيما يتعلق بتذبذب أسعار الفائدة المرتبطة بها، وكذا إمكانية تعرضها لمنافسة كبيرة من قبل البنوك التي تعتمد على نسبة كبيرة من التمويل الذاتي و بالتالي نسبة رافعتها المالية تكون منخفضة، وفيما يلي سنقوم باستعراض أهم تعاريف الرافعة المالية و كذا كيفية حسابها.

أ- تعريف الرافعة المالية:

تعرف الرافعة المالية بأنها "درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت (قروضا، سندات، أسهم ممتازة) مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها".¹

كما يمكن تعريفها على أنها "الاستخدام المحتمل للتكاليف المالية الثابتة من أجل تعظيم تأثير التغيرات التي تحصل عليها الأرباح التشغيلية".²

هناك عدة نسب لحساب الرافعة المالية و التي تختلف حسب طبيعة المؤسسة، حيث يفضل الاعتماد على حقوق الملكية و الموجودات لحساب الرافعة المالية البنكية كما تظهرها العلاقة التالية:³

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{مجموع الأصول (الموجودات)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

بناء على تعاريف الرافعة المالية و الصيغة الرياضية التي تحددها يتضح جليا أن الرافعة المالية تتيح للبنك مجالا لتحسين كفاءة أرباحه من خلال معرفة كيفية قيامه بتمويل نشاطاته و عملياته التشغيلية و التزاماته، و بالتالي فإن البنك الكفاء يسعى دائما إلى تحقيق نسب رافعة مالية مثلى مقارنة بالقيم المرجعية المعتمدة في السوق البنكي الذي ينشط فيه.

¹ - بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية و تكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005، ص 80.

² - عادل صالح الراوي، محمد مزعل حميد، أهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012 ص 314.

³ - عمار أكرم عمر الطويل، المرجع السابق، ص 38.

ب- القسم الثاني:

تهدف البنوك من خلال عملياتها اليومية إلى تعظيم أرباحها التي تساعد على النمو و الاستمرارية غير أن ذلك يصطدم بالعديد من العقبات التي تؤثر على كفاءتها و تهدد نموها، مما يجعلها تعمل على تجنبها عن طريق الاعتماد على إدارة المخاطر كنظام يهدف إلى تحقيق التوازن بين درجة العائد و المخاطرة، من خلال قياس الأرباح و مراقبة المخاطر المتصلة بها باستمرار و وضع استراتيجيات لتجنبها و التخفيف من حدتها.

و هو ما جعلنا نركز في القسم الثاني على قياس نسب المخاطر الأساسية التي يمكن أن يتعرض لها البنك و المتصلة بإدارة موجوداته و مطلوباته، فالبنك الكفاء هو البنك الذي يستخدم هذه النسب لتحسين إدارة مخاطره المصرفية بتنوعها، من أجل تحقيق التوازن بين الأرباح و المخاطر في ظل الديناميكية و التغيرات المستمرة في الأوضاع الاقتصادية.¹

تتمثل أهم أنواع نسب المخاطر التي تستخدم في قياس كفاءة البنوك في تجنب التعرض للخسائر غير المتوقعة أو تذبذب عوائدها فيما يلي:

¹ - ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة، 2007، ص ب.

الجدول رقم (1-3): المخاطر البنكية.

المخاطر	التعريف	الصيغة
مخاطر السيولة	تشكل عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه السحوبات المفاجئة من قبل المودعين. ¹	يحدد بالعلاقة التالية: ² $\frac{\text{الودائع الأساسية/إجمالي الأصول}}{\text{الخصوم المتقلبة/إجمالي الأصول}}$ سلم الاستحقاقات التقديرية
مخاطر الائتمان	تلك المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (المدين) في العقد، أي مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة كما هو متفق عليه في العقد. ³	يحدد بالعلاقة التالية: ⁴ $\frac{\text{صافي أعباء القروض/إجمالي القروض}}{\text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض}}$ مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/القروض التي استحققت و لم تسدد
مخاطر التشغيل	مخاطر التعرض للخسائر التي يمكن أن تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الناجمة عن أحداث خارجية ⁵	يحدد بالعلاقة التالية: ⁶ $\frac{\text{إجمالي الأصول/عدد العاملين}}{\text{مصرفات العمالة/عدد العاملين}}$
مخاطر سعر الفائدة	تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في سعر الفائدة. ⁷	يحدد بالعلاقة التالية: ⁸ $\frac{\text{الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/إجمالي الأصول}}{\text{الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/إجمالي الخصوم}}$ الأصول الحساسة-الخصوم الحساسة
مخاطر رأس المال	المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها و التي تحدد مركزها المالي، مما يؤدي إلى تآكله لحماية أموال المودعين و تمكين المصرف من امتصاص الخسائر المتوقعة. ⁹	يحدد بالعلاقة التالية: نسبة الملاءة=حقوق الملكية/إجمالي الموجودات ¹⁰ معدل حق الملكية إلى الأصول الخطرة=حقوق الملكية/الأصول الخطرة غير سائلة. ¹¹ نسبة رأس المال إلى الاستثمارات في الأوراق المالية=رأس مال البنك/مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية. ¹² نسبة رأس المال البنك/الودائع=رأس المال الممتلك/الودائع ¹³

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع من 01 إلى 13 أدناه.

¹ - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004، ص 195.

² - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 239.

³ - عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 125.

⁴ - طارق عبد العال حماد، المرجع أعلاه، ص 239.

⁵ - Sophi.B, Michel.C, Pascal.K, Economie Monitaire et Finance, 2eme Edition, Dunod, Paris, 2003, P114.

⁶ - طارق عبد العال حماد، المرجع أعلاه، ص 239.

⁷ - علي محمد محمود، علي كنعان، سعر الفائدة و تأثيره في ربحية المصارف التجارية "دراسة حالة مصرف سورية و المهجر ش.م.م"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص 540، 541.

⁸ - طارق عبد العال حماد، المرجع أعلاه، ص 239.

⁹ - أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية و محاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس -سطنبول 1-، 2012/2013، ص 13.

¹⁰ - الزبيدي حمزة حمود، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2004، ص 56.

¹¹ - البديري حسين جميل، البنك مدخل محاسبي و إداري، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 1997، ص 58.

¹² - سمر كوكب الجميل، المؤسسة العربية للعلوم المالية المصرفية التحديات و الخيارات في عصر العولمة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، الإمارات، 2002، ص 51.

¹³ - الشماع خليل محمد، الصيرفة الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الجزء الأول، عمان، 2004، ص 116.

تمنح المؤشرات السابقة للمحللين المجال للحكم على مدى كفاءة البنك من خلال متانة رأس ماله، و قدرته على الوفاء بالمزيد من الالتزامات اتجاه الدائنين و امتصاص الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها مستقبلاً دون المساس بأموال المودعين، فالبنوك تلجأ لرأس مالها للتصدي لشتى المخاطر التي تتعرض لها (مخاطر السيولة، سعر الفائدة، التشغيل، الائتمان) و التي تؤثر على قدرتها الائتمانية و تهدد مركزها المالي، كما يتيح للجهات الرقابية التي تسهر على سلامة القطاع البنكي وضع أكبر قدر من القيود و الشروط التي ترغم البنوك على الاحتفاظ بهامش أمان، و هو الدور الذي تقوم به لجنة بازل للرقابة على البنوك.

ثالثاً: نسب النشاط.

تستخدم نسب النشاط Activity Ratio لتقييم مدى نجاح البنك في إدارة أصوله،¹ و يشير ارتفاع نسب النشاط إلى زيادة المبيعات عن كل وحدة نقدية مُستثمرة في حيازة الأصل، و هذا مؤشر على الإدارة الكفؤة للأصل، أما في حالة انخفاض نسب النشاط فهو مؤشر عن انخفاض المبيعات عن كل وحدة نقدية مُستثمرة، مما يدل على عدم كفاءة البنك في استغلال مصادره المالية بالطريقة المثلى.²

و بالتالي فهي تقيس مدى كفاءة البنك في استغلال مصادره المالية بالطريقة المثلى للحصول على موجودات و قدرته على استخدامها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح.³ إن تعدد مقاييس النشاط و الطبيعة الخاصة للبنك كمؤسسة جعلنا نقتصر على بعض نسب النشاط فقط، و فيما يلي أهم هذه النسب:

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة -العلمة-سطفيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 46.

² - عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 73.

³ - إيمان أنجرو، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض "المصرف السوري نموذجاً"، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2006/2007، ص 71.

الجدول رقم (2-3): نسب النشاط.

النسبة	التعريف	الصيغة
معدل دوران مجموع الأصول	قدرتها على استخدام الموجودات المتاحة لإسناد المبيعات. ¹	يحدد بالعلاقة التالية: ² معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات (رقم الأعمال) / إجمالي الموجودات
معدل دوران الأصول الثابتة	يوضح مدى استخدام البنك لمعداته و آلاته، أي الكيفية التي تُدار بها الاستثمارات طويلة الأجل، ³ حيث يدلّ المعدّل المرتفع على كفاءة الإدارة في استغلال طاقاتها. ⁴	يحدد بالعلاقة التالية: ⁵ معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة
معدل دوران الأصول المتداولة	يركّز هذا المعدل على إبراز مدى كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة لتوليد المبيعات. ⁶	يحدد بالعلاقة التالية: ⁷ معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة
معدل دوران المدينين	يستخدم للحكم على كفاءة السياسة الائتمانية للبنك، فكلما ارتفع معدل الدوران يشير ذلك إلى كفاءة البنك في تحصيل ديونه و نجاح سياسته الائتمانية.	يحدد بالعلاقة التالية: ⁸ معدل دوران المدينين = المبيعات الآجلة / متوسط رصيد المدينين
متوسط فترة التحصيل	مدى كفاءة البنك في تحصيل ديونه من خلال سياسة الائتمانية السليمة خلال فترة معينة.	يحدد بالعلاقة التالية: ⁹ متوسط فترة التحصيل (عدد الأيام) = 360 / معدل دوران المدينين
معدل دوران الذمم الدائنة	هو أحد المقاييس التي تستخدم العلاقة بين ودائع العملاء (المشتریات) لدى البنك و متوسط رصيد الدائنين.	يحدد بالعلاقة التالية: ¹⁰ معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات (تكلفة البضاعة المباعة) / رصيد الدائنين
متوسط فترة التسديد	هو مدى كفاءة البنك في تسديد ديونه و سلامة سياسته الائتمانية، إذ لا بد من ربط دوران الذمم الدائنة بمتوسط فترة التسديد.	يحدد بالعلاقة التالية: ¹¹ متوسط فترة التسديد (عدد الأيام) = 360 / معدل دوران الذمم الدائنة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع من 01 إلى 11 أدناه.

- 1- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، المرجع السابق، ص 97.
- 2- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 44.
- 3- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، المرجع أعلاه، ص 96.
- 4- محمد تيسير الرجبي، المرجع السابق، ص 172.
- 5- عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص 75.
- 6- اليمين سعادة، المرجع السابق، ص 48.
- 7- عبد الغفار حنفي، المرجع أعلاه، ص 78.
- 8- محمد تيسير الرجبي، المرجع أعلاه، ص 167.
- 9- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، المرجع أعلاه، ص 95، 96.
- 10- خالد محمود الكحلوت، المرجع أعلاه، ص 43.
- 11- المرجع نفسه، ص 43.

رابعاً: نسب المديونية **Dépits Ratios**:

تهدف نسب المديونية إلى التعرف على نسب مساهمة أصحاب المؤسسة و الدائنين في تمويل الموجودات، و كذا القدرة على مقابلة الالتزامات طويلة الأجل المتمثلة في أصل القرض و الفائدة المترتبة عليه،¹ و بالتالي فهي تقيس مدى استقلالية البنك و مدى اعتماده على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاته، حيث أن البنك الكفاء هو الذي يحقق نسب مديونية معقولة لأنه يعتمد على التمويل الذاتي (الداخلي) عوض المصادر الخارجية (الاقتراض)، مما سيعطي انطبعا جيدا عن البنك لدى المتعاملين في السوق البنكي و يجعل إدارة البنك في راحة و بعيد عن كل الضغوطات في اتخاذ قراراته الاستثمارية، و تتمثل أهم نسب المديونية البنكية فيما يلي:

الجدول رقم (3-3): نسب المديونية **Dépits Ratios**

النسبة	التعريف	الصيغة
نسبة مجموع القروض إلى مجموع الأصول	تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأموال المقترضة في تمويل الأصول. ²	تحدد بالعلاقة التالية: ³ مجموع القروض/مجموع الأصول
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	تكشف هذه النسبة مدى اعتماد البنك على مساهمة المالك كمصدر من مصادر التمويل الداخلي مقارنة بمصادر التمويل الخارجية (الديون)، و لاشك أن مساهمة المالك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على تسديد قروضهم. ⁴	تحدد بالعلاقة التالية: ⁵ مجموع الديون / حقوق الملكية
نسبة هيكل رأس المال	تعتبر هذه النسبة مؤشرا للحكم على مدى اعتماد البنك على الديون طويلة الأجل في تكوين رأس ماله و المخاطر المالية المرتبطة بها. ⁶	تحدد بالعلاقة التالية: ⁷ الديون طويلة الأجل/مصادر التمويل طويلة الأجل.
نسبة تغطية الفوائد	تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن للبنك تسديد الفائدة عن طريق الأرباح المحققة قبل الفوائد و الضرائب، و هو ما جعلها من أهم المقاييس المستخدمة لقياس مدى كفاءة البنك و قدرته على حماية أموال مُقدمي القروض طويلة الأجل. ⁸	تحدد بالعلاقة التالية: ⁹ صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/ الفوائد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع من 02 إلى 09 أذناه.

¹ - خالد محمود الكحلوت، المرجع السابق، ص 45.

² - فهد مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، ص 52.

³ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 89.

⁴ - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 350.

⁵ - اليمين سعادة، المرجع السابق، ص 53.

⁶ - زهرة حسن العامري، السيد على خلف الله الركابي، المرجع السابق، ص 116.

⁷ - خلدون الشديفات، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص 129.

⁸ - Garrison , R,H. and Eirc W. Noreen , Managerial Accounting, Mc.Graw Hill , 10th Edition, USA, 2003, p 962.

⁹ - زهرة حسن العامري، السيد على خلف الله الركابي، المرجع أعلاه، ص 116، 117.

بعد دراستنا للنسب المالية كأحد الطرق المستخدمة لقياس الكفاءة البنكية بالاعتماد على المعلومات التي تُستخرج من القوائم المالية للبنوك قد يُولد الانطباع لدى البعض أنها كافية لقياس كفاءتها بدقة، و هو ما يعتبر خاطئاً لأنها في الأساس معيار للتنبؤ بالأوضاع المستقبلية بناء على المعطيات المالية الحالية، ممّا جعل الكثير من المحللين يعتبرونها من الطرق التقليدية و خطوة أولى لطرح بعض الإشكاليات التي لا يمكن الإجابة عنها إلا من خلال استخدام طرق أكثر تطوراً، و تتمثل أهم الانتقادات التي توجه لقياس الكفاءة عن طريق النسب المالية ما يلي:¹

- تُشتق النسب المالية من قوائم مالية تعد عادة في نهاية السنة المالية و بذلك فإنها لا تعبر عن التغيرات التي طرأت على المنشأة خلال سنة مالية، و إنما تقتصر على بيان المركز المالي لها في لحظة (في حالة سكون)، و بالتالي فإذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة الطبيعة الديناميكية لنشاط البنك و حقيقة كون النشاط مستمراً، يصبح من الصعب الاعتماد عليها للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

- تضفي الأسس و المبادئ و الفروض التي تعد بموجبها المعلومات المحاسبية ما يعرف بسمة التحكمية على الأرقام الظاهرة في تلك البيانات، فمبدأ التكلفة التاريخية يُهمل التغيرات في الأسعار أي التقلبات السعرية التي تحدث على قيم الموجودات و المطلوبات، و لذلك أثر سلبي خاصة في فترات التضخم الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الاعتماد على القياس التقدي يحصر البيانات التي تسجل في السجلات المحاسبية في نطاق الأنشطة التي يمكن تمثيلها في صورة نقدية، علماً أن المعلومات الوصفية غير المسجلة قد تكون على قدر كبير من الأهمية لعملية التحليل المالي.

- اختلاف أساليب القياس و الإفصاح لبند القوائم يمكن أن يحدّ من فعالية استخدام النسب المالية في المقارنة بين البنوك، كما أن إجراء تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة يوفر الفرصة لتحسين الربحية و المركز المالي، مما يقلل من مصداقية النسب المالية في تقييم الكفاءة البنكية.

- بالنسبة للانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسب فهي أن هذه النسب و بسبب كثرتها و تنوعها قد تعطي نتائج متداخلة و ربما متضاربة في بعض الأحيان مما قد يصعب على المحلل تفسيرها تفسيراً علمياً مفيداً، فضلاً عن أن النسب المالية تتناول الكفاءة عن فترة ماضية و بالتالي لن تعطي النتائج المرجوة فيما يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل.

المطلب الثاني: الطرق المعلمية و اللامعلمية Parametric and Non Parametric Approach

لقد برزت الطرق الحديثة كتطور بديل للأفكار التي نشأت مع استخدام الطرق التقليدية لقياس الكفاءة البنكية التي تعتبر جد محدودة في تحديد توقع البنوك بالنسبة لأفضل الممارسات، في ظل عدم توفر المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المؤسسات المالية من جهة و تعدد المدخلات و المخرجات من جهة أخرى، عكس الطرق المعلمية

¹ - إيمان نجوى، المرجع السابق، ص 72.

و اللامعلمية التي تسمح لها خصائصها و تقنياتها و مرونتها بتحويل المدخلات المتعددة و المخرجات المتعددة للبنوك إلى مقياس واحد يدل على مدى قرب البنوك إلى الحدود الكفؤة و التي تعبر عن "أفضل الممارسات".

الفرع الأول: الطرق المعلمية Parametric Approach.

تحدد الطرق المعلمية العلاقات التي تربط بين المدخلات و المخرجات و هذا عادة باستخدام دالة الإنتاج، أو دالة التكاليف، أو دالة الأرباح، حيث يتم وضع افتراض مُسبق للتعبير عن هذه العلاقة التي يمكن أن تأخذ شكل دالة "كوب دوغلاس" (Coobb-Douglas)، أو دالة اللوغاريتم المتعدي (Translog) أو الدالة التربيعية (Quadratique)،¹ و تقدر معلماتها باستخدام الاقتصاد القياسي.²

من خلال الشكل الوظيفي تستطيع الطرق المعلمية تقدير كفاءة البنوك معتبرة أن البنك غير كفؤ عندما تفوق تكاليفه أرباحه، أو عندما تكون الأرباح التي يحققها حاليا أقل من تلك التي يحققها بنك آخر أكثر كفاءة و هذا بعد الأخذ بعين الاعتبار متغير الخطأ، و أهم الطرق المعلمية المعروفة هي طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA)، طريقة الحد السميك (TFA) و طريقة التوزيع الحر (DFA).³

أولاً: طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA) The Stochastic Frontier Analysis

لقد تم استخدام SFA على نطاق واسع في عدد كبير من الدراسات لتقييم الكفاءة المصرفية بعد اقتراحه من قبل Aigner عام 1977⁴ و تطويره من قبل Meeusen و Van der Broeck في نفس العام،⁵ لتليها دراسات عديدة منها (Kumbhakar et al, 2000)⁶ و (Beerger and Master, 2003)⁷، و على وجه التحديد في كل من كفاءة التكلفة و الربح مثل الدراسات التي أجراها (Bonin et al, 2005)⁸ و كذا (Fries and Taci, 2005)⁹ بالإضافة إلى (Bos and Kool, 2006)¹⁰.

¹- Daniela Borodak, Les Outils D'analyse des Performances Productives Utilisés en Economie et Gestion : La Mesure de L'efficience Technique et ses Déterminants, Cahier De Recherche, N°05, 2007, p 08.

²- David.C.Wheelock, Paul.W.Wilson, Evaluating The Efficiency Of Commercial Banks: Does Our View Of What Banks Do Matter ? Federal Reserve Bank Of ST, Louis, Issue Jul, 1995, p41.

³- Benzai Yassine, Mesure De L'Efficience Des Banques Commerciales Algériennes par Les Méthode Paramétriques et Non Paramétrique, Thèse Doctorat en Science Economique, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2015/2016, p84.

⁴- Aigner.D.J, Lovell.C.A.K, Schmidt.P.J, Formulation and Estimation of Stochastic Frontier Production Function Model, Journal Of Economics, 6,1977, p 21-37.

⁵- Meeusen.W, Broeck.j.Van Den, Efficiency Estimation From Cobb-Douglas Production Function With Composed Error, International Economic Review, 18, 1977, p 44-435.

⁶- Kumbhakar, S.C., Knox-Lovell, C.A., 2000, Stochastic Frontier Analysis, Cambridge University Press, Cambridge.

⁷- Berger. A.N, Mester. L, Explaining the dramatic changes in performance of US banks: Technological change, deregulation, and dynamic changes in competition, Journal of Financial Intermediation Vol 12,2003.

⁸- Bonin, J., Hassan, I., Wachtel, P, Bank performance, efficiency and ownership in transition countries, Journal of Banking and Finance, 29, 2005, p. 31-53.

⁹- Fries, S., Taci, A, Cost efficiency of banks in transition: Evidence from 289 banks in 15 post-communist countries, Journal of Banking and Finance, 29, 2005, p. 55-81.

¹⁰- Bos, J. W. B. and Kool, C. J. M, Bank efficiency: The role of bank strategy and local market conditions, Journal of Banking and Finance, 30, 2006, p 1953-1974.

و يرجع الاستخدام الواسع لهذا النهج إلى مميزاته التي تسمح بإجراء مقارنة نسبية بين البنوك مهما كان حجمها، فعلى سبيل المثال البنوك التجارية الكبيرة مقابل التعاونية الصغيرة و بنوك الادخار، أو البنوك التقليدية مقابل البنوك الإسلامية، من خلال تحديد المؤشرات النسبية و الأخطاء العشوائية.¹

إن اللجوء إلى استخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية كأحد المداخل المعلمية لقياس الكفاءة البنكية جاء بعد قصور الأساليب التقليدية و الغير معلمية، حيث ترجع مصدر البواقي (الخطأ العشوائي) إلى عدم الكفاءة مستثنيا بذلك أخطاء القياس، و بذلك تكون المؤسسة كفؤة إذا كان مجموع البواقي لها يؤول إلى الصفر،² إلا أنه في الواقع لا يمكن أن يقتصر الخطأ العشوائي على عدم الكفاءة (ui) فقط بل تتضمن أيضا مصادر أخرى للأخطاء (vi) مثل أخطاء القياس و التوصيف، و يمكن التعبير عن الخطأ العشوائي (ϵi) وفقا لأسلوب SFA بالصيغة التالية:³

$$\epsilon i = ui + vi$$

حيث أن:

ui و vi موزعة بشكل مستقل، كما أن نموذج الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي متوسطه الصفر (0) و تباينه σ^2 ، أما الخطأ الناتج عن عدم الكفاءة فيكون له توزيع أحادي الجانب، لأنه ناتج عن الانحراف عن حدود الكفاءة.⁴

أما بياننا فيمكننا التعبير عنه من خلال افتراض وجود وحدة اتخاذ قرار غير كفئة A (لا تقع على حدود الكفاءة)، و بالتالي فإن الوحدة تصبح كفئة بإسقاطها على حدود الكفاءة ليتضح لنا الخطأ العشوائي الذي يتضمن بياننا الأخطاء الناتجة عن عدم الكفاءة ui و أخطاء أخرى مصدرها خارجي (التوصيف و القياس) vi .

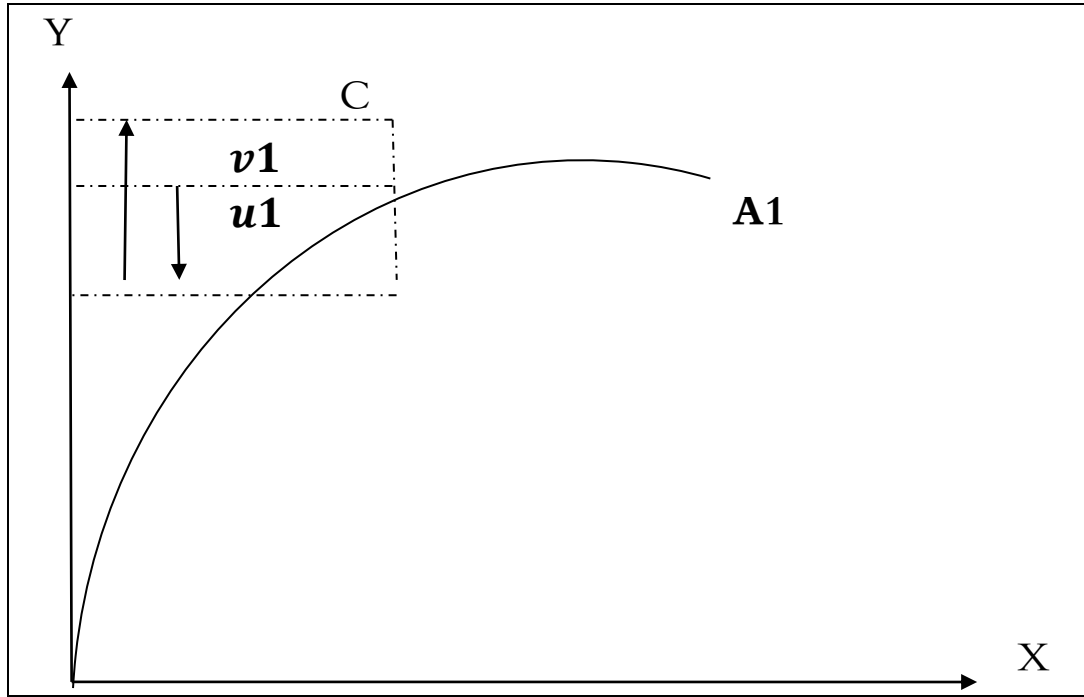
¹ -Taufiq Hassan, Mohamed Khaled Badr, Efficiency Of Conventional Verus Islamic Banks, International Evidence Using The Stochastic Frontier Approach (SFA), Journal Of Islamic Economics, Banking and Finance, January 2008, 113.

² - Parmeter, C.F., & Kumbhakar, S.C. (2014). *Efficiency Analysis: A Primer On Recent Advances*. Lecture notes for several short courses presented at Aalto University, the University of Stavanger, and Wageningen University in 2013. En ligne :<http://pages.stern.nyu.edu/~wgreene/FrontierModeling/SurveyPapers/Parmeter-Kumbhakar-SFA.pdf>.

³ - Sabastian Jarzed Owski, Parametric and Non Parametric Efficiency Measurement, The Comparison Of Result, Quantitative Methods in Economics, Vol XIV, N° 01, 2013, p 93.

⁴ - Bauer PW, Berger AN, Ferrier GD, Humphrey DB, Consistency Conditions For Regulatory Analysis Of Financial Institution: A Comparison Of Frontier Efficiency Methods, Journal Of Economics and Business, 50 (2), 1997, p90.

الشكل رقم (2-3): منحني كفاءة حد التكلفة العشوائية (SFA)



Source: Mohamed Seddik Filali, L'évolution de L'efficience Technique de La Production Laitière Québécoise, Mémoire présenté pour l'obtention du grade du programme de maitrise en économie pour l'obtention du grade de maitre ès arts (M.A), Faculté des Science Sociales, Université LAVAL, QUEBEC, 2008, p10.

و هكذا يمكن تقديم شكلين وظيفيين يصفان العلاقة بين المدخلات و المخرجات و هما "كوب دوغلاس" و Cobb-Douglas (المعادلة 1) و النموذج اللوغاريتمي (المعادلة 2) الأكثر استخداما و أقل تقييدا،¹ و تتخذ الشكل التالي:²

$$\ln y_i = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j \ln x_{ij} + v_i - u_i \dots\dots\dots 1$$

And

$$\ln y_i = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j \ln x_{ij} + 1/2 \sum_{j=1}^k \sum_{j=1}^k B_j \ln x_j \ln x_i + v_i - u_i \dots\dots\dots 2$$

حيث أن: $j = 1, 2, \dots, J$ $i = 1, 2, \dots, I$

i : مؤشر يشير إلى المدخلات.

j : مؤشر يشير إلى المخرجات.

¹- Piesse.J, Thirtle.C, A Stochastic Frontier Approach To Firm Level Efficiency Technological Change and Productivity During The Early Transition in Hungary, Journal Of Comparative Economics, Vol 28, N°03, p 474.

²- Sabastian Jarzed Owski, Parametric and Non Parametric Efficiency Measurement, The Comparison Of Result, Op.Cit, p 174.

I : هو عدد المدخلات في العينة.

J : هو عدد المخرجات في العينة.

B : اتجاه المعلمات المراد تقديرها.

vi : متغير عشوائي يمثل الخطأ العشوائي أو ما يسمى بالضوضاء الإحصائية.

ui : متغير عشوائي إيجابي يرتبط بالكفاءة التقنية (TE).

ثانيا: طريقة التوزيع الحر (DFA) Distribution Free Approach

تم تطوير هذا النموذج من قبل (Berger, 1993) ليتم تطبيقه عند توفر بيانات عدة سنوات ليحل محل بعض الافتراضات المتحيزة في تحليل البواقي، حيث يفترض هذا النموذج شكل وظيفي يشبه SFA و أن عدم كفاءة البنك مستقرة عبر الزمن مع وجود خطأ عشوائي ثابت متوسطه يميل إلى الصفر مع مرور الوقت بدون توزيع دقيق له (يستغني عن فرضية أن الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي/ أحادي الجانب)، و هو بذلك يشكل مقياسا لعدم الكفاءة خلال فترة معينة بعد حساب الفرق بين متوسط البواقي لدالة التكاليف أو الأرباح المقدرة خلال فترة معينة و متوسط بواقي الحدود الكفؤة.

و يستند استقرار عدم الكفاءة للبنك عبر الزمن أساسا إلى مفهوم "الأثر القوي للكفاءة" الذي اقترحه Schmidt و Sickles عام 1984،¹ و كما ذكر (Berger, 1993) أن "الإدارة الجيدة هي التي تعظم الأرباح على المدى الطويل من خلال الحفاظ على التكاليف المنخفضة نسبيا لأطول فترة ممكنة، على الرغم من أن التكاليف قد تتغير لأسباب خارجية مثل أخطاء القياس و التقلبات التي قد تحدث بفعل عوامل خارجية".²

و هكذا ضمن المنظور طويل الأجل، فإن مديري البنوك لا يؤثرون على الكفاءة من سنة لأخرى و الاختلافات (التغيرات) كلها تكون بسبب الأخطاء الخارجية أو أخطاء القياس.³

ثالثا: طريقة الحد السميك (TFA) The thick frontier approach

تم تطوير هذا النموذج من قبل Berger و Humphrey عام 1991، و هو يتميز بشكل وظيفي عادة ما يكون نفس الشكل الوظيفي ل SFA، حيث أنه لا يعطي تقدير دقيق لكفاءة كل بنك على حدى بل يعتمد إلى تقسيم مجموع البنوك محل الدراسة إلى أربعة مجموعات فرعية حسب التكلفة المتوسطة، و من ثم يتم اختيار المجموعة

¹ - Weill.L, Measuring Cost Efficiency in European Banking: A Comparison Of Frontier Technique, Journal Of Productivity Analysis, 21, P 12.

²- Berger .A , "Distribution-Free Estimates of Efficiency in the U.S. Banking Industry and Tests of the Standard Distributional Assumptions", Journal of Productivity Analysis 4, 1993, p 263.

³- Weill.L, Op-Cit, P 13.

التي تشكل الحد السميك بناء على تكاليفها المتوسطة المنخفضة لتشكل حدود للكفاءة بالمقارنة مع بقية البنوك الأخرى،¹ و هي بذلك تعطي تقدير للمستوى العام للكفاءة مقارنة مع عينات البنوك.²

الفرع الثاني: الطرق اللامعلمية Non Parametric Approach

تقوم الطرق اللامعلمية ببناء حدود الكفاءة من خلال استخدام تقنيات البرمجة الخطية، فهي لا تفترض شكلا مسبقا للعلاقة بين المدخلات و المخرجات، لأنها لا تأخذ في الاعتبار مصطلح الخطأ العشوائي "خلافًا للأساليب المعلمية".³

يُعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis) DEA و التغليف الحر (Free Disposal Hull) الطرق الأكثر شيوعا ضمن الطرق المعلمية، فهما الأسلوبين المناسبين لقياس الكفاءة النسبية للبنوك خاصة عند استخدام مدخلات متعددة لإنتاج نواتج متعددة بسهولة دون أي افتراض مسبق من حيث الشكل الوظيفي، و بالتالي يمكن تطبيقهما عندما تكون تقنية الإنتاج غير مؤكدة مما يعكس مدى أهميتهما و بشكل خاص في حالة البنوك و المؤسسات المالية.⁴

أولا: مفهوم أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA.

يعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) أو كما يسميه بعض الباحثين بتحليل مغلف البيانات من الأساليب غير المعلمية المستخدمة للتحليل و دعم اتخاذ القرار على مستوى الوكالات البنكية بناء على نتائج قياس الكفاءة التي تساعد أصحاب المصالح من تحديد موقعها من المستوى الأمثل للأداء.

أ- تعريفه.

التحليل التطويقي للبيانات (DEA) أو ما يعرف أيضا بأسلوب تحليل مغلف البيانات هو طريقة تستند إلى بحوث العمليات لقياس كفاءة وحدات اتخاذ القرار التي تتميز بتعدد المدخلات و المخرجات من خلال تقدير التابع الحدودي ، حيث تُحوّل DEA المدخلات و المخرجات المتعددة لوحدة اتخاذ القرار إلى مقياس واحد للأداء يشار إليه عموما بالكفاءة النسبية، و قد تم اقتراح DEA من قبل الكثير من الباحثين لاستخدامها لتقييم الكفاءة و معالجة

¹ - Berger, A. N., and D.B. Humphrey, The Dominance of Inefficiencies over Scale and Product Mix Economies in Banking, Journal of Monetary Economics, 28,1991,p 08.

² - Benzai Yassine, Mesure De L'Efficiency Des Banques Commerciales Algériennes par Les Méthode Paramétriques et Non Paramétrique, Thèse Doctorat en Science Economique, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2015/2016, p78.

³ - Berger Allen.N, Humphrey David. B, Efficiency Of Financial Institutions: International Survey and Directions For Future Research, The Wharton Financial Institutions Center, University of Pennsylvanis, 1997, 97-05, p 05.

⁴ - Benzai Yassine, Op-Cit, p78.

بعض المشاكل الحالية، عكس المناهج التقليدية (النسب المالية) التي تعتبر أكثر ملائمة لتحليل الكفاءة على المستوى الكلي.¹

إن أسلوب DEA يمكن من تحديد كفاءة الوحدة على أساس المدخلات و المخرجات و يتم مقارنة ذلك بوحدة أخرى تشارك في التحليل، أي أنه يقيس كفاءة وحدة صنع القرار DMU مقارنة بجميع الوحدات DMUs الأخرى مع فرض قيود بسيطة تتمثل في أن جميع وحدات صنع القرار DMUs الأخرى تقع على الحدود القصوى أو تقل عنها، و هو ما يشكل مصدرا مهمًا لإدارة العمليات عن الوحدات الكفؤة و غير الكفؤة.² من خلال ذلك يتضح أن جوهر المشكلة حسب أسلوب DEA يتمثل في افتراض أنه إذا حصل المنتج الكفاء DMUa على مخرجات $Y(a)$ باستخدام مدخلات $X(a)$ ، ينبغي على الوحدات الأخرى أن تكون قادرة على التصرف بنفس الطريقة إذا كانت ترغب في الحصول على نفس كفاءة المنتج DMUa.

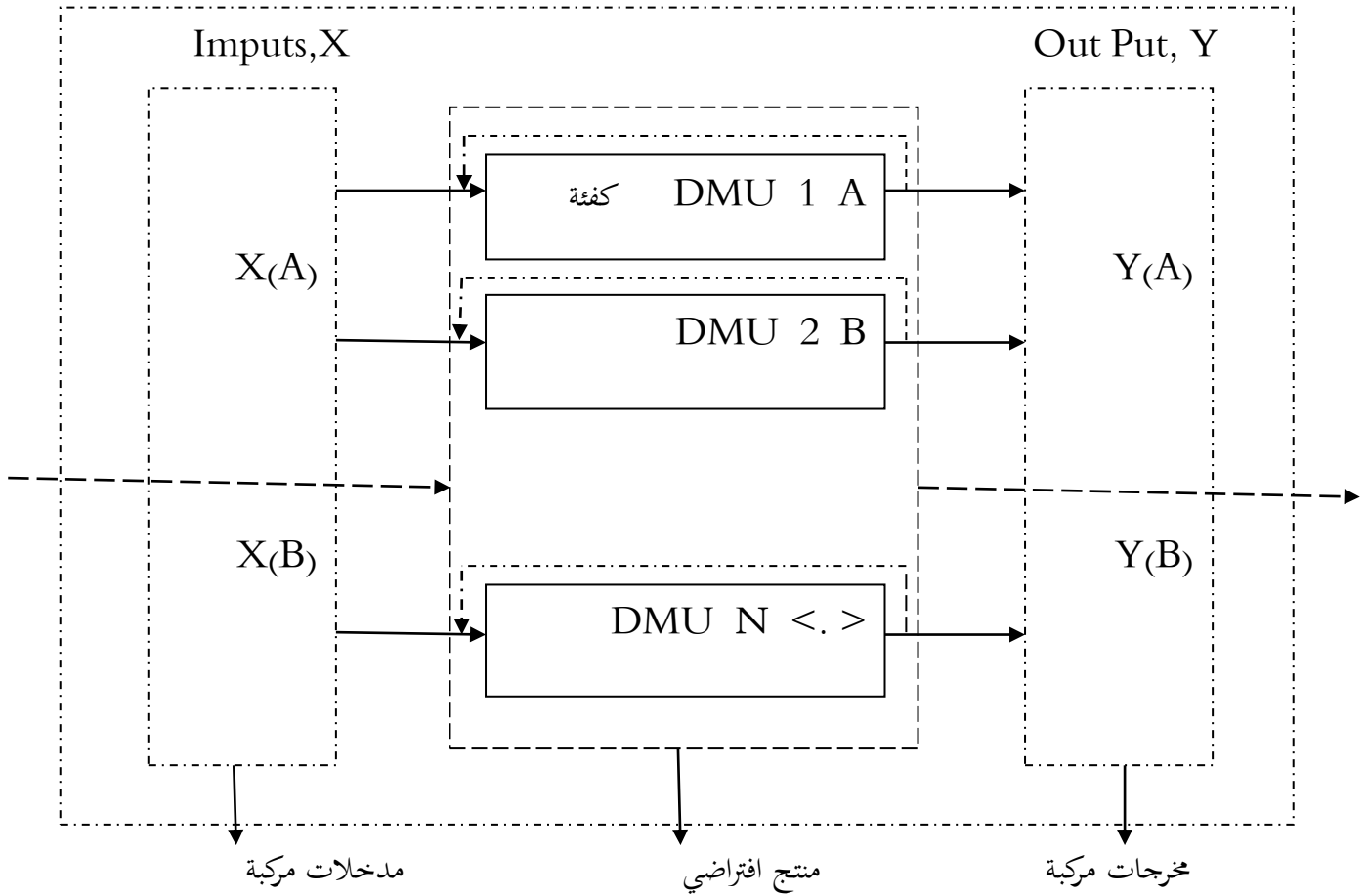
و يمكن الجمع بين المنتجين في منتج واحد مركب ظاهري افتراضي بمدخلات و مخرجات مركبة، حيث أن مقارنة المنتج الافتراضي بمنتج آخر DMU الذي قد يُظهر حصوله على مزيد من المخرجات مع نفس المدخلات أو نفس المخرجات مع نسبة أقل من المدخلات يقود إلى أن المنتج الأصلي (نقصد مجموع المنتجين الذين يكونون المنتج المركب/الافتراضي) غير كفؤ،³ و يمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي:

¹- Naveen Donthu, Boonghee Yoo, Retail Productivity Assessment Using Data Envelopment Analysis, journal Of Retailing, Vol 74, N°01, 1998, p 91.

²- Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Data Envelopment Analysis-Basic Models and Their Utilization, Organizacija, Volume 42, 2009, p 37,38.

³- Liliana Duguleana, Constantin Duguleana, Data Envelopment For The Efficiency Of Academic Departments, Bulletin Of The Transilvania University Of Brasov, Series V: Economic Science Vol 8(57), N°02, 2015, p 454,455.

الشكل رقم (3-3): استخدام المنتج الافتراضي لمدخلات مركبة للحصول على مخرجات مركبة.



Source : Liliana Duguleana, Constantin Duguleana, Op. Cit, p 454.

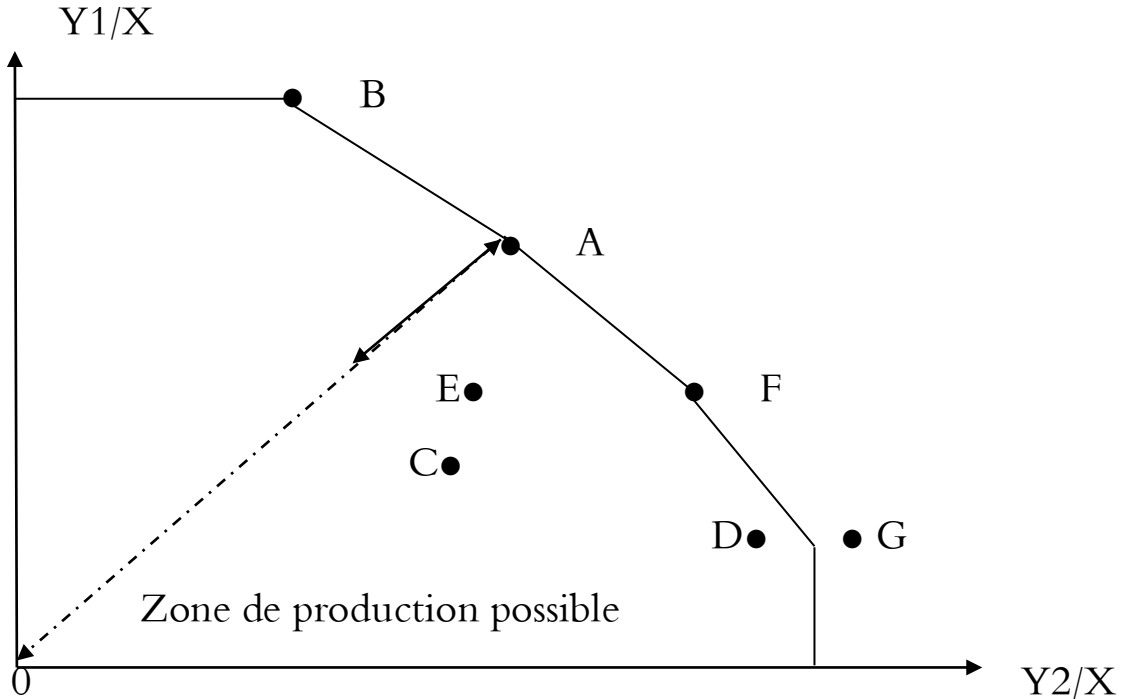
بناءً على الشكل (3-3) يمكن تعريف DEA بأنه أسلوب يستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية وتحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات و مخرجات الكيانات المتشابهة في الإنتاج و ذلك بناءً على الأداء الفعلي لهذه الوحدات، حيث تُشكل الوحدات التي تحقق أعلى نسبة كفاءة ما يعرف بحدود الكفاءة التي تُستخدم كوحدة مرجعية بالنسبة للوحدات غير كفؤة لتحديد نسبة عدم الكفاءة، و هو بذلك يوفر معلومات مهمّة لإدارة العمليات عن كفاءة مختلف وحدات اتخاذ القرار.¹

لقد سُمّي DEA بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات لأن الوحدات الكفؤة تُطوّق الوحدات الإدارية الأقل كفاءة و تغلّفها، فإذا كان الهدف قياس الكفاءة باستخدام التوجه المخرجي فإن إسقاط الوحدات الواقعة على أطراف خط الكفاءة على محور الفواصل و الترتيب ستشكل خط التغليف، حيث تمثل الوحدات (B, A, F, G) التي تُنتج مُخرجين (مُنتجين) Y_1 و Y_2 باستخدام مُدخل واحد X حسب الشكل (3-4) الحدود الكفؤة (الحدود

¹- Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Op-Cit, p 37,38.

ذات كفاءة إنتاجية كاملة)، بينما تمثل الوحدات التي تقع تحت هذا الخط (E, C, D) عدم الكفاءة حسب التوجه المخرجي¹.

الشكل (3-4): حالة التغليف بالتوجه المخرجي.



Source: Cooper.W.W, Seiford.L.M, Data Envelopment Analysis A Comprehensive Text With Models, Application, References and DEA Solver Software, Second Edition, Springer, ISBN 387452818, 2007, p 09.

لحساب كفاءة أحد الوحدات التي لا تقع على حدود الكفاءة نقوم بقسمة المسافة من الصفر (0) إلى وحدة القرار غير الكفؤة على المسافة من الصفر (0) إلى أحد وحدات اتخاذ القرار الكفؤة (التي تقع على حدود الكفاءة)، و للتوضيح أكثر نستخدم المثال التالي:

كفاءة الوحدة E بالنسبة للوحدة A الكفؤة = $A.0/E.0$

كفاءة الوحدة C بالنسبة للوحدة F الكفؤة = $F.0/C.0$

ب- أصل أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA.

انطلق البحث الخاص بقياس كفاءة وحدات الإنتاج في بحوث العمليات مع الدراسات التي قام بها كلٌّ من (Charnes, Cooper and Rhods) عام 1978 و التي تهدف إلى قياس كفاءة مجموعة من الكيانات،²

¹- Cooper.W.W,Op.Cit, P 09.

²- Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E, Measuring The Efficiency Of Decision Making Unit, European Journal Of Operational Research, Vol 02, N°04, 1978,p 429-444..

و مع ذلك فإن الجذر الفكري ل DEA في الاقتصاد يمكن أن يعود إلى أوائل الخمسينات في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما تم الاعتراف بالبرمجة الخطية (PL) كأداة قوية للتحليل الاقتصادي.¹

و قد اعترفت "The Cowtes Comission" في تقريرها حول تحليل نشاط التوزيع و تخصيص الموارد، و الذي تم تحريره من قبل (Koopmans, 1951)،² بوجود علاقة غير سالبة بين الأسعار و الكميات في الاقتصاد و البرمجة الخطية.

إن مشكلة تحسين دالة الهدف الموضوعية تخضع لمجموعة خطية من قيود عدم المساواة، حيث عرّف (Koopmans, 1951) النقطة الكفؤة داخل المساحة الكفؤة من المنتجات على أنها النقطة التي أي زيادة عندها في صافي الناتج من أحد منتجاتها لا يمكن تحقيقه إلا بانخفاض تكلفة منتج آخر، و نظرا لتشابهها مع أمثلية "باريتو" سُمي هذا التعريف باسم حالة "باريتو-كوبانز" من الكفاءة التقنية.³

و في العام نفسه حدّد (Pareto, 1951) معامل استخدام الموارد كمقياس للكفاءة التقنية للاقتصاد ككل، وأي انحراف للوحدة عن هذا التدبير كان يفسر على أنها خسارة فادحة يعاني منها المجتمع بسبب عدم الكفاءة في استخدام الموارد.⁴

لقد قدم (Farrell, 1957)⁵ إسهاما رائعا من خلال العمل الأساسي الذي قام به لقياس الكفاءة الإنتاجية باستخدام البرمجة الخطية و هذا عن طريق البيانات الفعلية للمدخلات و المخرجات لعينة من الشركات، و الذي سّماه Stancheva and Angelova عام 2004 في دراستهما التي كانت حول قياس كفاءة المكتبات الجامعية باسم "تحليل الحدود"،⁶ و التي تعبر عن مقياس رقمي للكفاءة التقنية للوحدة (البنك) ضمن العينة المدروسة، كما أوضح أن الكفاءة يمكن أن تنقسم إلى كفاءة تقنية و كفاءة تخصيصية، حيث تعكس الكفاءة التقنية قدرة الشركة على الحصول على الناتج الأقصى من مجموعة معينة من المدخلات، في حين أن الكفاءة التخصيفية تعكس قدرة الشركة على استخدام النسبة الأمثل من المدخلات و هذا بالنظر إلى أسعار الموارد.⁷

¹- Vincent Charles, Mukesh Kumar, Data Envelopment Analysis and Its Applications Management, Cambridge Scholars Publishing, First Published, 2012, p 02.

²- Koopmans, T. C., and T. C. Koopmans, Analysis of production as an efficient combination of activities. In Activity analysis of production and allocation. New York: Wiley, 1951.

³- Cooper WW, Op-Cit, p 45.

⁴- Vincent Charles, Mukesh Kumar, Op. Cit, P 03.

⁵- Farrell.M.j, The Measurement Of Productive Efficiency, Journal Of The Royal Statistical Society, Vol 120, N°03, 1957, 253-290.

⁶- Stancheva.N, and Angelova.V, Measuring The Efficiency Of University Libraries Using Data Envelopment Analysis, Paper Present at INFORUM 2004: 10th Conference On Professional Information Resources, Prague, May 2004, 25-27.

⁷- Vincent Charles, Mukesh Kumar, Op. Cit, P 03.

بعد عقدين من الزمن قام (W.Cooper, A.Charnes, E.Rhods, 1978) بتطوير النموذج الأساسي الذي جاء به "Farrell" عندما قام "E.Rhods" بتقديم أطروحته للدكتوراه التي تناول فيها تقييم كفاءة تخصيص الموارد لأحد برامج المدارس الفيدرالية "Programme Follow Through"، للطلبة المتعثرين دراسيا من الزوج والإسبان تحت إشراف البروفسور "Cooper.W"، حيث وجد الباحث صعوبات في المقارنة بين الكفاءة الفنية للمدارس محل الدراسة نظرا لعدم توفر معطيات تتعلق بأسعار المدخلات و المخرجات، و هو ما جعله يستعين بالباحث "Charnes.A" لتطوير الأفكار الأساسية لـ "Farrell" و صياغة النموذج الأساسي لتحليل التطويقي للبيانات DEA و المعروف بنموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR،¹ لتليها دراسة أخرى قام بها الباحثون (Cooper.W, Charnes.A, Rhods.E, 1981) تناولوا فيها تقييم كفاءة البرامج الإدارية،² غير أن (Cooper.W, Charnes.A) لم يكتفوا بنموذج CCR بل قاموا بالاستعانة بالباحث (Banker.R.D) لتطوير نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة "Variable Returne scale" VRS (نموذج BCC) و هذا بالاعتماد على النموذج الأساسي، الذي زيادة على قياسه للكفاءة الفنية مثلما كان عليه الحال في نموذج CCR فإن نموذج BCC يقيس أيضا الكفاءة الحجمية، و ذلك بإضافة متغير يرمز له بالرمز "E" يساعد في معرفة عوائد الغلة المتغيرة للوحدة و يعبر عنه (غلة الحجم الثابتة، المتزايدة، المتناقصة).³

و منذ ذلك الحين قام من الباحثين و الدارسين التجريبيين بتكييف هذه النماذج للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الحقيقية و تتمثل هذه التكييفات في تصنيف وحدات صنع القرار (DMUS) إلى وحدات كفؤة و أخرى غير كفؤة باستخدام نموذج التحليل التطويقي للبيانات DEA،⁴ حيث شهدت السنوات الأخيرة تطبيقات كثيرة لنموذج التحليل التطويقي للبيانات في كل المجالات تقريبا بما في ذلك الزراعة، البنوك، التعليم، الصحة، التأمين و تكنولوجيا المعلومات و التسويق و الخدمات و السياحة و غيرها و هذا بسبب مدخلاتها و مخرجاتها التي يمكن قياسها في وحدات موحدة،⁵ كما تم استخدام هذا النموذج أيضا في قياس كفاءة الأعمال و الصناعات حيث استخدم (Friedman. L, Sinuany-Stern.Z, 1998) طريقة التصنيف في إدارة المخاطر الصناعية لتصنيف الفروع

¹- Jean-Marc Huguenin, Data Envelopment Analysis (DEA), Un Guide Pédagogique à L'intention Décideurs dans Le Secteur Public , IDHEAP- Cahier 278, 2013,P 08.

²-Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E, Evaluating Program and Managerial Efficiency: An Application Of DEA To Program Follow Through, Management Science, Vol 27, N°06, 1981, 668-697.

³- Banker, Rajiv D., A. Charnes, and W. W. Cooper. 1984. Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis. *Management Science* 30, (9): 1078-1092.

⁴- Nguyen Khac Minh, Phan Van Khanh, Pham Anh Tuan, A New Approach For Banking Efficient Unit in Data Envelopment Analysis and Application to a Sample Of Vietnamese Agricultural Bank Branches, American Journal Of Operations Research, 2012, p 126.

⁵- Yaw-Shun Yu, Ambrosio Barros, Kuo-Hsiung, A Comparison Of Ratios and Data Envelopment Analysis: Efficiency Assessment Of Taiwan Public Listed Companies, International Journal Of Acaemic Research In Accounting, Finance AND Management Science, Vol 04, N° 01, 2014, p 213.

الصناعية وفقا لمستوى الكفاءة و الأداء،¹ أما في مجال الدراسات التسويقية قام (Charnes. A.C and al, 1985) بمناقشة أول التطبيقات المحتملة ل DEA،² كما قام (Kamakura. Wagner A, and al, 1988) باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات لقياس كفاءة السوق،³ في حين فحص (Mahajan Jayashree, 1991) كفاءة عمليات شركات التأمين.⁴

ليتم بعد ذلك استخدام أسلوب DEA من طرف (Parsons.L.J, 1990)⁵ و (Boles James, and al, 1995)⁶ لدراسة أداء مبيعات الأشخاص، و مع ذلك فإنه لم يتم تطبيقها على نطاق واسع في مجال التسويق.⁷ كما سعت مجموعة أخرى من الباحثين إلى القيام بمسح الأدبيات العامة ل DEA في فترات زمنية مختلفة لمجموعة من القضايا، حيث أدى النمو القوي للأبحاث في السنوات الأخيرة إلى مجموعة متزايدة من الأدبيات التي تدعم DEA،⁸ باعتبارها منهجية مثلى لتقييم الكفاءة التنظيمية و وضع نماذج (طرق) للقياس كمرجعية للعديد من التطبيقات المختلفة.⁹

ليشهد عدد المنشورات المتعلقة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات ارتفاعا كبيرا منذ عام 1995،¹⁰ حيث سجل عام 2002 قاعدة بيانات حوالي 3203 مرجع خاص ب DEA، لحوالي 2152 مؤلف في إطار سبع (07) أنواع من المنشورات تمثلت في (Book, Book Chapter, Special Journal, Journal Paper,) (Dissertation, Research Paper, Even Paper)،¹¹ و الجدول التالي يوضح قاعدة المراجع التي استخدمت DEA خلال الفترة الممتدة بين (1978-2001) على النحو التالي:

-
- 1- Friedman. L, Sinuany-Stern.Z, Combining Ranking Scales and Selecting Variable in The DEA Context: The Case Of Industrial Branches, Computers& Operations Research, Vol 25, N° 09, p 781,791.
 - 2- Charnes. A.C, W.W.Cooper, D.B.Learner, F.Y.Philips, Management Science and Marketing Management, Journal Of Marketing, 49 (Spring), 1985,p 93-105.
 - 3- Kamakura. Wagner A, Barian.T.Ratchford, Jagdish Agrawal, Measuring Market Efficiency and Welfare Loss, Journal Of Consumer Research, 15, December 1988, p289-302.
 - 4- Mahajan Jayashree, A Data Envelopment Analytic Model For Assessing The Relative Efficiency Of The Selling Function, European Journal Of Operational Research, 53, 1991, p 189-205.
 - 5- Parsons.L.J, Assessing Salesforce Performance With Data Envelopment Analysis, Paper Presented at TIMS Marketing Science Conference, University Of Urbana, 1990.
 - 6- Boles James, Naveen Donthu, Ritu Lohtia, Salesperson Evaluation Using Relative Performance Efficiency, The Application Of Data Envelopment Analysis, Journal Of Personnel Selling and Sales Management, 15(3), 1995, p31-49.
 - 7- Naveen Donthu, Boonghee Yoo, Retail Productivity Assessment Using Data Envelopment Analysis, Op.Cit, p91.
 - 8- Vincent Charles, Mukesh Kumar, Op. Cit, P 02.
 - 9- Thomas. R, Evaluating Efficiency and Performance Within The Multi-Store, Multi -Market Retail Organization: An Integration Of DEA and The Balanced Scorecard, PHD, The University Of Texas at Arlington, 1994, p 27.
 - 10 Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Op.Cit , p 37.
 - 11- Gabriel Tavares, A Binalysis bliographi Of Data Envelopment Analysis (1978-2001), Ruutcor Research Report 07-02, 2002, P 04.

الجدول رقم (3-4): عدد منشورات DEA حسب السنة و النوع ما بين (1978-2001).

	Book	Book Chapter	Special Journal	Journal Paper	Dissertation	Research Paper	Even Paper	Total
2001	1	0	0	92	10	7	225	335
2000	2	1	1	95	29	7	197	332
1999	4	0	1	127	10	12	267	421
1998	2	3	1	112	15	15	265	413
1997	3	3	2	135	1	10	254	408
1996	3	2	3	133	0	16	118	275
1995	3	5	1	99	5	7	88	208
1994	3	27	0	52	5	8	30	125
1993	2	32	0	52	15	5	20	126
1992	5	9	0	62	10	2	0	88
1991	1	6	0	45	8	3	0	63
1990	0	2	1	57	13	5	2	80
1989	1	3	0	46	3	7	1	61
1988	4	12	0	29	7	3	1	56
1987	2	3	0	19	7	4	1	36
1986	1	4	0	24	10	1	0	40
1985	5	5	1	20	10	0	0	41
1984	2	3	0	12	2	1	0	20
1983	1	3	0	8	5	2	0	19
1982	0	0	0	11	1	0	0	12
1981	0	0	0	4	3	0	0	7
1980	1	1	0	7	1	0	0	10
1979	0	0	0	3	0	0	0	3
1978	0	0	0	3	1	0	0	4

Source : Gabriel Tavares, Op-Cit, P 04.

من خلال قاعدة البيانات يتضح أن عدد المنشورات التي تناولت أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA كان محدوداً جداً في البداية، حيث اقتصر على الدراسات تناولت تطوير هذا الأسلوب من قبل (Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E) انطلاقاً من العمل الأساسي الذي قدمه "Farrell" و التي بلغت في نهاية السبعينيات سبعة (07) منشورات فقط، ليعرف عدد المنشورات تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-1989) بمجموع حوالي 302 منشور نظراً للتوسع النسبي في استخدام هذا الأسلوب من قبل الباحثين، و استمر هذا التوسع ليتجاوز عدد المنشورات خلال كل سنة من (1997-2001) مجموع المنشورات للفترة

(1978-1989)، و هذا يرجع إلى تعدد تطبيقات هذا الأسلوب على مختلف المجالات كشركات التأمين، البنوك، الجامعات، المستشفيات، الفنادق، المصانع وغيرها.

أما خلال السنوات التي تلتها بين عامي (2004-2007) استقر عدد المنشورات على حوالي 360 منشور في السنة، و من أهم المجالات التي تناولت هذه المنشورات "المجلة الأوروبية للبحوث التشغيلية" و "مجلة تحليل الإنتاجية"¹، و مجلة "Fortune" التي قدمت مقدمة سهلة القراءة في DEA للمدراء²، و يمكن الاستدلال على شعبيته من خلال دراسة (Seiford, Lawrence. M) عام 1994 عن DEA حين قام بإدراج مالا يقل عن 472 مقال منشور³، لتصل عام 2009 إلى مالا يقل عن 4500 مقالة في قاعدة البيانات جراء المسح الذي قام به الباحثون عام 2012.⁴

ثانيا: شروط استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA

في إطار الدراسات المتواصلة المتعلقة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات تم وضع مجموعة من الشروط التي استقها الباحثون من نتائج تطبيقاتهم المكثفة ل DEA، و التي تساعد في تقليل الأخطاء و الحصول على نتائج قياس جيدة قريبة من الواقع و توجيه المدراء إلى إمكانيات التحسين اللازمة بناء على الوحدات المرجعية المحددة بدقة، و تنقسم هذه الشروط إلى مجموعتين على النحو التالي:

أ- الشروط المتعلقة بنماذج DEA:

هناك مجموعة من الفرضيات الأساسية المشتركة التي ترافق اختيار أي نموذج من النماذج الرياضية ل DEA، و التي تعتبر كشرط أساسي لحسن استخدام هذه النماذج و الحصول على نتائج دقيقة، و يمكن تلخيص هذه الشروط في الجدول التالي:

¹- Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Op.Cit , p 37.

²- Necmi. K. Avkiran, Productivity Analysis in The Service Sector With Data Envelopment Analysis, Third Edition, QLD, 4072, Australia, 2006, P 03.

³- Seiford, Lawrence M, "A DEA bibliography (1978-1992)", in (Charnes, Abraham, William Wager cooper, Arie Y. Lewin and Lawrence M. Seiford, ed.), Data envelopment analysis: Theory, methodology and applications, Kluwer Academic Publishers, Boston, 1994, p 437-469.

⁴- Vincent Charles, Mukesh Kumar, Op. Cit, P 02.

الجدول (5-3): الشروط المتعلقة بنماذج DEA.

الشروط	التعريف
تماثل الوحدات	بنوك تجارية أو بنوك التنمية أو المؤسسات مالية مختصة لأن ذلك من شأنه أن يؤثر على نتائج الدراسة، سواء من حيث اختلاف مدخلاتها و مخرجاتها و القوانين التي تحكمها، و هو ما يبرّر عدم تماثل هذه الوحدات.
وجود علاقة خطية بين المدخلات و المخرجات	نظريا يؤدي زيادة المدخلات إلى زيادة المنتجات، و أي انخفاض في المنتجات يكون نتيجة لانخفاض المخرجات.
إيجابية متغيرات المدخلات و المخرجات	و هو شرط أساسي ضمن النموذج الرياضي (شرط عدم السلبية) لأنه من غير المعقول إنتاج عدد سالب من المنتجات.
تطابق وحدات القياس للمدخلات و المخرجات ليست شرط أساسي	يمكن استخدام وحدات قياس مختلفة للمدخلات و المخرجات (قيم نقدية، عدد العمال، أوزان، عدد الوحدات، و غيرها).
من المفروض أن تعبر المدخلات و المخرجات عن أكثر المتغيرات تأثيرا على الكفاءة.	يجب المفاضلة بين مجموعة المتغيرات المتاحة و اختيار المتغيرات الأكثر تأثيرا على الكفاءة.
إضافة ثابت موجب	و هذا من أجل مشكل عدم سلبية البيانات بحيث تضاف لقيم المتغيرات إذا كانت موجبة و تطرح إذا كانت سالبة.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع التالية:

- 1- Ahmeb Hussein Battal Al-Ani, Khaled Shahooth Khalaf Al-Delaimi (2006), Using Data Envelopment Analysis To Measure Cost Efficiency With An Application On Islamic Banks, Scientific Journal Of Administration Development, Vol 04, LAD, 2006, p 142, 143.
- 2- Okacha Rzeen, Abdelkrim Mansouri, Measuring The Relative Efficiency Of Algerien Banks By A Multi-Criteria Non-Paratmetric Thechnique, Data Envelopment Analysis (DEA), p09, 10.

ب- الشروط المتعلقة بحجم العينة :

قام "W. Cooper" عام 2006 في إطار الأبحاث و الدراسات المتواصلة الخاصة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات بوضع مجموعة من القواعد المتعلقة بحجم العينة، و التي اعتبرها الباحثون في هذا المجال ضمن الشروط

الأساسية اللازمة لحسن استخدام DEA و قياس الكفاءة بشكل أفضل،¹ و يمكن إيجاز هذه القواعد في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): الشروط المتعلقة بحجم العينة.

التعريف	الكتابة الرياضية	القاعدة
حجم العينة أكبر أو يساوي من حاصل ضرب عدد المدخلات مع المخرجات.	$O * S \leq SS$	هدف القاعدة الأولى هو تحديد حجم العينة
حجم العينة أكبر أو يساوي مجموع المدخلات و المخرجات ضرب ثلاثة.	$(O + S) * 3 \leq SS$	هدف القاعدة الثانية هو تحديد حجم العينة
أن لا يتجاوز عدد الوحدات ذات الكفاءة ثلث العينة المدروسة.	$DMU 100\%$ $EFFICIENT \leq 1/3 * SS$	هدف القاعدة الثالثة هو اختبار جودة النموذج

مع العلم أن:

SS: عدد وحدات ضمن العينة محل الدراسة I: عدد المدخلات (Imputs) O: عدد المخرجات (Outputs).

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- 1- Vincent Charles, Op.Cit, p 02.
- 2- Manzoni. A, Islam S.M.N, Op.Cit, p 119.

ثانيا: مفهوم نموذج التغليف الحر (Free Disposal Hull) FDH.

أ- تعريفه.

يعتبر نموذج التغليف الحر FDH من النماذج التي بلغت قدرا كبيرا من الاهتمام، بعد تقديمه من قبل (Depuis, Simar, & Tulkens) في عام 1984،² ليقوم بعد ذلك "Tulkens" بتطويره أكثر عام 1993 في جامعة "Louvain" البلجيكية، وكان الدافع الأساسي وراء هذا النموذج هو التأكد من أن تقييمات الكفاءة يتم أخذها من الأداء الفعلي،³ تحت فرضية التصرف الحر و القوي في المدخلات و المخرجات في ظل حد أدنى من

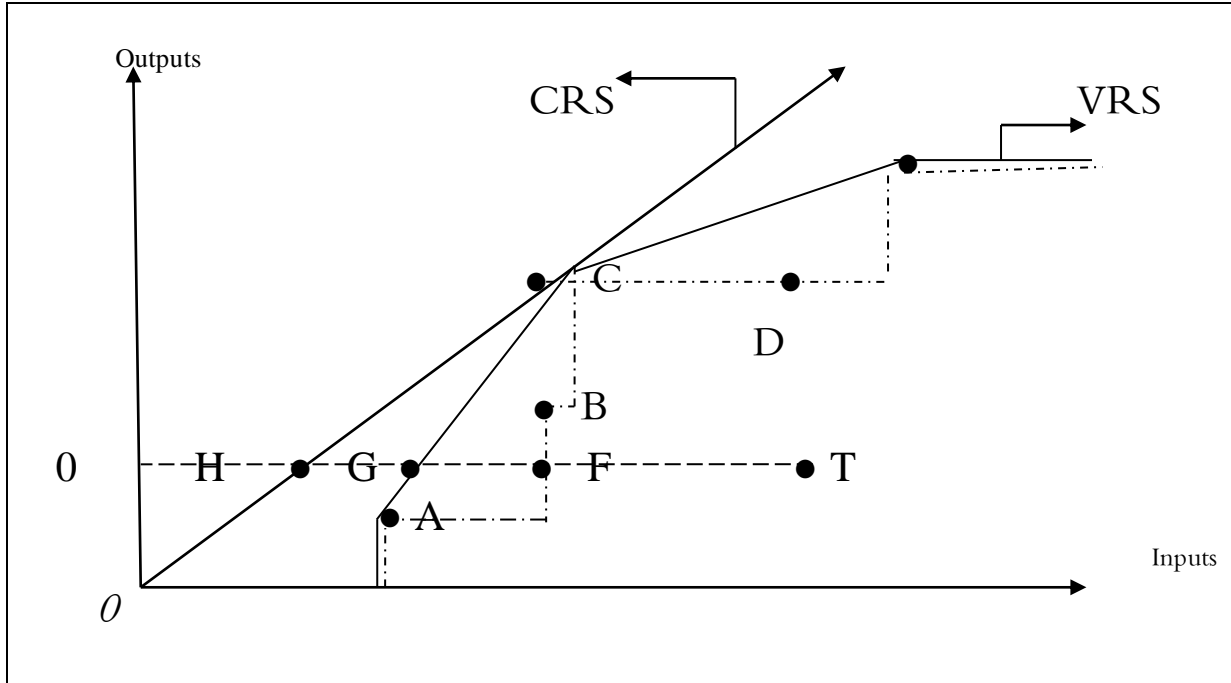
¹- Manzoni. A, Islam S.M.N, Performance Measurement In Corporate Governance, Physica-Verlag Heidelberg, 2009, p 119.

²- Depuis.D, Simar.L, Tulknes.H, Measuring Labor efficiency in Post Offices in: Marchand.M, Pesiteau.P, The Performance Of Public Enterprise: Concept Measurement, Amesterdam, 1984, 243, 267.

³- Rashed Khanjani Shiraz, Madjid Tavana Khalil Paryab, Fuzzy Free Disposal Hall Models Under Possibility and Credibility Measures, Int.J, Data Analysis Technique and Strategies, Vol 06, N°03, 2014, p922.

الفرضيات فيما يتعلق بتكنولوجيا الإنتاج، مما يجعل تمثيله البياني غير محدد على خلاف نموذج BCC،¹ كما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني لنموذج FDH مقارنة بنموذجي CCR و BCC



Source : Teng Fei Wang, Dong Wook Song, Kevin Cullinane, Container Port Production Efficiency: A Comparative Study Of DEA and FDH Approaches, Journal Of The Eastern Asia Society For Transportation Studies, Vol 5, October 2003, p 703.

حدود الإنتاج الكفؤة تحدد العلاقة بين المدخلات و المخرجات من خلال الشكل رقم (3-5) الذي يظهر أقصى إنتاج يمكن الحصول عليه من المدخلات المستهلكة، و بذلك فهو يعكس الوضع الحالي للتكنولوجيا المتاحة للصناعة، حيث تعتبر الوحدة DMUs كفؤة إذا كانت تقع على الحدود الكفؤة.

على الرغم من أن الوحدة B كفؤة حسب نموذج FDH، إلا أنها ليست كفؤة تماماً لأنها لا تقع على حدود الكفاءة وفقاً لنموذجي CCR و BCC، على عكس الوحدة C التي يمكن اعتبارها كفؤة تماماً لأنها تقع على حدود الكفاءة و وفقاً للنماذج الثلاثة السابقة (CCR , BCC, FDH).

¹- Burmo De Borger, Kristiaan Kerstens, Win Moesen & Jacques Vanneste, An Non Parametric Free Disposal Hull (FDH) Approach To Technical Efficiency: An Illustration Of Radial and Graph Efficiency Measures and Some Sensitivity Results, Swiss Journal Of Economics and Statistics, 1994, Vol 130 (4), p 647, 648.

إن نماذج FDH و CCR و BCC تسمح بتحديد مجموعات إمكانيات الإنتاج و نتائج الكفاءة، و كمثال على ذلك يتم إعطاء كفاءة المدخلات الموجهة للوحدة T في الشكل رقم (3-5) من خلال العلاقة OF/OT وفقا لنموذج FDH، و العلاقة OH/OT وفقا لنموذج CCR و OG/OT وفقا لنموذج BCC.

ب- الصيغة الرياضية لنموذج التغليف الحر FDH.

ليكن لدينا وحدات الإنتاج S (s=1,2,...,S) التي تستخدم المدخلات m (Xs= Xs1, Xs2, ...,)

$R_+^M \ni (X_{sm})$ لإنتاج المخرجات Y_s $(Y_{s1}, Y_{s2}, \dots, Y_{sn}) \in R_+^n$ ، و ليكن λ $(\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_s)$

$R_+^S \ni$ شعاع غير سالب يشكل تركيبات خطية للمنتجين S (قيد العوامل)، و في الأخير لدينا $e(1,1,1,\dots,1)$.¹

يمكننا كتابة مشكلة قياس الكفاءة الموجهة نحو المدخلات على شكل سلسلة ل j من البرامج الخطية، مع قيود

تُفرّق بين النماذج الثلاثة (CCR, BCC, FDH)² و تظهر قيد جديد خاص بنموذج FDH يتمثل في $\lambda_s \in \{0,1\}$

و الذي يدل على أن التركيبات الخطية ل λ هي عبارة عن قيود ثنائية، بمعنى أنها تأخذ قيمتين فقط الصفر

(0) أو الواحد (1)، فالشرط $\lambda=1$ يدل على أنه يجب اختيار كفاءة حقيقية واحدة من بين الملاحظة.³

المطلب الثالث: صعوبات قياس الكفاءة البنكية.

إن قياس الكفاءة البنكية يواجه جملة من الصعوبات التي يمكن أن تضعف النتائج و تؤثر عليها، و هذا على

الرغم من احترام المفاهيم و المنهجية المستخدمة في اختيار المتغيرات و معالجة البيانات، و هو ما جعل العديد من

الباحثين يسعون إلى تحديد هذه الصعوبات التي يمكن أن تؤثر على النتائج لتجنبها عند القياس.

الفرع الأول: تعدد مناهج تعيين المدخلات و المخرجات.

لا يزال تحديد مدخلات و مخرجات البنك مثير للجدل في الدراسات و الأبحاث خاصة في ظل ظهور مقاربات

بديلة،⁴ حيث يرى كل من "Berger" و "Humphrey" أنه وفقا للدراسات السابقة لا يوجد إجماع حول

استخدام منهجية محدّدة لتحديد المدخلات و المخرجات التي تستخدم لتقدير كفاءة البنك.⁵

¹- Teng Fei Wang, Dong Wook Song, Kevin Cullinane, Container Port Production Efficiency: A Comparative Study Of DEA and FDH Approaches, Journal Of The Eastern Asia Society For Transportation Studies, Vol 5, October 2003, p 703, 704.

²- يعتبر نموذجي اقتصاديات الحجم الثابتة CCR و المتغيرة BCC أحد نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA، و هي تمثل الأساس لبقية النماذج الأخرى و هو ما سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

³- W.W Cooper, Seiford LM, Tone K, Op.Cit, p 118.

⁴- Korsah. K. B, Nyarko E. K and Tagoe .N, Impact of financial sector liberalisation on competition and efficiency in the Ghanaian banking industry, International Labour Organization, Research paper 01-2, 2001, p16.

⁵- Berger. A. N, Humphrey, D, Efficiency of financial institutions: international survey and directions for future research, Op-Cit, 206.

أولاً: منهج الوساطة **intermediation approach**.

لقد تم تطوير العديد من الأبحاث و الدراسات التحريبية التي تحدد العلاقة بين مدخلات و مخرجات المؤسسات المالية، ففي البداية تم الأخذ بمنهج الوساطة من قبل "Sealey" و "Lindley" في دراستهما لعام 1977، و الذي يشير إلى أن الهدف الرئيسي للبنوك التجارية هو تحويل خصومها الأساسية (الودائع) إلى قروض، فمنهج الوساطة يفترض أن الهدف الرئيسي للبنوك التجارية هو خلق الناتج على شكل قروض و استثمارات و هذا باستخدام خصومها بما في ذلك الودائع و العمالة و رأس المال كمدخلات،¹ و لذلك تعتبر القروض و الأصول الأخرى كنواتج للبنوك في حين أن الودائع و المطلوبات الأخرى عبارة عن مدخلات.²

و بالتالي من خلال هذا النهج البنك التجاري هو الوسيط الرئيسي في الاقتصاد و يتمثل دوره في استخدام الودائع و رأس المال و العمل لتوفير القروض و الاستثمارات لغرض تحقيق الأرباح،³ فالودائع هي أساس الإنتاج لأنها ضرورة لمنح القروض و نتيجة لذلك فهي "المدخلات"، بينما تمثل قيمة القروض الممنوحة و الموجودات الأخرى "المخرجات".⁴

يعتبر (Sealey. C. W and Lindley. J, 1977) أول من قاما بتمييز مدخلات و مخرجات البنك، ليأتي بعدها باحثون آخرون قاموا بتطبيقها في دراساتهم على غرار "Yudistria" في الدراسة التي أجراها عام 2003 لتقييم كفاءة (18) بنكاً إسلامياً، حيث طبق نموذج التحليل التطويقي للبيانات (DEA) و بالاعتماد على منهج الوساطة بشكل رئيسي فقام بتحديد مصفوفة متغيرات مستقلة مكونة من ثلاث مخرجات و هي (إجمالي القروض و النواتج الأخرى و الأصول السائلة)، و ثلاث مدخلات تمثلت في (إجمالي الودائع و التكاليف الإدارية و الأصول الثابتة).

و من أجل تقييم كفاءة القطاع المصرفي الأوروبي استخدم "Y. Altunbas" و آخرون في دراستهم التي أُجريت 2001 أسلوب حد التكلفة العشوائية (SFA)، حيث اعتمدوا على نهج الوساطة لتحديدي المتغيرات و تمثلت المدخلات في (العمالة و رأس المال المادي و الودائع)، في حين شملت المخرجات (النواتج) على (إجمالي قيمة القروض و رصيد الأوراق المالية و البنود خارج الميزانية) على 104 من البنوك الأوروبية بين عامي 1989 و 1997.⁵

¹- Boda. M, Zimková. E, Efficiency in the Slovak banking industry: a comparison of three approaches, Prague Economic Papers 24(4), 2015, p 436.

²- Jimborean. R, Brack, E, The cost-efficiency of French banks, Bankers, Markets and Investors 105, 2010, p 33.

³- Iveta. P, Cost Efficiency Of The Czech And Slovak Banking Sectors: An Application Of The Data Envelopment Analysis, 9th International Scientific Conference, Business and Management, Lithuania, 2016, p01,02.

⁴- Sealey. C.W, Lindley. J, Inputs.T, outputs and a theory of production and cost at depository financial institutions, The Journal of Finance 32[4], 1977, p 1251-1266.

⁵- Altunbas. Y, Gardener E. P. M, Molyneux P, and Moore B. (2001) Efficiency in European banking. European Economic Review 4'6[10], 1931.

و كان قد أنشأ قبل ذلك " Berger, A. N" و " Humphrey D. B" عام 1997 اتجاه للمدخلات و المخرجات المصرفية، حيث حدّد مجموع التكاليف المصرفية على أنّها مجموع تكاليف التشغيل بما في ذلك تكاليف الفائدة، بينما تشمل النواتج جميع الإيرادات من نشاط الوساطة سواء كانت مالية أو غير مالية.¹

كما قام " Barr. R" و آخرون في دراسة أجروها عام 2002 بتقييم كفاءة المصارف التجارية للولايات المتحدة خلال الفترة (1984-1998)، من خلال النظر في المتغيرات التي وصفها نموذج DEA بالتوجه المدخلي الذي طوّره (Barr. R. S, Siems T. F, 1998) حيث يستخدم هذا النموذج نفس المتغيرات التي يستخدمها (Berger and Master, 1997) للإحاطة بالوظائف الأساسية للبنك، و باستخدام نهج الوساطة تكونت مصفوفة المدخلات و المخرجات من الموارد اللازمة لتشغيل الأنشطة المصرفية (نفقات الأجر و المباني و الأصول الثابتة و المصاريف الأخرى غير المتعلقة بالفائدة و النفقات غير المباشرة و صناديق الاستثمار)، و ثلاث مخرجات تمثلت في (إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد و الأصول الإنتاجية).²

و قد قام باحثين آخرين من بينهم " Kao. C" و " Liu .S" في دراستهم لعام 2004 بفحص القانون البنكي التايواني لعام 2000، و هو ما جعلهم يحتفظون بهذا النهج (الوساطة) في دراساتهم و أبحاثهم بعد أن لاحظوا أن البنوك تلعب دور الوساطة بشكل أساسي، حيث تمثلت المدخلات في (إجمالي الودائع و تكاليف الفوائد و المتمثلة في المصروفات على الفوائد و المصروفات الأخرى مثل نفقات المهمات و المرتبات، و النفقات الأخرى)، أما المخرجات فتضمنت (مجموع القروض بما في ذلك القصيرة و المتوسطة الأجل و إيرادات الفوائد بما في ذلك الفوائد على القروض و دخل السندات الحكومية و غير الحكومية و الأرباح و الفوائد على الأسهم، و الإيرادات من غير الفوائد).³

ثانياً: منهج الإنتاج production approach

تعتبر الدراسة التي قام بها " Benston, G" عام 1965 من بين الدراسات الأولى التي تطرقت إلى منهج الإنتاج في تحديد مدخلات و مخرجات الشركات،⁴ لتليها دراسات عديدة قامت بتحليل نهج الإنتاج أبرزها الدراسة قام بها كل من " Sherman, D. H" و "Gold, F" لعام 1985،⁵ و التي عرفته بنهج "القيمة المضافة" لأنه يركز

¹- Berger. A. N, Humphrey D. B, Efficiency of financial institutions: International survey and directions for future research, Op.Cit, p 206.

²- Barr. R. S, Killgo .K. A, Siems T . F, Zinunel S, Evaluating the productive efficiency and performance of U.S. commercial banks, Managerial Finance 28[8], 2002, p 11, 12.

³- Kao. C, Liu .S, Predicting bank performance with financial forecasts: a case of Taiwan commercial banks, Journal of Banking & Finance 28[10], 2004, p 2355.

⁴- Benston.G, Branch Banking and Economies of Scale, Journal of Finance, Vol. 20, No 2,1965, pp. 312-331, <http://dx.doi.org/10.1111/j.1540-6261.1965.tb00212.x>

⁵- Sherman, D. H.; Gold, F. 1985. Bank branch operating efficiency: evaluation with data envelopment analysis, Journal of Banking and Finance 9(3): 297-315.

على الخدمات المقدمة للعملاء و يفترض أن هدف البنك هو إنتاج الودائع و القروض و الخدمات الأخرى، و هو ما يمثل التغيير مقارنة بمنهج الوساطة.¹

في هذه الحالة، يعتبر البنك مؤسسة تستخدم رأس المال و الموارد البشرية (العمل) لتقديم خدمات القروض و قبول الودائع، و بالتالي فإن عدد حسابات الودائع أو عدد العمليات المنفذة سيكون المقياس المناسب للإنتاج (المخرجات)، و مع ذلك يمكن حذف أنشطة وسيطة أخرى مثل الخدمات الاستشارية، و المدخلات المقابلة عادة هي الوحدات المادية لرأس المال و العمل و المعدات،² و قد اتفق معظم الباحثون على أن لمنهج الإنتاج عيبين رئيسيين يتمثل الأول في تجاهله لتكاليف الفوائد و الثاني هو أنه يتطلب معلومات عن عدد الحسابات و تخصيص التكاليف.³

من خلال دراسة خصائص كل من منهجي الإنتاج و الوساطة، يمكننا القول أنه يمكن أن يحتوي كلاهما على نفس المعلومات و لكن النتائج التي تستخلص ليست متطابقة بالضرورة، و يرجع سبب ذلك أساسا إلى وحدات القياس المستخدمة، فبينما يستخدم نهج الوساطة وحدة "القيمة" يستخدم نهج الإنتاج وحدة "الحجم".

ثالثا: منهج الربحية profit approach

يعتبر منهج الربحية أحدث المناهج المقدمة لتحديد مدخلات و مخرجات البنك و هذا استنادا إلى الدراسة التي قدمها "Berger. A" و "Mester. L" عام 2003 حول "التغيرات الدراماتيكية في أداء البنوك الأمريكية: التغيير التكنولوجي، و إلغاء الضوابط التنظيمية، و التغيرات الديناميكية في المنافسة"،⁴ حيث صرح "Berger. A" في هذا الصدد أن "استخدام نهج الربحية قد يُساعد على مراعاة التغيرات غير المقاسة في جودة الخدمات المصرفية و التي تتضمن التكاليف المرتفعة المدفوعة لتطوير نوعية هذه الخدمة، و هو ما قد يساعد على تحقيق هدف تعظيم الربح من خلال إدراج جميع التكاليف و الإيرادات".⁵

ويحتفظ مثل هذا المنهج بالخصائص التي تقلل إلى أدنى حد من المدخلات والميزة القصوى للنواتج ويجل المشكلة المتعلقة بتصنيف الودائع إقامدخالات أو كمخرجات.⁶

¹- Boda. M, Zimková. E, OP.Cit, p 436.

²- Humphrey. D. B, Costs and scale economies in bank intermecliation. In: Handbook for banking strategy, Aspinwall, R. and Eisenbeis, R.A. (eds.). John Wiley & Sons, New York, 1985, p 178.

³- Kamecka. M, Bank efficiency in CEE: Doctoral Thesis, Vienna: WU Vienna University of Economics and Business, 2010, p37.

⁴- Berger. A, Mester. L, Explaining the dramatic changes in performance of US banks: Technological change, deregulation, and dynamic changes in competition, Journal of Financial Intermediation Vol 12,2003, p57-95.

⁵- Kamecka. M, Bank efficiency in CEE,OP-Cit, p37.

⁶- Ahn.H, Le.M. H, An Insight into the Specifi cation of the Input-Output Set for DEA-Based Bank Effi ciency Measurement, Management Review Quarterly, Vol. 64, No. 1, 2014, p 19-20.

رابعاً: منهج القيمة المضافة value-added approach.

لقد تم ترقية هذا النهج من قبل (Berger.A. N, Hanweck. G, Humphrey. D. B) في دراستهم لعام 1987 بعنوان "الجدوى التنافسية في القطاع المصرفي: الحجم والنطاق و اقتصاديات مزيج المنتجات"،¹ ليتم تبريره أكثر من قبل (Berger. A. N, Humphrey. D. B) في دراستهم لعام 1997 بعنوان " كفاءة المؤسسات المالية: المسح الدولي والتوجيهات المستقبلية للبحوث"،² و يتطلب تطبيق هذا النموذج تحليلاً أكثر حساسية للعمليات الفردية التي تقوم بها المصارف التجارية قيد التقييم لأنه ينظر في الأصول و الخصوم على أنها خصائص للإنتاج من خلال القيمة المضافة المرتبطة بها.

و يتم استخدام هذا النهج بكثرة في قطاع الصناعات التحويلية، و نادراً ما يطبق على القطاع المصرفي لأنه يتطلب العمل على تقديرات الدخل و الفائدة و التي يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً، و مع ذلك فعندما يتم استخدام هذا النهج على مستوى المؤسسات المالية يأخذ الفرق بين المدخلات و المخرجات كقيمة مضافة على مستوى الشركات الصناعية.³

و قد قام بعض الباحثين بالجمع بين نهج القيمة المضافة مع أحد المناهج السابقة (الوساطة أو الإنتاج)، فعلى سبيل المثال جمع (Camano.A. S, Dyson R. G) في دراستهم التي أجريت عام 2005 بالجمع بين نهج القيمة المضافة مع نهج الإنتاج لقياس أداء فروع البنوك مظهرين بذلك أن الجمع بين هذين المنهجين يمكن أن يكون أداة ممتازة لقياس الأداء.⁴

يشكل تعدد مناهج تعيين المدخلات و المخرجات أحد صعوبات قياس الكفاءة البنكية، لأن اختيار المنهج الذي يتلاءم مع طبيعة نشاط البنك سيضمن إلى حد كبير تقدير أفضل للكفاءة، و في هذا الصدد صرح (Casu.B, Molyneux.P.A, 2003) أنه لا توجد نظرية شاملة للشركة المصرفية و لا يوجد اتفاق بشأن النهج المفضل لتحديد مدخلات و مخرجات البنك.⁵

¹ Berger.A. N, Hanweck. G. ., Humphrey. D. B, Competitive Viability in Banking: Scale, Scope and Product Mix Economies, Journal of Monetary Economics, Vol. 20, No03, 1987, p501-520,

² Berger. A. N, Humphrey. D. B, Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research, European Journal of Operational Research. Vol. 98, No. 2,1997, p 175-212,

³ Casu. B, Molyneux. P, A comparative study of efficiency in European banking: Applied Economics 35[17J, 2003, p 1870.

⁴ Camano.A. S, Dyson R. G, Efficiency. size. benchmarks and targets for bank branches: an application of Data Envelopment Analysis, The Journal of the Operational Research Society 50[9J, 1999, p905.

⁵ Iveta Paleckova, OP.Cit, p02.

كما أكد كل (Berger. A. N, Humphrey. D. B) عام 1997 في دراستهم حول كفاءة المؤسسات المالية، أنه على الرغم من عدم وجود نهج كامل إلا أن نهج الوساطة قد يكون أكثر ملائمة لتقييم المؤسسات المالية لأن هذا النهج يشمل نفقات الفائدة و التي كثيرا ما تمثل نصف إلى ثلثي إجمالي التكاليف.¹ و علاوة على ذلك قد يكون نهج الوساطة متفوقا في تقييم أهمية الكفاءة الحدودية في ربحية المؤسسات المالية، نظرا لتقليل التكاليف الإدارية و تحقيق أقصى قدر من الأرباح، و كما ذكر (Tortosa Ausina) في دراسته التي أجراها عام 2002 حول "التكاليف المالية، وتكاليف التشغيل، وتخصص الشركات المصرفية الإسبانية مثل ديناميكيات التوزيع"، أن استخدام هذه المناهج يختلف حسب الظروف، و يعتبر نهج الوساطة الأكثر أهمية بالنسبة للقطاع المصرفي لأن أكبر قدر من النشاط يتعلق بتحويل الأموال المحصلة (الودائع) إلى استثمارات (قروض).²

الفرع الثاني: طبيعة المدخلات و المخرجات.

يعتبر اختيار المدخلات و المخرجات أمر مهم في قياس الكفاءة البنكية، و لتقييمها بشكل جيد من الأفضل أن تشمل المؤشرات المختارة أولا جميع الموارد التي تستخدمها الوحدات DMUs و التي تعكس أنشطتها و أدائها على جميع المستويات، كما يجب أن تكون مشتركة بين جميع الوحدات التي يجري تقييم كفاءتها، بالإضافة إلى ذلك يجب دمج المؤشرات و العوامل البيئية في تحليل الكفاءة.³

كما يجب التمييز بين المدخلات و المخرجات الخارجية عن نطاق البنك، و بالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار فقط العوامل (المؤشرات) التي يمكن السيطرة عليها و مراقبتها، و قد ناقش ذلك كل من قبل (Cherchye. L, Post. T) في دراستهم التي أجريت لعام 2000 حول قياس الأداء الإنتاجي في ظل عدم اليقين، إذ رأوا أنه من الممكن تجنب عدم اليقين الإنتاج من خلال الجمع بين DEA و نماذج المخاطر متعددة العوامل و شروط الهيمنة العشوائية.⁴

¹- Berger. A. N, Humphrey. D. B, Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research, OP.Cit, p 206

²- Chin.W.H, Yung-ho.Chen.H, Hasiang.H, Using A Hybrid Systems DEA Model to Analyze The Influence Of Automatic Banking Service On Commercial Bank's Efficiency, Journal Of The Operation Research Society Of Japan, Vol 55, N°04, 2012, P215.

³- Rayna Brown, Mismanagement or Mismeasurement ? Pitfalls and Protocols For DEA Studies in The Financial Services Sector, European Journal Of Operational Research, 174, 2006, p 1103.

⁴- Cherchye. L.Post. T, Methodological Advances in DEA: A survey and an application for the Dutch electricity sector, Statistica Neerlandica 57 4, 2003, p426, p 430-431.

الفرع الثالث: عدم تجانس الوحدات المقاسة.

إن قياس الكفاءة البنكية يتطلب استخدام بيانات متجانسة "Homogeneous data"، حيث قام العديد من الباحثين بدراسة أثر تطبيق البيانات غير المتجانسة على نتائج قياس الكفاءة "الحدود التجريبية"، واتفقوا على أنه حتى يتسنى لنا تقييم كفاءة الوحدات DMUs و مقارنتها يجب أن يُأخذ بعين الاعتبار طبيعة النشاط، التكنولوجيا المستخدمة، الإنتاج، حجم الوحدات، بالإضافة إلى العوامل البيئية المحيطة بالبنك "Environmental factors"¹.

و لتفادي هذا المشكل اقترح (Dyson. R.G) وآخرون عام 2001 مجموعة من الإجراءات التي يجب استخدامها لمعالجة عدم التجانس للوحدات DMUs التي يتم تقييم كفاءتها،² وهذا إما باختيار وحدات متجانسة أو من خلال تقسيم العينة الأولية إلى مجموعات فرعية متجانسة بناء على الدراسة و قد قام بذلك (Sarrico.) (C.S,Dyson. R.G) عام 2000 عند قياسهما لأداء المؤسسات غير المالية " University Of Warwi in UK"³.

لقدر رأى (Dyson. R.G et al, 2001) أنه يمكن أن يكون الوجود المحتمل لاقتصاديات الحجم أو عدم وجودها مصدرا لعدم تجانس الوحدات DMUs، فالوحدة ذات الحجم الصغير جدا ستجد صعوبة في العمل على النحو الأمثل، كما هو الحال بالنسبة لوحدات DMUs ذات الحجم الكبير التي يمكن أن تجد هي الأخرى صعوبات في تسيير الإدارة، فعلى الرغم من إمكانية تبني نموذج BCC الذي يعترف بوجود اقتصاديات الحجم المتغيرة إلا أنه لا يحل المشكلة دائما، فالحدود وفقا ل BCC تغلف البيانات أكثر من CCR الأمر الذي من شأنه أن يزيد من عدد DMUs الكفؤة و في الوقت نفسه يبالغ في تقدير درجات الكفاءة، و بالتالي من الأفضل اختيار بيانات كل وحدة على حدة في ظل وجود أو غياب وفورات الحجم و عند تجاهل تكنولوجيا الإنتاج،⁴ كما اقترح (Banker. R.D) عام 1996 اختبار فرضيات آثار اقتصاديا الحجم باستخدام تحليل مغلف البيانات الأمر الذي سيقبل من عدم اليقين بشأن النموذج الواجب تطبيقه (CCR أو BCC)،⁵ ليقوم (Kittelsen. S.A.C) عام 1999 بتعميم

¹- Rayna Brown, Op-Cit, p 1101.

²- Dyson. R.G, Allen.R., Camanho. A.S, Podinovski. V.V, Sarrico. C.S, Shale. E.A, Pitfalls and protocols in DEA, European Journal of Operational Research, vol. 132, no 2,2001, p247.

³- Sarrico. C.S,Dyson. R.G, Performance measurement in UK universities – the institutional perspective, Journal of Operational Research Society, vol. 51, no. 7, p 789.

⁴- Dyson. R.G, Allen.R., Camanho. A.S, Podinovski. V.V, Sarrico. C.S, Shale. E.A, OP.Cit, p248.

⁵- Banker. R.D. 1996, Hypothesis tests using data envelopment analysis, Journal of Productivity Analysis, vol. 7, No 2-3, p139.

جميع اختبارات (Banker. R.D) و هذا باستخدام محاكاة "Monte Carlo Simulations"، حيث خلص إلى أنها تقدم تقدير تقريبي كبير لأنها صالحة لتحديد مستويات الأهمية.¹

الفرع الرابع: صعوبة تحديد حجم العينة.

يؤدي اختيار حجم العينة الملائم بالنسبة لعدد المتغيرات إلى زيادة احتمال الحصول على نتائج أكثر دقة و مصداقية، حيث يمكن للباحث الزيادة في عدد الوحدات و المتغيرات إذا كان يشك في قدرة النموذج على التمييز بين DMU الكفؤة و غير الكفؤة.

يرى (Dyson. R.G and al, 2001) أنه كلما كان حجم العينة أصغر مقارنة بعدد المدخلات و المخرجات كان من الصعب تحديد الوحدات DMUs الكفؤة بدقة، و هذه الصعوبة جوهرية في أداء النموذج لأن كل وحدة DMU حرة في تحديد أوزان المدخلات و المخرجات التي تزيد من كفاءتها إلى أقصى حد ممكن، و يمكنها أن تعطي أعلى الأوزان لمدخل واحد و مخرج واحد، أو معدل المدخلات و المخرجات الأكثر أهمية، و لتجنب هذه الصعوبات اقترح مجموعة من الحلول نلخصها فيما يلي:

- تغطية كامل الموارد المستخدمة.

- الحد من القيود المستخدمة عن طريق إدخال أسعارها إن وجدت.

- تفادي استخدام المتغيرات التي لا تتعلق بأهداف الوحدات المراد تقييم كفاءتها.

- تقليل عدد القيود المفروضة على المدخلات و المخرجات.

بالإضافة إلى ذلك، قام بعض الباحثين باقتراح قاعدة تجريبية "Rule Of Thumb" تتطلب عددا دقيقا من البيانات فيما يتعلق بعدد الوحدات التي يجب أن يساوي على الأقل ضعف ضرب المدخلات في المخرجات (2mxs)، و هي بذلك تضمن مستوى كافي من درجات الحرية لتجنب ظهور نتائج غير دقيقة و غير معبرة من خلال الحصول على عدد كبير من وحدات DMUs كفؤة.²

لقد أظهرت نتائج الأبحاث أن التصحيحات التي أُحدثت على حجم العينة كان لها الأثر البالغ على نتائج تقييم الكفاءة و هذا بغض النظر عن عدد المدخلات و المخرجات، و هو ما قام بإثباته (Staat. M) في الدراسة التي قام بها عام 2001 حول أثر تأثير حجم العينة على الكفاءة المتوسطة بالاعتماد على البيانات التي قدمها

¹- Kittelsen. S.A.C, Monte Carlo Simulations of Dea Efficiency Measures and Hypothesis Tests, Memorandum. Department of Economics, University of Oslo, 1999, p01.

<http://www.sv.uio.no/econ/english/research/unpublished-works/working-papers/pdf-files/1999/Memo-09-1999.pdf>

²- Dyson. R.G, Allen.R., Camanho. A.S, Podinovski. V.V, Sarrico. C.S, Shale. E.A, OP.Cit, p248.

Banker و Morey عام 1986 ليخلص إلى أن درجات الكفاءة التي تم الحصول عليها تأثرت بشكل كبير بتغيير بحجم العينة.¹

الفرع الخامس: ارتباط المتغيرات، سلم القياس و أخطاء التعيين.

عند قياس الكفاءة البنكية يمكن مواجهة صعوبات أخرى متعلقة باختيار عينة الدراسة و كذا المتغيرات (المدخلات/المخرجات) و التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نتائج القياس، و يتمثل أهمها في سلم القياس و أخطاء التعيين، و الارتباط المحتمل بين المتغيرات.

الجدول رقم (7-3): ارتباط التغيرات، سلم القياس و أخطاء التعيين.

الصعوبات	طريقة معالجتها
ارتباط المتغيرات La corrélation des variables	<p>اقترح (Dyson et al, 2001):</p> <ul style="list-style-type: none"> - إذا كان هناك مدخلان أو مخرجان يرتبطان ارتباطا كاملا و إيجابيا يمكن حذفهما كلياً. - إذا كان هناك مدخلان أو مخرجان يرتبطان ارتباطا نسبيا فإن حذف أحد العوامل يمكن أن يقلل من درجات حساسية بعض الوحدات DMU. <p>اقترح (Jenkins et Anderson, 2003):</p> <ul style="list-style-type: none"> - استخدام التباينات الجزئية و التباين الشرطي لتحديد المتغيرات المترابطة و إغفالها و الإبقاء فقط على العوامل الأكثر صلة بالتحليل.
وحدات القياس Les unités de mesure	<p>اقترح (Dyson et al, 2001):</p> <ul style="list-style-type: none"> - استخدام المتغيرات في شكل مؤشرات، نسب، أو نسب مئوية تعكس الأداء. - استخدام تقريب بواسطة قياسات الحجم لاستبدال المؤشرات.
أخطاء التعيين Les erreurs d'échantillonnage	<p>اقترح (Simar et Wilson, 2000):</p> <ul style="list-style-type: none"> - أثناء قياس الكفاءة يُفترض أن العينة المختارة DMUs تمثل الصورة الكاملة لتكنولوجيا الإنتاج، و هذا غير منطقي في الواقع في ظل العدد القليل لوحدات القياس المختارة، و لتفادي خطر التأثير على النتائج و التغلب على هذه المشكلة تم "تصحيح مقدر كفاءة التحيز".

¹- Staat. M, The Effect of Sample Size on the Mean Efficiency in DEA: Comment, Journal of Productivity Analysis, vol. 15, N° 2, 2001, p129.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- 1- Dyson. R.G, Allen.R., Camanho. A.S, Podinovski. V.V, Sarrico. C.S, Shale. E.A, OP.Cit, p248.
- 2- Jenkins .L. Anderson, M,A multivariate statistical approach to reducing the number of variables in data envelopment analysis, European Journal of Operational Research, vol. 147, N° 1,2003, p52.
- 3- Simar. L, Wilson P.W,A general methodology for bootstrapping in non-parametric frontier models, Journal of Applied Statistics, 27,2000, p 779.

المبحث الثاني: أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأداة لقياس الكفاءة البنكية.

إن أهمية تقييم حدود الكفاءة البنكية من خلال التقنيات الرياضية يجد ضالته في الخصائص الجذابة ل DEA و التي تم إبرازها من خلال الأبحاث و الدراسات في هذا المجال، و على وجه التخصيص مرونة هذه الطريقة و قدرتها على دراسة العلاقات المعقدة بين مدخلات و مخرجات البنوك، من خلال مجموعة من النماذج التي تتيح التوليف الجيد بين المتغيرات حسب رغبات الباحثين و أهدافهم.

المطلب الأول: النموذج الأساسي لأسلوب DEA (The Basic CCR Model)

الفرع الأول: مفهومه.

إن السعي وراء التخصيص الأمثل للموارد جعل (Charnes et al, 1978) يُطوِّرون نموذجهم الأساسي CCR، الذي يتكون اسمه من الحروف الأولى للباحثين (Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E)، و يستند هذا النموذج على افتراض عوائد الحجم الثابتة CRS (Constant Return To Scale) للوحدات DMUs.

و يعني ذلك أنه إذا كان النشاط لديه مدخلات (X) و مخرجات (Y)، فإن النشاط (TX, TY) ممكن أيضا بالنسبة لكل مقياس رقمي إيجابي، و تتميز حدود الإنتاج الكفاءة بخصائص ثابتة من حيث عوائد الحجم، أي أن الزيادة في المدخلات تؤدي إلى زيادة متناسبة في مستويات الإنتاج.¹

يقيس نموذج CCR الكفاءة الكلية لوحدة صنع القرار DMU حيث يجمع بين الكفاءة التقنية البحتة و الكفاءة الحجمية على حد سواء في قيمة واحدة،² و يستخدم نموذج DEA مجموعة من وحدات الإنتاج لعينة من الصناعة

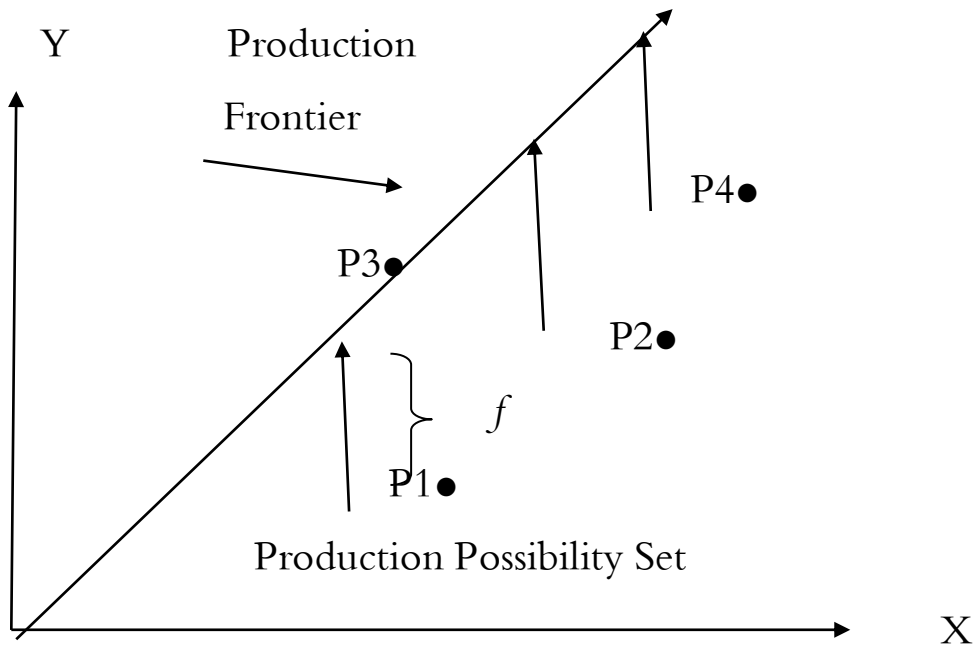
¹- Alemka Segota, Evaluating Shops Efficiency Using Data Envelopment Analysis: Categorical Approach, Zb. Rod Ekon. Fak. Rij, Vol 26, sv 02, 2008, p 328.

²- Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Op.Cit , p 39.

التي تشكل حدود الكفاءة و هي تتألف من جميع التركيبات الخطية الممكنة من وحدات الإنتاج الكفاء،¹ و يؤدي نموذج CCR إلى تحقيق نفس الكفاءة بغض النظر عن نوع التوجه مدخلي كان أم مخرجي.²

يمكن لوحدة صنع القرار غير الكفؤة (التي لا تقع على خط الكفاءة بيانيا) وفقا لنموذج CCR أن تنظر إلى مستوى المدخلات و المخرجات، بحيث تسعى إلى زيادة المخرجات عند مستوى يؤدي إلى انتقال الوحدات عموديا نحو جدار الكفاءة ضمن التمثيل البياني للكفاءة و نقول بذلك أن DMUs تمارس نشاطها وفقا لنموذج CCR إذا التوجه المخرجي كما يُظهره الشكل أدناه.³

الشكل رقم (3-6): نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR بالتوجه المخرجي.



Source: Wiliam W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, Handbook On Data Envelopment Analysis, International Series In Operations Research & Management Science, Second Edition, Springer Science+ Business Media, Volume 164, 2011, p16.

تم الحصول على الشكل رقم (3-6) بعد تمثيل الكفاءة لعينة من وحدات صنع القرار مكونة من (4) وحدات (P1, P2, P3, P4) بناء على مدخل واحد (X) و مخرج واحد (Y)، و قد أظهرت نتائجها أن الوحدة P3 فقط كفؤة بالمقارنة مع بقية الوحدات (P1, P2, P4)، مما جعلها تشكل حد الكفاءة (جدار الكفاءة) كوحدة مرجعية لبقية الوحدات الأخرى غير الكفؤة و التي تسعى إلى تحسين كفاءتها وفقا لنموذج CCR إذا التوجه المخرجي من

¹-Theodoridis. A.M, Psychoudakis.A.M, Christofi.A, Data Envelopment Analysis Complement To Marginal Analysis, Agricultural Economics Review, Vol 7, N° 02, 2006, P 56.

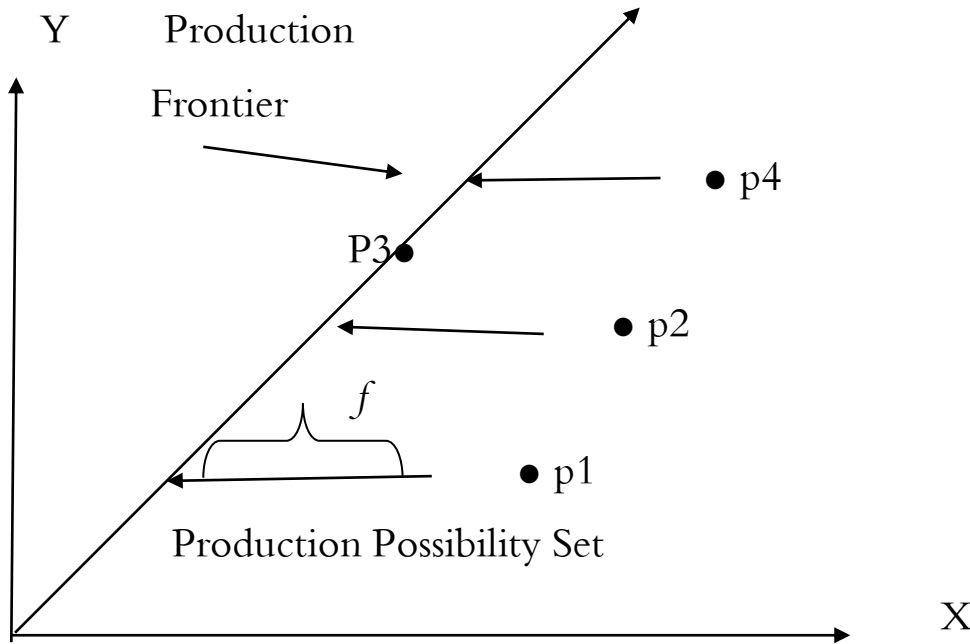
²- Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Op.Cit , p 39.

³- Ing Kristina Vincovà, Using DEA Models To Measure Efficiency, BIATEC, Volume XIII, 8/2005, p 25.

خلال الاتجاه عموديا نحو الحدود الكفؤة، أي تحافظ على نفس القدر من المدخلات مع زيادة المخرجات حسب الكيفية التي تنتج بها الوحدة الكفؤة P3، و تُعبّر المسافة f عن نسبة عدم الكفاءة و هي المقدار الذي يجب أن ترفعه الوحدة P1 من المخرجات Y حتى تصبح كفؤة، أمّا بالنسبة للوحدة P3 التي تقع على حدود الكفاءة فهي كفؤة بنسبة (100%) و بالتالي ليست مطالبة بتحسين كفاءتها حتى لحظة القياس N، لأنه يمكن الحصول على حدود كفاءة أخرى عند قياس الكفاءة خلال الفترة N' التي قد تتضمن متغيرات أخرى و كذا إضافة وحدات جديدة أو حذف وحدات من عينة الدراسة.

كما يمكن للوحدات غير الكفؤة أن تنتهج أسلوب آخر لتحسين كفاءتها من خلال تخفيض مدخلاتها عند مستوى معين من المخرجات مما ينتج عنه انتقال الوحدات أفقيا باتجاه جدار الكفاءة ضمن التمثيل البياني للكفاءة و نقول بذلك أن الوحدات DMUs تمارس نشاطها وفقا لنموذج CCR ذا التوجه المدخلي كما يظهر في الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-7): نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR بالتوجه المدخلي.



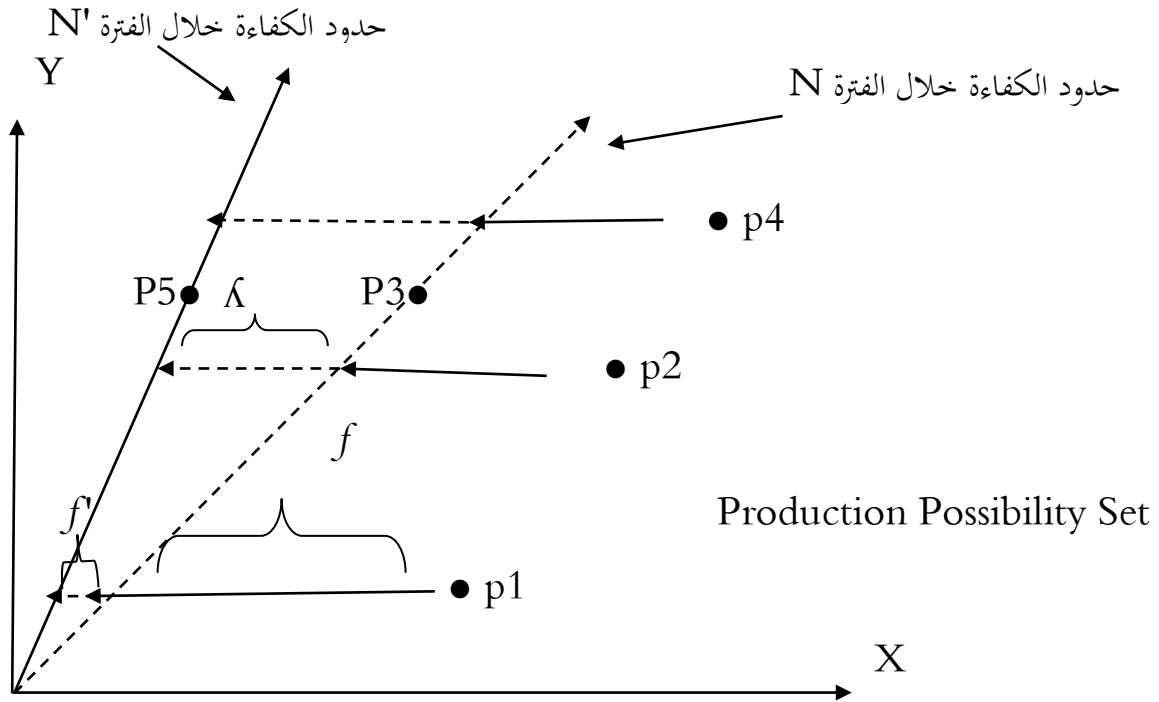
Source: Alemka Segota, Evaluating Shops Efficiency Using Data Envelopment Analysis: Categorical Approach, Zb. Rod Ekon. Fak. Rij, Vol 26, sv 02, 2008, p 328.

يُظهر الشكل رقم (3-7) أن الوحدات (P1, P2, P4) غير كفؤة و بالتالي يمكنها تحسين كفاءتها وفقا لنموذج CCR ذا التوجه المدخلي من خلال التخفيض من المدخل X عند نفس المستوى من الإنتاج (الإخراج)، و هو ما يمكن أن يظهر بيانيا بالاتجاه أفقيا نحو جدار الكفاءة التي تشكلها الوحدة (P3) الكفؤة بنسبة (100%)،

حيث تمثل المسافة f نسبة عدم الكفاءة للوحدة P1 و هي المقدار الذي يجب أن تقوم بتخفيضه من المدخلات X حتى تصبح كفؤة.

إن الوحدات التي تشكل جدار الكفاءة خلال الفترة N يمكن أن تصبح غير كفؤة خلال الفترة N' و بالتالي سبتعد عن جدار الكفاءة (حدود الكفاءة)، مما يجعلها هي الأخرى ليست في مأمن في ظل بيئتها الديناميكية التي تنشط فيها و التي تتميز بشدة المنافسة و تغير مجتمع الصناعة من خلال اختفاء الوحدات الضعيفة لعدم قدرتها على الاستمرار، و تراجع الوحدات الزائدة لحساب وحدات أخرى جديدة تكتسح الصناعة أو قديمة استطاعت أن تواكب التطور و تحسن من كفاءتها، و هو ما سينعكس على جدار الكفاءة الذي سيتحرك باستمرار مشكلاً من الوحدات التي تثبت كفاءتها خلال فترة القياس، مما يجعل عملية مراجعة الكفاءة وفقاً لنموذج CCR ذا التوجه المدخلي أو المخرجي هدف عام لا يتعلق بالوحدات غير كفؤة فقط بل يشمل كذلك الكفؤة التي تسعى إلى الاستمرار في تشكيل حدود الكفاءة دائماً و هو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-8): تغير حدود الكفاءة بين الفترتين N و N' وفقاً لنموذج CCR المدخلي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Violeta Cvetkoska, Data Envelopment Analysis Approach and Its Application in Information and Communication Technologies, Op.Cit, P 424.

الشكل رقم (3-8) يوضح تغير حدود الكفاءة بين الفترتين N و N' ، و هذا بافتراض ثبات نسبة كفاءة الوحدات ($P1, P2, P3, P4$) خلال هاتين الفترتين مع إضافة وحدة أخرى $P5$ إلى عينة الدراسة، و هي وحدة حديثة النشأة تم استحداثها فقط خلال الفترة N' و هو ما يبرر غيابها في الأشكال السابقة (الشكل رقم 3-6، الشكل رقم 3-7).

يظهر الشكل رقم (3-8) أنه بالإضافة إلى الوحدات غير كفؤة ($P1, P2, P4$) السابقة أصبحت الوحدة $P3$ غير كفؤة أيضا، و هذا بسبب تغير حدود الكفاءة بين الفترتين N و N' و انتقالها إلى الوحدة المرجعية الجديدة $P5$ ، و هو ما يجعل الوحدة $P3$ أيضا معنية بعمليات التحسين من خلال العمل على تخفيض المدخلات عند نفس المستوى من الإنتاج و هذا بالكيفية التي تعمل بها الوحدة الكفؤة الجديدة $P5$ (نموذج CCR ذا التوجه المدخلي)، و تمثل المسافة λ نسبة عدم الكفاءة للوحدة $P3$ و هي المقدار الذي يجب أن تقوم بتخفيضه من المدخلات X حتى تصبح كفؤة.

الفرع الثاني: الكتابة الرياضية لنموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR بالتوجه المخرجي.

يتم صياغة مشكلة تقييم الكفاءة لعدة وحدات صنع القرار $DMUS$ التي تقوم بعملية الإنتاج ببنية متعددة المدخلات و المخرجات من خلال البرمجة الكسرية، و لكن إجراء تطبيق DEA يتم حلُّه من خلال البرمجة الخطية (LP) بعد تحويله لنموذج الثنائية ($Duel$) لتسهيل حله لكل وحدة من الوحدات قيد الدراسة.¹

أولا: الكفاءة وفقا لاقتصاديات الحجم الثابتة CCR Efficiency.

عرّف (Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E, 1987) الكفاءة على أنها "القيمة القصوى للنسبة بين المخرجات المرجحة بالمدخلات المرجحة"، تحت شرط أن النسبة المثلى لكل منظمة أو وحدة تكون مساوية أو أقل لبقية الوحدات المعنية،² و نقول أن DMU_o كفؤة و فقال CCR إذا كان $\theta^* = 1$ ، و هناك على الأقل حل واحد أمثل (u^*, v^*) حيث أن $(u^* > 0, v^* > 0)$.

و على العكس من ذلك فإن DMU_o غير كفؤة حسب CCR ، و تعني القيم $\theta^* = 1$ أو $\theta^* > 1$ ، أنه يوجد على الأقل عنصر من (u^*, v^*) يساوي الصفر (0) من أجل كل حل أمثل للبرنامج الخطي (LPO). إذا ثبت أن الوحدة DMU_o كفؤة فإنها ستكون ضمن الوحدات الكفؤة الأخرى التي تشكّل حدود الكفاءة (تقع على خط الحدود الكفؤة).³

1- Yaw-Shun Yu, Ambrosio Barros, Kuo-Hsiung, Op.Cit, p 214.

2- Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E, Op-Cit, p 430.

3- Alemka Segota, Op-Cit, p 329.

ثانيا: الشكل المصفوفي للمدخلات و المخرجات:

بفرض أن هناك وحدات اتخاذ القرار (DMU1, DMU2,...DMUn) التي تقوم بتحويل المدخلات (الموارد) إلى مخرجات (نواتج)، و بافتراض أن هناك (m) من المدخلات و (s) من المخرجات للوحدات DMUj، التي يتم اختيارها على النحو التالي:¹

- البيانات الرقمية المتاحة لكل من المدخلات و المخرجات تكون موجبة لكل وحدات DMUj.

- المتغيرات (المدخلات، المخرجات) و كذا وحدات DMUj المختارة تعكس اهتمام المحلل بالعناصر التي ستدخل في تقييم كفاءة الوحدات DMUj .

- من حيث المبدأ، يُفضّل أن تكون المدخلات الأصغر حجما و المخرجات الأكبر حجما، لأن ذلك سينعكس على درجات الكفاءة.

- لا ينبغي أن تكون وحدات القياس لمختلف المدخلات و المخرجات متسقة، فقد يشمل بعضها عددا من الأشخاص، المبيعات، حجم الإنفاق، الأرباح المحققة...إلخ.

و بالتالي يمكننا تمثيل المدخلات و المخرجات على النحو التالي:²

مصفوفة المخرجات	مصفوفات المدخلات
$Y = (Y_{ij}, i=1,2,\dots,s/j=1,2,\dots,n) \in R^{s*n}$	$X = (X_{ij}, i=1,2,\dots,m/j=1,2,\dots,n) \in R^{m*n}$
بفرض أن: $(X>0, Y>0)$	

و من أجل صياغة النماذج الرياضية لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA، سوف نوضح أولا الشكل

المصفوفي للمدخلات و مخرجات الوحدات DMUs على النحو التالي:³

1- Cooper WW, Seiford LM, Tone K, Op.Cit, p 22.

2- Alemka Segota, Op.Cit, p 328.

3- Cooper WW, Seiford LM, Tone K, Op.Cit, p 22.

$$X \begin{pmatrix} X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1n} \\ X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2n} \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ X_{m1} & X_{m2} & \dots & X_{mn} \end{pmatrix} \quad y \begin{pmatrix} y_{11} & y_{12} & \dots & y_{1n} \\ y_{21} & y_{22} & \dots & y_{2n} \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ y_{s1} & y_{s2} & \dots & y_{sn} \end{pmatrix}$$

حيث يمكننا القول أن X_q و Y_q من هذه المصفوفات، تُظهر كميات المدخلات و المخرجات للوحدة DMU_q المراد قياس كفاءتها مرة واحدة من خلال الأوزان المرجحة للمخرجات (الناتج) و المدخلات، باستخدام أسلوب DEA الذي يقوم بتقييم كفاءة الوحدة DMU_q بالنسبة إلى غيرها من الوحدات المماثلة $DMUs$ من أجل وضع معايير مرجعية لتحقيق الأهداف الحقيقية، و يظهر ذلك بوضوح عند كتابة النموذج الكسري لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA².

ثالثاً - مفهوم الأوزان المثلى للمدخلات و المخرجات:³

إن الحل للمثلى (u^*, v^*) التي يتم الحصول عليها من البرمجة الخطية (LPO)، تنتج عن مجموعة من الأوزان المثلى DMU_q ، و يتم تقييم مقياس النسبة من خلال:

$$\theta^* = \frac{\sum_{r=1}^s U_r Y_{ro}}{\sum_{i=1}^m v_i x_{io}}$$

في المعادلة أعلاه المقام يساوي واحد و بالتالي:

$$\theta^* = \sum_{r=1}^s U_r Y_{ro}$$

كما ذكرنا سابقاً، (u^*, v^*) هي الأوزان الأكثر ملاءمة ل DMU_o ، بمعنى أنه لتعظيم مقياس النسبة فإن v^* هو الوزن الأمثل لعنصر الإدخال (i) و حجمه يعبر عن مدى تقييم المخرج بدرجة عالية نسبياً، كما يمثل u^* نفس

1- Nguyen Khac Minh, Phan Van Khanh, Pham Anh Tuan, Op.Cit, p 127.

2- Ing Kristina Vincovà, Op-Cit, p 25.

3- Cooper WW, Seiford LM, Tone K, Op.Cit, p 25.

الشيء بالنسبة للمخرج (r)، و علاوة على ذلك إذا فحصنا $vi xio$ (*) في المدخلات الافتراضية نجدها كما يلي:

$$\sum_{i=1}^m vi xio = 1$$

ثم يمكننا الرجوع إلى قيمة كل مدخل بالرجوع إلى $(v xio)$ (*)، نفس الوضع بالنسبة $(u yro)$ (*) حيث أن u * يوفر مقياس المساهمة النسبية ل yro في القيمة الإجمالية ل θ *، هذه القيم لا تظهر فقط العناصر التي تسهم في تقييم DMU_o ، و لكن كذلك إلى أي مدى يسهمون في ذلك.

الفرع الثالث: النموذج الكسري لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات بالتوجه المخرجي.

إن وضع النموذج الرياضي -الكسري- لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA الذي يُستخدم لقياس كفاءة وحدات صنع القرار كان بناء على التعريف الذي قدمه (Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E) عام 1978، و الذين رأوا أنها "القيمة القصوى لنسبة المخرجات المرجحة بالمدخلات المرجحة"، تحت شرط أن النسبة المثلى لكل منظمة أو وحدة تكون مساوية أو أقل لبقية الوحدات المعنية.¹

تنحصر درجة الكفاءة وفقا لهذا لنموذج DEA بين الصفر (0) و الواحد (1)، إذ تشير القيمة واحد (1) إلى أن الوحدة DMU كفاءة تماما بنسبة 100% بينما تشير القيم الأقل منها إلى أن الوحدة DMU غير كفاءة، و تختلف درجات الكفاءة حسب متغيرات المدخلات و المخرجات المستخدمة كعوامل.²

بالنظر إلى البيانات، يتم قياس كفاءة كل وحدة DMU مرة واحدة للوصول إلى التحسينات اللازمة لكل وحدة يتم تقييمها، حيث أن كل وحدة DMU_j يتم تقييمها في كل محاولة يتم الإشارة إليها ب DMU_o ، و يتراوح "o" من (1, 2,n)، و نقوم بحل مشكلة البرمجة الكسرية للحصول على قيم المدخلات الافتراضية (vi) "الأوزان" حيث أن $\{i=1, 2, \dots, m\}$ ، و قيم المخرجات الافتراضية (ur) "الأوزان" حيث أن $\{r=1, 2, \dots, s\}$ كمتغيرات، و تكتب على الشكل التالي:³

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Virtuel Input} = v_1 x_{1o} + \dots + v_m x_{mo} \\ \text{Virtuel Output} = u_1 y_{1o} + \dots + u_s y_{so} \end{array} \right.$$

¹- Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E, Measuring The Efficiency Of Decision Making Unit, European Journal Of Operational Research, Vol 02, N°04, 1978, p 430.

²- Liliana Duguleana, Constantin Duguleana, Op. Cit, p 454.

³- Cooper WW, Seiford LM, Tone K, Op.Cit, p 23.

و يتم بعد ذلك تحديد الأوزان باستخدام البرمجة الخطية من خلال تعظيم النسبة:

Virtuel Output

Virtuel Input

قد تختلف الأوزان المثلى بشكل عام من وحدة DMU إلى أخرى، حيث أن "الأوزان" في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA مستمدة من البيانات بدلا من أن تكون محددة مسبقا، بالنسبة لكل وحدة DMU يتم تحديد أفضل مجموعة من الأوزان مع القيم التي قد تختلف من وحدة إلى أخرى.¹ و يُعطى النموذج الكسري لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA بعد تعريف كل رموزه على النحو التالي:

الجدول رقم (8-3): تعريف المتغيرات على مستوى النموذج الكسري لأسلوب DEA²

الرمز	التعريف
DMU_j	وحدة اتخاذ القرار رقم j ضمن عينة الدراسة.
J	عدد وحدات اتخاذ القرار (DMU) التي يتم تقييم كفاءتها عن طريق DEA.
θ	مؤشر الكفاءة للوحدة j التي يجري تقييمها.
X_{ij}	قيمة المدخل i المستعمل من قبل وحدة اتخاذ القرار j.
Y_{rj}	قيمة المخرج r المنتج من قبل وحدة اتخاذ القرار j.
J	عدد المدخلات المستعملة من قبل كل وحدة اتخاذ القرار DMU.
R	عدد المخرجات المنتجة من قبل كل وحدة اتخاذ قرار DMU.

المرجع: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Violeta Cvetkoska, Data Envelopment Analysis Approach and Its Application in Information and Communication Technologies, Op.Cit, P 424.

¹- Alemka Segota, Evaluating Shops Efficiency Using Data Envelopment Analysis: Categorical Approach, Op.Cit, p 328.

²- Violeta Cvetkoska, Data Envelopment Analysis Approach and Its Application in Information and Communication Technologies, Op.Cit, P 424.

النموذج الكسري لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA بالتوجه المخرجي¹

$$(FP_o) \text{ Max } \theta = \frac{u_1 y_{10} + u_2 y_{20} + \dots + u_s y_{s0}}{\dots} \dots\dots 1$$

$$v_1 X_{10} + v_2 X_{20} + \dots + v_m X_{m0}$$

$$u_1 y_{1j} + \dots + u_s y_{sj}$$

Subject To $\frac{\dots}{\dots} \leq 1 \quad (j=1, \dots, n) \dots\dots 2$

$$v_1 X_{1j} + \dots + v_m X_{mj}$$

$$u_1, u_2, \dots, u_s \geq 0 \dots\dots\dots 3$$

$$v_1, v_2, \dots, v_m \geq 0 \dots\dots\dots 4$$

حيث أن:

- تعني القيود أن نسبة الناتج (الإخراج) الافتراضي مقابل المدخلات الافتراضية، ينبغي ألا تتجاوز الواحد (1) لكل وحدة DMU و الهدف هو الحصول على الأوزان (vi) و (ur) التي تسمح بتعظيم نسبة كفاءة DMUo (المعادلة 1).

- دالة الهدف الخاصة بالوحدة "o" التي تخضع للتقييم تعمل تحت قيد رئيسي يتمثل في أن كل وحدات القرار DMU أوزان مدخلاتها و مخرجاتها v و u على التوالي، بما فيها الوحدة DMUo الجاري تقييمها يجب أن لا تفوق الواحد (1) (المعادلة 2).

- من الناحية الرياضية يجب أن يكون قيدي المعادلتين (3،4) غير سالبين لكي تكون قيم هذه المتغيرات موجبة. إن النموذج الكسري السابق الذي يظهر أكثر تفصيلا يمكن اختصاره على الشكل الكسري التالي:²

¹- Cooper. W, Seiford. I, Tone. K, Op-Cit, p23.

²-Rita Markovits Somogyi, Ranking Efficiency And Inefficiency Decision Making Units In Data Envelopment Analysis, International Journal For Traffic and transport Engineer, 1(4), 2011, p 246.

$$\max \theta (u, v) = \frac{\sum_{r=1}^s U_r Y_{r0}}{\sum_{i=1}^m v_i x_{i0}} \dots\dots\dots 5$$

Subject To :

$$\frac{\sum_{r=1}^s U_r Y_{rj}}{\sum_{i=1}^m v_i x_{ij}} \leq 1 \dots\dots\dots 6$$

$$j=1, \dots, n) \text{ and } (u_r, v_i) \geq 0 \dots\dots\dots 7$$

(u, v) تمثل الأوزان المثلى، في حين (xi0, Yr0) قيم المدخلات و المخرجات الملاحظة للوحدة DMUo الجاري تقييم كفاءتها.

الفرع الرابع: التحويل من البرنامج الكسري إلى البرنامج الخطي بالتوجه المخرجي.

على الرغم من أهمية النموذج الكسري (FPo) إلا أنه يطرح مشكل تعدد الحلول (إمكانية الحصول على ما لانهاية من الحلول)، و هو ما طرح إمكانية استبداله بالبرنامج الخطي (LPo) من خلال بعض التعديلات الرياضية.

أولاً: البرنامج الكسري (FPo) يعادل البرنامج الخطي (LPo).

تحت الفرضية غير صفرية ل (v, u) يكون المقام لقيود (FPo) موجب من أجل كل j، و بالتالي فإننا نحصل على القيد (9) من خلال ضرب كلي الطرفين في القيد الكسري (2) بالمقام، و بالتالي نلاحظ أن البرنامج الكسري لا يتغير بضرب بسطه و مقامه بنفس القيمة الموجبة غير مساوية للصفر (0)، و بعد إجراء هذا الضرب نحدّد مقام دالة الهدف الكسرية (1) يساوي الواحد، و بتعظيم بسط دالة الهدف (1) نحصل على (LPo).¹

¹-Violeta Cvetkoska, Op.Cit, P 424.

ثانياً: البرنامج الخطي لنموذج CCR ذات التوجه المخرجي.

يُظهر الشكل الكسري (FPO) لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات بعد تحويله إلى الشكل الخطي (LPO)

و وفقاً للطريقة السابقة كما يلي:¹

$$\text{Max } \theta = u_1 y_{10} + u_2 y_{20} + \dots + u_s y_{s0} \dots 8$$

$$\text{Subject To } v_1 x_{10} + v_2 x_{20} + \dots + v_m x_{m0} = 1 \dots 9$$

$$u_1 y_{1j} + \dots + u_s y_{sj} \leq v_1 x_{1j} + \dots + v_m x_{mj} \dots 10$$

$$(j=1, \dots, n) \quad \text{and}$$

$$u_1, u_2, \dots, u_s \geq 0 \dots 11$$

$$v_1, v_2, \dots, v_m \geq 0 \dots 12$$

إن النموذج الخطي السابق الأكثر بساطة يمكن كتابته على الشكل النهائي على النحو التالي:²

$$\max \theta (u, v) \sum_{r=1}^s U_r Y_{ro} \dots 13$$

S.C :

$$\sum_{r=1}^s U_r Y_{rj} - \sum_{i=1}^m v_i x_{ij} \leq 0 \quad (j=1, \dots, n) \dots 14$$

$$\sum_{i=1}^m v_i x_{io} = 1 \dots 15$$

$$(u_r, v_i) \geq 0 \dots 16$$

الفرع الخامس: التحويل من البرنامج الخطي إلى برنامج الثنائية (النموذج المقابل).

إن المشاكل التي تم صياغتها بأسلوب البرمجة الخطية أُطلق عليها اصطلاح النماذج الأولية (Primal)، و من

الممكن إعادة صياغة هذا النموذج بأسلوب آخر يُطلق عليه اصطلاح النموذج المقابل (الثنائي/Dual) الذي يمثل

الجانب الآخر من المشكلة.³

¹- Cooper. W.W, Op.Cit, p 23, 24.

²- Emiliana Silva, Amilcar Arzubi, Julio Berbel, An Application Of Data Envelopment Analysis (DEA) In Azores Dairy Farms, New Medit N: 3, 2004, p 41.

³-Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Op.Cit , p 38.

أولاً: الخطوات العامة لتكوين المشكلة الثنائية (النموذج الثنائي المقابل Dual)

إذا كانت الصياغة الأصلية (max)، فتكون المقابلة (min) و العكس صحيح و عدد المتغيرات المرافقة هو عدد القيود الأصلية، و عدد القيود المرافقة هو عدد المتغيرات الأصلية، أما معاملات دالة الهدف في المشكلة الأصلية هي ثوابت القيود في المرافقة و العكس، و اتجاه الأقل أو يساوي يصبح أكبر أو يساوي و العكس.¹

ثانياً: الصياغة الثنائية لنموذج CCR بالتوجه المخرجي.

على عكس البرنامج الأولي الذي يهدف إلى تعظيم قيمة θ فإن البرنامج المقابل (الثنائي) يهدف إلى تدنيتهما تحت ثلاث قيود أساسية، يتمثل أولها في أن القيم المرجحة لمداخل الوحدة المراد قياس كفاءتها (DMUo) أكبر من القيم المرجحة لمداخل الوحدات الأخرى، أما قيدها الثاني فيتمثل في أن القيم المرجحة لمخرجات الوحدة المراد قياس كفاءتها (DMUo) أصغر أو يساوي من القيم المرجحة لمخرجات الوحدات الأخرى، أم القيد الثالث فيتعلق بقيمة λ و هي المعامل المضروب في مدخلات و مخرجات الوحدات غير كفؤة لكي تصبح كفؤة بنسبة 100%،² و بالتالي يمكن كتابته على الشكل الثنائي التالي:

$$(\text{DLPo}) \quad \text{Min } \theta \dots\dots\dots 17$$

$$\text{Subject To } \theta x_{io} - \sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \geq 0 \quad i=1, 2, \dots, m; \dots\dots\dots 18$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r=1, 2, \dots, s; \dots\dots\dots 19$$

$$\lambda_j \geq 0 \quad j=1, 2, \dots, n; \dots\dots\dots 20$$

ثالثاً: الكتابة الرياضية لنموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR بالتوجه المدخلي.

يمكن حل مشكلة البرمجة الخطية باستخدام نهجين، في البداية تعظيم المجموع المرجح للمخرجات مع الحفاظ على ثبات المدخلات، أمّا في المرة الثانية فيتم تدنية المجموع المرجح للمدخلات مع الحفاظ على ثبات المخرجات (نموذج التوجه المدخلي).³

أ- النموذج الأولي:

تُقدم المعادلات الأولية لهذا النموذج على الشكل المضاعف (Forme Multiplicateur) للمشكلة المراد حلها على النحو التالي:⁴

¹ - عثمان بن إبراهيم السلوم، علم الإدارة واستخدام الحاسب، النشر العلمي و المطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص 48.

² - Sherman David.H, Zhu Joe, Service Productivity Management , Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA), Springer Science+Business Media, New York, USA, 2006, p 69, 70.

³ - Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p57.

⁴ - Cooper.W.W, Seiford.L. M, Kaoru Tone, Introduction to Data Envelopment Analysis and Its Uses, Springer Science + Business Media, USA, 2006, p 12.

$$\min \theta (u, v) \sum_{i=1}^m v_i x_{io} \dots\dots\dots 21$$

S.C :

$$\sum_{i=1}^m u_r y_{rj} - \sum_{r=1}^s v_i x_{ij} \leq 0 \quad (j=1, \dots, n) \dots\dots\dots 22$$

$$\sum_{r=1}^s u_r y_{ro} = 1 \dots\dots\dots 23$$

$$(u_r, v_i) \geq 0 \dots\dots\dots 24$$

ب- النموذج المقابل (الثاني):

يمكن استخلاص حل للمشكلة باستخدام الثنائية في البرمجة الخطية، و هو شكل يعادها يفضل استخدامه في برامج الحاسوب لأنه يحتوي فقط على (s+m) من القيود بدلا من (n+1) قيود في الشكل المضاعف،¹ و تكتب الصيغة الثنائية (Dualité) على النحو التالي:²

$$(DLPo) \quad \text{Max } \theta \dots\dots\dots 25$$

$$\text{Subject To } \sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq \theta y_{ro} \quad i=1, 2, \dots, m; \dots\dots\dots 26$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq x_{io} \quad r=1, 2, \dots, s; \dots\dots\dots 27$$

$$\lambda_j \geq 0 \quad j = 1, 2, \dots, n; \dots\dots\dots 28$$

المطلب الثاني: نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC Model) VRS.

يعتبر نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة أول التطورات التي عرفها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، ليكون الانطلاقة الأولى لنماذج أخرى تلت النموذج الأساسي.

الفرع الأول: مفهومه.

من خلال مناقشة نموذج CCR الذي يتبنى افتراض ثبات عوائد الحجم، كما هو مبين في الشكلين (3-6) و (3-7) الذي يتبنى حدود الإنتاج في حالة مخرج و مدخل، و بصورة أعم يمكن افتراض أن إمكانية الإنتاج لها خاصية أنه إذا كان (x,y) هي نقطة ممكنة فإن (tx,ty) من أجل (t>0) تكون ممكنة أيضا، هذا الافتراض يمكن تعديله للسماح بإمكانية الإنتاج مع مختلف المفاهيم، في الواقع منذ بداية دراسات DEA تم اقتراح ملاحق مختلفة

¹- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p58.

²- Joe Zhu, Quantitative Models for Performance Evaluation and Benchmarking: DEA with Spreadsheets, 2nd Ed, Springer, Boston, USA, 2009, p 187-188.

لنموذج CCR و من بينها نموذج BCC و هو مُكوّن من الأحرف الأولى للباحثين (Banker, Charnes, Cooper) و كان ذلك في عام 1984.¹

إنّ نموذج BCC يقوم على افتراض عوائد الحجم المتغيرة (VRS Modèle)، و الذي يكون مناسباً عندما لا تعمل المنظمات في حجمها الأمثل عكس نموذج CCR، و هي النقطة التي أشار إليها (Coelli, T.J and al, 2005)، فالكفاءة التقنية من خلال نموذج CCR تشمل كفاءة الحجم، أما نموذج BCC فيسمح بقياس الكفاءة التقنية الصافية التي تفتقر إلى تأثير الحجم، أي أنه على خلاف نموذج CCR الذي يقيس الكفاءة التقنية فقط (بافتراض أن جميع الوحدات تعمل عند حجمها الأمثل أي أن الكفاءة الحجمية تساوي (1) الواحد) فإن نموذج BCC يسمح بالحصول على نوعين من الكفاءة عند عملية القياس (مستقلتين) و هما الكفاءة التقنية و الكفاءة الحجمية، و يشير الاختلاف في مقياس الكفاءة بين النموذجين إلى أن الوحدة غير كفأة من ناحية الحجم (لا تعمل عند حجمها الأمثل) و هو ما يمكن توضيحه بيانياً من خلال الشكل (3-9).²

أما رياضياً فلقد قام الباحثون (Banker, Charnes, Cooper) ببناء نموذجهم BCC من خلال تعديل نموذج CCR عن طريق التخفيف من ثبات عوائد الحجم بإضافة قيد الحجم الذي يجعل جميع الوحدات سواء كانت كفؤة أو غير كفؤة متماثلة في الحجم، و يكتب القيد على الشكل التالي:³

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1 \dots \dots \dots 29$$

إن وحدة صنع القرار DMU التي تعمل في ظل فرضية عوائد الحجم المتغيرة VRS، يمكنها تحديد نوع عوائد الحجم بدقة (متزايدة أو متناقصة)، و هذا بالاستعانة بنموذج آخر يسمى نموذج عوائد الحجم غير المتزايدة NIRS (Non Increasing Returne To Scale) بتعديل المعادلة من تساوي إلى أصغر أو يساوي، و يكتب قيد التحدب على الشكل التالي:⁴

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j \leq 1 \dots \dots \dots 30$$

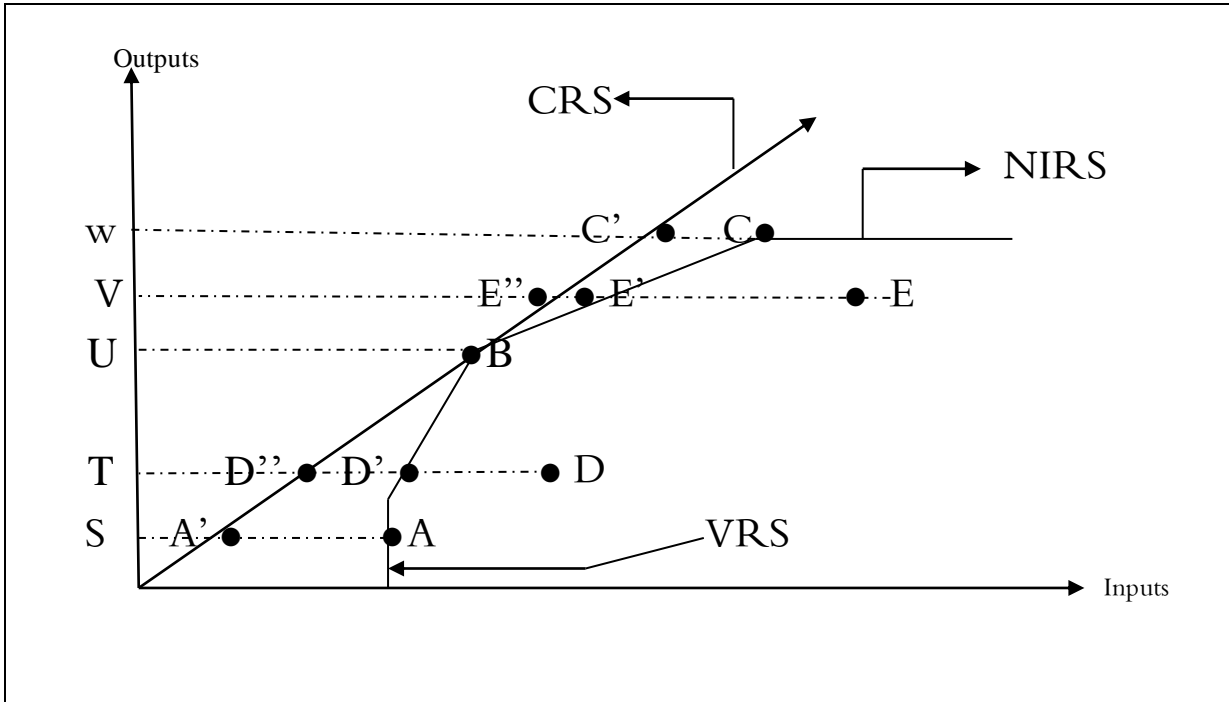
من خلال المقارنة بين مؤشري الكفاءة وفقاً لنموذجي VRS و NIRS يمكن لوحدة صنع القرار DMU أن تحدد نوع عوائد الحجم المتغيرة على النحو التالي:⁵

1- Banker, Rajiv D, A. Charnes, and W. W. Cooper, Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis, Op-Cit, 1078-1092.
 2- Coelli, T.J, Parasado Rao, D.S, O'Donnel, C.J, Battese, G.E, An Introduction To Efficiency and Productivity Analysis, New York, Springer, 2005, p 172.
 3- W.W Cooper, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Op.Cit, p 89.
 4- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p65.
 5- Harold.O.Freid, C.A.Knox Lovell, Shelton.S.Schmidt, The Measurement Of Productive Efficiency and Productivity Growth, Oxford University Press, NeW York, USA, 2008, p278.

تناقص عوائد الحجم	تزايد عوائد الحجم
مؤشر الكفاءة $VRS =$ مؤشر الكفاءة $NIRS$	مؤشر الكفاءة $VRS \neq$ مؤشر الكفاءة $NIRS$
مثل الوحدات E و C	مثل الوحدات A و D

الشكل رقم (9-3) يمثل حدود الكفاءة وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS)، و هذا في حالة مثال بسيط مدخل واحد و مخرج واحد، الوحدة (B) تقع على اثنين من الحدود (الثابتة CRS و المتغيرة VRS) وبالتالي فهي كفؤة تحت هاتين الفرضيتين، الوحدتين (A) و (C) كفتتين بنسبة 100% تحت فرضية اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS و ليست كفؤة في ظل اقتصاديات الحجم الثابتة CRS، الوحدتين (E) و (D) غير كفتتين في ظل فرضيتي اقتصاديات الحجم الثابتة CRS و المتغيرة VRS.¹

الشكل رقم (9-3): نموذج DEA وفقاً لاقتصاديات الحجم الثابتة CRS و المتغيرة VRS



Source : Coelli.T, A Guide To DEAP Version 2.1: A Data Envelopment Analysis (Computer) Program, CEPA Working Paper 96/08, 2008, p19.

¹- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p60

- الوضعية الخاصة بالوحدة D هي كالتالي:

بالنسبة للوحدة D فهي غير كفؤة تحت فرضية عوائد الحجم المتغيرة و الثابتة، بعبارة أخرى هي غير كفؤة وفقاً ل VRS و CRS، و لكي تصبح كفؤة وفقاً لفرضية VRS يجب عليها الانتقال من النقطة D إلى النقطة D'، حيث أن D' تقع على منحنى حدود الكفاءة VRS.

عدم الكفاءة التقنية VRS للنقطة D ذات التوجه المدخلي تتعلق بالمسافة DD'، و لكي تصبح النقطة D كفؤة وفقاً ل CRS، يجب أن تتحرك النقطة D من النقطة D' إلى النقطة D'' التي تقع على حدود الكفاءة CRS.

عدم الكفاءة التقنية CRS للنقطة D ذات التوجه المدخلي تتعلق بالمسافة DD''، أما المسافة D'D'' تمثل عدم كفاءة الحجم، قياس مؤشرات الكفاءة المحصورة بين الصفر (0) و الواحد (1)، و تظهر كما يلي:¹

Efficiencia Técnica de D Sous Hypothèse CRS	Efficiencia Técnica de D Sous Hypothèse VRS	Efficiencia D'échelle de D
TECRS= TD''/TD	TEVRS= TD'/TD	SE= TD''/TD'

- الوضعية الخاصة بالوحدة E هي كالتالي:

الوحدة E غير كفؤة في ظل CRS و VRS، لكي تصبح كفؤة تحت فرضية VRS يجب عليها الانتقال إلى غاية النقطة E'، عدم الكفاءة التقنية VRS للنقطة E ذات التوجه المدخلي تتعلق بالمسافة EE'، أما عدم الكفاءة CRS للنقطة E ذات التوجه المدخلي تتعلق بالمسافة EE''، الفرق بين هاتين المسافتين هي E'E'' تتعلق بعدم كفاءة الحجم، قياس مؤشرات الكفاءة المحصورة بين الصفر (0) و الواحد (1)، و تظهر كما يلي:²

Efficiencia Técnica de E Sous Hypothèse CRS	Efficiencia Técnica de E Sous Hypothèse VRS	Efficiencia D'échelle de E
TECRS= VE''/VE	TEVRS= VE'/VE	SE= VE''/VE'

- الوضعية الخاصة بالوحدة A هي كالتالي:

الوحدة A غير كفؤة في ظل CRS و كفؤة في ظل VRS، لكي تصبح كفؤة تحت فرضية CRS يجب عليها الانتقال إلى غاية النقطة A'، عدم الكفاءة التقنية CRS للنقطة A ذات التوجه المدخلي تتعلق بالمسافة AA'،

¹- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p61.

²- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p61.

و هذا يرجع ذلك إلى عدم كفاءة الحجم، قياس مؤشرات الكفاءة المحصورة بين الصفر (0) و الواحد (1) تظهر في الجدول التالي:¹

Efficienc e Technique de A Sous Hypothèse CRS	Efficienc e Technique de A Sous Hypothèse VRS	Efficienc e D'échelle de A
TECRS= SA'/SA	TEVRS= SA/SA	SE= SA'/SA

الوضعية الخاصة بالوحدة B هي كالتالي:

الوحدة B تعمل عند حجمها الأمثل و تقع بيانيا على منحني الكفاءة CCR و VRS و بالتالي فهي كفاءة تقنيا تحت فرضية عوائد الحجم الثابتة و المتغيرة (TECRS/VRS=1)، و بالتالي فهي كفاءة أيضا من ناحية الحجم (SE=1)، قياس مؤشرات الكفاءة المحصورة بين الصفر (0) و الواحد (1)، تظهر في الجدول التالي:²

Efficienc e Technique de B Sous Hypothèse CRS	Efficienc e Technique de B Sous Hypothèse VRS	Efficienc e D'échelle de B
TECRS= UB/UB=1	TEVRS= UB/UB=1	SE= UB/UB=1

- الوضعية الخاصة بالوحدة C هي كالتالي:

الوحدة C كفاءة و فقال VRS لكنها غير كفاءة وفقا ل CRS، و لكي تصبح كفاءة وفقا ل CRS يجب عليها الانتقال إلى النقطة C'، عدم الكفاءة التقنية CRS للنقطة C ذات التوجه المدخلي، تتعلق بالمسافة CC' الخاصة بعدم كفاءة الحجم، قياس مؤشرات الكفاءة المحصورة بين الصفر (0) و الواحد (1)، تظهر في الجدول التالي:³

Efficienc e Technique de C Sous Hypothèse CRS	Efficienc e Technique de C Sous Hypothèse VRS	Efficienc e D'échelle de C
TECRS= WC'/WC	TEVRS= WC/WC=1	SE= WC'/WC

الفرع الثاني: تعريف كفاءة اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS (BCC Efficiency)

إذا كان الحل الأمثل $(s^{+*}, s^{-*}, \theta^*, \lambda^*)$ الذي تم الحصول عليه وفق نموذج BCC للوحدة DMU_o يحقق $\theta^* = 1$ و قيم $(s^{+*} = 0, s^{-*} = 0)$ ، نقول أن الوحدة DMU_o كفاءة وفقا لنموذج BCC، و إذا لم تحقق هذه الشروط فهي غير كفاءة.⁴

¹- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p63.

²- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p63.

³- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p63.

⁴- Cooper. W.W, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Op.Cit, p 92.

الفرع الثالث: الكتابة الرياضية لنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS.

من خلال الاستعانة بنفس المتغيرات المعرفة على مستوى نموذج DEA وفقا لاقتصاديات الحجم الثابتة CCR (الجدول رقم: 3-8) يمكننا كتابة النموذج الرياضي لـ DEA تحت فرضية اقتصاديات الحجم المتغيرة BBC ذات التوجه المدخلي و المخرجي على النحو التالي:¹

أولاً: نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS (BCC-O) بالتوجه المخرجي):

كما أشرنا سابقاً أن نموذج BCC بالتوجه المخرجي هو نفسه نموذج CCR بالتوجه المخرجي مع إضافة قيد الحجم المبين في القيد رقم 29 على النموذج الثنائي، و ذلك على النحو التالي:

$$\text{(DLPO) Max } \theta o \dots\dots\dots 31$$

$$\text{Subject To } \sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq \theta o y_{ro} \quad i=1, 2, \dots, m; \dots\dots\dots 32$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq x_{io} \quad r=1, 2, \dots, s; \dots\dots\dots 33$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1 \quad j = 1, 2, \dots, n; \dots\dots\dots 34$$

$$\theta o, \lambda_j \geq 0$$

ثانياً: نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS (BCC-I) بالتوجه المدخلي):

بنفس المبدأ، فإننا نحصل على النموذج الرياضي لـ DEA تحت فرضية اقتصاديات الحجم المتغيرة VRS، من خلال إضافة قيد الحجم (القيد رقم 29) على نموذج الثنائي CCR على النحو التالي:

$$\text{Min } \theta o \dots\dots\dots 35$$

$$\text{Subject To } \sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq \theta o x_{io} \quad i=1, 2, \dots, m; \dots\dots\dots 36$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r=1, 2, \dots, s; \dots\dots\dots 37$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1 \quad j= 1, 2, \dots, n; \dots\dots\dots 38$$

$$\theta o, \lambda_j \geq 0$$

¹- Wade. D Cook, Joe Zhu, Op-Cit, p10.

ثالثاً: عوائد الحجم المتناقصة (NIRS) و عوائد الحجم المتزايد (NDRS):

بالنسبة لنموذجي عوائد الحجم المتناقصة (NIRS) و عوائد الحجم المتزايد (NDRS) فيمكن كتابة نموذجها الرياضي على النحو التالي:¹

أ- انطلاقاً من نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة CCR:

و هذا من خلال الاحتفاظ بالنموذج الرياضي CCR ذات التوجه المدخلي أو المخرجي مع إضافة القيد $1 \sum_{j=1}^n \lambda_j \leq$ بالنسبة لعوائد الحجم المتناقصة (NIRS)، و القيد $\sum_{j=1}^n \lambda_j \geq 1$ بالنسبة لعوائد الحجم المتزايدة (NDRS).

ب- انطلاقاً من نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة BCC:

و هذا من خلال استبدال القيد $1 \sum_{j=1}^n \lambda_j =$ في النموذج الرياضي لعوائد الحجم المتغيرة بالتوجه المدخلي و المخرجي VRS بالقيد $\sum_{j=1}^n \lambda_j \geq 1$ بالنسبة لعوائد الحجم المتزايدة (NDRS)، و القيد $\sum_{j=1}^n \lambda_j \leq 1$ بالنسبة لعوائد الحجم المتناقصة (NIRS).

المطلب الثالث: بعض النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA.

لقد تطرقنا سابقاً إلى النموذج الأساسي لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) الذي يبنى على افتراض ثبات عوائد الحجم (CCR)، لكن في الواقع منذ بداية دراسات هذه الطريقة غير معلمية تم اقتراح ملاحق مختلفة من نموذج (CCR) على غرار نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC) الذي تطرقنا له بالتفصيل، و فيما يلي سنتطرق لأهم النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).

الفرع الأول: النموذج التجميعي (Additive Model).

إن النماذج السابقة (CCR, BCC) تتطلب منا التمييز بين النماذج الموجهة نحو الإدخال و الموجهة نحو الإخراج، إلا أن هناك نموذج آخر يسمح بالجمع بين كل التوجهات في نموذج واحد يسمى بالنموذج التجميعي Additive Model.

أولاً: مفهومه.

لم يكتف (Charnes et al) بالنماذج الأساسية لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات و التي كانت تفرض تحديد نوع التوجه عند قياس مؤشر الكفاءة، فيمكن اختيار التوجه المدخلي الذي يعمل على تقليص المدخلات مع

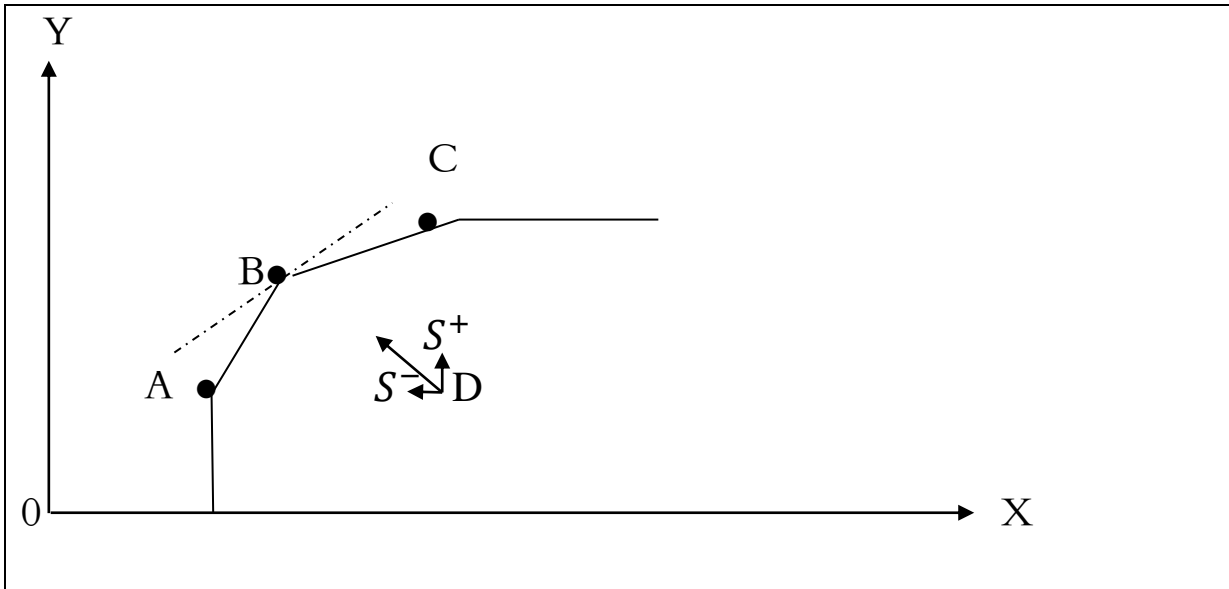
¹- Yaw-Shun Yu, Op-Cit, P 215.

الحفاظ على المخرجات الحالية، كما يمكن أيضا بصفة مستقلة اختيار التوجه المخرجي الذي يعمل على الرفع من المخرجات باستخدام نفس المدخلات.

ففي عام 1985 قام هؤلاء الباحثين (Charnes, Cooper, Golary, Seiford and Stutz) بتتويج مجهوداتهم من خلال وضع نموذج آخر جديد يسمح بتخفيض المدخلات و زيادة المخرجات في نفس الوقت و أطلقوا عليه اسم "النموذج التجميعي" لأنه يجمع بين كلى التوجهين المدخلي و المخرجي.¹

و لشرح هذا النموذج بشكل أفضل نفرض أن هناك أربع وحدات DMUs (A, B, C, D) تستخدم مدخل لإنتاج مخرج واحد، و بما أن نموذج (ADD) له نفس إمكانيات الإنتاج المحددة في نموذج (BCC) فإن حدود الكفاءة ستظهر على الشكل التالي:

الشكل رقم (10-3): التمثيل البياني للنموذج التجميعي Additive Model



Source : W.W Cooper, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software,2007,Op.Cit, p 95.

من خلال الشكل (10-3) يتم تقييم كفاءة الوحدة DMUD عن طريق إسقاط $(S^+$ و $S^-)$ كما هو موضح في الخط المتقطع، حيث يتم تحقيق القيمة القصوى ل S^+ و S^- عند B، و يُفسر ذلك على أنه الزيادة في المخرجات الناقصة و التخفيض من المدخلات الزائدة في وقت واحد للوصول إلى النقطة B التي تقع على الحدود الكفاءة التي تبعد عن النقطة D.

¹- Cooper W.W, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Op.Cit, p 94.

ثانياً: مفهوم الكفاءة حسب النموذج التجميعي (ADD Efficiency).

الوحدة DMU_o كفؤة حسب نموذج DEA التجميعي إذا وفقط إذا:

$$S^{+*} = 0 \text{ and } S^{-*} = 0$$

نظرية 1: الوحدة DMU_o كفؤة إذا وفقط إذا كانت (BCC Efficient).¹

نظرية 2:

ليكن لدينا :

$$\left\{ \begin{array}{l} \hat{X}_o = X_o - S^{-*} \text{ and } \hat{Y}_o = Y_o + S^{+*} \\ \hat{X}_o \text{ and } \hat{Y}_o \text{ is ADD Efficient} \end{array} \right.$$

من خلال هذه النظرية تتحقق التحسينات التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة (إسقاط النموذج التجميعي) الذي يعطي \hat{X}_o و \hat{Y}_o المثلي، والتي تعتبر بمثابة إحداثيات النقطة التي تقع على الحدود الكفؤة المستخدمة لتقييم الوحدة DMU_o.

و لتوضيح ما ذكر أعلاه أكثر فإن الجدول رقم (9-3) يبين 08 وحدات DMUs مع مدخل واحد و مخرج واحد، و لحل النموذج التجميعي و نموذج BCC على حد سواء يتم تحديد مجموعة مرجعية و التي تمثل وحدات DMUs من المجموعة الأساسية المثلي من مشكلة البرمجة الخطية، و لذلك فمن المهم أن نلاحظ أن B و C و E كلها كفؤة تماماً في ظل نمودجي BCC و ADD.

و علاوة على ذلك فإن S^{+*} للوحدة A لا تساوي الصفر مما يدل على أنها ليست كفؤة تماماً وفق نموذج BCC و كذلك نموذج ADD، فهي ضعيفة الكفاءة على الرغم من أن $\theta^* = 1$ و هذا يدل على أن الوحدة A على جزء من الحدود غير الكفؤة، و بطبيعة الحال بالنسبة لبقية الحدود فهي غير كفؤة تماماً لأن $\theta^* < 1$ يعني أنها لا تقع تماماً على الحدود (بعيدة كلياً عن حدود الكفاءة)، فقيم S^{-*} و S^{+*} لديها لا تساوي الصفر (0) في حلولهم المثلي، و بالتالي يمكن تحقيق الكفاءة بتعديل الجزء غير الكفؤ من الحدود كما هو الحال بالنسبة للوحدة A.²

¹- W.W Cooper, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Op.Cit, p 95.

²- W.W Cooper, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis, Op.Cit, p 95, 96.

الجدول رقم (9-3): شرح تفصيلي للنموذج التجميعي.

DMU	Imput	Output	BCC	Additive Model		
	X	Y	θ^*	S-*	S+*	Ref
A	2	1	1	0	1	C
B	3	3	1	0	0	B
C	2	2	1	0	0	C
D	4	3	0.75	1	0	B
E	6	5	1	0	0	E
F	5	2	0.40	3	0	C
G	6	3	0.50	3	0	B
H	8	5	0.75	2	0	E

Source : W.W Cooper, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software,2007,Op.Cit, p 95, 96.

ثالثا: الكتابة الرياضية للنموذج التجميعي.

هناك العديد من النماذج التجميعية و التي سنختار أحدها على النحو التالي:

أ - النموذج التجميعي انطلاقا من نموذج CCR:

تكتب الصيغة الثنائية للنموذج التجميعي انطلاقا من نموذج CCR على النحو التالي:¹

$$\text{Min } \theta - \varepsilon (\sum_{r=1}^s S^+ + \sum_{i=1}^m S^-) \dots\dots\dots 39$$

S.C :

$$\sum_{i=1}^m \lambda_j x_{ij} + S_i^- = \theta o x_{io} \quad (j=1, \dots, n) \dots\dots\dots 40$$

$$\sum_{r=1}^s \lambda_j y_{rj} - S_r^+ = y_{ro} \dots\dots\dots 41$$

$$(\lambda_j, S_i^-, S_r^+) \geq 0 \dots\dots\dots 42$$

¹- Rita Markovits Somogyi, Ranking Efficiency And Inefficiency Decision Making Units In Data Envelopment Analysis, Op.Cit, p 246.

ب - النموذج التجميعي انطلاقا من نموذج BCC:

كما تكتب الصيغة الثنائية للنموذج التجميعي انطلاقا من نموذج BCC على النحو التالي:¹

$$\text{Max } \theta + \varepsilon \left(\sum_{r=1}^s S^+ + \sum_{i=1}^m S^- \right) \dots\dots\dots 42$$

S.C :

$$\sum_{i=1}^m \lambda_j x_{ij} + S_i^+ = x_{i0} \quad (j=1, \dots, n) \dots\dots\dots 43$$

$$\sum_{r=1}^s \lambda_j y_{rj} - S_r^- = \theta y_{r0} \dots\dots\dots 44$$

$$\sum_{r=1}^s \lambda_j = 1$$

$$(\lambda_j, S_i^-, S_r^+) \geq 0 \dots\dots\dots 45$$

الفرع الثاني: النموذج المتباطئ (Slacks Based Model) SBM.

في هذا القسم سنقوم بتقديم نموذج آخر من نماذج DEA يعتمد على النموذج التجميعي في شكل مقياس يسمى SBM "Slack-Based Measure" الذي تم تقديمه من قبل الباحث (Tone Kaoru) عام 2001،² و له مجموعة من الخصائص الهامة التالية:³

- الخاصية الأولى: المقياس ثابت بالنسبة لوحدة القياس لكل من المدخلات و المخرجات (وحدات ثابتة).

- الخاصية الثانية: هو مقياس يقوم بترتيب متناقص لكل من المدخلات و المخرجات المتباطئة.

أولاً: تعريف نموذج SBM.

يمكن تعريف النموذج المتباطئ SBM على أنه التباطؤ في المدخلات و المخرجات، و الذي يستدعي رياضياً إضافة متمم يُفسَّر لغوياً من جانب المخرجات بأنه المقدار الناقص من المنتجات (المخرجات) مقارنة بالمنتجات الممكن إنتاجها من خلال المدخلات المستخدمة في الإنتاج (المخرجات التي يمكن إضافتها) و يرمز لها بالرمز S^+ ، أمّا من جانب المدخلات فيفسر على أنها المدخلات الفائضة (الزائدة) و التي يمكن التقليل منها دون التأثير على الإنتاج (المخرجات التي يمكن التقليل منها) و يرمز لها بالرمز S^- .⁴

¹- Yaw-Shun Yu, Op-Cit, p215.

²- Tone Kaoru, A slacks-based measure of efficiency in data envelopment analysis. European Journal of Operational Research 130, (3), 2001, p 498.

³- Cooper W.W, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Op.Cit, p 99, 100.

⁴- Wade. D Cook, Joe Zhu, Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA, Op.Cit, P 11.

و لتوضيح ذلك بشكل أفضل يمكننا تمثيل التباطؤ المتعلق بالمدخلات و المخرجات بالمعادلات التالية:¹

$$x = \sum_{j=1}^m \lambda_j x_j + S^-$$

$$y = \sum_{j=1}^m \lambda_j y_j - S^+$$

$$S^- \geq 0, S^+ \geq 0$$

ثانيا: تعريف الكفاءة حسب النموذج المتباطئ **SBM Efficient**

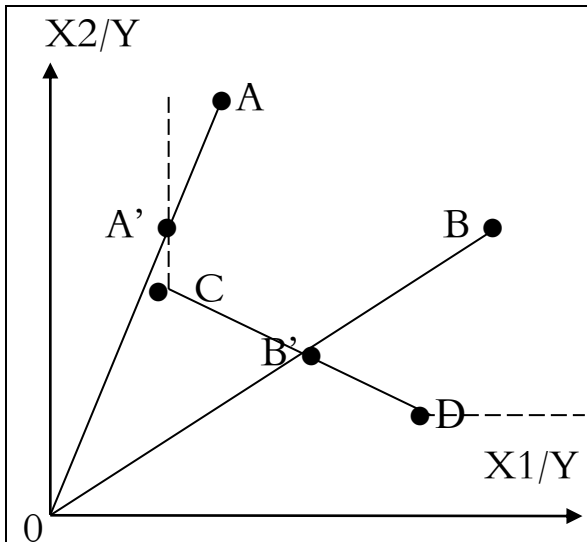
الوحدة DMU (X_0, Y_0) كفاءة وفق SBM إذا وفقط إذا كان $P^* = 1$ ، هذا الشرط يكافئ $(S^{+*} = 0)$

بمعنى أنه لا يوجد زائد في المدخلات و لا يوجد نقص في الناتج (المخرجات) في الحل الأمثل.²

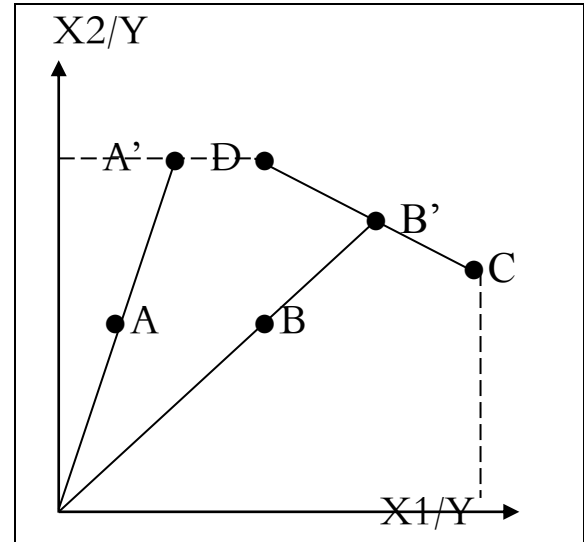
و يمكن توضيح ذلك بشكل أفضل من خلال الشكلين الذين يمثلان قياس الكفاءة بتباطؤ المدخلات

و المخرجات على النحو التالي:

الشكل رقم (3-11): قياس الكفاءة بتباطؤ المخرجات الشكل رقم (3-12): قياس الكفاءة بتباطؤ المدخلات



Source: Coelli. T, Adata Envelopment Analysis (Computer) Program, A Guide To DEAP Version 2.1, CEPA Working Paper 96/08, p12.



Source : John Dilip Raj, Efficiency Estimation Using a Hybrid Of Data Envelopment Analysis and Linear Regression, Paper 1872-214, p02.

¹- Tone Kaoru, SBM Variations Revisited, National Graduate Institute Policy Studies, 7-22 Roppongi, Minato-Ku, Tokyo 106-8677, Japan, 05/08/2015, p 03.

²- Cooper. W.W, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Op.Cit, p 102.

يظهر الشكلين (3-11) و (3-12) أربع وحدات DMU (A,B,C,D) تنتج منتج واحد (Y) باستخدام مدخلين (X1,X2)، حيث يتضح أن الوحدتين D و C كفتين لأتتأ تشكلاان حدود الكفاءة، عكس الوحدتين A و B غير كفتتين و يمكن حساب كفاءتهما بيانبا بعد إسقاطها على حدود الكفاءة من خلال (OA'/OA, OB'/OB) بالنسبة للتوجه المدخلي،¹ و (OA/OA' , OB/OB') بالنسبة للتوجه المخرجي.² بالنسبة للتوجه المخرجي فإن إسقاط الوحدة B يقع على الحدود الكفاءة عكس الوحدة A التي لا تقع على الحدود الحقيقية A' (الخط المتقطع)، مما يدعو إلى ضرورة تصحيح قيم الكفاءة لها بتوسيع المنتج Y1 و الذي يحدث من خلال تخفيض التباطؤ في المخرجات الممثل في المسافة A'D،³ أما بالنسبة للتوجه المدخلي فيتم تصحيح الكفاءة من خلال تخفيض المدخل X2 بالمسافة A'C.⁴

ثالثا: الصيغة الرياضية للنموذج المتباطئ SBM.

تكتب الصيغة الرياضية للنموذج المتباطئ SBM كما يلي:

أ- باستخدام برنامج التحليل التطويقي للبيانات بمرحلة واحدة:

من أجل تقدير كفاءة الوحدة DMU (Xo,Yo)، نقوم بصياغة النموذج الكسري عند (S⁻, S⁺, Λ) على النحو التالي:⁵

$$(SBM) \quad \text{Min} \quad p = 1 - 1/m \sum_{i=1}^m S^- / x_{io} / 1 + 1/s \sum_{i=1}^m S^- / y_{ro} \dots\dots 46$$

$$\text{Subject To} \quad \sum_{i=1}^m \lambda_j x_{ij} + S_i^- = x_{io}; \quad i = 1, \dots, m \dots\dots\dots 47$$

$$\sum_{i=1}^m \lambda_j y_{rj} + S_r^+ = y_{ro}; \quad r = 1, \dots, s \dots\dots\dots 48$$

$$\lambda_j \geq 0, j=1, \dots, n, S_i^- \geq 0, i = 1 \dots m, S_r^+ \geq 0, r = 1 \dots s. \dots\dots\dots 49$$

انطلاقا من النموذج الرياضي السابق يمكن كتابة نموذج SBM ذا التوجه (المدخلي/المخرجي) Oriented

SBM Model، و هذا عن طريق إهمال المقام (البسط) لدالة الهدف السابقة، و بالتالي فإن قيم الكفاءة PI*

و PO* يمكن الحصول عليها على النحو التالي:⁶

¹- Coelli.T, Op-Cit, p 10.

²- John Dilip Raj, Efficiency Estimation Using a Hybrid Of Data Envelopment Analysis and Linear Regression, Paper 1872-214, p02.

³- John Dilip Raj, Op-Cit, p02.

⁴- Coelli.T, Adata Envelopment Analysis (Computer) Program, A Guide To DEAP Version 2.1, CEPA Working Paper 96/08, p 10.

⁵- Hiroshi Morita, Koichiro Hirokawa, Joe Zhu, A Slack-Based Measure Of Efficiency In Context-Dependent Data Envelopment Analysis, The International Journal Of Management Science, 33, 2005, p 359.

⁶- Cooper. W.W, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software,2007,Op.Cit, p 105.

SBM ذا التوجه المخرجي	SBM ذا التوجه المدخلي
(SBM-O) Min $PO^* = 1/1+1/S \sum_{r=1}^s Sr^+ /yro$ Subject To $yo = Y\lambda - S^+$ $xo \geq X\lambda$ $\lambda \geq 0, S^+ \geq 0.$	(SBM-I) Min $PI^* = 1-1/m \sum_{i=1}^m Si^- /xio$ Subject To $xo = X\lambda + S^-$ $yo \leq Y\lambda$ $\lambda \geq 0, S^- \geq 0.$

ب- باستخدام برنامج التحليل التطويقي للبيانات بمرحلتين:

لكتابة هذا النموذج نفترض أنه يجب أولاً قياس الكفاءة وفقاً لنماذج CCR أو BCC و هذا لتحديد مؤشر الكفاءة θ^* دون إدخال التباطؤ (S^+, S^-) المتعلقة بالمدخلات و المخرجات، أما في المرحلة الثانية فيتم إدخال قيمة الكفاءة θ^* ضمن القيود لصياغة نموذج SBM الذي يهدف إلى إيجاد مقدار التباطؤ في المدخلات و المخرجات لوحدة صنع القرار DMU، و لتوضيح ذلك سنكتفي بصياغة نموذج SBM انطلاقاً من نموذج CCR ذا التوجه المدخلي، مع الاحتفاظ بنفس المبدأ بالنسبة لنموذج CCR ذا التوجه المخرجي و كذا نموذج BCC على النحو التالي:¹

نموذج SBM ذا التوجه المخرجي	نموذج CCR ذا التوجه المخرجي
(DLPo) Min $\sum_{i=1}^m Si^- + \sum_{r=1}^s Sr^+$ Subject To $\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} + Si^- \geq \theta^* x_{io} \quad i=1, \dots, m$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r=1, 2, \dots, s$ $(\lambda_j, S^+, S^-) \geq 0$	(DLPo) Min θ Subject To $\theta x_{io} - \sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \geq 0 \quad i=1, 2, \dots, m$ $\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r=1, 2, \dots, s$ $\lambda_j \geq 0 \quad j=1, 2, \dots, n$

و لفهم نموذج SBM بشكل أفضل نستخدم الجدول رقم (10-3) الذي يعرض بيانات ثنائي وحدات

DMUs تنتج باستخدام مدخلين (X1, X2) مخرج واحد (Y1) على النحو التالي:

¹- Wade. D Cook, Joe Zhu, Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA, Op.Cit, P 03, 05.

الجدول رقم (10-3): بيانات و نتائج نموذجي CCR و SBM

DMU	Data			CCR θ^*	SBM					Mix Effi
	X1	X2	Y		$=PI^*P^*$	Ref	S1-*	S2-*	S+*	
A	4	3	1	0.875	0.833	D	0	1	0	0.972
B	7	3	1	0.632	0.619	D	3	1	0	0.98
C	8	1	1	1	1	C	0	0	0	1
D	4	2	1	1	1	D	0	0	0	1
E	2	4	1	1	1	E	0	0	0	1
F	10	1	1	1	0.9	C	2	0	0	0.9
G	12	1	1	1	0.833	C	4	0	0	0.833
H	10	1.5	1	0.75	0.733	C	2	0.5	0	0.978

Source : W.W Cooper, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, Op.Cit, p 105.

باستخدام نموذجي CCR و SBM جنباً إلى جنب، و مجموعة مرجعية نلاحظ أنه على الرغم من أن الوحدات

(F, G) لها كفاءة CCR كاملة وفقاً لنموذج $\theta^* = 1$ ، إلا أنه لديهم تباطؤ مقارنة مع الوحدة (C)، مما انعكس على معدل التباطؤ SBM ($PF^* = 0.9, PG^* = 0.833$).

من جانب آخر، نسبة التباطؤ للوحدات غير كفؤة (A, B) انخفض قليلاً مقارنة بمعدلات CCR و هذا بسبب

التباطؤ Slacks الخاصة بها، و بالتالي فإن مقياس SBM لا يعكس فقط قيم الضعف في الكفاءة θ^* ، و لكن أوجه القصور الأخرى (التباطؤ) كذلك.¹

الفرع الثالث: السلاسل الزمنية بالاعتماد على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.

لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA اثنين من الملحقات التي تسمح بتحليل السلاسل الزمنية و هما:

- تحليل مالمكويسست لقياس التغير في الكفاءة Index De Malmquist.

- تحليل النافذة Window Analysis.

¹- Cooper. W.W, Seiford LM, Tone K Data Envelopment Analysis: A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software, 2007, Op.Cit, p 107.

أولاً: نموذج مالمكوست لقياس التغير في الكفاءة Index De Malmquist.

يلاحظ أن تقدير الكفاءة باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) يكون ذو طبيعة ساكنة، و لما كانت موارد البنوك ذات طبيعة ديناميكية تم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية انتقال هذا المغلف ليكون ديناميكياً،¹ من خلال مؤشر مالمكوست الذي يعتبر أحد أنواع الأرقام القياسية الذي تم اقتراحه لأول مرة من قبل الإحصائي السويدي "Malmquist" عام 1953 كأحد الطرق اللامعلمية لقياس نمو الإنتاجية الكلية، إذ أن هذا المؤشر لا يتطلب أي افتراضات مسبقة عن شكل دالة الإنتاج أو توفر أسعار مدخلات عناصر الإنتاج، كما يسمح باستخدام مدخلات و مخرجات متعددة في نفس الوقت و تجزئة مكونات تغير الإنتاجية إلى مصادرها (تقنية بحتة، حجمي، تكنولوجية)،² و قد قام (Cave Chrstensen and Diweert, 1982) بتطويره و استخدامه في تقييم مؤشر الإنتاجية الخاصة بالشركات،³ ليتم استخدامه بعد ذلك لدراسة التغيرات في إنتاجية البنوك على غرار الدراسات التي اعتمدت على هذا المؤشر لقياس التغيرات في الإنتاجية الكلية للبنوك الأسكندنافية مثل (Berger. S.A,) (Berger.S.A, Forsund. F, and Jansen. E, 1991) و (Forsund.F, and Jansen.E, 1992) و (Mlima. A.P, 1999)، و البنوك البرتغالية مثل دراسة (Rebelo et Mendes, 2000) و كذا البنوك التركية (Isik. I, and Hassan. M.K, 2003).⁴

يعتمد مؤشر مالمكوست على المعلومات الكمية و لا يتطلب معلومات عن أسعار الموارد التي يستخدمها البنك كما لا يتطلب المساواة بين الأسعار و الإنتاجية الحديثة، بالإضافة إلى ذلك فهو يضع افتراضات على سلوك الوحدات الإنتاجية كتقليص التكاليف أو تعظيم الأرباح، كما يتيح التمييز بين التحولات في حدود الإنتاج (التغير التكنولوجي TECCH) و تحرك البنوك نحو الحدود الكفؤة (تغير الكفاءة EFFCH)، و بالتالي فإن التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل (TFPCH) هو ببساطة ناتج عن التغير في الكفاءة (EFFCH) و الذي يعبر عن مدى تحرك البنك نحو حدود الكفاءة (أداء أفضل) و تسمى بظاهرة "اللحاق أو التأخر عن الركب" "The Catching-

¹ - هشام حسين رشاد صقر، تقدير الكفاءة التقنية و الاقتصادية و التغير في الإنتاجية المستخدمة في إنتاج الأرز في جمهورية مصر العربية، جريدة السعودية الاجتماعية للعلوم الزراعية، المجلد 13، العدد 01، 2014، ص 52.

² - Fare. R, Grosskopf. S, Norris. M, Zhang. Z, Productivity growth, technical progress and efficiency change in industrialized countries, American Economic Review, Vol 84, No 1, 1994, 66-83.

³ - Caves.D.W, Christensen.L.R, and Diewert.W.E, 1982. The Economic Theory of Index Numbers and Measurement of Input, Output and Productivity, Econometrica, 50, 1982, 1393.

⁴ - أنظر:

- Berger. S.A, Forsund.F, and Jansen.E, Malmquist Indices of Productivity Growth during the Deregulation of Norwegian Banking, 1980-89, Scandinavian Journal of Economics 94, 1992, p 211.

- Berger.S.A, Forsund. F, and Jansen. E, 1991. Technical Efficiency of Norwegian Banks: A Nonparametric Approach to Efficiency Measurement, Journal of Productivity Analysis 2, 1991, p 127.

- Isik. I, and Hassan. M.K, Efficiency, ownership and market structure, corporate control and governance in the Turkish banking industry, Journal of Business Finance and Accounting 30, 2003, p 1363.

- Mlima. A.P, Productivity Change in Swedish Banks: A comparison of Malmquist Productivity Indexes, In dissertation Four Essays on efficiency and productivity in Swedish banking, Göteborgs Universitet: Economiska Studier, 1999.

"UP Effect"، بينما يعبر التغيير التكنولوجي (TECCH) عن مدى تحرك حدود الإنتاج المرجعي نحو مستوى مزيج المدخلات المرصود لكل بنك، و هو ما جعل الباحثين يفسرون هذا التغيير ب"الإبداع" أو "الابتكار".¹

يتم الحصول على مؤشر (TECCH) و (EFFCH) تحت فرضية العوائد الثابتة و التي تعني أن البنوك تعمل عند حجمها الأمثل لتقليل المدخلات على سبيل المثال، و مع ذلك في الواقع قد تواجه قصور في الحجم بسبب تناقص عوائد الحجم أو زيادتها في عملياتها نتيجة للقيود السوقية و التنظيمية، مما جعل العديد من الدراسات تفضل التخفيف من افتراض عوائد الحجم الثابتة (CRS) و تتبنى افتراض عوائد الحجم المتغيرة (VRS) لأنها أكثر واقعية.

و بالتالي نستطيع تقسيم التغيير في مؤشر الكفاءة (EFFCH) إلى التغيير في الكفاءة التقنية البحتة (PEFFCH) و التغيير في الكفاءة الحجمية (SECH)، و يقس (PEFFCH) مدى اقتراب البنوك أو ابتعادها عن حدود الكفاءة دون وجود تأثير للحجم، في حين يقيس (SECH) ما إذا كان التحرك داخل الحدود في الاتجاه الصحيح للوصول إلى النشاط في ظل اقتصاديات الحجم الثابتة الذي يعبر عن الحجم الأمثل (CRS)، و تحسب مختلف المؤشرات رياضياً كما يلي:²

$$\begin{aligned} \text{TFPCH} &= \text{TECCH} \times \text{EFFCH} \\ \text{EFFCH} &= \text{PEFFCH} \times \text{SECH} \\ \text{TFPCH} &= \text{TECCH} \times \text{PEFFCH} \times \text{SECH} \end{aligned}$$

حيث أنه:

- كل قيمة أكبر من الواحد (التغيير <math>0 < </math>) تشير إلى النمو في المؤشر المعني بالقياس.
- كل قيمة أقل من الواحد (التغيير $0 >$) تشير إلى التراجع في المؤشر المعني بالقياس.
- كل قيمة تساوي الواحد (التغيير $0 =$) تشير إلى الثبات في المؤشر المعني بالقياس.

ثانياً: تحليل النافذة Window Analysis.

يعتبر (Charnes.A and al) أول من قام بتطوير تحليل النافذة في عام 1985 عندما قام بدراسته للتغيرات في معدلات الكفاءة لعينة من المنظمات مع مرور الوقت، و يتم تحديد النافذة (Window/Fenêtre) خلال فترة زمنية معينة من أجل التحليل حيث يتم التعامل مع المنظمة نفسها كما لو كانت منظمة أخرى من نافذة (فترة) لأخرى أثناء التحليل.

¹- Malak.R, Empirical Study Efficiency and Productivity Of The Banking Industry In Egypt, Preceding Of The African Economic Conference, AEC, 2008, p 10, 11.

²- Kofi.A.F, Christopher.G, Liu.Y, Baiding.H, David.C, Efficiency and Productivity Change In The Banking Industry: Empirical Evidence From New Zealand Bank, Investment Management and Financial Innovation, Vol 12, Issue 1, 2015, p 22.

و بذلك يمكن اعتبار تحليل "النافذة" كوسيلة من وسائل تحليل الحساسية، و كمثال على ذلك نفترض أن هناك نموذج يضم n منظمة مع البيانات السنوية لها، حيث يتم اختيار "نافذة" مكونة من t سنوات حيث يتطلب التقييم $t \times n$ وحدة و يتم حساب درجة t مختلفة من الكفاءة بالنسبة لكل منظمة، ليتم بعد ذلك نقل النافذة إلى سنوات أخرى من أجل تحليل الكفاءة.¹

كما قام (Yue.P) في عام 1992 بتطوير نموذج تعليمي للنافذة، لتليها تطبيقات حديثة أخرى متاحة على غرار ما قدمه (Wcbb.B) في عام 2003 و (Avkiran.N.K) في عام 2004 بالإضافة إلى (Yang.H.H,) (Chang.C.Y) في عام 2009.²

الفرع الرابع: تحليل الحساسية Analyse De Sensibilité.

عرّف (Cooper.W.W and al) في إحدى دراساته التي أجراها عام 2006 مصطلح الحساسية بالدلالة على "الاستقرار" أو "الثبات"،³ حيث تكون نماذج DEA مستقرة حسب (Zhu.J, 2003) إذا ظلت الوحدات الكفؤة محل الدراسة على حدود الكفاءة بعد تعرض البيانات إلى اضطرابات أو صدمات، و يهدف تحليل الحساسية إلى تحديد تأثير تغيير بعض المعلمات من نموذج DEA على الكفاءة.⁴

الطريقة الأولى لاختبار حساسية نموذج DEA للعينة المدروسة تتعلق بإضافة أو إزالة بعض الوحدات من هذا النموذج، و قد قام العديد من الباحثين بتطوير مناهج مختلفة في ذلك على غرار (Wilson.P.W) في الدراسة التي أجراها في عام 1993 للكشف عن القيم المتطرفة في النماذج غير المعلمية في ظل تعدد المخرجات،⁵ كما قام بالكشف عن الملاحظات المؤثرة لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA في دراسته لعام 1995،⁶ و هو ما سعى للكشف عنه أيضا (Dusansky.R) و آخرون في دراستهم لعام 1995،⁷ و من جانبه (Pastor.J.M,)

¹- Jean-Marc Huguenin, Op.Cit, p70.

²- أنظر:

- Yue.P, Data Envelopment Analysis and Commercial Bank Performance: A Primer With Applications To Missouri Banks, Federal Reserve Bank Of St Louis Review, 74(1), 1992, p31.

- Wcbb.B, Level Of Efficiency In UK Retail Banks: A DEA Window Analysis, International Journal Of The Economics Of Business, 10(3), 2003, p 305.

- Avkiran.N.K, Decomposing Technical Efficiency and Window Analysis, Studies In Economics and Finance, 22(1), 2004, p 61.

- Yang.H.H, Chang.C.Y, Using DEA Window Analysis To Measure Efficiencies Of Taiwan's Integrated Telecommunication Firms, Telecommunication, Policy, 33(1-2), 2009, p 98.

³- Jean-Marc Huguenin, Op-Cit, p69.

⁴- Zhu.J, Quantitative Models For Performance Evaluation and Benchmarking, New York: Springer, 2003.

⁵- Wilson.P.W, Detecting Outliers In Deterministic Non-Parametric Frontier Models With Multiple Outputs, Journal Of Business and Economic Statistic, 11(3), 1993, p 319.

⁶- Wilson.P.W, Detecting Influential Observations In Data Envelopment Analysis, Journal OF Productivity Analysis, 6(1), 1995, p 27.

⁷- Dusansky.R, Wilson.P.W, On The Relative Efficiency Of Alternative Modes OF Producing Public Sector Output: The Case Of Developmentally Disabled, European Journal Of Operational Research, 80(3), 1995, p 608.

- (1999) قام بتحديد مدى تغير الكفاءة بسبب إدراج منظمة ما في عينة ذات دلالة إحصائية،¹ ليقوم (Zhu.J) بتقديم عرض شامل و معمق لتحليل الحساسية في دراسته التي أجراها في عام 2001.²
- كما أن هناك طريقة أخرى لاختبار حساسية نموذج DEA و هي تقدير قيم المدخلات و المخرجات، حيث يحدد هذا النهج الحد الأقصى للتغير في الكفاءة الناتج عن تغيير المتغيرات و تضم تفسيرات هذا النهج:
- تغيير متغير واحد لوحدة كفاءة أما متغيرات الوحدات المتبقية ثابتة.³
 - تغيير نسبة المدخلات و المخرجات في نفس الوقت للوحدة الكفاءة بينما تبقى متغيرات بقية الوحدات ثابتة (التغيير في النسبة).⁴
 - تغيير مدخلات و مخرجات الوحدة الكفاءة بشكل فردي بينما تبقى بيانات بقية الوحدات ثابتة (التغيير في النوع).⁵
 - تغيير مدخلات و مخرجات كل الوحدات في نفس الوقت سواء الكفاءة و غير كفاءة.⁶

¹ - Pastor.J.M, Ruiz.J.L, Sirvent.I, A Statistical Test For Detecting Influential Observations In DEA, European Journal Of Operational Research, 115(3), 1999, p 542.

² - Zhu.J, Super Efficiency and DEA Sensitivity Analysis, European Journal Of Operational Research, 129(2), 2001, p 443.

³ - Chames. A.C, W.W.Cooper, D.B.Learner, F.Y.Philips, Management Science and Marketing Management, Op-Cit, p 93.

⁴ - Chames.A, Haag.S, Jaska.P, Semple.J, Sensitivity Of Efficiency Calculations In The Additive Model Of Data Envelopment Analysis, International Journal Of System Sciences, 23(5), 1992, p 789.

⁵ - Neralic.L, Wendell.R.E, Sensitivity In Data Envelopment Analysis Using an Approximate Inverse Matrix, Journal Of The Operational Research Society, 55(11), 2004, p 1187.

⁶ - Seiford.L.M, Zhu.J, Sensitivity Analysis Of DEA Models Simultaneous Change In All The Data, Journal Of The Operational Research Society, 49(10), 1998, p 1060.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين أن قياس كفاءة البنوك يعتبر من القضايا المهمة التي تشمل جميع المشاركين (الفاعلين) التجاريين، بما في ذلك المدراء و المساهمين و المستثمرين، حيث يساهم تقييم الكفاءة في إظهار كيف تتأثر مصالح المساهمين و المستثمرين، و يُعلم ما إذا كانت الموارد الحالية للبنوك تستخدم بكفاءة، كما يحفز البنوك على تنفيذ الاستراتيجيات لتعزيز كفاءتها و تنافسيتها و في مقدمتها الاندماج من أجل الحصول على المزيد من التحسينات.

كما تضمن هذا الفصل أهم المناهج المستخدمة لهذا الغرض، بداية بالطرق التقليدية التي تستخدم النسب المالية كأدوات لتخطيط و مراقبة أنشطة البنوك و تقييم كفاءتها، و قد أظهر التحليل النظري لمختلف مؤشراتنا أنه لا يمكن أن تكون طريقة معتمدة إلا للمؤسسات التي تدير مدخلا واحدا لتوليد مخرج (نتاج) واحد، كما أن تحليل النسب المالية لا يوفر معلومات كافية عند النظر في آثار وفورات الحجم و تقدير تدابير الكفاءة الشاملة.

إن أوجه القصور التي أظهرها تقدير الكفاءة باستخدام النسب المالية في ظل التعقيدات المصرفية، دفع الباحثين إلى البحث عن مناهج بديلة تعتمد على أساليب كمية و رياضية لتقدير كفاءة الاندماج البنكي بدقة و في مقدمتها الطرق العلمية و غير العلمية.

على ضوء المناقشة الوصفية تظهر أهمية النهج العلمي و غير العلمي كأجمع الأساليب الرياضية التي يُعتمد عليها في تقييم الكفاءة البنكية على نطاق واسع من خلال ما تقدمه من معلومات و تحليلات سواء لمتخذي القرار أو المساهمين و كذا المستثمرين، حيث يعتمد النهج غير الباراميتري على تقنيات رياضية للكشف عن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة، و أهمها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) الذي سنستخدمه في دراستنا التطبيقية باعتباره الطريقة المستخدمة على نطاق واسع، في حين يعتمد النهج الباراميتري على تقنيات لبناء حدود أفضل الممارسات.

الفصل الثاني

واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج

مقدمة الفصل:

لقد شهدت القطاعات المصرفية خلال العقود الماضية عمليات إعادة هيكلة غيرت طبيعة عمل الاقتصاد العالمي و طرحت تطورات كبيرة على صعيد السياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، و تشمل الأسباب الرئيسية لهذه العملية غير المسبوقة الاتجاه نحو العولمة و إلغاء الضوابط و القيود التنظيمية اتجاه تحرير التجارة و الاستثمار و عمليات انتقال رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل في قطاع الاتصالات و الخدمات الإلكترونية الذي صار يشكل حافزا لدى البنوك لتغيير أنماط الخدمات المقدمة للعملاء باستمرار و مراقبة جودتها.

إن التغيرات التي شهدتها الساحة العالمية أدت إلى ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك في تخفيض التكاليف و تعزيز الإيرادات من خلال التوجه المتزايد نحو التكتل و الوحدة الاقتصادية في عدد من مناطق العالم الرئيسية، كل ذلك أدى إلى تشجيع ظاهرة الاندماج بين البنوك داخل الدول أو عبر الحدود.

لا شك أن عدم وجود نموذج عالمي متفق عليه للاندماج يمكن من خلاله ضمان نجاح هذه العملية، دفع السلطات الرقابية و مدراء البنوك إلى استقراء تجارب الدول المختلفة في عمليات الاندماج و دراسة آثارها على الكفاءة البنكية، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة المحيطة بكل عملية اندماج و كذا التوجهات البنكية الدولية و في مقدمتها مقررات لجنة بازل، في ظل الأزمات المالية التي تهدد طموح الكثير من البنوك المشاركة في عمليات الاندماج في تحقيق مكاسب الكفاءة.

من خلال ما سبق يتمثل أول طموح نهدف إلى تحقيقه من خلال هذا الفصل في تسليط الضوء في المبحث الأول على التطورات التي شهدتها أهم تجارب الاندماج، ثم الانتقال إلى تحليل آثاره على كفاءة البنوك الأمريكية و الأوروبية و كذا العربية في المبحث الثاني، بهدف توفير مؤشرات بالغة الأهمية لمسيري البنوك و السلطات الوطنية عن مدى قدرة هذه العمليات على السماح بتوفير مكاسب جديدة للكيانات الناتجة عن الاندماج.

المبحث الأول: قراءة لأهم تجارب الاندماج البنكي.

لقد أخذت عمليات الاندماج في الدول المتقدمة بعداً أكثر اختلافاً عن نظيرتها في الدول النامية، ففي حين كانت عمليات الاندماج في الدول المتقدمة تهدف إلى مزيد من النمو والتوسع وخلق كيانات عملاقة قادرة على المنافسة داخل و خارج الحدود الإقليمية و تشديد المنافسة بين المصارف المندمجة و المزيد من السيطرة من أجل عدم الاستيلاء عليها، كانت عمليات الاندماج في الدول النامية تهدف إلى تفادي مخاطر الإفلاس و التصفية.

فعلى الرغم من تميز موجات الاندماج في الدول المتقدمة عن غيرها من موجات الاندماج في الدول النامية، إلا أنه توجد اختلافات واضحة كذلك فيما بين الدول المتقدمة بعضها البعض، حيث كان لإلغاء كثير من القيود التنظيمية و القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تحد من ممارسة الأعمال المصرفية خارج الولاية، أثر كبير في اتساع وتيرة عمليات الاندماج ابتداء من نهاية التسعينات و هو ما سنتطرق له في المطلب الأول، و هو ما يختلف عن ما حدث في دول الإتحاد الأوروبي و اليابان حيث كان للتوجهات المصرفية الأولى و الثانية في دول الإتحاد الأوروبي و اعتماد اليورو كعملة موحدة دور في التخلص من المشاكل المتعلقة بأسعار الصرف بين دول الإتحاد و تسارع خطى البنوك نحو الاندماج في منطقة اليورو، كما كان للإصلاحات الضريبية و التشريعية في اليابان عام 1999 بعد فترة تباطؤ النمو الاقتصادي منذ أوائل التسعينات دور بارز في زيادة موجات الاندماج في اليابان¹ و هو ما سيشكل محتوى المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث فسنقوم بتسليط الضوء على تجارب عربية مختارة في الاندماج البنكي كوسيلة لتعزيز الأداء منذ أوائل التسعينات في وقت لا يزال فيه حجم البنوك في الدول العربية صغيراً مقارنة بنظيرتها الدولية، و قد بدأ مدرء هذه البنوك يدركون الحاجة الماسة للتوسع سواء داخل الحدود أو ما وراءها من خلال استخدام سيولة عالية من شأنها أن تعزز وضعهم التنافسي، في ظل انضمام البعض و رغبة البعض الآخر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تلزمهم بفتح أبواب السوق بما في ذلك القطاعات المصرفية للسماح للمنافسين الأجانب بالتنافس مع البنوك المحلية.

بالنسبة للدول العربية، تقوم البنوك بالاندماج من أجل الحصول على المزيد من وفورات الحجم و تحسين القدرات الإدارية (الكفاءة العالية) لتجنب الإفلاس، بالإضافة إلى التنوع و الحصول على قوة سوقية أكبر و النمو الخارجي، و لكن يبقى تعزيز الكفاءة من الأسباب الرئيسية لعمليات الاندماج البنكي.

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، المرجع السابق، ص 121، 122، ص 199.

إن كل ما سبق يدفعنا إلى ضرورة القيام بقراءة لأهم تجارب الاندماج البنكي في الدول المتقدمة من خلال تجارب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مهد الاندماج البنكي في العالم، ثم نتقل إلى أوروبا و اليابان، و في الأخير نعرض على أهم صفقاته في بعض الدول العربية و التي تعتبر تجارب فنية في الاندماج البنكي.

المطلب الأول: تجارب الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مهد الاندماج البنكي في العالم لأن الموجة الأولى من الاندماجات حصلت على ساحتها الاقتصادية، و يمكن تقسيم تجارب الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث مراحل أساسية و هذا بناء على الظروف الداخلية الخاصة بها (تشريعات، اقتصادية داخلية) و كذا الظروف الاقتصادية المحيطة بالبيئة الاقتصادية العالمية، فالمرحلة الأولى تتميز بالقيود التنظيمية على عمليات الاندماج من خلال مجموعة من التشريعات، أما المرحلة الثانية فهي التي تأتي مباشرة بعد عمليات إزالة القيود على التوسع البنكي التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية و الذي تُرجمت بالارتفاع الملحوظ في عدد الاندماجات داخل الولايات و خارجها.

إن تأثر القطاع المصرفي للولايات المتحدة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، جعلنا نقسم مرحلة ما بعد إزالة القيود على التوسع المصرفي إلى ثلاث مراحل أساسية و هي قبل و أثناء و بعد الأزمة العالمية، حيث أن كل مرحلة من هذه المراحل تميزت بتجارها الخاصة بالاندماج البنكي.

الفرع الأول: الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل القيود المصرفية.

لقد أدت قوانين المنع -تاريخيا- إلى زيادة عدد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن حلول أزمة الكساد العالمي حملت معها إفلاس نحو 4000 بنك في الولايات المتحدة وحدها، ليتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات و سن جملة من القوانين لمعالجة المشكلات السابقة و غيرها في المجال نفسه،¹ و الجدول التالي يوضح أشهر القوانين و الإجراءات التي سعت الولايات المتحدة على تفعيلها في الساحة المصرفية.

¹ - عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصاديان "المصارف نموذجاً"، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007، ص 134، 133، 135.

الجدول رقم (1-4): أبرز القيود التي كانت مفروضة على النظام المصرفي الأمريكي.

القانون أو الإجراء	مضمونه
تفعيل قانون كلاس ستيجال Class Stegal Act (1913)	بموجبه تم تقسيم النظام المصرفي إلى الصيرفة التجارية و الصيرفة الاستثمارية، أي الحد من شمولية النظام المصرفي الأمريكي.
تفعيل قانون مكفادن Mecfadden (1928)	حضر الأعمال المصرفية فيما بين الولايات.
اعتماد قانون المصارف (1933)	يقيد هذا القانون المنافسة على الأسعار بين المصارف التجارية، كم منع دفع الفوائد على الودائع تحت الطلب، و وضع حد أقصى للفائدة التي تدفعها المصارف الأعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي على الودائع والمدخرات.
تشجيع الاختصاص المصرفي	و هو ما كان معمول به في الخمسينات و الستينات، و هذا على أساس نوع المؤسسة المالية و المناطق الجغرافية للولايات، فمثلا مؤسسات الادخار تقوم بتعبئة ودائع صغار المدخرين، بينما تقوم شركات الأوراق المالية و المصارف الاستثمارية بخدمات التوسط بين كبار المستثمرين.
قانون الاندماج المصرفي (1960)	نتج عنه مجموعة من الاندماجات الطوعية المختلطة التي بلغ عددها نحو 1600 اندماج، مما جعله يتعرض لانتقادات متعلقة بالتأثير على المنافسة و الاحتكار، و التي جاءت على أساس خلفية "بنك فيلادلفيا" و الذي نتج عن اندماج أكبر مصرفين و تكوين مصرف واحد يسيطر على 36% من ودائع أربع ولايات و هو ما يخالف قانون منع الاحتكار.
تعديل قانون 1960 بإصدار قانون مراجعة إجراءات المصرف في عام 1966.	فحوى هذا القانون هو تسوية الخلافات بين المصارف على مستوى المحاكم من خلال تطبيق قانون محاربة الاحتكار على عمليات الاندماج المصرفي.
قانون تحرير اللوائح الصادر عام 1980	إلغاء الحدود القصوى لأسعار الفائدة على كل الودائع، إلا على الحسابات التي تقل عن 2500 دولار و تستحق في حدود 31 يوما، و هذا بعدما كانت ملغاة فقط على الودائع التي تبلغ 100 ألف دولار أو أكثر عام 1973.

المرجع: من إعداد الطالب، بالاعتماد على المرجع: عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصاديان

"المصارف نموذجاً"، المرجع السابق، ص 133، 134.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي شهدت حركات الاندماج البنكي، حيث انخفض عدد البنوك بها من 13400 بنك في منتصف الستينات إلى 12700 بنك في عام 1980، رغم القيود التي وضعتها السلطات من خلال جملة من القوانين التي كان لها الأثر الواضح على عمليات الاندماج البنكي.¹

الجدول رقم (2-4): الاندماجات الكبرى للبنوك التجارية الأمريكية ما بين (1954-1961).

البنوك المندمجة	تاريخ الاندماج	% بالنسبة لإجمالي الموجودات في و.م.أ
Chemical Bank & Trust Co- Corn Exchange B&T Co	15/10/1954	1.5
Bank of The Manhattan Co- Chase National Bank	31/03/1955	3.8
National City Bank of New York- First National Bank of New York	30/03/1955	3.5
Bankers Trust Co- Public National Bank & Trust Co	08/04/1955	1.4
Manufacturers Trust Co- Hanover Bank	08/09/1961	2.4

Source: Stephen A. Rhoades, Bank Merger and Banking Structure in The United States, 1980-98, Staff Study 174, Board of Governors of Federal Reserve System, August 2000, p 14.

يُظهر الجدول رقم (2-4) الميل المتزايد نحو عمليات الاندماج بين البنوك الكبيرة جداً، فمنذ اندماج بنكي "Chemical Bank" مع "Trust Corn Exchange" عام 1954 و حتى عام 1986 لم يكن هناك سوى خمسة (5) عمليات اندماج بين البنوك الكبيرة جداً في الولايات المتحدة الأمريكية.²

الفرع الثاني: الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التحرر المصرفي.

إن تعرض العديد من البنوك الصغيرة للإفلاس خصوصاً في الولايات النفطية و الزراعية الأمريكية، بسبب عدم قدرتها على توسيع شبكات أعمالها الفرعية عندما تتاح لها فرصة خارج نفوذها، أدى إلى إزالة القيود الاتحادية التي كانت تمارس في ظلها هذه البنوك نشاطها لمدة طويلة داخل الولايات تدريجياً مما أعطى حافزاً لحدوث موجة من الاندماجات في تلك الفترة.³

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 122.

² - Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 14.

³ - عبد الكريم جابر العيسوي، المرجع السابق، ص 133، 138.

أولاً: تطور الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة ما بين (1980-2005).

بعد التحرر المصرفي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بلغ متوسط عدد الاندماجات في الثمانينات 403 حالة، حيث عرفت "تكساس" و "إلينوي" أكبر عدد ب 1086 و 751 صفقة اندماج على التوالي و هذا نظرا لشساعة مساحتهما، فخلال عامي 1985 و 1988 كان عدد الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من أي سنة خلال الفترة ما بين (1997-1990)¹، و بالتالي انخفض عدد البنوك الأمريكية مرة أخرى إلى حوالي 11000 بنك في منتصف عام 1990.²

إن إزالة القيود المفروضة على التوسع الجغرافي في مجال الخدمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ذروتها بعد صدور القانون الاتحادي "ريجل نيل" (Riegle-Neal) عام 1994، و الذي سمح في للبنوك في جوان 1995 بإنشاء الشركات القابضة و فتح فروع في الولايات الأخرى،³ و اعتبارا من 30 سبتمبر 1997 سمح هذا القانون بقيام الفروع بدخول مجال صيرفة التجزئة ما بين الولايات، و أخيرا جاء قانون "جرام -ليش - بليلي" (Gramm-Leach-Bliley) عام 1999 ليفتح المجال أمام حصول بعض الاندماجات ما بين المصارف التجارية الكبرى أولاً، و مؤسسات التأمين على الأوراق المالية ثانياً.⁴

1- Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 03.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 122.

3- Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 01.

⁴ - عبد الكريم جابر العيساوي، المرجع السابق، ص 133، 138.

الجدول رقم (3-4): عدد الاندماجات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية

ما بين (1980-1998).

الاندماجات الكبرى بين الدول	الاندماجات الكبرى*	السنوات
0	0	1980
1	0	1981
2	0	1982
5	0	1983
7	0	1984
7	12	1985
5	9	1986
11	19	1887
8	14	1988
0	2	1989
1	6	1990
12	16	1991
15	22	1992
11	17	1993
10	15	1994
11	14	1995
21	28	1996
24	25	1997
32	34	1998
168	248	المجموع

ملاحظة:

- الاندماجات الكبرى هي الاندماجات التي فاقت قيمتها مليار دولار أمريكي.

Source: Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 08.

في مجال اندماج البنوك مع بعضها يظهر الجدول رقم (3-4) أن الفترة الممتدة ما بين (1995-1998) عرفت نسبة عالية من عمليات الاندماج، حيث يوضح العمود الأول أن معظم عمليات الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية فاقت قيمتها 1 مليار دولار أمريكي كانت خلال التسعينيات، فالفترة الممتدة ما بين (1990-1998) فقط عرفت 173 عملية اندماج من هذا الحجم، و هذا راجع بالأساس إلى إزالة القيود المختلفة على التوسع الجغرافي البنكي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة.

أما العمود الثاني فيظهر أن عمليات الاندماج البنكي الكبرى بين الدول عرفت ارتفاعا كبيرا في ظل الاتفاقيات المتبادلة بينها، بعدما فتح قانون (Riegle-Neal) الأبواب أمام الأعمال المصرفية بين الدول ابتداء من عام 1994 من خلال الحوافز التي يمنحها هذا القانون.

و قد شهدت الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية موجة غير مسبوقة من عمليات الاندماج، فمن عام 1980 حتى عام 1998 كان هناك ما يقارب 8000 عمليات اندماج بقيمة بلغت حوالي 2.4 تريليون دولار، إلا أن الفترة الممتدة ما بين (1990-1999) عرفت أكبر عمليات اندماج في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل إزالة القيود التي كانت تفرضها الدولة على التوسع الجغرافي البنكي، سواء تلك التي تتعلق بإزالة القيود المفروضة داخل الدول أو بين الدول في جميع أنحاء العالم، مما سمح للبنوك بتوسيع عملياتها،¹ و قد ساهم في حدوث هذه الاندماجات أيضا على مستوى الصناعة المصرفية الأمريكية التقدم الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات و الناتج عن تسارع خطى العولمة التي سهلت عمليات الاندماج،² حيث ارتفعت عدد آلات الصراف الآلي (ATMs) لتصل إلى 187 ألف عام 1998، لترتفع بذلك عدد المعاملات التي أنجزت بها من مليار معاملة بقيمة بلغت حوالي 49 مليار دولار عام 1980 إلى 12.2 مليار معاملة بقيمة بلغت أكثر من 762 مليار دولار عام 1998،³ هذا بالإضافة إلى التحرر من القيود الذي شهدته معظم دول العالم و تحرير تجارة الخدمات المالية، بالإضافة إلى صدور قانون عام 1999 الذي سمح لكافة البنوك بتقديم خدمات البنوك الشاملة و هو ما ترتب عنه إلغاء القيود و السماح للبنوك الأمريكية بممارسة النشاط المصرفي عبر الحدود (Gross-Border)، مما أدى إلى زيادة حجم البنوك عن طريق الاندماجات و تحسن كفاءة التكاليف و كفاءة الأرباح من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية الناتجة عن اقتصاديات الحجم و النطاق، كما نتج عن ذلك تطور الكفاءة الاقتصادية و السيطرة على الأسواق العالمية.

مما أدى إلى بلوغ قيمة عمليات الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة قصيرة نحو 324.7 مليار دولار أمريكي من بداية 1998 حتى أبريل من نفس العام مقارنة بنحو 2.5 مليار دولار أمريكي عن نفس الفترة من عام 1997، أما عن عام 2004 فشهد ارتفاعا في وتيرة الاندماجات في القطاع المصرفي الأمريكي لتسجل معدلات لم يسبق لها مثيل في السوق المصرفي العالمي، و الذي توج باندماج أكبر ست بنوك أمريكية و هي (J.P. Morgan

¹- Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 03, p 08, p 01.

²- Steven J. Pilloff, Op-Cit, p 01.

³- عبد الكريم جابر العيسوي، المرجع السابق، ص 147، 148.

(Chass) و (Bank One) و (Fleet Boston) و (Bank of America) و (Regions Financial) و (Union Planters)¹، وهو يتضح أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-4): عدد عمليات الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1980-1998).

عدد الاندماجات	السنوات	عدد الاندماجات	السنوات
365	1989	190	1980
366	1990	359	1981
345	1991	420	1982
401	1992	428	1983
436	1993	441	1984
446	1994	475	1985
345	1995	573	1986
392	1996	649	1987
384	1997	468	1988
518	1998		

Source: Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 04, 05.

تسمى فترة عشر سنوات الممتدة ما بين عام 1990 إلى عام 2000 بعصر الاندماجات الضخمة مع انفجار فقعات الألفية، و كذا الفضائح المالية و المصرفية مثل ما حدث في شركة "أنرون" (Enron) التي أدت إلى ثورة في مجال إدارة الشركات لا تزال مستمرة حتى اليوم، حيث أن الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم شجع الشركات على عقد صفقات تجارية مع الشركات الأخرى للحد من درجة المنافسة الشديدة في السوق الأمريكي، و أكبر مثال على ذلك اندماج "Citibank" مع شركة "Travelers"².

يوضح الجدول رقم (4-5) أن الفترة ما بين (1986، 1999) شهدت حوالي خمسة و عشرون (25) عملية اندماج بين البنوك الكبيرة، فالفترة ما بين (1986-1988) وحدها عرفت أربع (04) عمليات اندماج، لتشهد بعد ذلك بنوك الولايات المتحدة الأمريكية موجة واسعة من عمليات الاندماج بين البنوك الكبيرة في فترة التسعينيات إذ عرفت هذه الفترة لوحدها حوالي واحد و عشرون (21) عملية اندماج كبرى.³

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 123، 122.

² - المرجع نفسه، ص 130.

³ - Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 08.

الجدول رقم (4-5): الاندماجات الكبرى للبنوك التجارية الأمريكية ما بين (1986-1999).

البنوك المندمجة	تاريخ الاندماج	% بالنسبة لإجمالي الموجودات في و.م.أ.
Wells Fargo-Crocker National	29/04/1986	1.7
Chemical Bank-Texas Commerce	25/03/1987	2.5
Republic Bank Corp-Interfirst Corp	29/04/1987	1.7
Bank of New York-Irving Bank Corp	25/02/1988 ²	1.4
C&S-Sovran (Avantor Financial Corp)	24/07/1990	1.6
Chemical Bank-Manufacturers Hanover	29/11/1991	3.6
NCNB-C&s/Sovran	04/12/1991	3.1
Bank America-Security Pacific	23/03/1992	5.4
Key Corp-Society Corp	27/01/1994	2.8
Bank America-Continental Bank Corp	18/07/1994	5.2
First Union Corp-First Fidelity Bank Corp	26/10/1995	3.3
First Chicago Corp-NBD Bank Corp Inc	07/11/1995	2.5
Fleet Financial Group Inc-Shawmut National Corp	14/11/1995	2.2
Chemical Banking Corp-Chase Manhattan Corp	05/01/1996	4.9
Wells Fargo & Co-First Interstate Bancorp	06/03/1996	3.1
Fleet Financial Group Inc-National Westminster Banc	15/04/1996	3.0
National Bank Corp-Boatmen's Bancshares Inc	16/12/1996	5.6
First Bank System Inc-US Bank Corp	23/06/1997	1.7
National Bank Corp-Barnett Bank Inc	10/12/1997	5.5

4.6	13/04/1998	First Union Corp- Core states Financial Corp
10.7	17/08/1998	Nations Bank Corp- Bank America Corp
4.9	14/09/1998	Bank One Corp- First Chicago NBD Corp
4.2	14/10/1998	Wells Fargo & Co- Norwest Corp
1.6	01/09/1999	Firststar Corp- Mercantile Bancorp
3.6	07/09/1999	Fleet Financial Group Inc- Bank Boston Group

Source: Stephen A. Rhoades, Op-Cit, p 14,15.

قبل عام 1994 لم يكن يُسمح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في ولايات أخرى لأن القوانين البنكية الأمريكية كانت تمنع ذلك، إلا أن قانون (Riegle-Neal) الصادر عام 1994 ألغى كل الحواجز التي تعترض قيام أي بنك داخل الولاية بتوسيع نشاطه من خلال فتح فروع له بالولايات الأخرى، كما سمح هذا القانون للبنوك بالاندماج مع بنوك أخرى في ولايات أخرى.

كما صدرت تشريعات في يونيو 1997 سمحت للبنوك بالاندماج عبر الحدود نتيجة الركود الاقتصادي الذي عاشته الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي أدى إلى تعرضها لأزمة مالية عاتية عصفت بكثير من البنوك الصغيرة، و قد أسفرت التغييرات الجديدة عن تنفيذ صفقات اندماج بقيمة تقدر بنحو 1.6 تريليون دولار أمريكي، مما أدى إلى انخفاض عدد البنوك من حوالي 11000 بنك في منتصف عام 1990 إلى ما يقارب 8000 بنك في عام 1999، و كانت معظم البنوك التي خرجت من السوق عبارة عن بنوك صغيرة الحجم، و قد بلغ متوسط عمليات الاندماج نحو 400 حالة في العام الواحد طوال عقد التسعينات، مما نتج عنه تحسين واضح في كفاءة البنوك الكبيرة الحجم العاملة في السوق البنكي الأمريكي،¹ و يوضح الجدول الموالي عدد الاندماجات داخل الولايات و خارجها خلال الفترة الممتدة ما بين (1988-1980).

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 131.

الجدول رقم (6-4): الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة بحسب الأشكال خلال الفترة

ما بين (1980-1988)

العدد الإجمالي		الاندماجات التوسعية خارج الولايات		الاندماجات الأفقية داخل الولايات		السنوات
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	190	55	105	45	85	1980
100	359	51	182	49	117	1981
100	420	50	211	50	209	1982
100	428	35	150	65	278	1983
100	441	46	202	54	239	1984
100	475	56	265	44	210	1985
100	573	50	286	50	287	1986
100	649	67	436	30	213	1987
100	468	59	276	41	191	1988
100	350	44	155	56	195	1989
100	366	47	170	53	195	1990
100	345	45	156	55	189	1991
100	401	59	237	41	164	1992
100	436	49	214	51	222	1993
100	446	47	209	53	237	1994
100	345	66	229	33	116	1995
100	392	65	255	35	137	1996
100	384	63	242	37	142	1997
100	518	60	311	40	207	1998
100	7985	54	4291	46	3694	المجموع

المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي، المرجع السابق، ص 141.

من الجدول رقم (6-4) نلاحظ أن الاندماجات التوسعية خارج الولايات في حالة تناوب من الناحيتين النسبية و العددية مع التوسع الأفقي خلال الفترة (1980-1994)، فأحيانا تتفوق الاندماجات التوسعية خارج الولايات و أحيانا تتفوق الاندماجات الأفقية داخل الولايات و أحيانا أخرى يتعادلان نسبيا و يتقاربان عدديا على غرار ما حدث عامي 1982 و 1986، و ابتداء من عام 1995 حققت الاندماجات التوسعية خارج الولايات الأغلبية من بين الاندماجات التي شهدتها الساحة المصرفية الأمريكية بنسب تراوحت بين 60% و 66%، و يدل ذلك على أن النظام البنكي الأمريكي دخل في مرحلة جديدة تتسم بالتححرر و قلة التشدد من خلال جملة من التشريعات

و القوانين المصرفية الجديدة التي تتيح للمصارف الأجنبية فتح فروع لها داخل الولايات الأمريكية، على الرغم من أن الولايات المتحدة تدرك أن بعض بنوكها لا تمتلك الاستعداد نفسه للعمل خارج أراضيها، مثلما هي الحال مع البنوك الأجنبية و خصوصا خلال الفترة (1985-1995) التي شهدت دخول البنوك الكبيرة العائدة من بريطانيا و ألمانيا للعمل في السوق الأمريكية، و قد بدأت العمل في المجالات الاستثمارية ثم امتد نشاطها إلى مجال صيرفة التجزئة، كما قامت بشراء "كريدت سويس" (Credit Suisse) و مصرف "فيرست بوسطن برايفت" (First Boston Private).¹

و قد صاحب الارتفاع في عدد عمليات الاندماج ارتفاعاً في حجم البنوك فقد سجلت سنة 1996 سبع عمليات تجاوزت قيمتها 10 مليار دولار، أما خلال سنة 1997 فالعشر (10) عمليات الاندماج الأولى تجاوز كل منها 11 مليار دولار²، و يمكن عرض عشر عمليات الأولى المعلن عنها سنة 1997 على النحو التالي:

الجدول رقم (7-4): أكبر صفقات الاندماج من حيث القيمة لعام 1997.

المبالغ بالمليار دولار أمريكي

البنك المستهدف	البنك المشتري	قيمة الصفقة
MCI Communication Corp	World Com	41.91
NY Nex	Bell Atlantic British Telecom	21.35
Associates First Capital	Shareholders	17.64
Corstates Financial Corp	First Union	17.12
Pacific Telesic Group	SBC Communication	16.49
US West Media Group	Shareholders	16.12
Barnetre Banks	Nation Bank	14.82
ITT Corp	Star Wood Iadging Trust	13.75
Mfs Communication	World Com	13.60
MC.Donnels Douglas	Boing	13.36

المصدر: ضيف روفيه، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، المرجع السابق، ص 150.

من خلال الجدول رقم (7-4) يتضح أن الفترة الممتدة ما بين (1994-2003) شهدت لوحدها أكثر من 3517 عملية اندماج نتج عنها 3.1 تريليون دولار كالأصول و 2.1 تريليون دولار كودائع و 47283 مكتب

¹ - عبد الكريم جابر العيسوي، المرجع السابق، ص 141.

² - ضيف روفيه، المرجع السابق، ص 150.

صرف¹، إلا أن عام 1998 شهد عددا أكبر من عمليات الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الفترة ما بين (1994-2003)، إذ بلغ عددها 493 صفقة من ضمنها أكبر ثلاث صفقات اندماج على مستوى الساحة البنكية الأمريكية في تلك الفترة، حتى أصبح يسمى بالعام التاريخي لعمليات الاندماج البنكي في أمريكا، لتعرف انخفاضاً بعد عام 1998 إلا ذلك لم يؤثر على متوسط الأصول المستهدفة و الودائع التي ارتفعت بشكل عام خلال عشر سنوات التي تلت عام 1998²، و هو ما يتضح أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8-4): عدد الاندماجات، مجموع الموجودات، مجموع الودائع، مكاتب الصرف التي تم

دمجها خلال الفترة الممتدة ما بين (1994-2003).

السنوات	عدد الاندماجات	الموجودات		الودائع		مكاتب	
		المتوسط	المجموع	المتوسط	المجموع	المتوسط	المجموع
1994	475	187012	77	143651	70	3932	3
1995	475	254851	86	186968	75	4981	3
1996	446	406695	87	292740	76	6549	3
1997	422	311871	93	230148	79	5687	3
1998	493	836970	112	580972	97	11351	3
1999	333	276643	108	186440	88	3477	3
2000	255	200963	125	98190	104	2693	4
2001	231	359495	139	236067	109	4958	4
2002	203	150186	115	92102	97	1914	3
2003	184	88330	135	66950	103	1741	3
المجموع	3517	3073017	102	2114228	86	47283	3

Source: Steven.J Pilloff, Bank Merger Activity in The United States (1994-2003, Staff Study 176, Board of Governors of The Federal Reserve System, May 2004, p2.

مصطلح "offices" و المسمى "المكاتب" في الجدول رقم (8-4) يشير إلى كل من المكاتب الرئيسية و الفرعية، و تغطي بيانات الولايات الخمسين و مقاطعة كولومبيا و ثلاث مناطق تابعة للولايات المتحدة الأمريكية (سامرا الأمريكية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، غوام، جزر مارشال، جزر ماريا الشمالية، بالاو، بورتوريكو، جزر فيرجن بالولايات المتحدة الأمريكية).

²- Steven J. Pilloff, Op-Cit, p 01, 02, 03.

يوضح الجدول رقم (8-4) أن اندماج البنوك التجارية مع بعضها بلغ 2571 صفقة بنسبة 75% من مجموع صفقات الاندماج البالغ عددها 3517 في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين (1994-2003)، بينما بلغ عدد صفقات الاندماج التي قامت من خلالها البنوك التجارية بدمج مؤسسات الادخار و التوفير 464 صفقة، في حين كان عدد صفقات اندماج البنوك التجارية مع مؤسسات أخرى 3035 عملية خلال نفس الفترة، كما قامت مؤسسات التوفير هي الأخرى ب 482 عملية اندماج منها 161 صفقة قامت من خلالها بدمج بنوك تجارية و 321 صفقة اندماج لمؤسسات التوفير مع بعضها.¹

الجدول رقم (9-4): عدد الاندماجات البنكية، الموجودات، الودائع، و عدد المكاتب التي تم دمجها، و هذا حسب المؤسسة الدامجة (بنك أو مؤسسة ادخار)، خلال الفترة الممتدة بين (1994-2003).

المبالغ بالمليون دولار

المكاتب		الودائع		الموجودات		عدد الاندماجات	أطراف عمليات الاندماج	
%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع			
76.5	36190	75.5	1597103	74.9	2300245	2571	بنك تجاري	بنك تجاري* يتم دمج
11.9	5622	10.7	226970	10.7	329924	464	مؤسسة ادخار	
1.7	819	1.2	25108	1.0	30019	161	بنك تجاري	مؤسسة ادخار** يتم دمج
9.8	4652	12.5	265047	13.4	412829	321	مؤسسة ادخار	
100	47283	100	2114228	100	3073017	3517	المجموع الكلي	

*: بنك تجاري: هو بنك تجاري واحد أو مؤسسة تملك بنك تجاري واحد أو أكثر.

** : مؤسسة الادخار: هي مصرف واحد للتوفير و الادخار، جمعيات الادخار، أو البنك الصناعي أو المؤسسة التي تملك واحدة أو أكثر منها.

Source : Steven J. Pilloff, Op-Cit, p 03.

على الرغم من التزايد المستمر للاندماج الذي عرفته الساحة البنكية الأمريكية بعد إزالة القيود و تشجيع السلطات التنظيمية للتوسع البنكي، إلا أن هناك مجموعة من الأحداث التي أثرت على ثقة متعاملي القطاع البنكي الأمريكي مما أدى إلى تراجع الاندماجات البنكية في فترات عديدة، على غرار أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت بشكل كبير على النظام البنكي الأمريكي و أدت إلى تراجع كبير في عمليات الاندماج قيمة و عددًا، ففي حين سُجِلت 231 عملية اندماج سنة 2001 فإنها انخفضت إلى 184 في سنة 2002، لتعرف الصناعة البنكية الأمريكية بعد استعادة عافيتها زيادة ملموسة في قيمة صفقات الاندماج التي ارتفعت من 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى نحو 3.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2006.²

¹- Steven J. Pilloff, Op-Cit, p 04.

²- Op-Cit, p 02.

ثانيا: تطور الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة العالمية.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية 2008 إلى اضطراب حاد ومفاجئ في التوازنات الاقتصادية التي أثرت على مجمل المتغيرات المالية على غرار (حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، اعتمادات الودائع، معدل الصرف)،¹ فمنذ أن أعلن بنك "ليمان براذرز" إفلاسه انهارت العديد من البورصات و في مقدمتها بورصة "وول ستريت" في نيويورك، لتنتقل تداعيات الأزمة لتضرب البورصات الأوروبية و العالمية.

إن انهيار حوالي 195 بنكا من بين أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة وجيزة امتدت من الربع الأخير من عام 2008 و حتى منتصف شهر مارس من سنة 2010، جعل العملاء يفقدون ثقتهم بالبنوك و يسارعون إلى سحب وديانهم منها لتجد البنوك نفسها غير قادرة على مواجهة الطلب الكبير من سحبيات العملاء التي قاربت 700 مليار دولار أمريكي تحملتها الخزينة الأمريكية حتى تنقذ بنوكها من الإفلاس.²

إن موجة الإخفاقات البنكية و في مقدمتها إفلاس بنك (Lehman Brothers) الذي كان يعد رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انخفاض أسهمه بنسبة 94%، شجع البنوك الأمريكية على القيام بعمليات الاندماج في إطار خطة الإنقاذ المالي من أجل تعزيز الصناعة المصرفية و المحافظة على الأصول المالية للاقتصاد الأمريكي،³ إلا أن متوسط التركيز في الأسواق المصرفية المحلية لم يعرف ارتفاعا خلال هذه الفترة، لأن دمج البنوك الفاشلة من قبل البنوك المنافسة القوية في تلك الفترة أدى إلى انخفاض التركيز المصرفي في السوق الأمريكي، و مع ذلك فإن تأثيرها المحلي كان على عدد قليل من البنوك التي تتمركز في المناطق الريفية،⁴ و تتمثل أهم عمليات الاندماج البنكي التي شهدتها البنوك الأمريكية في تلك الفترة فيما يلي:⁵

- استحواذ "بنك أوف أمريكا" على "مجموعة ميركل لاننش"، مع إعلان كل من بنكي "جولدمان ساكس" و "مورجان ستانلي" عن تحولهما من بنوك استثمارية إلى بنوك تجارية تخضع لإشراف بنك الاحتياطي الفيدرالي.

- إعلان وزارة الخزانة الأمريكية و بنك الاحتياطي الفيدرالي و مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية عن تقديم الحماية لمجموعة "سي تي جروب"، و تحمل خسائر محتملة تقدر بنحو 3.6 مليار دولار أمريكي.

¹ - سامر مظهر ققطنجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في مجالات الأزمة العالمية، دار النهضة، سوريا، الطبعة الأولى، 2008، ص 65.

² - بن معتوق صابر، الاندماج المصرفي كاستراتيجية للحد من آثار الأزمة المالية، مجلة دراسات و أبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 26، مارس 2017، ص 07.

³ - Thomson Reuters, Mergers and Acquisition Review (Financial Advisors), 2015, p 06.

⁴ - David C. Wheelock, Banking Industry Consolidation and Market Structure, Impact of The Financial Crisis and Recession Federal Reserve Bank of ST, Louis Review, November/December 2011, p420.

⁵ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 139، 140.

- إعلان كل من "بنك أوف أمريكا" و "ويلز فارجو" و "بي إن سي"، عن إجراءات شراء منافسيهم "ميركل لانث" و "أكوفيا" و "ناشيونال سيتي"، بهدف تقوية القطاع البنكي الأمريكي.
- قيام الحكومة الأمريكية في مارس 2009 برفع حصتها في مجموعة "سيتي جروب" لتصل لنحو 36% لإنقاذه من الإفلاس، بعدما بلغت خسائر البنك في الربع الأخير من عام 2008 أكثر من 27.7 مليار دولار أمريكي.
- إعلان الحكومة الأمريكية في فبراير 2009 عن إفلاس مصرفين أمريكيين جديدين و هما "كاونتي بنك"، "الأنيس بنك"، بالإضافة إلى الإعلان عن إفلاس تسع مصارف أمريكية أخرى مع بداية عام 2009، فضلا عن إفلاس نحو 25 مصرفا أمريكيا في عام 2008.
- سيطرت الحكومة الأمريكية على شركتين تعملان في مجال الإقراض العقاري و هما "فريدي" و "فاني"، مقابل تقديم دعم مالي لهما يقدر بنحو 100 مليار دولار أمريكي، و كان ذلك لأن الشركتين قامتتا بضمان أكثر من 50% من العقارات الأمريكية أثناء الأزمة.
- لقد تواصلت عمليات تعزيز القطاع المصرفي الأمريكي عن طريق الاندماج خلال الفترة ما بين (2007-2010)¹، و قد شجع على ذلك التطور التكنولوجي بالإضافة إلى وفورات الحجم و النمو الذي يمكن أن تحققه البنوك من خلال عمليات الاندماج في ظل الموافقة التنظيمية التي لم تعد تبطئ العملية و شجعت الاندماج و التوسع،² و فيما يلي أكبر عشر صفقات اندماج عرفتھا الصناعة البنكية الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (2007-2010) على النحو التالي:

¹ - David C. Wheelock, Op-Cit, p436.

² - Deloitte, M&a Institute, Top 10 Issues For Banking M&a in 2014, 2014, p 20.

الجدول رقم (10-4): أكبر عشر عمليات اندماج شهدتها الساحة المصرفية الأمريكية من حيث القيمة

خلال الفترة الممتدة ما بين (2007، 2010) المبالغ بالآلاف دولار أمريكي

مجموع الودائع		تاريخ الإندماج	البنك الدامج	البنك المندمج
البنك المندمج	البنك الدامج			
325417000	394189000	March 20, 2010	Wells Fargo Bank,NA	Wachovia Bank, NA
84171396	101141375	7,November, 2009	PNC Bank,NA	National City Bank
314850000	73243232	12,October, 2007	Wachovia Bank,NA	Wachovia Mortgage FSB
642252215	63336672	27,April, 2009	Bank of America,NA	Countrywide Bank, FSB
31948335	41454606	30,September, 2009	Fifth Third Bank	Fifth Third Bank
28092910	40126588	1,June, 2008	TD Bank,NA	Commerce Bank,NA
20567194	38059484	1,August, 2007	Capital One,NA	North Fork Bank
642252215	29594901	17,October, 2008	Bank of Amarica,NA	Lasalle Bank,NA
817989321	28965596	2,November, 2009	Bank of America, NA	Merrill Lynch Bank & Trust Co., FSB
642252215	25011471	17,October, 2008	Bank of America, NA	LaSalle Bank Midwest, NA

Source: David C. Wheelock, Op-Cit, p432.

لقد انخفض عدد البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ب 17000 بنك، أي بنسبة 25% خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2010) مقارنة بعام 2007، و هذا لأن الأزمة تحتاج إلى عدة سنوات لكي يبرز تأثيرها على النظام البنكي، فخلال هذه الفترة عرفت الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضاً في عدد الاندماجات مقابل ارتفاع ملحوظ في عدد البنوك الفاشلة، إلا أن السبب الرئيسي لانخفاض عدد البنوك كان راجع إلى الاندماجات الطوعية و التي تجاوزت عدد البنوك الفاشلة في تلك الفترة.

ثالثاً: تطور الاندماج المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد 2010.

لقد شهد عدد صفقات الاندماج الطوعي بعد 2010 ارتفاعاً كل سنة من 73 في 2011 إلى 162 في عام 2014،¹ ليصاحب ذلك ارتفاع في قيمتها من 110.9 مليار دولار أمريكي سنة 2011 إلى 282.4 مليار دولار أمريكي سنة 2014.²

1- Michal Kawalik, Troy Driving Charles S. Morris, and Kristen Regehr, Bank Consolidation and Merger Activity Following The Crisis, Federal Reserve Bank of Kansas City, p 06, p 08.

2- Thomson Reuters, Op-Cit, p 06.

و تتمثل أهم عمليات الاندماج البنكي في تلك الفترة فيما يلي:¹

- اندماج بنكي "Capital One" و "ING Direct USA" سنة 2011 في صفقة بلغت 9 مليار دولار أمريكي.

- اندماج بنكي "PNC Financial Services" و "RBC Bank" سنة 2012 في صفقة بلغت 3.45 مليار دولار أمريكي.

- اندماج بنكي "FirstMerit Bank" و "Citizens Republic Bancorp" سنة 2013 في صفقة بلغت 912 مليون دولار أمريكي.

- اندماج بنكي "Old National Bank" و "United Bank & Trust" سنة 2014 في صفقة بلغت 173 مليون دولار أمريكي.

و نظر للأثر الذي يحدثه تحسن الظروف الاقتصادية في جعل الأهداف المحتملة أكثر جاذبية لصحة الأسواق التي تعمل فيها، علاوة على الانتعاش الاقتصادي الذي يمنح للبنوك قدرة أكبر على النمو و التوسع من خلال الحصول على بنوك جديدة في ظل التشجيع التنظيمي المستمر للاندماج البنكي،² تواصلت موجة الاندماجات التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2015 خاصة بالنسبة للمصارف الأكبر حجما على غرار بنك "Goldman Sach & Co" الذي قام بسبعة و عشرون (27) صفقة اندماج في نفس السنة بقيمة إجمالية بلغت 99896 مليار دولار أمريكي، متبوعا ببنك "Barclays Plc" بسبعة عشر (17) صفقة اندماج بقيمة إجمالية بلغت 67674.3 مليار دولار أمريكي، ثم "Citigroup" و "Lazard" و "Bank Of America" و "Merrill Lynch" بخمسة عشر (15) صفقة اندماج بقيمة إجمالية بلغت 62476.2 مليار دولار أمريكي و 50933.4 مليار دولار أمريكي و 40406.3 مليار دولار أمريكي للبنوك السابقة على التوالي.³

المطلب الثاني: تجارب الاندماج البنكي في أوروبا و اليابان.

لقد أولت الحكومات في كل من أوروبا و اليابان اهتماما بالغا بتطوير قطاعها المصرفي و هذا إدراكا منها بدوره الفعال في دفع عجلة التقدم الاقتصادي، و يعتبر الاندماج البنكي أحد الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها لتحقيق ذلك لأنه أحد أسباب نمو أغلب القطاعات البنكية في العالم، من خلال توفير رؤوس أموال كبيرة و زيادة القدرة على تحمل المخاطر الناتجة على الودائع و القروض، و إنشاء كيانات بنكية كبيرة قادرة على توفير المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية و تشجيع الاستثمارات التي يتعسر على البنوك الصغيرة تمويلها، زيادة على

1- Matthias Rieker, Capital One Wins ING Direct USA, The Wall Street Journal, June 17, 2011, p01.

2- Deloitte, Op-Cit, p 20.

3- FACTSET, US M&A New and Trends, March 2016, P05.

اكتساب ثقة أكبر فئة من العملاء و الوفاء بمتطلبات الملاءة، و فيما يلي استعراض لأهم تجارب الاندماج التي شهدتها الساحة البنكية في كل أوروبا و اليابان.

الفرع الأول: تجارب الاندماج البنكي في أوروبا.

لقد عرفت أوروبا أول موجة من الاندماجات خلال الفترة الممتدة ما بين 1958 و 1970 و هي المرحلة التي شهدت عدة أحداث اقتصادية كان أهمها إنشاء الإتحاد الاقتصادي الأوروبي، و ما نتج عنه من قرارات حاسمة تصدرها التخفيضات في التعريفات الجمركية بين دول الإتحاد مما أدى إلى حدوث عدد كبير من الاندماجات.¹

إن تكامل السوق الأوروبية الموحدة له دور كبير في تغيير هيكل الصناعة البنكية في دول الإتحاد الأوروبي، حيث أصبحت بنوك الإتحاد تواجه منافسة شديدة من بنوك الدول الأوروبية الأخرى، كما أن إدخال "اليورو" كعملة موحدة جعل أسعار الخدمات البنكية متقاربة و أكثر تنافسية، مما أدى إلى زيادة المنافسة السعرية بين دول الإتحاد الأوروبي، و هو ما كان له آثار ملموسة على تسارع خطى عمليات الاندماج في الصناعة البنكية، في ظل عدم التحرر الكامل من سياسات الكبح المالي في القطاع البنكي في دول الإتحاد الأوروبي بالمقارنة بقطاع الخدمات المالية التي شهدت تطورات كبيرة من حيث إعادة الهيكلة و التخلص من معظم القيود التنظيمية.²

أولاً: تطور عمليات الاندماج البنكي في أوروبا للفترة (1983-1991).

إن البنوك في أوروبا ظلت تهدف إلى الزيادة في الحجم من أجل الحصول على المكاسب من حيث القوة السوقية و الكفاءة في ظل سوق بنكية أوروبية تتميز بشدة المنافسة، و هو ما أدى إلى انخفاض عدد كبير من المؤسسات الائتمانية إلى ما يقارب 12000 في نهاية التسعينيات،³ نتيجة للعديد من عمليات الاندماج المحلي و أخرى عبر الحدود.

¹- jean louis Mucchielli, philippe Kotler, Determinants et conséquence des fusion-Acquisition , Revue Francais de gestion, N°131, 2000, p08, p 10.

²- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 144 .

³- Loannis Asimakopoulos, Panayiotis P. Athanoglou, Revisiting The Merger And Acquisition Performance Of European Banks International Review Of Financial Analysis 29(2013), p 237.

الجدول رقم (11-4): نشاطات الاندماج البنكي المحلية و عبر الحدود للإتحاد الأوروبي للفترة الممتدة ما بين (1985، 1991).

المبالغ بالمليار دولار

السنوات	الاندماجات المحلية		المبيعات عبر الحدود		المشتريات عبر الحدود		مجموع عبر الحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1983	72	10.6	45	6.2	29	2.3	74	8.6
1986	195	18.9	106	18.6	44	61	150	14.7
1987	416	48.9	132	28.1	63	12.3	195	40.5
1988	1091	79	209	38.3	133	136	342	51.9
1989	1359	121.8	309	40.1	212	25.1	518	65.2
1990	1296	109	261	47.6	297	50.1	558	97.8
1991	788	47.9	142	6.3	211	13.9	353	20.2

المراجع: عبد الكريم شنجار، دراسة تحليلية لظاهري الاندماج و الاستحواذ الاقتصادي مع التركيز على القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005، ص 147.

إن أهمية القطاع البنكي بالنسبة للنمو الاقتصادي يمكن تظهر من خلال عدد و قيمة البنوك التي يمكن أن تتأثر بعدد الاندماجات و قيمتها، حيث عرفت جميع الاندماجات التي حدثت في أوروبا منذ 1983 تزايداً في العدد و تذبذباً في القيمة إلى غاية 1991 حين سجلت الذروة في نشاطات الاندماج المحلية و عبر الحدود ب 2412 اندماج بقيمة 304.5 مليار دولار، ليعرف عدد الاندماجات و قيمتها انخفاضاً خلال عام 1991 و هذا بمجموع 1494 اندماج محلي و عبر الحدود بقيمة إجمالية بلغت 88.3 مليار دولار.¹

ثانياً: تطور عمليات الاندماج البنكي في أوروبا للفترة (1992-2000).

مع استمرار الاندماج في جميع أنحاء العالم في صناعة الخدمات المالية كما كان عليه الحال في عدد من الصناعات الأخرى أيضاً، لم تلتزم بذلك البلدان غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي آنذاك على غرار الدنمارك و السويد و المملكة المتحدة بشكل قوي في البداية ربما لأن التركيز البنكي كان مرتفعاً بالفعل هناك.

و أثناء تحقيق الباحثين في الصناعة البنكية و من ضمنهم "Campa.J.M" و "Hernando.I" بالإضافة إلى "Cabral.I" لاحظوا أن معظم عمليات الاندماج حدثت في البداية بين البنوك الصغيرة و كانت محلية

¹- Loannis Asimakopoulos,, Op.Cit , p 237.

في المقام الأول،¹ مما أثار قلق البنك المركزي الأوروبي بسبب نذرة عمليات الاندماج عبر الحدود و هذا في العديد من تقاريره، حيث يلاحظ أن عمليات الاندماج الدولية داخل الاتحاد الأوروبي غالبا ما تنطوي على مؤسسة من خارج الاتحاد و ليس بين بنوك من دول مختلفة في الاتحاد الأوروبي.²

و مع استمرار الاقتصاد الأوروبي في الاندماج، كان من المتوقع أن تسعى البنوك إلى توطيد وجودها في سوق جغرافي أكبر، و لكنها ركزت أكثر على تأمين حصتها في السوق المحلية أولا، حيث تواجه بيئة تنافسية بشكل متزايد،³ و لذا كانت الاندماجات عبر الحدود قليلة في البداية و تم تنفيذها في كثير من الأحيان مع بنك أوروبي من خارج منطقة اليورو و ليس بنك من بلد آخر في منطقة اليورو.⁴

و لوصف موجة الاندماجات التي شهدتها البنوك الأوروبية في التسعينات، تم إجراء تحليل على عينة مكونة من 151 عملية اندماج منها 120 محلية و 31 عبر الحدود، من قبل المؤسسات البنكية التي يقع مقرها في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1994-2003) و قد تم الحصول على هذه الصفقات من قاعدة بيانات "تومسون" للأوراق المالية و قاعدة بيانات M&A (SDC).

و تتميز الفترة قيد الفحص بأهمية خاصة لأنها تغطي الاتجاه التصاعدي إلى النقطة التي انخفضت فيها نشاط الاندماج، فهو يتتبع التغيرات التنظيمية المرتبطة بإنجاز برنامج سوق واحد في الاتحاد الأوروبي كما يغطي أيضا الفترة قبل و بعد إدخال اليورو، و نظرا لانحياز الصفقات المحلية و قلة الصفقات عبر الحدود من المتوقع أن يكون كل من برنامج السوق الموحد و الاتحاد النقدي الأوروبي حافزا لأنشطة الاندماج عبر الحدود في القطاع المصرفي.

وجدت عمليات المسح أن معظم الصفقات المدرجة هي عمليات اندماج أفقية كبيرة يمكن تصنيفها إما على أنها عمليات اندماج كاملة (تشمل الجميع بين البنوك بصفة كاملة)، أو عمليات الاندماج من خلال الاستحواذ على الأغلبية التي تتجاوز 49% من خلال شراء البنك المكتسب حقوق الملكية الأغلب في البنك المستهدف و يضل كلي المصرفين منفصلين قانونا.

كما تم إجراء تحليل إحصائي على العدد و القيمة الإجمالية و متوسط القيمة للمعاملات⁵، حيث أظهرت النتائج خصائص تمثلت في تسارع عمليات الاندماج و الاندماج منذ عام 1996، و ظهور البنوك الضخمة منذ عام

¹ - Campa.J.M, Hernando.I, M&A Performance in The European Financial Industry, Journal Of Banking and Finance, 30(12), 2006, p 3367.

² - European Central Bank, Mergers and Acquisition Involving The EU Banking Industry, Fact and Implication, ECB Frankfurt, 2000.

³ - Campa.J.M, Hernando.I, Op.Cit, p 3368.

⁴ - Urio. H.N, The impact of mergers and acquisitions on bank efficiency in Europe. Unpublished PhD Thesis. Coventry: Coventry University, 2011, p 03.

⁵ - تستند القيمة الإجمالية إلى قيمة الاندماج التي تعادل عدد الأسهم مضروبا في سعر السوق يوم المعاملة، أما متوسط قيمة المعاملات = إجمالي المبلغ/عدد العمليات المعلنة و المكتملة.

1999، وكذا تشكيل التكتلات المالية الأوروبية في ظل التطور الخجول لصفقات الاندماج عبر الحدود،¹ و هو ما يمكن توضيحه أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12-4): تطور عدد عمليات الاندماج البنكي لدول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1995-2000).

المجموع	الدول النامية	المنطقة الاقتصادية الأوروبية	المحلية	
326	31	20	275	1995
343	43	7	293	1996
319	37	12	270	1997
434	33	18	383	1998
497	56	27	414	1999
234	39	23	172	السداسي الأول 2000

Source : European Central Bank, Op-CIT, p 10.

من خلال الجدول رقم (12-4) نلاحظ أن عدد عمليات الاندماج المحلي لبنوك دول الاتحاد الأوروبي شكلت أكثر من 80% من مجموع عمليات الاندماج التي قامت بها البنوك الأوروبية خلال الفترة (1995-1998) مقابل أقل من 15% لعمليات الاندماج التي تمت بين بنوك المنطقة الاقتصادية فيما بينها و مع بنوك الدول النامية. أما الفترة من سنة 1999 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2000 فشهدت مجموع الاندماجات البنكية المحلية تراجعاً لتشكّل حوالي 70% مقابل 30% لبقية الاندماجات.

و يعود سبب زيادة عمليات الاندماج البنكي المحلية و مع الدول النامية إلى ظهور بنوك عملاقة على غرار "Hypo Vereins Bank" في ألمانيا و "PNP Paribas" في فرنسا و "BCI" و "Intesa Uni Credit" في إيطاليا و "Rbos Group" في إنجلترا و "SCH" و "BBVA" في إسبانيا،² و التي تفضل التوسع من خلال الاندماج مع بنوك محلية داخل نفس البلد أو في الأسواق المصرفية لبلدان العالم الثالث، لأن خيار التوسع في السوق المصرفية الأوروبية يبقى صعب في ظل المنافسة الكبيرة و تفضيل البنوك المحلية عقد صفقات اندماج مع بنوك قائمة محلياً، و هو ما جعل عدد عمليات الاندماج داخل المنطقة الاقتصادية متدني و لا يتجاوز 9% من مجموع اندماجات البنوك الأوروبية في تلك الفترة.

¹- Rym Ayadi, George Pujlas, Banking Mergers and Acquisition The EU (Overview, Assessment and Propects), SUERF-The European Money and Finance Forum, Vienne, 2005, p 12.

²- Rym Ayadi, George Pujlas, Op-Cit, p 12.

ثالثا: تطور عمليات الاندماج البنكي في أوروبا بعد سنة 2000.

إن عدد صفقات الاندماج خارج الحدود بقي متواضعا جدا و محتشم مقارنة بعددها على المستوى المحلي، و هو الذي لم يستمر كثيرا لتعرف الصفقات عبر الحدود ارتفاعا اعتبارا من منتصف التسعينات حيث شهدت الفترة من 1999 حتى 2000 تنفيذ صفقات عبر الحدود وصلت إلى ما يقارب 42% في العدد و 03% في القيمة من إجمالي الاندماجات في تلك الفترة،¹ حيث أن الستة أشهر الأولى من سنة 2000 وحدها عرفت 193 صفقة اندماج عبر الحدود بقيمة إجمالية بلغت 35 مليار يورو،² و كانت تهدف من وراء ذلك إلى مواجهة المنافسة المحلية بدلا من التوسع الجغرافي و رغبة منها في تخفيض تكاليفها و تحسين أرباحها و قدراتها التنافسية، و هو ما جعل نسبة الاندماج البنكي داخل نفس البلد تصل إلى 78% في البلدان الأوروبية.³

إن الاندماج في أوروبا له سمات خاصة تعكسها طبيعة هذه الدول من القوميات المحلية و تحزب الحكومات لأوطانها رغم أوروبا الموحدة في ظل العولمة،⁴ و هو ما جعل عمليات الاندماج عبر الحدود تواجه مشاكل عديدة أهمها اختلاف الثقافات المصرفية بين العاملين في البنوك المندجة في الدول الأوروبية المختلفة و الاختلاف في الأنظمة الرقابية و القواعد المتعلقة بسوق العمل، حيث عرفت عمليات الاندماج ارتفاعا في نهاية التسعينات لتتخفف خلال الفترة من 2001 حتى 2003 بسبب الركود الاقتصادي و انهيار بعض الأسواق المالية نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001،⁵ حيث انخفضت صفقات الاندماج البنكي لدول الاتحاد الأوروبي وحدها من أكثر من 80 صفقة اندماج خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2003 إلى أقل من 60 صفقة خلال سنة 2004 معظمها بين دول الاتحاد مقارنة ببقية المناطق الأخرى.⁶

لقد عرفت الفترة اللاحقة تنفيذ صفقات عبر الحدود بما يقارب 109 مليار يورو في عام 2003، بالمقارنة مع الصفقات المحلية لنفس العام و التي بلغت 22.8 مليار أورو، و قد تركزت الصفقات عبر الحدود خاصة في إنجلترا و إسبانيا.⁷

أما في عام 2005 فقد سجلت عمليات الاندماج ارتفاعا بنسبة 40% عن عمليات الاندماج التي تمت في عام 2004، حيث كانت ألمانيا و إيطاليا و أيرلندا من أكثر المناطق نشاطا بنسبة 58% من إجمالي الصفقات

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 146، 147.

² - European Central Bank, Op-Cit, p36.

³ - Houston, J.C. James and M.Ryngaert, Where do Merger Gains Come From ? Bank Mergers Frome The PERSPECTIVE Of Insiders And Outsiders, Journal Of Financial Economics, 60, 2001,p 294.

⁴ - بوعزوز عمار، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر -، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، ص 06.

⁵ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع أعلاه، ص 147.

⁶ - European Central Bank, Banking Structures Report, October, 2014, p13.

⁷ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع أعلاه، ص 163.

المنفذة في قطاع الخدمات المالية على الرغم من استبعاد أكبر صفقة اندماج بين كل من "HVB" و "UNICREDIT" في تلك السنة، حيث بلغت نسبة الصفقات عبر الحدود نحو 62% من إجمالي الصفقات المنفذة في عام 2005 من حيث القيمة منها ما يقارب 51.8% كان هدفها الانفتاح على أسواق الدول النامية في وسط و شرق أوروبا و تركيا و أوكرانيا، فعلى الرغم من توجيه الاهتمام الكافي نحو تنفيذ صفقات الاندماج عبر الحدود إلا أنه كان هناك مجال واسع لتنفيذ الصفقات على المستوى المحلي بقيمة 27.20 مليار يورو في عام 2005 بزيادة قدرها 10.1 مليار يورو بالمقارنة بعام 2004، و قد استحوذت إنجلترا على نحو 8% من عمليات الاندماج على الصعيد المحلي (من حيث القيمة) ، إذ بلغت قيمة صفقات الاندماج المنفذة في عام 2005 على المستوى المحلي لإنجلترا و ألمانيا 5 مليار يورو لكل بلد و 3 مليار لكل من إيطاليا و سويسرا على حدى.

كانت تشير التوقعات إلى احتمال أن يكون عام 2006 من أكثر الفترات نشاطا في عمليات الاندماج في قطاع الخدمات المالية و هذه التوقعات كانت صحيحة إلى حد ما، فقد ازدادت قيمة الصفقات المعلنة في عام 2006 بنسبة 77% من الصفقات المنفذة في عام 2005، إذ بلغت قيمة عمليات الاندماج في دول الإتحاد الأوروبي آنذاك نحو 137 مليار يورو، فيما انخفضت قيمة صفقات من نشاط الاندماج في جميع الفئات بشكل حاد في عام 2007 و الذي يعتبر عاما استثنائيا في هذا الصدد ليستمر هذا التناقص في إتباع مسار تنازلي حتى عام 2013، حيث و خلال سنة 2008 من هذه الفترة إلى غاية سنة 2013 انخفضت القيمة الإجمالية للصفقات إلى حد كبير و هذا من 39 مليار يورو إلى 8 مليار يورو فقط، إذ لم تتم سوى صفقة محلية واحدة و أخرى داخل منطقة اليورو، بالإضافة إلى عملية اندماج واحدة من قبل مؤسسة من منطقة اليورو مع مشتري من بلد آخر خارج الإتحاد الأوروبي تتجاوز 1.000.000.000 يورو و تم توقيعها خلال عام 2013 و النصف الأول من عام 2014.¹

بعد تراجع آثار الأزمة الاقتصادية لعام 2008 تدريجيا نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الساحة الاقتصادية الأوروبية و الانفتاح أكثر على الأسواق العالمية، و كذا إقامة مناطق التبادل الحر في ظل العولمة و التقدم التكنولوجي، عرفت وتيرة الاندماجات المزيد من الارتفاع من ناحية القيمة رغم انخفاضها من حيث العدد بسبب ظهور أزمة الديون السيادية في دول الإتحاد الأوروبي في 2010 و فقدان الثقة في بعض الأنظمة المصرفية لدول الإتحاد الأوروبي، ما فتح المجال أمام إمكانية هيمنة بعض البنوك الكبيرة على عمليات الاندماج في الساحة البنكية الأوروبية، فبنك "Goldman Sachs & Co" وحده قام ب 141 صفقة اندماج بقيمة إجمالية بلغت 676853.2 مليار يورو خلال سنة 2015، و على نفس النهج سار بنك "JpMorgan Chase & Co"

¹ - European Central Bank, Banking Structures Report, October 2014, p 12, 13.

عند عقده 139 صفقة اندماج بقيمة إجمالية بلغت 674022.9 مليار يورو من نفس السنة، أما بنك "Morgan Stanley" و "Bank Of America Merrill Lynch" فعقد كل منهما 112 صفقة و 105 صفقة بقيمة 664085.3 مليار يورو و 404364.6 مليار يورو لكليهما على الترتيب، و اكتفى بنك "Baraclays Plc" ب 85 صفقة اندماج بقيمة إجمالية بلغت 319068.1 مليار يورو في نفس السنة أيضا.¹ و فيما يلي أهم الصفقات الرئيسية للاندماجات التي شهدتها الساحة البنكية الأوروبية:

ألمانيا:

إن من أهم الاندماجات التي وقعت في أوروبا سنة 2000 هو الاندماج الذي حصل في ألمانيا بين بنكين كبيرين و هما "دوستيشة ينك" و "بنك درسندر"،² و التي تعتبر أكبر صفقة في تاريخ الاندماجات آنذاك بقيمة 1.2 تريليون دولار بهدف تشكيل أكبر بنك في العالم، و قبل ذلك تم تكوين "بنك هايوفيرانس" كثنائي أكبر بنوك ألمانيا نتيجة لاندماج اثنين من أكبر بنوك مدينة ميونيخ سنة 1998، و هذا بعد اعتبار الاندماج حتمية أمام الكثير من البنوك لتحسين مركزها و تقوية قدرتها التنافسية لأن السوق أصبحت كبيرة و المنافسة شديدة.³ أما في سنة 2003 فلم تعرف صفقات الاندماج البنكي في ألمانيا ارتفاعا كبيرا و بقت تسير بوتيرة متوسطة، حيث بلغت قيمتها 2 مليار يورو في ظل محدودية هذه العمليات خارج الحدود بالمقارنة مع عددها المحلي الذي كانت تسعى من خلاله السلطات الألمانية إلى إعادة الهيكلة، و من أهم عمليات الاندماج التي حدثت في الصناعة المصرفية الألمانية في ذلك العام استحواذ بنك "DZ Bank" على "Noris Bank" في صفقة قيمتها 452 مليون يورو في يوليو 2003، كما استحواذ البنك الهولندي "Netherlands Bank (ING)" على "Entrium Direct " Bankers الألمانية في صفقة بلغت قيمتها 275 مليون يورو، في حين استحواذ البنك الأمريكي "General Electric (US)" على "All Bank" الألماني في صفقة قيمتها 176 مليون يورو.⁴

سويسرا:

في أوائل التسعينيات شهدت سويسرا انكماشاً في الأصول العقارية تلتها فترة طويلة من الركود، مما أدى إلى إعادة هيكلة كبيرة و تنفيذ عمليات اندماج في القطاع المصرفي نتج عنها انخفاض في عدد البنوك من 450 بنك إلى 100 بنك خلال عقد التسعينيات، إلا أن هذا الانخفاض لم يؤثر كثيراً على عدد البنوك التجارية التي ظلت مستقرة إلى حد

¹- FACTSET, Europe M&A New and Trend, 2015, p 05.

²- اتحاد المصارف العربية، مارس 2000، ص 107.

³- بركان زهية، المرجع السابق، ص 186، 187.

⁴- Group Of Ten, Report on Consolidation in The Financial Sector, OECD, January 2001, p 49.

ما، ففي نهاية عام 1999 ظهرت تكتلات مالية كبيرة الحجم نتيجة عمليات الاندماج التي تمت بين البنوك مع بعضها البعض و بينها و بين شركات التأمين، كما سعت بعض المؤسسات إلى إدارة الأصول خارج الحدود. أما في عام 2003 كانت سويسرا أقل الدول الأوروبية نشاطا في عمليات الاندماج في قطاع الخدمات المالية، حيث كان نصيبها لا يزيد عن 2% من إجمالي الصفقات (من حيث القيمة)، ففي أكتوبر 2003 استحوذ "Royal Bank" على "Bank Von Ernst" في صفقة بلغت قيمتها 327 مليون يورو، و في مارس من نفس السنة استحوذ "EFG Bank Group" على "Bank Sabadell Finance" في صفقة بقيمة 17 مليون يورو، أما في مايو من عام 2003 فاستحوذ "Ras Bank" على "Bpvi (Suisse) Bank" في صفقة بلغت قيمتها 16 مليون يورو،¹ و تبقى أهم صفقات الاندماج التي وقعت في سويسرا هو الذي حصل بين "يونيو بنك سويسرلاند" و "سويس بنك كوربور" و المعروفين ب (UBS) و (SBC).²

النرويج:

لقد عرف السوق المصرفي النرويجي أكبر صفقة اندماج من بين أكبر عشر صفقات تمت في أوروبا عام 2003 بقيمة 2.5 مليار يورو أمام 15 مليار يورو للعشر صفقات، و هذا من خلال اندماج " DNB Holding Bank" مع "Gjensidige Nor Holding Bank"، ليخلق ذلك أكبر مؤسسة بنكية في النرويج و التي اعتُبرت من أهم أكبر خمس مجموعات مالية في الدول الإسكندنافية.³

فرنسا:

أما فرنسا فقد كانت لديها حوالي 800 ألف بنك ليصبح 450 مؤسسة بنكية ثم تقلصت لتصل إلى 30 بنك و مؤسسة مصرفية، وهذا راجع إلى تبنيها لخيار الاندماج بشكل متصاعد سواء من حيث العدد أو القيمة،⁴ و قد زادت وتيرة الاندماجات في الصناعة البنكية الفرنسية في عقد التسعينيات و هو ما تسبب في التناقص الملحوظ في عدد المؤسسات المالية خاصة تلك الصغيرة منها، حيث شهد عام 2002 مجموعة من الاندماجات كان أهمها استحواذ بنك "Crédit Agricole" الذي يتمركز في المحافظات و المناطق الريفية على بنك "Crédit Lyonnais" الذي لديه وجود قوي في المناطق الحضرية في باريس و غيرها من المدن الكبرى في فرنسا، و قد بلغت

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 179، 180.

² - إتحاد المصارف العربية، مارس 2000، ص 107.

³ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع أعلاه، ص 163.

⁴ - نزار قنوع، طرفة شرفي، رولا غازي اسماعيل، المرجع السابق، ص 12.

قيمة الصفقة نحو 19.5 مليار يورو و تم اعتبارها من أكبر الصفقات التي تم تنفيذها في القطاع البنكي في عام 2002 على الصعيد العالمي.¹

كما شهد عام 2003 انخفاضا حاداً في قيمة صفقات الاندماج المنفذة مقارنة بعام 2002، حيث كانت معظمها داخل السوق المحلي مثل السنوات السابقة و ذلك على النحو التالي:²

- في يوليو 2003 استحوذ "Caisse D'Epargne" على 60% من "Banque Sanpaolo" في صفقة قدرها 516 مليون يورو، كما أعطى الاتفاق "Banque Sanpaolo" الخيار لبيع 40% الباقية بعد أربعة سنوات.

- في أكتوبر 2003 استحوذ "Crédit Foncier de France" على 72% من "Entenial" و هو بنك متخصص في التمويل العقاري بقيمة قدرها 416 مليون يورو.

- في ديسمبر 2003 استحوذ "General Electric(US)" على "Royal Saint Georges Banque" في صفقة بقيمة 56 مليون يورو.

لتحدث مجموعة من الاندماجات الأخرى في فترات مختلفة و من أهمها تمكن "بنك ناسيونال" من حيازة "بنك باريا"،³ و في يونيو سنة 2006 عرفت الساحة البنكية الفرنسية صفقة اندماج محلية بين "Bank Populaire" و "Caisse D'epargne" و "Natixis" بقيمة 10 مليار يورو لتُصنّف كأكبر صفقات الاندماج في الاتحاد الأوروبي، تلتها صفقة اندماج أخرى في شهر أكتوبر من نفس السنة جمعت بين بنكي "CNP Assurances" و "Ecureuil Vie" بقيمة 1.4 مليار يورو و هي الأخرى اعتبرت من أكبر صفقات الاندماج في الإتحاد الأوروبي آنذاك.⁴

إيطاليا:

لقد شهدت الصناعة البنكية الإيطالية في فترة التسعينيات اندماجات كان لها الأثر الواضح على انخفاض عدد البنوك إلى أكثر من الثلث في ظل درجة عالية من التركيز البنكي، حيث أن ثلاث أخماس إجمالي الودائع في الجهاز البنكي الإيطالي كانت تحت سيطرة أكبر عشرة بنوك.

¹ - Ryme Ayadi, and al, Op.Cit, p 26.

² - Group Of Ten, Op-Cit, p 49.

³ - بوعزوز عمار، دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 06.

⁴ - رمزي صبحي مصطفى الحرم، المرجع السابق، ص 163، ص 169.

أما خلال الفترة اللاحقة (ما بعد التسعينيات) فعرفت الصناعة البنكية الإيطالية موجة أكبر من الاندماجات غلب عليها الطابع المحلي، مما جعلها تحتل المرتبة الثانية ضمن أكبر أسواق الاندماجات في الإتحاد الأوروبي في عام 2003 بقيمة إجمالية بلغت حوالي 7 مليون يورو.¹

غير أنه في سنة في 2006 شهدت الساحة البنكية الإيطالية أكبر صفقاتها الاندماجية على الصعيد المحلي و الإتحاد الأوروبي، و هذا من خلال مجموعة من الصفقات التي بلغت قيمة إحداها 29.6 مليار يورو بين بنكي "Banka Inteasa" و "Sanpaolo IMI" و هذا في أوت 2006، أما الأخرى فكانت في أكتوبر من نفس العام بين بنكي "Banco Popolare di Verona" و "Banca Popolare Italiana" في صفقة بلغت قيمتها 8 مليار يورو، لتليها صفقة أخرى في نوفمبر من نفس السنة بقيمة أكبر من الصفقة التي سبقتها حيث بلغت 6 مليار يورو بين "Banche Popolari Unite" و "Banca Lombarada" الإيطاليين.²

بريطانيا:

لقد عرفت الصناعة البنكية البريطانية في التسعينيات على غرار بقية دول الأوروبية مجموعة من عمليات الاندماج أدت إلى تراجع عدد البنوك بنسبة 20%، لتستمر البنوك البريطانية على هذا النحو بعد نهاية التسعينيات، حيث شهد عام 2003 صفقة اندماج بقيمة 16.2 مليار دولار استحوذ من خلالها "HSBC" و هو من أكبر البنوك البريطانية و العالمية في تلك الفترة باحتلاله للمرتبة الثانية عالميا على الشركة الأمريكية "Household International".³

كما شهدت الساحة البنكية البريطانية العديد من محاولات اندماج أخرى فشلت في بعضها على غرار "Abbey National Lloyds" و "TSB" و هذا بحجة محاربة الاحتكار و تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية،⁴ إلا أن ذلك لم يمنع نجاح بعض محاولات الاندماج الأخرى على غرار عملية الاندماج التي تمت بين "روايال بنك أوسكوتلاند" مع "ناشيونال و سيطمستر بنك".⁵

أما في ظل الأزمة المالية العالمية عرفت عمليات الاندماج انخفاضا ملحوظا في أنحاء أوروبا بلغ أقصاه مع بداية النصف الثاني من عام 2008 حتى النصف الثاني من عام 2009، و مع ذلك كانت الصفقات التي تم الإعلان عنها في المملكة المتحدة عام 2009 مرضي إلى حد ما على الرغم من أنها كانت أقل بالمقارنة مع الصفقات التي تم

¹- Group Of Ten, Op-Cit, p 50.

²- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 167، ص 169.

³- Group Of Ten, Op-Cit, p 54

⁴- Rym Ayadi, Pujals Georges, Banking Consolidation in The European Union, Overview and Prospects, Research Report in Finance and Banking, Centre For European Policy Studies, N°34, April 2004, p36.

⁵- بوعزوز عمار، دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 06.

تنفيذها في عام 2008 من حيث العدد و القيمة، فقد شهدت 29 صفقة بقيمة تقدر بحوالي 2.8 مليار يورو
بنهاية عام 2009 بالمقارنة بنحو 45 صفقة بقيمة تقدر بنحو 4.1 مليار يورو في عام 2008.¹

بعض صفقات الاندماج المصرفي عبر الحدود للإتحاد الأوروبي:

- استحواذ بنك "Netherlands Bank (ING)" و هو بنك هولندي على "Enrium Direct Bankers"
الألماني في صفقة بلغت قيمتها 275 مليون يورو.

- استحواذ بنك "General Electric (US)" و هو بنك أمريكي على "All Bank"
الألماني في صفقة قيمتها 176 مليون يورو.²

- استحواذ "Barclays" على "Zaragoza Banco" بصفقة قدرها 1.2 مليار يورو.

- استحواذ مجموعة "White Mountains" للتأمين على "Sirius" للتأمين بقيمة قدرها 354 مليون يورو.

- استحواذ "ING" على "German on-Line Bank Enrium" بقيمة قدرها 275 مليون يورو.

- الاندماج بين "Danske Bank" (دنيماركي) و "Sampo Bank Group" (فنلندي) في نوفمبر من عام
2006 في صفقة بقيمة 4 مليار يورو.

- الاندماج بين "Crédit Agricole" (فرنسي) و "Cariparma" (إيطالي) في أكتوبر من عام 2006 في
صفقة بلغت قيمتها 3.8 مليار يورو.

- الاندماج بين "National Bank Of Greece" (يوناني) و "Finansbank" (تركي) في أبريل من عام
2006 في صفقة بلغت قيمتها 2.29 مليار يورو.

- الاندماج بين "Dexia" (بلجيكي) و "Denizbank" (تركي) في ماي من عام 2006، بقيمة قدرها
1.89 مليار يورو.³

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 183.

² - Group Of Ten, Op-Cit , p 49.

³ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع أعلاه، ص 163، ص 168، 169.

- الاندماج بين بنكي "BNP Pariba" (فرنسي) و "BNL" (إيطالي) حيث أن "BNP Pariba" تأسس إثر اندماج بنكين هما البنك الوطني لباريس "BNP" و "Pariba"، ليحتل المرتبة الأولى في أوروبا و المرتبة العاشرة عالميا من حيث خدماته المصرفية الحديثة و تسييرها للأصول في ظل الحضور العالمي المتزايد.

فبعد عملية الاندماج هاته أصبح "BNL" فرع تابع ل "BNP Pariba" بنسبة 100%، و تحولت مجموع الأصول و الخصوم ل "BNL" إلى "BNP Pariba" على أساس الاندماج الحاصل بينهما، و قد تم التنفيذ النهائي للاندماج في 01 أكتوبر 2007 على الساعة 12 ليلا،¹ و بلغت قيمة الصفقة 9 مليون يورو و صنفت على أنها من بين أكبر عشر صفقات اندماج في الإتحاد الأوروبي في تلك الفترة.²

الفرع الثاني: تجارب الاندماج البنكي في اليابان.

يمكن تقسيم مراحل تطور الاندماج البنكي داخل الصناعة البنكية اليابانية إلى مرحلتين على أساس الأحداث التي شهدتها الاقتصاد الياباني، و التي انقسمت بين المرحلة التي عرفت محدودية الاندماجات البنكية بسبب الأزمات التي شهدتها الاقتصاد الياباني خلال الفترة (1980-2005)، و مرحلة الانتعاش الاقتصادي الذي شجع على الاندماج بعد استعادة المؤسسات المالية اليابانية لقوتها المالية بعد عام 2005.

أولا: تطور عمليات الاندماج البنكي في اليابان قبل 2005.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في اليابان وقع عدد قليل من الاندماجات في القطاع المصرفي الياباني، حيث ظل عدد البنوك التي تعمل على الصعيد الوطني و الدولي ثابتا عند 13 بنكا من الثمانينات و حتى بداية التسعينات، هذه الفترة التي تميزت بنبذ الاندماجات الإقليمية في ظل إتباع الحكومة لسياسة الانغلاق.

في إطار هذه السياسة حاولت السلطات التنظيمية اليابانية تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي عن طريق تقييد المنافسة بين البنوك و إنقاذ البنوك المتعثرة من خلال طلبها من البنوك القوية حقن رأس المال للبنوك المتعثرة، فاستجابت لذلك إلى غاية الثمانينات أين طلبت الحكومة من البنوك الضعيفة الاندماج مع البنوك القوية.³

لقد مر القطاع البنكي الياباني خلال السنوات من 1990 إلى وقت مبكر من 2003 بمجموعة من الإضرابات، كان أولها انفجار الفقعات الذي تسبب في فشل المؤسسات المالية الصغيرة و المتوسطة الحجم في النصف

¹ - قوال زواوية، الاندماج المصرفي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و بنوك و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 158، ص 161.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 163، ص 168، ص 169.

³ - Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Consolidation Of Banks In Japan Cause and Conséquence, Finantial Sector Development In The Pacific Rim, East Asia, Siminar On Economics, Volume 18, 2007, p 270.

الأول من التسعينيات، أما ثانيها فتمثل في فشل أغلبية المؤسسات في 1997 و غيرها من الخسائر الكبرى في عام 2003، إلا أنه و فقط في 2005 بدأت المؤسسات المالية اليابانية تستعيد قوتها المالية و تقلل من المخاطر.

خلال السنوات الصعبة بين الفترة الممتدة بين عامي 1997 و 2003، حاولت العديد من البنوك استخدام مجموعة من الطرق لتعزيز قواعدها الرأسمالية، بعدما تعرضت للضغط باستمرار نتيجة الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة و انخفاض أسعار الأسهم و الأرباح، و كذا الانخفاض الحاد في رأس مال جميع البنوك اليابانية التي يتعين عليها الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل،¹ فعلى الرغم من محاولة الالتزام بمتطلبات رأس المال و قواعد الإشراف و الرقابة إلا أن ذلك لم يمنع تعرض البلاد لأزمة مصرفية في عام 1997، فوجدت خلالها السلطات التنظيمية اليابانية صعوبة في الاحتفاظ بالنظام المغلق أو الاستمرار في الانغلاق في ظل التحرير المالي المتزايد في الثمانينات،² و خاصة عندما فشلت ثلاث مؤسسات مالية أهمها بنك كبير من البنوك التي تعمل في المدينة، ففي نوفمبر من عام 1997 انهار "Hokkaido Takushoku Ban" و الذي يعتبر من بين أكبر 20 بنكا في اليابان، كما انهار بنكين آخريين في نفس الشهر هما "long Terme Crédit Bank" و "Nippon Crédit Bank" و هو ما أدى إلى الشعور بالأزمة، و في مارس 1998 قامت الحكومة بتقديم مساعدات في شكل قروض لرفع نسبة كفاية رأس المال للبنوك الكبرى لكن هذا لم يؤدي إلى الخروج من الأزمة التي بقيت مستمرة، و هو ما أدى إلى استيلاء الحكومة اليابانية على مجموعة من البنوك التي عجزت عن تسديد القروض التي قدمت لها، و من بينها الاستيلاء على LTCB و البنك الأهلي التجاري، و بهذا فإن الحكومة ترسل إشارة واضحة إلى البنوك الأخرى التي لازالت قائمة أن عدم كفاية رأس المال قد يؤدي إلى الانهيار المفاجئ.³

كما قامت السلطات التنظيمية بإزاء ذلك بمجموعة من التعديلات و الإصلاحات التشريعية المهمة في يوليو 1997 مثل مراجعة قانون مكافحة الاحتكار، و الذي رفعت بمقتضاها الحظر المفروض على الشركات القابضة، فكما هو معروف فإن قانون مكافحة الاحتكار لسنة 1947 كان يفرض قيودا تنظيمية على الشركات القابضة و إجراءات شكلية صارمة على تكوينها، أما بعد رفع الحظر سمح القانون الجديد بالحصول على بعض الفوائد التي سمحت بتحول بعض الشركات التي كانت داخل مجموعة الشركات القابضة إلى شركات مساهمة، مما أدى إلى تشجيع عمليات الاندماج عن طريق سوق الأسهم كما ساهم في تخفيض التكاليف كدافع لتنشيط الاندماج البنكي.⁴

¹- Kimie Harada, Takatoshi Ito, Did Mergers Help Japanese Mega-Banks Avoid Failure ? Analysis Of The Distance To Default Of Banks, Journal Of Japanese International Economies (25), 2011, p 1,2,3.

²- Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Op-Cit, p 07, p 271.

³- Kimie Harada, Takatoshi Ito, Op-Cit, p 04.

⁴- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 187، 188.

كما تم تطبيق حزمة من الإجراءات التصحيحية السريعة في عام 1998 شددت السلطات الرقابية من خلالها كثيرا على تطبيق معايير المحاسبة العالمية و إعادة رسملة البنوك بالإضافة إلى إعادة هيكلتها ماليا و إداريا، كما تم تدعيم هيئة الرقابة المالية (Financial Supervision Agency (FSA) و الإشراف عليها من قبل وزارة المالية Ministry Of Finance، مما أدى إلى موجة كبيرة من الاندماجات في الصناعة البنكية اليابانية خلال الألفية الجديدة بعدما رأت فيها الطريقة الوحيدة لتعزيز رأس مالها و تجنب الفشل بسبب عدم كفاية رأس المال من خلال الاستفادة من التآزر (Synergy) و اقتصاديات الحجم و النطاق.¹

لقد تم الإعلان على العديد من صفقات الاندماج كرد فعل عن هذه الإجراءات التصحيحية التي جاءت بها السلطات التنظيمية، حيث اندمج بنكي "Sumitomo Bank" و "Sakura Bank" و المعروف سابقا باسم "Mitsui Bank" في 01 نوفمبر 2001، و كان هذا الاندماج مهم جدا لأن كلا البنكين كان عضوا أساسيا في مجموعة من المشاريع التقليدية،² ثمانية عشر (18) شهرا قبل ذلك أي في 20 أوت 1999 أعلن ثلاثة من أكبر البنوك اليابانية عن إقامة اندماج من شأنه أن يخلق أقوى مجموعة مالية يابانية تتجاوز أصولها تريليون دولار، و اشتملت على بنك اليابان الصناعي "Industrial Bank Of Japan" و الذي تأسس عام 1902 و ينشط في أعمال الأوراق المالية بما في ذلك السندات الحكومية و الشركات نتيجة لامتلاكه طاقات هائلة و ذكية، لكن ما أقلقه هو إصداره سندات لخمس سنوات دون أن تكون مغطاة بسلفة حكومية مضمونة، لذلك كان عليه أن يندمج مع بنكين محليين هما بنك "داي أتشي كانغو Daiichi Kangyo" و الذي تأسس عام 1971 و "بنك فوجي Fuji Bank" و الذي تأسس عام 1973.³

هذا و قامت البنوك المندمجة بوضع خطة لخلق مجموعة مالية مع المنظمات المتخصصة التابعة و تقديم مجموعة من الخدمات البنكية التجارية و الاستثمارية،⁴ حيث أن هذا التحالف من شأنه أن يعطي مكانة متميزة لها بالإضافة قطع الطريق على كل من يفكر في الوقوف و الصمود أمامهم.⁵

و يمكن تلخيص هذا الاندماج الثلاثي الذي تم بين البنوك السابقة في الجدول التالي:

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 187، 188، 194.

² - Kimie Harada, Takatoshi Ito, Op-Cit, p 02.

³ - مجلة المصارف العربية، عمليات الاندماج المصرفية: هل تسير ببطء؟ أيلول 1999، ص 105، 106.

⁴ - Kimie Harada, Takatoshi Ito, Op-Cit, p 02.

⁵ - محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي النشأة و التطور و الدوافع و المبررات و الآثار مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا و عربيا و مصريا، المرجع السابق، ص 164.

الجدول رقم (13-4): الاندماج الثلاثي لبنوك

Fuji Bank و Daiichi Kangyo و Industrial Bank Of Japan

البنك	Industrial Bank Of Japan	Daiichi Kangyo	Fuji Bank	الكيان الجديد
التأسيس	تأسس عام 1902 لديه 49 فرع	تأسس عام 1971 لديه 381 فرع	تأسس عام 1973 لديه 340 فرع	تم الاندماج في 20 أوت 1999 ¹
عدد العمال	16090 عامل	4752 عامل	13970 عامل	34817 عامل
حصة المساهمين	21007 مليون دولار	14561 مليون دولار	20818 مليون دولار	56936 مليون دولار
إجمالي الأصول	471033 مليون دولار	377381 مليون دولار	415892 مليون دولار	1264306 مليون دولار

المصدر: محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي الناشئة و التطور و الدوافع و المبررات و الآثار مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا و عربيا و مصريا، المرجع السابق، ص 106.

إن الاندماجات الثلاثة السابقة الذكر، كانت استجابة مباشرة للأزمة البنكية التي حدثت في اليابان خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 و 1998، و قد تخللها اندماج ثنائي آخر بين بنكي "Sanwa Bank" و بنك "Tokai Bank" في 2000/03/14 و لكل منهما قوة إقليمية،² و على عكس الولايات المتحدة و أوروبا تبقى الاندماجات الداخلية قليلة بالمقارنة مع الاندماجات الخارجية عبر الحدود التي شكلت أكثر من 50% من مجموع الاندماجات و استمر هذا الوضع قرابة عشر سنوات بداية من 1990، ليتزايد عدد الاندماجات بداية من 1999 نتيجة للإصلاحات التشريعية و الضريبية إذ بلغت الصفقات ما يعادل 351 مليار دولار أمريكي في عام 2000، و يرجع ذلك بالأساس إلى صفقات الاندماج كبيرة الحجم (من حيث القيمة) و إعادة هيكلة الشركات اليابانية المملوكة للدولة، و رغم ذلك إلا أن أنشطة الاندماج كانت أقل من غيرها في الدول المتقدمة الأخرى، حيث كانت تمثل في الولايات المتحدة 15% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام 2007، في حين لم تسجل سوى نحو 03% من الناتج المحلي الإجمالي الياباني في 2007.³

بعد سنوات من الاستقرار، بدأت بوادر أزمة مالية جديدة مالية أخرى في اليابان و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2003) عندها قام البنك المركزي بتشديد معايير تقييم و تصنيف البنوك المتعثرة، كما قام باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة كجزء من رأس المال و قام بتقديم شروط لاحتياطات القروض المتعثرة، و هو ما نتج عنه

¹- Kimie Harada, Takatoshi Ito, OP-Cit, p 02.

²- Kimie Harada, Takatoshi Ito, OP-Cit, p 02.

³- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 189، 190.

مجموعة من الآثار على العديد من البنوك التي أظهرت عجزاً ضخماً في أعقاب هذه الإجراءات، ففي ماي 2003 على سبيل المثال تم الإعلان عن فشل بنك "Resona" و الاستيلاء عليه من قبل الحكومة لعدم كفاية رأس ماله.¹ كما عرفت الفترة من السنة المالية 2000 إلى السنة المالية 2002 سبعة (07) عمليات اندماج ما بين البنوك الكبرى لتظهر بذلك ثلاث مجموعات من البنوك العملاقة و هي " Mizuho, Mitsui, Sumitomo, " و "Mitsubishi-ufj"، كما شجعت الحكومة البنوك الإقليمية و بنوك شينكين على الاندماج.² و يشير الجدول (4-14) إلى حالات الاندماج التي حدثت في اليابان خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2004.

الجدول رقم (4-14): عدد البنوك اليابانية و عدد حالات الاندماج خلال الفترة الممتدة بين

(1990-2004)

السنوات	البنوك الكبرى		البنوك الإقليمية		بنوك شينكين	
	عدد البنوك	عدد الاندماجات	عدد البنوك	عدد الاندماجات	عدد البنوك	عدد الاندماجات
1990	22	1	132	0	451	3
1991	21	1	132	1	440	3
1992	21	0	130	1	435	4
1993	21	0	129	1	428	5
1994	21	0	129	0	421	8
1995	21	0	129	0	416	4
1996	20	1	128	0	410	5
1997	19	0	126	0	401	8
1998	19	0	124	0	396	3
1999	19	0	123	0	386	(1)5
2000	18	1	119	1	371	(2)7

¹- Kimie Harada, Takatoshi Ito, OP-Cit, p 02.

²- Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Op-Cit, p 272.

2001	15	3	117	0	349	(2)11
2002	13	3	116	0	326	15
2003	13	0	110	2	306	14
2004	13	0	107	3	298	7
المجموع	276	10	1851	9	5834	(5)102

Source : Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Op-Cit, p 271.

حيث تمثل:¹

- البنوك الكبرى: تمثل البنوك المتواجدة في المدن، بنوك القروض طويلة الأجل و بنوك الائتمان.
- البنوك الإقليمية: تضم البنوك الإقليمية من الصنف الأول و الثاني.
- الأرقام ما بين قوسين: تستخدم للدلالة على عدد عمليات الاندماج للبنوك المفلسة.
- بنوك شنكين: تمثل نوع من أنواع البنوك اليابانية تم تأسيسها في عام 1951 ، و هي المؤسسات المالية التعاونية التي تمول المشاريع الصغيرة و المتوسطة و السكان المحليين، حيث أن أي شخص يقيم أو يعمل في المنطقة أو مؤسسة يمكن أن يصبح عضوا فيها، و كل المؤسسات التي يفوق عدد موظفيها 300 موظف تمنع من أن تكون عضوا في شنكين بنك.

ثانيا: تطور عمليات الاندماج البنكي في اليابان بعد 2005.

تقليديا إن فصل سياسات الحكومة في صناعة الخدمات المالية في القطاعات المتخصصة و عدم سماحها بالاندماج المالي، جعل تشغيل الأعمال البنكية التجارية و الخدمات الائتمانية و الأوراق المالية و التأمين يتم بشكل منفصل و مستقل، و قد حصر قانون مكافحة الاحتكار لعام 1949 الشركات القابضة العامة لمدة خمس سنوات قبل أن يتم تنقيحه عام 1997.²

إن قانون مكافحة الاحتكار المنقح لعام 1997 فتح الطريق أمام التكامل المالي عبر القطاعات المالية من خلال السماح للشركات المالية القابضة (FHCs) بأن تصبح أحد الأصول للمؤسسات المالية المختلفة. لقد حاولت البنوك الكبرى اليابانية البقاء من خلال عمليات الاندماج و هو ما أدى إلى ظهور موجة من الاندماجات في وقت مبكر من 2005 في إطار خطة لإعادة التأهيل المالي التي أصدرها وزير الخدمات المالية "تاكيناكا" (TAKENAKA) في شهر أكتوبر من عام 2002، و التي سبقها قيام الحكومة بتقنين قانون مكافحة

¹- Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Op-Cit, p 271.

²- Kimie Harada, Takatoshi Ito, OP-Cit, p 03.

الاحتكار في عام 1997 للسماح للشركات المالية القابضة (FHCs) بأن تصبح أحد الأصول للمؤسسات المالية المختلفة، مما أجبر البنوك على تطبيق معايير المحاسبة الصارمة للحد من قروضها المتعثرة،¹ و هو ما ساهم في استعادت البنوك اليابانية لقوتها المالية و ربحيتها حيث حققت أغلب المجموعات المالية في القطاع البنكي أرباحا إضافية إيجابية خلال السنوات من 2005 إلى 2007، كما قامت بتسديد ديونها للحكومة التي كانت قد اقترضتها في الفترة بين عامي 1998 و 1999 كما تحسنت نسبة كفاية رأس المال حيث فاقت 8 %، و بحلول سنة 2008 كانت نسبة القروض المتعثرة أقل من 5.2%.

لينتج عن ذلك انخفاض البنوك المصنفة في المرتبة الثانية و التي تعمل داخل المقاطعات التابعة للولايات من 71 بنكا في عام 1980 إلى 48 بنكا في عام 2005، و البنوك التعاونية (Cooperative Banks) المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة و التي تعمل داخل الولايات المختلفة فقد انخفضت من 462 بنكا عام 1980 إلى 301 بنكا في عام 2005.³

أما بخصوص الاندماجات عبر الحدود فقد اتبعت البنوك اليابانية سياسة اندماجية حذرة إلى حد ما مقارنة بنظيرتها الأمريكية و الأوروبية، و مع ذلك فقد عرفت ارتفاعا بلغ 3% لتصل إلى 17% في عام 2007 مقارنة بعدد الاندماجات عبر الحدود لسنة 2005.

لقد كان وقع الأزمة العالمية لسنة 2008 على الصناعة البنكية اليابانية أقل تأثيرا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، حيث استمرت البنوك اليابانية في الاندماج حتى أثناء الأزمة رغم تسجيل تراجع طفيف، و بقية على العموم تسير على نفس وتيرة ما قبل الأزمة باستثناء الربع الأخير من عام 2007 الذي عرف تراجعا ملحوظا، فالربع الأخير من عام 2008 (عز الأزمة) شهد أكبر عدد من الاندماجات مقارنة ببقية فترات 2008 و حتى نهاية عام 2009، و يبدو أن البنوك اليابانية الصغيرة اتخذت من الاندماج مع بعضها البعض مخرجا لتوخي مخاطر الإفلاس أو التصفية.⁴

¹ - Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Op-Cit, p 272.

² - Kimie Harada, Takatoshi Ito, OP-Cit, p 02.

³ - Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Op-Cit, p 02.

⁴ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 196.

المطلب الثالث: تجارب الاندماج البنكي في الدول العربية.

يلعب القطاع المصرفي العربي دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العربي من خلال تمويل قطاع الأعمال و التجارة و الاستثمار بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للأفراد لتلبية الاحتياجات المختلفة و في مقدمتها تمويل التجارة الخارجية، و يضم القطاع العربي أكثر من 430 مؤسسة بنكية،¹ بموجودات تخطت عتبة 3.31 تريليون دولار في نهاية العام 2015 بزيادة نسبتها حوالي 8.6% عن نهاية العام 2014، أما ودائعه فبلغت 2.07 تريليون دولار محققة نسبة نمو في حدود 3.8% بالمقارنة مع العام 2014.²

على الرغم من هذه الإحصائيات التي تبدو إيجابية إلا أنه و بالمقارنة مع البنوك الأجنبية أشارت دراسات غربية إلى تدني حجم البنوك العربية وفقاً للمعايير العالمية المستخدمة، فباستثناء عدد محدود منها فإن معظمها عبارة عن وحدات صغيرة الحجم و محدودة رأس المال، حيث لا يحتل أي مصرف عربي مكانة بين البنوك الأولى من حيث الموجودات أو من حيث رأس المال، و أضافت أن عدد البنوك العربية و إجمالي موجوداتها يبقى ضعيف مقارنة بالبنوك العالمية.

كما أشار باحثون إلى جوانب الضعف في الهيكل البنكي العربي و المتمثلة في صغر حجم البنوك مقارنة مع البنوك الأخرى المحلية و الدولية، و انتشار ظاهرة التمصرف الزائد و التي لا تتناسب مع حجم الاقتصاد و السوق المصرفية، و كذا عدد السكان و حجم القطاع البنكي العربي ككل، إلى جانب ارتفاع نصيب عدد قليل من مجمل الأصول البنكية الأمر الذي يجد من المنافسة، فمثلاً يملك بنك قطر الوطني 45% من إجمالي أصول البنوك القطرية، و في مصر تمتلك أربعة مصارف تجارية حكومية 70% من إجمالي أصول المصارف التجارية العاملة في مصر، و يمتلك البنك الأهلي و البنك السعودي الأمريكي و بنك الرياض حوالي 57% من إجمالي أصول القطاع البنكي السعودي، فيما تمتلك خمسة بنوك إماراتية أكثر من نصف إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة.

و في هذا السياق وصف تقرير مؤسسة "ستاندرد أندبورز" أثناء تقييمها لمجموعة من أهم البنوك العربية، بأنها بنوك تقليدية جداً و غير راشدة بصورة كافية لمواجهة المنافسة الأجنبية، إضافة إلى معاناتها و عجزها عن تمويل المشاريع العملاقة و الصفقات الضخمة، و أنها مرشحة لمواجهة مصاعب حمة مع انفتاح الأسواق العربية عاجلاً أم آجلاً.³

¹ - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، ديسمبر 2013 ص 24.

² - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، مارس 2016 ص 16.

³ - نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، المرجع السابق، ص 107.

و لذلك فالأجهزة البنكية العربية بحاجة ماسة إلى عمليات الاندماج سواء اقتصر ذلك على المستوى المحلي أو عبر حدود الدول العربية من أجل الوصول إلى سوق بنكي عربي أكثر تكاملاً و كفاءة¹، إلا أن الدعوة لاندماج البنوك العربية ليس بالأمر السهل خاصة في ظل عدم توفر أطر تشريعية و تنظيمية من شأنها توفير الحماية خاصة إذا ما تمتعت بالمرونة الكافية لمسايرة المستجدات العالمية.²

لقد شكل الاندماج البنكي أحد الإستراتيجيات الرئيسية لدى البنوك العالمية في عقد التسعينات من القرن الماضي من خلال صفقات اندماج كبيرة و متنوعة، إلا أنه بقي خياراً ثانوياً بشكل عام لدى القطاعات البنكية العربية الذي عرفت صفقات متواضعة عدداً و قيمةً مقارنة بموجة الاندماجات على الصعيد العالمي، ففي حين فاق عدد عمليات الاندماج في العالم أربعة آلاف حالة في التسعينيات فإنه لم يتجاوز الثلاثون حالة في الدول العربية كان نصفها تقريباً في لبنان،³ و اقتصرت معظمها فقط على البنوك داخل الدولة الواحدة و لم تظهر الكثير من الاندماجات عبر الحدود،⁴ و الجدول التالي يظهر أهم صفقات الاندماج التي شهدتها الساحة البنكية العربية خلال التسعينيات.

الجدول (15-4): أهم حالات الاندماج التي شهدتها الساحة المصرفية العربية خلال الفترة التسعينيات.

سنوات الاندماج	99/93	99/91	94	97	98	98	98	99	99
الدولة	لبنان	مصر	عمان	السعودية	الأردن	عمان	تونس	المغرب	السعودية
عدد الاندماجات	23	17	1	1	1	1	1	1	1
البنك المندمج	عدة بنوك	عدة بنوك	بنك الأهلي	بنك القاهرة السعودي	الشركة للاستثمارات المالية	بنك عمان البحرين و الكويت	بنك تونس للاستثمارات	البنك الشعبي المركزي	البنك السعودي المتحد
البنك الدامج	عدة بنوك	عدة بنوك	بنك مسقط	البنك السعودي التجاري المتحد	بنك فيلا و لبنان للاستثمار	بنك عمان التجاري	الاتحاد الدولي للبنوك	مجموعة البنوك الشعبية	البنك السعودي الأمريكي

المصدر: بوعزوز عمار، المرجع السابق، ص 07.

¹ - ضيف روفيه، المرجع السابق، ص 162.

² - المرجع نفسه، ص 163.

³ - حوجو سعاد، المرجع السابق، ص 43.

⁴ - اتحاد المصارف العربية، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الإندماج و التملك (تجار و مخبرات)، فيفري 2000، ص 107.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (15-4) أن مصر كانت السبّاقة في عمليات الاندماج حيث شهدت أول عملية اندماج عام 1991، في حين احتلت لبنان المرتبة الأولى من حيث عدد عمليات الاندماج التي بلغت 23 صفقة مقابل 17 صفقة اندماج في مصر، بينما لم تحدث سوى عملية اندماج واحدة في بقية البلدان في تلك الفترة. إن هذه الاندماجات لا تمثل سوى 5% من إجمالي عمليات الاندماج البنكي عبر العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها شهدت 9000 عملية اندماج عام 1992، ثم 7000 صفقة اندماج في سنة 1998، أما في فرنسا فأدت عمليات الاندماج إلى انخفاض عدد المؤسسات المالية من 800 بنك إلى 450 ثم وصلت إلى 30 بنك و مؤسسة مصرفية في نفس الفترة.¹

لقد أصبحت البنوك العربية أكثر تحفظاً جراء الأزمة العالمية لسنة 2008 التي عصفت بالاقتصاد العالمي، مما أدى إلى انخفاض قيمة صفقات الاندماج في شمال إفريقيا و منطقة الشرق الأوسط بنسبة 67% لتصبح بنحو 34 مليار دولار أمريكي عام 2009 مقارنة بقيمة الصفقات التي أعلن عنها في عام 2008.

أما من حيث العدد فعرفت الدول العربية انخفاضا بنسبة 24% فمن نحو 465 صفقة في عام 2008 إلى ما يقارب 353 صفقة في عام 2009، لتستمر صفقات الاندماج البنكي في الانخفاض لتبلغ حسب مؤسسة "كايتال لينك جلوب" المصرية المتخصصة في الاندماجات حوالي 22 صفقة خلال شهر أكتوبر 2010.²

و تتمثل أهم أسباب انخفاض صفقات الاندماج في الصناعة البنكية في ظل الأزمة إلى عمليات الاندماج التي شهدتها الدول العربية قبل الأزمة، و التي أدت إلى تكوين كيانات عملاقة و لا تهدف لمزيد من الاندماجات مع غيرها على الأقل في فترات عدم الاستقرار، و فيما يلي استعراض لأهم تجارب الاندماج البنكي التي شهدتها الساحة البنكية العربية.³

الفرع الأول: تجارب الاندماج البنكي في مصر.

ضم القطاع البنكي المصري في نهاية الفصل الأول من العام 2015 أربعين مصرفاً، تدير شبكة من الفروع بلغت 3753 فرعاً و 7855 ماكينة صراف آلي، كما بلغ عدد العاملين في القطاع البنكي المصري 106914 موظفاً.⁴

¹ - بوعزوز عمار، دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص 07.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 264.

³ - المرجع نفسه، ص 264، ص 266.

⁴ - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، كانون الثاني/نوفمبر 2016، ص 11.

لقد احتل القطاع البنكي المصري في نهاية الفصل الثالث من عام 2015 المرتبة الرابعة بين القطاعات البنكية العربية من حيث حجم الأصول، و المرتبة الأولى بين القطاعات البنكية للدول العربية غير نفطية، و بالنسبة لترتيب المصارف المصرية من حيث الموجودات يتصدر "البنك الأهلي المصري" البنوك المصرية، حيث بلغت أصوله 63.7 مليار دولار في نهاية الفصل الثاني من العام 2014 (و هي أحدث البيانات المتوفرة)، و هي بذلك شكلت حوالي 23.2% من مجموع أصول القطاع البنكي المصري. تلاه "بنك مصر" بأصول بلغت حوالي 38.3 مليار دولار بنسبة 13.9% من مجمل القطاع البنكي المصري، ثم "البنك التجاري الدولي" بأصول بلغت حوالي 20.1 في نهاية العام 2014.

كما سجلت البنوك المصرية المدرجة في لائحة أكبر 100 بنك عربي أعلى نسبة نمو في الموجودات بلغت 18.32% عام 2014 نتيجة لتعافي الإقراض للقطاعين العام و الخاص، هذا و من المتوقع أن يشهد القطاع البنكي المصري المزيد من النمو و الاستقرار و ذلك بسبب استقرار الأوضاع السياسية، بالإضافة إلى الجهود الرقابية الكبيرة التي اعتمدها البنك المركزي المصري لتعزيز الاستقرار، و أبرزها الإجراءات المتعددة لوقف التلاعب بسعر صرف الجنيه و مكافحة السوق السوداء و زيادة احتياطات النقد الأجنبي، حيث بلغ صافي الاحتياطات الدولية 16445.2 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2015.¹

لقد تأثرت تجارب الاندماج البنكي في مصر منذ سنة 1963 بشكل كبير بالنظم الاقتصادية السائدة و مدى الانفتاح على التطورات البنكية في العالم،² و على هذا الضوء سنقوم بعرض تجارب الاندماج في مصر من خلال أربعة مراحل أساسية على النحو التالي:

أولاً: مرحلة الستينات:

لقد تأثر القطاع المصرفي المصري بقيام الحكومة بتأميم البنوك و السيطرة على الجهاز البنكي نتيجة للتحويل الاشتراكي في عام 1963 الذي شجع استحواذ بنوك القطاع العام على فروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر،³ بموجب القانون رقم 1957 الذي يهدف إلى تمصير البنوك في مصر من خلال تأسيس العديد من البنوك المصرية بغرض شراء البنوك الفرنسية و الإنجليزية، على غراء "بنك الإسكندرية" الذي تأسس من أجل شراء "بنك باركليز" و "بنك الاتحاد التجاري" لشراء "البنك الشرقي"، كم تم بيع بنكي "الكردي ليونيه" و "الخصم الباريسي" إلى "بنك القاهرة" و بنكي "الرهونات المالي" و "العثماني" إلى بنكي "التضامن المالي" و "الجمهورية" على الترتيب.⁴

¹ - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، كانون الثاني/نوفمبر 2016، ص 11، ص 14، ص 18.

² - إدارة البحوث و الترجمة، بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع و ثلاثون، 2005، ص 51.

³ - بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع و ثلاثون، 2005، ص 51.

⁴ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 233.

لقد أدى تشجيع السلطات البنكية المصرية لعمليات الاندماج من أجل تأميم البنوك المصرية إلى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر إلى 10 بنوك فقط مقابل 32 بنك في عام 1906، و تنقسم إلى خمس بنوك تجارية و خمس بنوك متخصصة، منها ثلاثة بنوك عقارية و بنك واحد للتنمية الصناعية و بنك واحد للتسليف الزراعي و التعاوني.¹

و تتمثل أهم عمليات الاندماج التي شهدتها الصناعة البنكية المصرية في عام 1963 في إطار تأميم البنوك و تمصيرها و تدعيمها فيما يلي:²

- اندماج "بنك النيل" و "بنك الاستيراد و التصدير" في "بنك الإسكندرية".
- اندماج "البنك التجاري الإيطالي" و "البنك الإيطالي المصري" و "ذي فرست ناشيونال أوف أمريكا" و "البنك التجاري اليوناني" و "البنك المصري لتوظيف الأموال" و "بنك التجارة" في "البنك الأهلي المصري".
- تم دمج كل من "بنك مصر السويس" و "البنك الأهلي التجاري السعودي" و "بنك التضامن المالي" و "بنك سوارس" في "بنك مصر".
- اندماج "بنك الإتحاد التجاري" في "بنك القاهرة".
- اندماج "بنك الجمهورية" في "بنك بورسعيد".

إن البنوك التي تعاني من عسر مالي و لم تشارك في عمليات الاندماج المدعومة من قبل الحكومة المصرية عام 1963 تعرضت للتصفية الجبرية و بلغ عددها سبعة بنوك، أما بقية البنوك التي قامت بعمليات اندماج مع بنوك أخرى محلية و فروع بنوك أجنبية استجابت لمتطلبات المرحلة محافظة على وجودها و مشاركة بفعالية في خطط التنمية التي تتسق مع احتياجات المرحلة.³

ثانيا: مرحلة السبعينات و الثمانينات:

لقد واصلت السلطات البنكية المصرية سياستها الداعمة للاندماج البنكي في ظل التحول نحو التحرر الاقتصادي من خلال صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 2422 لسنة 1971، الذي يهدف في مضمونه إلى تشجيع عمليات الاندماج بين البنوك المحلية لمواجهة المنافسة الشرسة المفروضة عليها من قبل البنوك الأجنبية، مما أدى إلى انخفاض عدد البنوك مجددا إلى 4 بنوك تجارية تتمثل في "البنك الأهلي المصري" و "بنك مصر" و "بنك القاهرة" و "بنك الإسكندرية"، و بنك زراعي تمثل في "بنك التنمية و الائتمان الزراعي" و بنكين عقاريين هما "البنك العقاري العربي"

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 233، 234.

² - ضيف روفيه، المرجع السابق، ص 165.

³ - نبيل حشاد، دمج و استحواذ البنوك في مصر الفرص و المخاطر، ورقة عمل رقم (79)، مارس 2003، ص 30.

و "البنك العقاري المصري"¹، و هذا نتيجة لصفقات الاندماج البنكي التي تم إبرامها في عام 1971 على غرار الدمج القسري لبنك "الائتمان العقاري" في "البنك العقاري المصري" و "بنك بور سعيد" في "بنك مصر" بهدف التقليل من التركيز البنكي.²

كما عرفت هذه المرحلة صدور قانون آخر تحت رقم 159 في سنة 1981 الذي يهدف إلى تنظيم آليات الاندماج و إجراءات نقل ملكية عدة بنوك إلى بنك موحد، و كذا قواعد الاندماج و أحكامه باعتبار البنوك شركات مساهمة، ليتوج ذلك بدمج "بنك التنمية الصناعية" في "بنك الإسكندرية".³

ثالثا: مرحلة التسعينات:

لقد شتهت فترت التسعينات أكبر عمليات الاندماج البنكي عددا و قيمة في الصناعات البنكية العالمية نتيجة للتحرر المالي المتزايد و التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال بفعل تسارع خطى العولمة، التي امتد صداها إلى القطاع البنكي المصري الذي شهد العديد من صفقات الاندماج⁴ و من أهمها:⁵

- بهدف تدعيم رأس مال "البنك الوطني" و إعطائه قدرة أكبر على التحرك و المنافسة في السوق البنكي و مساعدته على تنويع منتجاته تم في عام 1992 تم القيام بالدمج الرأسي لخمسة عشرة بنكا من "بنوك التنمية الوطنية" بالمحافظات مع "البنك الوطني" الرئيسي بالقاهرة و يعد هذا الاندماج مثالا للاندماج الطوعي.

- بهدف إنقاذ أموال المودعين الذين تضرروا من انهيار "بنك الاعتماد و التجارة المصري" و ضمان رد حقوقهم كاملة بالإضافة إلى تجنب هذا البنك المتعثر خطر التصفية، لجأ البنك المركزي في عام 1993 إلى دمج قسرا في "بنك مصر".

- استحواذ "بنك الأهلي المصري" على "البنك العربي الأمريكي" الذي يتواجد مقره بنيويورك في عام 1998، نتيجة لانخفاض رأس ماله من 100 مليون إلى 20 مليون دولار بسبب الأزمة التي تعرضت لها البنوك الأمريكية في أمريكا اللاتينية في منتصف الثمانينات.

- بهدف خلق كيان بنكي قوي متخصص في تمويل الخدمات العقارية، تم دمج "البنك العقاري المصري" في "البنك العقاري العربي" في عام 1999 تحت اسم "البنك العقاري المصري العربي".

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 235.

² - محمود أحمد التوني، المرجع السابق، ص 174.

³ - بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع و ثلاثون، 2005، ص 51، 52.

⁴ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع أعلاه، ص 235.

⁵ - بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع و ثلاثون، 2005، ص 52، 53.

رابعاً: اندماجات البنوك المصرية في القرن الحادي والعشرون:

في ظل تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و انفتاح الأسواق المالية المصرية أمام المؤسسات المالية العالمية أصبحت البنوك المصرية تتعرض لمنافسة شرسة من قبل البنوك الأجنبية، في ظل معانات الكثير منها من تفاقم الديون المتعثرة التي تتطلب المزيد من المخصصات على حساب أرباحها المتدنية، مما فتح المجال أمام الاندماج كفرصة لتطوير بنيتها التكنولوجية و إستراتيجيتها التنافسية التي تتطلب ميزانيات ضخمة.¹

و لتحقيق ذلك قامت السلطات المصرية في هذه الفترة بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و في مقدمتها البنكية التي اعتمدت كثيراً على الإصلاح النقدي الكفيل بتوفير بيئة ملائمة لذلك، من خلال تمرير العديد من القوانين التي تشجع على الاندماج و في مقدمتها المادة رقم 41 من القانون رقم 88 لسنة 2003 الخاص بالبنك المركزي و الجهاز البنكي و النقدي، كما تضمنت المادة 79 منه البنوك المرشحة للدمج الإجمالي من بين تلك التي تعاني من عجز الأصول عن تغطية التزاماتها و انخفاض إيراداتها، بالإضافة إلى انخفاض حقوق حملة الأسهم لدى هذه البنوك عن قيمة المخصصات الواجب تكوينها، و لم تكتف السلطات البنكية المصرية بذلك بل أقبلت على إصدار قوانين خاصة بإنقاذ البنوك الصغيرة من خلال دمجها في بنوك كبيرة و قوية و في مقدمتها القرار رقم 1725 الصادر في سنة 2004، و قد فرضت السلطات البنكية قبل ذلك على البنك المركزي إلزام كافة البنوك العاملة في مصر على رفع رأس مالها من 8% إلى 10% بموجب القانون رقم 88 الصادر في عام 2003.²

و قد شجع ذلك على تنفيذ العديد من عمليات الاندماج و الاستحواذ في السوق البنكي المصري في تلك الفترة، و لعل أهمها ما يلي:³

- استحواذ "بنك لبنان و المهجر" و المسمى "بلوم مصر" على "بنك مصر رومانيا" بنسبة 2.84% و بقيمة قدرها 497.9 مليون جنيه مصري في ديسمبر 2004.
- استحواذ "الشركة المصرفية العربية الدولية" على "بنك بورسعيد الوطني للتنمية" بنسبة 100% بقيمة قدرها 100 مليون جنيه مصري في أغسطس 2005.
- بهدف إيجاد كيان بنكي قوي قادر على منافسة البنوك القائمة سواء العامة أو الخاصة أعلن البنك المركزي في خطوة تاريخية غير مسبقة عن دمج "بنك القاهرة" في "بنك مصر" في سبتمبر 2005.

¹ - بنك الإسكندرية، المرجع أعلاه، ص 53.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 235، 239، ص 243.

³ - المرجع نفسه، ص 239، ص 244.

- استحواذ بنك "الأهلي سوستيه جنرال" على "بنك مصر الدولي" في سبتمبر 2005، بنسبة 90.6% و بقيمة تجاوزت 2.4 مليار جنيه.
- استحواذ "البنك الأهلي المصري" على كل من "بنك المهندس" و "بنك التجارة و التنمية" في شهري أكتوبر و ديسمبر على الترتيب 2005، و هو الأمر الذي من الممكن أن ينتج عنه عدد من النتائج الإيجابية لاسيما على الوضع التنافسي للبنك.¹
- استحواذ "بنك بيربوس اليوناني" على حصة قدرها 87.97% من رأس مال "البنك المصري التجاري" في 02 يناير 2006، ليتغير اسم "البنك المصري التجاري" إلى "بنك بيربوس مصر".²
- استحواذ "بنك كريدي أجريكول" و "شركة المنصور" و "المغربي للاستثمار و التنمية" على "البنك المصري الأمريكي"، بنسبة 56.2% في صفقة بلغت قيمتها 1637.2 مليون جنيه مصري في فيفري 2006.
- استحواذ "بنك عودة" (مجموعة عودة سردار) على "بنك القاهرة الشرق الأقصى"، بنسبة 99.7% و بقيمة 93.8 مليون دولار أمريكي في مارس 2006.
- أبريل 2006، استحواذ "بنك الاستثمار القومي" على "بنك مصر إيران للتنمية" بنسبة 29.9% في صفقة قدرها 18.7 مليون دولار أمريكي.
- قام البنك المركزي بدمج ثلاثة بنوك في يوليو 2006 و هم "المصري المتحد" و "المصرف الإسلامي" و "الاستثمار و التنمية"، برأس مال قدره 02 مليار جنيه مصري.
- استحواذ "بنك الاتحاد التجاري الإماراتي" على نسبة 94.8% من "بنك الإسكندرية التجاري و البحري" في أغسطس 2006 في صفقة بلغت قيمتها 245 مليون جنيه مصري.
- بيع جزء من رأس مال "بنك الإسكندرية" إلى "مجموعة سان الإيطالية" للخدمات المالية أكتوبر 2006، بقيمة قدرها 1.6 مليون يورو.³
- و قد شهد القطاع البنكي المصري خلال السنوات الأربع الأخيرة خروج عدد من البنوك الأجنبية الكبرى نتيجة لتراجع الاستقرار السياسي و الأمني الذي ضاعف من المخاطر التشغيلية، و يضاف إلى ذلك سوء الوضع المالي لبعضها و تغيير استراتيجيتها و الوضع الاقتصادي في دول هذه البنوك، حيث قام بنك "سوستيه جنرال" و بنك "بي أن بي باريا" الفرنسيان ببيع وحدتيهما في مصر، ثم تبعهما تنازل "البنك العماني" عن رخصته في العام 2014،

¹ - حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الأبعاد الاقتصادية و الإدارية للاندماج المصرفي، القاهرة، 1999، ص 50.

² - بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع و ثلاثون، 2005، ص 61، 60.

³ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 244، ص 245.

و خلال عام 2015 استحوذ "البنك العربي الإفريقي الدولي" على قروض و ودائع "بنك نوبا سكوشيا" الكندي، كما استحوذ "البنك التجاري الدولي" على محفظة التجزئة المصرفية لـ "سيتي بنك الأمريكي" بقيمة 140 مليون دولار من الأصول و 190 مليون دولار من الودائع، كما قام "البنك الأهلي الكويتي" بالاستحواذ على بنك "بيربوس مصر" في صفقة بلغت قيمتها 150 مليون دولار، و اقتضت الصفقة تغيير اسم البنك ليصبح "البنك الأهلي الكويتي- مصر".¹

الفرع الثاني: تجارب الاندماج البنكي في لبنان.

يضم القطاع المصرفي اللبناني 67 بنكا موزعا بين 46 بنك تجاري، و 16 بنك للاستثمار و التسليف المتوسط و الطويل الأجل، و خمسة مصارف إسلامية، أما بالنسبة للملكية تلك البنوك فإلى جانب البنوك المملوكة من أغلبية مساهمين لبنانيين، يضم القطاع 11 مصرفا ذات مساهمة عربية أكثرية، و 7 مصارف عربية، و 4 مصارف أجنبية. و في نهاية العام 2015 بلغ العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في لبنان حوالي 1060 فرعا داخليا، كما طورت البنوك اللبنانية شبكة انتشار خارجي واسعة عبر تواجد 18 بنك لبناني في 32 بلدا و 89 مدينة في الخارج.² و بذلك يعد القطاع البنكي اللبناني من أكبر القطاعات البنكية العربية و العالمية نسبة إلى حجم الاقتصاد الوطني، و قد نما القطاع المصرفي اللبناني بشكل كبير خلال العقد الأخير حيث زادت موجودات البنوك التجارية من حوالي 68.5 مليار دولار بنهاية 2005 إلى حوالي 170 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني من عام 2014، و بذلك تكون نسبة نمو الموجودات خلال الفترة المذكورة قد بلغت 147.6%، فعلى الرغم من الظروف التشغيلية الصعبة إلا أن القطاع البنكي اللبناني حظي بتقييم من وكالة "فيتش" وضعه في فئة "مستوى منخفض لقابلية التعرض للضغوط" إلى جانب 73 قطاعا آخر على مؤشر "Macro-Prudential Indicator"، و الذي يحدد تراكم الضغوط المحتملة في الأنظمة البنكية نتيجة لمجموعة من المتغيرات (كنمو التسليفات خلال سنتين متتاليتين، سعر الصرف الحقيقي، أسعار الأسهم الحقيقية و غيرها)، كما وضعت "فيتش" القطاع البنكي اللبناني في مستوى مماثل لمستويات القطاع البنكي السعودي.³

أما في مجال الاندماج البنكي فتعتبر التجربة اللبنانية من بين أكثر الدول العربية نضجا و هذا لما شهدته الصناعة البنكية اللبنانية من صفقات اندماج مست أكثر من 83 بنك موزعة بين محلية و فروع لبنوك أجنبية،⁴ و يرجع ذلك

¹ - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، كانون الثاني/نوفمبر 2016، ص 11.

² - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 424، مارس 2016، ص 10.

³ - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 407، أكتوبر 2014، ص 58، 59، 60.

⁴ - ضيف روفيه، المرجع السابق، ص 169.

أساساً إلى الدعم المستمر للسلطات البنكية اللبنانية التي لم تتوانى سن مجموعة من التشريعات المشجعة للاندماج البنكي، و لعل أهمها القانون الصادر في جانفي 1993 و الذي سهل عمليات الاندماج خلال فترة خمس سنوات ابتداء من هذا التاريخ أي إلى غاية 1998 ، ليتم تمديدها إلى 5 سنوات أخرى تنتهي في يناير 2003،¹ و هو ما جعل لبنان تحتل الصدارة أمام بقية الدول العربية من حيث صفقات الاندماج ، خاصة في مرحلة التسعينات التي عرفت حوالي 23 صفقة اندماج،² و من أمثلة ذلك عملية الاندماج بين "بنك بيلوس" و "البنك اللبناني للتجارة" عام 1997، ليرتقي الكيان الجديد إلى المرتبة الأولى في السوق البنكي اللبناني متقدماً على مجموعة البنوك الكبرى في لبنان،³ و يمكن توضيح الكشف التفصيلي لهذه الصفقة كما يلي:

الجدول رقم (16-4): اندماج "بنك بيلوس" و "البنك اللبناني للتجارة" (أرقام 1997).

المرتبة	المرتبة		بنك بيلوس الجديد	البنك اللبناني للتجارة	بنك بيلوس	المؤشرات
	قبل الدمج	بعد الدمج				
3	3	3778.4	911.6	2766.7	مجموع الميزانية	
3	3	3488.7	800.7	2688.0	الموجودات	
3	4	2607.8	632.2	1970.6	ودائع العملاء	
1	2	325.8	83.0	242.8	حقوق المساهمين	

المصدر: محمود أحمد التوي، المرجع السابق، ص 171.

كما شهدت الساحة البنكية اللبنانية اندماج أربعة بنوك و هي "يوني بنك" و "بنك المغرب" و "ليتكس بنك" و "البنك اللبناني للتجارة" لتكوين بنك جديد تحت اسم "البنك اللبناني المتحد" الذي قدر رأس ماله ب 250 مليون دولار أمريكي و بحجم أصول يزيد عن 1.5 مليار دولار أمريكي في تلك السنة، أما من أبرز عمليات الاندماج في الصناعة البنكية اللبنانية عبر الحدود، اندماج "مجموعة استثمارية سعودية" مع "بنك الاعتماد اللبناني" المملوك بالكامل من قبل "مصرف لبنان" عام 1998، بالإضافة إلى استحواذ "بنك الإمارات الدولي" على 10% من "بنك بيروت"،⁴ و فيما يلي أهم صفقات الاندماج التي شهدتها الساحة البنكية اللبنانية خلال التسعينات:

¹ - حافظ كامل الغندور، عمليات الدمج و التملك من منظور مصري، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات و التملك، إتحاد المصارف العربية، 200، ص 310، 311.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 244، 250.

³ - محمود أحمد التوي، المرجع السابق، ص 171.

⁴ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع أعلاه، ص 244، 250، 251.

الجدول رقم (17-4): أهم عمليات الاندماج التي شهدتها الصناعة البنكية اللبنانية خلال الفترة (1993-1999).

سنة الاندماج	البنك الدامج	البنك المدمج
1993	البنك التجاري للشرق الأوسط	بنك الشرق الأردني
1994	بنك الاعتماد اللبناني	فرست فينيسيان بنك
1994	بنك الاعتماد اللبناني	كبيتال تراست
1995	بنك بيروت للتجارة	سيكوريبي بنك أوف بيانون
1997	بنك عودة	بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط
1997	بنك بيلوس	بنك بيروت للتجارة
1997	سوستيه جنرال	بنك جمعج
1997	فرنس بنك	بنك طعمة
1997	بنك الإنعاش اللبناني	البنك اللبناني الباكستاني المتحد
1998	بنك عودة	بنك ادكوم
1998	بنك المدينة	بنك التسهيلات التجارية
1998	بنك بيروت	ترانس أورينت بنك
1998	أرال فايننشال جروب	ليتكس بنك
1998	أرال فايننشال جروب	يونيبنك
1998	فرنس بنك	يونيفرسال بنك
1998	أرال فايننشال جروب	بنك المغرب
1998	بنك عودة	بنك الشرق للتسليف
1998	فينكوب	بنك الاعتماد الشعبي
1998	سوستيه جنرال	غلوب بنك
1998	بنك بيروت	ميكو (5 فروع)
1998	مجموعة استثمارية خليجية	بنك الاعتماد اللبناني
1998	البنك اللبناني الفرنسي	بنك طراد (11 فرعا) كريدية ليونيه
1999	البنك اللبناني المتحد	البنك اللبناني للتجارة

المصدر: رفعت السيد العوضي، إسماعيل، الاندماج و التحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 130، 131.

على غرار عمليات الاندماج التي شهدتها معظم الدول العربية في التسعينات، فإن عمليات الاندماج البنكي في لبنان كان عبارة عن استراتيجية لانقاذ البنوك الضعيفة المهتدة بالتعثر من خلال الاندماج أو الاستحواذ عليها من قبل البنوك القوية.¹

رغم استمرار موجات الاندماج خلال الألفينيات إلا أنها لم تكن بوتيرة التسعينات عدادا و قيمة، رغم ترسانة القوانين التي سخرتها الحكومة في سبيل إنجاسها، و فيما يلي عرض أهم الاندماجات التي شهدتها الفترة (2000-2002) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18-4): أهم عمليات الاندماج التي شهدتها الصناعة البنكية اللبنانية خلال الفترة (2000 - 2002)

عام الإندماج	العملية	البنك الثاني	البنك الأول
2000	اندماج	بنك عودة	بنك أميركان ألسبرس
2000	اندماج	البنك اللبناني للتجارة	البنك اللبناني المتحد
2000	اندماج	بنك سوستيه جنرال	بنك الإنعاش
2001	شراء البنك الثاني للأول ليصبح باسم (البنك الأهلي الدولي)	البنك الأهلي الأردني	بنك لبنان و الكويت
2002	اندماج	بنك بيروت	بنك بيروت الرياض

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجلة البيان الاقتصادية، بيروت، العدد 368، سبتمبر 2002، ص 42. لم تكن السلطات البنكية اللبنانية بالقانون رقم 192 لعام 1993 الهادف إلى تشجيع الاندماج، بل واصلت دعمها و تشجيعها للبنوك التي تتبنى عمليات الاندماج من خلال إصدارها للقانون رقم 675 في عام 2005، الذي يمنح للبنوك التي تستوعب بنوك ضعيفة حق الحصول على قروض ميسرة في خطوة تهدف من خلالها إلى تقوية القطاع البنكي اللبناني من خلال التقليل من البنوك الضعيفة، لتشهد بذلك الصناعة البنكية المزيد من الاندماجات خاصة مع صدور القانون التطبيقي الذي ينظم و يشجع عمليات الاندماج على غرار استحواذ "بنك بلوم" على "بنك مصر و رومانيا" و كذا استحواذ "بنك عودة" على "بنك القاهرة الشرق الأقصى".²

أما خلال السنوات الأربع الماضية فقد شهد القطاع البنكي اللبناني عددا من عمليات الاندماج و الاستحواذ، حيث استحواذ "فرنس بنك" بالكامل على "البنك الأهلي الدولي" في مايو 2014 في صفقة بلغت قيمتها 102 مليون دولار، كما استحواذ "سيدروس إنفست بنك" على كل أسهم "ستاندارد تشارترد بنك" بمبلغ 23 مليون دولار

¹ - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 252.

² - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 424، مارس 2016، ص 10.

في يونيو 2014 و تغيير اسمه إلى "بنك سرادار"، و استحوز "بنك بيبيلوس" على 99.18% من أسهم "بنك فرعون و شيحا" في مايو 2016، و أعلن "بنك لبنان و المهجر" في يوليو 2016 أنه يتفاوض لشراء عمليات و فروع "بنك HSBC" في لبنان.¹

الفرع الثالث: تجارب الاندماج البنكي في السعودية.

يحتل القطاع البنكي السعودي المرتبة الثانية بين القطاعات البنكية الخليجية و العربية من حيث حجم الموجودات التي بلغت في نهاية العام 2015 حوالي 589 مليار دولار، و التي تشكل 19% من إجمالي موجودات القطاع البنكي العربي، و بحسب بيانات صندوق النقد الدولي فإن هذا القطاع سجل أعلى ملاءة بين دول مجموعة العشرين كدليل على قوة مؤشراتته و سلامته المالية.

يبلغ عدد البنوك العاملة في السعودية 24 ينكا يدير شبكة من الفروع بالإضافة إلى 17291 ماكينة صراف آلي، كما يعمل يشغل القطاع البنكي السعودي 49563 موظفا، و تشمل البنوك الأربعة و العشرون (24) على 12 بنكا محليا (8 بنوك محلية و 4 بنوك إسلامية) و 7 بنوك أجنبية و 5 بنوك عربية.

و تجدر الإشارة إلى دخول البنوك السعودية المحلية 12 ضمن لائحة أكبر 100 بنك عربي بحسب الموجودات لعام 2015، حيث كانت تدير هذه البنوك موجودات بحوالي 19% من موجودات القطاع البنكي العربي، كما شكلت ودائعها 21% و قروضها 24% من الإجمالي العربي، بينما يمثل رأس مال القطاع البنكي السعودي حوالي 23% من إجمال رأس مال القطاع البنكي العربي، كما تجدر الإشارة أيضا إلى دخول البنوك السعودية المحلية 12 في لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم بحسب الشريحة الأولى لرأس المال، و التي أصدرتها مجلة "The Banker" في شهر تموز/يوليو 2016.²

على غرار تصدر الصناعة البنكية اللبنانية للقطاعات البنكية العربية من حيث عمليات الاندماج البنكي، فإن المملكة العربية السعودية تعتبر السباق في هذا المجال بالنسبة لبقية دول الخليج من خلال موجة من الاندماجات و لعل أهمها صفقة الاندماج التي أشرف عليها الأمير وليد طلال عام 1997 بين بنكه "السعودي التجاري" و "بنك القاهرة السعودي" الذي كان يستحوز على 70% من رأس ماله، مما أدى إلى بروز "البنك السعودي المتحد" الذي بلغت موجوداته 257.3 مليار ريال سعودي، ليقوم هذا الأخير في شهر يناير 1999 بالاندماج مع "البنك السعودي الأمريكي"، من خلال استبدال كل سهم من "التجاري المتحد" ب 1.52 سهم من "بنك القاهرة السعودي" ليرتفع بذلك رأس مال الأول إلى 250 مليون ريال، حيث توقع المحللون أن تبلغ حقوق المساهمين بعد

¹ - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 424، مارس 2016، ص 10.

² - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 431، أكتوبر 2016، ص 18، 19، 22.

الاندماج 2423 مليون دولار أمريكي ليصبح أكبر بنك سعودي بإجمالي ودائع بلغ 13 بليون دولار، كما بلغت موجودات البنك الجديد 204 بليون دولار ما مكنه من احتلال المرتبة الثانية بعد "الأهلي التجاري" من حيث الودائع والموجودات.¹

لم تكتف البنوك السعودية بصفقات الاندماج المحلية بل سعت إلى اختراق الحدود من خلال إبرام صفقات عبر الحدود بهدف التقليل من التركيز البنكي، و أبرزها اندماج ستة بنوك تعمل في السوق البنكي السعودي مع بنوك من المملكة المتحدة و هولندا و فرنسا و ثلاث بنوك إقليمية لينتج عن ذلك كيان بنكي جديد برأسمال يقترب من 2 مليار دولار في المرحلة الأولى لإنشائه.²

الفرع الرابع: تجارب الاندماج البنكي في فلسطين.

يبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين 17 بنكا يمكن تصنيفها بحسب جنسيتها إلى 07 بنوك محلية و 09 بنوك عربية و بنك أجنبي واحد، أما بالنسبة لنوعها فهي تنقسم إلى 15 بنكا تجاريا و بنكين إسلاميين، و قد بلغ عدد فروع تلك البنوك بنهاية العام 2012 حوالي 232 فرعا و مكتبا، منها 121 تابعة للبنوك المحلية و 110 تابعة للبنوك العربية و فرع واحد تابع للبنك الأجنبي العامل في فلسطين.³

لقد عملت سلطة النقد الفلسطينية منذ تأسيسها على تدعيم وضع الجهاز البنكي الفلسطيني، من خلال إصدار القوانين و التعليمات الخاصة بتنظيم النشاط البنكي،⁴ حيث لجأت منذ عام 2002 إلى الحوار مع إدارات البنوك العاملة في فلسطين و ذلك لتوحيد قدرات هذا الجهاز و تخفيض تكلفته، و العمل على إيصال الخدمات البنكية للمواطن الفلسطيني بتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى معالجة مشكل ضعف الملاءة المالية التي يعاني منها الجهاز البنكي في فلسطين، حيث رفعت سلطة النقد الفلسطينية شعارا مفاده أن عام 2003 هو عام الاندماجات في الجهاز البنكي الفلسطيني،⁵ إلا أن ذلك كان من الصعب تحقيقه في تلك السنة بسبب الأوضاع السياسية و الاقتصادية، ليتحقق ذلك عام 2005 و بالتحديد في 2005/05/13 حين أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عن توقيع اتفاقية بين "البنك الإسلامي الفلسطيني" و "بنك القاهرة عمان" فرع المعاملات الإسلامية لبيع صافي أصول "بنك القاهرة عمان" فرع المعاملات الإسلامية في فلسطين إلى "البنك الإسلامي الفلسطيني" و هو ما يسمى

¹ - ضيف روفيه، المرجع السابق، ص 166، 167.

² - رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 249، 250.

³ - اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 398، يناير 2014، ص 30.

⁴ - فؤاد عبد العزيز عيد، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية، الضرورات و المحددات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012، ص 115.

⁵ - التميمي أحمد، مجلة البنوك في فلسطين، العدد 20، كانون الأول، 2002/2003، رام الله، ص 29.

الاندماج البنكي بطريقة الشراء،¹ كما حاولت معالجة أوضاع "بنك فلسطين الدولي" من خلال الاتفاق مع إدارة "بنك القدس" عام 2010، و في نفس العام تم عقد صفقة أخرى بين "البنك الإسلامي الفلسطيني" مع "بنك الأقصى الإسلامي".²

أولاً: تجربة اندماج "البنك الإسلامي الفلسطيني" مع "بنك القاهرة عمان" فرع المعاملات الإسلامية.

تعاني البنوك الإسلامية في فلسطين من مشكلات كنقص الملاءة المالية، و ضعف الكوادر البنكية المتخصصة في العمل البنكي الإسلامي، هذا بالإضافة إلى ضعف حجم الودائع و عدم وجود تشريعات مناسبة لطبيعة عملها المستمدة من الشريعة الإسلامية و ضعف ثقة الجمهور الفلسطيني فيها و غيرها من المشكلات الأخرى. و هو ما دفع إلى ضرورة التفكير في الحلول الكفيلة بتحسين الأوضاع، فوجدت سلطة النقد الفلسطينية من الاندماج كأحد الحلول التي يمكن أن ينجم عنه ارتفاع في حجم رؤوس أموال هذه البنوك و زيادة ودائعها و من ثم تستطيع المنافسة و الصمود في ظل بيئة استثمارية غير مستقرة تعاني من ارتفاع المخاطر سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

يعتبر "البنك الإسلامي الفلسطيني" من أوائل البنوك التي تكون منها الجهاز البنكي في فلسطين برأس مال قدر 10 ملايين دولار، و انتهج منذ بداية عمله في العام 1995 النهج الإسلامي أي أنه يعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية من خلال سبعة (07) فروع.

في تاريخ 2004/11/01 بدأت إدارة "البنك الإسلامي الفلسطيني" في التفاوض من أجل الاندماج مع "بنك القاهرة عمان" فرع المعاملات الإسلامية، و في شهر فيفري 2005 بدأت تلك الفكرة تشق نورها لحيز التنفيذ بعد إجراء دراسة جدوى مستفيضة معمقة من قبل بنكيين متخصصين من أصحاب المؤهلات العالية و العاملين في "البنك الإسلامي الفلسطيني"، و مدققين ماليين و رجال قانون و مستشارين من سلطة النقد الفلسطينية للتعرف على الجوانب البيئية و التسويقية و المالية و الفنية و إجراء تقييم مالي لهذا القرار الاستراتيجي الذي يحتاج إلى تروي قبل الإقدام عليه.³

¹ - خلود ربحان، الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين، تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان، فرع المعاملات الإسلامية في البنك الإسلامي الفلسطيني، مقدم إلى مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي للمعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، الفترة من 13 إلى 15 فبراير 2006، ص 425.

² - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع السابق، ص 115.

³ - خلود ربحان، المرجع أعلاه، ص 425. ص 433.

بعد طرح الموضوع أمام هيئة الرقابة الشرعية في البنك لإعطاء الموافقة عليه تم البدء فعليا في عملية الاستحواذ على أصول "بنك القاهرة عمان" في 2005/07/01،¹ حيث دفع "البنك الإسلامي الفلسطيني" مساهمي "بنك القاهرة عمان" فرع المعاملات الإسلامية مبلغ 3.5 مليون دولار و هي عبارة عن رأس مال "بنك القاهرة عمان" المدفوع مضاف لها تكلفة الشراء، و قد جاءت هذه الخطوة نتيجة لجملة من الظروف الداخلية المحيطة بالبنك الإسلامي (ضعف السلطات التشريعية و التنفيذية في قطاع غزة، عدم وجود محاكم متخصصة، ضعف الرقابة من قبل سلطة النقد...)، و أخرى داخلية تتمثل في الظروف الداخلية "البنك الإسلامي الفلسطيني" على غرار (عدم القدرة على الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال المقرر، تحقيق خسائر بحوالي 3 مليون دولار، ضعف الكادر البشري...)، إلا أن ذلك لم يمنع من قبول "بنك القاهرة عمان" فروع المعاملات الإسلامية فكرة الاندماج مع "البنك الإسلامي الفلسطيني" نظرا للخصائص المشجعة التي يتمتع بها هذا الأخير.

ثانيا: تجربة اندماج "البنك الإسلامي الفلسطيني" مع "بنك الأقصى الإسلامي".

لم يختلف واقع البنوك الإسلامية في عام 2010 كثيرا عما كان عليه في عام 2005 حيث استقر عدد البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين على ثلاث بنوك و تمثلت في كل من "البنك الإسلامي الفلسطيني" و "البنك الإسلامي العربي" و "بنك الأقصى الإسلامي".²

تأسس "بنك الأقصى الإسلامي" كشركة مساهمة فلسطينية عامة بمدينة البيرة بتاريخ 1997/07/04، و ذلك برأس مال مصرح قدر ب 20 مليون دولار أمريكي،³ و قد تعرض هذا البنك منذ اللحظة الأولى لضغوط و تحريض لمنعه من العمل بحجة أنه يدعم حركات أصولية و ما هو إلا غطاء تمويلي لنشاطاتها المالية و مشاريعها التجارية، و بذلك لم يكن له سوى فرع وحيد ينشط في رام الله، كما تم تجميد أرصده من قبل الحكومة الأمريكية و تحويل ودائعه في الخارج إلى حساب سلطة النقد الفلسطينية التي لم ترضى بذلك و تابعت هذا القرار لفك الحجز عن الأرصدة المجمدة، و في ضل تصميم الإدارة الأمريكية على إغلاق البنك لم تجد سلطة النقد الفلسطينية سوى التوجه نحو اندماج هذا البنك مع "البنك الإسلامي الفلسطيني" في 2010/03/31.⁴

¹ - خلود ربحان، المرجع السابق، ص 425. ص 433، 434.

² - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع السابق، ص 115، 116، 117.

³ - موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية و تغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، برامج العلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الحرة في هولندا، 2011، ص 61.

⁴ - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع أعلاه، ص 118.

ثالثاً: تجربة اندماج "بنك فلسطين الدولي" مع "بنك القدس".

تأسس بنك فلسطين الدولي عام 1997 برأسمال 14 مليون دولار، و بلغت قيمة ودائعه عند مباشرة العمل 97 مليون دولار عام 1999، و إثر وجود مجموعة من التلاعبات على مستوى البنك تم إقصاء رئيس مجلس إدارة البنك و تعيين شركة تدقيق دولية لدراسة جميع الملفات الخاصة بالبنك و تحديد المسؤولين عن الأزمة، كما تم تعيين لجنة تقوم بإدارة الأوضاع من أجل حماية البنك.

و قد وعدت سلطة النقد الفلسطينية بإعادة البنك إلى أصحابه بعد انتهاء التحقيقات و تصحيح الأمور و إعادتها إلى نصابها، و في ظل عدم تمكنها من تسوية القضية ارتأت بعد ذلك في إطار استراتيجيتها لإنقاذ البنوك المتعثرة أن تقوم ببيعه لبنك القدس في 2010/11/28.¹

الفرع الخامس: تجارب الاندماج البنكي في الأردن.

لقد حظي موضوع الاندماج باهتمام بالغ من قبل السلطات التشريعية الأردنية، تمخض عنه تخصيص أجزاء مهمة لتناول هذا الموضوع بالتفصيل، حيث خصصت الفصل الثاني كاملاً من الباب (11) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 لتناول اندماج الشركات في الأردن من حيث إجراءاته و آلياته و أسسه التي ينشئ عليها، مع توضيح الأدوار الخاصة بكل الجهات التي لها علاقة بعمليات الاندماج.²

كما تضمن قانون البنوك رقم (28) الصادر في سنة 2000 هو الآخر فصلاً كاملاً مكون من ثمانية مواد خاصاً بالاندماج البنكي، حيث تبرز المادة (76/ب) ضرورة حصول البنوك على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي قبل الشروع في إجراءات الاندماج، و من جهة أخرى تعتبر المادة (77) موافقة الهيئة العامة للبنوك على الاندماج ملزمة لجميع مساهمي البنوك، أما عن لجنة الخبراء المتخصصين في تنفيذ الاندماج فيعتبر اختصاص تعيينها على البنك المركزي بموجب المادة (78) من نفس القانون، و فيما يتعلق بحقوق و مسؤولية البنك الناتج عن الاندماج فتطرقت إليها بالتفصيل المادة (79/أ/ب)، أما في إطار برنامج الإنقاذ البنكي الذي تشرف عليه السلطات النقدية في الأردن جاءت المادة (80) لتجسد حق البنك المركزي في دمج أي بنك يعاني من الضعف و مهدد بالتعثر في بنك آخر قوي يوافق على ذلك، حيث يشكل البنك المركزي لجنة مكونة من خبراء مهمتهم الأساسية تقدير موجودات البنك المندمج و حرصاً منه على تحقيق أهداف الدمج فإنه يحل هو محل مجلس إدارة البنك المندمج و هيئته العامة العادية و غير العادية خلال جميع مراحل الدمج، و لتشجيع البنوك القوية على استيعاب البنوك المتعثرة فإن المادة (81) من

¹ - فؤاد عبد العزيز عيد، المرجع السابق، ص 118.

² - قانون الشركات الأردني، رقم 22، الباب 11، 1997.

هذا القانون يتيح للبنك المركزي تقديم مجموعة من الحوافز في مقدمتها القروض الميسرة بشروط و ضمانات خاصة مقارنة بالبنوك غير المشاركة في الاندماج.

و فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ الكلي أو الجزئي على موجودات و حقوق أو مطلوبات البنوك و التزاماتها، قامت بتنظيمه المادة (82) التي تحدثت بوضوح تام عن وقع الاندماج على كلى البنكين كما أشارت إلى ضرورة الحصول على موافقة البنك المركزي قبل البدء بأي إجراء، و جاءت المادة (83) لضمان الحماية لرؤساء مجالس البنوك و دفعهم إلى تبادل المعلومات مع بقية البنوك الراغبة في الاندماج من جهة، و تحميلهم المسؤولية الشخصية اتجاه المعلومات السرية التي يمكنهم الاطلاع عليها أثناء مشاركتهم في مفاوضات أو إجراءات الاندماج.¹

إن إدراك السلطات البنكية الأردنية لأهمية الاندماج البنكي كأحد الخيارات التي لها الأولوية لتقوية القطاع البنكي و تحضيره ليكون جاهزاً للتحديات الاقتصادية الراهنة و المستقبلية، جعلها تطرح ترسانة من التشريعات التي تمثل القاعدة الأساسية لتطبيق هذه الاستراتيجية حتى لا تخرج عن أهدافها و تكون محددة بالإطار القانوني الذي يحمي الأطراف المندمجة من خلال إظهار حقوقهم و واجباتهم و إجراءات هذه العملية و الجهة المخولة بمراقبتها.

على الرغم من الصخب الكبير الذي شهدته الصناعة البنكية في الأردن بخصوص الاندماج البنكي، إلا أن إقبال البنوك عليه لم يلي رغبات السلطات التي كانت ترى فيه المنفذ الرئيسي للقطاع البنكي، و فيما يلي استعراض لأهم الاندماجات التي حدثت على مستوى الساحة البنكية الأردنية:

- بتاريخ 1989/01/01 تم الإعلان عن اندماج "المؤسسة المالية العربية الأردنية" مع "الشركة الوطنية للإعمار و التمويل" و أطلق على البنك الجديد "المؤسسة المالية العربية الأردنية"، ثم أعيد تغيير اسمه إلى "بنك الاتحاد" بتاريخ 1991/05/26.

- في عام 1989 أوصى محافظ البنك المركزي لجنة الأمن الاقتصادي باندماج "بنك الأردن و الخليج" مع "بنك البتراء" في بنك واحد، حيث يعتبر هذا الاندماج من أهم الاندماجات التي حدثت في الأردن، إلا أن هذا الاندماج لم يدم طويلاً فبعد عام واحد اتخذت لجنة الأمن الاقتصادي قرار آخر بخصوص هذا الاندماج، و يتمثل في إلغاء الاندماج الذي تم بين البنكين و حل لجنة إدارة "بنك البتراء" في التاريخ الذي يحدده البنك المركزي الأردني.

- في شهر أيلول من عام 1989 أعلنت "شركة المال و الائتمان" اندماجها مع "الشركة الأردنية لتأجير الآليات و المعدات"، و أطلق على الكيان الجديد اسم "بنك عمان للاستثمار و التمويل".²

¹ - لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى المواد من 76 إلى 83 من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000.

² - جمعية البنوك في الأردن، الاندماج و الاستحواذ المصرفي (المفهوم، الأنواع، الدوافع، و الآثار الإيجابية و السلبية)، دائرة الدراسات، عمان، الأردن، 2010 ص 20.

- بتاريخ 12/03/1993 وافق البنك المركزي الأردني على دمج فروع "بنك المشرق" مع "بنك الأردن و الخليج"، و أتاح هذا القرار للبنك المركزي تولى مهمة إنقاذ "بنك المشرق" الذي كان يعتبر أحد البنوك المهتدة بالإفلاس.
- في شهر فيفري من عام 1993 أعلن "بيت التمويل للتنمية و الاستثمار" عن اندماجه مع "شركة داركو العقارية للاستثمار و الإسكان" ليظهر للوجود بنك آخر تحت مسمى "بنك فيلادلفيا".¹
- بتاريخ 01/12/1996 أنجز "بنك الأهلي" أكبر و أول عملية اندماج طوعي في تاريخ الأردن مع "بنك الأعمال"، و قد كان الهدف من هذا الاندماج خلق بنك قوي و تنافسي يتميز بحضور إقليمي و دولي من خلال جمع المساهمات المشتركة للبنكين و توحيد الموارد و الخبرات، بالإضافة إلى زيادة أرباحه و التخفيض من تكاليفه التشغيلية بالإضافة إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.
- في بداية شهر يناير من عام 2005 وافق مجلس الوزراء الأردني على دمج "بنك فيلادلفيا للاستثمار" في "البنك الأهلي الأردني" بهدف تعزيز موقع البنك في صدارة البنوك العاملة في المملكة، و تجميع الموارد المالية و البشرية و التكنولوجيا لخلق كيان بنكي قوي بقاعدة رأسمالية صلبة و ملاءة مالية عالية تسمح بالانتشار النوعي و الكمي، و بما يعمل على رفع الكفاءة التشغيلية و زيادة الإنتاجية و التوسع الإستراتيجي في الأسواق الإقليمية و ضبط مصاريف التشغيل، حيث ستمكن عملية الدمج هذه "البنك الأهلي الأردني" من الحصول على امتيازات و إعفاءات و حوافز خاصة لتعويض التكاليف المصاحبة لعملية الاندماج و تحسين القدرات التنافسية للبنك الناتج عن الاندماج.²

الفرع السادس: تجارب الاندماج البنكي في السودان.

يعتبر الجهاز البنكي أحد الركائز الرئيسية في الاقتصاد السوداني و ذلك من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و تطبيق السياسات النقدية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهه من حيث توفير السيولة المالية اتجاه العملاء داخل و خارج السودان بالإضافة إلى تحقيق أرباح مرضية للمساهمين، لذا سعت سلطات النقد السوداني إلى البحث عن الحلول التي تمكن البنوك من مواجهة هذه التحديات، فوجدت من الاندماج البنكي أفضل المداخل لذلك من خلال قدرته على خلق كيانات قادرة على تحقيق أرباح أكبر من مجموع أرباح كل من البنكين قبل الاندماج، و هذا من خلال الاستفادة من وفورات الحجم و كذا التوسع في الأسواق عبر تقديم خدمات أفضل للزبائن تحمل معها أرباحاً إضافية لحملة الأسهم، بالإضافة إلى ذلك تمكن البنك من الوفاء بمتطلبات الملاءة المالية في

¹ - جمعية البنوك في الأردن، الاندماج و الاستحواذ المصري (المفهوم، الأنواع، الدوافع، و الآثار الإيجابية و السلبية)، دائرة الدراسات، عمان، الأردن، 2010 ص 20.

² - البنك الأهلي الأردني، التقرير السنوي التاسع و الأربعون، 2004، ص 45، 46.

ظل واقع بنكي يتميز بالمنافسة الحادة من البنوك الكبيرة التي تهدد الحصة السوقية للبنوك الصغيرة و تلك المهتدة بالتعثر.¹

أما عن الاندماج البنكي فترجع بداياته في السودان إلى سبعينات القرن الماضي، و بالضبط عندما تم أول اندماج في تاريخ الصناعة البنكية السودانية عام 1973، تمخض عنه دمج "بنك جوبا التجاري" في "بنك أم درمان" ليظهر بنك جديد باسم "بنك جوبا أم درمان"، لتشهد بعد هذا الدمج الساحة البنكية في السودان عدد محدود من صفقات الاندماج التي لم يتجاوز عددها خمس حالات تراوحت بين الطوعية الإلزامية بين مختلف البنوك سواء تلك التي تعمل في أنشطة مماثلة أو مختلفة، بهدف تقوية القطاع البنكي من خلال مساعدة بنوكه الضعيفة المهتدة بالتعثر و التي تحتاج إلى توسيع أنشطتها و تحقيق وفورات الحجم الكبير،² و فيما يلي قراءة لأهم تجارب الاندماج البنكي في السودان:

أولاً: دمج "بنك الشعب التعاوني" في "بنك الخرطوم".

يمثل دمج "بنك الشعب التعاوني" في "بنك الخرطوم" في عام 1982 ثاني تجربة للاندماج البنكي في الصناعة البنكية السودانية، حيث جاء هذا الاندماج بتدخل من البنك المركزي السوداني الذي حرص على إنقاذ البنوك الضعيفة على غرار "بنك الشعب التعاوني" الذي كان يعاني من مشاكل وخيمة جعلته مهددا بالتصفية، نتيجة لكثرة ديونه المعدومة و المشكوك فيها و التي أدت إلى إضعاف رأس ماله و تآكله، و بالتالي فإن دمج "بنك الخرطوم" الذي يمثل أحد أكبر البنوك في تلك الفترة كان يمثل خطوة ناجحة للبنك المركزي السوداني، لأن هذا الأخير تمكن من إنقاذ "بنك الشعب التعاوني" من الانهيار من خلال ضم أصوله و خصومه و كذا فروعه و طاقمه الإداري.³

ثانياً: دمج "بنك الوحدة" و "البنك القومي للاستيراد و التصدير" في "مجموعة بنك الخرطوم".

في عام 1993، شهدت الساحة البنكية السودانية ثالث عملية اندماج تمثلت في دمج كل من "بنك الوحدة" و "البنك القومي للاستيراد و التصدير" في بنك واحد تحت اسم "مجموعة بنك الخرطوم"، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في إطار برنامج الإصلاح البنكي الذي تضمنته سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة السودانية في عام 1992، في إطار دعم البنوك الوطنية و تقويتها تحضيرا لخصخصتها في وقت لاحق، و تميز هذا الدمج ببعض السلبيات كان أهمها افتقاره الواضح للدراسات الكافية و المتأنية التي تحدد الهدف المراد تحقيقه من هذا الدمج، مما أدى إلى انحرافه عن مساره المرغوب الذي ترجم بتراجع أداء البنك خلال الفترة الممتدة بين عامي

¹ -Issam.A.W Mohamed, Bank Mergers, Efficiency and Profitability In Sudan, Al Neelain University, Faculty Of Economics and Social Studies, Khartoum, Sudan, p 06.

² -معتز أبو قبالة، الدمج المصرفي في السودان، أكاديمية الدراسات المصرفية الخرطوم، السودان، 2010، ص 06.

³ - نجلاء فتح الرحمن أحمد القاضي، مجلة كلية العلوم الإدارية بجامعة إفريقيا العالمية، العدد 1، يونيو 2017، ص 226، 227.

1993 و 1995، و هو ما جعل القائمون عليه يتدخلون لتصحيح الوضع بدءا بإعادة هيكلة إدارية و وظيفية، و التحكم أكثر في التكاليف من خلال تقليص عدد الفروع إلى 53 فرع مما أدى إلى تقليص العمالة الفائضة خلال سنوات (1995، 2000، 2002، 2006)، و تطبيقا لبرامج و سياسات سلطة النقد السودانية الرامية لإصلاح النظام البنكي عمل البنك المركزي على رفع رأس ماله من خلال تسهيل جزء من أصوله الثابتة، و تطوير الخدمات التي يقدمها بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة و المعلوماتية، خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمار المحلي المباشر و غير المباشر، و إنشاء مجموعة من الشركات التابعة للبنك و المتخصصة في تمويل المشاريع الكبيرة على غرار "الشركة القومية للتجارة و الخدمات" و "الشركة القومية للمعاملات المالية" بالإضافة إلى "الشركة القومية للبيع بالتقسيط".

إن التزام "مجموعة بنك الخرطوم" بالخطط و التعليمات السابقة للبنك المركزي مكنته من الخروج تدريجيا من الوضع الحرج الذي كان يهدد فشل اندماج البنك، حيث تمكن البنك من فرض نفسه محليا و إقليميا برأس مال وصل إلى 14 مليار دينار آنذاك، و لم يكتف بذلك بل انتقل نشاطه من المستوى الإقليمي إلى العالمي عندما استحوز "بنك دبي الإسلامي" على 60% من أسهمه، ليتم اكتمال برنامج تخصيصه نهائيا مع نهاية 2006.

ثالثا: دمج "البنك الصناعي" في "بنك النيلين":

لقد واصلت السلطات البنكية السودانية برنامجهما الإصلاحية من خلال المزيد من عمليات الاندماج التي تهدف إلى تقوية القطاع البنكي و القضاء على البنوك الضعيفة التي تعاني من الضيق المالي، و هذه المرة من خلال دمج "البنك الصناعي" في "بنك النيلين" ليظهر كيان جديد تحت اسم "مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية" في مارس 1993، بهدف تكوين بنك تنافسي من الناحية التنظيمية و البشرية و يتمتع برأس مال قوي يجعله قادرا على المشاركة من برامج التنمية التي وضعتها الحكومة.

و قد لعبت "مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية" دورا رائدا في التنمية الصناعية في السودان، سواء من خلال النصائح التي يقدمها للشركات الصناعية القائمة في جميع المجالات سواء الإدارية و الفنية بعد القيام بالعديد من البحوث و الدراسات بالتعاون مع السلطات النقدية، أو إنشاء شركات صناعية و توفير التمويل اللازم لها في إطار توسيع الأنشطة القائمة، حيث تمكنت المجموعة بفضل الاندماج من رفع رأس مالها أكثر من 22 مرة و هذا من 16 مليون جنيه قبل الدمج إلى 266 مليون جنيه بعد الدمج، و هذا بفضل اكتسابه لجدارة ائتمانية ساعدت على جذب المزيد من رؤوس الأموال الداخلية و الخارجية التي يمكنها أن تساهم في تجسيد برامج الاستراتيجية القومية الشاملة.¹

¹ - محمد الشريف، الاندماج و أثره على الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه عن جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2015، ص 251، ص 245.

رابعاً: دمج "البنك التجاري السوداني" في "بنك المزارع".

بهدف تكوين كيانات بنكية قوية قادرة على المنافسة محلياً و دولياً و تستوفي لمتطلبات كفاية رأس المال وفقاً لما تنص عليه مقررات بازل، قام البنك المركزي في إطار تحسين أوضاع البنوك في السودان خلال الفترة (1994-1997) بالموافقة على عملية دمج "البنك التجاري السوداني" في "بنك المزارع" في عام 1998، بعد طلب من مجلس إدارة البنكين و موافقة جمعيتهم العمومية، حيث تم تكوين لجنة مشتركة مكونة من كلى البنكين تولت مهمة تنفيذ هذا الدمج، و وضعت لائحة تأسيس البنك الجديد تحت اسم "بنك المزارع التجاري".

خامساً: دمج بنك النيل الأزرق في بنك المشرق.

بهدف تحسين المركز المالي و الرفع من السيولة و كذا تخفيض التكاليف مقابل الرفع من الأرباح، بالإضافة إلى التكامل التكنولوجي و تبادل الخبرات، وافق البنك المركزي على دمج "بنك النيل" في "بنك المشرق" في عام 2003، و هذا بعد طلب مجلس إدارة البنكين و موافقة جمعيتهم العامة، و قد تم تكوين بنك جديد تحت اسم مكون من أسماء البنكيين المشاركين في الاندماج و هو "بنك النيل الأزرق المشرق".¹

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لواقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج.

على المدى القصير سجلت الصناعات البنكية عبر العالم عدد كبير من عمليات الاندماج، مما جعل الجهات التنظيمية البنكية تهتم بالحصول على فهم أفضل للتطورات المحتملة و نتائج الاندماجات البنكية، و على وجه التحديد هم مهتمون بما إذا كانت عمليات الاندماج تحسن كفاءة البنوك، و فيما يلي أهم الدراسات التي تناولت واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج:

¹ - نجلاء فتح الرحمن أحمد القاضي، المرجع السابق، ص 230.

الجدول رقم (19-4): الدراسات السابقة لواقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج.

رقم	الباحث	العينة و الفترة	الفترة	النموذج	النتائج
1	Berger.A.N and D.B.Humphrey, 1992 <u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في آثار عمليات الاندماج على الكفاءة لمجموعة من الأمريكية.	55 بنك -1981 1989	Mega Mergers in Banking and Use Of Cost Efficiency as Antitrust Defense	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	تحقيق البنوك المندمجة مكاسب كبيرة في الكفاءة.
2	Rangan.N and al, 1988 <u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في آثار عمليات الاندماج على الكفاءة لمجموعة من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.	215 بنك خلال الثمانينات.	The Thecnical Efficiency Of US Bank	أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)	البنوك كان بإمكانها أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج مع 70% فقط من المدخلات المستخدمة فعلا، مما يشير إلى أن مصادر عدم الكفاءة تقنية أكثر بدلا من حجمية.
3	Peristiani.S, 1997 <u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في التغير في كفاءة التكلفة بعد الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكي في الثمانينات.	4900 اندماج 1980 إلى 1990	Do Mergers Improve The X-Efficiency ans Scale Efficiency Of US Bank?, Evidence Frome the 1980s	تحليل الحدود العشوائية (SFA).	تحسن ضئيل جدا في كفاءة التكاليف بعد عمليات الاندماج .
4	Rhoades.S.A, 1998 <u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في التغير في كفاءة التكلفة بعد الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكي في التسعينات.	09 عمليات اندماج في التسعينات.	The Efficiency Effects Of Bank Mergers: An Overview Of Case Studies Of Nine Mergers	تحليل الحدود العشوائية (SFA).	نجحت عمليات الاندماج في تحسين كفاءة التكاليف.
5	Adel. A and al, 2008 <u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في آثار التكلفة و الربح الناتجة عن عمليات الاندماج البنكي، بالإضافة إلى تقييم هيكل الإنتاج للبنوك المندمجة و غير المندمجة.	البنوك المندمجة و غير المندمجة في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007.	The Impact Of Mergers and Acquisition on The Efficiency Of The US Banking Industry: Further Evidence	أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) أسلوب حد التكلفة العشوائية (SFA)	- تكاليف البنوك المندمجة أقل من تكاليف البنوك غير المندمجة. - البنوك المندمجة لها القدرة أكثر على التقليل مزيج المدخلات و زيادة المخرجات.
6	Sergio Clavijo, et al 2006 <u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في الاهتمام المتجدد باندمج المؤسسات المالية في كولومبيا.	30 بنك 1990 إلى 2005	Mergers And Acquisition In The Colombian Finacial Sector: Impact On Efficiency	أسلوب الحد القياسي (DFA)	خلصت الدراسة إلى أن الكفاءة المصرفية بلغت على الصعيد الكلي 63% و هي قيمة مماثلة لتلك التي تم العثور عليها في الدراسات ذات الصلة بعد انتهاء الأزمة.

7	Hahn.F.R, 2007	800 بنك 1996 إلى 2002	Domestic Mergers In The Austrian Banking Sector: a Performance Analysis	أسلوب التحليل التطويقي لليانات (DEA)	وجدت الدراسة أدلة تدعم الرأي القائل بأن البنوك التي شاركت في عمليات اندماج محلية في السوق تحقق مستوى كفاءة إنتاجية أعلى من البنوك التي لم تشارك في مثل هذه العمليات.
8	Resti.A, 1998	67 صفحة اندماج في التسعينات	Regulation Can Foster Mergers, Can Mergers Foster Efficiency? The Italian Case	أسلوب التحليل التطويقي لليانات (DEA)	سمحت عمليات الاندماج للبنوك الإيطالية بتعزيز كفاءتها التقنية و الحجمية.
9	Haynes.M, Tompson.S, 1999	93 بنك 1981 إلى 1993.	The Productivity Effects Of Bank Mergers: Evidence From The UK Building Societies.	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	سمحت عمليات الاندماج للبنوك الأوكرانية بتعزيز كفاءتها .
10	Altunbas.Y and al, 2001	عينة كبيرة من البنوك الأوروبية خلال الفترة 1989 إلى 1997	Efficiency In European Banking	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	حدث تحسن في كفاءة التكاليف للبنوك الأوروبية المدمجة.
11	Suggested Citation, et al 2001	52 بنك أوروبي 1994 إلى 1998	Efficiency Effects Of Bank Mergers And ACquisition“	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	خلصت نتائج التحليل لعمليات الاندماج إلى تحسن كفاءة التكلفة سواء على مستوى المصارف الكبيرة أو الصغيرة على حد سواء، و فيما يتعلق بكفاءة الربح يُجد أن الاندماجات تميل إلى التقليل في كفاءة الربح للمصارف الكبيرة، بينما ترتفع هذه الأخيرة لمجموعة المصارف الصغيرة.
12	Lang.G, Welzel.P, 1999	283 عملية اندماج 1989 إلى	Mergers Among German Cooperative Banks, A Panel- Based	تحليل الحدود العشوائية (SFA).	لا تقدم النتائج التجريبية أي دليل على المكاسب الناتجة عن الكفاءة من الاندماج، ولكنها تشير بدلاً

من ذلك إلى تسوية الاختلافات بين الوحدات المدمجة.		Stochastic Frontier Analysis	1997	في الخدمات المصرفية الألمانية.	
حدوث انخفاض طفيف في مؤشرات الإنتاجية بنسبة 3%، رغم حدوث تطور في الكفاءة بنسبة 66%.	أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)	Estimating and Analysing The Cost Efficiency Of Greek Cooperative Banks: An Application Of Two-Stage Data Envelopment Analysis	16 بنك يوناني 2000 إلى 2004	Passiouras.F and al, 2007 الهدف: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار الاندماج على إنتاجية البنوك اليونانية.	13
أظهرت نتائج الدراسة التجريبية أنه و مقارنة بفترة ما قبل الاندماج، كان هناك تحسن في الكفاءة الكلية للبنوك الفرنسية بنسبة 17.82 % حيث أصبحت 70.67%.	أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)	Efficiency Of French Bank Mergers and Acquisition	14 بنك من أكبر البنوك الفرنسية 1999 إلى 2006	Houda Ben Said And Abdelfettah Bouri, 2013 الهدف: تحدف هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر عمليات الاندماج على كفاءة البنوك الفرنسية.	14
أظهرت النتائج عدم وجود تحسن ملحوظ في الكفاءة التقنية بالإضافة إلى الحجية.	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	Assessing The Efficiency Effects Of Bank Mergers In Sweden A Panel-based Stochastic Frontier Analysis	157 بنك منها 28 شاركت في عمليات اندماج، 1984 إلى 2002	Gjirja.M, 2003 الهدف: تحدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير عمليات الاندماج على كفاءة البنوك السويد.	15
- تحسن ملحوظ في كفاءة الأرباح و طفيف في كفاءة التكاليف بالنسبة لعمليات الاندماج المحلية. - تحسن طفيف في كفاءة الأرباح و ملحوظ في كفاءة التكاليف بالنسبة لعمليات الاندماج عبر الحدود.	النسب المالية من خلال نسب التكلفة و الربح	The Effects Of Mergers and Acquisition On The Efficiency and Profitability Of EC Credit Institutions	492 بنك 1988 إلى 1993	Vander Vennet, 1996 الهدف: تحدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير الاندماج على كفاءة البنوك الأوروبية.	16
- وجود أثر إيجابي ضئيل على ربحية البنوك المندمجة محليا أو عبر الحدود. - حدوث تحسن في كفاءة التكاليف بالنسبة لصفقات الاندماج المحلية.	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	Banking Mergers and Acquisition in The EU	33 صفقة اندماج محلية و عبر الحدود خلال التسعينات	Rym.A and Georges Pujlas, 2005 الهدف: تحدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير الاندماج المحلية و عبر الحدود على كفاءة البنوك الأوروبية.	17

مستويات الكفاءة المصرفية في ماليزيا.	(DEA)	Bank Margers: Evidence From The Malaysian Banking Industry	2005	<u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر الاندماجات البنكية غير الطوعية على الكفاءة من حيث التكلفة في ماليزيا.	
إن نشاط الاندماج يؤثر إلى حد كبير على الكفاءة من حيث التكلفة، حيث أن البنوك المسيطرة المملوكة للحكومة تتمتع بكفاءة أعلى، بينما القديمة المملوكة للقطاع الخاص لديها كفاءة تكلفة أقل، و قد أيدت الدراسة سياسة الاندماج البنكي على الرغم مما ينتج عنها من رفع الحواجز و القيود عن القطاع المصرفي في تاوان.	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	Cost Efficiency and The Effect Of Marger On The Taiwanese Banking Industry	44 بنك إلى 1997 و 1999	Ya-Hui Peng and Kehluh Wang, 2007 <u>الهدف:</u> هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في كيفية تأثير الاندماجات على كفاءة البنوك التايوانية.	24
ارتفاع جميع مؤشرات الربحية بعد الاندماج.	نسب الربحية	أثر الاندماج على الربحية: دراسة حالة بنك الأهلي الأردني.	بنك الأهلي الأردني خلال الفترتين (2001-2004) قبل الاندماج و (2005-2008) بعد الاندماج.	فادي فلاح القعايدة، 2012 <u>الهدف:</u> تقييم أثر الاندماج على الربحية في الصناعة البنكية الأردنية.	25
ساهم الاندماج البنكي في تحسين الكفاءة التقنية و الحجمية للبنوك المصرية.	أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)	The Effects Of Mergers and Acquisitions On The Efficiency: Evidence From Bank Consolidation In Egypt	10 بنوك خلال الفترتين (2000-2003) قبل الاندماج و (2007-2010) بعد الاندماج	Malak Reda, 2013 <u>الهدف:</u> تحدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير عمليات الإندماج على كفاءة البنوك المصرية.	26
أظهرت النتائج أن الاندماج لم يكن له تأثير كبير على كفاءة الأرباح للبنوك المصرية خلال تلك الفترة.	التحليل المالي	The Effects Of Mergers and Acquisition On The Performance In Egypt	10 بنوك إلى 2002 و 2007	Ahmed.B, Kalhoefre.C, 2009 <u>الهدف:</u> تحدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير عمليات الإندماج على أداء البنوك في مصر.	27
حققت البنوك المندمجة تحسنا أعلى من متوسط تحسن العينة	أسلوب التحليل التطويقي	The Impact Of Mergers and Acquisition On	42 بنك منها 10	Said.G, and al, 2009 <u>الهدف:</u> تحدف هذه الدراسة إلى البحث في	28

تأثير عمليات الاندماج على كفاءة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي.	شارك في عمليات اندماج، خلال 2003 إلى 2007	The Efficiency Of GCC Banks	البيانات (DEA)	كاملة، لذلك يمكن الاستنتاج أن للاندماج تأثير إيجابي و إن كان محدود على الكفاءة التقنية الكلية.
29	Bushara.A and al, 2017	The Impact Of Mergers and Acquisition On Financial Performance Of Banks In The Kingdom Of Bahrain During (2004-2015)	نموذج التقييم Camel	عدم وجود فرق كبير في الأداء المالي بين فترتي قبل و بعد الاندماج.
30	حنان ظاهر، 2015	أثر الاندماج و الاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، دراسة حالة مجموعة سرادار المصرفية للخدمات الخاصة	نموذج التقييم (جودة الأصول، جودة الأرباح، جودة السيولة..) Camel	تحسن الأداء المالي بعد الاندماج.
31	Fadzlan Sufian, 2007	Efficiency and Bank Merger in Singapore: A Joint Estimation of Non-Parametric, Parametric and Financial Ratios Analysis	- أسلوب التحليل التطويقي للبيانات - النسب المالية	الاندماجات أسفرت عن تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة بعد عمليات الاندماج.
32	Saeid.E, 2015	The impact of bank merger on the efficiency of the banking industry in Iran	تحليل الحدود العشوائية (SFA)	أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن تخفيض التكاليف المحتملة بنسبة 48 %، حيث يزيد الاندماج من الكفاءة البنكية من جانب التكلفة على ما يبدو نتيجة لوجود وفورات الحجم.
33	عصام عبد الوهاب بوب، 2014	أثر الدمج المصرفي على كفاءة الأداء و الربح في السودان	المنهج الوصفي و التحليلي الذي يعتمد على الاستبيان	خلصت الدراسة إلى أن الاندماج المصرفي يعتبر من طرق تطوير كفاءة الجهاز المصرفي في السودان.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مراجع الدراسات السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في مراجع الأطروحة.

المطلب الأول: واقع كفاءة الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية.

قد تؤدي عمليات الاندماج التي تقوم بها البنوك إلى تحسين الكفاءة من خلال السماح لها بتحقيق وفورات الحجم أو من خلال تحقيق مخرجات مجمعة أكثر ربحية من ذي قبل، زيادة على ذلك قد تؤدي عمليات الاندماج في البنوك إلى تحقيق مكاسب الكفاءة عن طريق تغيير مزيج المدخلات و المخرجات بطريقة تحسن التكاليف والإيرادات.

تشير البحوث السابقة إلى أن العديد من البنوك التي تشارك في عمليات تهدف إلى تحسين الكفاءة، و للتحقق من ذلك قام (Berger.A.N and D.B.Humphrey, 1992) بدراسة خمسة و خمسين (55) عملية اندماج ضخمة حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1981 إلى 1989، و هي الفترة التي عرفت بداية توجه السلطات البنكية الأمريكية إلى إلغاء القيود التنظيمية على عمليات الاندماج، حيث قام الباحثان بتقدير دالة التكاليف اللوغارتمية التي تسمح لهم بالنظر إلى نوعين من الكفاءة و هما كفاءة النطاق و الكفاءة X، و خلصوا إلى اثنين من النتائج الأساسية:

- إذا كانت البنوك الأكثر كفاءة تستحوذ على البنوك أقل كفاءة، فإن الاندماج يخلق مكاسب كبيرة في الكفاءة.
- لم تنجح عمليات الاندماج في المتوسط في تحسين كفاءة التكاليف حيث كان متوسط تحسين الكفاءة أقل من 5% و لم يكن ذو دلالة إحصائية.¹

كما قام (Sherman.H.D and Gold.F, 1985) بدراسة الكفاءة الكلية لأربعة عشر (14) فرعاً لبنك ادخار أمريكي، و أظهرت نتائج (DEA) أن ستة (06) فروع قبل الاندماج كانت غير كفئة مقارنة بغيرها،² بينما أشار (Parkan.C, 1987) باستخدام (DEA) إلى أن أحد عشر (11) فرعاً من أصل خمسة و ثلاثون (35) فرعاً كان غير كفؤ نسبياً قبل الاندماج.³

أما (Rangan.N and al, 1988) فقاموا بتطبيق (DEA) على عينة مكونة من 215 بنك مندمج في الولايات المتحدة الأمريكية، محاولين القضاء على عدم الكفاءة التقنية البحتة و عدم كفاءة الحجم، و للوصول إلى ذلك استخدموا نهج الوساطة من خلال ثلاث مدخلات (اليد العاملة، رأس المال، الودائع) و خمسة مخرجات (ثلاث أنواع من القروض و نوعين من الودائع).

¹- Berger.A.N, Humphrey.D.B, Mega Mergers in Banking and Use Of Cost Efficiency as Antitrust Defense, The Antitrust Bulletin, Vol 37, 1992, p541.

²- Sherman.H.D, Gold.F, Bank Branch Operating Efficiency, Journal Of Banking and Finance 9, 1985, p 297.

³- Parkan.C, Measuring The Efficiency Of Service Operations: An Application To Bank Branches, Engineering Costs and Prduction Economics 12, 1987, p 237.

و قد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن البنوك كان بإمكانها أن تنتج نفس المستوى من الإنتاج مع 70% فقط من المدخلات المستخدمة فعلا، في حين أن أوجه القصور بالنسبة للبنوك الصغيرة تمثلت في الحجم نسبيا، مما يشير إلى أن مصادر عدم الكفاءة تقنية أكثر بدلا من حجمية.¹

و يقيس عدد من الدراسات على غرار الدراسة التي قام بها (Peristiani.S, 1997) التغيير في كفاءة التكلفة بعد عمليات الاندماج، و تظهر نتائجها تحسنا ضئيلا جدا في حدود 5% في كفاءة التكاليف بعد عمليات الاندماج للبنوك الأمريكية في سنوات الثمانينات.²

غير أن الدراسات التي أجريت في التسعينات أظهرت نتائج متباينة، فقد وجد (Rhoades.S.A, 1993) أن التكاليف المتوسطة في الصناعة البنكية الأمريكية في الثمانينات تأخذ شكل حرف U، حيث أن البنوك ذات الحجم المتوسط كانت أكثر كفاءة مقارنة بالبنوك ذات الحجم الكبير و الصغير،³ في حين وجد (Sherill Shaffer, 1993) بعد استخدامه لدالة التكاليف اللوغارتمية من أجل محاكاة عمليات الاندماج بين أزواج البنوك الأمريكية التي تتجاوز أصولها مليار دولار أن عمليات الاندماج البنكي تزيد من اقتصاديات الحجم و تخفض من التكاليف.⁴ استخدم (De Yong, 1993) دالة التكاليف لتقدير كفاءة التكاليف قبل و بعد الاندماج لثلاث مائة و ثمانية و أربعون (348) عملية اندماج خلال الفترة (1987-1989)، و قد أظهرت نتائج الدراسة أن كفاءة التكاليف تحسنت في معظم في معظم عمليات الاندماج بعدما كان البنكين المندمجين غير كفؤين نسبيا من حيث التكلفة، مما يوحي بأن وفورات التكاليف تعتمد بدرجة أكبر على الفرص التي تستفيد منها إدارة البنوك (الخبرة).

في حين أن عمليات الاندماج بين البنوك ذات الحجم المتساوي نسبيا كانت أقل احتمالا لتحقيق مكاسب الكفاءة، و أخيرا معظم البنوك التي تستحوذ على بنوك أخرى أكثر تحسن لكفاءة التكاليف.⁵

كما وجد (Rhoades.S.A, 1998) أن هناك مكاسب متواضعة في كفاءة التكاليف بالنسبة لمعظم عمليات الاندماج التي تنطوي بنوك أمريكية كبيرة،⁶ و هو ما أكده أيضا (Berger.A.N, 1998) في دراسته عندما أشار إلى حدوث تحسن ضئيل جدا في كفاءة التكاليف لعمليات الاندماج التي تنطوي على بنوك أمريكية كبيرة و صغيرة،

¹- Rangan.N, Grabowski.R, Aly .H.Y, and Pasurka.C, The Thecnical Efficiency Of US Bank, Economic Letters 28, 1988, p169.

²- Peristiani.S, Do Mergers Improve The X-Efficiency ans Scale Efficiency Of US Bank?, Evidence Frome the 1980s, Journal Of Money Credit and Banking 29, 1997, p 326.

³- Rhoades.S.A, The Efficiency Effects Of Horizontal Bank Mergers, Journal Of Banking and Finance, Vol 17, 1993, p 22.

⁴- Shaffer.S, Can Mega Mergers Improve Bank Efficiency , Journal Of Banking and Finance, Vol 17, 1993, p 36.

⁵- DeYong.R, Determinants Of Cost Efficiencies in Bank Mergers Office The Comptroller Of The Currency Economic & Policy Analysis Working Paper, 1993, p01.

⁶- Rhoades.S.A, The Efficiency Effects Of Bank Mergers: An Overview Of Case Studies Of Nine Mergers, Journal Of Banking and Finance, Vol 22, 1998, p 91.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن عمليات الاندماج تساعد على تحسين الربحية عن طريق تغيير مزيج الإنتاج لصالح المزيد من القروض و التقليل من حيازة الأوراق المالية.¹

و أشار (Berger.A.N, 2003) إلى أنه يمكن أن يؤدي التقدم التكنولوجي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة اقتصاديات الحجم، لأن معظم الباحثين استخدموا بيانات عن البنوك منذ الثمانينات.² و في الآونة الأخيرة خلصت الدراسات التي أجراها (Pilloff.S.J and Santonero.A.M, 1998) إلى أن البنوك المقدمة للعروض أكثر كفاءة من المستهدفة،³ حيث أشار (Benston.G.J and al, 1995) في نتائج دراستهم إلى أن البنوك المقدمة للعروض تقدم عطاء أكبر لتلك المستهدفة عندما يؤدي الاندماج إلى مكاسب كبيرة، و يتعلق ذلك أيضا مع الدافع لتحسين المردود للمخاطر المتوقعة و زيادة كفاءة الأرباح.⁴

و وجدت الدراسات الحديثة على غرار دراسة (Berger.A.N and Master.L.J, 1997) أن اقتصاديات الحجم غير مستغلة إلى حد ما بالنسبة للبنوك الكبيرة، و يبدو أن احتمالات تحقيق مكاسب في كفاءة الحجم في التسعينات أكبر مما كانت عليه في الثمانينات، و ترجع هذه النتيجة عادة إلى التقدم التكنولوجي و التغيرات التنظيمية و الآثار الايجابية لانخفاض أسعار الفائدة.⁵

و قد سبق و أشار (Berger.A.N and al, 1993) إلى أن عمليات الاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تكون موجهة نحو استغلال اقتصاديات الحجم و النطاق و تحسين الكفاءة X للبنوك المندمجة و تمكين البنوك من ممارسة المزيد من القوة السوقية.⁶

و هو ما توصل إليه (Adel. A and al, 2008) في دراسته عندما استخدم نهج حد التكلفة العشوائية (SFA) للتحقيق في آثار التكلفة و الربح الناتجة عن عمليات الاندماج البنكي في القطاع البنكي الأمريكي، كما استخدم تقنية غير معلمية لتحليل البيانات (DEA) لتقييم هيكل الإنتاج للبنوك المندمجة و غير المندمجة، ليتوصل إلى أن عمليات الاندماج حسنت من كفاءة التكاليف و الأرباح للبنوك.

¹ - Adel.A, Al Sharkas.M, Kabir.H, Shari Lawrence, The Impact Of Mergers and Acquisition on The Efficiency Of The US Banking Industry: Further Evidence, Journal Of Business Finance and Accounting, 35(1)&(2), January/March 2008, p 52.

² - Berger.A.N, The Integration Of The Financial Services Industry: Where are The Efficiencies?, North American Actuarial Journal 4, 2003, p 25.

³ - Pilloff.S.J and Santonero.A.M, The Value Effects Of Bank Mergers and Acquisition, in Y.Amihud and G.Miller (eds), Bank Merger and Acquisition (Kluwer Academic, Boston , MA),1998, p59.

⁴ - Benston.G.J, Hunter.W.C, Wall.L.D, Motivation For Bank Mergers and Acquisition Enhancing The Deposit Insurance Pot Option Versus Earnings Diversification, Journal Of Money, Credit and Banking, Vol 27, 1995, p 87.

⁵ - Berger.A.N, Master.L.J, Inside The Black Box: What Explains Differences in The Efficiencies Of Financial Institution ?, Journal Of Banking and Finance, Vol 21, 1997, p 895.

⁶ - Berger.A.N, Hunter.W.C, Timme.S.G, The Efficiency Of Financial Institution: A Review and Preview Of Research Past, Present and Future, Journal Of Banking and Finance, Vol 17, 1993, p 49.

و علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أيضا أن تكاليف البنوك المندجة أقل من غير المندجة لأنها تستخدم تكنولوجيا أكثر تطورا (الكفاءة التقنية)، بالإضافة إلى تقليل مزيج المدخلات (الكفاءة التخصيصية)، كما أشارت النتائج إلى وجود عقلانية اقتصادية لعمليات الاندماج في المستقبل في القطاع البنكي، و أخيرا قد تسمح عمليات الاندماج للصناعة البنكية الأمريكية بالاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المطورة.¹

المطلب الثاني: واقع كفاءة الاندماج البنكي في أوروبا و اليابان.

لقد شهد القطاع البنكي الأوروبي و الياباني تطور سريع لعمليات الاندماج، فإلى جانب إلغاء الضوابط التنظيمية و الابتكارات التكنولوجية و المالية، أدت الحاجة إلى خلق القيمة و الكفاءة و قوة السوق إلى تأجيل هذه العملية،² و ظهور موجات لم يسبق لها مثيل من الاندماجات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.³

الفرع الأول: واقع كفاءة الاندماج البنكي في أوروبا.

لقد اختارت البنوك الأوروبية توحيدها من خلال عمليات الاندماج قبل الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث كان هناك الكثير من التكهنات حول تأثير إدخال اليورو على هيكل أسواق البنوك الأوروبية، و بشكل أكثر تحديدا حول إمكانية إنشاء بنوك أوروبية.⁴

خلال العقود الثلاثة الماضية هيمنت الدراسات الأمريكية على الأدبيات المتعلقة بآثار الاندماج الكفاءة البنكية، و مع ذلك فقد ازدادت الدراسات الأوروبية في السنوات الأخيرة، و يظهر هذا الاتجاه اهتماما متزايدا بإجراء المزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع، و لهذا تم تكريس أبحاث كثيرة لمسألة ما إذا كانت عمليات الاندماج في الصناعة البنكية الأوروبية تحسن من كفاءة البنوك الموحدة، حيث تم التحقيق في آثار عمليات الاندماج في البنوك باستخدام نهجين أساسيين، يتبع النهج الأول منهجية تستند إلى التغيرات في أسعار الأسهم خلال فترة إعلان الاندماج (الحدث)، و قد حاول العديد من الباحثين على غرار (Cybo-Ottone.A and Murgia.M, 2000) و (Hoston.J.F and al, 2001) و (Scholtens.B, and al, 2004) بالإضافة إلى (Campa.J.M,) و (Hernando.I, 2008) التأكد ما إذا كان الإعلان عن الاندماج البنكي يخلق قيمة للمساهمين على شكل عائدات

¹- Adel.A, Al Sharkas.M, Kabir.H, Shari Lawrence, Op.Cit, p 50, 51,

²- Ryne Ayadi, Georges Pujals, Banking Mergers and Acquisition in The EU, Overview Assessment and Prospects, , The European Money and Finance Forum, Vienna, 2005, p 10.

³- رمزي صبحي مصطفى الجرم، المرجع السابق، ص 144.

⁴- Huizinga.HP, Nelissen.J.H.M, Vennet.R. Vander, Efficiency Effects Of Banks Mergers and Acquisition, Tindergen Institute Discussion Paper, N°01-088/3, 2001, p 02.

غير عادية في سوق الأسهم سواء بالنسبة للمساهمين المستهدفين أو مقدمي العروض.¹

أما النهج الثاني فهو يحلل أثر الاندماج على الكفاءة البنكية، و التي عادة ما تدرس التغيرات في الكفاءة الإنتاجية مثل الكفاءة التقنية أو كفاءة التكاليف و الأرباح، و قد حاول العديد من الباحثين على غرار (Hahn.F.R, 2007) و (Koetter.M and al, 2008) التأكد مما إذا كان الاندماج يسمح للكيان الجديد الذي أنشئ بالحصول على مكاسب في الكفاءة من خلال تعديل المدخلات و المخرجات التي تسمح بتخفيض التكاليف (التأزر في التكاليف) و/أو زيادة الدخل (التأزر في الدخل) و/أو تبادل أفضل الممارسات (الكفاءة X)، و يؤدي هذا التأزر في التكاليف و الدخل إلى تحسين تنظيم الإنتاج البنكي من خلال تحسين حجم الإنتاج و الجمع بين عوامل الإنتاج.²

على عكس معظم الدراسات حول مكاسب الكفاءة التي ركزت على عمليات الاندماج الأمريكية على غرار (Pilloff.SJ and Santomero.AM, 1997) و (Berger and Humphrey, 1997) بالإضافة إلى (Hoston.JF and al, 2001) لاحظت بشكل عام تحقيق مكاسب كبيرة للبنوك المستهدفة، و لكنها كانت سلبية بالنسبة للبنوك مقدمي المزايدات.³

فإن أغلب الدراسات حول الاندماجات الأوروبية خلصت إلى نتائج متباينة لأن البنوك العاملة في أوروبا تعاني منذ فترة طويلة من مجموعة من التنظيمات التي كانت تقيدتها، و رغم ذلك فقد أظهرت الدراسات الفرنسية من خلال (Burkart.O and al, 1999) تحسنا طفيفا في درجات كفاءة التكلفة و الربح و عدم تأثيرها على الحجم.⁴

¹ - أنظر:

- Cybo-Ottone.A, Murgia .M, Merger and Shareholder Wealth in European Banking, Journal Of Banking & Finance, 24, 2000, p 831-859.
- Hoston.J.F, James.C.M, Ryngaert.M.D, Where do Mergers Gains Come From? Bank Mergers From The Perspective Of Insider and Outsiders, Journal Of Fin Econ, 60, 2001, p 285-331.
- Campa.J.M, Hernando.I, The Reaction By Industry Insiders to M&A as In The European Financial Industry, Journal Of Financial Services Research, 33(2), 2008, p 127-146.
- Scholtens.B, De Wit.R, Announcement Effects Of Bank Mergers In Europe and The US Res, Int Bus Fin, 18(2), 2004, p 217-228.

² - أنظر:

- Hahn.FR, Domestic Mergers In The Austrian Banking Sector: a Performance Analysis, Applied Financial Econ, 17, 2007, p 185-196.
- Koetter.M, Kolari.J, and Spierdijk, Testing The Quiet Life Of US Banks With Adjusted Lerner Indices, Paper Presented at The 44th Bank Market Structure Conference, Federal Reserve Bank Of Chicago, 2008.
- Al-Sharkas.A, Hassan.MK, and Lawrence.S, The Impact Of Mergers and Acquisition On The Efficiency Of The US Banking Industry, Further Evidence, Journal Of Business Fin, and Accounting 35(1) and 35(2), January/March 2008, p 50-70.

³ - أنظر:

- Pilloff.SJ, Santomero.AM, The Value Effects Of Mergers and Acquisition, Working Paper Wharton Financial Institution, 1997.
- Berger.AN, Humphrey.DB, Efficiency Of Financial Institution: International Survey and Directions For Future Research, European J Of Operational Res 98, 1997.
- Hoston.JF and al, Op-Cit, p 285-331.

⁴ - Burkart.O, Gonsard.H, Dietsch.M, L'efficience Cout et L'efficience Produit des Etablissements de Crédit Français Depuis 1993, Bulletin de La commission Bancaire, 20, 1999, p 43.

كما خلصت دراسة (Resti.A, 1998) و (Haynes.M, Tompson.S, 1999) إلى أن عمليات الاندماج سمحت للبنوك الإيطالية و الأوكرانية بتعزيز كفاءتها¹ و وُجِدَت نفس النتيجة من قبل (Focarelli.D and al, 2002) بالنسبة للبنوك الإيطالية بعد انخفاض القروض المدومة بفضل الاندماج، و أرجع هذا التحسن إلى زيادة كفاءة استخدام رأس المال في ظل عدم مرونة سوق العمل في أوروبا مما قلل من القدرة على خفض التكاليف لا سيما في حالة عمليات الاندماج الأفقية.²

أما عن آثار الاندماج على الكفاءة في السوق البنكي الألماني فهي مختلفة، ففي حين خلصت بعض الدراسات على غرار (Altunbas.Y, Gardener.EPM and al, 2001) و (Altunbas.Y and al, 1997) إلى حدوث تحسن في كفاءة التكاليف بلغ حوالي 80% بعد الاندماج،³ فإن دراسة (Lang.G, Welzel.P, 1999) خلصت إلى غياب أي مكاسب في الكفاءة بعد دراسته لاندماج 283 بنك في ألمانيا.⁴

ليتواصل هذا التباين مع دراسات القطاع المصرفي اليوناني التي بدأت مع (Noulas.AG, 1999) و التي خلصت إلى تحسن في كفاءة بعض البنوك و تراجعها للبعض الآخر بعد الاندماج،⁵ كما استخدم (Passiouras.F, Sifodaskalakis.E, 2007) مؤشر الماكويست لفحص إنتاجية البنوك التعاونية اليونانية للفترة (2000-2005) وفق نهج الإنتاج و الوساطة، ليخلص إلى حدوث انخفاض طفيف في إجمالي مؤشرات الإنتاجية بنسبة 3% رغم حدوث تطور في الكفاءة بنسبة 66%.⁶

في دراستهم لتأثير عمليات الاندماج على الكفاءة لعينة ضمت أكبر أربعة عشر بنك فرنسي (من حيث الأموال الخاصة) خلال الفترة مابين (1996-2006)، و جدت (Houda.BS and al, 2013) باستخدام أسلوب التحليل التطويقي (DEA) تحت نهج الوساطة ذات التوجه المدخلي وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة أنه بالمقارنة مع فترة ما قبل الاندماج تحسنت الكفاءة الكلية للبنوك الفرنسية المندجة بنسبة 17.82% لتصبح 70.67%، و يرجع

¹ - أنظر:

- Resti.A, Regulation Can Foster Mergers, Can Mergers Foster Efficiency? The Italian Case, Journal Of Econ and Business, 50, 1998, p 157.

- Haynes.M, Thompson.S, The Productivity Effects Of Bank Mergers: Evidence From The UK Building Societies, Journal Of Banking and Finance, 23,1999, p 825.

²- Focarelli.D, Panetta.F, Salleo.C, Why do Banks Mergers?, Journal Money Credit Bank, 34(4), 2002, p 1047.

³ - أنظر:

- Altunbas.Y, Molyneux.P, and Thornton.J, Big-Bank Mergers in Europ : An Analyse Of The Cost Implication, Economica, 64,1997, p 317.

- Altunbas.Y, Gardener EPM, Molyneux .P, Moor.B, Efficiency In European Banking, European Economic Review, 45, 2001, p 1931.

⁴- Lang.G, Welzel.P, Mergers Among German Cooperative Banks, A Panel-Based Stochastic Frontier Analysis, Small Business Econ, 13,1999, p 273.

⁵- Noulas.AG, Profitability and Efficiency Of The Greek Banks (1993-1998), J Of The Banking Association Of Greece, 19/20, 1999, p 53.

⁶- Passiouras.F, Sifodaskalakis.E, Estimating and Analysing The Cost Efficiency Of Greek Cooperative Banks: An Application Of Two-Stage Data Envelopment Analysis, University Of Bath School Of Management working Paper Series 12, 2007, p 01.

هذا التحسن بدرجة كبيرة إلى الكفاءة التقنية بنسبة 13.63% أكثر من التحسن في الكفاءة التخصيصية 9.21%، و بالتالي فإنه و في أعقاب هذه العملية نجحت البنوك الفرنسية محل الدراسة في تقليل الهدر من خلال الجمع بين المدخلات و المخرجات بنسب مثلى مع مراعاة ما هو متاح من الأسعار و القدرات، و مع ذلك لم تنجح عمليات التوحيد في جعل كل البنوك التي دخلت في العملية كفؤة تماما حيث اختلف الأثر بين البنوك.¹

أما (Gjirja.M, 2003) فاستخدمت دالة التكاليف اللوغارتمية لتقدير كفاءة التكاليف البنكية في السويد، حيث أظهرت النتائج أنه لا توجد أدلة قوية على أن الاندماج يؤدي إلى الحصول على كفاءة أكبر من قبل، و علاوة على ذلك، فإن تحليل ما بعد الاندماج لم يظهر أي تحسن ملحوظ في الكفاءة التقنية البنكية بعد التوحيد، كما تشير النتائج كذلك إلى عدم وجود تحسينات ملحوظة في الحجم، لتخلص الدراسة إلى أن سبب ضعف كفاءة البنوك الكبيرة مقارنة بأقرانها الأصغر حجما يعود لتركيزها أكثر على الحجم.²

على الرغم من أن كفاءة التكلفة واحدة من أكثر تأثيرات الاندماج تحققا لأن معظم مقدمي عروض الاندماج يقترحون في الغالب أن سبب الانخراط في عمليات الاندماج هو تنفيذ إستراتيجية توفير التكلفة التي يمكن أن تحسن من كفاءة البنوك المندمجة، إلا أن (Group Of Ten, 2001) و على غرار الدراسات التي حققت في كل من كفاءة التكاليف و الأرباح في الثمانينات و التسعينات لم يجد بشكل عام أدلة كافية على تحسين الكفاءة، و قد أدت هذه النتائج إلى اقتراحه أن سبب استمرار عمليات الاندماج على الرغم من عدم وجود تحسينات في الأداء هو تنفيذ مصلحة المساهمين،³ و هو ما أكدته (Cabo.V and al, 2003) أيضا عندما استخدم دالة التكاليف اللوغارتمية لتقدير التكاليف المتوقعة و الفعلية من عمليات الاندماج البنكي الفردية بين بنوك الادخار الاسبانية لمدة أربع سنوات، و أظهرت نتائج هذه الدراسة أن متوسط تكاليف الوحدات المندمجة لم تتغير كثيرا على الرغم من أنه إذا تمت عمليات الاندماج بالشكل الصحيح سوف يتسبب ذلك في تخفيض التكاليف، إلا أن معظم عمليات الاندماج في الدراسة لم تؤدي إلى تخفيض التكاليف.⁴

¹- Houda Ben Said, Abdelfettah Bouri, Efficiency Of French Bank Mergers and Acquisition, Herald Journal Of Education and General Studies, Vol 2(2), May 2013, p 77.

²- Gjirja.M, Assessing The Efficiency Effects Of Bank Mergers In Sweden A Pan el-based Stochastic Frontier Analysis, 2003, p 01.

³- Group Of Ten, Report On Consolidation In The Financial Sector, Available From <http://www.inf.org/external/np/g10/2001/01/eng> [March 31, 2018].

⁴- Cabo.V, Humphery.SD, Predicted and Actual Costs From Individual Bank Mergers, Journal Of Economics and Business 56, 2003, p 137.

أما عن الدراسات التي بحثت في آثار الاندماج على كفاءة المجموعات الأوروبية المندمجة فخلص (Cybo-Ottone and Murgia, 2000) إلى وجود عوائد فائضة كبيرة في وقت الإعلان عن الاندماج، و استشهدا بالفروق البنكية بين القطاع البنكي الأمريكي و الأوروبي كسبب محتمل للنتائج المتفاوتة، و على وجه التحديد فإن اللوائح الأكثر ليبرالية التي تسمح بتنوع المنتجات بالإضافة إلى قوانين منع الاحتكار الأكثر مرونة في أوروبا توفر للبنوك فرصة لتحقيق وفورات الحجم و تقليص تكاليف الاندماج الإجمالية.

أما دراسة (Cybo-Ottone and Murgia, 2000) فتدرس جانبين هامين يستحقان الذكر بشكل منفصل، فهم أرادوا أولاً معرفة ما إذا كانت الزيادات في القيمة السوقية للأسهم تختلف من بلد لآخر نتيجة للاندماج، فهم يفسرون أن ذلك يعني أن التنظيمات عبر البلدان قد لا تكون القوة الدافعة وراء النتائج الإجمالية للاندماج، بل يعود ذلك إلى المؤسسات بالإضافة إلى تقييمات الأسهم في أوروبا.¹

و هو ما سعى أيضاً للتأكد منه (Vander Venet, 1996) عندما استخدم نسب التكلفة و الربح لدراسة تأثير الاندماج على كفاءة البنوك الأوروبية لعينة مكونة من 492 بنك خلال الفترة (1988-1993)، و خلص إلى أن الاندماجات المحلية المتساوية في البلدان الأوروبية لها تأثير إيجابي على كفاءة الأرباح تهدف أساساً لتحسين الكفاءة التشغيلية، أما فيما يتعلق بعمليات الاندماج عبر الحدود فقد وجد تحسناً جزئياً فقط في كفاءة الأرباح، و قد يكون ناجماً عن تغيرات في سلوك التسعير للبنوك المكتسبة.²

و من جهته وجد (Focarelli and al, 2002) أن صفقات الاندماج الجزئي (الاستحواذ) التي تمثل شراء جزء من أسهم البنوك المستهدفة أدت إلى تحسينات كبيرة في الكفاءة و يرجع ذلك أساساً إلى انخفاض القروض المدومة، أما فيما يتعلق بعمليات الاندماج الكامل (الكلي) فلاحظ أن البنوك الإيطالية تهدف إلى تغيير تركيز أعمالها نحو توفير المزيد من الخدمات المالية، و بالتالي زيادة دخلها من غير الفوائد للحصول على مكاسب الكفاءة، فبعد عمليات الاندماج لاحظ زيادة الربحية في المدى الطويل و التي ترتبط أساساً باستخدام رأس المال بأكثر كفاءة.³ كما حاولت (Rym.A and Georges Pujlas, 2005) دراسة تأثير عمليات الاندماج على كفاءة الأرباح و التكاليف للبنوك الأوروبية مع التفريق بين المعاملات المحلية و العابرة للحدود، و خلصت الدراسة التي ضمت 33 صفقة اندماج محلية و عبر الحدود أن أثر الاندماج على الربحية ضئيل، و لكن اتجاه البنوك المندمجة نحو

¹ - Cybo-Ottone.A, Murgia .Op-Cit, p 831.

² - Vander Venet.R, The Effects Of Mergers and Acquisition On The Efficiency and Profitability Of EC Credit Institutions, J Of Banking and Finance, 20, 1996, 1531.

³ - Focarelli .D, Panetta.F, Salleo.C, Why do Banks Merge?, Journal Of Money Credit and Banking, N°34(4), Novembre 2002, p 1047.

تنوع مصادر إيراداتها كان واضحاً، و أكد التحليل تحسناً في كفاءة التكاليف بالنسبة لصفقات الاندماج المحلية في حين لا يوجد تحسن في كفاءة التكاليف بالنسبة للمعاملات عبر الحدود.

و تعني هذه النتائج أن عمليات الاندماج البنكي المحلي في أوروبا حققت هدفها المتمثل في خفض التكاليف، في حين أنها لم تحقق تحسناً كبيراً في الإيرادات، بينما عمليات الاندماج عبر الحدود لم تؤدي إلى تخفيض التكاليف و بدلاً من ذلك أثبتت أن البنوك استفادة من تحقيق عائدات نتيجة الاندماجات التي منحتها فرصة التنوع الجغرافي.¹ و تتفق نتائج مكاسب الكفاءة في أوروبا بشكل عام مع نتائج الولايات المتحدة قبل عام 2000، و يبدو أن الاندماجات المحلية بين البنوك متساوية الحجم تحسن من كفاءة التكلفة، و لكنها لا تتحقق بالنسبة لجميع البلدان و جميع البنوك، فقد وجدت دراسات حديثة أجريت على بنوك إيطالية مكاسب كبيرة في كفاءة التكاليف عقب عمليات الاندماج، و علاوة على ذلك تشير أدلة المحاكاة إلى أن الاندماج الأوروبي عبر الحدود قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف البنوك المستهدفة،² و على النقيض من ذلك لم يجد (Vender Venet.R, 2002) أي مكاسب من حيث كفاءة التكاليف نتيجة لعمليات الاندماج عبر الحدود، و قد تواجه تحسناً في كفاءة التكاليف مجموعة من الصعوبات و لاسيما في قارة أوروبا و المتمثلة في تقليل العمالة، و الواقع أن تخفيض الموظفين هو أحد المصادر الرئيسية و لا يكاد يكون خياراً في البلدان التي توجد فيها أسواق العمل جامدة.³

أما بالنسبة لمكاسب الكفاءة نتيجة للانندماج بعد سنة 2000 (Post-2000 Efficiency)، فهناك قناعة أكبر نتيجة للأدلة المتزايدة بأن عمليات الاندماج في البنوك الأوروبية تؤدي إلى مكاسب في الكفاءة، حيث وجد عدد من الدراسات الأوروبية مكاسب في الأداء بعد الاندماج تتمثل في الكفاءة و الربحية كما تم قياسها بطرق مختلفة مع مرور الوقت.⁴

وقد وجد كل من (Altunbas.Y and Marque.I, 2008) و (Fritsh.M, 2007) و (Campa.JM) و (Diaz.B and al, 2004) بالإضافة إلى (Diaz.B and al, 2004) أن البنوك ذات الإستراتيجيات المماثلة تتفوق على تلك التي لديها إستراتيجيات مختلفة من حيث الكفاءة و الربحية بعد الاندماج، و هو ما تم الحصول عليه أيضاً من قبل (Altunbas.Y, Marque.Ibanes.D, 2008) و (Campa.J.M, Hernando.I, 2006) بالإضافة إلى (Diaz.B, Olalla.M, Azorfa.S, 2004) الذين أفادوا أن عملية الاندماج بين بنك و بنك

¹- Rym.A, Georges Pujals, Banking Mergers and Acquisition in The EU, Overview Assessment and Prospects, The European Money and Finance Forum, Vienna 2005, p 06.

²- Rym Ayadi and al, Consolidation in The European Union, Overview and Prospects, Research Report in Finance and Banking, Centre For European Policy Studies Op-Cit, p 28.

³- Vander Venet.R, Groos-Border Mergers in European Banking and Bank Efficiency, University Of Gent Working Paper 52, 2002, available from <http://www.ecri.be/new/system/files> [march 31, 2018].

⁴-Urio. H.N, Op-Cit, p 63.

تتفوق على عمليات الاندماج بين مجموعة من البنوك مع مجموعة من البنوك من حيث مكاسب الكفاءة ، كما خلصت دراساتهم أيضا إلى أن مكاسب الكفاءة تميل إلى الحدوث قبل تحسن كفاءة الأرباح.¹

و هو ما سعت أيضا للتأكد منه (Rym Ayadi and al, 2010) عندما قامت بتقييم كفاءة البنوك المندمجة في القطاع البنكي الأوروبي خلال الفترة الممتدة ما بين (1996-2003) لعينة تتألف من مجموعة متطابقة (مجموعة مدخلات و مخرجات متشابهة) مكونة من 42 بنك مدمج و 587 بنك غير مدمج، و تم التحليل من خلال خطوتين أساسيتين:

تمثلت الخطوة الأولى بتقدير الكفاءة الفنية التي تمثل الاستخدام الكفؤ للموارد للوصول إلى مستوى إنتاج معين لكل بنك على حدة قبل و بعد الاندماج، أما الخطوة الثانية فتمثلت في تقدير الكفاءة الهيكلية التي تمثل الاختيار الكفؤ للمخرجات و المدخلات لتحسين إنتاجية المجموعة المندمجة.

خلصت نتائج الدراسة إلى تطور نسب الكفاءة التقنية بمعدل مماثل لمجموعة البنوك المندمجة و غير المندمجة، و مع ذلك فإن النتائج المتعلقة بتغيرات الكفاءة الهيكلية تكشف عن عمليات تقارب فعالية مدخلات و مخرجات البنوك المندمجة و هو ما لا ينطبق على المجموعة الأخرى، و بعبارة أخرى، يبدو أن مديري البنوك الأوروبية لم ينفذوا استراتيجيات الاندماج لتحسين إدارة التكاليف و إنما كانت دوافعهم الأولى تتبع مزايا التكامل بين مختلف خطوط الأعمال في البنوك المندمجة و الاستفادة منها.²

أما (Urio.H.N, 2014) فقام بالبحث في تأثير الاندماجات على الكفاءة البنكية من خلال فحص أداء قبل و بعده، على وجه التحديد يبحث في تأثير الكفاءة على خلق الثروة للمساهمين عند إعلان الاندماج البنكي، و هذا من خلال 56 عملية اندماج بنك تجاري في 22 دولة أوروبية خلال الفترة (2007-2011) باستخدام نهج الحدود العشوائية و نموذج السوق في تقدير العوائد المتوقعة، حيث يتم الحصول على مدى تحسن الأداء في البنك المدمج من خلال مقارنة كفاءة ما بعد الاندماج مع كفاءة ما قبل الاندماج، لمعرفة ما إذا كان للكفاءة تأثير على خلق قيمة للمساهمين.³

¹ - أنظر:

- Altunbas.Y, Marque.Ibanes.D, Merges and Acquisition and Bank Performance in Europe: The Role Of Strategic Similarities, Journal Of Economics and Business, 60(3), 2008, p 204.
- Campa.J.M, Hernando.I, M&A Performance in The European Financial Industry, Journal Of Banking and Finance, 30(12), 2006, p 3367.
- Diaz.B, Olalla.M, Azorfa.S, Bank Acquisition and Performance: Evidence From a Panel Of European Credit Entities, Journal Of Economis and Business, 56(5), 2004, p 377.

² - Rym Ayadi, Jean-Philippe Boussemart, Hervie Bleu, Dhafer Saidane, Merges and Acquisition In European Banking, Higher Productivity Or Better Synergy Among Business Lines?, Document De Travail Du (LEM), Novembre 2010, p 15.

³ - Urio.H.N, Op-Cit, p 01.

أشارت النتائج الرئيسية لهذه الدراسة إلى أن الكفاءة البنكية السابقة للاندماج تسهم في خلق قيمة قصيرة الأجل لحملة الأسهم، كما تم العثور على بعض الأدلة أيضا التي تشير إلى أن كفاءة البنوك عند إعلان الاندماج لها تأثير إيجابي على خلق قيمة للمساهمين الذي يرتبط بكفاءة الربح أكثر من كفاءة التكاليف.

و بالتالي فإن نتائج هذه الدراسة تدعم وجهة النظر القائلة بأن الدراسات الاندماجية الأوروبية التي تدرس ما بعد عام 2000، والتي وجدت أن الاندماجات البنكية تخلق قيمة للمساهمين بالنسبة للبنوك المستهدفة و المزايمة، مما يؤكد أهمية الكفاءة كمقياس للأداء إذا كان رد فعل السوق على إعلان الاندماج يعكس الأداء المستقبلي، و بالتالي فإن المساهمين و صانعي السياسات و غيرهم من أصحاب المصلحة قد يكونون قادرين على اعتبار ذلك أحد العوامل التي يمكن أن تستند إليها قراراتهم فيما يتعلق بالاندماج غير المكتمل بعد، و يمكنهم أيضا استخدام سجلات الكفاءة السابقة للتنبؤ بالأداء قصير و طويل الأجل للأطراف المحتملين في عمليات الاندماج قبل الإعلان عنه.¹

كما حاول (Ank Weber, 2017) تقييم الآثار المحتملة للاندماج على الربحية في القطاع البنكي الإيطالي، و مناقشة السياسات لتسهيل عملية توحيد كفاءة قدر الإمكان، حيث يشير تحليل 386 صفقة اندماج إيطالية خلال سنة 2015 إلى أن الاندماج يمكن أن يلعب دورا مهما في تسهيل مكاسب الكفاءة، و لكن لا ينبغي اعتباره الدواء الشافي للتعامل مع مشاكل القطاع البنكي بل يجب أن يكون جزءا من إستراتيجية شاملة تتضمن إصلاحات لتطهير ميزانيات البنوك، ففي إيطاليا لا يمكن أن تأتي مكاسب الربحية من عمليات الاندماج فحسب، و لكن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أخرى مثل الإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن القروض المعدومة.

و بالتالي هناك حاجة إلى تحليل دقيق لسلامة أوجه التآزر و تحسين الكفاءة من خلال الحالات الفردية لعمليات الاندماج، حيث أن التجارب عبر البلدان المختلفة يمكن أن تبرز الخطوات الصحيحة لضمان أكبر قدر ممكن من الفوائد التي يمكن جنيها من عمليات الاندماج، كما تبرز تجارب البلدان الأخرى أهمية تعزيز الحوكمة و التصدي للمصالح التي يمكن أن تعارض تحسين الكفاءة كجزء من أهداف عمليات الاندماج، و تعزيز الرقابة الإشرافية و اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند الحاجة، و معالجة المشاكل الهيكلية التي يمكن أن تحد من مكاسب الكفاءة، و هناك أيضا دور لسياسات الإتحاد الأوروبي لتسهيل وجود مجال متكافئ لعمليات الاندماج عبر الحدود، و هو ما أظهرته الأدبيات في كثير من الأحيان.²

¹- Urio.H.N, Op-Cit, p 2.

²- Ank Weber, Bank Consolidation, Efficiency, and Profitability In Italy, International Monetary Fund, 17, 2017, p 1, p 15-16.

من خلال ما سبق كمنطقة اقتصادية، تأتي أوروبا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عدد الاندماجات التي حدثت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، و مع ذلك هيمنت البيانات الأمريكية على دراسات الاندماج، فعلى الرغم من إجراء الكثير من الأبحاث على الاندماج البنكي في أوروبا خلال العقد الماضي، إلا أنه مازال هناك الحاجة لمزيد من الدراسات لتأكيد الآثار الحقيقية للاندماج على الكفاءة في ظل تباين نتائج الكثير من الدراسات.

الفرع الثاني: واقع كفاءة الاندماج البنكي في اليابان.

عرفت البنوك اليابانية إخفاقات خلال العديد من الفترات نتيجة لأسباب داخلية مرتبطة بالبيئة الداخلية للبنوك و أخرى خارجية مرتبطة بالبيئة الاقتصادية اليابانية التي يمكن أن تتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية من فترة لأخرى، و مع تدهور البيئة المالية قررت عدة بنوك الاندماج فيما بينها لجعل عملياتها أكثر كفاءة و لتجنب الفشل و التصفية. لقد شهدت الصناعة البنكية اليابانية إصلاحا هيكليا غير مسبوق تميز بموجة من الاندماجات نتيجة للمشاكل التي مر بها النظام البنكي الياباني و الضغوط الأخيرة للاندماج، لكن من المستغرب إجراء سوى عدد قليل من الأبحاث بخصوص كفاءة البنوك اليابانية عموما و على آثار الاندماج على الكفاءة البنكية اليابانية على وجه التحديد، و هو ما يتناقض بشكل ملحوظ مع الكم الهائل من الأبحاث التي أجريت على هذا الموضوع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، خاصة في ظل توفر أدلة كثيرة في العديد من البلدان لاسيما في اليابان تشير إلى أن وفورات الحجم في القطاع البنكي استنفذت بسبب المستوى المنخفض من الإنتاج، بالإضافة إلى المشاكل المزمنة للربحية بسبب الآثار المدمرة للأزمة البنكية من فترة لأخرى.¹

يعتبر (Tchibanki.T.K and al, 1991) من أوائل الباحثين الذين ركزوا على هذا المجال، حيث قام بتقدير اثنين من المخرجات باستخدام دالة التكاليف اللوغارتمية لعينة مكونة من 61 بنك ياباني خلال الفترة (1985-1987)، و وجد دليلا على وجود وفورات الحجم لجميع أحجام البنوك خلال السنوات الثلاث من الدراسة.² تتمثل الدوافع الرئيسية لاندماج البنوك اليابانية في تحسين الكفاءة سواء تتمثل في الكفاءة الكلية التي تتكون من الكفاءة التقنية (PTE) و الكفاءة الحجمية، أو تحسين كفاءة التكاليف و كفاءة الأرباح، كما يمكن أن يكون هناك دوافع أخرى فوفقا لتقرير (Group Of Ten, 2001) فإنه بالإضافة إلى الدوافع السابقة هناك أهداف أخرى لاندماج تتمثل في تحسين تكنولوجيا المعلومات و إلغاء القيود المالية، بالإضافة إلى عوامة الأسواق و تحقيق رغبات المساهمين المتمثلة في الرفع من مستوى الأداء المالي، و هذا يعني أن الاندماجات في اليابان كانت جزءا من الإدارة

¹- Hall.M.J.B, Japan's Big Bang: The Likely Winners and Losers, Journal Of International Banking Law 7, 1999, p 16, 17.

²- Tachibanki.T.K.M, H.Kitagawa, Economies Of Scope and Shareholding Of Banks in Japan, Journal Of Japanese International Economies 5, 1991, p 261.

الإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية، و هو ما أكده الكثير من الباحثين من خلال إجرائهم لدراسات استقصائية سابقة حول الاندماج على غرار (Colomiris.C.W, 1998) و (Colomiris.C.W, 1999)، كما رأَت العديد من الدراسات الأخرى أن البنوك اليابانية اندمجت لإنقاذ البنوك الضعيفة، إلا أن القليل منها فقط قام بتقييم تأثير عمليات الاندماج على الكفاءة البنكية.¹

يرى (Kimie.H, Takatoshi.I, 2008) أن الاندماجات خطوة مهمة للعديد من البنوك الناجحة نحو تحسين الكفاءة من خلال إعادة الهيكلة و اختيار البنوك الكبيرة إنشاء هيكل شركات قابضة بالإضافة إلى تعزيز رأس المال، رغم معاناتها من عمليات الاندماج في فترة قصيرة من الزمن الذي انعكس على التحسن الطفيف في كفاءة بعضها و تراجعها للبعض الآخر.²

باستخدام مفهوم التخلف عن التسديد المرتبط بتمويل البنوك اليابانية الكبيرة، قام (Kimie.H, Takatoshi.I, 2008) بالبحث فيما إذا كانت الاندماجات في أواخر التسعينات و 2000s في "Antario" عززت كفاءة البنوك المندمجة.

و لوصول إلى ذلك قام بتطوير طريقة "La Distance Par Defaut" المعروفة ب (DD) التي تستخدم كثيرا في تحليل أداء البنوك من خلال الخطوط التي تريد البنوك اختبارها، بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك اليابانية التي تغلب على أوجه القصور المتعلقة بها في الدراسات السابقة باستخدام المعلومات المستمدة من أسعار السوق، لأنها أكثر دقة و متكررة مقارنة بتلك المستمدة من مصادر أخرى.

تمثلت النتائج التي توصلوا إليها في أن اندماج البنوك اليابانية لم يجعلها أكثر صحة من الناحية المالية، هذه النتيجة تؤكد الشكوك بأن البنوك اليابانية لم تصبح صحية بعد اندماجها، كما تؤكد النتائج أيضا أن اندماج البنوك السليمة ينتج عنه بنك كفاء و العكس بالنسبة للمؤسسات المالية غير سليمة.³

و كان نفس الباحثين قبل ذلك في عامي 2005 و 2006 قاما بفحص و تقييم السوق البنكي الياباني، و خلصت دراستهما إلى انخفاض أسعار أسهم البنوك المندمجة لأقل من متوسط السوق، و دفعت هذه التقييمات

¹ - أنظر:

- Group Of Ten, Consolidation in The Financial Sector, 2001, (Available BIS Homepage: <http://www.bis.org/publ/gten05.pdf>)
 - Colomiris.C.W, Jason.K, Is The Bank Merger Wave Of The 1990s Efficiency? Lessons From Nine Case Studies, In Kalpan, Steven.N, (edi), Mergers and Productivity, University Of Chicago Press, 1998, p 99.
 - Colomiris.C.W, Gauging The Efficiency Of Bank Consolidation During a Merger Wave, Journal Of Banking and Finance 26, 1999, p 615.

² - Kimie Harada, Takatoshi.I, Mega-Mergers in Japan: Economic Reasons and Performance, Minograph, 2008, p 01.

³ - Kimie Harada, Takatoshi.I, Did Mergers Help Japanese Mega-Banks Avoid Failure?, Analysis Of Distance To Default Of Banks, OP-Cit, p 02.

المتدنية البعض إلى التساؤل عما إذا كانت الاندماجات جعلت البنوك اليابانية أكثر صحة و عما إذا كانت تساهم فعلا في تحسين الكفاءة.¹

و هو ما جعل (Okada.T, 2005) يبحث في آثار عمليات الاندماج الضخمة بين بنوك المدينة خلال الفترة (1989-2000) من خلال تقييم الكفاءة و تحليل أسواق المال و استجابات أسواق المشتقات المالية، باستخدام مقاييس الربحية (ROA, ROE)، و أشارت النتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن الدافع وراء الاندماجات الضخمة لم يكن تحسين الكفاءة بل الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الحكومة للبنوك التي تقوم بعمليات اندماج، مادامت النتائج لم تؤدي إلى تحسين الكفاءة و زيادت عوائد المساهمين الفائضة التراكمية في احتمالية عدم السداد.² ليؤكد هذه النتائج من خلال دراسة أخرى قام بها سنتين بعد دراسته السابقة (2005) مستخدما فيها منهج رد فعل السوق (CDS) لدراسة آثار الاندماج على كفاءة البنوك اليابانية، و وجد أن البنوك بشكل عام أصبحت أقل كفاءة بعد الاندماج.³

كما قام (Kaoru.H and al, 2006) بالتحقيق في دوافع اندماج البنوك التعاونية (Shinkin) في اليابان و النتائج المترتبة عنها خلال الفترة (1984-2002)، و خلصت نتائج الدراسة إلى أن البنوك المستحوذة هي التي تتميز بقلّة الربحية و تدني كفاءة تكاليفها، بالإضافة إلى ذلك من الأرجح أن تستحوذ البنوك الكبرى على البنوك الصغرى، و تتسق هذه النتائج مع دافع المنظمين الساعي إلى استقرار النظام البنكي المحلي. و على عكس الدراسات السابقة أشارت نتائج هذه الدراسة إلى تحسن كفاءة التكاليف بعد الاندماج، كما أدت عمليات الاندماج إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض و تحسن الربحية خاصة في النصف الثاني من التسعينات، و مع ذلك فإن تحسن العائد على الأصول (ROA) بعد الاندماج لم يكن كافيا ملء الفجوة في نسبة رأس المال بين البنوك المندجة و البنوك الأخرى مما أدى إلى تدهور رأس مال البنوك المندجة مقارنة بأقرانها، حيث لم تسهم عمليات الاندماج في تحقيق رغبة المنظمين المتمثلة في تحقيق الاستقرار الكافي للنظام البنكي.⁴

¹ - أنظر:

- Ito.T, Kimie.H, Japan Premium and Stock Prices: Two Minors Of Japanese Banking Crises, International Journal Of Finance& Economics 10, 2005, p195.

- Ito.T, Kimie.H, Bank Fragility in Japan (1995-2003), in Hentchison, M.M. and Westermann, F.(eds), Japan's Great Stagnation Financial and Monetary Policy Lessons For Advanced Economies, MIT Press, 2006.

² - Okada.T, Consequences Of Banque Mergers [Ginko Gappei No Kouk In Japanese], Paper Presented At Japanese Economic Association Spring Meeting, 2005, p 1.

³ - Okada.T, Consequence Of Bank Mergers, Ginko Gappei No Kouka In Japanese, Mimeograph, 2007, p 01.

⁴ - Karou.H, Koji.S. Katoro.T, Consolidation Of Cooperative Banks (Shinkin) In Japan: Motive and Conséquence, Rieti Discussion Paper Series 06-E+034, 2006, p 01.

و أخيرا تميل عمليات الاندماج إلى تحسين ربحية البنوك المندمجة عندما يكون الفرق في الربحية و السلامة بين البنوك المستحوذة و المستهدفة كبيرا،¹ و هو ما يتفق مع فرضية الكفاءة النسبية ل (Akhavein, Berger and Humphrey, 1997).²

و في نفس الاتجاه سارت نتائج الدراسة التي قام بها (Yamori.N, Kozo.H, 2004) عند دراسته للشركات القابضة المالية للبنوك الإقليمية، حيث وجد أن كفاءة الربح بعد الاندماج تميل إلى الزيادة بسبب زيادة الحصة السوقية في المنطقة.³

كما أجرى الباحث دراسة أخرى عام 2005 قام من خلالها بتقدير كفاءة تكلفة بنوك (Shinkin) من خلال ملاحظة 33 عملية اندماج خلال الفترة (1989-1998)، حيث أشارت النتائج إلى أن كفاءة تكلفة البنوك المستحوذة أقل من متوسط بنوك (Shinkin) و استغرق الوقت 06 سنوات كاملة للحاق بكفاءة بنوك (Shinkin)، كما خلصت الدراسة إلى أن التحسن في كفاءة التكلفة يتحقق عن طريق الاندماج من خلال تخفيض تكاليف الموظفين و ليس التقليل من الفروع.⁴

إن أهمية النتائج و تضاربها حول آثار الاندماج على الكفاءة جعل (Yamori.N, Kozo.H, 2005) يقوم بإجراء دراسة أخرى على بيانات بنوك (Shinkin) في نفس السنة على الفترة (1998-2003) و هي الفترة التي تلت فترة الدراسة السابقة، و قد وجد أن كفاءة البنوك التي اندمجت مع بنوك أخرى قبل عام كانت أقل بكثير من تلك التي لم تندمج، في حين كانت كفاءة البنوك التي اندمجت قبل عامين أو أكثر أعلى من تلك التي لم تندمج و لكن ليس بشكل كبير.⁵

و نظرا لأن دوافع الاندماج البنكي رغم تعددها إلا أنها تصب في مصلحة الكفاءة فإن (SolomonTadesse, 2005) قرر البحث في الهيكل التكنولوجي للقطاع البنكي الياباني قبل بداية الأزمة و بعد الإصلاحات الهيكلية في التسعينات من أجل تسليط الضوء على الاتجاهات الأخيرة نحو الاندماج في الصناعة البنكية في اليابان، في ظل انخفاض وفورات الحجم في البنوك الكبيرة مما يشجعها على الاتجاه أكثر نحو الاندماج.⁶

¹- Karou.H, Koji.S, Katoro.T, Op.Cit, p 01.

²- Akhavein.J, Allen.D, Berger.N, David.B.H, The Effects Of Megamergers On Efficiency and Prices: Evidence From a Bank Profit Function, Review Of Industrial Organization 12, 1997, p 95.

³- Yamori.N, Kozo.H, Governance Of Shinkin Banks and Choice Of Mergers [Shinyou Kinko No Gabanansu to Gappei No Sentaku, In Japanesel], Presented At The Symposium On The Governance and Contemporary Meaning Of Cooperative Financial Institutions At Hokkaido University, 2004, p 01.

⁴- Yamori.N, How Should Shinkin Banks Reorganize? [Shinyou Kinko Wa Saihen Ni Dou Torikumu Bekika? In Japanesel], Shinkin Chukin Geppe, August 2005, p 01.

⁵- Yamori.N, Kozo.H, Kondo.K, Are Banks Affiliated With Holding Companies More Efficient Than Independent Banks? The Recent Experience Regarding Japanese Regional BHCs, Asia Pacific Financial Markets, 2005, p 01.

⁶- Solomon.T, Consolidation, Scale Economies and Technological Change In Japanese Banking, William Davidson Institutue Working Paper Number 747, February 2005, p 01.

تقدم هذه الدراسة دليلاً أن التقدم التكنولوجي الذي تستفيد منه البنوك بعد الاندماج يعمل على تطوير الصناعة بشكل كبير مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة، وهو ما يبرر استمرار البنوك في الاتجاه نحو الاندماج، كما تشير النتائج إلى أنه مع استفادة المستهلكين من انخفاض تكاليف الإنتاج البنكي، فإن سياسات الاندماج التي تعزز كفاءة البنية البنكية الأكثر تركيزاً قد تكون متسقة مع المصلحة العامة.¹

من خلال الدراسات السابقة يبدو أن واقع كفاءة البنوك اليابانية في ظل عمليات الاندماج لا يختلف كثيراً عن الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، فبينما لم تساهم الموجة الأولى من الاندماجات سوى في تحسن كفاءة عدد قليل فقط من البنوك و بنسب ضئيلة جداً، فإن الموجة الأخيرة من الاندماج كان لها الأثر الإيجابي على عدد أكبر من البنوك التي تحسنت كفاءتها بنسب أفضل.

إن استفادة البنوك اليابانية من عمليات الاندماج لا يكون ممكناً دون اقتداء القائمين على الصناعة المصرفية في اليابان بتجارب الدول التي سبقتها في هذا المجال و نقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، من خلال توفير مجموعة من التشريعات و التنظيمات التي تشجع الاندماج البنكي و فق شروط تتأقلم مع البيئة الاقتصادية اليابانية، و كذا مراقبة عمليات الاندماج و التأكد من أهدافها و ردع البنوك اليابانية التي تتخذ من الاندماج وسيلة للاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الحكومة اليابانية، و أخيراً فتح الأسواق البنكية اليابانية على العالم من أجل تشجيع الاندماجات عبر الحدود لأنها تساهم في فتح أسواق جديدة أمام البنوك اليابانية من خلال الاندماج مع بنوك قائمة، بالإضافة إلى تشكيل كيانات كبيرة محلياً لها القدرة على تقديم خدمات بنكية تساهم في تطوير الاقتصاد، كما ترفع عن الحكومة عبء تقديم الدعم للبنوك المهتدة بالفشل من خلال الاستحواذ عليها.

المطلب الثالث: واقع كفاءة الاندماج البنكي في الدول العربية.

مقارنة مع الدراسات الكثيرة للبحث في أثر الاندماج البنكي على كفاءة البنوك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و غيرها من الصناعات البنكية في آسيا، لم يكن هناك دراسات واسعة النطاق في الدول العربية و يرجع ذلك أساساً إلى نقص مصادر البيانات المتاحة و قلة عمليات الاندماج و تقطعها عبر فترات متباعدة نسبياً مقارنة بالبلدان السابقة.

¹ - Solomon.T, Op.Cit, p 01.

اهتم (فادي فلاح القعايدة، 2012) بتقييم أثر الاندماج على الربحية في الصناعة البنكية الأردنية من خلال دراسة النسب المالية التي لها علاقة بالربحية و المتمثلة في (معدل دوران الأصول، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على المبيعات، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الاستثمار).

و لتحقيق أهداف الدراسة قام باستخدام البيانات المستخرجة من القوائم المالية الخاصة ببنك الأهلي خلال الفترة (2001-2008) و هذا لأربع سنوات قبل الاندماج (2001-2004) و أربع سنوات بعد الاندماج (2005-2008)، كما تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلتين من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

خلص إلى وجود أثر للاندماج على ربحية بنك الأهلي، و هو ما يؤكد ارتفاع جميع مؤشرات الربحية بعد الاندماج، حيث بلغت نسب التغير الإيجابي بعد الاندماج (25.25%، 17.45%، 36.41%، 21.06%) بالنسبة لمعدلات (العائد على الاستثمار، العائد على مجموع حقوق الملكية، العائد على الأصول، دوران الأصول، العائد على المبيعات) على التوالي، و يمكن لهذا التحسن الإيجابي أن يتطور أكثر إذا تم توفير الكوادر و الطاقات البشرية المكوّنة لتبني و إنجاح عمليات الاندماج التي تحدث في السوق الأردني.¹

كما حاول (Malak.R, 2013) في أحد دراساته حول تقييم تأثير عمليات الاندماج على كفاءة البنوك في مصر، بعد الإصلاحات التي خضع لها القطاع المصرفي خلال العقد الماضي و لعل أحد الإصلاحات التشريعية الرئيسية إصدار "القانون المصرفي الموحد" لعام 2003 و الذي فرض على البنوك بزيادة رأس مالها خلال الفترة (2004-2006).

و للوصول إلى ذلك قام الباحث أولاً بتحليل التغيرات في الكفاءة الإدارية التي تعكس الممارسات السليمة و الجيدة المعتمدة من قبل البنوك لأداء وظيفتها الرئيسية للوساطة باستخدام تقنية غير باراميتريّة و هي أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق منهج الوساطة، الذي يتيح المقارنة بين نتائج الفترتين (2000-2003) كفترة مجمعة سابقة و (2007-2010) كفترة مجمعة لاحقة تحت فرضية أن الاندماج يؤدي إلى تحسين الكفاءة البنكية.

ثم قام في المرحلة الثانية بتحديد محددات الكفاءة و الارتباطات المحتملة باستخدام نموذج الانحدار (Tobit)، و أخيراً تم استخدام التحليل المالي التقليدي لالتقاط التغيرات في مؤشرات الربحية و المخاطر التي يرى أنه لا يمكن التقاطها باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).²

¹ - فادي فلاح القعايدة، أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة البنك الأهلي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، 2012، ص 01.

² - Malak Reda, The Effects Of Mergers and Acquisitions On The Efficiency: Evidence From Bank Consolidation In Egypt, Working Paper Series N° 770, Economic Research Forum, September 2013, p 12.

لقد أشارت النتائج إلى أن عمليات الاندماج أدت إلى ارتفاع متوسط الكفاءة الإدارية العامة للبنوك المصرية، حيث أن تحليل المكونات الرئيسية للكفاءة الإدارية و هي الكفاءة التقنية (نفقات التشغيل، الفوائد، القروض و الخدمات) و كفاءة الحجم (الحجم المناسب و المستوى الصحيح للرسملة)، أظهر أن تحسن الكفاءة الإدارية يرجع إلى التحسن في كفاءة الحجم.

و علاوة على ذلك، أثبت التحليل أن الاندماج أدى إلى زيادة قدرة البنوك التشغيلية عند حجمها الأمثل، إلا أنه لم يؤدي إلى استغلال وفورات الحجم عن طريق خفض تكاليف الوساطة كما يتجلى في زيادة هامش الفائدة بعد التوحيد.

و لتعزيز الكفاءة البنكية في مصر يجب وضع سياسات تعزز المنافسة لأن المنافسة المتزايدة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوساطة المالية و تشجيع البنوك على تقديم خدمات نوعية و اعتماد تكنولوجيا حديثة.

أما فيما يتعلق بتحليل النسب المالية، فأظهرت النتائج أن عمليات الاندماج لم تسفر عن ارتفاع متوسط الربحية للبنوك المصرية بعد الاندماج، و قد يكون انخفاض الربحية ناتجا عن التدهور في كفاءة التكلفة حيث أن متوسط التكاليف الإجمالية للدخل في البنوك المندمجة ارتفع بشكل طفيف بعد الاندماج، زد على ذلك الانخفاض الملحوظ لنسبة القروض إلى الأصول و نسبة القروض إلى الودائع مما يؤكد تدهور الوساطة البنكية الإجمالية.

و بالمثل تدهورت مؤشرات السيولة أيضا بعد الاندماج ومع ذلك، فقد أشارت إجراءات تحليل المخاطر إلى أن جميع البنوك شهدت أثراً إيجابياً على نوعية محافظ القروض الخاصة بها، و بالتالي فإن عمليات الاندماج أدت إلى تكوين إدارات بنكية أكثر حذراً تجاه المخاطر المتوقعة.¹

و حسب التقرير الصادر عن (Rasmala, 2010) فإن انخفاض نسبة الاقتراض إلى الودائع يرجع إلى سياسة الائتمان الصارمة التي ينفذها البنك المركزي لتحسين نوعية الميزانيات البنكية و تركيز منح الائتمان (القروض) على الشركات الكبرى في ظل إحجام البنوك عن الدخول بقوة إلى قطاع الشركات المتوسطة و الصغيرة.

و علاوة على ذلك، يمكن أن يكون متوسط الوساطة المنخفض نتيجة لمزيج من القيود من جانبي الطلب و العرض، كما أن الوصول إلى الخدمات المالية البنكية ضعيف لأن عدد الفروع البنكية و أجهزة الصراف الآلي للفرد الواحد أقل منه في البلدان ذات الدخل الفردي المماثل.²

¹ - Malak Reda, Op.Cit, p 12, 13.

² - مزيد من التفاصيل أنظر:

- Rasmala, Egyptian Banks Initiation Of Coverage, 2010.(<http://www.rasmala.com>).

- Pearce.D, Financial Inclusion In The Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendation, World Bank Policy, Research Working Paper 5610, Washington, 2010.

إن نتائج الدراسة نفت جزء كبير مما توصل إليه (Badreldin.A, Kalhoefre.C, 2009) عندما قاما بدراسة أثر الاندماج على أداء البنوك في مصر، من خلال دراستهما لأداء البنوك المصرية التي خضعت لعمليات الاندماج خلال فترة الإصلاح الممتدة من 2002 إلى غاية 2007 بالاعتماد على التحليل المالي. لاختبار فرضيته اختار الباحثان بحساب معدل العائد على حقوق الملكية لعينة مكونة من 10 بنوك عاملة في مصر منها أربعة محلية و الباقي عابرة للحدود، لسنتين قبل الاندماج و سنتين بعده على أن تكون سنة الأساس هي 2004.

حيث أشارت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن 14% فقط من البنوك المدروسة أظهرت تحسنا ذا دلالة معنوية في أدائها أو العائد على حقوق ملكيتها بعد الاندماج، كما خلصت إلى أن عمليات الاندماج لم يكن لها تأثير واضح على ربحية البنوك في مصر خلال تلك الفترة، في حين كان لها أثر إيجابي على مخاطر الائتمان.¹ كما تناول (Said.G, and al, 2009) تقييما تجريبيا للاندماج البنكي في البنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) الذي يسمح بتتبع آثار عمليات الاندماج على الكفاءة التقنية لعينة الدراسة المكونة من 42 بنك منها 10 بنوك شاركت في عمليات اندماج خلال الفترة (2003-2007)، من خلال مقارنة كفاءة البنوك العشرة المشاركة في الاندماج مع تلك التي لم تقم بعمليات اندماج خلال هذه الفترة.

و قد برر الباحث اختياره لهذه الطريقة بأنه في ظل عدم وجود معلومات عن أسعار الأسهم التي تمكن من المقارنة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من الصعب استخدام نهج السوق، و لذلك فاستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) يمثل الطريقة الأنسب باعتبارها تعتمد على البيانات التي يمكن العثور عليها في التقارير المالية، أما بخصوص الاعتماد على نهج الوساطة الذي اقترحه (Berger and Humphrey) في 1997 فيرجع إلى أن القطاع البنكي محل دراسة هو دول مجلس التعاون الخليجي، و الذي أوصى (Husain and al, 2002) أنه النهج الأنسب لخصائص القطاع المدروس الذي لا يزال تقليدي من حيث نطاق منتجاته.

لقد خلصت النتائج إلى أن البنوك المشاركة في الاندماج حققت تحسنا أعلى من المتوسط الذي حققته العينة كاملة مما يدل على تحسن كفاءتها بشكل أسرع في السوق البنكي، فمن بين عشر بنوك مندمجة تحسن التصنيف القائم على الكفاءة التقنية الكلية لخمس بنوك، في حين ظل على حاله بالنسبة لثلاث مصارف و تدهور قليلا بالنسبة لبنكين، لذلك يمكن الاستنتاج أن للاندماج تأثير إيجابي و إن كان محدودا على الكفاءة التقنية الكلية، حيث

¹ -Badreldin.A, Kalhoefre.C, The Effects Of Mergers and Acquisition On The Performance In Egypt, German University In Cairo, Faculty Of Management Technology, Working Paper N° 18, 2010, p 01.

أن هناك حاجة إلى فترة أطول من أجل تقييم الأداء التشغيلي طويل الأجل لعمليات الاندماج في منطقة مجلس التعاون الخليجي.¹

أما (Bushara.A and Subhara.G, 2017) فقد قاما بتقييم آثار الاندماج البنكي على أداء البنوك في مملكة البحرين خلال الفترة (2004-2015)، و يرجع اختيارها لهذه الفترة إلى موجة الاندماج التي توجت بأكثر من 15 عملية اندماج في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث ترى سلطة النقد أن الديناميكية المتغيرة للأسواق العالمية و زيادة المنافسة التدريجية جعلت من الاندماج طريقا مستعجلا من أجل البقاء و الاستدامة، و قد دعم بنك البحرين المركزي ذلك لاسيما بالنسبة للبنوك ذات رأس المال القليل لأن ذلك قد يؤدي إلى استدامة المؤسسات على المدى الطويل، و بالإضافة إلى ذلك و بالنظر إلى حجم الصغير نسبيا للأسواق المالية في البحرين فإنه كان لا بد من الاندماج المالي خاصة بعد الأزمة المالية 2008.

و للوصول إلى ذلك جُمعت البيانات المالية لأربع صفقات خلال 15 سنة لتطبيقها على نموذج التقييم "Camel"، كما تم تطبيق النمذجة المالية لاختبار أهمية التغير المالي للبنوك خلال ثلاث سنوات قبل الاندماج و ثلاث سنوات بعد الاندماج.

كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فرق كبير في الأداء المالي قبل و بعد عمليات الاندماج البنكي في المملكة البحرينية، كما لم يُلاحظ أي فرق جوهري في الأداء المالي للبنك المشتري و البنك المستهدف باستثناء "بنك البحرين السعودي" الذي تم الاستحواذ عليه من قبل "بنك السلام"، لتختتم الدراسة بتقديم تحليل تجريبي لعمليات الاندماج و التي يمكن أن تكون أساسا لمزيد من التقييم للإستراتيجية المستقبلية للقطاع البنكي في البحرين.²

يعتبر الاندماج البنكي أحد الوسائل التي ينتهجها القطاع البنكي الحديث في السودان لمعالجة بعض المشاكل التي تواجهه، و هذا من خلال تشجيع اندماج البنوك التي تعاني من المشاكل مع البنوك الأخرى التي توجد في وضع أفضل، و قد طرحت العديد من التساؤلات حول مدى أثر موجة الاندماج البنكي التي شهدتها الصناعة المصرفية في السودان على مسيرة القطاع البنكي.

لقد سعى (عبد المطلب محمد آدم، 2002) من خلال دراسته إلى البحث في مبررات الاندماج و أثره على الأرباح و الخسائر، بالإضافة إلى أثره على رأس مال و موظفي "مجموعة بنك الخرطوم" و كذا حجم تمويله المقدم للقطاعات الاقتصادية المختلفة، و خلصت نتائج الدراسة إلى أن الاندماج البنكي باعتباره شكلا من أشكال التوسع

¹- Said.G, Saeed.A.M, Aiman.A.K, The Impact Of Mergers and Acquisition On The Efficiency Of GCC Banks, Bank and Systeme, Volume 4, Issue 4, 2009, p 94.

²- Bushara.A, Subhara.G, The Impact Of Mergers and Acquisition On Financial Performance Of Banks In The Kingdom Of Bahrain During (2004-2015), Information Management and Business Review, Vol 9, N°4, August 2017, p 34, 35.

الذي يستهدف تعظيم الأرباح و الاستفادة من وفورات الحجم بالإضافة إلى النمو و التوسع داخليا و خارجيا، يحض بتشجيع من قبل السلطات في السودان من خلال مجموعة من التسهيلات و التحفيزات التي تمنحها للبنوك المندمجة. كما أوصت الدراسة البنوك المتعثرة التي ليس لديها حلول أخرى لزيادة رأس مالها بالاندماج لمواجهة التحديات الخارجية، مما يدفع بنك السودان إلى الاستمرار في تطبيق السياسات و الإجراءات التي تساهم في مساندة التطورات العالمية، للاستفادة من المزايا العديدة للاندماج و خاصة تلك التي تسمح للبنوك بتحسين كفاءتها من خلال اكتساب التكنولوجيا المتطورة التي تمكن البنوك من التوسع أكثر و الاستفادة من اقتصاديات الحجم و النطاق، و تفعيل إدارة المخاطر البنكية.¹

و للتأكد أكثر آثار الاندماج البنكي على الجهاز البنكي في السودان، اختار (سهير علي محمد علي عيسى، 2008) دراسة تجريبية اندماج بنكي "المزارع للاستثمار" و "التجاري السوداني"، و هذا من خلال إشكالية تمحورت حول مدى مساهمة الاندماج في تطوير كفاءة البنوك السودانية.

لوصول إلى ذلك تم الاعتماد على أسلوب البحث الإحصائي لجمع المعلومات من الجهات المختصة في هذا المجال و تحليلها، و تمثلت أهم النتائج في أن الاندماج البنكي ساعد في توسيع قاعدة رأس المال و تجميع الموارد المالية من كفاءات و مهارات إدارية، حيث ارتفعت جميع المؤشرات الإيجابية المستخدمة في التحليل بعد الاندماج (الودائع، رأس المال)، غير أنه و على غير المتوقع لم يساهم الاندماج في تخفيض مصاريف الإيرادات التي ضلت أعلى من النسب المثلى (55%) بعد الاندماج بعدما كانت أقل منها قبل الاندماج بالنسبة لبنك المزارع، و في الأخير أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي حدثت فيها عمليات اندماج لتفادي السلبيات و الأخذ بالإيجابيات مع الاهتمام بنشر ثقافة الاندماج البنكي من قبل البنك المركزي و الجهات الحكومية.²

و عن عمليات الاندماج البنكي على مستوى الساحة البنكية اللبنانية فقد حاولت (حنان ضاهر، 2015) تقييم أثر الاندماج و الاستحواذ على الأداء المالي للبنوك من خلال دراسة حالة اندماج "بنك سرادر" مع "بنك عودة" في 2004 لتشكيل "مجموعة عودة سرادر المصرفية".

و للتمكن من ذلك تم استخدام نموذج CAMEL الذي يعتبر أحدث نماذج للتحليل المالي، فهو يقيس أداء البنوك بالاعتماد على مجموعة من المعايير غلى غرار كفاءة الإدارة، و جودة الأرباح و السيولة، و جودة الأصول، و كذا ملاءة رأس المال، أما من حيث فترة الدراسة فتمثلت في ثمانية سنوات من 2000 إلى 2008 و تم تقسمها

¹ - عبد المطلب محمد آدم، الدمج المصرفي و أثره على الجهاز المصرفي في السودان تجريبية بنك الخرطوم (2000-1991)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2002، ص 01.

² - سهير علي محمد علي عيسى، الدمج و أثره على الجهاز المصرفي السوداني، دراسة حالة مصرفي المزارع للاستثمار و التجاري السوداني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، 2008، ص 01.

إلى فترة ما قبل الاندماج و ما بعده، و قد أظهرت معظم مؤشرات نموذج CAMEL تحسن في الأداء المالي ل"بنك سرادار" بعد الاندماج.¹

من خلال استعراضنا لأهم الدراسات التي تناولت أثر الاندماج على الكفاءة البنكية في الدول العربية على غرار مصر و الأردن و دول مجلس التعاون الخليجي و البحرين بالإضافة إلى السودان وجدنا أن واقع الكفاءة في ظل عمليات الاندماج اختلف من تجربة اندماج لأخرى سواء في نفس البلد أو من بلد لآخر، فبينما أظهرت دراسة (Malak.R, 2013) وجود أثر إيجابي على الكفاءة الإدارية العامة للبنوك المصرية و التي ترجع أساسا إلى تحسن في الكفاءة التقنية و كفاءة الحجم، إلا أنه كان له أثر سلبي على تكاليف الوساطة، غير أن نتائج دراسة (Badreldin.A, Kalhoefre.C, 2009) خلصت إلى نتائج تنفي ذلك عندما أظهرت أن عمليات الاندماج لم يكن لها تأثير واضح على ربحية البنوك في مصر.

كما كشف (فادي فلاح القعايدة، 2012) في دراسته عن جود أثر للاندماج على ربحية بنك الأهلي الأردني، غير أن (Bushara.A and Subhara.G, 2017) فخلصت نتائج دراسته إلى عدم وجود فرق كبير في الأداء المالي قبل و بعد عمليات الاندماج البنكي في المملكة البحرينية، أما (Said.G, and al, 2009) فوجد عند تقييمه للاندماج البنكي في البنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي أن للاندماج أثر إيجابي على كفاءة مجلس التعاون الخليجي، مستدلا على تحسن كفاءتها بشكل أسرع في السوق البنكي، و من جهتها خلصت دراسة (حنان ضاهر، 2015) إلى وجود تحسن في الأداء المالي بعد الاندماج في لبنان.

و على مستوى الصناعة المصرفية السودانية وجد (عبد المطلب محمد آدم، 2002) آثاراً إيجابية للاندماج على ربحية البنوك و توسعها داخليا و خارجيا، و هي نتائج لا تختلف عن نتائج دراسة (سهير علي محمد علي عيسى، 2008) التي سبقتها عندما خلصت إلى أن للاندماج البنكي في السودان آثارا إيجابية على جميع المؤشرات المستخدمة في التحليل على غرار الودائع و رأس المال الذي عرف ارتفاعا نتيجة لمساعدته للبنوك على تجميع الموارد المالية من كفاءات و مهارات إدارية.

من خلال هذه الدراسات نجد أن واقع كفاءة الاندماج البنكي في الدول العربية لا يختلف كثيرا عن واقعه في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان، و هو ما يتضح أكثر من خلال الاختلاف في نتائج الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع من قطاع بنكي لآخر، و حتى من تجربة اندماج لأخرى داخل نفس القطاع البنكي.

¹ - حنان ضاهر، أثر الاندماج و الاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، دراسة حالة مجموعة سرادار المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 37، العدد 3، 2015، ص 125.

إن الاختلاف في هذه النتائج دفعت الباحثين إلى الباحثين إلى القيام بمزيد من البحوث و الدراسات من أجل تقديم أدلة إضافية حول أثر الاندماج البنكي على كفاءة البنوك العربية، خاصة في ظل واقع بيئة بنكية عربية تتميز بمحدودية عمليات الاندماج مقارنة بتجارب الاندماج التي شهدتها الساحة البنكية العالمية.

خاتمة الفصل:

لقد شهدت القطاعات البنكية تطور سريع لعمليات الاندماج خلال التسعينات، فإلى جانب إلغاء الضوابط التنظيمية و الابتكارات التكنولوجية و المالية، أدت الحاجة إلى خلق القيمة و الكفاءة و قوة السوق إلى تأجيج هذه العملية على الرغم من تراجعها في بعض الفترات، سواء ارتبط ذلك أساسا بالانكماش الاقتصادي أو الظروف السياسية للبلدان، إلا أنه يبدو أن نشاط الاندماج على مستوى العالم تزايد في فترات الانتعاش الاقتصادي من خلال الإعلان عن موجات اندماج جديدة.

و الواقع أن البنوك التي تواجه مخاطر متزايدة و عدم اليقين و المنافسة، ستعتمد حتما على أهم الوسائل الاستراتيجية الاقتصادية و من بينها الاندماج لتحسين كفاءتها من خلال تخفيض تكاليفها و تعزيز إيراداتها، غير أن الموجات الأولى للاندماج البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان وجدت أن عمليات الاندماج لم تثبت فعاليتها الاقتصادية إلى حد بعيد، و هذا ما أكده التحسن الضئيل جدا في الكفاءة لعمليات الاندماج في الثمانينات، و لم تختلف آثار الاندماج على الكفاءة في الدول العربية عن سابقتها في ظل موجات الاندماج الأولى التي شهدتها خلال التسعينات، عندما كشف عن تباين آثاره من قطاع بنكي لآخر و من تجربة اندماج لأخرى داخل نفس البلد أو بين بلدان عربية مختلفة، و هو ما شجع الباحثين على التساؤل أكثر عن الأثر الحقيقي لهذه العمليات على الكفاءة البنكية من خلال العديد من الدراسات التي تضمنت عمليات اندماج في فترات لاحقة.

خاتمة:

على ضوء ما تقدم في فصول هذا الباب، تبين لنا أهمية الكفاءة البنكية كواحدة من أهم القضايا التي دفعت إلى الانتباه إليها و التركيز عليها، و هذا من خلال الكيفية التي يوفر بها الاندماج للبنوك تكاليف التشغيل و يساهم في تقديم مزيج أوسع من الخدمات، و السماح لأن تكون لها القدرة على المنافسة مع أكبر البنوك المحلية و الدولية، و لهذا قام الباحثون بإجراء العديد من الدراسات على كفاءة الاندماج البنكي في أمريكا و أوروبا و اليابان و بدرجة أقل على الدول العربية و بقية الصناعات البنكية عبر العالم.

من خلال المسح الذي قمنا به لأهم الأدبيات التي تناولت أثر الاندماج على الكفاءة في أهم دول العالم، اتضح لنا أن هناك حاجة إلى الكثير من الوقت لتقييم عمليات الاندماج البنكي و تقديم تحليل دقيق لصلاحية أوجه الاندماج و تحسين الكفاءة في الحالات الفردية لعمليات الاندماج، فالنتائج الفعلية لعمليات الاندماج تبدأ في الظهور في الأجل المتوسط و الطويل، حيث أنه يمكن لتجاربه عبر البلدان أن تُبرز الخطوات التي تضمن أكبر قدر ممكن من مكاسب الكفاءة التي يمكن جنيها من عمليات الاندماج، كما تبرز التجارب في البلدان الأخرى من خلال الأدبيات أهمية تعزيز الحوكمة و التصدي للمصالح المتبقية المتبادلة التي تعترض تحسين الكفاءة كجزء من أهداف الاندماج و تعزيز الرقابة الإشرافية و اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند الحاجة، و معالجة الهوامش الهيكلية التي يمكن أن تعرقل مكاسب الكفاءة من الاندماج، و هناك أيضا دور السلطات الرقابية على مستوى الدول لتسهيل وجود مجال متكافئ لعمليات الاندماج عبر الحدود و هو ما أظهرته الأدبيات في كثير من الأحيان.

أما من جانب أدوات القياس فرأينا أنه في الماضي تم الاعتماد أكثر على النسب المالية التي تحسب من البيانات المالية لتقييم الكفاءة البنكية، ومع أنها لا تزال قيد الاستخدام إلا أن لها عيوباً تجعلها غير مناسبة لتوفير قياس دقيق لكفاءة البنك، و من بين عيوبها أنه يمكن التلاعب بالبيانات المالية من أجل الحصول على نسب مواتية، كما أنها تترك مجالاً لعدم قابليتها للمقارنة في كثير من الأحيان لأن البنوك تستخدم أنظمة محاسبية مختلفة حالياً، مما جعل التقنيات الإحصائية المعلمية و غير المعلمية تبرز كأداة متفوقة لتقييم كفاءة الاندماج البنكي و تحديد مواطن الضعف في البنوك الأقل كفاءة بالإضافة إلى التحسينات اللازمة للوصول إلى المستويات المرغوبة من الكفاءة.

اليك الثالث

فليس كفاءة الأسماء التي يستخدم التحليل التطويري للبيانات

تمهيد:

من خلال الطرح النظري السابق، تبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه الاندماج في تحسين كفاءة البنوك و الاستفادة من وفورات الحجم و النطاق و بالتالي يمكنها أن تنافس بشكل أفضل، و هذا بفضل الجهود التي قامت بها الكثير من الدول لرفع القيود و تحرير قطاع الخدمات المالية من الحواجز التي تحول دون زيادة المنافسة على المستوى الدولي، حيث صدرت تشريعات مختلفة من أجل زيادة المنافسة و تعزيز التكامل و التنوع عبر العالم.

فالاندماج البنكي يساهم بشكل كبير في تنمية و تطوير الاقتصاد من خلال إنشاء كيانات بنكية تتميز بالكفاءة العالية التي تسمح بتقديم مجموعة أوسع من المنتجات باستخدام نفس الأصول التي تمتلكها البنوك السابقة و بالتالي الاقتصاد في التكاليف ، كما يمكن للكيان الناتج الاقتصاد في الإيرادات عندما يتم توزيع نفس المنتجات أو أكثر باستخدام الموارد المشتركة إلى قاعدة أكبر من العملاء، بالإضافة إلى التقليل من مخاطر الائتمان و تفادي التقلبات في الأرباح الذي يتحقق من خلال التنوع و التوسع الجغرافي، بفضل إدارة بنكية كفؤة تمتلك الخبرات و التكنولوجيا المتطورة التي تسمح بتطوير منتجات جديدة و مختلفة باستخدام القدرات المكتسبة حديثاً بفضل الاندماج، و غالباً ما يكون التنوع و الوفاء بمتطلبات الملاءة المالية هو المحرك الرئيسي للتكتلات المشتركة بين القطاعات و عمليات الاندماج عبر الحدود.

في محاولة منا لمعرفة مدى صحة هذا الطرح النظري، حاولنا إجراء مراجعة موسعة للأدلة التجريبية السابقة التي تطرقت لواقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج باستخدام الطرق و المقاربات المختلفة لأهم القطاعات البنكية في العالم، و نقصد بذلك القطاع المصرفي الأمريكي الذي يعتبر مهد الاندماج البنكي و كذا القطاع البنكي الأوروبي الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث صفقات الاندماج و يشكل نموذجاً للاندماج البنكي للعديد من القطاعات البنكية من خلال تجاربه الرائدة في الإصلاح التشريعي و توجه نحو التكامل و الاتحاد البنكي، ثم التجربة اليابانية التي رغم اعتبارها جد حديثة في هذا المجال مقارنة بالقطاعات السابقة باعتبار أول صفقة لها كانت في سبعينات القرن الماضي إلا أنها استطاعت أن تواكب متطلبات المراحل الاقتصادية و تقدم ترسانة من الإصلاحات البنكية التي ساهمت في رفع القيود التنظيمية و السماح لبنوكها بالتوسع و إنشاء كيانات ضخمة من خلال الاندماج، و تبقى التجربة البنكية العربية فريدة من نوعها في هذا المجال حيث نجدها في كثيرة من الأحيان مجبرة على الاندماج لمواجهة التحديات و الضغوطات الكثيرة و في مقدمتها شروط و قوانين منظمة التجارة العالمية، و اتخاذ بنوكها الضعيفة التي لا تستوفي معدلات كفاية رأس المال المطلوب من الاندماج مخرجاً تنفادى من خلاله الإفلاس أمام ضغوط بنوكها المركزية و إصرارها على الرفع من ملاءتها المالية، لا سيما أن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يستخدمان هذه المعايير

للتعامل مع الدول لتنفيذ مشاريعها، على غرار البنك المركزي المصري الذي أرغم على رفع ملاءة قطاعه البنكي من خلال إعلانه قائمة للبنوك الضعيفة المرشحة للاندماج الإجباري خلال فترة محددة، مما يعكس الطبيعة الخاصة لهذه القطاعات التي تختلف عن القطاعات البنكية المتقدمة من حيث الأهداف المراد تحقيقها من الاندماج.

و يبدو أن اختلاف أسباب و دوافع الاندماج من بلد لآخر انعكست على احتمالات تحقيق مكاسب الكفاءة من قطاع بنكي لآخر و من تجربة اندماج لأخرى سواء داخل الحدود أو خارجها، فبينما أشارت أدلة المحاكاة إلى أن الاندماج البنكي كانت له آثار إيجابية ضئيلة على كفاءة بعض البنوك صغيرة الحجم خلال الموجات الأولى من الاندماج، فإن الموجات اللاحقة ساهمت في تدعيم الكفاءة بشكل أفضل نسبياً مقارنة بسابقتها نتيجة للإصلاحات التشريعية و التنظيمية التي صاحبته، و يبقى الحكم على آثار الاندماج على كفاءة البنوك العربية بدقة غير ممكن حالياً في ظل قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع من جهة، و تباين نتائج العدد القليل من الدراسات القائمة من جهة أخرى، في ظل العدد القليل و المتباعد لعمليات الاندماج التي شهدتها القطاعات البنكية العربية.

أمام هذا العدد القليل من صفقات الاندماج البنكي العربي و محدودية الأدبيات التي تحلل آثاره الممكنة، و في ظل هيمنة الدراسات الأمريكية و الأوروبية على الأدبيات المتعلقة بكفاءة الاندماج البنكي، لا يسعنا إلا أن نقول أن هناك حاجة للمزيد من الوقت و التجارب و الدراسات لتقييم عمليات الاندماج البنكي و آثاره الفعلية في الأجل المتوسط و الطويل على كفاءة البنوك العربية.

في سبيل التأكد من صحة النتائج التي توصلنا إليها من استقراء الأدبيات التي تحلل واقع كفاءة البنوك العربية في ظل عمليات الاندماج، سنحاول في هذا الباب قياس كفاءة الاندماج البنكي لعينة من البنوك العربية من خلال فصلين أساسيين يتضمن الفصل الأول منهجية الدراسة و قاعدة البيانات المستخدمة، أما الفصل الثاني فسنخصصه لتحليل كفاءة الاندماج البنكي للبنوك العربية محل الدراسة، و هذا باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات باعتباره أحد الأساليب غير المعلمية التي تعتمد على التقنيات الرياضية لقياس الكفاءة البنكية على النقيض من المتوسط المعتاد كما هو شائع في الإحصاء و المحاسبة، كما يمكن لهذا الأسلوب أن يحدد أيضاً مصادر و كميات عدم الكفاءة لكل مدخل مستخدم و كل مخرج ناتج عن كل بنك مندمج، مما جعل الكثير من الأدلة التجريبية في دراسات مختلفة تؤكد أن مقياس (DEA) جيد بما فيه الكفاية لاستخدامه كأداة للحكم الإداري لأنه يوفر مقياساً فعالاً لكل كيان أو نشاط محل اهتمام.

الفصل الأول

منهجية الدراسة وقاعدة البيانات

مقدمة الفصل:

بعد المسح الأدبي للدراسات التي تناولت واقع كفاءة البنوك العربية في ظل عمليات الاندماج، اتضح أن هناك نقص فادح في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع سواء من حيث العدد أو من حيث المناهج المستخدمة في الدراسة، مما يجعل الحكم بدقة على قدرة البنوك على تحقيق مكاسب الكفاءة من خلال الاندماج سابق لأوانه، و يستدعي العمل و البحث أكثر باستخدام مناهج و طرق عديدة على تجارب مختلفة و فترات متعدّدة.

يهتم هذا الفصل بتحديد الخطوات الأولية للدراسة التطبيقية من خلال مبحثين، إذ يتضمن المبحث الأول منهجية الدراسة من حيث إجراءاتها و أدواتها المستخدمة سواء المتعلقة باختيار نموذج قياس الكفاءة و تقديرها و البرامج الإحصائية التي تسمح بذلك، بينما يعرض المبحث الثاني قاعدة بيانات الدراسة و ذلك من خلال ضبط عينة البنوك محل الدراسة و متغيراتها من مدخلات و مخرجات، و كذا التحليل الإحصائي الوصفي الذي يكشف مختلف التغيرات التي طرأت عليها قبل و بعد الاندماج.

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

تتمثل أهمية تحديد منهجية الدراسة في تحديد الإجراءات الأساسية المتبعة، وكذا مختلف البرامج التي سيتم استخدامها في مختلف مراحل الدراسة من أجل قياس و مقارنة درجات الكفاءة للبنوك العربية المندمجة و غير مندمجة عينة الدراسة، و تحليل النتائج لاختبار فرضيات الدراسة و الإجابة على إشكالياتها.

المطلب الأول: إجراءات الدراسة.

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها، قمنا بقياس كفاءة البنوك العربية المندمجة و غير المندمجة محل الدراسة و مقارنتها لتحديد الوحدات المرجعية و التحسن المطلوب، للتأكد من مدى تأثير الاندماج على كفاءة البنوك قبل اختبار الفرضيات، و هذا من خلال ثلاث مراحل أساسية:

الفرع الأول: المرحلة الأولى.

في المرحلة الأولى سنقوم بقياس درجات الكفاءة باستخدام نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) لأسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) ذات التوجه المخرجي (Output Oriented) و المدخلي (Oriented Input) للحصول على نتائج أكثر ارتباطا بالواقع، و جاء هذا الاختيار بناء على التحليل الإحصائي لعملية المسح التي قمنا بها حول النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة المنشورة عن كفاءة البنوك خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2000 و 2010، فمن بين حوالي 75 دراسة تم استخدام نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة في 29 دراسة و تقاسمت الدراسات الأخرى بقية النماذج، و يرجع اعتمادنا على التوجهين المدخلي و المخرجي في دراستنا للخصائص الاقتصادية للبلدان العربية و كذا تنوع البنوك محل الدراسة، فاعتمدنا على التوجه المدخلي لأن بعض مسيري البنوك يكونون راضين إلى حد بعيد عن النواتج و يهدفون إلى الاقتصاد و التخفيض أكثر في مستوى الموارد المستخدمة لتفادي الهدر، و بالتالي فهم يرون أن هذا التوجه أكثر ملائمة لأنه أكثر ارتباطا بالمحيط الداخلي لها و الذي يمكن التحكم فيه أكثر من المحيط الخارجي الديناميكي البعيد عن سيطرتهم، عكس بعض المسيرين الآخرين الذين يفضلون التوجه المخرجي الذي يسعون من خلاله إلى تحقيق أكبر قدر من النواتج من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانات و الموارد التي تزخر بها بنوكهم.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية.

بعد قياس درجات الكفاءة قما باستخدام أسلوب آخر تمثل في مؤشر مالمكويس (Mamlquist) الذي يسمح بتفسير انحرافات درجات الكفاءة من مرحلة لأخرى (قبل و بعد الاندماج) و من بنك لآخر (البنوك المندمجة و تلك التي لم تندمج)، و هذا من خلال قياس التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل بين مشاهدين بواسطة حساب معدل المسافات بين كل مشاهدة و منحنى حدود الإنتاج الذي يمثل مستوى معين للتكنولوجيا، و يسمح الإجراء الأخير الذي قما به في هذه المرحلة بتحديد إمكانيات تحسين الكفاءة بالاعتماد على المقارنات المرجعية و استغلال إمكانيات تحسين النشاط.

المطلب الثاني: الأدوات الكمية المستخدمة في الدراسة.

إن قياس كفاءة الاندماج البنكي يستند على مجموعة من الأدوات الكمية التي تساعد في الإجابة على الإشكالية الرئيسية و اختبار فرضياتها على نحو أفضل، من خلال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) الذي يمثل برمجة رياضية تحاول إنشاء منحنى حدودي للنسب (مدخلات-مخرجات) يسمى مغلف حدود الإنتاج و يعبر عن "أفضل الممارسات"، و الذي يمثل الحدود القصوى للكفاءة و يسعى لقياس درجات الكفاءة مقارنة بهذا المنحنى عن طريق تقنيات البرمجة الخطية التي تستند إلى التوجيه المدخلي تارة و المخرجي تارة أخرى.

الفرع الأول: اختيار نموذج قياس الكفاءة.

بعد عملية المسح الإحصائي التي قما بها و المتعلقة بالنماذج الأكثر استخداما في قياس الكفاءة البنكية، في ظل اختلاف البنوك و المتغيرات (المدخلات/المخرجات) المستخدمة و تعددها من دراسة لأخرى، قما باختيار نموذج الدراسة على النحو التالي:

أولاً: تحديد نوع اقتصاديات الحجم.

إن اختيارنا لنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) كان بناء على الدراسة التي أجريت على 200 بنك على المستوى الدولي و التي أثبتت أنها تمارس نشاطها ضمن اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS)¹، لأنه النموذج الأمثل للتوليف بين المدخلات و المخرجات في قياس كفاءة الاندماج البنكي و الوصول إلى نتائج أكثر دقة و واقعية.

ثانياً: تحديد اتجاه توجه اقتصاديات الحجم المتغيرة.

يعتبر اختيار التوجه أثناء قياس كفاءة البنكية خطوة مهمة جداً، فهو يتيح للبنوك إستراتيجيتين لتحسين كفاءتها، سواء من خلال الحفاظ على المستوى الحالي من المخرجات (الإنتاج) مع التقليل من الموارد (المدخلات)، أو

¹ - Eric Lamarque, Le Controle De Gestion Bancaire, p 06, Consultée le 22/02/2018 (en ligne) sur le Site : www.numilog.fr/package/extraits_pdf/e224823.pdf

الاحتفاظ بالمستوى الحالي من المدخلات (الموارد) لإنتاج مستوى أعلى من الإنتاج (المخرجات)، و بالتالي يظهر بوضوح تناسب كلي التوجهين مع البنوك محل الدراسة في سبيل تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة، سواء بالنسبة لبعضها الذي يرغب في تحسين كفاءته من خلال مدخلاته لأنه يرى أنه يحقق مستوى إنتاج أمثل و يسعى للتقليل من الهدر في الموارد، أو بعضها الآخر الذي يرغب في تحسين كفاءته من خلال مخرجاته فيسعى للوصول إلى المستوى الإنتاجي الأمثل مع الاحتفاظ بالمستوى الحالي من الموارد.

إن أهمية التوجهين تكمن في الفرص التي يمكن أن تُتاح للبنوك التي تسعى دائما إلى تحسين كفاءتها، سواء بالنسبة للبنوك الحالية محل الدراسة (المندمجة و غير مندمجة) أو بالنسبة لبقية البنوك الأخرى من أجل الرقي بكفاءتها البنكية، و تكتب النماذج الرياضية لاقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي (BBC-I) و المخرجي (BBC-O) على النحو التالي:

أ- نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي (BCC-I):

نفرض أنه لدينا البنك (0) من عينة مكونة من (N) بنك، إذ يستهلك البنك (0) X_i من المدخلات حيث أن $(i=1, 2, \dots, m)$ لإنتاج Y_r من المخرجات حيث أن $(r=1, 2, \dots, s)$ ، و بالتالي فإن الثنائية (X_o, Y_o) تمثل مدخلات و مخرجات البنك 0، و يُكتب النموذج المقابل لاقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي على النحو التالي:²

Min θ_o

Subject To

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq \theta_o x_{io} \quad i=1, 2, \dots, m;$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r=1, 2, \dots, s;$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1 \quad j=1, 2, \dots, n;$$

$$\theta_o, \lambda_j \geq 0$$

² - لمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على:

- Wade D. Cook, Joe Zhu, Modeling Performance Measurement : Applications and Implementation Issues in DEA, Springer Science+Business Media, New York, USA , 2005, p10.

ب- نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المخرجي (BCC-O):

تكتب الصيغة الرياضية لنموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المخرجي على النحو التالي:³

Max θ_0

Subject To

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j y_{rj} \geq \theta_0 y_{ro} \quad i=1, 2, \dots, m;$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j x_{ij} \leq x_{io} \quad r=1, 2, \dots, s;$$

$$\sum_{j=1}^n \lambda_j = 1 \quad J=1, 2, \dots, n;$$

$$\theta_0, \lambda_j \geq 0$$

الفرع الثاني: اختيار نموذج لتقدير التغير في الإنتاجية الكلية للبنوك.

قام الباحثون غالباً بالاعتماد على نوعين من المؤشرات لتفسير التغيرات في الكفاءة، حيث قاموا باستخدام مؤشر Tornqvist في الدراسات العلمية، في حين اعتبروا مؤشر مالمكويست (Index Malmquist) كأهم المؤشرات و الأكثر تفضيلاً لهذا النوع من البحوث، لأنه يعطي الفروقات مقارنة بالمنحنى الحدودي لكل قيم عدم الكفاءة مما رشحه لأن يكون أحسن النماذج استخداماً لقياس إنتاجية القطاع البنكي.⁴

المطلب الثالث: البرامج المستخدمة في الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة و تطبيق مختلف نماذجها، قمنا باستخدام مجموعة من البرامج نوجزها فيما يلي:

- برنامج (DEA Version 2.1): يستخدم من أجل قياس نسب الكفاءة و تحديد الوحدات المرجعية و إمكانيات التحسين.

- برنامج (SPSS16): هو برنامج استمد اختصاره من العبارة (Statistical Package For Social Sciences) و يعني معالجة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث يعتبر هذا البرنامج الأكثر استخداماً لتحليل المعلومات الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.

- برنامج (Excel): و هو برنامج ضمن حزمة Office يستخدم لمعالجة و تخزين العمليات الحسابية بشكل آلي.

³ - لمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على:

- Wade D. Cook, Joe Zhu, Op.Cit, P 10.

⁴ - لمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على:

- Katerina Lyroudi, Dimitrios Angelidis, Measuring Banking Productivity Of The Most Recent European Union Member Countries: A Non Parametric Approach, Journal Of Economics and Business, Vol ix, N°01, 2006, p 47.

المبحث الثاني: قاعدة البيانات المستخدمة في الدراسة.

تتمثل قاعدة البيانات التي أسندت إليها الدراسة التطبيقية في عينة البنوك و متغيرات النموذج و التي سنقوم بتوضيحها على النحو التالي:

المطلب الأول: عينة البنوك المستخدمة في النموذج.

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك العربية التي تنشط ضمن القطاعات البنكية العربية، و المكونة من ثلاثين (30) بنك، حيث تنقسم المجموعة الأساسية إلى مجموعتين فرعيتين إذ تتضمن المجموعة الفرعية الأولى البنوك التي قامت بعمليات اندماج و المقدرة بعشرة (10) بنوك، في حين تتضمن المجموعة الفرعية الثانية عشرون (20) بنكاً تُستخدم لمقارنة نسب كفاءتها مع تلك التي قامت بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة المقدرة بستة (06) سنوات مقسمة إلى ثلاث (03) سنوات قبل الاندماج من 2001 إلى 2003 و ثلاث سنوات (03) بعد الاندماج من 2010 إلى 2012، و يعود سبب اختيار هذه الفترة إلى جملة من الأسباب أهمها:

- خصائص القطاعات المصرفية العربية التي لم تعرف عمليات اندماج كثيرة على غرار نظيرتها الأوروبية و الأمريكية و دول جنوب شرق آسيا، إذ أن معظمها كان خلال فترات متقطعة خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية و لعل أهمها الانفتاح على العالم الخارجي مما تمخض عنه دخول بنوك عالمية للمنطقة و اشتداد المنافسة بينها، في وقت عرفت فيه هذه الدول صدمات اقتصادية نتيجة تدهور أسعار البترول مما جعلها تدخل في مرحلة جديدة تعرف بمرحلة ما بعد النفط معتمدة خلالها بشكل كبير على قطاعها البنكية للخروج من هذه الأزمة.

- الصعوبات المتعلقة بجمع المعلومات و التي تعتبر خاصية مشتركة لدى جميع الدول العربية التي لا زالت غير قادرة على وضع قاعدة بيانات خاصة بقطاعها البنكية على غرار بقية الدول، ففي ظل عدم تماثل المعلومات و اكتفاء معظم مواقع البنوك العربية بنشر البيانات المالية للسنوات القليلة الماضية فقط و عدم تحديثها من خلال عرض مختلف التطورات التي عرفتتها هذه البنوك من اندماجات و تغيير لأسمائها...، قمنا بالاعتماد على قاعدة بيانات (Bank Scope) المتوفرة لدينا خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (1-5): عينة البنوك التي قامت بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة .

البلد	الرمز	اسم البنك	سنة التأسيس	سنة الاندماج
الأردن	JAB	البنك الأهلي الأردني	1955	2005
الإمارات	UNB	بنك الاتحاد الوطني	1983	2005
البحرين	BBK	بنك البحرين و الكويت	1971	2008
	AUB	بنك الأهلي المتحد البحرين	2000	2005
السعودية	SFG	مجموعة سامبا المالية	1980	2008
مصر	AAIB	البنك العربي الإفريقي الدولي	1964	2005
	NBE	البنك الوطني المصري	1898	2006
	BM	بنك مصر	1920	2004
قطر	QIB	بنك قطر الدولي	2000	2004
	QAB	البنك الأهلي القطري	2000	2004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope و المواقع الرسمية للبنوك.

يتضمن الجدول (1-5) عشر (10) بنوك لسته (06) دول عربية تتصدرها مصر بثلاث عمليات اندماج، متبوعة بكل من البحرين و قطر بعمليتي اندماج لكل منهما، لتليهما كل من الأردن و الإمارات و السعودية باندماج و احد لكل منها، و تجدر الإشارة أن عمليات الاندماج البنكي تم الحصول عليها بالاعتماد على البيانات المتوفرة لدى قاعدة بيانات Bank Scope.

الجدول رقم (2-5): عينة البنوك التي لم تقم بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة .

البلد	الرمز	اسم البنك	سنة التأسيس
الأردن	AJB	البنك العربي الأردني	1930
	JIB	البنك الإسلامي الأردني	1978
	FHBTJ	بنك الإسكان للتجارة و التمويل - الأردن	1974
الإمارات	NBA	بنك أبوظبي الوطني	1968
	FGB	بنك الخليج الاول	1979
	CAB	بنك أبوظبي التجاري	1960
	FHBTE	بنك الإسكان للتجارة و التمويل - الإمارات	1974
البحرين	CAB	الشركة العربية المصرفية	1980
	GIB	بنك الخليج الدولي	1975

1957	البنك الوطني البحرين	NBB	
2000	البنك السعودي البريطاني	SBB	السعودية
1980	البنك العربي الوطني	ANB	
1976	بنك الاستثمار السعودي	SIB	
1938	البنك الوطني التجاري السعودي	NCM	
1952	بنك القاهرة	BC	
1982	البنك المصري البريطاني	HSBC	مصر
1978	بنك الاستثمار العربي	AIB	
1975	بنك قطر التجاري	QCB	
1964	بنك قطر الوطني	QNB	قطر
1964	بنك الدوحة	DB	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope و المواقع الرسمية للبنوك.

يتضمن الجدول (2-5) عشرون (20) بنك عربي لم يقم بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة، و المختارة من نفس الدول العربية الستة (06) التي تضمنتها عينة البنوك التي قامت بعمليات اندماج كما أشرنا سابقا، و تتضمن هذه العينة أكبر البنوك من حيث الموجودات و السمعة و الأقدمية، و هذا لتحقيق أهداف الدراسة و الحصول على نتائج أكثر مصداقية و واقعية.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة.

يعد تحديد المدخلات و المخرجات الصحيحة في غاية الأهمية بالنسبة لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات و كذا تفسير نتائجه و اختبار الفرضيات، فهي تعتبر أحد المداخل الأساسية المستخدمة لفهم تكنولوجيا الإنتاج الموافق للنشاط البنكي.

الفرع الأول: منهج اختيار متغيرات الدراسة.

يعتبر تحديد مدخلات و مخرجات البنوك عملية غير سهلة لأن البنك يستخدم مدخلات عديدة لإنتاج مخرجات متعددة من جهة و تعدد مناهج اختيار المتغيرات من جهة أخرى، و لتفادي هذه الصعوبات قمنا بالاعتماد على نهج الوساطة الذي اقترحه (Berger and Humphry, 1977) لأنه يعتبر أكثر تعبيرا عن طبيعة نشاط المؤسسة البنكية مقارنة بنهج الإنتاج، و خاصة بالنسبة للقطاعات البنكية العربية محل الدراسة التي يرى (Hussain et al, 2002) أنها لا تزال تقليدية، و بالتالي فإن نهج الوساطة الذي يعتبر أن البنوك أساسا تقوم بجمع الأموال (الودائع) و تقديم القروض يعتبر الأسلوب الأنسب للدراسة، و قد تم استخدامه من قبل الكثير من الباحثين على غرار

(Paradi et al, 2010) ، (Giokas, 2008) ، (Noulas et al, 2008) ، (Das et al, 2007) ، (Portela and Thanassoulis, 2007) ، (Wu et al, 2006) ، (Dekker and Post, 2001) ، (Sevovic et al, 2001) ، (Athanossopoulos and Giokas, 2000).

الفرع الثاني: مدخلات و مخرجات الدراسة.

إن المشاكل المتكررة التي تواجهها الدراسات التي استخدمت أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) لقياس كفاءة البنوك و المتعلقة بمدى توافر البيانات خلال الفترة الزمنية المناسبة، جعلنا نتأقلم معها و نعمل على التقليل من حدّتها من خلال اختيار المتغيرات (المدخلات و المخرجات) الأكثر استخداما و اتفاقا عليها من قبل الباحثين سابقا على غرار (Avkiran, 2004) و (Kao and Liu, 2004) و كذا (Said Gattoufi et al, 2009) لنهيج الوساطة كما يلي:

الجدول رقم (3-5): متغيرات الدراسة.

التميز	التعريف	المخرجات	التميز	التعريف	المدخلات
Y1	فوائد القروض و الفوائد الأخرى كالفوائد على الأوراق الحكومية	إيرادات الفوائد Interest Income	X1	مصرفات الودائع و الأموال المقترضة الأخرى	مصرفات الفوائد Interest Expenses
Y2	رسوم الخدمة على القروض و المعاملات و العمولات و الإيرادات التشغيلية الأخرى	الإيرادات من غير الفوائد Non Interes Income	X2	نفقات تحويل الودائع إلى قروض بما في ذلك رسوم الخدمات و العمولات و مصاريف الإدارة العامة و المرتبات و المصاريف الأخرى	مصرفات من غير الفوائد Non Interest Expense

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (Avkiran, 2004) و (Kao and Liu, 2004) و كذا (Said Gattoufi et al, 2009).

الفرع الثالث: درجة الارتباط بين المتغيرات.

إن تحديد مدخلات و مخرجات النموذج لابد أن يكون على أساس وجود ارتباط بينها تحت فرضية الزيادة في أحد المدخلات يترتب عنه التغير في مخرج واحد أو أكثر، و بالتالي فإنه كان لزاما علينا التحقق من مدى حسن اختيار المتغيرات التي تعبر بصدق عن نشاط البنوك عن طريق القيام باختبار Pearson للارتباط باستخدام برنامج SPSS للحزم الإحصائية، بحيث كلما زاد الارتباط بين المتغيرات كان ذلك مؤشر جيد عن صلابة النموذج

و يتضمن الجدول (4-5) نتائج الارتباط بين المتغيرات بشكل زوجي الناتج عن اختبار Pearson للارتباط على النحو التالي:

الجدول رقم (4-5): درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

القرار	المعنوية	قيمة معامل الارتباط	المتغيرات
معنوي	0.000	0.885	Y1-X1
معنوي	0.000	0.586	Y2-X1
معنوي	0.000	0.840	Y1-X2
معنوي	0.000	0.816	Y2-X2

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول (4-5) نلاحظ أن هناك ارتباط فاق 50% ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1% بين كافة المدخلات و المخرجات، حيث أظهرت النتائج ارتباط قوي بلغ حوالي 88% بين مصروفات الفوائد و إيراداتها و 58% مع الإيرادات من غير الفوائد، كما أظهرت النتائج كذلك ارتباط قوي بلغ 84% و 81.6% بين المصروفات من غير الفوائد و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد على الترتيب، و هو ما يعتبر منطقي جداً و يُظهر أن هناك ارتباط بين مدخلات الدراسة و مخرجاتها، مما سيسمح بمواصلة إجراءات الدراسة التطبيقية دون إقصاء أي من المتغيرات.

المطلب الثالث: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

إن العرض الإحصائي الوصفي يساهم في توضيح التطورات و وضع الترتيبات اللازمة التي تطرأ على المتغيرات قبل و بعد عمليات الاندماج البنكي لكل بنك مندمج على حدة من جهة، و مقارنتها مع التطورات التي شهدتها هذه المتغيرات بالنسبة للبنوك التي لم تقم بعمليات اندماج خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البنوك المندمجة.

إن العرض الإحصائي الوصفي في شكل جداول يعتبر كمؤشر أولي لنتائج الدراسة القياسية، فهو يساهم في الحصول على وصف عام و سريع للظاهرة المدروسة، و الذي يمكن أن يتم من خلال المقاييس العادية الوصفية منها المتوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، و الانحراف المعياري الذي يعتبر من أهم مقاييس التشتت التي تقيس مدى التبعثر و التشتت الإحصائي خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (5-5): الإحصاءات الوصفية لمدخلات و مخرجات البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج.

المبالغ بالملليون دولار أمريكي

المخرجات		المدخلات		بعد الاندماج	المخرجات		المدخلات		قبل الاندماج	البنك و سنة اندماجها
Y2	Y1	X2	X1		Y2	Y1	X2	X1		
45.95	183.18	88.72	73.18	المتوسط	26.00	94.22	41.54	56.28	المتوسط	JAB الأردن 2005
44.64	173.23	86.19	68.30	الأدنى	23.23	78.59	40.56	41.40	الأدنى	
48.30	197.88	93.80	79.71	الأعلى	27.46	116.76	42.11	72.67	الأعلى	
2.03	12.98	4.39	5.87	الانحراف	2.40	19.99	0.85	15.68	الانحراف	
145.28	904.44	202.58	402.95	المتوسط	49.64	71.86	58.69	94.52	المتوسط	UNB الإمارات 2005
122.17	829.06	194.81	368.77	الأدنى	45.42	46.43	56.73	54.74	الأدنى	
164.57	973.44	214.38	462.98	الأعلى	54.87	114.41	61.19	114.41	الأعلى	
21.45	72.40	10.38	52.15	الانحراف	4.80	37.08	2.27	34.45	الانحراف	
103.76	247.10	126.40	90.61	المتوسط	56.48	168.85	53.32	77.45	المتوسط	BBK البحرين 2008
87.10	223.42	120.0	82.10	الأدنى	37.10	135.0	49.73	53.68	الأدنى	
116.84	275.0	133.16	101.84	الأعلى	81.84	198.42	57.89	110.78	الأعلى	
15.19	26.04	6.58	10.14	الانحراف	22.95	31.92	4.16	29.72	الانحراف	
625.17	2577.27	696.40	1075.43	المتوسط	157.45	595.34	196.83	337.10	المتوسط	AUB البحرين 2005
558.68	2351.31	666.84	1012.36	الأدنى	149.73	557.10	189.47	284.47	الأدنى	
724.21	2817.63	719.21	1142.89	الأعلى	163.15	650.0	202.36	423.15	الأعلى	
87.43	233.49	26.82	65.37	الانحراف	6.93	48.57	6.63	75.13	الانحراف	
381.33	1309.99	526.97	143.91	المتوسط	383.03	1003.59	310.62	353.53	المتوسط	SFG السعودية 2008
318.93	1271.52	509.09	124.29	الأدنى	334.72	858.02	274.96	203.17	الأدنى	
425.62	1385.25	550.21	175.52	الأعلى	469.25	1228.37	340.98	568.26	الأعلى	
55.60	65.17	21.07	27.63	الانحراف	74.84	197.46	33.32	190.86	الانحراف	
13.40	80.11	14.34	49.19	المتوسط	3.90	12.78	4.65	7.86	المتوسط	AAIB مصر 2005
12.55	76.62	13.26	48.71	الأدنى	2.26	10.06	4.02	5.44	الأدنى	
14.98	84.20	16.28	49.66	الأعلى	5.58	14.98	5.59	9.74	الأعلى	
1.36	3.82	1.68	0.47	الانحراف	1.66	2.50	0.82	2.20	الانحراف	
349.38	3879.92	689.63	2830.87	المتوسط	274.90	1646.99	250.37	1443.22	المتوسط	NBE مصر 2006
345.12	3639.27	590.72	2741.88	الأدنى	258.42	1471.06	211.04	1315.24	الأدنى	
357.48	4272.45	817.04	2888.26	الأعلى	294.85	1853.29	284.59	1599.94	الأعلى	
7.01	342.82	115.81	78.14	الانحراف	18.46	192.91	37.04	144.50	الانحراف	
628.68	1947.44	394.93	1450.28	المتوسط	237.61	1173.19	188.97	1010.16	المتوسط	BM مصر 2004
111.36	1734.27	361.49	1410.40	الأدنى	152.42	1077.53	157.60	898.95	الأدنى	
1529.09	2213.63	439.68	1494.30	الأعلى	352.98	1296.93	243.40	1087.35	الأعلى	
782.66	244.03	40.30	46.64	الانحراف	103.63	112.36	47.32	98.70	الانحراف	
68.39	93.65	257.81	86.99	المتوسط	4.72	18.15	5.38	6.43	المتوسط	QIB قطر 2004
63.54	87.14	255.08	75.52	الأدنى	4.36	12.96	4.56	2.50	الأدنى	
77.91	97.08	263.04	108.57	الأعلى	5.19	27.88	6.04	13.70	الأعلى	
8.24	5.64	4.52	18.69	الانحراف	0.42	8.43	0.75	6.30	الانحراف	

35.46	241.33	54.99	87.93	المتوسط	9.96	35.66	11.64	18.80	المتوسط	QAB قطر 2004
32.22	212.66	50.82	65.30	الأدنى	5.57	32.74	11.20	11.09	الأدنى	
39.86	286.86	58.73	131.26	الأعلى	12.85	40.35	12.30	30.57	الأعلى	
3.94	39.86	3.97	37.53	الانحراف	3.86	4.10	0.58	10.35	الانحراف	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope المعالجة عن طريق برنامج SPSS.

يعرض الجدول رقم (5-5) الإحصاءات الوصفية للمدخلات و المخرجات على مستوى كل بنك مندمج قبل

و بعد عملية الاندماج، و هذا لمعرفة مستويات التغيرات في المدخلات و المخرجات نتيجة هذه العملية.

بالنسبة لبنك الأهلي الأردني نلاحظ ارتفاع محدود في مصاريف الفوائد فبعدها كانت بمتوسط 56.28 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، أصبحت بمتوسط 73.18 مليون دولار أمريكي أي ارتفع بنسبة 30.02%، كما ارتفعت المصاريف من غير الفوائد إلى حوالي الضعف بعد عملية الاندماج و الذي يرتبط بشكل كبير بالمصاريف الإدارية و المرتبات و مصاريف تحويل الودائع إلى قروض، و يمكن الحكم على هذا التغير إحصائياً أنه جدّ مقبول مقارنة بالتغير الذي شهدته مخرجات البنك حيث ارتفعت إيرادات الفوائد إلى حوالي 94.41%، فبعدها كانت بمتوسط 94.22 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج أصبحت بمتوسط 183.18 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج، في حين ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد إلى حوالي 76.73% أي بمتوسط 45.95 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 26.00 مليون أمريكي دولار قبل الاندماج.

أما بالنسبة لبنك الاتحاد الوطني الإماراتي فنلاحظ ارتفاع كبير في مصاريف الفوائد فاق الثلاث أضعاف مقارنة بما كان عليه قبل الاندماج، فبعدها كان بمتوسط 94.52 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج أصبح بمتوسط 402.95 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج، كما ارتفعت المصاريف من غير الفوائد إلى أكثر من الضعفين بعد هذه العملية لتصبح بمتوسط 202.58 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 58.69 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، إلا أن ذلك لا يعتبر مؤشراً إحصائياً سلبياً مادام البنك استطاع أن يحقق ارتفاعاً كبيراً في إيرادات الفوائد بإحدى عشر ضعفاً ليصبح بمتوسط 904.44 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كان بمتوسط 71.86 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، و ارتفاع في الإيرادات من غير الفوائد الذي فاق الضعف بعد الاندماج أي بمتوسط 145.28 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج مقابل 49.64 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج.

بالمقابل عرف متوسط مصاريف الفوائد لبنك البحرين و الكويت ارتفاعاً طفيفاً في مصاريف الفوائد بمتوسط 90.61 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 77.45 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، في حين ارتفعت مصاريف من غير الفوائد إلى أكثر من الضعف ليصبح بمتوسط 126.40 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 53.32 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، أما مخرجاته فلم تشهد ارتفاعاً كبيراً حيث بلغ متوسط إيرادات الفوائد بعد الاندماج 247.10 مليون دولار أمريكي بعدما كانت بمتوسط 168.85 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، و نفس الملاحظة بالنسبة للإيرادات من غير الفوائد التي بلغ متوسطها 76.103 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 56.48 مليون دولار أمريكي.

بينما نلاحظ أن متوسط مصاريف الفوائد لبنك الأهلي المتحد البحرين عرفت ارتفاعاً كبيراً فاق الضعفين مقارنة بما كان عليه قبل الاندماج، فبعدها كان بمتوسط 337.10 مليون دولار أمريكي أصبح 1075.43 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج، كما ارتفعت المصاريف من غير الفوائد إلى أكثر من الضعفين بعد عملية الاندماج بمتوسط 696.40 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 196.83 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، أما مخرجاته فلم تتعد كثيراً عن مدخلاته حيث استطاع أن يحقق ارتفاعاً في إيرادات الفوائد فاق الثلاثة أضعاف بمتوسط 2577.27 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كان بمتوسط 595.34 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، و ارتفاع في الإيرادات من غير الفوائد الذي فاق الضعفين بعد عملية الاندماج بمتوسط 625.17 مليون دولار أمريكي مقابل 157.45 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج.

و على عكس البنوك السابقة شهدت مجموعة سامبا السعودية انخفاضاً في متوسط مصاريف الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد مع ارتفاع المصاريف من غير الفوائد و إيرادات الفوائد بعد الاندماج ، حيث انخفض متوسط مصاريف الفوائد إلى 143.91 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كان بمتوسط 353.53 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، كما ارتفع متوسط المصاريف من غير الفوائد إلى 526.97 مليون دولار أمريكي بعدما كان متوسطها قبل عملية الاندماج 310.62 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة للمخرجات فارتفع متوسط إيرادات الفوائد إلى 1309.99 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 1003.59 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، في حين انخفضت المصاريف من غير الفوائد إلى 381.33 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 383.03 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج.

أما بالنسبة لبنك العربي الإفريقي الدولي المصري فنلاحظ ارتفاع في مصاريف الفوائد فاق الخمس أضعاف مقارنة بما كان عليه قبل الاندماج فبعدما كان بمتوسط 7.86 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج أصبح 49.19 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج، كما ارتفعت المصاريف من غير الفوائد إلى أكثر من ثلاث أضعاف بمتوسط 14.34 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كانت بمتوسط 4.65 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، إلا أن المسح الإحصائي الوصفي للمخرجات يُظهر ارتفاعاً أكبر في إيرادات الفوائد فاق الخمسة أضعاف بعد الاندماج بمتوسط 80.11 مليون دولار أمريكي بعدما كان بمتوسط 12.78 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، و ارتفاع في الإيرادات من غير الفوائد فاق الضعفين بعد الاندماج بمتوسط 13.40 مليون دولار أمريكي مقابل 3.90 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج.

بالمقابل نلاحظ أن متوسط مصاريف الفوائد للبنك الوطني المصري عرف ارتفاعاً كبيراً في مصاريف الفوائد اقترب من الضعف مقارنة بما كان عليه قبل الاندماج، فبعدما كان بمتوسط 1443.22 مليون دولار أمريكي أصبح بمتوسط 2830.87 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج، كما ارتفعت المصاريف من غير الفوائد إلى أكثر من الضعفين كذلك بعد عملية الاندماج أي بمتوسط 689.63 مليون دولار أمريكي بعدما كانت بمتوسط 250.37 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، و صاحب ذلك ارتفاعاً في المخرجات كذلك إذ فاق الضعفين بالنسبة لإيرادات الفوائد بمتوسط 3639.27 مليون دولار أمريكي بعدما كان 1471.06 مليون دولار أمريكي، و ارتفاعاً في الإيرادات من غير الفوائد فاق الضعف بعد عملية الاندماج بمتوسط 349.38 مليون دولار أمريكي مقابل 274.90 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج.

في حين ذهب بنك مصر في نفس مسار البنوك التي ارتفعت مدخلاتها و مخرجاتها بعد الاندماج، حيث ارتفع متوسط مصاريف الفوائد إلى 1450.28 مليون دولار أمريكي بعد ما كان متوسطها قبل الاندماج 1010.16 مليون دولار أمريكي، كما ارتفع متوسط المصاريف من غير الفوائد إلى 394.93 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كان بمتوسط 188.97 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، أما من جانب المخرجات فارتفع متوسط إيرادات الفوائد إلى 1947.44 مليون دولار أمريكي و متوسط الإيرادات من غير الفوائد 628.68 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج، بعدما كان متوسط إيرادات الفوائد 1173.19 مليون دولار أمريكي و متوسط الإيرادات من غير الفوائد 237.61 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج.

و على غرار أغلبية البنوك نلاحظ ارتفاع متوسط مصاريف الفوائد لبنك قطر الدولي إلى أكثر من اثني عشر مرة بعد الاندماج بمتوسط 86.99 مليون دولار أمريكي بعدما كانت بمتوسط 6.43 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، كما عرف متوسط المصاريف من غير الفوائد ارتفاعاً كبيراً فأصبح بمتوسط 81.257 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج بعدما كان بمتوسط 5.38 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، أمّا مخرجات البنك فارتفعت كذلك حيث ارتفعت إيرادات الفوائد لتصبح بمتوسط 93.65 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج مقابل 18.15 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، و الإيرادات من غير الفوائد بمتوسط 68.39 مليون دولار أمريكي بعد الاندماج مقابل 4.72 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج.

كما ارتفعت كذلك مدخلات و مخرجات بنك الأهلي القطري إذ ارتفعت مصاريف الفوائد حيث بلغ متوسطها 18.80 مليون دولار أمريكي و متوسط المصاريف من غير الفوائد من 11.64 مليون دولار أمريكي قبل الاندماج، و أصبحت بمتوسط 87.93 مليون دولار أمريكي و 54.99 مليون دولار أمريكي بالنسبة لمصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد على الترتيب بعد الاندماج، كذلك ارتفع متوسط إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد من 35.66 مليون دولار أمريكي و 9.96 مليون دولار أمريكي على الترتيب قبل الاندماج إلى 1.214 مليون دولار أمريكي و 37.86 مليون دولار أمريكي على الترتيب بعد الاندماج.

و يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية لاتجاه التغيرات في مدخلات و مخرجات البنوك بعد

الاندماج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-6): أهم التغيرات التي شهدتها مدخلات و مخرجات البنوك المندمجة بعد الاندماج.

المخرجات بعد الاندماج		المدخلات بعد الاندماج		البنك و سنة اندماجها
Y2	Y1	X2	X1	
ارتفاع فاق النصف	ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفاع محدود	JAB الأردن 2005
ارتفاع فاق الضعف	ارتفعت بإحدى عشر مرة	ارتفاع فاق الضعفين	ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	UNB الإمارات 2005
ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفعت بحوالي الضعف	ارتفاع فاق النصف	ارتفاع طفيف	BBK البحرين 2008
ارتفاع فاق الضعفين	ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	ارتفاع فاق الضعفين	ارتفاع فاق الضعفين	AUB البحرين 2005
انخفاض طفيف	ارتفاع طفيف	ارتفاع أكثر من النصف	انخفاض أكثر من الضعفين	SFG السعودية 2008
ارتفاع فاق الضعفين	ارتفاع فاق الخمس أضعاف	ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	ارتفاع فاق الخمس أضعاف	AAIB مصر 2005
ارتفاع فاق الضعف	ارتفاع فاق الضعفين	ارتفاع فاق الضعفين	ارتفاع اقترب من الضعف	NBE مصر 2006
ارتفاع فاق الضعف	ارتفاع فاق النصف	ارتفاع فاق الضعف	ارتفاع اقترب من النصف	BM مصر 2004
ارتفاع فاق الأربعة عشر ضعف	ارتفاع فاق الخمس أضعاف	ارتفاع فاق سبعة و أربعون مرة	ارتفاع فاق اثني عشر مرة	QIB قطر 2004
ارتفاع فاق الثلاث أضعاف	ارتفاع بستة أضعاف	ارتفاع فاق الأربعة أضعاف	ارتفاع فاق الأربعة أضعاف	QAB قطر 2004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope المعالجة عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة السابقة نلاحظ أن معظم البنوك سارت على نفس النسق، فباستثناء مجموعة سامبا المالية الذي شهدت انخفاضا في مصاريف الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد بالمقابل ارتفاعا في المصاريف من غير الفوائد و إيرادات الفوائد بعد الاندماج، فإن بقية البنوك شهدت ارتفاعا بنسب متفاوتة في المدخلات و المخرجات مما يجعلنا نطرح الكثير من التساؤلات حول أثر هذه التحولات على كفاءة البنوك عينة الدراسة، و هو ما يستدعي منا البحث أكثر باستخدام الدراسة القياسية لأن الدراسة الوصفية لا تسمح لنا بالحكم على ذلك بدقة.

الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية المقارنة بين تطور متغيرات البنوك المندمجة و غير المندمجة.

إن العرض الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة من الأفضل أن يساير مراحل الدراسة القياسية، فبعد إجراء المقارنة الإحصائية لمدخلات و مخرجات البنوك المندمجة فقط قبل و بعد الاندماج، كان لزاما علينا القيام بمقارنة إحصائية أخرى تتعلق بمقارنة تطور هذه المتغيرات بالنسبة للبنوك المندمجة و غير المندمجة خلال مختلف فترات الدراسة. أولا: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البنوك غير المندمجة و المندمجة قبل فترة الاندماج.

سنقوم بمقارنة إحصائية فردية لمتغيرات كل بنك مندمج مع البنوك غير المندمجة قبل فترة الاندماج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (7-5): الإحصاء الوصفي المقارن لمتغيرات البنوك غير المندمجة و المندمجة قبل فترة الاندماج.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنوك غير المندمجة قبل فترة الإندماج					البنوك المندمجة قبل فترة الإندماج					البنك و سنة اندماجها
المخرجات		المدخلات		احصائيات	المخرجات		المدخلات		احصائيات	
Y2	Y1	X2	X1		Y2	Y1	X2	X1		
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	26.00	94.22	41.54	56.28	المتوسط	JAB الأردن 2005
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	23.23	78.59	40.56	41.40	الأدنى	
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	27.46	116.76	42.11	72.67	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	2.40	19.99	0.85	15.68	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	49.64	71.86	58.69	94.52	المتوسط	UNB الإمارات 2005
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	45.42	46.43	56.73	54.74	الأدنى	
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	54.87	114.41	61.19	114.41	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	4.80	37.08	2.27	34.45	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	56.48	168.85	53.32	77.45	المتوسط	BBK البحرين 2008
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	37.10	135.0	49.73	53.68	الأدنى	
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	81.84	198.42	57.89	110.78	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	22.95	31.92	4.16	29.72	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	157.45	595.34	196.83	337.10	المتوسط	AUB

6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	149.73	557.10	189.47	284.47	الأدنى	البحرين 2005
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	163.15	650.0	202.36	423.15	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	6.93	48.57	6.63	75.13	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	383.03	1003.59	310.62	353.53	المتوسط	SFG
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	334.72	858.02	274.96	203.17	الأدنى	السعودية 2008
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	469.25	1228.37	340.98	568.26	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	74.84	197.46	33.32	190.86	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	3.90	12.78	4.65	7.86	المتوسط	AAIB
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	2.26	10.06	4.02	5.44	الأدنى	مصر 2005
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	5.58	14.98	5.59	9.74	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	1.66	2.50	0.82	2.20	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	274.90	1646.99	250.37	1443.22	المتوسط	NBE
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	258.42	1471.06	211.04	1315.24	الأدنى	مصر 2006
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	294.85	1853.29	284.59	1599.94	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	18.46	192.91	37.04	144.50	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	237.61	1173.19	188.97	1010.16	المتوسط	BM
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	152.42	1077.53	157.60	898.95	الأدنى	مصر 2004
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	352.98	1296.93	243.40	1087.35	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	103.63	112.36	47.32	98.70	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	4.72	18.15	5.38	6.43	المتوسط	QIB
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	4.36	12.96	4.56	2.50	الأدنى	قطر 2004
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	5.19	27.88	6.04	13.70	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	0.42	8.43	0.75	6.30	الإختراف	
107.38	525.48	165.34	300.65	المتوسط	9.96	35.66	11.64	18.80	المتوسط	QAB
6.47	7.60	10.38	10.24	الأدنى	5.57	32.74	11.20	11.09	الأدنى	قطر 2004
771.05	1010.52	1292.10	2776.31	الأعلى	12.85	40.35	12.30	30.57	الأعلى	
153.16	735.55	248.83	485.97	الإختراف	3.86	4.10	0.58	10.35	الإختراف	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope المعالجة عن طريق برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (5-7) ملخصاً للإحصائيات الوصفية لتغيرات البنوك عينة الدراسة و تشمل المدخلات

و المخرجات على مستوى كل بنك مندمج و بقية البنوك غير المندمجة قبل عملية الاندماج.

نلاحظ أن هناك تفاوت في نتائج التحليل الوصفي الذي يظهر تفوق بنك مصر على البنوك غير المندمجة من

حيث متوسط المخرجات بمتوسط إيرادات فوائد 1173.19 مليون دولار أمريكي، و متوسط إيرادات من غير

الفوائد 237.61 مليون دولار أمريكي، في حين حققت البنوك الأخرى إيرادات الفوائد و إيرادات من غير الفوائد

بمتوسط 525.48 مليون دولار أمريكي و 107.38 مليون دولار أمريكي على الترتيب، و على العكس من ذلك

كان متوسط مدخلات بنك مصر مرتفعة بالمقارنة مع بقية البنوك الأخرى حيث بلغ متوسط مصاريف فوائده

1010.16 مليون دولار أمريكي و متوسط مصاريفه من غير الفوائد 188.97 مليون دولار أمريكي، بينما كانت

مصارييف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد لبقية البنوك بمتوسط 300.65 مليون دولار أمريكي و 165.34 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

و على عكس بنك مصر أظهرت نتائج التحليل الوصفي تفوق بنكي الأهلي القطري و الدولي القطري على البنوك الأخرى من حيث تدني المدخلات، بمتوسط مصارييف الفوائد 18.80 مليون دولار أمريكي و 11.64 مليون دولار أمريكي لبنك الأهلي القطري على التوالي مقابل 300.65 مليون دولار أمريكي للبنوك الأخرى، و المصاريف من غير الفوائد بمتوسط 6.43 مليون دولار أمريكي و 5.38 مليون دولار أمريكي لبنك قطر الدولي على الترتيب مقابل 165 مليون دولار أمريكي للبنوك الأخرى، إلا أن البنوك الأخرى تفوقت على بنكي الأهلي القطري و قطر الدولي من حيث إيرادات الفوائد بمتوسط 525.48 مليون دولار أمريكي مقابل 35.66 مليون دولار أمريكي و 18.15 مليون دولار أمريكي بالنسبة للبنكين على الترتيب، و متوسط 107.38 مليون دولار أمريكي للإيرادات من غير الفوائد مقابل متوسط 9.96 مليون دولار أمريكي و 4.72 مليون دولار أمريكي للبنكين أيضا على التوالي.

أما التشتت للبنوك الأخرى فهو كبير و يفوق المتوسط الحسابي لمتغيراتها بكثير و هذا للتباين الكبير في قيم المدخلات و المخرجات خلال هذه لفترة، و العكس بالنسبة لبنوك الأهلي القطري و الدولي القطري و بنك مصر فقيمة الانحراف المعياري أقل من قيمة متوسط متغيراتها، مما يدل على وجود تشتت و لكن بدرجة أقل حيث تكاد أن تبقى قيم المتغيرات قريبة من بعضها عند النظر إليها باعتبارها قيمة سنوية لكل بنك.

كما نلاحظ تفوق بنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي على بقية البنوك غير المندمجة قبل فترة اندماجها من حيث تدني قيمة المدخلات، حيث بلغ متوسط مصارييف فوائدها مليون دولار أمريكي 56.28 مليون دولار أمريكي و 94.52 مليون دولار أمريكي و 7.86 مليون دولار أمريكي لهذه البنوك على التوالي مقابل متوسط 300.65 مليون دولار أمريكي، كما بلغ متوسط مصارييفها من غير الفوائد 41.54 مليون دولار أمريكي بالنسبة لبنك الأهلي الأردني و 58.69 بالنسبة لبنك الاتحاد الوطني الإماراتي و 4.65 مليون دولار أمريكي بالنسبة للبنك العربي الإفريقي الدولي مقابل متوسط 165.34 مليون دولار أمريكي للبنوك الأخرى، و على عكس المدخلات فقد أظهرت بقية البنوك الأخرى تفوقها على بنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي قبل الاندماج من حيث المخرجات، حيث بلغ متوسط إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد بالنسبة لبقية البنوك 525.48 مليون دولار أمريكي و 107.38 مليون دولار أمريكي على التوالي، بينما بلغ متوسط إيرادات الفوائد 94.22 مليون دولار أمريكي و 71.86 مليون دولار و 12.78 مليون دولار أمريكي للبنوك الثلاث على التوالي، و متوسط الإيرادات من غير الفوائد لبقية البنوك 107.38 مليون دولار أمريكي مقابل

26.00 مليون دولار أمريكي و 49.64 مليون دولار أمريكي و 3.90 مليون دولار أمريكي لبنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي على الترتيب.

و على عكس بقية البنوك الثلاث السابقة فلقد حقق بنك الأهلي المتحد البحرين متوسط مخرجات تجاوزت متوسط مخرجات بقية البنوك غير المندمجة قبل فترة اندماجه، و ذلك بمتوسط إيرادات فوائد 595.34 مليون دولار أمريكي و متوسط إيرادات من غير الفوائد 157.45 مليون دولار أمريكي مقابل 525.48 مليون دولار أمريكي و 107.38 مليون دولار أمريكي لبقية البنوك بالنسبة لإيرادات البنوك و الإيرادات من غير البنوك على الترتيب، كما تجاوزت مدخلاته مدخلات بقية البنوك الأخرى بمتوسط 337.10 مليون دولار مصاريف الفوائد و متوسط المصاريف من غير الفوائد 196.83 مليون دولار أمريكي، مقابل 300.65 مليون دولار أمريكي و 165.34 مليون دولار أمريكي لمصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد على الترتيب لبقية البنوك.

كما نلاحظ أن التشتت كبير و يفوق متوسطات المتغيرات بالنسبة للبنوك الأخرى مقارنة بنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي بنك الأهلي المتحد البحرين خلال هذه الفترة، و هذا ناتج عن تباين قيم مصاريف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد و كذلك قيم إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد خلال هذه الفترة عكس البنوك الأربعة السابقة التي لم تكن متباينة إلى حد كبير.

بالإضافة إلى ذلك يظهر التحليل الوصفي تفوق البنك الوطني المصري على البنوك الأخرى من حيث متوسط المخرجات، و ذلك بمتوسط إيرادات فوائد 1173.19 مليون دولار أمريكي و متوسط إيرادات من غير الفوائد 237.61 مليون دولار أمريكي، مقابل 525.48 مليون دولار أمريكي و 107.38 مليون دولار أمريكي لإيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد على الترتيب للبنوك الأخرى، و على العكس من ذلك كان متوسط مدخلات البنك الوطني المصري مرتفعة بالمقارنة مع بقية البنوك الأخرى حيث بلغ متوسط مصاريف فوائده 1010.16 مليون دولار أمريكي و متوسط مصاريفه من غير الفوائد 188.97 مليون دولار أمريكي، بينما كان متوسط مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد 300.65 مليون دولار أمريكي و 165.34 مليون دولار أمريكي على الترتيب للبنوك الأخرى.

أما بالنسبة للتشتت فنلاحظ أنه كان أكبر للبنوك الأخرى لدرجة أنه فاق المتوسط الحسابي لمتغيراتها بكثير و هذا للتباين الكبير في قيم المدخلات و المخرجات خلال هذه لفترة، و العكس بالنسبة للبنك الوطني المصري فقيمة الانحراف المعياري لمتغيراته كانت أقل بكثير من قيمة متوسط متغيراته، مما يدل على وجود تشتت و لكن بدرجة أقل و هذا لعدم ابتعاد قيم المتغيرات عن بعضها من سنة لأخرى أثناء فترة الدراسة.

و على نفس سياق البنك الوطني المصري سارت مجموعة سامبا السعودية متفوقة على البنوك الأخرى من حيث متوسط المخرجات، حيث بلغ متوسط إيرادات فوائده 1003.59 مليون دولار أمريكي و متوسط الإيرادات من غير الفوائد 383.03 مليون دولار أمريكي، مقابل ذلك كان متوسط البنوك الأخرى من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد 525.48 مليون دولار أمريكي و 107.38 مليون دولار أمريكي على الترتيب، و على العكس من ذلك كان متوسط مدخلات مجموعة سامبا السعودية مرتفعة بالمقارنة مع بقية البنوك الأخرى حيث بلغ متوسط مصاريف فوائده 353.53 مليون دولار أمريكي و متوسط مصاريفه من غير الفوائد 310.62 مليون دولار أمريكي، مقابل مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد لبقية البنوك بمتوسط 300.65 مليون دولار أمريكي و 165.34 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

و على عكس مجموعة سامبا أظهرت نتائج التحليل الوصفي تفوق بنك البحرين و الكويت على البنوك الأخرى من حيث تدني المدخلات، بمتوسط مصاريف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد 77.45 مليون دولار أمريكي و 53.32 على التوالي، مقابل ذلك بلغ متوسط مصاريف الفوائد للبنوك الأخرى 300.65 مليون دولار أمريكي و متوسط المصاريف من غير الفوائد 165.34 مليون دولار أمريكي، إلا أن البنوك الأخرى تفوقت عليه من جانب المخرجات لأنه حقق مخرجات أقل بمتوسط 168.85 مليون دولار أمريكي و 56.48 مليون دولار أمريكي بالنسبة لإيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد على الترتيب، مقابل 525.48 مليون دولار أمريكي و 107.38 مليون دولار أمريكي كمتوسط لإيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد على الترتيب للبنوك الأخرى.

أما بخصوص التشتت فنلاحظ أنه كبير بالنسبة للبنوك الأخرى و يفوق المتوسط الحسابي لمتغيراتها بكثير و هذا للتغير الكبير في قيم المتغيرات من سنة لأخرى، عكس مجموعة سامبا السعودية و بنك البحرين و الكويت الذين أظهرها انحراف معياري أقل من قيمة متوسط متغيراتها، مما يدل على وجود تشتت و لكن بدرجة أقل حيث تكاد تبقى قيم المتغيرات قريبة من بعضها باعتبارها قيمة سنوية لكل بنك.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البنوك غير المندمجة و المندمجة بعد فترة الاندماج.

سنقوم بمقارنة إحصائية فردية لمتغيرات كل بنك مندمج مع البنوك غير المندمجة بعد فترة الاندماج كما هو موضح

في الجدول التالي:

الجدول رقم (8-5): الإحصاء الوصفي المقارن لمتغيرات البنوك غير المندمجة و المندمجة

بعد فترة الاندماج.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنوك غير المندمجة بعد الاندماج					البنوك المندمجة بعد الاندماج					البنك و سنة اندماجها
المدخلات		المدخلات		احصائيات	المخرجات		المدخلات		احصائيات	
Y2	Y1	X2	X1		Y2	Y1	X2	X1		
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	45.95	183.18	88.72	73.18	المتوسط	JAB الأردن 2005
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	44.64	173.23	86.19	68.30	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	48.30	197.88	93.80	79.71	الأعلى	
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	2.03	12.98	4.39	5.87	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	145.28	904.44	202.58	402.95	المتوسط	UNB الإمارات 2005
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	122.17	829.06	194.81	368.77	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	164.57	973.44	214.38	462.98	الأعلى	
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	21.45	72.40	10.38	52.15	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	103.76	247.10	126.40	90.61	المتوسط	BBK البحرين 2008
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	87.10	223.42	120.0	82.10	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	116.84	275.0	133.16	101.84	الأعلى	
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	15.19	26.04	6.58	10.14	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	625.17	2577.27	696.40	1075.43	المتوسط	AUB البحرين 2005
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	558.68	2351.31	666.84	1012.36	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	724.21	2817.63	719.21	1142.89	الأعلى	
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	87.43	233.49	26.82	65.37	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	381.33	1309.99	526.97	143.91	المتوسط	SFG السعودية 2008
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	318.93	1271.52	509.09	124.29	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	425.62	1385.25	550.21	175.52	الأعلى	
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	55.60	65.17	21.07	27.63	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	13.40	80.11	14.34	49.19	المتوسط	AAIB مصر 2005
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	12.55	76.62	13.26	48.71	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	14.98	84.20	16.28	49.66	الأعلى	
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	1.36	3.82	1.68	0.47	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	349.38	3879.92	689.63	2830.87	المتوسط	NBE مصر 2006
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	345.12	3639.27	590.72	2741.88	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	357.48	4272.45	817.04	2888.26	الأعلى	
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	7.01	342.82	115.81	78.14	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	628.68	1947.44	394.93	1450.28	المتوسط	BM
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	111.36	1734.27	361.49	1410.40	الأدنى	

1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	1529.09	2213.63	439.68	1494.30	الأعلى	مصر 2004
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	782.66	244.03	40.30	46.64	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	68.39	93.65	257.81	86.99	المتوسط	QIB قطر 2004
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	63.54	87.14	255.08	75.52	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	77.91	97.08	263.04	108.57	الأعلى	QAB قطر 2004
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	8.24	5.64	4.52	18.69	الإخفاف	
313.36	1130.20	373.17	422.57	المتوسط	35.46	241.33	54.99	87.93	المتوسط	QAB قطر 2004
2.24	45.72	15.19	21.41	الأدنى	32.22	212.66	50.82	65.30	الأدنى	
1186.85	3390.79	1393.46	2009.91	الأعلى	39.86	286.86	58.73	131.26	الأعلى	QAB قطر 2004
261.44	946.93	336.13	430.38	الإخفاف	3.94	39.86	3.97	37.53	الإخفاف	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope المعالجة عن طريق برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (8-5) ملخصاً لإحصائيات وصفية لمدخلات و مخرجات البنوك غير المندمجة و كل بنك مندمج بعد عملية الاندماج، فمن خلال المقارنة بين هذه النتائج نلاحظ أن هناك ارتفاع في مدخلات و مخرجات كافة البنوك سواء المندمجة و غير المندمجة في الفترة الثانية (بعد الاندماج) مقارنة بالفترة الأولى (قبل الاندماج). نلاحظ أن هناك تفاوت في نتائج التحليل الوصفي الذي يظهر تفوق بنك مصر على البنوك الأخرى بعد الاندماج من حيث المخرجات، إذ بلغ متوسط إيرادات فوائده 1947.44 مليون دولار أمريكي و متوسط إيرادات من غير الفوائد 628.68 مليون دولار أمريكي، مقابل ما متوسطه 1130.20 مليون دولار أمريكي لإيرادات الفوائد و 313.36 مليون دولار أمريكي للإيرادات من غير الفوائد للبنوك الأخرى، و على العكس من ذلك كان متوسط مدخلات بنك مصر مرتفعة بالمقارنة مع بقية البنوك الأخرى بعد الاندماج حيث بلغ متوسط مصاريف فوائده 1450.28 مليون دولار أمريكي و متوسط مصاريفه من غير الفوائد 394.93 مليون دولار أمريكي، مقابل مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد لبقية البنوك بمتوسط 422.57 مليون دولار أمريكي و 373.17 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

و على عكس بنك مصر أظهرت نتائج التحليل الوصفي تفوق بنكي الأهلي القطري و الدولي القطري تفوقهما من حيث تدني المدخلات، بمتوسط مصاريف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد 87.93 مليون دولار أمريكي و 54.99 مليون دولار أمريكي على التوالي لبنك الأهلي القطري، و 86.99 مليون دولار أمريكي و 257.81 مليون دولار أمريكي على التوالي لبنك قطر الدولي، مقابل 422.57 مليون دولار أمريكي و 373.17 مليون دولار أمريكي لمصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد على الترتيب للبنوك الأخرى، و التي تفوقت على بنكي الأهلي القطري و القطري الدولي لأنهما حققا متوسط مخرجات أقل بمتوسط 214.33 مليون دولار أمريكي و 93.65 مليون دولار أمريكي بالنسبة لإيرادات الفوائد للبنكين على الترتيب، أما الإيرادات من غير الفوائد للبنكين فبلغ متوسطها 35.46 مليون دولار أمريكي و 68.39 مليون دولار أمريكي للبنكين على الترتيب، مقابل

ما حققته البنوك الأخرى من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد و ذلك بمتوسط 1130.20 مليون دولار أمريكي و 313.36 على الترتيب.

كما نلاحظ أن تشتت متغيرات البنوك الأخرى باستثناء مصاريف الفوائد، فإنه عكس الفترة السابقة لا يفوق المتوسط الحسابي لمتغيراتها و إنما يقترب منها و هذا لانخفاض التباين في قيم المدخلات و المخرجات خلال هذه الفترة، و العكس بالنسبة لبنوك الأهلي القطري و الدولي القطري و بنك مصر فقيمة الانحراف المعياري أقل من قيمة متوسط متغيراتها، مما يدل على وجود تشتت و لكن بدرجة أقل حيث تكاد أن تبقى قيم المتغيرات قريبة من بعضها عند النظر إليها باعتبارها قيمة سنوية لكل بنك بعد الاندماج.

أما بنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي فتفوقت على بقية البنوك بعد الاندماج من حيث تدني قيمة المدخلات، حيث بلغ متوسط مصاريف فوائدها 73.18 مليون دولار أمريكي و 402.95 مليون دولار أمريكي و 49.19 مليون دولار أمريكي لهذه البنوك على التوالي، كما بلغ متوسط مصاريفها من غير الفوائد 88.72 مليون دولار أمريكي بالنسبة لبنك الأهلي الأردني و 202.58 بالنسبة لبنك الاتحاد الوطني الإماراتي و 14.34 مليون دولار أمريكي بالنسبة للبنك العربي الإفريقي الدولي، في حين بلغ متوسطها بالنسبة للبنوك الأخرى 542.92 مليون دولار أمريكي و 315.67 مليون دولار أمريكي بالنسبة لمصاريف فوائدها و المصاريف من غير الفوائد على التوالي، و على عكس المدخلات فلقد أظهرت بقية البنوك الأخرى تفوقها على بنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي بعد الاندماج من حيث المخرجات حيث بلغ متوسط إيرادات فوائدها و بالإيرادات من غير الفوائد بالنسبة للبنوك الأخرى 1130.20 مليون دولار أمريكي و 313.36 مليون دولار أمريكي على التوالي، بينما بلغ متوسط الإيرادات من الفوائد للبنوك الثلاث على التوالي 183.18 مليون دولار أمريكي و 904.44 مليون دولار أمريكي و 80.11 مليون دولار أمريكي، و متوسط الإيرادات من غير الفوائد 45.95 مليون دولار أمريكي و 145.28 مليون دولار أمريكي و 13.40 مليون دولار أمريكي لبنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي على الترتيب.

و على عكس بقية البنوك الثلاث السابقة فلقد حقق بنك الأهلي المتحد البحرين متوسط مخرجات تجاوزت متوسط مخرجات بقية البنوك غير المندجة بعد اندماجه، و ذلك بمتوسط إيرادات فوائده 2577.27 مليون دولار أمريكي و متوسط إيرادات من غير الفوائد 625.17 مليون دولار أمريكي، في حين تجاوزت مدخلاته مدخلات بقية البنوك الأخرى بمتوسط 1075.43 مليون دولار أمريكي كمصاريف للفوائد و 696.40 مليون دولار أمريكي كمتوسط للمصاريف من غير الفوائد.

و عن التشتت فنلاحظ أنه كبير و يقترب أحيانا و يفوق أحيانا أخرى متوسطات المتغيرات بالنسبة للبنوك الأخرى و هذا ناتج عن تباين قيم مصاريف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد و كذلك قيم إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد خلال هذه الفترة، عكس بنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني الإماراتي و العربي الإفريقي الدولي بنك الأهلي المتحد البحرين و التي انحرافات المعيارية صغيرة نسبيا مقارنة بمتوسطات متغيراتها بعد الاندماج.

و يظهر التحليل الوصفي أيضا تفوق البنك الوطني المصري بعد الاندماج على البنوك الأخرى من حيث متوسط المخرجات، و ذلك بمتوسط إيرادات الفوائد 3879.92 مليون دولار أمريكي، و متوسط الإيرادات من غير الفوائد 349.38 مليون دولار أمريكي، في حين حققت البنوك الأخرى إيرادات الفوائد و إيرادات من غير الفوائد بمتوسط 1130.20 مليون دولار أمريكي و 313.36 مليون دولار أمريكي على الترتيب، و على العكس كان متوسط مدخلات البنك الوطني المصري مرتفعا بالمقارنة مع بقية البنوك الأخرى حيث بلغ متوسط مصاريف فوائده 2830.87 مليون دولار أمريكي و متوسط مصاريفه من غير الفوائد 689.63 مليون دولار أمريكي، بينما بلغت متوسط مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد للبنوك الأخرى 422.57 مليون دولار أمريكي و 373.17 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

كما نلاحظ أن التشتت للبنوك الأخرى كبير و يفوق المتوسط الحسابي لمتغيراتها بكثير و هذا للتباين الكبير في قيم المدخلات و المخرجات خلال هذه لفترة، عكس البنك الوطني المصري فقيمة الانحراف المعياري أقل بكثير من قيمة متوسط متغيراتها، مما يدل على وجود تشتت و لكن بدرجة أقل و هذا لعدم ابتعاد قيم المتغيرات عن بعضها من سنة لأخرى بعد الاندماج.

و يكشف التحليل الوصفي تفاوت في النتائج حيث يظهر تفوق مجموعة سامبا السعودية على البنوك الأخرى بعد الاندماج من حيث متوسط المخرجات من حيث متوسط الإيرادات من غير الفوائد التي بلغت 381.33 مليون دولار أمريكي مقابل 313.36 مليون دولار أمريكي للبنوك الأخرى، كما تفوقت على البنوك الأخرى بعد الاندماج من حيث متوسط إيرادات الفوائد التي بلغت 1309.99 مليون دولار أمريكي أمام تحقيق البنوك الأخرى لمتوسط إيرادات الفوائد 1130.20 مليون دولار أمريكي، أما من حيث المدخلات فعلى عكس البنوك المندمجة السابقة التي تفوقت على البنوك الأخرى إما من حيث المدخلات أو المخرجات فإن مجموعة سامبا تفوقت عليها من حيث تدني متوسط مصاريف الفوائد 143.91 مليون دولار أمريكي مقابل 422.57 للبنوك الأخرى، لكنها تراجعت من حيث متوسط المصاريف من غير الفوائد التي بلغت 526.97 مليون دولار أمريكي أمام تحقيق البنوك الأخرى لسوى 373.17 مليون دولار أمريكي.

و على عكس مجموعة سامبا أظهرت نتائج التحليل الوصفي تفوق البنوك الأخرى على بنك البحرين و الكويت حيث المخرجات، بمتوسط إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد بلغ 1130.20 مليون دولار أمريكي و 313.36 مليون دولار أمريكي على التوالي للبنوك الأخرى، بينما لم يحقق بنك البحرين و الكويت سوى متوسط إيرادات الفوائد ب 247.10 مليون دولار أمريكي و متوسط الإيرادات من غير الفوائد ب 103.76 مليون دولار أمريكي، إلا أنه تفوق على البنوك الأخرى من حيث المدخلات و ذلك بتحقيقه لمتوسط مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد ب 90.61 مليون دولار أمريكي و 126.40 مليون دولار أمريكي على الترتيب، في حين كانت مدخلات البنوك الأخرى أكبر بمتوسط 422.57 مليون دولار أمريكي و 373.17 مليون دولار أمريكي لمصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد على الترتيب.

أما من حيث التشتت فكان كبيراً للبنوك الأخرى و يفوق المتوسط الحسابي لمتغيراتها بالنسبة لمتوسط مصاريف الفوائد، و يقترب من متوسط المصاريف من غير الفوائد و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد بكثير و هذا للتغير الكبير في قيم المتغيرات من سنة لأخرى، عكس بنك البحرين و الكويت و مجموعة سامبا الذين يظهر بانحراف معياري أقل من قيمة متوسط متغيراتها، مما يدل على وجود تشتت و لكن بدرجة أقل حيث تكاد أن تبقى قيم المتغيرات قريبة من بعضها عند النظر إليها باعتبارها قيم سنوية لكل بنك بعد الاندماج. و للتوضيح أكثر يمكننا الاستعانة بالجدول رقم (9-5) الذي يقارن بين الأهمية النسبية للمتغيرات التي طرأت على مدخلات و مخرجات البنوك المندجة مقارنة بتلك التي لم تندمج على النحو التالي:

الجدول رقم (9-5): الدراسة الإحصائية الوصفية المقارنة بين متغيرات البنوك المندمجة و تلك التي لم

تندمج خلال فترتي قبل و بعد الاندماج.

البنوك المندمجة بعد الإندماج					البنوك المندمجة قبل الإندماج					
المدخلات		المدخلات		احصائيات	المخرجات		المدخلات		احصائيات	البنك و سنة اندماجها
Y2	Y1	X2	X1		Y2	Y1	X2	X1		
تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	JAB الأردن 2005
تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	UNB الإمارات 2005
تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	BBK البحرين 2008
تفوق	تفوق	تراجع	تراجع	المتوسط	تفوق	تفوق	تراجع	تراجع	المتوسط	AUB البحرين 2005
تفوق	تفوق	تراجعت	تفوقت	المتوسط	تفوق	تفوق	تراجع	تراجع	المتوسط	SFG السعودية 2008
تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	AAIB مصر 2005
تفوق	تفوق	تراجع	تراجع	المتوسط	تفوق	تفوق	تراجع	تراجع	المتوسط	NBE مصر 2006
تفوق	تفوق	تراجع	تراجع	المتوسط	تفوق	تفوق	تراجع	تراجع	المتوسط	BM مصر 2004
تراجع	تفوق	تفوق	تفوق	المتوسط	تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	QIB قطر 2004
تراجع	تفوق	تفوق	تفوق	المتوسط	تراجع	تراجع	تفوق	تفوق	المتوسط	QAB قطر 2004

حيث أن:

تفوق: تدل على تدني مدخلات أو ارتفاع المخرجات.

تراجع: تدل على ارتفاع المدخلات أو تدني المخرجات.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات Bank Scope المعالجة عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (9-5) يتضح أكثر تفوق البنوك المندجة أحيانا و تراجعها أحيانا أخرى أمام البنوك غير المندجة قبل و بعد الاندماج، سواء من حيث تدني المدخلات أو ارتفاعها أو من حيث ارتفاع المخرجات أو تراجعها. فباستثناء مجموعة سامبا السعودية التي استطاعت أن تتفوق على نظيرتها غير المندجة من حيث تدني مصاريف الفوائد بعد الاندماج بعدما كانت هذه الأخيرة تتفوق عليها قبل الاندماج، فإنه عموما نلاحظ أن بقية البنوك المندجة سارت على نفس النسق و بنسب مختلفة بعد الاندماج من حيث تفوقها أو تراجعها الذي يكون بناء على تدني مدخلاتها و مخرجاتها أو ارتفاعها مقارنة بتلك التي لم تندمج.

من خلال ما سبق نستنتج أنه على الرغم من أهمية الدراسة الإحصائية الوصفية في إعطاء صورة أولية عن آثار الاندماج على كفاءة البنوك، و إتاحة إمكانية للمقارنة بين متغيرات البنوك المندجة و غير المندجة قبل فترة الاندماج و بعدها، إلا أنها غير كافية للحكم بدقة على أدائها و مدى تفوقها.

خاتمة الفصل:

بعد تخصيصنا هذا الفصل لتحديد المنهجية و المستخدمة في الدراسة من خلال إجراءاتها و النموذج المستخدم في تقييم الكفاءة، زيادة على عينة البنوك محل الدراسة و كذا قيم المدخلات و المخرجات التي تشكل متغيرات الدراسة، انتقلنا لإجراء تحليل إحصائي وصفي لتسليط الضوء على مختلف التغيرات التي طرأت على مدخلات و مخرجات البنوك المندمجة و تلك التي لم تندمج خلال فترات الدراسة.

من خلال المسح الإحصائي الوصفي تبين أن القطاعات المصرفية العربية لا زالت بعيدة عن نظيرتها الأوروبية و الأمريكية و كذا اليابانية، من حيث عدد صفقات الاندماج التي حدثت خلال فترات متباعدة، ناهيك عن عدم إعطاء أهمية لتجارب الاندماج العربي التي يمكن أن تبرز من خلال وضع قاعدة بيانات خاصة بها، تسمح بإجراء المحاكاة و متابعة مختلف التغيرات التي طرأت على مؤشرات البنوك العربية التي شاركت في هذا النوع من الصفقات.

إن التحليل الإحصائي الوصفي للتغيرات التي طرأت على مدخلات و مخرجات البنوك العربية بعد الاندماج و كذا مقارنتها مع البنوك الأخرى غير المندمجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج، أظهر حدوث ارتفاع في مستوى مدخلات معظم البنوك المندمجة بعد الاندماج صاحبه ارتفاع في مخرجاتها أيضا، كما اتضح جليا تفوق البنوك المندمجة أحيانا و تراجعها أحيانا أخرى على حساب البنوك غير المندمجة سواء من حيث تدني مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، أو ارتفاع إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات، مما يصعب علينا الحكم بدقة إذا كان اتجاه هذه التغيرات سلبا أو إيجابيا رغم أهمية التحليل الإحصائي الوصفي المستخدم لذلك، و يُفضّل عدم إصدار أحكاما مسبقة عن أي البنوك أحسن كفاءة و نترك ذلك بعد دراسة و تحليل النتائج باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) و مؤشر مالمكويست (Index de Malmquist).

الفصل الثاني

تحليل كفاءة الاندماج البنكي

مقدمة الفصل:

لقد أثبت المسح الأدبي أن واقع كفاءة البنوك العربية في ظل عمليات الاندماج، لم يتعد كثيرا عن واقعا في الكثير من القطاعات المصرفية التي شهدت صفقات اندماج، سواء السباق في هذا المجال على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا أو اليابان و دول جنوب شرق آسيا بدرجة أقل، من حيث الاختلاف في نتائج الدراسات التي لم تصل إلى تأكيد تحقيق كل البنوك المندمجة لمكاسب الكفاءة، خاصة في ظل محدودية عدد صفقات الاندماج و ظروفها على مستوى الساحة المصرفية العربية.

إن التباين في النتائج دفع إلى ضرورة القيام بمزيد من الدراسات و الأبحاث على تجارب الاندماج العربي، من أجل دعم الأدلة و النتائج التي جاءت بها الدراسات القليلة السابقة، و هو ما تسعى دراستنا إلى القيام به من خلال أقسامها المختلفة، و من بينها هذا الفصل الذي سنخصصه لقياس و تحليل كفاءة الاندماج البنكي ضمن مرحلتين أساسيتين، فالمرحلة الأولى سنخصصها لعرض نتائج الدراسة التي تتضمن التغيرات في مؤشرات الكفاءة للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج و مقارنتها مع مؤشرات البنوك غير المندمجة خلال هاتين الفترتين، أما في المرحلة الثانية فسنحاول تقديم تحليل للاختلافات في مؤشرات الكفاءة سواء بالنسبة للبنوك المندمجة و غير المندمجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج، و هذا بالاعتماد على مؤشر مالمكويست و اقتراح إمكانيات تحسين النشاط الممكنة على تكنولوجيا الإنتاج التي يتيحها لنا أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).

المبحث الأول: عرض نتائج الدراسة.

باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopment Analysis) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي (Input Oriented) و المخرجي (Output Oriented) توصلنا إلى نتائج الدراسة التطبيقية، و التي فضلنا عرضها بشكل منفصل وفقاً لما تقتضيه الأهداف المراد تحقيقها، ففي المرحلة الأولى سنقوم بعرض درجات الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج لملاحظة التغيرات التي طرأت على الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية للبنوك المندمجة بعد الاندماج، و نظراً لوجود ارتباط و طيد بين الكفاءة الكلية و الكفائتين التقنية و الحجمية ارتأينا أن نعرض في المرحلة الثانية الكفاءة الكلية و خصائص غلة الحجم للبنوك قبل و بعد الاندماج أما في المرحلة الثالثة فقمنا بمقارنة مؤشرات الكفاءة الكلية و الصافية و الحجمية للبنوك المندمجة و التي لم تندمج قبل و بعد الاندماج.

المطلب الأول: الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج.

إن أخذ مؤشر الكفاءة بشكل مطلق لا يعني شيئاً إذا لم يتم مقارنته بأسس مرجعية كمقارنة مؤشرات الكفاءة للوحدة نفسها خلال فترات مختلفة و التي تمثل فترة قبل و بعد الاندماج في دراستنا الحالية، أو بمتوسط صناعة أو مقارنته بالطاقة الإنتاجية أو بالحدود القصوى التي ترسمها الوحدات الكفؤة تماماً، و هو ما جعلنا نعرض في هذا الجزء نتائج قياس الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية لملاحظة التطورات التي شهدتها كفاءة البنوك بعد عملية الاندماج، فوق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) تعتبر الوحدة كفؤة تماماً إذا كانت ضمن الوحدات التي تشكل حدود الكفاءة بياض و المعبر عنه بدرجة كفاءة تساوي الواحد، أما إذا وقعت تحت حدود الكفاءة بياض فهي غير كفؤة و درجة كفاءتها تكون أقل من الواحد.

الفرع الأول: مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج.

البنك الكفؤ هو البنك الذي يحسن استغلال مدخلاته للحصول على أكبر قدر من المنتجات، و هو ما يمكن التأكد منه من خلال التطبيق العملي لبرنامج DEAP (Data Envelopment Analysis Program) على البنوك المندمجة عينة الدراسة، فهو يمكّننا من الحصول على مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية و وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي على النحو التالي:

الجدول رقم (1-6): الكفاءة التقنية الصافية للبنوك المندمجة وفقا للتوجه المدخلي قبل و بعد الاندماج.

الرقم	البنوك المندمجة	قبل الاندماج		بعد الاندماج	
		مؤشر الكفاءة التقنية الصافية وفقا للتوجه المدخلي PTE	مؤشر الكفاءة التقنية الصافية وفقا للتوجه المدخلي PTE	مؤشر الكفاءة التقنية الصافية وفقا للتوجه المدخلي PTE	مؤشر الكفاءة التقنية الصافية وفقا للتوجه المدخلي PTE
01	بنك الأهلي الأردني	0.615	0.614	0.570	0.589
02	بنك الإتحاد الوطني	0.687	0.686	0.696	0.708
03	بنك البحرين و الكويت	0.892	0.890	0.728	0.671
04	بنك الأهلي المتحد	0.730	0.768	0.925	0.807
05	مجموعة سامبا المالية	1.000	1.000	1.000	1.000
06	البنك العربي الإفريقي الدولي	1.000	1.000	1.000	1.000
07	البنك الوطني المصري	1.000	1.000	1.000	1.000
08	بنك مصر	1.000	1.000	1.000	1.000
09	بنك قطر الدولي	1.000	1.000	0.803	0.812
10	بنك الاهلي القطري	0.831	0.814	0.874	0.894

PTE: تعني الكفاءة التقنية البحتة أو الصافية (Pure Technical Efficiency).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين رقم (3،5).

أولاً: بالنسبة للبنوك التي عرفت تحسناً في كفاءتها التقنية الصافية بعد الاندماج:

يظهر الجدول أعلاه تحسن في الكفاءة التقنية الصافية لبعض البنوك المندمجة عينة الدراسة و هي:

أ- بنك الأهلي المتحد: تحصل على المرتبة الأولى بعد التحسن في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرج حيث بلغ مؤشرها نسبة 92.5% بعد الاندماج بعدما كان كفوً بنسبة 76.8%، ليصبح بذلك من بين البنوك الأقرب إلى الحدود الكفوّة بعد التحسن بنسبة 15.7%.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءته التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي فعرفت هي الأخرى تحسناً حيث وصلت إلى 80.7% بعد الاندماج بعدما كانت بنسبة 73%.

ب- بنك الأهلي القطري: تحصل على المرتبة الأولى بعد التحسن في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي حيث بلغ مؤشرها نسبة 89.4% بعد الاندماج بعدما كان كفوً بنسبة 83.1%، ليقترب أكثر من تحقيق الكفاءة التامة بعد التحسن بنسبة 6.3%.

كما تحصل على المرتبة الثانية بعد التحسن في مؤشر كفاءته التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي و التي بلغت 87.4% بعد الاندماج بعدما كانت كفاءته التقنية الصافية بنسبة 81.4%، ليقترب بذلك أكثر من حدود الكفاءة التامة بعد التحسين بنسبة 6%.

ج- بنك الإتحاد الوطني: تحصل على المرتبة الثالثة بعد التحسن في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي و المخرجي التي بلغ مؤشرها 70.8% و 69.6% على الترتيب بعد الاندماج بعدما كانت بنسبة 68.7% و 68.6% على الترتيب قبل الاندماج، محققة تحسناً نسبته 2.1% و 1% على التوالي و مقتربة بذلك أكثر من الحدود الكفوّة.

من خلال ما سبق يتضح أن البنوك الثلاثة السابقة استطاعت بفضل الاندماج تحسين قدرتها على التوليف بين مدخلاتها (مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد) لزيادة مخرجاتها (إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد) و هو ما انعكس إيجاباً على كفاءتها التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي، كما تمكنت من تقليل الهدر في الموارد من خلال تحقيق نفس المستوى من المخرجات (إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد) بقدر أقل من المدخلات (مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد) و هو ما يؤكد التحسن في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي بعد الاندماج.

ثانياً: بالنسبة للبنوك التي حافظت على كفاءتها التقنية الصافية التامة بعد الاندماج:

احتفظت بنوك الوطني المصري و البنك العربي الإفريقي الدولي و مصر و مجموعة سامبا المالية على الكفاءة التقنية الصافية التامة بعد الاندماج بنسبة 100% وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي، محافظين بذلك على مكانتهم ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة التقنية الصافية التامة ضمن البنوك عينة الدراسة، و مبرزين دور الاندماج البنكي كأحد الإستراتيجيات الممكنة للحفاظ على استقرار الكفاءة البنكية عند مستوياتها القصوى.

ثالثاً: بالنسبة للبنوك التي عرفت تراجعاً في كفاءتها التقنية الصافية بعد الاندماج:

يظهر الجدول أعلاه تراجع الكفاءة التقنية الصافية لثلاث بنوك من بين البنوك المندمجة عينة الدراسة و هي:

أ- بنك الأهلي الأردني: عرف مؤشر كفاءته التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي تراجعاً طفيفاً فبعدما كان بنسبة 61.5% و 61.4% قبل الاندماج، أصبح بنسبة 58.9% و 57% وفقاً للتوجهين على الترتيب بعد الاندماج، فرغم هذا التراجع إلا أنّ البنك تمكن من الحفاظ على الكفاءة التقنية الصافية عند مستويات

مقبولة بعد الاندماج في ظل التراجع الكبير الذي عرفته معظم البنوك غير المندمجة خلال نفس الفترة و هو ما سيتضح أكثر من خلال تحليل نتائج مؤشر مالمكويست.

ب- بنك البحرين و الكويت: عرف مؤشر الكفاءة التقنية الصافية تراجعاً طفيفاً فبعدما كان بنسبة و 89.2% و 89% قبل الاندماج أصبح بنسبة 67.1% و 72.8% وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي على الترتيب بعد الاندماج، ليقم تصنيف البنك ضمن البنوك ذات الكفاءة التقنية الصافية المقبولة رغم هذا التراجع، في ظل تحقيق معظم البنوك التي لم تقم بعمليات اندماج لتراجع أكبر خلال هذه الفترة.

ج- بنك قطر الدولي: عرف مؤشر كفاءته التقنية الصافية وفقاً للتوجه المدخلي و المخرجي تراجعاً فبعدما كان البنك كفؤاً تماماً بنسبة 100% قبل الاندماج، انخفضت كفاءته التقنية الصافية لتصل إلى 98.4% و 87.4% وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي على التوالي بعد الاندماج ليستقر بذلك عند المستوى المقبول للكفاءة.

لقد أظهرت النتائج تحسناً الكفاءة التقنية الصافية لثلاث بنوك و اقترباً من التامة، كما حافظ أربع بنوك على كفاءتهم التقنية الصافية التامة بعد الاندماج، في حين انخفضت الكفاءة التقنية الصافية لثلاث بنوك بعد الاندماج، مما يجعلنا نقول أنّ الاندماج البنكي يساهم عموماً في تحسين الكفاءة التقنية الصافية إذا اعتبرنا أن استقرار الكفاءة عند الحدود الكفؤة هو تحسن أيضاً.

الفرع الثاني: مؤشرات الكفاءة الحجمية و خصائص اقتصاديات الحجم للبنوك المندمجة.

ينتج عن قياس الكفاءة تحت فرضية اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) بالإضافة إلى الكفاءة التقنية الصافية أيضاً الكفاءة الحجمية و خصائص اقتصاديات الحجم، حيث تتمثل خصائص اقتصاديات الحجم في المتزايدة عندما تنشط البنوك عند حجم أقل من حجمها الأمثل أو المتناقصة عندما تمارس نشاطها عند حجم أكبر من الأمثل و ثابتة عندما تكون عند حجمها الأمثل الذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه.

أولاً: مؤشرات الكفاءة الحجمية للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج.

تمثل كفاءة الحجم مدى توافق حجم خدمات البنك و أنشطته مع حجم الموارد الفعلية المتاحة، و هو ما يمكن الكشف عنه من خلال تطبيق برنامج DEAP (Data Envelopment Analysis Program) تحت فرضية غلة الحجم المتغيرة وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي على النحو التالي:

الجدول رقم (2-6): الكفاءة الحجمية للبنوك المندمجة وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي

قبل و بعد الاندماج.

الرقم	البنك المندمج	قبل الاندماج		بعد الاندماج	
		مؤشر الكفاءة الحجمية وفقا للتوجه المدخلي SE	مؤشر الكفاءة الحجمية وفقا للتوجه المخرجي SE	مؤشر الكفاءة الحجمية وفقا للتوجه المدخلي SE	مؤشر الكفاءة الحجمية وفقا للتوجه المخرجي SE
01	بنك الأهلي الأردني	0.998	0.999	0.934	0.967
02	بنك الإتحاد الوطني	0.996	0.997	0.975	0.991
03	بنك البحرين	0.982	0.985	0.894	0.824
04	بنك الأهلي المتحد	0.968	0.920	0.855	0.746
05	مجموعة سامبا المالية	1.000	1.000	1.000	1.000
06	البنك العربي الإفريقي الدولي	0.703	0.703	0.818	0.818
07	البنك الوطني المصري	1.000	1.000	0.824	0.824
08	بنك مصر	1.000	1.000	1.000	1.000
09	بنك قطر الدولي	0.988	0.988	0.960	0.971
10	بنك الاهلي القطري	0.898	0.917	0.882	0.902

SE: تمثل الكفاءة الحجمية (Scale Efficacy).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (3،4،5،6).

تظهر نتائج الدراسة أنه من بين البنوك المندمجة لعينة الدراسة عرف البنك العربي الإفريقي الدولي فقط تحسنا في الكفاءة الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج، حيث بلغ التحسن 11.5% ليتنقل مؤشرها من 70.3% إلى 81.8% لكلي التوجهين على الترتيب، و يرجع ذلك أساسا إلى اندماجه كليًا مما مكنه من استخدام المزيد من حجمه لتطوير كفاءته التقنية الكلية رغم التراجع الذي عرفه مؤشر كفاءته التقنية الصافية بعد الاندماج، من جهة أخرى تمكنت مجموعة سامبا المالية بفضل الاستحواذ من الحفاظ على كفاءتها الحجمية التامة بعد الاندماج سواء بالنسبة للتوجهين المدخلي أو المخرجي.

على العكس من ذلك شهدت بقية البنوك بعد الاندماج انخفاضاً طفيفاً في كفاءتها الحجمية، مما جعلها تبتعد أكثر عن استخدام كل حجمها لتطوير كفاءتها الكلية على الرغم من احتفاظ بعضها على الكفاءة التقنية الصافية التامة.

إن نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) تجعلنا نقول بأنّ الاندماج البنكي لم يساهم كثيرا في تحسين الكفاءة الحجمية من خلال التوفيق الجيد بين حجم أنشطة البنك و خدماته و موارده المتاحة، إذ أن هذه البنوك بإمكانها التوسع في الحجم بمقدار الفرق بين مؤشر الكفاءة المحقق و مؤشر الكفاءة الحجمية التامة 100% مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص غلة الحجم.

ثانيا: خصائص اقتصاديات الحجم للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج.

يبين الجدول رقم (3-6) خصائص اقتصاديات الحجم للبنوك المندمجة قبل و بعد عملية الاندماج، للتعرف على

البنوك التي تنشط ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة أو المتناقصة أو الثابتة قبل و بعد الاندماج

الجدول رقم (3-6): خصائص اقتصاديات الحجم للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج.

الرقم	البنك و سنة الاندماج	خصائص اقتصاديات الحجم وفقا للتوجهين المدخلي و المخرجي قبل الاندماج	خصائص اقتصاديات الحجم وفقا للتوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج
01	بنك الأهلي الأردني	متزايدة (irs)	متزايدة (irs)
02	بنك الإتحاد الوطني	متزايدة (irs)	متزايدة (irs)
03	بنك البحرين و الكويت	متزايدة (irs)	متناقصة (drs)
04	بنك الأهلي المتحد البحرين	متناقصة (drs)	متناقصة (drs)
05	مجموعة سامبا المالية	ثابتة (-)	ثابتة (-)
06	البنك العربي الإفريقي الدولي	متزايدة (irs)	متزايدة (irs)
07	البنك الوطني المصري	ثابتة (-)	متناقصة (drs)
08	بنك مصر	ثابتة (-)	ثابتة (-)
09	بنك قطر الدولي	متزايدة (irs)	متزايدة (irs)
10	بنك الاهلي القطري	متزايدة (irs)	متزايدة (irs)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (3,4,5,6).

من خلال نتائج الجدول رقم (3-6) يتضح أن هناك سبعة بنوك كانت لا تنشط عند حجمها الأمثل قبل الاندماج فهي لم تكن تستطيع أن تعظم مخرجاتها لأقصى حد في ظل إمكانياتها المتاحة (التوجه المخرجي) أو تلبية الهدر في الموارد (التوجه المدخلي) أي أنها لا تستغل كل حجمها، و تتمثل البنوك السبعة في الأهلي الأردني و الإتحاد الوطني و البحرين و الكويت و العربي الإفريقي الدولي و قطر الدولي و الأهلي القطري التي تنشط ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة، أي أنها تشتغل عند حجم أو مستوى من المخرجات يقل عن الحجم الكفاء و بالتالي إذا أرادت

التوسع من خلال الاندماج بمقدار الفرق في الكفاءة الحجمية فإن الزيادة في المخرجات لهذه البنوك سوف تتطلب زيادة أقل في المدخلات.

كما أنّ هناك بنك واحد كان ينشط ضمن اقتصاديات الحجم المتناقصة أي أنه يعمل عند مستوى من الحجم يزيد عن الحجم الكفاء، و بالتالي إذا أراد التوسع من خلال الاندماج بمقدار الفرق في الكفاءة الحجمية فإن الزيادة في المخرجات لهذه البنوك سوف تتطلب زيادة أكبر في المدخلات.

و على عكس البنوك الثمانية السابقة فإن مجموعة سامبا المالية و بنك مصر كانا ينشطان عند حجمهما الأمثل، أي أنهما يستغلان كل حجمها لتعظيم الإيرادات من الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد.

أما بعد الاندماج استطاعت مجموعة سامبا المالية و بنك مصر الاستمرار في النشاط عند اقتصاديات الحجم الثابتة (الحجم الأمثل)، حيث استطاع البنكين التوفيق بين مدخلاتهما و مخرجاتهما و الاستمرار في استخدام كل حجمهما لتعظيم إيراداتهما من الفوائد و إيراداتهما من غير الفوائد ، بينما واصلت بنوك الأهلي الأردني و الاتحاد الوطني و العربي الإفريقي الدولي و قطر الدولي و الأهلي القطري النشاط ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة، حيث كانت تنشط قبل الاندماج عند حجم يقل عن الحجم الكفاء لذا عملت على الوصول إلى الحجم الأمثل الذي إذا أرادوا الوصول إليه فعلا أن يقوموا بزيادة المخرجات باستخدام مستوى أقل من المدخلات، و هو ما لم يصلوا إليه في ظل تناقص الكفاءة الحجمية بعد الاندماج لأنهم لم يلتزموا بالشرط السابق مما أدى إلى بقائهم بعيدين عن الحجم الأمثل.

كما واصل بنك الاتحاد الوطني النشاط ضمن اقتصاديات الحجم المتناقصة بعد الاندماج، فهو الذي كان ينشط عند حجم يزيد عن الحجم الكفاء مما جعله يحرص على الوصول إلى الحجم الأمثل الذي إذا أراد الوصول إليه فعلا أن يعمل على زيادة المخرجات التي تتطلب زيادة أكبر في المدخلات، ليبقى قريب من تحقيق الكفاءة الحجمية التامة رغم الانخفاض الطفيف بعد الاندماج.

أما بالنسبة لبنك البحرين و الكويت و البنك الوطني المصري فكانا قبل الاندماج ينشطان عند اقتصاديات الحجم المتزايدة و الثابتة للبنكين على الترتيب ليصبحا ينشطان ضمن اقتصاديات الحجم المتناقصة، فبعدها كان بنك البحرين و الكويت مطالباً بالتوسع بمقدار الفرق عن 100% مع الأخذ بعين الاعتبار أن الزيادة في المخرجات سوف تتطلب زيادة أقل في المدخلات أصبح مطالباً بالتوسع بمقدار الفرق مع الأخذ بعين الاعتبار أن الزيادة في المخرجات ستطلب زيادة أكبر في المدخلات، أما البنك الوطني المصري الذي كان يستخدم كل حجمه لتعظيم مدخلاته من إيرادات الفوائد و إيراداته من غير الفوائد، انتقل لينشط بعد الاندماج وفق لاقتصاديات الحجم المتناقصة نتيجة لانخفاض كفاءته الحجمية، و عليه إذا أراد استرجاع الفرق في الكفاءة الذي يمكنه من استخدام كل حجمه

لتعظيم إيراداته من الفوائد و إيراداته من غير الفوائد أن يقوم بالرفع من حجم مخرجاته الذي يتطلب حجم أكبر من المدخلات.

إن التغيرات في مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية بين تحسن و انخفاض و استقرار عند المستويات القصوى الذي أظهرته بعض البنوك و تراجع بعضها الآخر بعد الاندماج، يدفعنا إلى القيام بمزيد من التحقيق حول مكانة البنوك المندمجة من حيث الكفاءة و مدى قدرتها على منافسة البنوك غير المندمجة بعد الاندماج، كما أن التراجع في كفاءة البنوك الأخرى هو الآخر يدفعنا للتأكد هل يرجع إلى انخفاض الكفاءة بعد الاندماج أو التغير التكنولوجي (الحدود) الكبير الذي يظهر عدم تحسنها من خلال بعدها عن الحدود الكفؤة أكثر.

المطلب الثاني: الكفاءة الكلية للبنوك المندمجة وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي قبل و بعد الاندماج.

تتضمن الكفاءة التقنية الكلية (Global Efficiency) حسب أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) كل من الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية $(GEff = PTE * SE)$ ، حيث أن تدني كل من الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية أو أحدهما يؤدي إلى تدني الكفاءة الكلية، و تتم المقارنة بين الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية للتعرف على مصادر عدم الكفاءة الكلية في البنوك غير الكفؤة، هل يرجع لعدم كفاءة العمليات الداخلية (إدارة البنك و سياساته...) أو إلى عدم كفاءة الحجم و التي تعبر عن مدى توافق حجم خدمات البنك و أنشطته مع حجم الموارد الفعلية المتاحة.

الجدول رقم (4-6): الكفاءة الكلية للبنوك المندمجة وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي

قبل و بعد الاندماج.

الرقم	البنك المندمج	قبل الاندماج		بعد الاندماج	
		مؤشر الكفاءة الكلية وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي GE	مصدر عدم الكفاءة	مؤشر الكفاءة الكلية وفقا للتوجه المدخلي و المخرجي GE	مصدر عدم الكفاءة
01	بنك الأهلي الأردني	0.614	تقني أكثر	0.551	تقني أكثر
02	بنك الاتحاد الوطني	0.684	تقني	0.690	تقني أكثر
03	بنك البحرين و الكويت	0.876	تقني أكثر	0.600	تقني و حجمي
04	بنك الأهلي المتحد	0.707	تقني أكثر	0.691	حجمي أكثر
05	مجموعة سامبا المالية	1.000	لا يوجد	1.000	لا يوجد
06	البنك العربي الإفريقي الدولي	0.703	حجمي	0.818	حجمي
07	البنك الوطني المصري	1.000	لا يوجد	0.824	حجمي
08	بنك مصر	1.000	لا يوجد	1.000	لا يوجد
09	بنك قطر الدولي	0.988	حجمي	0.779	تقني أكثر
10	بنك الأهلي القطري	0.746	تقني أكثر	0.788	تقني أكثر

GE: الكفاءة الكلية و تساوي الكفاءة التقنية الصافية جداء الكفاءة الحجمية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (3,4,5,6).

إن التغييرات التي شهدتها مؤشري الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية تعطي انطباع أولي عن اتجاه التغيير الذي شهدته مؤشر الكفاءة الكلية بعد الاندماج، فتراجع مؤشر الكفاءة الحجمية لمعظم البنوك أدى إلى تراجع مؤشر الكفاءة الكلية رغم تسجيل معظم البنوك لتحسن في الكفاءة التقنية الصافية أو استقرارها عند المستوى الأقصى بعد الاندماج.

أولاً: بالنسبة للبنوك التي عرفت تحسناً في كفاءتها الكلية بعد الاندماج:

لقد أظهرت ثلاث بنوك تحسناً في كفاءتها الكلية بعد الاندماج على النحو التالي:

أ- البنك العربي الإفريقي الدولي: تحصل على المرتبة الأولى من حيث مؤشر الكفاءة الكلية بنسبة 81.8% بعد الاندماج بعدما كان كفو بنسبة 70.3%، ليقترّب بذلك أكثر من الحدود الكفؤة و يُطوّر من قدرته على التوليف بين مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد لتعظيم الإيرادات من الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد، و يبقى

مصدر عدم كفاءته الكلية يتمثل الجانب الحجمي فقط في ظل احتفاظ البنك بكفاءته التقنية الصافية التامة 100% بعد الاندماج.

ب- بنك الأهلي القطري: تحصل على المرتبة الثانية من حيث مؤشر الكفاءة الكلية بعد الاندماج، فبعدما كان بنسبة 74.6% قبل الاندماج أصبح بنسبة 78.8% بعد الاندماج الذي استطاع بفضل أن يحسن استغلال مصروفات الفوائد و المصروفات من غير الفوائد لتحقيق أكبر قدر من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد، و هو بذلك تقع على القرب من الحدود الكفؤة ضمن البنوك محل الدراسة في ظل استمرار مصدر عدم الكفاءة في الجانب التقني أكثر من الجانب الحجمي بعد الاندماج.

ج- بنك الاتحاد الوطني: تحصل على المرتبة الثالثة من حيث التحسن في الكفاءة الكلية التي ضلّت مقبولة بنسبة 69% بعد الاندماج بعدما كان بنسبة 68.4% قبل الاندماج، و هو ما يدل على أن البنك أصبح أكثر قدرة على التوليف بين مصروفات الفوائد و المصروفات من غير الفوائد للحصول على أكبر قدر من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد بعد الاندماج، و يتمثل مصدر عدم كفاءته الكلية في الجانب التقني أكثر من الحجمي بعد الاندماج بعدما كان كفؤ تقنيا قبل الاندماج.

ثانيا: بالنسبة للبنوك التي لم تتغير كفاءتها الكلية بعد الاندماج:

إنّ هدف الاندماج البنكي لا يقتصر على تحسين الكفاءة المتدنية للبنوك، و إنّما تلجأ إليه معظم البنوك للحفاظ على كفاءتها الكلية التامة، على غرار مجموعة سامبا المالية و بنك مصر الذين استطاعا بعد الاندماج الاحتفاظ على كفاءتهما التامة بنسبة 100%، و الاحتفاظ على قدرتهما العالية في التوليف بين مصروفات الفوائد و المصروفات من غير الفوائد لإنتاج أكبر قدر من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد، محافظين بذلك على مكائتهما ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة التامة ضمن البنوك عينة الدراسة، متفادين بذلك مصادر عدم الكفاءة سواء كانت داخلية (تقنية) أو حجمية، و مبرزين دور الاندماج البنكي كأحد الاستراتيجيات الممكنة للحفاظ على الكفاءة البنكية التامة.

ثالثاً: بالنسبة للبنوك التي عرفت تراجعاً في كفاءتها الكلية بعد الاندماج:

أمام تحسن الكفاءة الكلية لمعظم البنوك و استقرارها عند الكفاءة التقنية التامة لبعضها الآخر، عرف عدد قليل من البنوك تراجعاً في الكفاءة الكلية كما يلي:

أ- بنك الأهلي الأردني: عرفت كفاءته الكلية تراجعاً فبعدما كانت بنسبة 61.4% قبل الاندماج أصبحت بنسبة 55.1% بعد الاندماج، لبيتعد بذلك البنك أكثر على الحدود الكفؤة رغم بقاءه عند المستوى المقبول، و يبقى مصدر عدم كفاءته يتمثل أساساً في الجانب التقني أكثر سواء قبل أو بعد الاندماج.

ب- بنك البحرين و الكويت: عرفت كفاءته الكلية تراجعاً فبعدما كانت بنسبة 87.6% قبل الاندماج أصبحت بنسبة 60% بعد الاندماج، لتبقى عند المستوى المقبول رغم ابتعاد البنك أكثر على الحدود الكفؤة، و يعتبر مصدر عدم الكفاءة في الجانبين التقني و الحجمي بعد الاندماج.

ج- بنك الأهلي المتحد: عرفت الكفاءة الكلية تراجعاً فبعدما كانت بنسبة 70.7% قبل الاندماج، أصبحت بنسبة 69.1% بعد الاندماج، ليتغير مصدر عدم الكفاءة من الجانب التقني أكثر إلى الجانب الحجمي أكثر و هذا بعد التحسن الذي عرفه مؤشر الكفاءة التقنية الصافية أمام تراجع مؤشر الكفاءة الحجمية.

د- بنك قطر الدولي: عرفت كفاءته الكلية تراجعاً فبعدما كانت قريبة من التامة بنسبة 98.8% قبل الاندماج أصبحت 77.9% بعد الاندماج، لتبقى عند المستوى المقبول رغم ابتعاد البنك أكثر على الحدود الكفؤة حيث تغير مصدر عدم الكفاءة من الجانب الحجمي قبل الاندماج إلى التقني أكثر بعد الاندماج.

هـ- البنك الوطني المصري: عرفت كفاءته الكلية تراجعاً فبعدما كان البنك كفؤاً تماماً بنسبة 100% قبل الاندماج انخفض مؤشرها إلى 82.4% بعد الاندماج، لبيتعد بذلك على الحدود الكفؤة و يتمثل مصدر عدم الكفاءة أساساً في الجانب الحجمي بعدما استطاع البنك الحفاظ على كفاءة التقنية الصافية التامة بعد الاندماج.

إن نتائج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) أظهرت تحسن و استقرار الكفاءة الكلية لبعض البنوك و تراجعها للبعض الآخر، إلا أنه لا يمكن الحكم على هذا التراجع في الكفاءة الكلية إلا بعد مقارنة التغيرات في الكفاءة للبنوك المندمجة مع تلك التي لم اندمج، لأن دراسة كفاءة البنوك لا تتم بصفة مستقلة لكل بنك على حدى و إنما ضمن مجموعة من البنوك محل الدراسة مما يجعل حدود الكفاءة تتغير من مرحلة لأخرى سواء من حيث موقعها أو البنوك التي تكونها.

المطلب الثالث: الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية و الكلية للبنوك المندمجة و غير المندمجة.

إن البنوك تهدف من الاندماج إلى التقليل أو القضاء كليًا على الهدر (التبذير) في الموارد المستخدمة لإنتاج قدر أكبر من الإنتاج، و وفقا لنموذج الدراسة المستخدم الذي يركز على التوجهين المدخلي و المخرجي فإن مؤشر الكفاءة للبنك يفسر على أنه أقل مقدار من مزيج المدخلات الذي يمكن أن يستخدمه البنك لتحقيق المقدار الحالي من المخرجات حتى يكون البنك كفؤ مدخليا، أو هو استخدام المقدار الحالي من مزيج المدخلات لإنتاج أكبر قدر من المخرجات حتى يكون البنك كفؤ مخرجيا.

و بالتالي في هذا الجزء سنقوم بمقارنة نتائج قياس الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية و الكلية للبنوك المندمجة بتلك التي لم تندمج و هذا قبل و بعد الاندماج البنكي، لدراسة مدى تأثير التطورات على الكفاءة بعد الاندماج على مكانة البنوك المندمجة ضمن البنوك عينة الدراسة.

الفرع الأول: مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية للبنوك المندمجة و غير المندمجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج.

فيما يلي عرض ترتيب البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل و بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي و المخرجي على النحو التالي:

أولا: مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي للبنوك المندمجة و غير المندمجة قبل و بعد فترتي الاندماج.

يتضمن الجدول رقم (5-6) مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي على النحو التالي:

الجدول رقم (5-6): مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر

الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي.

الرقم		الكفاءة التقنية الصافية قبل الاندماج ذات التوجه المدخلي				الكفاءة التقنية الصافية بعد الاندماج ذات التوجه المدخلي			
		مؤشر الكفاءة التقنية الصافية		البنك		مؤشر الكفاءة التقنية الصافية		البنك	
المرتبة	PTE	المرتبة	PTE			المرتبة	PTE		
1	1	م		البنك العربي الإفريقي الدولي	1	1	غ م	بنك الخليج الأول	1
2	1	م		البنك الوطني المصري	1	1	غ م	بنك أبوظبي التجاري	2
3	1	م		بنك مصر	1	1	غ م	الشركة العربية المصرفية	3
4	1	م		مجموعة سامبا المالية	1	1	غ م	بنك الخليج الدولي	4
5	1	غ م		بنك الخليج الأول	1	1	م	مجموعة سامبا المالية	5
6	1	غ م		بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	1	1	غ م	البنك الوطني التجاري السعودي	6
7	1	غ م		الشركة العربية المصرفية	1	1	م	البنك العربي الإفريقي الدولي	7
8	1	غ م		البنك العربي الوطني السعودي	1	1	م	البنك الوطني المصري	8
9	1	غ م		البنك الوطني التجاري السعودي	1	1	م	بنك مصر	9
10	1	غ م		بنك الإستثمار العربي	1	1	غ م	بنك الإستثمار العربي	10
11	1	غ م		بنك قطر التجاري	1	1	م	بنك قطر الدولي	11
12	1	غ م		بنك قطر الوطني	1	1	غ م	بنك قطر التجاري	12
13	0.948	غ م		بنك أبوظبي الوطني	13	0.988	غ م	بنك الدوحة	13
14	0.894	م		بنك الأهلي القطري	14	0.983	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	14
15	0.884	غ م		البنك الوطني البحرين	15	0.979	غ م	بنك قطر الوطني	15
16	0.864	غ م		بنك الإستثمار السعودي	16	0.973	غ م	بنك العربي الوطني	16
17	0.812	م		بنك قطر الدولي	17	0.892	غ م	بنك أبوظبي الوطني	17
18	0.807	م		بنك الاهلي المتحد البحرين	17	0.892	م	بنك البحرين و الكويت	18
19	0.790	غ م		البنك السعودي البريطاني	19	0.875	غ م	بنك الإستثمار السعودي	19
20	0.774	غ م		البنك الإسلامي الأردني	20	0.852	غ م	البنك الإسلامي الأردني	20
21	0.774	غ م		بنك الدوحة	21	0.847	غ م	البنك الوطني البحرين	21
22	0.770	غ م		بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردني	22	0.831	م	بنك الأهلي القطري	22
23	0.746	غ م		البنك العربي الأردني	23	0.793	غ م	بنك القاهرة	23
24	0.708	م		بنك الإتحاد الوطني	24	0.783	غ م	البنك المصري البريطاني	24
25	0.693	غ م		البنك المصري البريطاني	25	0.771	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردني	25
26	0.671	م		بنك البحرين و الكويت	26	0.739	غ م	البنك العربي الأردني	26

27	0.595	غ م	بنك القاهرة	27	0.730	م	بنك الاهلي المتحد البحرين
28	0.589	م	بنك الأهلي الأردني	28	0.687	م	بنك الإتحاد الوطني
29	0.562	غ م	بنك الخليج الدولي	29	0.615	م	بنك الأهلي الأردني
30	0.484	غ م	بنك أبوظبي التجاري	30	0.545	غ م	البنك السعودي البريطاني

*: يعني "غ م" أن البنك لم يتم بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

** : يعني "م" أن البنك قام بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين (3،5).

يظهر الجدول رقم (5-6) تقدماً في ترتيب معظم البنوك المندمجة بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ضمن مجموع البنوك عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن معظم البنوك المندمجة استطاعت أن تنافس نظيرتها غير المندمجة، فباستثناء بنك واحد تقدم ترتيبه رغم تراجع كفاءته فإن بقية البنوك تقدم ترتيبها نتيجة تحسن كفاءتها التقنية الصافية بعد الاندماج، في حين استقر ترتيب البنوك التي استقرت كفاءتها التقنية الصافية عند المستوى الأقصى 100%، وهو ما يظهر بوضوح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-6): تطور مكانة البنوك المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة

التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي.

البنك	PTE قبل الاندماج	PTE بعد الاندماج	وضعية الكفاءة	الرتبة قبل الاندماج	الرتبة بعد الاندماج	وضعية الترتيب
مجموعة سامبا	1	1	استقرت	1	1	استقرت
البنك العربي الإفريقي الدولي	1	1	استقرت	1	1	استقرت
البنك الوطني المصري	1	1	استقرت	1	1	استقرت
بنك مصر	1	1	استقرت	1	1	استقرت
بنك الأهلي القطري	0.831	0.894	تحسنت	22	14	تحسنت
بنك الأهلي المتحد	0.730	0.807	تحسنت	27	18	تحسنت
بنك الإتحاد الوطني	0.687	0.708	تحسنت	28	24	تحسنت
بنك الأهلي الأردني	0.615	0.589	تراجعت	29	28	تحسنت
بنك قطر الدولي	1	0.812	تراجعت	1	17	تراجعت
بنك البحرين و الكويت	0.892	0.671	تراجعت	17	26	تراجعت

PTE: الكفاءة التقنية الصافية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (3،5).

من خلال الجدول رقم (6-6) نلاحظ أن الاندماج البنكي ساهم بشكل كبير في احتفاظ بنك العربي الإفريقي الدولي و البنك الوطني المصري و مصر و مجموعة سامبا المالية بالكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي التامة (100%) بعد الاندماج، محافظين بذلك على المراتب الأولى من حيث هذا المؤشر ضمن عينة البنوك محل الدراسة، و بذلك يبرز جليا دور الاندماج البنكي كأحد الاستراتيجيات المقترحة على البنوك التي ترغب في المحافظة على كفاءتها التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي التامة.

كما ساهم الاندماج البنكي في تحسين مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي لبنوك الأهلي القطري و الأهلي المتحد و الاتحاد الوطني، فرغم أنها لم تصل إلى تحقيق الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي التامة إلا أنه ساهم في تحقيقهم لمراتب متقدمة من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة، حيث تقدم بنك الأهلي القطري إلى المرتبة الرابعة عشر (14) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة الثانية و العشرين (22)، كما تقدم بنك الأهلي المتحد إلى المرتبة الثامنة عشر (18) بعدما كان يشغل المرتبة السابعة و العشرون (27)، في حين تقدم بنك الاتحاد الوطني إلى المرتبة الرابعة و العشرون (24) بعدما كان يحتل المرتبة الثامنة و العشرون (28).

و على عكس البنوك السابقة فرغم التراجع في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي الذي عرفه بنك الأهلي الأردني بعد الاندماج إلا أنه استطاع منافسة بعض البنوك عينة الدراسة متقدما إلى المرتبة الثامنة و العشرون (28) بعدما كان يحتل المرتبة التاسعة و العشرون (29) قبل الاندماج، تاركا وراءه بنكين غير مندمجين في تلك الفترة و هما بنكي الخليج الدولي و أبوظبي التجاري، و يرجع التقدم في الترتيب رغم التراجع الذي عرفه هذا البنك في نسبة كفاءته التقنية الصافية إلى التراجع التكنولوجي (التراجع في الحدود الكفؤة) بنسبة أكبر من تراجع كفاءته التقنية الصافية بعد الاندماج، و هو ما سيظهر بوضوح أثناء تحليل نتائج الدراسة باستخدام مؤشر مالمكويست.

غير أن التراجع في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي بعد الاندماج لكل من بنكي قطر الدولي و البحرين و الكويت، جعل ترتيب هذه البنوك من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي يتراجع نوعا ما بعد الاندماج، حيث تراجع بنك قطر الدولي إلى المرتبة السابعة عشر (17) بعدما كان في المرتبة الأولى (1)، كما احتل بنك البحرين و الكويت المرتبة السادسة و العشرون (26) بعدما كان يشغل المرتبة السابعة عشر (17)، إلا أنه على الرغم من هذا التراجع في ترتيب هذه البنوك من حيث هذا المؤشر إلا هذين البنكين استطاعا التفوق على العديد من البنوك غير المندمجة، فبنك قطر الدولي تفوق على تسعة (9) بنوك غير مندمجة في حين تفوق بنك البحرين و الكويت على ثلاث (03) بنوك غير مندمجة و هي بنوك القاهرة و الخليج الدولي و أبوظبي التجاري.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الاندماج البنكي يعتبر أحد الاستراتيجيات التي تنتهجها البنوك من أجل تحقيق مراتب متقدمة تنافس من خلالها البنوك الأخرى غير المندمجة من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي ، سواء في ظل التقدم أو التراجع التكنولوجي (تغير منحى حدود الكفاءة).

ثانيا: مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي للبنوك المندمجة و غير المندمجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج.

يتضمن الجدول (6-7) مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي على النحو التالي:

الجدول رقم (6-7): مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي.

الرقم		الكفاءة التقنية الصافية قبل الاندماج ذات التوجه المخرجي				الكفاءة التقنية الصافية بعد الاندماج ذات التوجه المخرجي			
		مؤشر الكفاءة التقنية الصافية		البنك		مؤشر الكفاءة التقنية الصافية		البنك	
المرتبة	PTE	المرتبة	PTE			المرتبة	PTE		
1	1	م	1	بنك الخليج الأول	غ م	1	1	بنك الخليج العربي الإفريقي الدولي	م
2	1	م	1	بنك أبوظبي التجاري	غ م	1	1	البنك الوطني المصري	م
3	1	م	1	الشركة العربية المصرفية	غ م	1	1	بنك مصر	م
4	1	م	1	بنك الخليج الدولي	غ م	1	1	مجموعة سامبا المالية	م
5	1	م	1	مجموعة سامبا المالية	م	1	1	بنك الخليج الأول	غ م
6	1	م	1	البنك الوطني التجاري السعودي	غ م	1	1	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	غ م
7	1	م	1	البنك العربي الإفريقي الدولي	م	1	1	الشركة العربية المصرفية	غ م
8	1	م	1	البنك الوطني المصري	م	1	1	البنك العربي الوطني السعودي	غ م
9	1	م	1	بنك مصر	م	1	1	البنك الوطني التجاري السعودي	غ م
10	1	م	1	بنك الاستثمار العربي	غ م	1	1	بنك الاستثمار العربي	غ م
11	1	م	1	بنك قطر الدولي	م	1	1	بنك قطر التجاري	غ م
12	1	م	1	بنك قطر التجاري	غ م	1	1	بنك قطر الوطني	غ م
13	0.965	م	0.988	بنك الدوحة	غ م	13	0.988	بنك أبوظبي الوطني	غ م
14	0.925	م	0.984	بنك قطر الوطني	غ م	14	0.984	بنك الأهلي المتحد البحرين	م
15	0.878	م	0.981	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	غ م	15	0.981	بنك الاستثمار السعودي	غ م
16	0.876	م	0.973	بنك العربي الوطني	غ م	16	0.973	البنك الوطني البحرين	غ م
17	0.874	م	0.891	بنك أبوظبي الوطني	غ م	17	0.891	البنك الأهلي القطري	م

18	0.853	غ م	البنك السعودي البريطاني	18	0.890	م	بنك البحرين و الكويت	18
19	0.804	غ م	بنك العربي الأردني	19	0.872	غ م	بنك الاستثمار السعودي	19
20	0.803	م	بنك قطر الدولي	20	0.847	غ م	البنك الوطني البحرين	20
21	0.785	غ م	بنك الدوحة	21	0.838	غ م	البنك الإسلامي الأردني	21
22	0.764	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردن	22	0.814	م	بنك الأهلي القطري	22
23	0.728	م	بنك البحرين و الكويت	23	0.792	غ م	بنك القاهرة	23
24	0.720	غ م	البنك الإسلامي الأردني	24	0.775	غ م	البنك المصري البريطاني	24
25	0.696	م	بنك الاتحاد الوطني	25	0.768	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردني	25
25	0.696	غ م	البنك المصري البريطاني	25	0.768	م	بنك الاهلي المتحد البحرين	26
27	0.630	غ م	بنك أبوظبي التجاري	27	0.767	غ م	بنك العربي الأردني	27
28	0.587	غ م	بنك الخليج الدولي	28	0.686	م	بنك الاتحاد الوطني	28
29	0.577	غ م	بنك القاهرة	29	0.614	م	بنك الأهلي الأردني	29
30	0.570	م	بنك الأهلي الأردني	30	0.605	غ م	البنك السعودي البريطاني	30

*: يعني "غ م" أن البنك لم يتم بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

** : يعني "م" أن البنك قام بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين (4،6).

يظهر الجدول رقم (7-6) تقدماً في ترتيب معظم البنوك المندمجة بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي ضمن مجموع البنوك عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن معظم البنوك المندمجة استطاعت أن تنافس نظيرتها غير المندمجة سواء من خلال المحافظة على تصدرها لترتيب البنوك عينة الدراسة، و الذي تحقق بمحافظتها على المستوى الأقصى لمؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي، أو تحسن ترتيبها نتيجة تحسن هذا المؤشر بعد الاندماج، في حين تراجع ترتيب عدد قليل من البنوك المندمجة ضمن البنوك عينة الدراسة نتيجة تراجع هذا المؤشر بعد الاندماج و هو ما يظهر بوضوح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8-6): تطور مكانة البنوك المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة

التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي.

البنك	PTE قبل الاندماج	PTE بعد الاندماج	وضعية الكفاءة	الرتبة قبل الاندماج	الرتبة بعد الاندماج	وضعية الترتيب
مجموعة سامبا	1	1	استقرت	1	1	استقرت
البنك العربي الإفريقي الدولي	1	1	استقرت	1	1	استقرت
البنك الوطني المصري	1	1	استقرت	1	1	استقرت
بنك مصر	1	1	استقرت	1	1	استقرت
بنك الأهلي القطري	0.814	0.874	تحسنت	22	17	تحسنت
بنك الأهلي المتحد	0.768	0.925	تحسنت	25	14	تحسنت
بنك الاتحاد الوطني	0.686	0.696	تحسنت	28	25	تحسنت
بنك قطر الدولي	1	0.803	تراجعت	1	20	تراجعت
بنك البحرين و الكويت	0.890	0.728	تراجعت	18	23	تراجعت
بنك الأهلي الأردني	0.614	0.570	تراجعت	29	30	تراجعت

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (4،6).

PTE: الكفاءة التقنية الكلية.

من خلال الجدول رقم (8-6) نلاحظ أن الاندماج البنكي ساهم بشكل كبير في احتفاظ بنوك العربي الإفريقي الدولي و الوطني المصري و مصر و مجموعة سامبا المالية بالكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي التامة (100%) بعد الاندماج، محافظين بذلك على المراتب الأولى من حيث هذا المؤشر ضمن عينة البنوك محل الدراسة، مما يُظهر الأثر الإيجابي للاندماج البنكي على البنوك التي ترغب في المحافظة على كفاءتها التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي عند المستويات التامة.

كما ساهم الاندماج البنكي في تحسين مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي لبنوك الأهلي القطري و الأهلي المتحد و الاتحاد الوطني، فرغم أنها لم تصل إلى تحقيق الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي التامة إلا أنه ساهم في تحقيقهم لمراتب متقدمة من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة، حيث تقدم بنك الأهلي القطري إلى المرتبة السابعة عشر (17) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة الثانية و العشرين (22)، كما تقدم بنك الأهلي المتحد إلى المرتبة الرابعة عشر (14) بعدما كان يشغل المرتبة الخامسة و العشرون (25)، في حين تقدم بنك الاتحاد الوطني إلى المرتبة الخامسة و العشرون (25) بعدما كان يحتل المرتبة الثامنة و العشرون (28).

و على عكس البنوك السابقة عرفت بنوك قطر الدولي و البحرين و الكويت و الأهلي الأردني تراجعاً في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي بعد الاندماج، جعل ترتيب هذه البنوك من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي يتراجع بعد الاندماج، حيث تراجع بنك قطر الدولي إلى المرتبة العشرون (20) بعدما كان في المرتبة الأولى (1)، كما احتل بنك البحرين و الكويت المرتبة الثالثة و العشرون (23) بعدما كان يشغل المرتبة الثامنة عشر (18)، أما بنك الأهلي الأردني فتراجع إلى المرتبة الأخيرة (30) بعدما كان في المرتبة التاسعة و العشرون (29).

فباستثناء بنك الأهلي الأردني، رغم التراجع في ترتيب هذه البنوك من حيث هذا مؤشر إلا هذين البنكين استطاعا التفوق على العديد من البنوك غير المندمجة، فبنك قطر الدولي تفوق على سبعة (07) بنوك غير مندجة في حين تفوق بنك البحرين و الكويت على خمسة (05) بنوك غير مندجة خلال فترة بعد الاندماج، و هذا يدل على أن هناك بنوك حققت تراجعاً في الكفاءة التقنية الصافية أكبر مما حققه هذين البنكين خلال هذه الفترة. من خلال ما سبق يمكننا القول أن الاندماج البنكي يعتبر أحد المداخل التي تعتمد عليها البنوك من أجل تحقيق مراتب متقدمة تنافس من خلالها البنوك الأخرى غير المندجة من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي، سواء في ظل التقدم أو التراجع التكنولوجي (تغير منحنى حدود الكفاءة).

الفرع الثاني: مؤشرات الكفاءة الحجمية للبنوك المندمجة و غير المندمجة خلال فترتي قبل وبعده الاندماج.

فيما يلي عرض ترتيب البنوك المندجة و غير المندجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي و المخرجي على النحو التالي:

أولاً: مؤشرات الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي للبنوك المندمجة و غير المندمجة.

يعرض الجدول رقم (6-9) مكانة البنوك المندجة قبل و بعده ضمن عينة البنوك محل الدراسة من حيث مؤشر

الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي كما يلي:

الجدول رقم (9-6): مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر

الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي.

مؤشر الكفاءة التقنية الصافية		البنك		مؤشر الكفاءة التقنية الكلية		البنك		
المرتبة	SE			المرتبة	SE			
1	1	م	مجموعة سامبا المالية	1	1	غ م	بنك الخليج الأول	1
1	1	م	بنك مصر	1	1		بنك أبوظبي التجاري	2
1	1	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	1	1	م	مجموعة سامبا المالية	3
1	1	غ م	البنك العربي الوطني السعودي	1	1	غ م	البنك الوطني التجاري السعودي	4
1	1	غ م	البنك المصري البريطاني	1	1	م	البنك الوطني المصري	5
1	1	غ م	بنك قطر الوطني	1	1	م	بنك مصر	6
7	0.997	غ م	بنك الاستثمار السعودي	1	1	غ م	بنك القاهرة	7
8	0.995	غ م	بنك الدوحة	1	1	غ م	بنك قطر التجاري	8
9	0.994	غ م	بنك أبوظبي التجاري	9	0.999	غ م	بنك العربي الوطني السعودي	9
10	0.990	غ م	بنك الخليج الأول	10	0.998	م	بنك الأهلي الأردني	10
11	0.984	غ م	بنك الخليج الدولي	10	0.998	غ م	بنك أبوظبي الوطني	11
12	0.981	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردن	10	0.998	غ م	البنك الوطني البحرين	12
13	0.975	م	بنك الاتحاد الوطني	10	0.998	غ م	بنك الدوحة	13
14	0.960	غ م	بنك القاهرة	14	0.996	م	بنك الاتحاد الوطني	14
14	0.960	م	بنك قطر الدولي	15	0.995	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردن	15
16	0.949	غ م	البنك الوطني البحرين	16	0.991	غ م	بنك الاستثمار السعودي	16
17	0.934	م	بنك الأهلي الأردني	17	0.988	م	بنك قطر الدولي	17
18	0.925	غ م	البنك السعودي البريطاني	18	0.985	غ م	بنك الاستثمار العربي	18
19	0.894	غ م	بنك البحرين و الكويت	19	0.982	م	بنك البحرين و الكويت	19
20	0.882	م	بنك الأهلي القطري	20	0.968	م	بنك الأهلي المتحد البحرين	20
21	0.874	غ م	البنك الإسلامي الأردني	21	0.962	غ م	البنك المصري البريطاني	21
22	0.862	غ م	بنك أبوظبي الوطني	22	0.959	غ م	بنك قطر الوطني	22
23	0.855	م	بنك الأهلي المتحد البحرين	23	0.939	غ م	البنك السعودي البريطاني	23
24	0.825	غ م	بنك قطر التجاري	24	0.921	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	24
25	0.824	م	البنك الوطني المصري	25	0.918	غ م	البنك الإسلامي الأردني	25
26	0.818	م	البنك العربي الإفريقي الدولي	26	0.898	غ م	البنك العربي الأردني	26
27	0.813	غ م	البنك العربي الأردني	27	0.898	م	بنك الأهلي القطري	27
28	0.791	غ م	البنك الوطني التجاري السعودي	28	0.836	غ م	بنك الخليج الدولي	28

29	0.660	غ م	بنك الاستثمار العربي	29	0.703	م	البنك العربي الإفريقي الدولي
30	0.534	غ م	الشركة العربية المصرفية	30	0.597	غ م	الشركة العربية المصرفية

*: يعني "غ م" أن البنك لم يتم بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

** : يعني "م" أن البنك قام بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين (3،5).

يظهر الجدول رقم (9-6) تقدماً في ترتيب معظم البنوك المندمجة بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي ضمن مجموع البنوك عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن معظم البنوك المندمجة استطاعت أن تنافس نظيرتها غير المندمجة، فباستثناء ثلاث (3) بنوك تراجع ترتيبها نتيجة لتراجع كفاءتها الحجمية ذات التوجه المدخلي فإن بقية البنوك تحسن ترتيبهم أو حافظوا على استقراره سواء نتيجة لتحسن هذا المؤشر أو تراجع الطيف بعد الاندماج بالمقارنة بالبنوك عينة الدراسة التي شهدت تراجع أكبر في هذا المؤشر، و هو ما يظهر بوضوح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10-6): تطور مكانة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي.

البنك	SE قبل الاندماج	SE بعد الاندماج	وضعية الكفاءة	الرتبة قبل الاندماج	الرتبة بعد الاندماج	وضعية الترتيب
مجموعة سامبا المالية	1.000	1.000	استقرت	1	1	استقرت
بنك مصر	1.000	1.000	استقرت	1	1	استقرت
بنك الاتحاد الوطني	0.996	0.975	تحسنت	14	13	تحسنت
البنك العربي الإفريقي الدولي	0.703	0.818	تحسنت	29	26	تحسنت
بنك قطر الدولي	0.988	0.960	تراجعت	17	14	تحسنت
بنك البحرين و الكويت	0.982	0.894	تراجعت	19	19	استقرا
بنك الأهلي القطري	0.898	0.882	تراجعت	27	20	تحسنت
البنك الوطني المصري	1.000	0.824	تراجعت	1	25	تراجعت
بنك الأهلي المتحد	0.968	0.855	تراجعت	20	23	تراجعت
بنك الأهلي الأردني	0.998	0.934	تراجعت	10	17	تراجعت

SE: مؤشر الكفاءة الحجمية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين (3،5).

من خلال الجدول رقم (10-6) نلاحظ استقرار مؤشر الكفاءة الحجمية لبنكي مصر و مجموعة سامبا المالية عند مستوياتها القصوى بنسبة 100% بعد الاندماج، مما جعلهما يحتفظان بالمرتبة الأولى بعد الاندماج من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة.

أما بالنسبة لبنوك الاتحاد الوطني و العربي الإفريقي الدولي فتحسن مؤشر كفاءتهم الحجمية بعد الاندماج، فرغم أنه لم يصل إلى الكفاءة التقنية الكلية التامة إلا أنه ساهم في تحسين مراتبهم من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة، حيث تقدم بنك الاتحاد الوطني إلى المرتبة الثالثة عشر (13) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة الرابعة عشر (14)، كما تقدم بنك العربي الإفريقي الدولي إلى المرتبة السادسة و العشرون (26) بعدما كان يشغل المرتبة التاسعة و العشرون (29) ضمن البنوك عينة الدراسة.

و يبدو أن الاندماج البنكي كان له الأثر الإيجابي على ترتيب بعض البنوك المندمجة من حيث هذا المؤشر ضمن البنوك عينة الدراسة، رغم التراجع في مؤشر كفاءتها الحجمية ذات التوجه المدخلي بعد الاندماج، حيث تقدم بنك قطر الدولي إلى المرتبة الرابعة عشر (14) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة السابعة عشر (17) قبل الاندماج، كما تقدم بنك الأهلي القطري إلى المرتبة العشرون (20) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة السابعة و العشرون (27) قبل الاندماج، في حين استقر ترتيب بنك البحرين و الكويت عند المرتبة التاسعة عشر (19) بعد الاندماج، و يرجع ذلك أساسا في أن هناك بنوك غير مندمجة كانت تحتل مراتب متقدمة مقارنة بهذه البنوك قبل الاندماج إلا أنها سجلت تراجعا في الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي أكبر من التراجع الذي سجلته البنوك المندمجة.

و على عكس البنوك السابقة عرفت بنوك الوطني المصري و الأهلي المتحد و الأهلي الأردني تراجعا في الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي، أدى إلى تراجعها في الترتيب ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث هذا المؤشر، حيث تراجع بنك الأهلي الأردني من المرتبة العاشرة (10) إلى المرتبة السابعة عشر (17)، كما تراجع البنك الوطني المصري إلى المرتبة الخامسة و العشرون (25) بعدما كان يشغل المرتبة الأولى (1)، أما بنك الأهلي المتحد فتراجع من المرتبة العشرون (20) إلى المرتبة الثالثة و العشرون (23).

من خلال ما سبق يتضح جليا الدور الكبير الذي يلعبه الاندماج في تحقيق مراكز متقدمة للبنوك المندمجة ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي، سواء تلك البنوك التي عرفت تحسنا أو تراجعاً في هذا المؤشر بعد الاندماج، فمن بين البنوك المندمجة من تحسن ترتيبها ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث هذا المؤشر لأنها أحرزت تحسنا أكبر من عديد البنوك عينة الدراسة، و منها من تحسن ترتيبها لأنها حققت تراجعا أقل من التراجع الذي عرفه العديد من البنوك عينة الدراسة، مما يُبرز أكثر أهمية الاندماج البنكي و دوره في تحسين الكفاءة الحجمية لبعض البنوك و التقليل من تراجعها للبعض الآخر نتيجة للظروف التي تمر بها خلال فترات معينة يمكن أن

تأثر على كفاءتها الحجمية، و هو ما حدث للبنوك المندمجة عينة الدراسة حيث حافظ بنكين (02) على استقرار كفاءتها الحجمية ذات التوجه المدخلي عند المستويات القصوى محافظين بذلك على ترتيبهم، كما حافظ بنك واحد أيضا على ترتيبه ضمن البنوك عينة الدراسة رغم التراجع في هذا المؤشر، في حين تحسن ترتيب بنكين نتيجة للتحسن الذي شهده هذا المؤشر بعد الاندماج في ظل تراجع مؤشر العديد من البنوك غير المندمجة عينة الدراسة، و على عكس المتوقع حقق بنكين تقدما في الترتيب من حيث هذا المؤشر بعد الاندماج ضمن البنوك عينة الدراسة على الرغم من تراجع كفاءتها الحجمية ذات التوجه المدخلي.

ثانيا: مؤشرات الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي للبنوك المندمجة و غير المندمجة.

يعرض الجدول رقم (6-11) مكانة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج ضمن البنوك محل الدراسة من حيث

مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي كما يلي:

الجدول رقم (6-11): مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل فترة الاندماج و بعدها من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي.

مؤشر الكفاءة التقنية الصافية	البنك	مؤشر الكفاءة التقنية الكلية		البنك	
		المرتبة	Se		
1	م	1	1	بنك الخليج الأول	1
1	م	1	1	بنك أبوظبي التجاري	2
1	غ م	1	1	مجموعة سامبا المالية	3
1	م	1	1	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	4
1	غ م	1	1	البنك العربي الوطني السعودي	5
1	غ م	1	1	بنك قطر الوطني	6
6	غ م	1	1	بنك مصر	7
7	م	1	1	بنك القاهرة	8
8	غ م	1	1	بنك قطر التجاري	9
8	غ م	9	0.999	بنك الأهلي الأردني	10
10	غ م	9	0.999	بنك أبوظبي الوطني	11
11	غ م	9	0.999	البنك الوطني البحرين	12
11	غ م	12	0.998	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردن	13
13	م	12	0.998	البنك العربي الوطني السعودي	14
14	م	12	0.998	بنك الدوحة	15
15	غ م	15	0.997	بنك الاتحاد الوطني	16
16	غ م	16	0.994	بنك الاستثمار السعودي	

17	0.939	غ م	البنك الإسلامي الأردني	17	0.988	م	بنك قطر الدولي	17
18	0.902	م	بنك الأهلي القطري	18	0.985	م	بنك البحرين و الكويت	18
19	0.858	غ م	البنك السعودي البريطاني	18	0.985	غ م	بنك الإستثمار العربي	19
20	0.847	غ م	بنك أبوظبي الوطني	20	0.971	غ م	البنك المصري البريطاني	20
21	0.825	غ م	بنك قطر التجاري	21	0.954	غ م	بنك قطر الوطني	21
22	0.824	م	بنك البحرين و الكويت	22	0.933	غ م	البنك الإسلامي الأردني	22
22	0.824	م	البنك الوطني المصري	23	0.923	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	23
24	0.818	م	البنك العربي الإفريقي الدولي	24	0.920	م	بنك الأهلي المتحد البحرين	24
25	0.791	غ م	البنك الوطني التجاري السعودي	25	0.917	م	بنك الأهلي القطري	25
26	0.764	غ م	بنك أبوظبي التجاري	26	0.868	غ م	البنك العربي الأردني	26
27	0.755	غ م	البنك العربي الأردني	27	0.846	غ م	البنك السعودي البريطاني	27
28	0.746	م	بنك الأهلي المتحد البحرين	28	0.836	غ م	بنك الخليج الدولي	28
29	0.660	غ م	بنك الاستثمار العربي	29	0.703	م	البنك العربي الإفريقي الدولي	29
30	0.534	غ م	الشركة العربية المصرفية	30	0.597	غ م	الشركة العربية المصرفية	30

*: يعني "غ م" أن البنك لم يتم بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

** : يعني "م" أن البنك قام بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين (4،6).

يظهر الجدول رقم (11-6) تقدماً في ترتيب معظم البنوك المندجة بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي ضمن مجموع البنوك عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن معظم البنوك المندجة استطاعت أن تنافس نظيرتها غير المندجة، فباستثناء أربع (4) بنوك تراجع ترتيبها نتيجة لتراجع كفاءتها الحجمية ذات التوجه المخرجي فإن بقية البنوك تحسن ترتيبهم أو حافظوا على استقراره سواء نتيجة لتحسن هذا المؤشر أو تراجع الطفيف مقارنة بالبنوك غير المندجة عينة الدراسة بعد الاندماج، و هو ما يظهر بوضوح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12-6): تطور مكانة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية

ذات التوجه المخرجي.

البنك	SE قبل الاندماج	SE بعد الاندماج	وضعية الكفاءة	الرتبة قبل الاندماج	الرتبة بعد الاندماج	وضعية الترتيب
مجموعة سامبا المالية	1.000	1.000	استقرت	1	1	استقرت
بنك مصر	1.000	1.000	استقرت	1	1	استقرت
بنك قطر الدولي	0.988	0.971	تحسنت	17	13	تحسنت
بنك الإتحاد الوطني	0.997	0.991	تراجعت	15	7	تحسنت
بنك الأهلي القطري	0.917	0.902	تراجعت	25	18	تحسنت
البنك العربي الإفريقي الدولي	0.703	0.818	تحسنت	29	24	تحسنت
بنك الأهلي المتحد	0.920	0.746	تراجعت	24	28	تراجعت
البنك الوطني المصري	1.000	0.824	تراجعت	1	22	تراجعت
بنك الأهلي الأردني	0.999	0.967	تراجعت	9	14	تراجعت
بنك البحرين و الكويت	0.985	0.824	تراجعت	18	22	تراجعت

SE: مؤشر الكفاءة الحجمية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحقين (4،6).

من خلال الجدول رقم (12-6) نلاحظ استقرار مؤشر الكفاءة الحجمية لبنكي مصر و مجموعة سامبا المالية عند مستوياتها القصوى بنسبة 100% بعد الاندماج، مما جعلهما يحتفظان بالمرتبة الأولى بعد الاندماج من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة.

أما بالنسبة لبنوك قطر الدولي و العربي الإفريقي الدولي فتحسن مؤشر كفاءتهما الحجمية بعد الاندماج، فعلى الرغم من عدم وصوله إلى المستوى الأقصى إلا أنه ساهم في تحسين مراتبهم من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة، حيث تقدم بنك قطر الدولي إلى المرتبة الثالثة عشر (13) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة السابعة عشر (17)، كما تقدم بنك العربي الإفريقي الدولي إلى المرتبة الرابعة و العشرون (24) بعدما كان يشغل المرتبة التاسعة و العشرون (29) ضمن البنوك عينة الدراسة.

و يبدو أن الاندماج البنكي كان له الأثر الإيجابي أيضا على ترتيب بعض البنوك المندمجة من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي ضمن البنوك عينة الدراسة، رغم التراجع الذي عرفه بعض البنوك المندمجة في

هذا المؤشر بعد الاندماج، حيث تقدم بنك الاتحاد الوطني إلى المرتبة السابعة (07) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة الخامسة عشر (15) قبل الاندماج، كما تقدم بنك الأهلي القطري إلى المرتبة الثامنة عشر (18) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة الخامسة والعشرون (25) قبل الاندماج.

و عل عكس البنوك السابقة عرفت بنوك الأهلي المتحد و الوطني المصري و الأهلي الأردني و البحرين و الكويت تراجعاً في الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي، أدى إلى تراجعها في الترتيب ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث هذا المؤشر، حيث تراجع بنك الأهلي المتحد من المرتبة الرابعة و العشرون (24) إلى المرتبة الثامنة و العشرون (28)، كما تراجع البنك الوطني المصري إلى المرتبة الثانية و العشرون (22) بعدما كان يشغل المرتبة الأولى (1)، في حين تراجع بنك الأهلي الأردني من المرتبة التاسعة (09) إلى المرتبة الرابعة عشر (14)، أما بنك البحرين و الكويت فتراجع من المرتبة الثامنة عشر (18) إلى المرتبة الثانية و العشرون (22).

من خلال ما سبق يتضح جلياً الدور الكبير الذي يلعبه الاندماج في تقدّم ترتيب البنوك المندمجة ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث مؤشر الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي، سواء تلك البنوك التي عرفت تحسناً أو تراجعاً في هذا المؤشر بعد الاندماج، فمن بين البنوك المندمجة من تحسن ترتيبها ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث هذا المؤشر لأنها أحرزت تحسناً أكبر من عديد البنوك عينة الدراسة، و منها من تحسن ترتيبها لأنها حققت تراجعاً أقل من العديد من البنوك عينة الدراسة، فهناك بنكين (02) حافظا على استقرار كفاءتهما الحجمية ذات التوجه المخرجي عند المستويات القصوى محافظين بذلك على ترتيبهم، كما تحسن ترتيب بنكين (02) رغم تراجع مؤشرهما بعد الاندماج لأن هناك العديد من البنوك غير المندمجة شهدت تراجعاً في هذا المؤشر أكبر من التراجع الذي شهدته هذه البنوك، في حين تحسن ترتيب بنكين (02) آخرين نتيجة لتحسن كفاءتهما الحجمية ذات التوجه المخرجي بعد الاندماج، أما الأربع (04) بنوك المتبقية فتراجع ترتيبها نتيجة لتراجع هذا المؤشر بعد الاندماج ضمن البنوك عينة الدراسة.

الفرع الثالث: مؤشرات الكفاءة الكلية للبنوك المندمجة و غير المندمجة خلال فترتي قبل و بعد الاندماج.

سنقوم بترتيب البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل الاندماج و بعده من حيث مؤشر الكفاءة الكلية ذات التوجه

المدخلي و المخرجي على النحو التالي:

الجدول رقم (13-6): مكانة البنوك المندمجة و غير المندمجة قبل و بعد فترة الاندماج من حيث

مؤشر الكفاءة الكلية.

مؤشر الكفاءة الكلية		البنك		مؤشر الكفاءة الكلية		البنك		
المرتبة	GE			المرتبة	GE			
1	1	م	مجموعة سامبا المالية	1	1	غ م	بنك الخليج الأول	1
1	1	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	1	1	غ م	بنك أبوظبي التجاري	2
1	1	غ م	البنك العربي الوطني السعودي	1	1	م	مجموعة سامبا المالية	3
1	1	م	بنك مصر	1	1	غ م	البنك الوطني التجاري السعودي	4
1	1	غ م	بنك قطر الوطني	1	1	م	البنك الوطني المصري	5
6	0.990	غ م	بنك الخليج الأول	1	1	م	بنك مصر	6
7	0.862	غ م	بنك الاستثمار السعودي	1	1	غ م	بنك قطر التجاري	7
8	0.839	غ م	البنك الوطني البحرين	8	0.988	م	بنك قطر الدولي	8
9	0.825	غ م	بنك قطر التجاري	9	0.987	غ م	بنك الدوحة	9
10	0.824	غ م	البنك الوطني المصري	10	0.985	غ م	بنك الاستثمار العربي	10
11	0.818	م	البنك العربي الإفريقي الدولي	11	0.972	غ م	البنك العربي الوطني السعودي	11
12	0.817	غ م	بنك أبوظبي الوطني	12	0.939	غ م	بنك قطر الوطني	12
13	0.791	غ م	البنك الوطني التجاري السعودي الإمارات	13	0.905	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الإمارات	13
14	0.788	م	بنك الأهلي القطري	14	0.890	غ م	بنك أبوظبي الوطني	14
15	0.779	م	بنك قطر الدولي	15	0.876	م	بنك البحرين و الكويت	15
16	0.770	غ م	بنك الدوحة	16	0.867	غ م	بنك الاستثمار السعودي	16
17	0.755	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردني	17	0.846	غ م	بنك الوطني البحرين	17
18	0.731	غ م	البنك السعودي	18	0.836	غ م	بنك الخليج الدولي	18
19	0.692	غ م	البنك المصري البريطاني	19	0.792	غ م	بنك القاهرة	19
20	0.691	م	بنك الأهلي المتحد البحرين	20	0.782	غ م	البنك الإسلامي الأردني	20
21	0.690	م	بنك الاتحاد الوطني	21	0.766	غ م	بنك الإسكان للتجارة و التمويل الأردن	21
22	0.676	غ م	البنك الإسلامي الأردني	22	0.753	غ م	البنك المصري البريطاني	22
23	0.660	غ م	بنك الاستثمار العربي	23	0.746	م	بنك الأهلي القطري	23
24	0.607	غ م	البنك العربي الأردني	24	0.707	م	بنك الأهلي المتحد البحرين	24
25	0.600	م	بنك البحرين و الكويت	25	0.703	م	البنك العربي الإفريقي الدولي	25
26	0.571	غ م	بنك القاهرة	26	0.684	م	بنك الاتحاد الوطني	26
27	0.552	غ م	بنك الخليج الدولي	27	0.664	غ م	البنك العربي الأردني	27
28	0.551	م	بنك الأهلي الأردني	28	0.614	م	بنك الأهلي الأردني	28

29	0.534	غ م	الشركة العربية المصرفية	29	0.597	غ م	الشركة العربية المصرفية
30	0.481	غ م	بنك أبوظبي التجاري	30	0.511	غ م	البنك السعودي البريطاني

*: يعني "غ م" أن البنك لم يتم بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

** : يعني "م" أن البنك قام بعملية اندماج خلال الفترة الثانية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (3،4،5،6).

يظهر الجدول رقم (6-13) تقدماً في ترتيب معظم البنوك المندمجة من بين مجموع البنوك عينة الدراسة، حيث استطاعت معظم البنوك المندمجة أن تنافس نظيرتها غير المندمجة من حيث مؤشر الكفاءة الكلية، فتحسن الترتيب لم يقتصر على البنوك التي تحسنت كفاءتها الكلية بعد الاندماج، بل استطاعت بعض البنوك المندمجة أن تحسن ترتيبها رغم تراجع كفاءتها الكلية، كما لعب الاندماج البنكي دور مهم في حفاظ العديد من البنوك المندمجة على ترتيبها من حيث هذا المؤشر ضمن البنوك عينة الدراسة بعد الاندماج، و هو ما يظهر بوضوح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-14): تطور مكانة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الكلية

البنك	GE قبل الاندماج	GE بعد الاندماج	وضعية الكفاءة	الرتبة قبل الاندماج	الرتبة بعد الاندماج	وضعية الترتيب
مجموعة سامبا المالية	1.000	1.000	استقرت	1	1	استقرت
بنك مصر	1.000	1.000	استقرت	1	1	استقرت
بنك الأهلي القطري	0.746	0.788	تحسنت	23	14	تحسنت
بنك الأهلي المتحد	0.707	0.691	تراجعت	24	20	تحسنت
البنك العربي الإفريقي الدولي	0.703	0.818	تحسنت	25	11	تحسنت
بنك الإتحاد الوطني	0.684	0.690	تحسنت	26	21	تحسنت
بنك الأهلي الأردني	0.614	0.551	تراجعت	28	28	استقرت
بنك البحرين و الكويت	0.876	0.600	تراجعت	15	25	تراجعت
بنك قطر الدولي	0.988	0.779	تراجعت	8	15	تراجعت
البنك الوطني المصري	1.000	0.824	تراجعت	1	10	تراجعت

GE : مؤشر الكفاءة الكلية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق (3،4،5،6).

من خلال الجدول رقم (14-6) نلاحظ احتفاظ مجموعة سامبا المالية و بنك مصر بالكفاءة الكلية التامة بنسبة 100% بعد الاندماج، مما جعلهما يحتفظان بالصدارة بعد الاندماج من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة.

أما بالنسبة لبنوك الأهلي القطري و العربي الإفريقي الدولي و الاتحاد الوطني فتحسن مؤشر كفاءتهم الكلية أيضا بعد الاندماج، فرغم أنه لم يصل إلى الكفاءة الكلية التامة إلا أنه ساهم في تقدم ترتيبها من حيث هذا المؤشر ضمن مجموعة البنوك عينة الدراسة، حيث تقدم بنك الأهلي القطري إلى المرتبة الرابعة عشر (14) بعد الاندماج بعدما كان يحتل المرتبة الثالثة و العشرون (23)، كما تقدم بنك العربي الإفريقي الدولي إلى المرتبة الحادية عشر (11) بعدما كان يشغل المرتبة الخامسة و العشرون (25)، في حين تقدم بنك الاتحاد الوطني إلى المرتبة الواحدة و العشرون (21) بعدما كان يحتل المرتبة السادسة و العشرون (26).

كما ساهم الاندماج البنكي في تقدم ترتيب بعض البنوك المندمجة و استقرار ترتيب بعضها ضمن البنوك عينة الدراسة، حيث تقدم بنك الأهلي المتحد رغم تراجع كفاءته الكلية من المرتبة الرابعة و العشرون (24) إلى المرتبة العشرون (20)، في حين حافظ بنك الأهلي الأردني على استقرار ترتيبه في المرتبة الثامنة و العشرون (28) رغم تراجع كفاءته التقنية الكلية بعد الاندماج، و يرجع ذلك أساسا إلى وجود بنوك كانت تحتل مراتب متقدمة مقارنة بهذه البنوك لكنها حققت تراجعا أكبر في هذا المؤشر ضمن البنوك عينة الدراسة.

و على العكس من ذلك فإن التراجع في الكفاءة الكلية بعد الاندماج لكل من بنوك البحرين و الكويت و قطر الدولي و بنك الوطني المصري، جعل ترتيب هذه البنوك يتراجع نوعا ما بعد الاندماج حيث تراجع بنك البحرين و الكويت بعشر مراتب و ذلك من المرتبة الخامسة عشر (15) إلى الخامسة و العشرون (25)، كما احتل بنك قطر الدولي المرتبة الخامسة عشر (15) بعدما كان يشغل المرتبة الثامنة عشر (08)، و تراجع البنك الوطني المصري إلى المرتبة العاشرة (10) بعدما كان يحتل المرتبة الأولى (01)، إلا أن تراجع ترتيب هذه البنوك يعتبر ضعيفا جدا مقارنة بالتقدم الكبير في الترتيب الذي شهدته البنوك الأخرى.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الاندماج البنكي يساهم بشكل كبير في تحسين ترتيب البنوك بعد الاندماج من حيث مؤشر الكفاءة الكلية و تحقيق مراتب متقدمة للبنوك المندمجة تنافس من خلالها البنوك الأخرى غير المندمجة.

المبحث الثاني: مناقشة و تحليل نتائج الدراسة.

يستعرض هذا المبحث مناقشة و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية من خلال ثلاث مطالب، حيث نتطرق في المطلب الأول إلى تحليل التغير في الكفاءة الكلية و التقنية الصافية و الحجمية للبنوك المندمجة بعد الاندماج، أما في المطلب الثاني فسنبقوم بتحليل التغيرات في الكفاءة التقنية الكلية و الصافية و الحجمية للبنوك المندمجة و غير المندمجة و إمكانيات التحسين المقترحة، أما في المطلب الثالث فنخصصه لاختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل التغيرات في الكفاءة الكلية و التقنية الصافية و الحجمية للبنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج.

لتحليل التغيرات في الكفاءة الكلية و التقنية الصافية و الحجمية سنعمد على مؤشر مالمكوست الذي قدمه لأول مرة العالم الإحصائي و الاقتصادي السويدي (Malmquist) و طوره كل من (Cavas, Christensen and Dievert,1982) بهدف قياس التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل قبل و بعد الاندماج بواسطة معدل المسافات بين كل مشاهدة و منحى حدود الإنتاج الذي يمثل مستوى معين للتكنولوجيا.

إن التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل يتيح لنا تقديم تحليل دقيق للتغيرات في الكفاءة الكلية و التقنية الصافية و الحجمية و كذا التغير التكنولوجي بعد الاندماج، فالتغير في الإنتاجية الكلية للعوامل (Total Factor) TFP (Productivity Change) حسب مؤشر مالمكوست يساوي التغير في الكفاءة الكلية (Global Efficiency) GEC (Change) جداء التغير التقني (Technological Change) TC، حيث أنّ التغير في الكفاءة الكلية (GEC) فيساوي التغير في الكفاءة التقنية الصافية (PTEch) جداء التغير في الكفاءة الحجمية (SEch).

الجدول رقم (15-6): مؤشر مالمكويست و مركباته للبنوك المندمجة.

الرقم	البنك	التغير في الكفاءة الكلية GEC	التغير التكنولوجي TC	التغير في الكفاءة التقنية الصافية PTEch		التغير في الكفاءة الحجمية SEch		التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل TFP
				مدخلي	مخرجي	مدخلي	مخرجي	
1	بنك الأهلي الأردني	0.897	1.356	0.958	0.927	0.936	0.968	1.216
2	بنك الإتحاد الوطني	1.008	1.272	1.030	1.015	0.978	0.994	1.282
3	بنك البحرين و الكويت	0.684	1.425	0.752	0.818	0.910	0.837	0.975
4	بنك الأهلي المتحد	0.977	1.284	1.106	1.205	0.883	0.811	1.255
5	مجموعة سامبا المالية	1.000	1.839	1.000	1.000	1.000	1.000	1.839
6	البنك العربي الإفريقي الدولي	1.163	1.171	1.000	1.000	1.163	1.163	1.362
7	البنك الوطني المصري	0.824	1.064	1.000	1.000	0.824	0.824	0.877
8	بنك مصر	1.000	1.175	1.000	1.000	1.000	1.000	1.175
9	بنك قطر الدولي	0.789	1.403	0.812	0.803	0.972	0.983	1.107
10	بنك الأهلي القطري	1.057	1.281	1.076	1.074	0.982	0.984	1.354

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين (7،8).

و يوضح الجدول رقم (15-6) قيم التغير في مؤشرات الكفاءة الكلية Efficiency Change للبنوك المندمجة منفردة بعد الاندماج، إذ عرفت ثلاث بنوك تغيراً إيجابياً تراوح بين 1.008 و 1.163، حيث يرجع التحسن في الكفاءة الكلية الذي أظهره بنك الإتحاد الوطني إلى التغير الإيجابي الذي بلغ 1.008 أي أن النمو بلغ 0.8% و هذا نتيجة للتطور الذي شهدته الكفاءة التقنية الصافية بنمو قدره 3% بالنسبة للتوجه المدخلي و 1.5% بالنسبة للتوجه المخرجي، رغم التراجع الطفيف في الكفاءة الحجمية ب 2.2% و 0.6% للتوجهين المدخلي و المخرجي على الترتيب، كما أظهر البنك العربي الإفريقي الدولي تحسناً في الكفاءة الكلية بلغ 1.163 بنمو قدره 16.3% و الذي يرجع أساساً إلى التغير الإيجابي الذي عرفته كفاءته الحجمية بعد الاندماج بنمو قدره 16.3% للتوجهين المدخلي و المخرجي في ظل استقرار كفاءته التقنية الصافية للتوجهين المدخلي و المخرجي عند مستوياتها القصوى 100%، و على نفس الدرب سار بنك الأهلي القطري الذي عرف تغيراً إيجابياً في الكفاءة الكلية بلغ 1.057 بنمو قدره 5.7%، و يرجع ذلك أساساً إلى النمو الذي عرفته الكفاءة التقنية الصافية و الذي بلغ 7.6% و 7.4% للتوجهين المدخلي و المخرجي على الترتيب، رغم تراجع كفاءته الحجمية ب 8.1% و 1.6% للتوجهين المدخلي و المخرجي على التوالي.

كما حفز الاندماج البنوك المندمجة على الابتكار Innovation و تطوير التكنولوجيا البنكية المستخدمة في تقديم المنتجات البنكية و هو ما انعكس على النمو التكنولوجي لجميع البنوك المندمجة، لينعكس إيجاباً على التغيير في الإنتاجية الكلية للعوامل لجميع البنوك المندمجة باستثناء بنكي البحرين و الكويت و الوطني المصري، الذين حققوا تراجعاً قدر ب 2.5% و 12.3%.

و نفس التغيرات التي شهدتها الكفاءة الكلية لبنوك الاتحاد الوطني و العربي الإفريقي الدول و الأهلي القطري بعد الاندماج بالآثر الإيجابي الذي أحدثته الاندماج على الكفاءة التقنية الصافية أو الحجمية، فالاندماج يحسن الأداء من خلال تحفيز البنوك المندمجة على اللحاق بالبنوك الأكثر كفاءة ضمن البنوك عينة الدراسة فيما يسمّى بظاهرة تأثير اللحاق بالركب "Atching-up Efffect" و هو ما ترجمه التطور في الكفاءة التقنية الصافية، كما يساعد الاندماج البنكي البنوك على العمل عند حجمها الأمثل من خلال التوسع آخذة بعين الاعتبار اقتصاديات الحجم التي تنشط فيها (المتزايدة أو المتناقصة).

فباستحواد بنك الأهلي القطري على دلتا الدولي في مصر، استطاع البنك إحراز تغيير إيجابي في الكفاءة الكلية تعكس مدى التحسن الذي عرفه أداء البنك، كّل بحصوله على جائزة "أفضل بنك تجاري في قطر" في الحفل الذي أقامته مجلة "أربين بزنس" عام 2012، و جاء هذا التكريم لالتزام بنك الأهلي و لرؤيته في تقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائه، و ذلك من خلال تبني أفضل التكنولوجيا و التطبيقات و الممارسات لتوفير خدمات مصرفية أكثر موثوقية و هو ما برز أكثر من خلال التغيير التكنولوجي الإيجابي، لينعكس التغيير الإيجابي للكفاءة الكلية و التكنولوجي على الإنتاجية الكلية و يرتفع تصنيفه الائتماني من قبل وكالة "فيتش" الدولية إلى درجة "A+" بعد أن كان "A"، كما تم رفع تصنيف قاعدة الدعم إلى درجة "A+" بعد أن كان "A" أيضاً.

و من الواضح أن السوق المصرفية المصرية تعد سوقاً خصبة لإبرام صفقات الاندماج و الاستحواد للبنوك، عكس منطقة الخليج التي يصعب فيها ذلك، لأنّ المساهمين الرئيسيين غالباً ما يكونون حكومات أو عائلات بارزة ترفض التنازل عن السيطرة ما لم تحصل على أسعار سخية، فباستحواد بنك الاتحاد الوطني الإماراتي على حصة غالبية في بنك الإسكندرية التجاري و البحري تصل إلى 94.8% استطاع الرفع أكثر من أرباحه من خلال النمو و التوسع الجغرافي و التحكم أكثر في موارده و هو ما برز من خلال التطور الذي عرفته كفاءته التقنية الصافية، رغم التراجع الطفيف جدّاً في الكفاءة الحجمية نتيجة التوسع و النمو أكثر على الصعيد الدولي بعدما كان يملك فروعاً في قطر و الكويت ممّا ساهم في الرفع من عدد عملائه، لينعكس ذلك على أدائه الذي أصبح أفضل متحصلاً على تصنيفات عالمية من قبل وكالات التصنيف الرائدة على غرار "موديز A1/Prime1" و "فيتش A+/F1" و "كابيتال A+/A1".

كما أن استحواذ بنك العربي الإفريقي الدولي بالكامل على مصر أمريكا الدولي في إطار استراتيجيته ليصبح منفذ للخدمات المالية في الأسواق العالمية و حفاظا على مكانته المرموقة على مستوى القطاع المصرفي المصري، جعله يحافظ على كفاءته التقنية الصافية عند مستوياتها القصوى بنسبة 100% و محدثا نموا في كفاءته الحجمية بنسبة 16.3%، و قد جاء هذا الاستحواذ بناء على المواد 41 و 79 من القانون رقم 88 لسنة 2003 الذي يظهر طرق الاندماج البنكي إثر فرض الحكومة المصرية لحد أدنى لرأس مال البنوك المصرية، واضعة بذلك أمام عدد من البنوك العاملة في السوق المحلية و خاصة الصغيرة منها إمكانية إجراء عملية اندماج أو استحواذ على بنوك قائمة بالفعل، لتنضم الكيانات الصغيرة في كيان أضخم قادر على المنافسة خاصة مع مقررات بازل 3 التي تربط بين حجم القاعدة الرأسمالية و القدرة على التوسع، و قد قال الدكتور فهد الراشد - رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإفريقي الدولي- إن هذه الصفقة تأتي في إطار استراتيجية البنك نحو النمو و التوسع في السوق المحلي المصري، و أنّ نمو البنك كان مطروحا من خلال بديلين إمّا التوسع تدريجيا بإنشاء الفروع أو الاندماج، و قد فضّل البنك الاستحواذ للاستفادة القصوى من النمو مؤكداً أن عملية الاستحواذ هاته تأتي كنتيجة للنمو المطرد للبنك العربي الإفريقي الدولي، و تصميم إدارته على الانتشار السريع لتلبية احتياجات قاعدة عملائه المتنامية و زيادة العائد على حقوق المساهمين، ممّا انعكس إيجابا على جميع مؤشرات البنك من كفاءة تقنية صافية و حجمية و كلية و تطور تكنولوجي و الإنتاجية الكلية للعوامل.

على عكس البنوك السابقة فإن تراجع الكفاءة الكلية لبنوك الأهلي الأردني و البحرين و الكويت و الأهلي المتحد و الوطني المصري و قطر الدولي يفسره التغير السلبي في هذا المؤشر و المقدر ب 10.3% و 31.6% و 2.3% و 17.6% و 21% لهذه البنوك على الترتيب، و يرجع سبب الانخفاض في الكفاءة الكلية بالنسبة لبنوك الأهلي الأردني و البحرين و الكويت و الأهلي المتحد و قطر الدولي في الأساس إلى التغير السلبي في الكفاءة الحجمية و التقنية الصافية سواء للتوجه المدخلي أو المخرجي، في حين أنّ انخفاض الكفاءة الكلية للبنك الوطني المصري فيعود أساساً إلى التغير السلبي في الكفاءة الحجمية للتوجهين المدخلي و المخرجي في ظل احتفاظه بكفاءته التقنية الصافية التامة 100% ذات التوجه المدخلي و المخرجي بعد الاندماج، لكن على الرغم من التراجع الملحوظ في الكفاءة الكلية لبنوك الأهلي الأردني و الأهلي المتحد و قطر الدولي إلا أن التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل متفاوتا بينهما، حيث استطاع بنك الأهلي الأردني بعد الاندماج تحقيق تغير تكنولوجي إيجابي قدر ب 35.6% و الذي و إن دَلّ فإمّا يدل على تحوله نحو أداء أفضل (أفضل الممارسات) ساهم في تطوير الإنتاجية الكلية للعوامل بنسبة 21.6%، أمّا بنك الأهلي المتحد فحقق تقدما تكنولوجيا قاده إلى التقدم نحو أداء أفضل قدر ب 28.4% و أدى إلى تطور إنتاجيته الكلية للعوامل ب 25.5%، و هو ما سار عليه أيضا بنك قطر الدولي الذي حقق نموا في

الإنتاجية الكلية للعوامل قدر ب 10.7% و الذي يعود أساسا إلى التطور التكنولوجي الكبير بعد الاندماج و التقدم نحو حدود الكفاءة (أفضل الممارسات) بنسبة 40.3%.

إن تراجع الكفاءة الكلية لا بد أن يكون له ما يبرره على أرض الواقع، فتراجع مؤشرات كفاءة بنك الأهلي الأردني كان نتيجة الظروف التي تمت فيها عملية الاندماج، فعلى عكس البنوك التي ارتفعت مؤشرات كفاءتها نتيجة اندماجها مع بنوك قوية فإن بنك الأهلي الأردني اندمج مع بنك فيلادلفيا الذي حقق خسائر لسنوات متتالية وصلت إلى مليون دينار عام 2001، ممّا دعا البنك المركزي إلى حل مجلس إدارته في عام 2003 و تعيين لجنة من قبل إدارة البنك المركزي لتسيير أعماله التي تبين من خلالها أنّ هناك اختلاسات تمت من قبل رئيس مجلس إدارته و خمسة من موظفي البنك و أحيل الملف حينها إلى القضاء، و هو ما أثر سلبا على كفاءته الحجمية في ظل عدم توفيق البنك بين إيراداته و مصروفاته حيث خصص 50 ألف من أسهمه بقيمة 720 249 دينار أردني لمساهمي بنك فيلادلفيا، و دعوا إلى وقف عملية الاندماج و الاستمرار في تحصيل الديون و تصويب الوضع القائم و البحث عن آليات أخرى للمحافظة على استمرار البنك أو اللجوء لقرار يدعوا إلى التصفية الاختيارية، غير أن بنك الأهلي الأردني الفائز بالصفقة لم يتوانى في استغلال تكنولوجيا بنك فيلادلفيا و خبرة موظفيه و هو ما ظهر جليا من خلال التغير التكنولوجي الإيجابي الذي فاق الضعف و أثر إيجابا على الإنتاجية الكلية للعوامل التي حققت نموا بنسبة 6.21%.

أما عن التراجع في مؤشر الكفاءة الكلية و الصافية لبنك البحرين و الكويت فله ما يبرره من الواقع، فبعد الاستحواذ عليه من قبل بنك الإثمار الذي يحظ بوجود عالمي استفاد من التعاون التكنولوجي بين البنكين، إلا أن كفاءته الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي في ظل انتشار الشركات التابعة الزميلة لبنك الإثمار في منطقة الشرق الأوسط و آسيا المطللة على المحيط الهادي و أوروبا و إفريقيا التي تؤثر على قدرة البنك على استغلال كل حجمه لتعظيم إيراداته خاصة في ظل دخولهما إلى مجالات استثمارية جديدة، و قد جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك البحرين و الكويت أنّ "الروابط الوثيقة مع بنك الإثمار قد تتيح لنا فرصا كثيرة للعمل معه و لتضافر جهودنا من منطلق جوانب القوة التي يتميز بها البنكين، و ذلك من خلال دخول مجالات استثمارية جديدة و غيرها من الأعمال المصرفية"، و هو ما أكدته تعليق رئيس مجلس إدارة الإثمار خالد عبد الله جناحي الصادر في صحيفة الوسط البحرينية في عددها 2111 - الثلاثاء 17 يونيو 2008 الموافق ل 12 جمادى الثاني 1429هـ عن عملية الاستحواذ هاته قائلا "تعد هذه العملية دليلا واضحا على التعاون الاستراتيجي بين كبار المساهمين في بنك البحرين و الكويت بهدف توفير قاعدة صلبة لاستراتيجية نمو بنك البحرين و الكويت من أجل تعزيز الفائدة التي تعود على المساهمين، كما أكد أنّ استثمار بنك الإثمار في واحد من المصارف الرائدة في البحرين من شأنه دعم مكانتنا في منطقة الشرق الأوسط و آسيا المطللة على المحيط الهادي"، أما بالنسبة للكفاءة التقنية الصافية فيرجع ذلك إلى عدم

التوليف الجيد بين إيرادات البنك و مصروفاته و يعود ذلك أساسا إلى نمو التكاليف التشغيلية لتستوعب نمو مبادرات حوافز الموظفين، بالإضافة إلى المزيد من التوسع في الأنشطة التجارية الأساسية و البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و مرافق البنك.

إن تطور مؤشرات الكفاءة لبنوك الاتحاد الوطني و العربي الإفريقي الدولي و الأهلي القطري كان أيضا بناء على استغلالهم الجيد لمواد 41 و 79 من القانون رقم 88 لسنة 2003، الذي يظهر طرق الاندماج البنكي إثر فرض الحكومة المصرية لحد أدنى لرأس مال البنوك المصرية، التي وضعت أمام عدد من البنوك العاملة في السوق المحلية و خاصة الصغيرة منها إجراء عملية اندماج مع بنوك قائمة بالفعل، لتنضم الكيانات الصغيرة في كيان أضخم قادر على المنافسة، من خلال الاندماج مع البنوك الأفضل وضعاً في تلك الفترة، و هو ما سار عليه بنكي الاتحاد الوطني و العربي الإفريقي الدولي الذين استحوذوا على بنك الإسكندرية و مصر أمريكا الدولي على التوالي، و كذا بنك الأهلي القطري الذي استحوذ على 20% فقط من بنك دلنا لأنه يدرك أن استحواده على أكثر من ذلك سيؤثر على كفاءته، و على العكس من ذلك فإن استحواد بنك الأهلي المتحد على معظم بنك دلنا كان بمثابة صفقة إنقاذ لهذا البنك الذي كان ضمن البنوك المهتدة بالإفلاس، مما أثر سلباً على مؤشر الكفاءة الكلية لبنك الأهلي المتحد التي انخفضت قليلاً بنسبة 2.3% متأثرة بالتراجع في كفاءته الحجمية للتوجهين المدخلي و المخرجي نتيجة لضعف قدرته على استغلال كل حجمه لتعظيم إيراداته، في ظل التغير الإيجابي في كفاءته التقنية الصافية و التقدم التكنولوجي و الإنتاجية الكلية للعوامل.

كذلك سار الحال مع بنك قطر الدولي الذي تم الاستحواذ عليه من قبل بنك الكويت الوطني، حيث انخفضت كفاءته الكلية نتيجة لانخفاض كفاءته الحجمية بنسبة 2.8% و 1.7% للتوجهين المدخلي و المخرجي على الترتيب، و هو ما يدل على انخفاض قدرته على التحكم في حجمه لتعظيم مخرجاته، كما أن التناقص البسيط في كفاءته التقنية الصافية بنسبة 18.8% و 19.7% يعكس تركيزه أكثر على التوسع على حساب التوليف الجيد بين موارده و استخداماته، إلا أن ذلك لم يمنعه من الاستفادة من التكنولوجيا التي يمتلكها بنك الكويت الوطني إذ أصبح يدير شبكة متنامية و ستة فروع و مراكز خدمة و أكثر من 35 صراف آلي في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء قطر، و هو ما انعكس على الإنتاجية الكلية للعوامل التي شهدت تغيراً إيجابياً كمؤشر على النمو الذي شهدته البنك مستفيداً من الشبكة العالمية التي جاءت نتيجة لانتمائه لبنك الكويت الوطني و الذي أتاح لعملائه الوصول إلى الخدمات الشاملة و لمجموعة من الخدمات الدولية.

أمام التغييرات التي شهدتها الكفاءة الكلية للبنوك المندمجة بين نمو و تراجع، لم يحدث تغير في الكفاءة الكلية التامة 100% لبنكي مصر و مجموعة سامبا المالية و هذا يعود إلى حفاظهما على كفاءتهما التقنية الصافية و الحجمية التامة 100% بالتوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج، و نفسر ذلك بأن البنك ركز بعد الاندماج البنكي على تحسين أداءه و الحفاظ على مكانته ضمن ركب البنوك الكفؤة، و هو ما حققته مجموعة سامبا المالية بعد استحواذها على بنك كريسينت التجاري الباكستاني حيث استطاعت الحفاظ كفاءتها الكلية التامة 100%، و هو ما يعود أساسا إلى احتفاظه بالكفاءة الحجمية التامة للتوجه المدخلي و المخرجي على حدّ سواء، و هو ما تحقّق من خلال الاستفادة من القاعدة الكبيرة و المتنوعة من العملاء لبنك كريسينت التجاري الذي كان يمتلك في سنة الاستحواذ 18 فرعا منتشرا في خمس مدن باكستانية رئيسية منها إسلام آباد، و كراتشي، و لاهور، كما طورت كفاءتها التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي بالاستفادة من مؤهلات و خبرات الفريق الإداري لبنك كريسينت للتوليف الجيّد بين إيراداتها و مصروفاتها، و ممّا لا شك فيه أن باكستان تشهد نموّا تكنولوجيا مفلتا ما ساعد مجموعة سامبا على تطوير منظومتها الإلكترونية و تقديم خدمات مصرفية متميزة (الذهبية و الماسية) و الخدمات المصرفية الهاتفية و الذرع الائتماني و التأمين الادخاري، و خدمات الإيداع عبر أجهزة الصرف الآلي و خدمة التحويل السريع للأموال و تدقيق التوقيع آليا، و هو ما ساهم في الرفع من الإنتاجية الكلية للعوامل بعد الاندماج عبر تبني سامبا لإجراءات رقابية و ائتمانية دقيقة و تدابير احترازية للمراقبة المستمرة لمحفظة البنك الاستثمارية للتخفيف من تأثير الأزمة العالمية، ففي ظل اشتداد الأزمة في الربع الثالث لم تتراجع أرباح المجموعة سوى ب 5.1% عن الربع الثاني من 2008، و هو ما رشحه لأن يكون أولى المؤسسات في تقديم الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية و أحد أكبر المجموعات المالية في الشرق الأوسط، فتحقيقها لأعلى المعايير مكّنها في أوت 2011 لأن تكون ضمن قائمة العشرة الأوائل لأكثر البنوك أمانا في الشرق الأوسط ناهيك على العديد من الجوائز التي تحصلت عليها.

و هو ما تحقّق أيضا بعد استحواذ بنك مصر على بنك مصر الخارجي حين حافظ على كفاءته التقنية الصافية و الحجمية التامة 100% للتوجهين المدخلي و المخرجي على حدّ سواء محافظا بذلك على كفاءته الكلية التامة 100%، فعملية الاستحواذ هذه تدخل في إطار دعم توسعات البنك التي ستكون بمثابة نواة للتحويل إلى بنك إقليمي داخل المنطقة و هو ما انعكس على نتائج الدراسة من خلال حفاظه على الكفاءة الحجمية التامة، كما هدف هذا الاستحواذ إلى التغيير على الصعيدين المالي و الإداري في ظل الاستعانة في هذه المرحلة ببعض بيوت الخبرة و شركات الاستشارة لتطوير مشروعات كثيرة جدّا على مستوى كل الإدارات لينعكس ذلك على الكفاءة التقنية الصافية الذي حافظت على استقرارها عند القيم القصوى، كما استفاد البنك من التطور التكنولوجي الذي برز جليا

في نتائج الدراسة من خلال نمو بلغ 17.5% نتيجة لعمليات المراجعة الذي مست كل أنظمة الحاسب الآلي و أمن المعلومات، لينعكس كل ذلك على الإنتاجية الكلية للبنك التي حققت نموا قدره 17.5%.

المطلب الثاني: تحليل التغيرات في كفاءة البنوك المندمجة و غير المندمجة و إمكانيات التحسين.

إن الحكم على التغيرات في كفاءة البنوك بعد الاندماج يبقى غير كاف ما لم يُتبع هذا بتقدير أثر هذه التغيرات على مكائنها ضمن بقية البنوك، ممّا جعلنا لا نتوان عن تحديد موقعها من خلال مقارنتها مع البنوك غير المندمجة عند مستويات التغيرات التي تطرأ على الكفاءة الكلية و التقنية الصافية و الحجمية، من أجل تحديد مصادر عدم الكفاءة و اقتراح التحسينات استنادا إلى البنوك المرجعية التي تشكل حدود الكفاءة.

الفرع الأول: تحليل التغيرات في الكفاءة للبنوك المندمجة و غير المندمجة.

تسعى البنوك من خلال الاندماج البنكي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و يأتي في مقدمتها اللحاق بركب البنوك الأكثر كفاءة من خلال تحسين كفاءتها الكلية التي تتضمن الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية، و تقديم خدمات بنكية متطورة و تدعيم إدارة مخاطرها و رقابتها البنكية من خلال الاستفادة من الابتكارات التي يمكن أن يمنحها الاندماج لهذه البنوك.

من خلال هذا الجزء سنقوم بعرض التغيرات التي شهدتها البنوك المندمجة و غير المندمجة بعد الاندماج، لتحديد موقع البنوك المندمجة من هذه التغيرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16-6): مؤشر مالمكويست و مركباته للبنوك المندمجة و غير المندمجة.

الرقم	التغير في الكفاءة الكلية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي	التغير الكفاءة التقنية الصافية				التغير الكفاءة الحجمية				التغير التكنولوجي	التغير في الإنتاجية الكلية للعوامل			
		مدخلي		مخرجي		مدخلي		مخرجي						
1	1.43	SBB	1.45	SBB	1.41	GIB	1.17	GIB	1.16	AAIB	2.18	ANB	2.25	ANB
2	1.16	AAIB	1.10	AUB	1.20	AUB	1.16	AAIB	1.12	GIB	1.83	SFG	1.83	SFG
3	1.10	FHBT E	1.07	QAB	1.08	NBA	1.08	FHBT E	1.08	FHBT E	1.77	NCM	1.81	SBB
4	1.06	QNB	1.06	NBA	1.07	QAB	1.04	QNB	1.04	QNB	1.57	FHBT E	1.73	FHBT E
5	1.05	QAB	1.04	NBB	1.05	AJB	1.03	HSBC	1.02	HSBC	1.48	NBB	1.47	NBB
6	1.02	ANB	1.03	UNB	1.03	NBB	1.006	SIB	1.01	SBB	1.46	SIB	1.45	SIB
7	1.008	UNB	1.02	ANB	1.02	ANB	1.001	ANB	1.007	JIB	1.42	FHBTJ	1.40	FHBTJ
8	1.00	SFG	1.02	QNB	1.02	HBT E	1.00	SFG	1.001	ANB	1.42	BBK	1.40	NCM
9	1.00	BM	1.01	FHB TE	1.01	QNB	1.00	BM	1.00	SFG	1.40	QIB	1.37	SIB
10	0.99	SIB	1.01	AJB	1.01	DB	0.99	DB	0.99	BM	1.38	FGB	1.36	AAIB
11	0.99	NBB	1.00	FGB	1.006	CAB	0.99	CAB	0.99	UNB	1.35	DB	1.35	QAB
12	0.99	FGB	1.00	CAB	1.00	FGB	0.99	FGB	0.99	FHBTJ	1.35	JAB	1.30	QNB
13	0.98	FHBTJ	1.00	SFG	1.00	CAB	0.98	FHBTJ	0.98	BC	1.32	AJB	1.28	UNB
14	0.97	AUB	1.00	NC M	1.00	SFG	0.98	SBB	0.99	FGB	1.32	JIB	1.25	JAB
15	0.92	HSBC	1.00	AAI B	1.00	NCM	0.98	QAB	0.98	SIB	1.31	NBA	1.21	JAB
16	0.91	NBA	1.00	NBE	1.00	AAI B	0.97	UNB	0.98	QAB	1.31	QCB	1.21	AJB
17	0.91	AJB	1.00	BM	1.00	NBE	0.97	QIB	0.98	QIB	1.31	CAB	1.21	NBA
18	0.89	JAB	1.00	AIB	1.00	BM	0.96	SBB	0.98	DB	1.28	AUB	1.17	BM
19	0.89	CAB	1.00	QCB	1.00	AIB	0.95	JIB	0.95	JAB	1.28	QAB	1.17	CAB
20	0.86	JIB	0.99	FHB TJ	1.00	QCB	0.95	NBB	0.95	NBB	1.27	UNB	1.15	HSBC
21	0.82	QCB	0.98	SIB	0.99	FHB TJ	0.93	JAB	0.89	CAB	1.26	BC	1.14	JIB
22	0.82	NBE	0.95	JAB	0.92	JAB	0.91	BBK	0.87	AJB	1.26	SBB	1.10	QIB
23	0.79	NCM	0.90	JIB	0.89	HSB C	0.90	AJB	0.84	NBA	1.25	HSBC	1.08	QCB
24	0.78	QIB	0.88	HSB C	0.85	JIB	0.89	CAB	0.83	BBK	1.24	AIB	1.05	DB
25	0.78	DB	0.81	QIB	0.81	BBK	0.88	AUB	0.82	QCB	1.22	QNB	0.97	BBK
26	0.72	BC	0.78	DB	0.80	QIB	0.86	NBA	0.82	NBE	1.22	GIB	0.91	BC
27	0.68	BBK	0.75	BBK	0.79	DB	0.82	QCB	0.79	NCM	1.20	CAB	0.87	NBE
28	0.67	AIB	0.75	SBB	0.72	SBB	0.82	NBE	0.79	NCM	1.17	BM	0.83	AIB
29	0.66	GIB	0.56	GIB	0.63	CAB	0.79	NCM	0.76	CAB	1.17	AAIB	0.80	GIB
30	0.48	CAB	0.48	CAB	0.58	GIB	0.67	AIB	0.67	AIB	1.06	NBE	0.58	CAB

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحقين (7،8).

من خلال الجدول رقم (16-6) يتضح أن العديد من البنوك استطاعت الاستفادة من ظاهرة اللحاق بركب البنوك الكفؤة التي يمنحها الاندماج البنكي للبنوك من خلال النمو في الكفاءة الكلية، حيث استطاعت بنوك العربي الإفريقي الدولي و الأهلي القطري و الإتحاد الوطني احتلال المراتب الأولى من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة الكلية، و الذي نفسه باستغلال هذه البنوك المندمجة لمزايا الاندماج لتتحرك نحو البنوك الأكثر كفاءة بوتيرة أكبر من بقية البنوك، و تجلّى ذلك في التفوق الذي حققته هذه البنوك على معظم البنوك عينة الدراسة من خلال التغيرات الإيجابية

في الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية أو في أحدهما، حيث حقق بنك العربي الإفريقي الدولي المرتبة الثانية (2) ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة الكلية، و هذا بفضل المرتبة المتقدمة التي حققها من حيث التغير في الكفاءة التقنية الصافية التي استطاع الحفاظ عليها عند مستوياتها القصوى، ناهيك عن المرتبة الأولى (1) و الثانية (2) التي احتلها ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة الحجمية ذات التوجهين المخرجي و المدخلي على الترتيب، كما استطاع بنك الأهلي القطري تحقيق المرتبة الخامسة (5) ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة الكلية و هذا بفضل التغيرات التي طرأت على كفاءته التقنية الصافية و الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي، حيث استطاع البنك تحقيق المرتبة الثالثة (3) و الرابعة (4) ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي على الترتيب، كما استطاع البنك تحقيق مرتبة متقدمة من حيث البنوك الأقل تراجعاً في الكفاءة الحجمية من خلال احتلاله للمرتبة الثانية (2) للتوجهين المدخلي و المخرجي ضمن البنوك التي تراجعت كفاءتها الحجمية بعد الاندماج، و على درب التفوق سار بنك الاتحاد الوطني محتلاً المرتبة السابعة (7) ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة التقنية الكلية، و هذا بفضل نتائجه الإيجابية المحققة على مستوى كفاءته التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي في المرتبتين السادسة (6) و العاشرة (10) على الترتيب، بالإضافة إلى احتلاله لمراتب متقدمة من حيث البنوك الأقل تراجعاً في الكفاءة التقنية الصافية ضمن البنوك عينة الدراسة في المرتبتين الثالثة (3) و الثانية (2) على التوالي.

إن التغيرات في الكفاءة الكلية للبنوك المندجة و غير المندجة بعد الاندماج أبرزت خاصية إيجابية أخرى للانندماج البنكي، و تتمثل في عدم اقتصاره على تحسين الكفاءة البنكية و إنما أيضاً الحفاظ على الكفاءة التقنية التامة بالنسبة للبنوك التي تشكل حدود الكفاءة، و هو ما كان عليه بنوك الاتحاد الوطني و مجموعة سامبا المالية و بنك مصر الذين يمكن اعتبارهم مرجعاً لكافة البنوك المندجة و غير المندجة لحفاظهم على الكفاءة الكلية التامة، نتيجة لاستقرار مكوناتها من الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية التامة ذات التوجه المدخلي و المخرجي على الترتيب بعد الاندماج.

و على عكس البنوك التي حققت تغيراً إيجابياً في الكفاءة الكلية نافست من خلاله البنوك غير المندجة، حققت بنوك الأهلي المتحد البحرين و الأهلي الأردني و الوطني المصري و قطر الدولي و البحرين و الكويت تراجعاً في الكفاءة الكلية بعد الاندماج، إلا أنها استطاعت أن تنافس بعض البنوك غير المندجة التي حققت تراجعاً أكبر في الكفاءة الكلية بعد الاندماج، حيث حقق ستة عشر (16) بنك تراجعاً أكبر من التراجع الذي حققه بنك الأهلي المتحد، و هذا بفضل احتلاله للمرتبة الثانية (2) من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجهين

المدخلي و المخرجي في ظل تراجع ترتيبه من حيث كفاءته الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي ضمن البنوك عينة الدراسة.

كما حَقَّق اثني عشر (12) بنك تراجعاً أكبر من التراجع الذي حققه بنك الأهلي الأردني، و هذا بفضل احتلاله للمرتبتين الثالثة (3) و الثانية (2) من حيث البنوك الأقل تراجعاً في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي على الترتيب ضمن البنوك عينة الدراسة، بالإضافة إلى المرتبتين الثانية عشر (12) و التاسعة (9) من حيث البنوك الأقل تراجعاً في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي على الترتيب ضمن البنوك عينة الدراسة.

أما البنك الوطني المصري فحقَّق المرتبة الثالثة (13) ضمن البنوك التي حقَّقت تراجعاً في الكفاءة التقنية الكلية تاركاً وراءه ثمانية (8) بنوك حقَّقت تراجعاً أكبر، و يعود هذا التراجع أساساً إلى التراجع الذي عرفته كفاءته الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي رغم أن البنك استطاع بفضل الاندماج الاحتفاظ بالمستويات القصوى 100% للكفاءة التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج.

و يبقى بنكي قطر الدولي و البحرين و الكويت الأكثر تراجعاً في الكفاءة الكلية مقارنة بالبنوك المندمجة الأخرى تاركين و راءهما على الترتيب ستة (06) بنوك و ثلاث (3) بنوك حقَّقت تراجعاً أكبر ممَّا حققه هذين البنكين بعد الاندماج، و يعود ذلك إلى التأخر نوعاً ما الذي أحرزه هذين البنكين من حيث التغير في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي ضمن البنوك عينة الدراسة بعد الاندماج، و بدرجة أقل الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي و المخرجي التي كانت أقل تراجعاً مقارنة بالكفاءة التقنية الصافية لهذين البنكين بعد الاندماج.

من خلال ما سبق يتضح جلياً أن البنوك المندمجة استطاعت أن تستفيد من الآثار الإيجابية للاندماج على كفاءتهم التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي و المخرجي محققة تغيرات إيجابية تنافس تغيرات الكفاءة التقنية الصافية للبنوك غير المندمجة، فمن بين عشرة (10) بنوك حققت تغيراً إيجابياً في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المدخلي استطاع ثلاثة (3) بنوك مندجمة تحقيق تغير إيجابي، و من بين إحدى عشر (11) بنك حَقَّق تغيراً إيجابياً في الكفاءة التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي استطاع ثلاثة (3) بنوك تحقيق تغير إيجابي، متقدمين من خلال ذلك على العديد من البنوك عينة الدراسة، كما استطاع بنوك العربي الإفريقي الدولي و مجموعة سامبا و الوطني المصري و مصر الحفاظ على مكائنها ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة من خلال تحقيقها للكفاءة التقنية الصافية التامة 100% للتوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج (التغير في الكفاءة التقنية الصافية في الجدول رقم (6-16) يساوي الواحد).

و هو ما كان عليه الحال بالنسبة للكفاءة الحجمية حيث استطاع بنك العربي الإفريقي الدولي استغلال مزايا الاندماج البنكي لتحقيق تغيرات إيجابية في الكفاءة الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي، منافسا بذلك بقية البنوك التي حققت تغيرات إيجابية في هذا المؤشر و محتلا للمرتبتين الأولى (1) و الثانية (2) للتوجهين المخرجي و المدخلي على الترتيب من بين ثمانية (8) و سبعة (7) بنوك حققت تغيرا إيجابيا للتوجهين المخرجي و المدخلي على التوالي، كما استطاعت مجموعة سامبا و بنك مصر الحفاظ على الكفاءة الحجمية التامة 100% للتوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج، ما مكنتها لأن يحتلا المرتبتين الثامنة (8) و التاسعة (9) وفقا للتوجه المدخلي للبنكين على الترتيب، و المرتبتين التاسعة (9) و العاشرة (10) وفقا للتوجه المخرجي للبنكين على الترتيب كذلك، مما رشحهما لأن يكونا مرجعا لبقية البنوك عينة الدراسة من حيث التغير في الكفاءة الحجمية ارتفاعا أو انخفاضاً.

و على ذكر التراجع في الكفاءة التقنية الصافية، فرغم التراجع الذي عرفه بنك الأهلي الأردني و قطر الدولي و البحرين و الكويت بعد الاندماج إلا أنّ هناك بنوك أخرى عرفت تراجعا أكبر، فوفقا للتوجه المدخلي حقق ثمانية (8) بنوك تراجعا أكبر من التراجع الذي عرفه بنك الأهلي الأردني و خمس (5) بنوك تراجعا أكبر من التراجع الذي حققه بنك قطر الدولي و ثلاث (3) بنوك تراجعا أكبر من التراجع الذي حققه بنك البحرين و الكويت، أما وفق التوجه المخرجي فحقق ثمانية (8) أيضا تراجعا أكبر من التراجع الذي عرفه بنك الأهلي الأردني و خمس (5) بنوك أيضا تراجعا أكبر من التراجع الذي حققه بنك قطر الدولي و أربع (4) بنوك تراجعا أكبر من التراجع الذي حققه بنك البحرين و الكويت.

أما من حيث مكانة التغيرات في الكفاءة الحجمية للبنوك المندمجة ضمن البنوك عينة الدراسة، فمن بين سبعة (7) بنوك حققت تغيرا إيجابيا في الكفاءة الحجمية ذات التوجه المدخلي حقق البنك العربي الإفريقي الدولي تغيرا إيجابيا محتلا بذلك المرتبة الثانية ضمن البنوك عينة الدراسة في ظل تراجع أغلب البنوك، أما من حيث التغير الإيجابي في الكفاءة الحجمية ذات التوجه المخرجي فحقق البنك العربي الإفريقي الدولي المرتبة الأولى دون منازع، مما يفسر التحسن في ترتيب هذا البنك من حيث هذا المؤشر و مدى فعالية الاندماج البنكي قي الوصول إلى ذلك.

أمام هذه التغيرات الإيجابية و التحسن الكبير في كفاءة هذا البنك المندمج الذي استطاع تحسين ترتيبه ضمن البنوك عينة الدراسة من حيث هذا المؤشر، تفوقت بعض البنوك المندمجة الأخرى على العديد من البنوك غير المندمجة لتحقيقها لتراجع أقل من التراجع الذي حققته هذه البنوك في هذا المؤشر، ما جعلها تستفيد من مزايا الاندماج البنكي في تجنب التراجع الكبير في هذا المؤشر منافسة بذلك البنوك غير المندمجة.

على عكس البنوك المندمجة السابقة استطاعت مجموعة سامبا المالية و بنك مصر وحدهما ضمن البنوك عينة الدراسة أن يحافظا على كفاءتهما الحجمية عند القيم القصوى 100% من خلال الاندماج، ما جعلهما يتوسطان ترتيب البنوك عينة الدراسة من بين تلك التي حققت تغيرا إيجابيا و الأخرى التي تراجعت كفاءتهما الحجمية.

الفرع الثاني: التحسينات المقترحة الممكنة بعد الاندماج البنكي.

إن تحديد مؤشر الكفاءة بعد الاندماج يبقى غير كاف إذا لم تسعى الدراسة إلى تحديد مصادر تدني الكفاءة و تقديم المقترحات الممكنة للتحسين استنادا إلى البنوك المرجعية الكفؤة، و هو ما يمكننا الوصول إليه باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) الذي يظهر البنوك ذات الكفاءة القوية كمرجع لعدة بنوك أخرى عينة الدراسة، كما يمكن لبنوك أخرى أقل كفاءة أن تكون مرجعا للعديد من البنوك غير كفؤة التي ترغب في تطوير كفاءتها على الأقل إلى المستويات المقبولة.

تهدف البنوك إلى تحسين كفاءتها بعد الاندماج و هو ما يمكن أن يتحقق تماما مما يجعلها في غنى عن اقتراح تحسينات على الأقل خلال مرحلة التقييم، إلا أنه أحيانا يمكن أن تشهد البنوك المندمجة تحسنا لا يصل بهذه البنوك إلى الكفاءة التامة أو تشهد تراجعا في مؤشر كفاءتها مما يجعلها تبحث عن اقتراحات للتحسين بناء على بنوكها المرجعية.

أولاً: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات بنك الأهلي الأردني بعد الاندماج.

بالاعتماد على مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت بنوك الإسكان للتجارة و التمويل الإماراتي و قطر الوطني و مجموعة سامبا المالية مرجعاً لبنك الأهلي الأردني بعد الاندماج، سنقوم باقتراح التحسينات الممكنة على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات على النحو التالي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات بنك الأهلي الأردني:

إذا أراد بنك الأهلي الأردني الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي بناء على بنوكه المرجعية بعد الاندماج، عليه تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (17-6): التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الأهلي الأردني.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك الأهلي الأردني	المخرجات	183.19	0.000	0.000	183.19
	إيرادات الفوائد	45.950	0.000	28.079	74.029
	المدخلات	73.180	-30.065	0.000	43.115
	المصاريف من غير الفوائد	88.730	-36.453	0.000	52.277

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من خلال الجدول رقم (17-6) يمكن لبنك الأهلي الأردني تحقيق الكفاءة التقنية التامة بعد الاندماج من خلال تخفيض مصاريف الفوائد بقيمة 30.065 مليون دولار أمريكي، و المصاريف من غير الفوائد بقيمة 36.453 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 41.08% لكل منهما، وهذا للحصول على نفس القيم من إيرادات الفوائد بقيمة 183.19 مليون دولار أمريكي و 74.029 مليون دولار أمريكي كإيرادات من غير الفوائد، في ظل وجود 28.079 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ و الذي يعبر عن نقص في الإيرادات من غير الفوائد ليس له علاقة بالتغير في المدخلات.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات بنك الأهلي الأردني:

إذا أراد بنك الأهلي الأردني الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي، بناء على بنوكه المرجعية بعد الاندماج عليه الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (18-6): التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الأهلي الأردني.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك الأهلي الأردني	المخرجات	183.190	138.452	0.000	321.642
	إيرادات الفوائد	45.950	34.728	24.248	104.926
	المدخلات	73.180	0.000	0.000	73.180
	المصاريف من غير الفوائد	88.730	0.000	0.000	88.730

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال الجدول رقم (18-6) يمكن لبنك الأهلي الأردني تحقيق الكفاءة التقنية التامة بعد الاندماج من خلال استخدام 73.180 مليون دولار أمريكي كمصاريف الفوائد و 88.730 مليون دولار أمريكي كمصاريف من غير الفوائد، للرفع من إيرادات الفوائد بقيمة 138.452 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 75.57%،

و الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 58.976 مليون دولار أمريكي أي بنسبة تفوق الضعف ب 28.34%، منهما 24.248 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ في الإيرادات من غير الفوائد أي بنسبة 52.77%.

ثانياً: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات بنك الاتحاد الوطني بعد الاندماج.

بالاعتماد على مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت بنوك الإسكان للتجارة و التمويل الإماراتي و قطر الوطني و العربي الإفريقي الدولي مرجعاً لبنك الاتحاد الوطني بعد الاندماج، سنقوم باقتراح التحسينات الممكنة على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات على النحو التالي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات بنك الاتحاد الوطني:

يمكن لبنك الاتحاد الوطني الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي، بناء على بنوكه المرجعية من خلال تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19-6): التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الاتحاد الوطني.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

القيم المقترحة	التباطؤ	التحسين	القيم الفعلية	المتغيرات		البنك
				الإيرادات	المخرجات	
904.440	0.000	0.000	904.440	إيرادات الفوائد	بنك الاتحاد الوطني	
194.152	48.862	0.000	145.920	الإيرادات من غير الفوائد		
285.241	0.000	-117.709	402.950	مصاريف الفوائد	المدخلات	
143.403	0.000	-59.177	202.580	المصاريف من غير الفوائد		

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من خلال الجدول رقم (19-6) يمكن لبنك الاتحاد الوطني تحقيق الكفاءة التقنية التامة بعد الاندماج من خلال تخفيض مصاريف الفوائد بقيمة 117.709 مليون دولار أمريكي، و المصاريف من غير الفوائد بقيمة 59.177 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 29.21% لكلٍ منهما، وهذا للحصول على نفس القيم من إيرادات الفوائد بقيمة 904.440 مليون دولار أمريكي و 194.152 مليون دولار أمريكي كإيرادات من غير الفوائد، في ظل وجود 48.862 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ و الذي يعبر عن نقص في الإيرادات من غير الفوائد ليس له علاقة بالتغير في المدخلات.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات بنك الاتحاد الوطني:

يمكن لبنك الاتحاد الوطني الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي، بناء على بنوكه المرجعية من خلال الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20-6): التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الاتحاد الوطني.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك الاتحاد الوطني	المخرجات	904.440	394.896	0.000	1299.336
	إيرادات الفوائد	145.290	63.436	66.866	275.593
المدخلات	مصاريف الفوائد	402.950	0.000	0.000	402.950
	المصاريف من غير الفوائد	202.580	0.000	0.000	202.580

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 10).

من خلال الجدول رقم (20-6) يمكن لبنك الاتحاد الوطني تحقيق الكفاءة التامة بعد الاندماج من خلال استخدام نفس القيم من مصارف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد بقيمة 402.950 مليون دولار أمريكي و 202.580 مليون دولار أمريكي على الترتيب، للرفع من إيرادات الفوائد بقيمة 394.896 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 43.66%، و الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 130.302 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 89.68% منهما 66.866 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ في الإيرادات من غير الفوائد أي بنسبة 46.02%.

ثالثاً: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات بنك البحرين و الكويت بعد الاندماج.

بالاعتماد على مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت بنوك الخليج و قطر التجاري و العربي الوطني و الإسكان للتجارة و التمويل الإماراتي مرجعاً لبنك البحرين و الكويت بعد الاندماج و وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي، و بنوك قطر التجاري و الإسكان للتجارة و التمويل الإماراتي و العربي الوطني مرجعاً له بعد الاندماج و وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي، سنقوم باقتراح التحسينات الممكنة على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات على النحو التالي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات بنك البحرين و الكويت:

يمكن لبنك بنك البحرين و الكويت الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي، بناء على بنوكه المرجعية من خلال تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (21-6): التحسينات المقترحة على مدخلات بنك البحرين و الكويت.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك البحرين و الكويت	المخرجات	247.100	0.000	0.000	0.000
	إيرادات الفوائد	103.770	0.000	0.000	0.000
بنك البحرين و الكويت	المدخلات	90.610	-29.791	0.000	0.000
	المصاريف من غير الفوائد	126.400	-41.559	0.000	0.000

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من خلال الجدول رقم (21-6) يمكن لبنك البحرين و الكويت تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج من خلال تخفيض مصاريف الفوائد بقيمة 29.791 مليون دولار أمريكي، و المصاريف من غير الفوائد بقيمة 41.559 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 32.87% لكل منهما، وهذا للحصول على نفس القيم من إيرادات الفوائد بقيمة 247.100 مليون دولار أمريكي و 194.152 مليون دولار أمريكي كإيرادات من غير الفوائد.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات بنك البحرين و الكويت:

يمكن لبنك الأهلي الأردني الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي، بناء على بنوكه المرجعية من خلال الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (22-6): التحسينات المقترحة على مخرجات بنك البحرين و الكويت.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك البحرين و الكويت	المخرجات	247.100	92.545	7.135	346.780
	إيرادات الفوائد	103.770	38.864	0.000	142.634
بنك البحرين و الكويت	المدخلات	90.610	0.000	0.000	90.610
	المصاريف من غير الفوائد	126.400	0.000	0.000	126.400

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال الجدول رقم (22-6) يمكن لبنك البحرين و الكويت تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج من خلال استخدام نفس القيم من مصارف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد بقيمة 90.610 مليون دولار أمريكي و 126.400 مليون دولار أمريكي على الترتيب، للرفع من إيرادات الفوائد بقيمة 99.68 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 40.33%، منهما 7.135 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ في إيرادات الفوائد أي بنسبة 2.88%، كما يمكنه الرفع من الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 38.864 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 37.45%.

رابعاً: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات بنك الأهلي المتحد بعد الاندماج.

بالاعتماد على مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت بنوك قطر الوطني و الوطني التجاري السعودي و الخليج الأول مرجعاً لبنك الأهلي المتحد بعد الاندماج و وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي، و بنوك قطر الوطني و الوطني التجاري السعودي و مصر بالإضافة إلى الشركة العربية المصرفية مرجعاً له بعد الاندماج و وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي، سنقوم باقتراح التحسينات الممكنة على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات على النحو التالي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات بنك الأهلي المتحد:

يمكن لبنك بنك البحرين و الكويت الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي، بناء على بنوكه المرجعية من خلال تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (23-6): التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الأهلي المتحد.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة	
بنك الأهلي المتحد	المخرجات	إيرادات الفوائد	0.000	369.677	2946.957	
		الإيرادات من غير الفوائد	0.000	0.000	625.170	
	المدخلات	مصاريف الفوائد	1075.430	-207.306	0.000	868.124
		المصاريف من غير الفوائد	696.400	-134.242	0.000	562.158

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من خلال الجدول رقم (23-6) يمكن لبنك الأهلي المتحد تحقيق الكفاءة التامة بعد الاندماج من خلال تخفيض مصاريف الفوائد بقيمة 207.306 مليون دولار أمريكي، و المصاريف من غير الفوائد بقيمة 242.134 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 19.27% لكل منهما، وهذا للحصول على نفس القيم من الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 625.170 مليون دولار أمريكي و 2946.957 مليون دولار أمريكي كإيرادات الفوائد، منها 369.677 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ و الذي يعبر عن نقص في إيرادات الفوائد ليس له علاقة بالتغيير في المدخلات.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات بنك الأهلي المتحد:

يمكن لبنك الأهلي المتحد الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي، بناء على بنوكه المرجعية من خلال الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (24-6): التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الأهلي المتحد.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك الأهلي المتحد	المخرجات	إيرادات الفوائد	2577.280	207.640	2784.920
		الإيرادات من غير الفوائد	625.170	50.367	675.537
المدخلات	مصاريف الفوائد	1075.430	0.000	0.000	1075.430
	المصاريف من غير الفوائد	696.400	0.000	0.000	696.400

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال الجدول رقم (24-6) يمكن لبنك الأهلي المتحد تحقيق الكفاءة التامة بعد الاندماج من خلال استخدام نفس القيم من مصارف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد بقيمة 1075.430 مليون دولار أمريكي و 696.400 مليون دولار أمريكي على الترتيب، للرفع من إيرادات الفوائد بقيمة 207.640 مليون دولار أمريكي و الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 50.367 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 05.8% لكليهما.

خامسا: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات مجموعة سامبا المالية بعد الاندماج.

من خلال مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت مجموعة سامبا المالية مرجعاً لنفسها بعد الاندماج و وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي و المخرجي، تظهر التحسينات المقترحة في المخرجات و المدخلات معدومة كما يلي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات مجموعة سامبا المالية:

لقد استطاعت مجموعة سامبا المالية تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج، ما جعلها مرجعا لنفسها و لا تستدعي اقتراح تحسينات وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (25-6): التحسينات المقترحة على مدخلات مجموعة سامبا المالية.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
مجموعة سامبا المالية	المخرجات	إيرادات الفوائد	0.000	0.000	1310.000
		الإيرادات من غير الفوائد	0.000	0.000	381.340
	المدخلات	مصاريف الفوائد	0.000	0.000	143.920
		المصاريف من غير الفوائد	0.000	0.000	526.970

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

لقد استطاعت مجموعة سامبا المالية الحفاظ على مكائتها بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة و هذا لتحقيقها للكفاءة التقنية التامة 100%، فهي تحسن التوليف بين مدخلاتها و مخرجاتها ما جعلها غير معنية بالتحسين من حيث تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد لتحقيق نفس القيم من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد خلال هذه الفترة.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات مجموعة سامبا المالية:

تمكنت مجموعة سامبا المالية تحقيق الكفاءة التامة 100% بعد الاندماج، ما جعلها تشكل مرجعا لنفسها و لا تستدعي اقتراح تحسينات وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (26-6): التحسينات المقترحة على مخرجات مجموعة سامبا المالية.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
مجموعة سامبا المالية	المخرجات	إيرادات الفوائد	0.000	0.000	1310.000
		الإيرادات من غير الفوائد	0.000	0.000	381.340
	المدخلات	مصاريف الفوائد	0.000	0.000	143.920
		المصاريف من غير الفوائد	0.000	0.000	526.970

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن مجموعة سامبا المالية احتفظت بمكانتها بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة و هذا لتحقيقها للكفاءة التقنية التامة 100%، فهي تحسن التوليف بين مدخلاتها و مخرجاتها ما جعلها غير معنية بالتحسين من حيث الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد باستخدام نفس القيم من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد خلال هذه الفترة.

سادسا: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات البنك العربي الإفريقي الدولي بعد الاندماج.

من خلال مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت البنك العربي الإفريقي الدولي مرجعاً لنفسه بعد الاندماج و وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي و المخرجي، تظهر التحسينات المقترحة في المخرجات و المدخلات معدومة كما يلي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات البنك العربي الإفريقي الدولي:

لقد استطاع البنك العربي الإفريقي الدولي تحقيق الكفاءة التامة 100% بعد الاندماج، ما جعله مرجعاً لنفسه و لا يستدعي اقتراح تحسينات وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (27-6): التحسينات المقترحة على مدخلات البنك العربي الإفريقي الدولي.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
البنك العربي الإفريقي الدولي	المخرجات	إيرادات الفوائد	0.000	0.000	80.110
	المدخلات	الإيرادات من غير الفوائد	0.000	0.000	13.410
		مصاريف الفوائد	0.000	0.000	49.190
		المصاريف من غير الفوائد	0.000	0.000	14.340

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

لقد استطاع البنك العربي الإفريقي الدولي الحفاظ على مكانته بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة و هذا لتحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100%، فهو غير معني بالتحسين من حيث تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد، لتحقيق نفس القيم من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد خلال هذه الفترة لأنه يحسن التوليف بين مدخلاته و مخرجاته.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات البنك العربي الإفريقي الدولي:

تمكن البنك العربي الإفريقي الدولي من تحقيق الكفاءة التامة 100% بعد الاندماج، مما جعله يشكل مرجعا لنفسه و لا يستدعي اقتراح تحسينات وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (28-6): التحسينات المقترحة على مخرجات البنك العربي الإفريقي الدولي.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات		القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
البنك العربي الإفريقي الدولي	المخرجات	إيرادات الفوائد	80.110	0.000	0.000	80.110
		الإيرادات من غير الفوائد	13.410	0.000	0.000	13.410
	المدخلات	مصاريف الفوائد	49.190	0.000	0.000	49.190
		المصاريف من غير الفوائد	14.340	0.000	0.000	14.340

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنك العربي الإفريقي الدولي احتفظ بمكانته بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة و هذا لتحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100%، حيث استطاع التوليف بين مدخلاته و مخرجاته ما جعله غير معني بالتحسين من حيث الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد باستخدام نفس القيم من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد خلال هذه الفترة.

سابعاً: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات البنك الوطني المصري بعد الاندماج.

لقد اعتبرت مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة أن البنك الوطني المصري غير معني بالتحسينات سواء على مستوى المدخلات أو المخرجات، و هذا لتحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج ما رشحه لأن يكون مرجعا لنفسه وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) كما يلي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات البنك الوطني المصري:

إنّ تحقيق البنك الوطني المصري للكفاءة التقنية التامة 100% وفقا للتوجه المدخلي بعد الاندماج، جعله غير معني بالتحسينات المقترحة وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (29-6): التحسينات المقترحة على مدخلات البنك الوطني المصري.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات		القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
البنك الوطني المصري	المخرجات	إيرادات الفوائد	3879.92	0.000	0.000	3879.92
		الإيرادات من غير الفوائد	349.380	0.000	0.000	349.380
	المدخلات	مصاريف الفوائد	2830.880	0.000	0.000	2830.880
		المصاريف من غير الفوائد	689.630	0.000	0.000	689.630

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

لقد تمكن البنك الوطني المصري من تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% ما جعله يحافظ على مكانته بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة، و بالتالي فهو يحسن التوليف بين مدخلاته و مخرجاته و لا يستدعي التحسين من خلال تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد لتحقيق نفس القيم من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد خلال هذه الفترة.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات البنك الوطني المصري:

تمكن البنك الوطني المصري تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج، ما جعله يشكل مرجعا لنفسه و لا يستدعي اقتراح تحسينات وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (30-6): التحسينات المقترحة على مخرجات البنك الوطني المصري.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات		القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
البنك الوطني المصري	المخرجات	إيرادات الفوائد	3879.92	0.000	0.000	3879.92
		الإيرادات من غير الفوائد	349.380	0.000	0.000	349.380
	المدخلات	مصاريف الفوائد	2830.880	0.000	0.000	2830.880
		المصاريف من غير الفوائد	689.630	0.000	0.000	689.630

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

تبين نتائج الدراسة أن البنك الوطني المصري حافظ على مكانته بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة و هذا لتحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100%، فهو يحسن التوليف بين مدخلاته و مخرجاته ما جعله غير معني بالتحسين من حيث الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد باستخدام نفس القيم من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد خلال هذه الفترة.

ثامنا: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات بنك مصر بعد الاندماج.

لقد اعتبرت مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة أن بنك مصر لا يستدعي اقتراح تحسينات سواء على مستوى المدخلات أو المخرجات، و هذا لتحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100% ما رشحه لأن يكون مرجعا لنفسه وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) كما يلي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات بنك مصر:

إنّ تحقيق بنك مصر للكفاءة التقنية التامة 100% وفقا للتوجه المدخلي بعد الاندماج، جعله لا يستدعي اقتراح تحسينات وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (31-6): التحسينات المقترحة على مدخلات بنك مصر.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة	
بنك مصر	إيرادات الفوائد	1947.440	0.000	0.000	1947.440	
	المخرجات	الإيرادات من غير الفوائد	628.680	0.000	0.000	628.680
	المدخلات	مصاريف الفوائد	1450.280	0.000	0.000	1450.280
	المصاريف من غير الفوائد	394.940	0.000	0.000	394.940	

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

إن تمكن بنك مصر من الحفاظ على مكانته بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة من خلال تحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100%، جعله غير معني بالتحسين من حيث تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد، لتحقيق نفس القيم من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد خلال هذه الفترة لأنه يحسن التوليف بين مدخلاته و مخرجاته.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات بنك مصر:

تمكن بنك مصر من تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج، جعله لا يستدعي اقتراح تحسينات لأنه يشكّل مرجعا لنفسه وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (32-6): التحسينات المقترحة على مخرجات بنك مصر.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات		القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك مصر	المخرجات	إيرادات الفوائد	1947.440	0.000	0.000	1947.440
		الإيرادات من غير الفوائد	628.680	0.000	0.000	628.680
	المدخلات	مصاريف الفوائد	1450.280	0.000	0.000	1450.280
		المصاريف من غير الفوائد	394.940	0.000	0.000	394.940

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال نتائج الدراسة تبين أن بنك مصر احتفظ بمكانته بعد الاندماج ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة و هذا لتحقيقه للكفاءة التقنية التامة 100%، فهو يحسن التوليف بين مدخلاته و مخرجاته ما جعله غير معني بالتحسين من حيث الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد باستخدام نفس القيم من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد خلال هذه الفترة.

تاسعا: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات بنك قطر الدولي بعد الاندماج.

بالاعتماد على مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت بنوك قطر الوطني و الإسكان للتجارة و التمويل الإماراتي و كذا مجموعة سامبا المالية مرجعاً لبنك قطر الدولي بعد الاندماج، سنقوم باقتراح التحسينات الممكنة على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات على النحو التالي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات بنك قطر الدولي:

يمكن لبنك قطر الدولي الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي بعد الاندماج، بناء على بنوكه المرجعية من خلال تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (33-6): التحسينات المقترحة على مدخلات بنك قطر الدولي.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات		القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك قطر الدولي	المخرجات	إيرادات الفوائد	257.810	0.000	0.000	257.810
		الإيرادات من غير الفوائد	68.390	0.000	23.578	91.968
	المدخلات	مصاريف الفوائد	68.990	-12.988	0.000	56.002
		المصاريف من غير الفوائد	93.660	-17.632	0.000	76.028

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من خلال الجدول رقم (33-6) يمكن لبنك الأهلي المتحد تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج من خلال تخفيض مصاريف الفوائد بقيمة 12.988 مليون دولار أمريكي، و المصاريف من غير الفوائد بقيمة 17.632 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 18.82% لكل منهما، وهذا للحصول على نفس القيم من إيرادات الفوائد بقيمة 257.810 مليون دولار أمريكي و 91.968 مليون دولار أمريكي كإيرادات الفوائد، منها 23.578 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ و الذي يعبر عن نقص في الإيرادات من غير الفوائد ليس له علاقة بالتغير في المدخلات.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات بنك قطر الدولي:

يمكن لبنك قطر الدولي الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% وفق اقتصديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي بعد الاندماج، بناء على بنوكه المرجعية من خلال الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (34-6): التحسينات المقترحة على مخرجات بنك قطر الدولي.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات		القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك قطر الدولي	المخرجات	إيرادات الفوائد	257.810	63.354	0.000	321.164
		الإيرادات من غير الفوائد	68.390	16.806	21.209	106.405
	المدخلات	مصاريف الفوائد	68.990	0.000	0.000	68.990
		المصاريف من غير الفوائد	93.660	0.000	0.000	93.660

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال الجدول رقم (34-6) يمكن لبنك البحرين و الكويت تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% من خلال استخدام نفس القيم من مصارف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد بقيمة 68.990 مليون دولار أمريكي و 93.660 مليون دولار أمريكي على الترتيب، للرفع من إيرادات الفوائد بقيمة 354.63 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 24.57% و الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 38.015 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 55.58%، منهما 21.209 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ في الإيرادات من غير الفوائد أي بنسبة 31.01%.

عاشرا: التحسينات المقترحة الممكنة على متغيرات بنك الأهلي القطري بعد الاندماج.

بالاعتماد على مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) المتعلقة بمجموعة البنوك عينة الدراسة، و التي اعتبرت بنوك قطر الوطني و العري الإفريقي الدولي و الإسكان للتجارة و التمويل الإماراتي مرجعاً لبنك الأهلي القطري بعد الاندماج، سنقوم باقتراح التحسينات الممكنة على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات على النحو التالي:

أ- التحسينات المقترحة الممكنة على مدخلات بنك الأهلي القطري:

يمكن لبنك الأهلي القطري الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المدخلي بعد الاندماج، بناء على بنوكه المرجعية من خلال تدنية مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (35-6): التحسينات المقترحة على مدخلات بنك الأهلي القطري.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات	القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة	
بنك الأهلي القطري	المخرجات	إيرادات الفوائد	0.000	0.000	241.330	
	المدخلات	الإيرادات من غير الفوائد	0.000	31.894	67.654	
		مصاريف الفوائد	87.940	-9.316	0.000	78.624
		المصاريف من غير الفوائد	54.990	-5.825	0.000	49.165

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من خلال الجدول رقم (35-6) يمكن لبنك الأهلي القطري تحقيق الكفاءة التقنية التامة 100% بعد الاندماج من خلال تخفيض مصاريف الفوائد بقيمة 9.316 مليون دولار أمريكي، و المصاريف من غير الفوائد بقيمة 5.825 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 10.59% لكل منهما، وهذا للحصول على نفس القيم من إيرادات الفوائد بقيمة 241.330 مليون دولار أمريكي و 67.654 مليون دولار أمريكي كإيرادات من غير الفوائد، منها

31.894 مليون دولار أمريكي عبارة عن تباطؤ و الذي يعبر عن نقص في الإيرادات من غير الفوائد ليس له علاقة بالتغير في المدخلات.

ب- التحسينات المقترحة الممكنة على مخرجات بنك الأهلي القطري:

يمكن لبنك الأهلي القطري الوصول إلى الكفاءة التقنية التامة 100% وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذات التوجه المخرجي بعد الاندماج، بناء على بنوكه المرجعية من خلال الرفع من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (36-6): التحسينات المقترحة على مخرجات بنك الأهلي القطري.

المبالغ بالمليون دولار أمريكي

البنك	المتغيرات		القيم الفعلية	التحسين	التباطؤ	القيم المقترحة
بنك الأهلي القطري	المخرجات	إيرادات الفوائد	241.330	34.815	0.000	276.145
		الإيرادات من غير الفوائد	35.460	5.116	35.139	75.714
	المدخلات	مصاريف الفوائد	87.940	0.000	0.000	87.940
		المصاريف من غير الفوائد	54.990	0.000	0.000	54.990

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10).

من خلال الجدول رقم (36-6) يمكن لبنك الأهلي القطري تحقيق الكفاءة التامة بعد الاندماج من خلال استخدام نفس القيم من مصارف الفوائد و مصاريف من غير الفوائد بقيمة 87.940 مليون دولار أمريكي و 54.990 مليون دولار أمريكي على الترتيب، للرفع من إيرادات الفوائد بقيمة 815.34 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 14.42% و الرفع من الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 40.255 مليون دولار أمريكي أي بنسبة تفوق الضعف ب 13.52%، معظمها عبارة عن تباطؤ بقيمة 35.139 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 99.09%.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

بعد القيام بمختلف الإجراءات التطبيقية للدراسة و الحصول على النتائج و تحليلها سوف نقوم في هذا الجزء من الدراسة بمقارنة الفرضيات مع نتائج الدراسة التطبيقية.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى.

من خلال عرض و تحليل نتائج قياس كفاءة البنوك المندمجة قبل و بعد الاندماج سجلنا تحقق الفرضية الأولى التي نصت على أن "كفاءة البنوك العربية تحسنت بعد الاندماج" من حيث الكفاءة التقنية الصافية، و ذلك لتحقيق أربعة بنوك للكفاءة التقنية التامة بنسبة 100% و تحسنها بنسب متفاوتة قريبة من التامة لثلاث بنوك أخرى، و ذلك بفضل الخصائص التي اكتسبتها هذه البنوك بعد الاندماج الذي ساهم في تحسين قدرتها على التوليف الجيد بين مدخلاتها (مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد) للرفع من منتجاتها (إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد)، و هو ما أبرزه التحسن الذي عرفته كفاءتها التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي، كما ساهم الاندماج أيضا في تحسين قدرة هذه البنوك على التقليل من الهدر في الموارد المستخدمة و حثه على تحقيق نفس المنتجات (إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد) بقدر أقل من الموارد (مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد)، الأمر الذي يؤكد التحسن في كفاءتها التقنية الصافية ذات التوجه المخرجي.

أما من حيث الكفاءة الحجمية فتتحقق هذه الفرضية كان بنسبة أقل لتحقيق بنكين للكفاءة الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي التامة 100% و تحسنها لبنك واحد، بينما شهدت بقية البنوك انخفاض طفيف بعد الاندماج البنكي أدى إلى تراجع الكفاءة الكلية لهذه البنوك، فتحكم البنوك في حجمها و تحقيقها للحجم الأمثل يبقى جد صعب في الظروف العادية (بدون اندماج) أو في ظروف أخرى (بعد الاندماج) سواء للبنوك الكبيرة أو الصغيرة، ففي الفترة التي سبقت الاندماج لم يحقق سوى حوالي 26% من البنوك عينة الدراسة للكفاءة الحجمية التامة بالتوجهين المدخلي أو المخرجي من بين كل البنوك التي اندمجت فيما بعد أو تلك التي لم تندمج ، أما خلال الفترة التي تلت الاندماج تراجعت تلك النسبة إلى 20% بسبب التراجع الذي عرفته البنوك المندمجة في هذا المؤشر بسبب تحقيقها لمزيد من التوسع، مما يؤكد أن الاندماج لا يعد دائما استراتيجية مناسبة للبنوك من أجل تحقيق الحجم الأمثل بقدر ما هو استراتيجية لتحسين الكفاءة التقنية، فتمكن البنوك من التوسع والانتشار الجغرافي و كذا اكتساب المزيد من الزبائن لا يعني أنها تعمل عند حجمها الأمثل و تحقق الكفاءة الحجمية التامة، فالبنوك عموما لا يكون هدفها الأساسي من خلال عمليات الاندماج التي تقوم بها تحسين كفاءتها الحجمية، و إنما الحصول على مزيد من الأرباح التي لا تتحقق إلا بتحسين الكفاءة التقنية الصافية التي تسمح لها بالتوليف الجيد بين الموارد و النواتج.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية.

تنطلق هذه الفرضية من فكرة أن البنوك المندمجة تحقق مستويات عالية من الكفاءة مقارنة بالبنوك غير المندمجة سواء تحسنت كفاءتها أو تراجعت بعد الاندماج، و هو ما تحقق فعلا من خلال تحليل النتائج التي أظهرت أن معظم البنوك المندمجة استطاعت أن تنافس نظيرتها غير المندمجة من حيث مستوى الكفاءة التقنية الصافية أو الحجمية بالتوجهين المدخلي و المخرجي، ما جعلها تتصدر ترتيب البنوك عينة الدراسة من خلال محافظتها على مؤشرات الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية ذات التوجهين المدخلي و كذا المخرجي عند مستوياتها القصوى 100%، كما تقدم ترتيب بعض البنوك المندمجة بعد التحسن الذي عرفه مؤشر كفاءتها التقنية الصافية و الحجمية بالتوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج تاركة وراءها العديد من البنوك غير المندمجة التي عرفت مؤشرات إماما استقرارا أو تراجعاً أكبر أو تحسناً أقل من التحسن الذي عرفته مؤشرات للبنوك المندمجة.

على الرغم من التراجع في الترتيب من حيث مؤشر الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي الذي سجله بعض البنوك المندمجة، إلا أنها استطاعت التفوق على العديد من البنوك غير المندمجة من حيث هذين المؤشرين، ما يجعلنا ندرك أن الاندماج البنكي يعتبر أحد الاستراتيجيات الهامة التي تعتمد عليها البنوك من أجل تحقيق التفوق سواء في ظل استقرار حدود الكفاءة أو ديناميكيته.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة.

تتعلق هذه الفرضية بإمكانية تجنب الهدر في موارد البنوك المندمجة و زيادة منتجاتها بالاعتماد على البنوك المرجعية الأكثر كفاءة، حيث تستند هذه الفرضية على افتراض أن التحقيق في أنشطة البنوك ضمن اقتصاديات الحجم المتغيرة سوف يكون له تأثير على درجات كفاءتها و يتيح تحسينها.

عند ربط تحليل درجات الكفاءة الحجمية للبنوك بخصائص اقتصاديات الحجم التي تنشط فيها بعد الاندماج يتبين أن 20% منها أصبح ينشط ضمن اقتصاديات الحجم الثابتة، و بالتالي ليست مطالبة بتغيير حجم نشاطها لأنها تحقق الحجم الأمثل، بينما 30% من البنوك المندمجة أصبح ينشط ضمن اقتصاديات الحجم المتناقصة، مما يستدعي التوسع بمقدار الفرق في الكفاءة الذي يتحقق من خلال الزيادة في المنتجات التي تتطلب زيادة أكبر منها في الموارد، في حين أن 50% منها تمارس نشاطها ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة التي تستدعي أيضا التوسع بمقدار الفرق في الكفاءة الحجمية تحت قيد أن الزيادة في المنتجات سوف تتطلب زيادة أقل في الموارد (التقليل من الهدر).

إن التغيير في مستوى النواتج و الموارد الذي يقود البنوك المندمجة إلى النشاط عند حجمها الأمثل، يمكن أن يتحقق بفضل المقارنات المرجعية و الاقتراحات المتاحة للتحسين التي يتوفر عليها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) بناء على البنوك المندمجة و غير المندمجة الكفؤة، و هذا بعدما أثبتت نتائج الدراسة أن 40% من البنوك

حققت الكفاءة التقنية التامة 100% ذات التوجه المدخلي و المخرجي وفقا لاقتصاديات الحجم المتغيرة، نظرا
لتمكنها من تحقيق أقصى النواتج باستخدام أقل قدر من الموارد، مرشحة نفسها بذلك لأن تكون ضمن البنوك التي
تشكل مرجعا للبنوك غير الكفؤة.

خاتمة الفصل:

بعد تطبيقنا لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) على البيانات المالية لعينة البنوك المندمجة و غير المندمجة عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، تحصلنا على مؤشرات الكفاءة وفق نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ذو التوجهين المدخلي و المخرجي، و كذا نوع غلة الحجم التي كانت تنشط فيها البنوك عينة الدراسة خلال مختلف فترات الدراسة و وحداتها المرجعية، كما قمنا بتحليل النتائج التي توصلنا إليها باستخدام مؤشر مالكويسست الذي يسمح بإعطاء مبررات علمية و منطقية لمخلف التغيرات في مؤشرات الكفاءة، سواء بين للبنوك المندمجة أو التي لم تندمج خلال فترة الدراسة، كما توصلنا إلى اقتراح مختلف التحسينات الممكنة للبنوك المندمجة التي لازالت تطمح إلى تحسين كفاءتها من خلال تحديد القدر الواجب تخفيضه للتقليل من الهدر في المدخلات (الموارد) لإنتاج نفس القيم من المخرجات (الإنتاج)، أو عبر استخدام نفس القدر الحالي من المدخلات (الموارد) لإنتاج أقصى قدر من المخرجات (الإنتاج).

إن النتائج السابقة مكنتنا من اختبار فرضيات الدراسة الثلاث، بداية من تحقق الفرضية الأولى التي ترى أن كفاءة البنوك العربية تحسنت بعد الاندماج، و هذا بعد تحسن الكفاءة التقنية الصافية لثلاث بنوك و ثباتها عند المستويات القصوى لأربعة بعد تحركها الإيجابي نحو حدود الكفاءة وفقا لما أثبتته نتائج مؤشر مالكويسست، أما من حيث الكفاءة الحجمية فتحقق الفرضية كان بنسبة أقل بعد تحقيق بنكين فقط للكفاءة الحجمية التامة و تحسنها لبنك واحد فقط بعد الاندماج، مما يبرز أن الاندماج البنكي لا يشكل في الغالب استراتيجية مناسبة للبنوك الراغبة في الحصول على مكاسب الكفاءة الحجمية بقدر ما هو استراتيجية لتحسين الكفاءة التقنية الصافية أو المحافظة عليها عند المستويات القصوى.

كم خلصت نتائج الدراسة إلى تحقق الفرضية الثانية و هذا بعد تحقيق معظم البنوك لمستويات عالية من الكفاءة مقارنة بتلك التي لم تندمج، و هو ما برز من خلال قدرتها على منافسة البنوك غير المندمجة و احتلالها لمراتب متقدمة من حيث التغيرات الإيجابية في الكفاءة أو حتى التراجع في الكفاءة مقارنة بأغلبية البنوك غير مندمجة محل الدراسة. أما بالنسبة للفرضية الثالثة فأظهرت مخرجات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) أن البنوك المندمجة التي لم تحقق المستويات القصوى للكفاءة بعد الاندماج، بإمكانها زيادة منتجاتها عند نفس المستوى من المخرجات أو تخفيض مواردها المستخدمة لإنتاج نفس المستوى من المخرجات، زيادة على تفادي المدخلات الراكدة غير المستغلة و المخرجات المنقوصة و المعبر عنها بالتباطؤ.

خاتمة:

لقد أدت الديناميكيات المتغيرة للأسواق البنكية العالمية و زيادة المنافسة تدريجياً إلى أن تصبح عمليات الاندماج طريقاً مستعجلاً من أجل البقاء و الاستدامة، حيث دعمت معظم السلطات الرقابية في الدول العربية عمليات الاندماج في القطاع البنكي لاسيما بالنسبة للبنوك ذات رأس المال الضعيف، لأن ذلك قد يؤدي إلى استدامة البنوك على المدى الطويل في ظل الحجم الصغير للأسواق المالية العربية.

يعتبر الاندماج البنكي أحد الاستراتيجيات المهمة التي حرص الخبراء على ضرورة الانتباه لها و الاعتماد عليها بشكل أساسي لتطوير القطاعات المصرفية، و بالتالي فمن الضروري التأكد من الآثار الحقيقية للاندماج البنكي على كفاءة بنوكها بالاعتماد على مؤشر الكفاءة السليم الذي يمكن الحصول عليه بتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) على عينة من البنوك العربية المندمجة.

و لكون البنوك العربية كغيرها من البنوك تنشط في بيئة تنافسية يمكن أن يلجأ فيها بعض البنوك إلى أساليب مختلفة غير الاندماج لتحسين كفاءتها، فإن التركيز على قياس التغيرات التي تطرأ على مؤشر كفاءة البنوك العربية قبل الاندماج و بعده يعتبر غير كافي، و لا يسمح بالحصول على نتائج دقيقة رغم اعتماد العديد من الدراسات العربية و الأجنبية على هذه الطريقة، و هذا لسبب بسيط و وجيه يتمثل في أن مؤشرات كفاءة البنوك العربية المندمجة يمكن أن تُظهر تحسناً بعد الاندماج، و لكن لا يمكننا الحكم على فعالية هذا التحسن في منافسة التطورات الإيجابية للكفاءة لبقية البنوك التي لم تقدم بالاندماج خلال نفس الفترة، كما أنه لا يمكن الحكم على التراجع في مؤشر الكفاءة بعد الاندماج إلا بعد مقارنة هذا المؤشر بمؤشر الكفاءة لبنوك أخرى لم تندمج خلال نفس الفترة، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تحقق تراجعاً أكبر من التراجع الذي حققته البنوك المندمجة و هو مؤشر إيجابي على الدور الذي يمكن أن يلعبه الاندماج في امتصاص الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها الكفاءة البنكية، و هو ما دفعنا إلى استخدام مؤشر مالمكويست الذي يسمح بالتحليل الجيد للتغيرات في مؤشرات الكفاءة من فترة لأخرى من خلال احتواء مخرجاته على مؤشر التغير التكنولوجي الذي يسمح بالتعرف على توقع البنوك المندمجة بالنسبة للبنوك الكفؤة، و هو ما يمثل القيمة المضافة التي أتت بها دراستنا الحالية مقارنة بما جاءت به الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

من خلال المسح الإحصائي الذي قمنا به لمختلف التغيرات التي شهدتها مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات و إيرادات الفوائد الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات للبنوك عينة الدراسة المندمجة و غير المندمجة خلال فترتي الدراسة، تبين لنا أن هذا النهج لا يسمح لنا بالحكم بدقة على نتائج الاندماج على الكفاءة البنكية، لأن نتائجه أظهرت بعد الاندماج ارتفاعاً في المدخلات صاحبه ارتفاع في المخرجات بنسب متفاوتة لا تسمح بالحكم

على أثر الاندماج على كفاءة البنوك بدقة، كما أن هذا المسح رجح تارة البنوك المندمجة على حساب البنوك غير المندمجة بعد الاندماج من حيث تدني المدخلات و/أو ارتفاع المخرجات، و أثبتت تارة أخرى تراجعها أمام البنوك غير المندمجة من حيث ارتفاع المدخلات و/أو تدني المخرجات، مما جعلنا نفضل الاعتماد على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) لتقييم مؤشرات الكفاءة و مؤشر مالمكويست لتحليلها خلال المراحل المختلفة للدراسة لأن هذه المنهجيات تقضي على الصعوبات التي يواجهها التحليل الإحصائي الوصفي.

من خلال نتائج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات تبين أن للاندماج البنكي دور كبير في تحسين الكفاءة التقنية الصافية لحوالي 30% من البنوك عينة الدراسة من جهة، و محافظة 40% من البنوك عينة الدراسة على مؤشرات كفاءتها التقنية الصافية عند مستوياتها القصوى 100% من جهة أخرى، مما يُبرز أهمية الاندماج البنكي في تحسين الكفاءة التقنية الصافية باعتبار الحفاظ على الكفاءة التقنية الصافية التامة هو تحسن لها في حد ذاته، و هو ما أثبتته مخرجات مؤشر مالمكويست الذي أظهر تغير إيجابي في مؤشر التغير التكنولوجي على جميع البنوك المندمجة بدون استثناء، و يعني ذلك أن البنوك التي كانت تتمتع بالكفاءة التقنية الصافية التامة 100% قبل الاندماج استطاعت أن تحافظ على مكانتها ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة من خلال التقدم الإيجابي الذي تراوح ما بين 83.9% و 17.5% بعد الاندماج.

على العكس من ذلك لم يساهم الاندماج البنكي في مساعدة البنوك على استخدام كل حجمها لتطوير كفاءتها على الرغم من احتفاظ بعضها على الكفاءة التقنية الصافية التامة، و بالتالي يمكننا القول بأن الاندماج البنكي لم يساهم كثيرا في تحسين الكفاءة الحجمية لتمكين البنوك من التوفيق الجيد بين حجم الأنشطة و الخدمات و الموارد المتاحة، و هو ما يؤكد وصول بنكين فقط بعد الاندماج إلى النشاط ضمن اقتصاديات الحجم الثابتة.

إن التغيرات التي شهدتها الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية للبنوك بعد الاندماج أثرت بشكل كبير على مؤشر الكفاءة الكلية التي تتضمن الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية، فأحيانا تراجع هذا المؤشر بسبب تقني أكثر و أحيانا بسبب حجمي و أحيانا أخرى لكليهما معا، لكن رغم ذلك استطاع الاندماج أن يساهم في تحسين الكفاءة الكلية لحوالي 30% و يحافظ على الكفاءة الكلية التامة 100% لحوالي 20% من البنوك المندمجة محل الدراسة.

إن حرصنا الشديد على تقديم تحليل دقيق لآثار الاندماج على الكفاءة جعلنا لا نكتفي بدراسة التغيرات التي تشهدها الكفاءة بعد الاندماج فقط، بل ذهبنا إلى أبعد من ذلك من خلال تحديد موقع هذه التغيرات في الكفاءة من التغيرات التي شهدتها بنوك أخرى لم تندمج، لأن البنوك تختار الاندماج لتطوير كفاءتها ضمن بيئتها التنافسية و إلا فما هو دور الاندماج إذا كان لا يقود إلى تحسينات في الكفاءة ترقى على الأقل أو تقترب من التحسينات التي

تحققها البنوك المنافسة الأخرى، و قد خلصت النتائج إلى أن الاندماج البنكي ساهم بشكل كبير في تحقيق البنوك المندمجة لمؤشرات كفاءة تنافس بها البنوك الأخرى غير المندمجة.

و نظرا لإدراكنا أن تقييم كفاءة الاندماج البنكي يبقى غير كافي إذا لم نعلم بتقديم الحلول الكفيلة بتحسينها، فإننا فضلنا استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات الذي يتميز بخصائص مميزة و في مقدمتها قدرته العالية إجراء تقييم سليم للكفاءة و تقديم الاقتراحات الممكنة للتحسين بناء على البنوك المرجعية الكفوة.

العلماء العلماء

❖ خاتمة عامة:

تعتبر الكفاءة واحدة من أهم القضايا التي أولتها البنوك اهتماما بالغاً إذ ترى العديد من النظريات أنه يمكن الحصول عليها بطرق مختلفة، حيث أن النمو و التوسع هو إحدى الطرق الأكثر شيوعاً لتحقيق ذلك، فهو لا يقتصر على أسلوب معين بل يمكن تحقيقه بأساليب مختلفة و من أهمها الاندماج، مما جعل البنوك تركز على الكيفية التي يساهم بها الاندماج في تحسين الكفاءة البنكية و توفير تكاليف التشغيل و زيادة الأرباح و تقديم مزيج أوسع نطاقاً من المنتجات، مما يعطيها قدرة أكبر للمنافسة على الصعيد المحلي و الدولي.

إن الكفاءة في الأعمال المصرفية تشير ببساطة إلى الاستخدام العقلاني للموارد في العمليات البنكية لإنتاج المخرجات المرغوبة، حيث يكون البنك كفؤاً إذا استطاع استخدام حزمة أقل من الموارد (المدخلات) لإنتاج أكبر مجموعة من المنتجات (المخرجات)، أو باستخدام حزمة الموارد الحالية يتم إنتاج أكبر قدر من المنتجات، و بالتالي فعند قياس كفاءة الاندماج البنكي يتم تقييم مدى نجاح إدارة الكيان الناتج عن الاندماج على التحكم في التكاليف و الحصول على أقصى الأرباح، خاصة في ظل تزايد صفقات الاندماج البنكي و تغير هيكل المؤسسات المالية بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت البنوك قادرة على منح المزيد من الائتمان مقابل ارتفاع احتمال تعرضها للمزيد من المخاطر، مما يجعل من قياس مؤشر كفاءة البنوك بعد الاندماج أمر بالغ الأهمية لكونها تلبى الحاجة إلى معرفة آثار الاندماج على الكيانات البنكية المندمجة.

على ضوء ذلك، عرفت عمليات الاندماج البنكي توسعاً كبيراً في أغلب القطاعات المصرفية خلال العقود الأخيرة كحتمية اقتضتها التحولات الاقتصادية العالمية، تمخض عنها إبرام صفقات قياسية من حيث قيمتها و حجم البنوك المشاركة فيها و كذا الناجمة عنها، و يرجع ذلك أساساً إلى العديد من العوامل يتمثل أبرزها في التوجه الكبير نحو العولمة في ظل انخفاض تكاليف التمويل، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي جعلت الأسواق المالية العالمية تنشط في بيئة استثمارية متذبذبة يسودها الشك و عدم اليقين، مما دفع العديد من البلدان للسعي إلى تطوير قطاعها المصرفية و جعلها أكثر قوة و متانة لمواجهة المنافسة الشرسة المفروضة عليها، و هذا من خلال تشجيع بنوكها على تحسين كفاءتها و البحث عن المزيد من النمو و التوسع الذي يمكن أن يتيح لها تحقيق المزيد من الأرباح و تجنب الهدر في الموارد المتاحة.

غير أن عملية المحاكاة الموسعة لتجارب الاندماج البنكي التي تركز على مدى قدرته على تحسين كفاءة البنوك لدى أهم القطاعات المصرفية العالمية، أكدت أن خيار الاندماج يبقى غير سهل و لم يثبت نجاحه و توافقه دائماً مع الطرح النظري الذي يرى أنه يُسهم في تشكيل كيانات بنكية قوية تميّزها الكفاءة العالية التي تعكس قدرتها

الكبيرة على تقديم مزيج واسع من الخدمات البنكية باستخدام موارد البنوك المشاركة في هذه الصفقات، ناهيك عن التحكم في المخاطر التي تهدد استقرار البنوك و بقائها من خلال الخصائص التي يتيحها الاندماج للبنوك المشاركة في هذه العملية، و لعلّ أبرزها التنوع و الوفاء بمتطلبات الملاءة المالية و الانتشار الجغرافي داخل الحدود و خارجها، و يرجع ذلك للعديد من الأسباب، منها ما هو خارج عن سيطرة الوحدات المشاركة في هذه العمليات و أبرزها عدم استقرار التشريعات القانونية التي توطّر صفقات الاندماج و تشكل قيود تنظيمية يمكن أن تقلل من فعالية الاندماج و دوره في تحقيق مكاسب الكفاءة في العديد من القطاعات المصرفية، و منها ما هو داخلي يتعلق بالوحدات المشاركة فيها و أبرزها عدم توفر رؤية واضحة للأهداف المراد تجسيدها من خلال الاندماج.

على الرغم من عدم التوافق في النتائج و الآراء حول واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج إلا أن العديد من الدول العربية ظلت تراهن على الاندماج البنكي من أجل تحسين كفاءة بنوكها و تعزيز قدرتها على مواجهة التكتلات البنكية العالمية، خاصة في ظل موافقتها على الامتثال لمعايير كفاية رأس المال و الاستعداد لمتطلبات و استحقاقات المنظمة العالمية للتجارة، و كذا ضغوطات صندوق النقد الدولي الذي يفرض مجموعة من المعايير على البنوك المركزية للدول الراغبة في التعامل معه حتى تضغط على بنوكها الضعيفة التي لا تستوفي متطلبات كفاية رأس المال كي تندمج مع البنوك القوية للرفع من ملاءتها المالية و تفادي الإفلاس، ممّا يوحي أكثر بوعيتها المتزايد بدور الاندماج في تعزيز كفاءة قطاعها المصرفية و دعم بنوكها لتحض بمكانة متميّزة و مراتب متقدمة ضمن مصاف البنوك القوية محلياً و عالمياً، في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي الكبير و دخول الأسواق المالية العالمية حلقة مفرغة سادها انخفاض الكفاءة المالية للأصول و تذبذب الأسعار و عدم استقرارها، ناهيك عن انخفاض المؤشرات الأساسية للأسهم و تراجع التوسع الائتماني بشكل كبير.

إن إرساء الاندماج البنكي كأحد الاستراتيجيات التي يمكن أن تلجأ إليها القطاعات المصرفية العربية للرفع من كفاءة بنوكها في ظل خصائصها الفريدة من نوعها و كذا الأوضاع السياسية غير المستقرة الراهنة يجعله خياراً استراتيجياً ليس بالسهل، فهو يثير مخاوف متّخذي القرار من حيث نتائجه الممكنة و آثاره الحقيقية على كفاءة البنوك في ظل القيود التنظيمية و التدخلات السياسية التي تميّز جل الصناعات المصرفية العربية، على الرغم من اقتناع أكثرهم بأهميته و قدرته على توفير الكثير من المزايا و المكاسب على غرار العديد من تجارب الاندماج البنكي العربي الذي استطاعت بفضلها أن تحسن كفاءة كياناتها، ما مكنتها من الاستجابة لمتطلبات الحد الأدنى من

رأس المال و الرفع من ربحيتها و حجم ودائعها و كذا زيادة قدرتها التنافسية و التوسع عن طريق فتح فروع جديدة في مناطق عديدة، إضافة إلى مواجهة محاولات السيطرة التي تسعى البنوك الوافدة إلى فرضها.

إن تباين آثار الاندماج على الكفاءة البنكية جعل الأدب التجريبي يسعى إلى البحث عن تحليل دقيق لأسباب التناقض في آثار عمليات الاندماج على الأداء البنكي بين الطرحين النظري و التجريبي باستخدام نهجين أساسيين، حيث يستند النهج الأول عادة إلى التغيرات التي تحدث لأسعار الأسهم عند الإعلان عن صفقات الاندماج، و هذا من خلال التركيز على تأثير إعلان الاندماج على خلق القيمة للأسهم و تأثير ذلك على مقدمي العروض، أما السلسلة الثانية من البحوث التجريبية فرأت أنه من الضروري التركيز على مقارنة الأداء التشغيلي للبنوك من خلال تقييم العلاقة بين عمليات الاندماج و الكفاءة البنكية، و هذا باستخدام العديد من الأساليب و أبرزها تحليل البيانات المحاسبية و التي تعتبر الطريقة الكلاسيكية التي لا يفضلها الكثير من الباحثين لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الديناميكية في هذا المجال، أو بالاعتماد على الطرق المعلمية و اللامعلمية التي تعتبر الأكثر تفضيلاً من قبل الباحثين في هذا المجال.

❖ نتائج الدراسة:

إن التباين في آثار الاندماج على الكفاءة البنكية الذي أظهرته مختلف تجارب الاندماج عبر العالم بين تحسن و تراجع و استقرار، شجعنا على القيام بمزيد من التحقيق و البحث في واقع كفاءة البنوك في ظل عمليات الاندماج و قدرتها على منافسة البنوك غير المندمجة من حيث هذا المؤشر على عينة من البنوك العربية، و قد توصلنا إلى جملة من النتائج النظرية و التطبيقية التي يمكن إنجازها فيما يلي:

أولاً- النتائج النظرية:

قادتنا الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها فيما يلي:

- يمكن أن يلعب الاندماج دوراً مهماً في تسهيل مكاسب الكفاءة غير أنه لا يمكن أن يكون الدواء الشافي للتعامل مع مشاكل القطاعات المصرفية بل يجب أن يكون جزء من استراتيجية كاملة، فلا يمكن أن تتحقق مكاسب الكفاءة المحتملة من عمليات الاندماج دون اتخاذ تدابير مرافقة على غرار الإصلاحات الهيكلية و التشريعية التي تشجع على النمو و التوسع و تلغي القيود التنظيمية و الجغرافية، كما تحتاج بعض البنوك أيضاً قبل دخولها في صفقات اندماجية إلى تعزيز الحوكمة البنكية و الرقابة الإشرافية و كذا ترشيد عملياتها من خلال تطبيق خطط لرفع رأس مالها و خفض مخزونها من القروض المتعثرة.

- تعاني البنوك العربية من صغر حجم رؤوس أموالها بسبب كثرة القيود التنظيمية التي أدت إلى نشأة وحدات بنكية صغيرة الحجم، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التركيز المصرفي و امتلاك القطاع العام لحصة كبيرة من الجهاز المصرفي العربي و سيطرته على جانب كبير من النشاط فيه، مما أدى إلى ضعف نشاطات الوساطة المالية، و هو ما يجعل من الاندماج البنكي ضرورة حتمية لمواجهة التحديات العالمية و مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة البنكية العالمية.

- يتجه الاقتصاديون نحو تقييم كفاءة وحدات اتخاذ القرار على غرار البنوك التي تستخدم نفس التقنيات الإنتاجية لتحقيق نفس الأهداف في ظل ظروف سوقية متشابهة، من أجل دراسة مدى فعالية الإجراءات التي تتخذها السلطات الإشرافية، و تحليل آثار إعادة الهيكلة و إلغاء الضوابط و القيود التنظيمية على أداء القطاعات البنكية.

- إن محاكاة التجارب العربية في الاندماج بتجاربه في القطاعات المصرفية الرائدة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان، أظهر محدودية صفقات الاندماج من حيث العدد و تركزها في عدد قليل من الدول العربية فقط، كما أن تحقيقها لمكاسب الكفاءة من الاندماج لا يكون ممكنا دون الاقتداء بتجارب الدول المتفوقة في هذا المجال، من خلال التقليل من القيود التنظيمية و التشريعية و سن مجموعة من القوانين التي تشجع الاندماج البنكي حسب البيئة المصرفية و الإمكانيات الاقتصادية العربية، و الانفتاح على الأسواق المصرفية العالمية و تشجيع الاندماجات مع البنوك الوافدة عبر الحدود من أجل تدعيم البنوك العربية الضعيفة المهتدة بالإفلاس، و تشكيل كيانات محلية قوية قادرة على تقديم خدمات بنكية بجودة عالية تلبي رغبات المتعاملين الاقتصاديين و ترفع عن الحكومات العربية عبء تقديم الدعم المستمر للبنوك المهتدة بالفشل.

- تبرز الأدبيات السابقة للاندماج أن واقع كفاءة البنوك العربية في ظل عمليات الاندماج لا يختلف كثيرا عن واقعها في الدول الرائدة في هذا المجال على غرار الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان، فبينما لم تساهم الموجات الأولى من الاندماجات التي وقعت في الثمانينات بالنسبة للدول الرائدة و التسعينات بالنسبة للدول العربية سوى في تحسن ضئيل في كفاءة عدد محدود من البنوك، فإن الموجات الأخيرة من الاندماج أدت إلى تحسن كفاءة عدد أكبر من البنوك و بنسب أفضل.

- أبرزت الأطر النظرية المتعلقة بقياس الكفاءة أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين في هذا المجال حول الطريقة الأنسب الواجب استخدامها، بل ركزوا اهتمامهم على ثلاث طرق أساسية أخذت نطاقا واسعا، تمثلت أولاها في طريقة النسب المالية التي تعتبر الطريقة التقليدية في هذا المجال، أما الثانية فهي كمية تتمثل في الطرق المعلمية (Les Méthodes Paramétriques) التي تبحث عن تحديد العلاقة بين المدخلات و المخرجات و رسم

حدود الكفاءة من خلال تحديد دالة التكاليف و الأرباح، في حين تتمثل الثالثة في الطرق اللامعلمية (Les Méthodes Non Paramétrique) التي تقوم ببناء حدود الكفاءة التي تشكلها الوحدات الأكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات و تحديد المسافة التي تفصلها عن بقية الوحدات بالاعتماد على منهجية البرمجة الخطية.

- يشكل أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أداة متفوقة نسبيا في تقييم الكفاءة مقارنة بالعديد من الأساليب الأخرى، و هذا يعود للخصائص المتميزة و في مقدمتها عدم تطلبه لشكل وظيفي للمدخلات (الموارد) العديدة و المخرجات (المنتجات، الخدمات) المتعددة، كما أنه يقارن كفاءة كل بنك مندمج مع أفضل البنوك المعنية بالتقييم و يساعد على تحديد مواطن الضعف بالنسبة للبنوك ذات الكفاءة المتدنية، و لا يكفي بذلك بل يتعداه إلى تحديد البنوك التي تشكل مرجعا لتلك التي ترغب في تحسين كفاءتها بالاعتماد على خاصية المقارنات المرجعية و إمكانيات تحسين النشاط التي ينفرد بها.

ثانيا: النتائج التطبيقية:

لقد قدمت هذه الدراسة تحقيرا تجريبيا واسع النطاق حول واقع كفاءة البنوك العربية في ظل عمليات الاندماج، و هذا من خلال تحليل مكاسب الكفاءة التي يمكن أن تجنيها البنوك العربية من الاندماج باستخدام نهج غير معلمي يتمثل في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، و مقارنة نتائج المجموعة التي شاركت في الاندماجات مع مجموعة أخرى لم تشارك في ذلك.

فعلى عكس معظم الدراسات السابقة التي ركزت في المقام الأول على عمليات الاندماج الكبيرة، فإن دراستنا ركزت على عمليات الاندماج من مختلف الأحجام، حيث يقودنا التحليل باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات إلى استنتاج الاختلافات في الكفاءة بين البنوك العربية المندجة و غير المندجة، كما يسمح كذلك بحساب مؤشر الماكويست (Index de Mamquist) الذي على حد علمنا لا توجد دراسات سابقة استخدمت هذا المؤشر لتحديد مصادر عدم الكفاءة المرتبطة بعمليات الاندماج في الصناعة المصرفية العربية، و هو ما يعتبر أحد مساهماتنا في أدبيات الاندماج، و قد توصلنا في نهاية الدراسة إلى مجموعة من النتائج التطبيقية التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- حقق 40% من البنوك العربية المندجة محل الدراسة الكفاءة التقنية الصافية التامة بنسبة 100% وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج، محافظين بذلك على موقعهم ضمن البنوك التي تشكل حدود الكفاءة من بين البنوك العربية محل الدراسة، و هو ما يُبرز الدور الذي يلعبه الاندماج في

استقرار الكفاءة التقنية الصافية للبنوك عند قيمها القصوى من خلال تمكينها من الاحتفاظ بقدرتها على التوليف الجيد بين مدخلاتها و مخرجاتها، فوفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي استطاعت هذه البنوك بفضل الاندماج أن تستخدم أقل قيمة من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد للحصول على القيمة المحققة من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد، في حين أنه وفقاً لاقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المخرجي استطاعت بعد الاندماج أن تحقق أكبر قدر من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد باستخدام مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد المستخدمة.

- حقق 30% من البنوك العربية المندمجة محل الدراسة تحسناً في مؤشر كفاءتها التقنية الصافية وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة تراوح ما بين 2.1% و 7.7% وفقاً للتوجه المدخلي و بين 1% و 15.7% وفقاً للتوجه المخرجي، مما يشكل دليلاً تجريبياً على أنها تمكنت بفضل الاندماج من تحسين قدرتها على التوليف بين مدخلاتها (مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد) و مخرجاتها (إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد)، و بالتالي التقليل من الهدر في مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد و تحقيق أقصى قدر من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد.

- عرف 30% من البنوك العربية المندمجة تراجعاً في مؤشر كفاءتها التقنية الصافية وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة تراوح ما بين 1.6% و 22.1% وفقاً للتوجه المدخلي و بين 4.4% و 16.2% وفقاً للتوجه المخرجي، ورغم التراجع الذي سجلته البنوك الثلاثة بفعل مجموعة من الظروف الداخلية و الخارجية التي أحاطت بعملية الاندماج إلا أنها تمكنت من الحفاظ على هذا المؤشر عند المستويات المقبولة بعد الاندماج مقارنة بالتراجع الكبير الذي شهدته معظم البنوك غير المندمجة خلال هذه الفترة.

- لم يساهم الاندماج كثيراً في تحسين مؤشر الكفاءة الحجمية للبنوك العربية محل الدراسة عكس أثره الإيجابي الواضح على كفاءتها التقنية الصافية، و هذا لتسجيل بنك واحد فقط لتحسن في كفاءته الحجمية ذات التوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج بنسبة 11.5% من بين البنوك العربية المندمجة محل الدراسة، ليتمكن بذلك من استخدام نسبة أكبر من حجمه لتعظيم مخرجاته من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد، و بالتالي التوفيق أكثر بين حجم أنشطته و خدماته و موارده المتاحة بعد الاندماج، كما ساهم في الحفاظ بنك واحد فقط على كفاءته الحجمية التامة 100% وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي، و بالتالي استمراره في استخدام كل حجمه لتعظيم مخرجاته من إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد و توفيقه التام بين حجم أنشطته و منتجاته و موارده المتاحة بعد الاندماج، على العكس من ذلك شهدت بقية البنوك العربية محل الدراسة تراجعاً طفيفاً في

مؤشر كفاءتها الحجمية وفقاً للتوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج، مما يدلّ على أن الاندماج البنكي لا يشكل دائما استراتيجية فعّالة للبنوك العربية التي ترغب في النشاط عند الحجم الأمثل بقدر ما يمكن الاعتماد عليه في تطوير كفاءتها التقنية.

- بالنسبة لخصائص اقتصاديات الحجم فإنّ 20% من البنوك العربية المندجة محل الدراسة واصلت النشاط ضمن اقتصاديات الحجم الثابتة (الحجم الأمثل) بعد الاندماج، و هو ما مكّنها من استغلال كل حجمهما لتعظيم إيراداتهما من الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد، كما استمر 50% منها في النشاط ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة بعد الاندماج لأنها لا تزال تنشط عند حجم يقل عن الحجم الكفاء، و بالتالي فهي لا تزال بحاجة إلى التوسع أكثر في الكفاءة الحجمية بمقدار الفرق عن 100% بالاعتماد على مزايا الاندماج التي يمكن أن تسمح لها بزيادة إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد باستخدام قيم أقل من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد، في حين استمر 10% في النشاط ضمن اقتصاديات الحجم المتناقصة بعد الاندماج و هذا من أجل استغلال مزايا الاندماج في التوسع أكثر بمقدار الفرق من خلال العمل على زيادة إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد التي تتطلب زيادة أكبر من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد، في حين انتقل 20% من البنوك العربية من النشاط ضمن اقتصاديات الحجم المتزايدة و الثابتة إلى النشاط ضمن اقتصاديات الحجم المتناقصة بعد الاندماج، و بالتالي فهي لم تتمكن من الاستمرار في النشاط وفق اقتصاديات الحجم الثابتة (الحجم الأمثل) و كذا المتزايدة بعد الاندماج، ممّا جعلها بحاجة إلى التوسع بمقدار الفرق عن 100% في الكفاءة الحجمية، حيث أن الزيادة في إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد تستدعي زيادة أكبر في مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد.

- استطاع 20% من البنوك العربية محل الدراسة بفضل الاندماج الحفاظ على كفاءتها الكلية بنسبة 100% ما مكّنها من تفادي كل مصادر عدم الكفاءة سواء كانت داخلية (تقنية) أو حجمية، و هو ما يُبرز الدور الكبير الذي يلعبه الاندماج في حفاظ البنوك على كفاءتها الكلية عند مستوياتها القصوى، في حين أحرز 30% منها تحسناً في كفاءتها الكلية بعد الاندماج، و يرجع ذلك إلى التحسن الذي حققه بعض هذه البنوك في الكفاءة التقنية الصافية و كذا الكفاءة الحجمية بالنسبة لبعضها الآخر، هذا و سجل 50% منها تراجعاً في كفاءتها الكلية بعد الاندماج على الرغم من بقاءها عند المستويات المقبولة.

- حققت معظم البنوك العربية المندجة محل الدراسة نسب عالية من الكفاءة مقارنة بالبنوك غير المندجة، ممّا جعلها تحتل مراتب متقدمة و تتفوق على البنوك غير المندجة لتحقيقها تحسناً أكبر من التحسن الذي سجلته

البنوك غير المندجة في مؤشر الكفاءة التقنية الصافية و الحجمية وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجهين المدخلي و المخرجي بعد الاندماج، أو تسجيلها لتراجع بنسب أقل بعد الاندماج من التراجع الذي حققته معظم البنوك غير المندجة من حيث هذا المؤشر، و هنا تبرز مكاسب الاندماج و دوره كاستراتيجية تسعى من خلالها البنوك إلى تعزيز تنافسيتها و التفوق سواء في ظل استقرار حدود الكفاءة أو ديناميكيته.

- تسعى البنوك العربية إلى تحقيق الكفاءة التامة 100% عند اندماجها مع البنوك أخرى، و هو ما حققه 40% من مجموع البنوك العربية المندجة محل الدراسة لتصبح بذلك مرجعا لبقية البنوك الراغبة في تحسين كفاءتها مادامت في غنى عن اقتراح أي تحسينات على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد (المدخلات) و/أو إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد.

- بالاعتماد على المقارنات المرجعية و إمكانيات تحسين النشاط التي يتيحها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) عند قياس الكفاءة، يمكن اقتراح تحسينات على مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد (التوجه المدخلي) أو على إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد (التوجه المخرجي) بخصوص 60% من البنوك العربية محل الدراسة التي حققت تراجعاً أو تحسناً لا يصل بكفاءتها إلى المستويات القصوى 100% بعد الاندماج.

❖ توصيات الدراسة:

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها، ارتأينا أن نقترح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تفعيل دور الاندماج في تحسين كفاءة البنوك العربية، و لعل أهمها ما يلي:

- ضرورة ابتعاد القائمين على الصناعة المصرفية العربية عن الركود القانوني و التدخلات السياسية، و العمل على تهيئة بيئة تشريعية تواكب التطورات البنكية العالمية و تؤطر الاندماج و تخفف من القيود التنظيمية و الجغرافية التي تحد منه، و ذلك من خلال تعديل القوانين البنكية و سن قوانين لتسهيل الاندماج و تقديم تحفيزات مقنعة و مرضية للبنوك المشاركة في هذه العملية، على غرار ما قام به صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة البنكية التي مرت بها في الثمانينات و بداية تسعينات القرن الماضي.

- في ضوء التطور التكنولوجي الهائل التي تشهده الصناعة المصرفية عبر العالم، يجب على مسؤولي البنوك العربية العمل على الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية من خلال التكوين و التدريب المستمر لتحسين مهاراتهم و رفع خبرتهم، من أجل توفير البيئة المناسبة لنجاح الاندماج مع البنوك التي تمتلك تقنيات مصرفية جد متطورة.

- بناء على نتائج الدراسة التي أكدت أن معظم البنوك العربية المندمجة لا تتمتع بالكفاءة الحجمية، فإنه يجب عليها أن تراعي تحسين كفاءتها الحجمية كأولوية قصوى أثناء المفاضلة بين صفقات الاندماج، و التحلي عن التخصص القطاعي و الوظيفي و اختيار البنوك القوية التي لها القدرة على تقوية مراكزها المالية، لتحقيق وفورات الحجم و الوصول بها إلى النشاط عند حجمها الأمثل الذي يتيح لها زيادة كفاءتها من خلال تعظيم إيراداتها و التحكم أكثر في تكاليفها.

- وضع حد للبيروقراطية من خلال تكليف خبراء و متخصصين في تقنيات البنوك للقيام بدراسات دقيقة و معمّقة لمختلف عروض الاندماج، من أجل اختيار أفضلها و السهر على تطبيقها وفق خطة تناسب مع أهداف و احتياجات البنوك العربية المشاركة في عملية الاندماج و كذا الظروف الاقتصادية المحلية للجهاز المصرفي العربي.

- تغيير صناع القرار في القطاعات المصرفية العربية لنظرتهم نحو الاندماج بعدم الاكتفاء بصفقات الاندماج بين البنوك العربية، و إنما عليها الموافقة على عروض الشراكة التي تُعرض عليها من قبل البنوك الأجنبية من أجل تعزيز المنافسة و تحسين كفاءة الوساطة و تبني أدوات مالية مبتكرة تلي احتياجات السوق البنكي العربي، و تناسب تماماً مع الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في القطاعات و الأنشطة الاقتصادية الحيوية، و علاوة على ذلك فإن تحسين و تعزيز البنوك العربية للتكيف مع مختلف المشاريع الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة الحجم سيساعد على تخفيف المخاطر و تشجيع البنوك العربية على أن تكون أكثر تنافسية.

- ضرورة تبني بنود الاندماج على تطوير التعاملات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كمرافق للأدوات التقليدية في الدول العربية عوض الاكتفاء بالمعاملات التقليدية باعتبار أن ذلك سيساهم في نجاح صفقات الاندماج، وهذا من خلال إعطاءها القدرة أكثر على تطوير أدوات مالية جديدة تناسب مع احتياجات الزبائن و تساهم في مواجهة متطلبات السيولة و سد العجز في الموارد المالية، كما يؤدي إلى تحسن الكفاءة البنكية من خلال تقديم العديد من الخدمات الائتمانية للكثير من المشاريع التي يمتنع أصحابها عن القيام بمعاملات ربويّة، و من المتوقع أن تؤدي تدابير تحسين الوساطة إلى جانب اللوائح الاحترازية إلى المزيد من التحسن في الكفاءة البنكية بعد الاندماج.

- ضرورة العمل بجدية على إعادة هيكلة القطاعات المصرفية العربية و تبني الاندماج كأحد الاستراتيجيات المساعدة على ذلك، سواء بين البنوك المحلية أو الوافدة الرائدة بغرض إنشاء كيانات بنكية قوية قادرة على تقديم

مزيج متكامل من الخدمات البنكية و التمويلية المبتكرة، تجمع بين التقليدي و الحديث للرفع من كفاءتها و توسيع نطاق عملياتها.

- نظرا للصعوبات التي واجهتها الدراسة في الحصول على البيانات، فإننا نوصي القائمين على الصناعة المصرفية العربية بالحرص على فرض الإفصاح و الشفافية و تماثل المعلومات، من خلال دفع البنوك العربية على نشر المعلومات و البيانات المالية و البنكية الخاصة بها لتكون متاحة أمام الجميع لدعم الثقة و الرقابة، و مساعدة الباحثين الذين يرغبون في تحليل الأنشطة البنكية العربية و المساهمة في تطويرها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1 - المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

- 1- أباضة عصام الدين أحمد، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.
- 2- إبراهيم شحاتة، اندماج و تملك البنوك، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج و التملك (تجارب و خبرات)، اتحاد المصارف العربية، 2000.
- 3- أبو حمد قدوري، رضا صاحب، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل، العراق، 2005.
- 4- أحمد سيد مصطفى، إدارة البشر (الأصول و المهارات)، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2002.
- 5- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 6- أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الشهاب، الإسكندرية، 2000.
- 7- أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 26.1997.
- 8- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر و التأمين، دار الحامد، الأردن، 2007.
- 9- الباسط هشام ، نظريات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، 1992.
- 10- البديري حسين جميل، البنوك مدخل محاسبي و إداري، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 1997.
- 11- الحاج طارق، فليح حسن، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 12- الزبيدي حمزة حمود، إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع و تقييم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2004.
- 13- الشماع خليل محمد، الصيرفة الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الجزء الأول، عمان، 2004.
- 14- الفضل مؤيد عبد الحسين، الطائي يوسف محجم، إدارة الجودة الشاملة، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
- 15- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

- 16- أنطوان ناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية و السوق المالية، دمج المصارف، الجزء الثالث، المؤسسة الحديث للكتاب، لبنان.
- 17- حافظ كامل الغندور، عمليات الدمج و التملك من منظور مصري، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماجات و التملك، اتحاد المصارف العربية، 200.
- 18- حماد طارق عبد العال، الاندماج و خصوصية البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2011.
- 19- حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم و المبادئ و التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، 2005.
- 20- خلدون الشديفات، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2001.
- 21- رشيد عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي، الصيرفة الشاملة محليا و عالميا، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 22- رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، مدخل كمي معاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.
- 23- رفعت السيد العوضي، إسماعيل، الاندماج و التحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
- 24- رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 25- زيدان رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 26- سامر مظهر قفطنجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في مجالات الأزمة العالمية، دار النهضة، سوريا، الطبعة الأولى، 2008.
- 27- سرمد كوكب الجميل، المؤسسة العربية للعلوم المالية المصرفية التحديات و الخيارات في عصر العولمة، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، الإمارات، 2002.
- 28- سعاد حوحو، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة الأبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
- 29- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
- 30- شذا جمال خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

- 31- صالح السحيباني، عبد العظيم موسى، الاندماج و الاستحواذ، الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة، بحوث الاستثمار شركة الرّاجحي للخدمات المالية، الرياض، 2008.
- 32- طارق طه، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 33- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 34- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد و المخاطرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
- 35- طارق عبد العال حماد، الاندماج و خصخصة البنوك، الجزء الثالث، سلسلة البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 36- عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- 37- عبد الحميد مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانية التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 38- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- 39- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 40- عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- 41- عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج و التملك الاقتصادي (المصارف نموذجاً)، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007.
- 42- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 43- عبد المطلب، عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 44- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.
- 45- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004.
- 46- عبد الوهاب الداهري، تقييم المشاريع و دراسات الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة و النشر، بغداد، 1991.
- 47- عثمان بن إبراهيم السلوم، علم الإدارة واستخدام الحاسب، النشر العلمي و المطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2010.

- 48- عداد الحسين فلاح حسين، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 49- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008.
- 50- عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 51- فارس غضوب، الرأسمالية الحديثة طبيعتها و خصائصها القومية، دار الفرابي، بيروت، 1995.
- 52- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2003.
- 53- محسن أحمد الخضيري، الاندماج المصرفي، المنهج المتكامل لاكتساب البنوك و المصارف اقتصاديات الحجم و السعة و النطاق و الفاعلية في عالم الكيانات البنكية العملاقة و تحقيق ضرورات مع متطلبات العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 54- محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك و مواجهة آثار العولمة، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- 55- محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2014.
- 56- محمد قاسم القريوني، نظرية المنظمة و التنظيم، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
- 57- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- محمود جودة و آخرون، منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- 58- محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي النشأة و التطور و الدوافع و المبررات و الآثار مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا و عربيا و مصريا، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
- 59- محمود صبح، القرارات المالية الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 60- محمود يونس، اقتصاديات النقود و المصارف التجارية الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، 1995.
- 61- مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
- 62- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي، بيروت، لبنان، 1996.
- 63- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
- 64- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل التحليل المعاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 65- نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات - الإنتاجية و الكفاءات - التغيير التقني، العمل و رأس المال، دار البداية، عمان، الأردن.

- 66- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، 2005.
67 نضال الشعار، سوق الأوراق المالية، حلب، 2002.

❖ الدوريات والدراسات:

- 1- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس 2006.
- 2- أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014.
- 3- أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015.
- 4- التميمي تيسير، سؤال الدمج المصرفي في فلسطين، سلسلة أبحاث مصرفية، جمعية البنوك في فلسطين، رام الله، فلسطين، 2003.
- 5- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009.
- 6- بركان زهية، الاندماج المصرفي و أبعاده على الإصلاح المالي و المصرفي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، 2005.
- 7- بلال نوري، سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين و الرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع و العشرون.
- 8- بن معتوق صابر، الاندماج المصرفي كاستراتيجية للحد من آثار الأزمة المالية، مجلة دراسات و أبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 26، مارس 2017.
- 9- جورج أسحق حنين، الدمج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، الإدارة المركزية لمركز المعلومات و التوثيق، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية.
- 10- حمدي عبد العظيم، أهمية التحول إلى البنوك الشاملة، مجلة البنوك، القاهرة، العدد الثاني، 1996.
- 11- محمود سعيد عبد الخالق، القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل و الاندماج، مجلة شؤون عربية، العدد 112، 2002.
- 12- حنان ضاهر، أثر الاندماج و الاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، دراسة حالة مجموعة سرادار المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 37، العدد 3، 2015.

- 13- خالد رحمة الله خضر قناوي، مصطفى أحمد صالح الفكي، قياس الكفاءة النسبية للكليات الأهلية باستخدام تحليل تطويق البيانات، مجلة العلوم الطبيعية و الطبية، المجلد 16، العدد 02.
- 14- خالد طه عبد الكريم، الأمثلية في أسواق المنافسة الاحتكارية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 85، 2010.
- 15- خضر حسان، الدمج المصرفي، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد 04، العدد 45، 2006.
- 16- خليل الشماع، اندماجات و حيازات المصارف، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، المجلد 12، العدد 03، سبتمبر 2004.
- 17- رايح عرابية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.
- 18- رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، الاندماج و التحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005.
- 19- رايح حدة، فاطمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 26، المجلد الأول، فلسطين 2009.
- 20- زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الثالث و ستون، 2007.
- 21- سالم عبد الله حلس، نهاد ناهض فؤاد الهليل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد الثاني و العشرون، العدد الأول، 2014.
- 22- سعد العزي، فعالية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 53، 2009.
- 23- شلبي ماجدة أحمد، الاندماج المصرفي كأداة للتنفيذ إلى الأسواق و دعم التكتلات و الكيانات العملاقة، جامعة الأزهر، مصر، مجلة علمية دورية محكمة، العدد (21)، 2003.
- 24- طارق محمود عبد السلام، الدمج المصرفي دراسة نظرية و تطبيقية على الواقع المصرفي المصري و العربي، مجلة حقوق حلوان، مجلة دورية علمية نصف سنوية، جامعة حلوان، مصر، 2003.
- 25- عادل صالح الراوي، محمد مزعل حميد، أهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012.

- 26- عبد العظيم موسى، مصالح السجيباني، الاندماج و الاستحواذ الاضطراب المالي العالمي و الفرص الجديدة، إدارة البحوث و الاستشارات، شركة الراجحي للخدمات المالية، ديسمبر 2008.
- 27- عبد المللك مزهودة، الأداء كمفهوم بين الكفاءة و الفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2001.
- 28- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث.
- 39- عدنان زيدان عبد العزيز، استخدام الطرق الإحصائية في تقييم كفاءة الخدمة المصرفية في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد السادس و العشرون، 2011.
- 30- عصام عبد الوهاب بوب، أثر الدمج المصرفي على كفاءة الأداء و الربح في السودان، كلية الاقتصاد و الدراسات الاجتماعية، جامعة النيلين، السودان.
- 31- علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين الفاضل، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2009، الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، السنة الثامنة، العدد 25، جامعة البصرة، العراق.
- 32- عمر حسين، مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989.
- 33- علي محمد محمود، علي كنعان، سعر الفائدة و تأثيره في ربحية المصارف التجارية "دراسة حالة مصرف سورية و المهجر ش.م.م"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014.
- 34- فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
- 35- فيصل شياد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست، دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة (2003-2009)، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 2.
- 36- قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014.
- 37- لانا نبيل زاهر، أثر السيولة و الكفاية الإدارية و الملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 36، العدد 6، 2014.
- 38- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004.

- 39- محمد الجموعي قريشي، الحاج عرابة، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
- 40- مصطفى باكر، مؤشرات الأرقام القياسية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 08، الكويت.
- 41- مصطفى كامل رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد السابع و الستون، 2007.
- 42- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير و عصنة النظام المصرفي، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد السابع، جوان 2010.
- 43- معتز أبو قبالة، الدمج المصرفي في السودان، أكاديمية الدراسات المصرفية الخرطوم، السودان، 2010.
- 44- منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات، دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 36، العدد 2، 2014.
- 45- نبيل حشاد، دمج و استحواذ البنوك في مصر الفرص و المخاطر، ورقة عمل رقم (79)، مارس 2003.
- 46- نجلاء فتح الرحمن أحمد القاضي، مجلة كلية العلوم الإدارية بجامعة إفريقيا العالمية، العدد 1، يونيو 2017.
- 47- نعيم همش، ظاهر القشبي، مخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية، مجلة البنوك، العدد الثاني، المجلد الثالث و العشرون، عمان، اتحاد المصارف العربية، 2004.
- 48- نياف بن رشيد الجابري، سامي بن عودة السيد، تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة مدارس البنين الثانوية بالمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 117.
- 49- هشام حسين رشاد صقر، تقدير الكفاءة التقنية و الاقتصادية و التغير في الإنتاجية المستخدمة في إنتاج الأرز في جمهورية مصر العربية، جريدة السعودية الاجتماعية للعلوم الزراعية، المجلد 13، العدد 01، 2014.
- 50- هاشم علوان السامرلي، التركيز الاحتكاري الرأسمالي في الستينات و السبعينات من القرن العشرين، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العدد الأول، السنة الأولى سبتمبر 1980.
- 51- وليد عبد مولا، كفاءة البنوك العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 104، 2011، السنة العاشرة.
- 52- وليد عبيدي عبد النبي، مدير عام الإحصاء و الأبحاث، الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي.

❖ الأطروحات و الرسائل:

- 1- ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009.
- 2- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع مالية و محاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس -سطيف 1-، 2013/2012.
- 3- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة -العلمة-سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
- 4- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض "المصرف السوري نموذجاً"، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2006/2007.
- 5- باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006.
- 6- بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية و تكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005.
- 7- بن زكورة لعونية، إعادة الهيكلة البنكية و العولمة المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.
- 8- بوبرطخ عبد الكريم، دراسة فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2012/2011.
- 9- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- 10- حنان ضاهر، أثر الاندماج و الاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، دراسة حالة مجموعة سدادار المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 37، العدد 3، 2015.
- 11- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، 2014/2013.

- 12- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
- 13- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية، حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
- 14- رامي نهيل مهنا، تقييم كفاءة أداء الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية في قطاع غزة باستخدام تحليل مغلف البيانات، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
- 15- زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
- 16- زياد موسى، واقع و آفاق الاندماج المصرفي في البنوك التجارية الأردنية - دراسة حالة البنك الأهلي الأردني و بنك الأعمال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 17- زينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- 18- ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
- 19- سمير مصطفى أبو مدلل، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية "الضرورات و المحددات"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
- 20- سهير علي محمد علي عيسى، الدمج و أثره على الجهاز المصرفي السوداني، دراسة حالة مصرفي المزارع للاستثمار و التجاري السوداني، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النيلين، الخرطوم، 2008.
- 21- سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 22- شامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة و الآثار المرتقبة على الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

- 23- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011/2010.
- 24- ضيف روفية، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.
- 25- طلحة عبد القادر، محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة جامعة سعيدة-، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمات الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012.
- 26- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة (2000-2002)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، 2001/2002.
- 27- عبد الرزاق سلام، أثر التطورات المالية و النقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005.
- 28- عبد الكريم شنجار، دراسة تحليلية لظاهري الاندماج و الاستحواذ الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية.
- 29- عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) - دراسة حالة الجزائر-، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2010.
- 30- عبد المطلب محمد آدم، الدمج المصرفي و أثره على الجهاز المصرفي في السودان تجربة بنك الخرطوم (1991-2000)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2002.
- 31- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية ي قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- 32- غربي فاطمة الزهرة، إنتاجية العمل دراسة مقارنة بين مؤسسة عمومية و مؤسسة خاصة - دراسة حالة مؤسسة الزجاج "Nover" العمومية و الآخر "CCB" الخاصة خلال الفترة (2002-2006)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007/2008.

- 33- فادي فلاح القعايدة، أثر الاندماج على الربحية، دراسة حالة البنك الأهلي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- 34- فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة مالية، 2010/2011.
- 35- فؤاد عبد العزيز عيد، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية "الضرورات و المحددات"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم و الإدارية، جامعة الأزهر، 2012.
- 36- فريد خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في باكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008.
- 37- فضل على ناجي، الدمج المصرفي و اختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة القاهرة، 2006.
- 38- قراش عمر، متطلبات إرساء الاندماج المصرفي في الجزائر بالإشارة إلى تجارب دولية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، 2013.
- 38- قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2003-1994)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- 39- لعرف فائزة، زيادة الكفاءة و الفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2014/2015.
- 40- محمد الشريف، الاندماج و أثره على الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه عن جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2015.
- 41- محمد حسين الشريف محمد، الاندماج و أثره على الأداء المالي للمصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015.
- 42- محمد حمو، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، دفعة 2009.

- 43- محمود سليم عبد الكريم النجار، تقييم الكفاءة المالية لنظام التأمين الصحي الحكومي في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
- 44- مزغيش عبد الحليم، تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع تسويق، جامعة الجزائر، 2011/2012.
- 45- مها محمود عبد رزاق أبو زيد، الخصخصة في قطاع الطاقة الكهربائية و دورها في رفع الكفاءة الاقتصادية و ترشيد الإنفاق العام مع التطبيق على مصر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد العام، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005.
- 46- مهيب محمد زائدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 47- موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية و تغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، برامج العلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الحرة في هولندا، 2011.
- 48- مونير مهدي، الكفاءة الإنتاجية و دورها في اختيار الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.
- 49- ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة، 2007.
- 50- ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط البنك عن بعد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014.
- 51- نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2013.
- 52- هبة محمد الطنطاوي الباز، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و استراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2003.

قائمة المراجع

53- وصاف عتيقة، أثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (1999،2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2014/2013.

❖ المجلات:

- 1- مجلة البيان الاقتصادية، بيروت، العدد 368، سبتمبر 2002.
- 2- اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 398، يناير 2014.
- 3- اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 407، أكتوبر 2014.
- 4- اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، نوفمبر 2016.
- 5- اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 424، مارس 2016.
- 6- اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 431، أكتوبر 2016.
- 7- اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد 422، كانون الثاني/نوفمبر 2016.

❖ النشرات و التقارير:

- 1- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد 32، 2000.
- 2- البنك الأهلي الأردني، التقرير السنوي التاسع و الأربعون، 2004.
- 3- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد 37، العدد الرابع، 2005.
- 4- جمعية البنوك في الأردن، نشرة حول "الاندماج و الاستحواذ المصرفي (المفهوم، الأنواع، الدوافع، و الآثار الإيجابية و السلبية)"، دائرة الدراسات، عمان، الأردن، 2010.
- 5- معهد الدراسات المصرفية، نشرة حول "إدارة السيولة في المصرف التجاري"، السلسلة الخامسة، العدد 2، الكويت، سبتمبر 2012.

❖ الملتقيات و المؤتمرات:

- 1- آسيا قاسمي، فيلاي حمزة، المخاطر المصرفية و منطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر 2011.
- 2- أكرم دلال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية، رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة العشرون المنعقدة في مكة المكرمة، 2010.
- 3- بن لباد محمد، عباس عبد الحفيظ، قادري رياض، الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل التطويقي البيانات (DEA)، دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016.
- 4- خلود ربحان، الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين، تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان، فرع المعاملات الإسلامية في البنك الإسلامي الفلسطيني، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، الفترة من 13 إلى 15 فبراير 2006.
- 5- صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات، المعهد الوطني للتجارة.
- 6- عمار بوعزوز دراوسي، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.
- 7- عبد الحميد برحومة قياس الفعالية و الكفاءة في مجالات الإنتاج و التصنيع، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، ماي 2005.
- 8- عبد الحميد بوخاري، على بن ساحة، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
- 9- نوري منير، برك نعيمة، زروخي فيروز، التدريب و أهميته في تحسين الإنتاجية و تحقيق الميزة التنافسية (النتائج و التوصيات)، الملتقى الوطني الرابع حول: استراتيجية التدريب في ظل الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الجودة الشاملة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة د. طاهر مولاي -سعيدة-، 2009.
- 10- هارون الطاهر، العقون نادية، الجهاز المصرفي و متطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير حول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر و تقنيات، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.

❖ الندوات:

- 1- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 2- حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الأبعاد الاقتصادية و الإدارية للاندماج المصرفي، مركز البحوث، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، 1999.
- 3- عدنان الهندي، الدمج المصرفي، أبحاث و مناقشات، ندوة اتحاد المصارف العربية، 1992.

❖ القوانين:

- 1- المواد من 76 إلى 83 من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000.

2- المراجع باللغة الإنجليزية:

❖ The Books:

- 1- Coelli, T.J, Rao, D.S.P, O'Donnell, C.J, & Battese, G.E, An Introduction to Efficiency and Productivity analysis, Springer, Second Edition, 1998.
- 2-Coelli T. J., Rao D. P., O'Donnell C. J. & Battese G. E, An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis. Springer Science and Business Media, Inc., 2nd ed, ISBN: 0-387-25895-7, 2005.
- 3-Colomiris.C. W, Jason.K, Is The Bank Merger Wave of The 1990s Efficiency? Lessons from Nine Case Studies, In Kalpan, Steven.N, (edt), Mergers and Productivity, University of Chicago Press, 1998.
- 4-Cooper.W. W, Seiford.L.M, Data Envelopment Analysis a Comprehensive Text with Models, Aplication, References and DEA Solver Software, Second Edition, Springer, ISBN 387452818, 2007.
- 5 -Garrison, R, H. and Eirc W. Noreen, Managerial Accounting, Mc.Graw Hill , 10th Edition, USA, 2003.
- 6-Humphrey. D. B, Costs and scale economies in bank intermecliation. In: Handbook for banking strategy, Aspinwall, R. and Eisenbeis, R.A. (eds.). John Wiley & Sons, New York, 1985.
- 7-Joe Zhu, Quantitative Models for Performance Evaluation and Benchmarking: DEA with Spreadsheets, 2nd Ed, Springer, Boston, USA, 2009
- 8-Necmi. K. Avkiran, Productivity Analysis in The Service Sector with Data Envelopment Analysis, Third Edition, QLD, 4072, Australia, 2006.

9-Rose Pertes, Money and Capital Market, Richard D.I rwin Inc, 5 th ed, 1994, USA.

❖ Journals and Studies:

1-Adel.A, Al Sharkas.M, Kabir.H, Shari Lawrence, The Impact of Mergers and Acquisition on The Efficiency of The US Banking Industry: Further Evidence, Journal of Business Finance and Accounting, 35(1) & (2), January/March 2008.

2-Ahmed Badreldin, Christian Kalhoefer, The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Performance in Egypt, Working Paper No. 18, German Universiti in Cairo, October 2009.

3- Ahmeb Hussein Battal Al-Ani, Khaled Shahooth Khalaf Al-Delaimi, Using Data Envelopment Analysis to Measure Coste Efficiency with an Application On Islamic Banks, Scientific Journal of Administration Development, Vol 04, LAD, 2006.

4- Ahn.H, Le.M. H, An Insight into the Specifi cation of the Input-Output Set for DEA-Based Bank Effi ciency Measurement, Management Review Quarterly, Vol. 64, No. 1, 2014.

5- Aigner.D.J, Lovell.C.A.K, Schmidt.P.J, Formulation and Estimation of Stochastic Frontier Production Function Model, Journal Of Economics, 6,1977.

6- Alemka Segota, Evaluating Shops Efficiency Using Data Envelopment Analysis: Categorical Approach, Zb. Rod Ekon. Fak. Rij, Vol 26, sv 02, 2008.

7- Al-Sharkas.A, Hassan.MK, and Lawrence.S, The Impact of Mergers and Acquisition On the Efficiency of The US Banking Industry, Further Evidence, Journal of Business Fin, and Accounting 35(1) and 35(2), January/March 2008.

8- Altunbas.Y, Molyneux.P, and Thornton.J, Big-Bank Mergers in Europ : An Analyse Of The Cost Implication, Economica, 64,1997.

9- Altunbas.Y, Gardener EPM, Molyneux. P, Moor.B, Efficiency in European Banking, European Economic Review, 45, 2001.

10-Altunbas.Y, Marque.Ibanez.D, Merges and Acquisition and Bank Performance in Europe: The Role Of Stratigic Similarities, Journal Of Economics and Business, 60(3), 2008.

11-Berger.A. N, Humphrey.D.B, Mega Mergers in Bnking and Use Of Cost Efficiency as Antitrust Defense, The Antitrust Bulletin, Vol 37, 1992, p541.

12-Akhavein.J, Allen.D, Berger.N, David.B.H, The Effects of Megamergers On Efficiency and Prices: Evidence from a Bank Profit Function, Review of Industrial Organization 12, 1997.

13- Ank Weber, Bank Consolidation, Efficiency, and Profitability in Italy, International Monatary Fund, 17, 2017.

14-Avkiran.N. K, Decomposing Technical Efficiency and Window Analysis, Studies in Economics and Finance, 22(1), 2004.

- 15-Banker, Rajiv D., A. Charnes, and W. W. Cooper. Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis. *Management Science* 30, (9), 1984.
- 16-Banker. R.D., Hypothesis tests using data envelopment analysis, *Journal of Productivity Analysis*, vol. 7, No 2-3, 1996.
- 17-Barr. R. S, Killgo.K. A, Siems T. F, Zinunel S, Evaluating the productive efficiency and performance of U.S. commercial banks, *Managerial Finance* 28[8], 2002.
- 18-Bauer PW, Berger AN, Ferrier GD, Humphrey DB, Consistency Conditions for Regulatory Analysis of Financial Institution: A Comparison of Frontier Efficiency Methods, *Journal of Economics and Business*, 50 (2), 1997.
- 19-Berger.A. N, Hanweck. G., Humphrey. D. B, Competitive Viability in Banking: Scale, Scope and Product Mix Economies, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 20, No03, 1987.
- 20- Berger, A. N., Humphrey David. B, The Dominance of Inefficiencies over Scale and Product Mix Economies in Banking, *Journal of Monetary Economics*, 28,1991.
- 21-Berger.A. N, Forsund. F, and Jansen. E, Technical Efficiency of Norwegian Banks: A Nonparametric Approach to Efficiency Measurement, *Journal of Productivity Analysis* 2, 1991.
- 22-Berger. A.N, Forsund.F, and Jansen.E, Malmquist Indices of Productivity Growth during the Deregulation of Norwegian Banking, 1980-89, *Scandinavian Journal of Economics* 94, 1992.
- 23-Berger.A. N, Humphrey.D.B, Mega Mergers in Bnking and Use Of Cost Efficiency as Antitrust Defense, *The Antitrust Bulletin*, Vol 37, 1992.
- 24-Berger. A.N, "Distribution-Free Estimates of Efficiency in the U.S. Banking Industry and Tests of the Standard Distributional Assumptions", *Journal of Productivity Analysis* 4, 1993.
- 25-Berger. A. N, Humphrey. D. B, Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research, *European Journal of Operational Research*. Vol. 98, No. 2,1997.
- 26-Berger. A.N, Mester. L, Explaining the dramatic changes in performance of US banks: Technological change, deregulation, and dynamic changes in competition, *Journal of Financial Intermediation* Vol 12,2003.
- 27- Berger.A.N, The Integration Of The Financial Services Industry: Where are The Efficiencies? , *North American Actuarial Journal* 4, 2003.
- 28-Boda. M, Zimková. E, Efficiency in the Slovak banking industry: a comparison of three approaches, *Prague Economic Papers* 24(4), 2015.
- 29- Boles James, Naveen Donthu, Ritu Lohtia, Salesperson Evaluation Using Relative Performance Efficiency, *The Application of Data Envelopment Analysis*, *Journal of Personnel Selling and Sales Management*, 15(3), 1995.

- 30-Bonin, J., Hassan, I., Wachtel, P, 'Bank performance, efficiency and ownership in transition countries', Journal of Banking and Finance, 29, 2005.
- 31-Bos, J. W. B. and Kool, C. J. M. Bank efficiency: The role of bank strategy and local market conditions, Journal of Banking and Finance, 30, 2006.
- 32-Bushara.A, Subhara.G, The Impact of Mergers and Acquisition On Financial Performance of Banks in The Kingdom of Bahrain During (2004-2015), Information Management and Business Review, Vol 9, N°4, August 2017.
- 33-Burkart.O, Gonsard.H, Dietsch.M, L'efficience Cout et L'efficience Produit des Etablissements de Crédit Français Depuis 1993, Bulletin de La commission Bancaire, 20, 1999.
- 34-Burno De Borger, Kristiaan Kerstens, Win Moesen & Jacques Vanneste, An Non Parametric Free Disposal Hull (FDH) Approach to Technical Efficiency: An Illustration of Radial and Graph Efficiency Measures and Some Sensitivity Results, Swiss Journal of Economics and Statistics, Vol 130 (4), 1994.
- 35-Cabo.V, Humphery.SD, Predicted and Actual Costs from Individual Bank Mergers, Journal of Economics and Business 56, 2003.
- 36-Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E, Measuring The Efficiency Of Decision Making Unit, European Journal Of Operational Research, Vol 02, N°04, 1978.
- 37-Charnes.A, Cooper.W.W, and Rhods.E, Evaluating Program and Managerial Efficiency: An Application Of DEA To Program Follow Through, Management Science, Vol 27, N°06, 1981.
- 38-Charnes. A.C, W.W.Cooper, D.B.Learner, F.Y.Philips, Management Science and Marketing Management, Journal Of Marketing, 49 (Spring), 1985.
- 39-Charnes.A, Haag.S, Jaska.P, Semple.J, Sensitivity of Efficiency Calculations in The Additive Model of Data Envelopment Analysis, International Journal of System Sciences, 23(5), 1992.
- 40-Casu. B, Molyneux. P, a comparative study of efficiency in European banking: Applied Economics 35[17J], 2003.
- 41-Cherchye. L.Post. T, Methodological Advances in DEA: A survey and an application for the Dutch electricity sector, Statistica Neerlandica 57 4, 2003.
- 42- Chin.W.H, Yung-ho.Chen.H, Hasiang.H, Using A Hybrid Systems DEA Model to Analyze The Influence Of Automatic Banking Service On Commercial Bank's Efficiency, Journal Of The Operation Research Society Of Japan, Vol 55, N°04, 2012.
- 43-Campa.J.M, Hernando.I, M&A Performance in The European Financial Industry, Journal of Banking and Finance, 30(12), 2006.
- 44-Campa.JM, Hernando.I, The Reaction by Industry Insiders to M&A as in The European Financial Industry, Journal of Financial Services Research, 33(2), 2008.
- 45-Caves.D. W, Christensen.L.R, and Diewert.W.E, The Economic Theory of Index Numbers and Measurement of Input, Output and Productivity, Econometrica, 50, 1982, 1393.

- 46-Coelli. T, Adata Envelopment Analysis (Computer) Program, A Guide to DEAP Version 2.1, CEPA Working Paper 96/08.
- 47-Colomiris.C. W, Gauging The Efficiency of Bank Consolidation During a Merger Wave, Journal of Banking and Finance 26, 1999.
- 48-Cooper.W. W, Seiford.L. M, Kaoru Tone, Introduction to Data Envelopment Analysis and Its Uses, Springer Science + Business Media, USA, 2006.
- 49-Cybo-Ottone.A, Murgia .M,Merger and Shareholder Wealth in European Banking, Journal Of Banking & Finance, 24, 2000.
- 50-David C. Wheelock, Banking Industry Consolidation and Market Structure, Impact of The Financial Crisis and Recession Federal Reserve Bank of ST, Louis Review, November/December 2001.
- 51-David D. W. & Paul W. W. Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter? Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, vol177, J/A, 1995.
- 52-Deloitte, M&a Institute, Top 10 Issues For Banking M&a in 2014, 2014.
- 53-Depuis.D, Simar.L, Tulknes.H, Measuring Labor efficiency in Post Offices in: Marchand.M, Pesiteau.P, The Performance of Public Enterprise: Concept Measurement, Amesterdam, 1984.
- 54-DeYong.R, Determinants of Cost Efficiencies in Bank Mergers Office the Comptroller of the Currency Economic & Policy Analysis Working Paper, 1993.
- 55-Diaz.B, Olalla.M, Azorfa.S, Bank Acquisition and Performance: Evidence from a Panel of European Credit Entities, Journal of Economis and Business, 56(5), 2004.
- 56-Dusansky.R, Wilson.P.W, On The Relative Efficiency Of Alternative Modes OF Producing Public Sector Output: The Case Of Developmentally Disabled, European Journal Of Operational Research, 80(3), 1995.
- 57-Dyson. R.G, Allen.R., Camanho. A.S, Podinovski. V.V, Sarrico. C.S, Shale. E.A, Pitfalls and protocols in DEA, European Journal of Operational Research, vol. 132, no 2,2001.
- 58-Emiliana Silva, Amilcar Arzubi, Julio Berbel, An Application of Data Envelopment Analysis (DEA) In Azores Dairy Farms, New Medit N: 3, 2004.
- 59-Fare. R, Grosskopf. S, Norris. M, Zhang. Z, Productivity growth, technical progress and efficiency change in industrialized countries, American Economic Review, Vol 84, No 1,1994.
- 60-Farrell, M.J, Farrell, The Measurement of Productive Efficiency, Journal of The Royal Statistical Society, Series A (General), Vol 120, N° 03, 1957.
- 61-Fatima Jilannar, Post-Merger Profitability a Case of Royal Bank of Scotland (RBS) International Journal of Business and Social Science, Vol 2, N° 05, March 2011.
- 62-Fadzlan Sufian, Muhamed Zulkhibri Abdul Majid, Razali Haron, Efficiency and Bank Merger in Singapore: A Joint Estimation of Non-Parametric, Parametric and Financial Ratios Analysis, Munich Personal RePEc Archive, September 2007.

- 63-Fred Weston, Mergers Restructuring and Corporate, Prentice Hall USA, 1999.
- 64-Focarelli. D, Panetta.F, Salleo.C, why do Banks Merge? Journal of Money Credit and Banking, N°34(4), Novembre 2002, p 1047.
- 65-Friedman. L, Sinuany-Stern.Z, Combining Ranking Scales and Selecting Variable in The DEA Context: The Case of Industrial Branches, Computers& Operations Research, Vol 25, N° 09.
- 66-Gabriel Tavares, A Binalysis bliographi of Data Envelopment Analysis (1978-2001), Ruutcor Research Report 07-02, 2002.
- 67-Gjirja.M, Assessing The Efficiency Effects Of Bank Mergers In Sweden A Pan el-based Stochastic Frontier Analysis, 2003.
- 68-Group Of Ten, Report on Consolidation in The Financial Sector, OECD, January 2001.
- 69-Hahn.FR, Domestic Mergers In The Austrian Banking Sector: a Performance Analysis, Applied Financial Econ, 17, 2007.
- 70-Hall.M.J.B, Japan's Big Bang: The Likely Winners and Losers, Journal Of International Banking Law 7, 1999.
- 71-Harold.O.Freid, C.A.Knox Lovell, Shelton.S.Schmidt, The Measurement Of Productive Efficiency and Productivity Growth, Oxford University Press, NeW York, USA, 2008.
- 72-Harri Kuussaari, Productive Efficiency in Finish Local Banking During (1985-1990), Banking Of Finland Discussion Papers, 14/93, 5/11/1993.
- 73-Haynes.M, Thompson.S, The Productivity Effects Of Bank Mergers: Evidence From The UK Building Societies, Journal Of Banking and Finance, 23,1999.
- 74-Hillier, D., Clacher, I., Ross, S., Westerfield, R., & Jordan, B. Fundamentals of Corporate Finance. McGraw-Hill Education (UK) Limited. 2011.
- 75-Hoston.J.F, James.C.M, Ryngaert.M.D, Where do Mergers Gains Come From? Bank Mergers from The Perspective of Insider and Outsiders, Journal of Fin Econ, 60, 2001.
- 76-Hiroshi Morita, Koichiro Hirokawa, Joe Zhu, A Slack-Based Measure Of Efficiency In Context-Dependent Data Envelopment Analysis, The International Journal Of Management Science, 33, 2005.
- 77-Houda Ben Said, Abdelfettah Bouri, Efficiency Of French Bank Mergers and Acquisition, Herald Journal Of Education and General Studies, Vol 2(2), May 2013.
- 78-Houston, J.C. James and M.Ryngaert, Where do Merger Gains Come From ? Bank Mergers Frome The PERSPECTIVE of Insiders and Outsiders, Journal of Financial Economics, 60, 2001.
- 79-Huizinga.HP, Nelissen.J.H.M, Vennet.R. Vander, Efficiency Effects Of Banks Mergers and Acquisition, Tindergen Institute Discussion Paper, N°01-088/3, 2001.

- 80-Ing Kristina Vincovà, Using DEA Models To Measure Efficiency, BIATEC, Volume XIII, 8/2005.
- 81-Isik. I, and Hassan. M.K, Efficiency, ownership and market structure, corporate control and governance in the Turkish banking industry, Journal of Business Finance and Accounting 30, 2003.
- 82-Issam.A.W Mohamed, Bank Mergers, Efficiency and Profitability In Sudan, Al Neelain University, Faculty Of Economics and Social Studies, Khartoum, Sudan.
- 83-Ito.T, Kimie.H, Japan Premium and Stock Prices: Two Minors Of Japanese Banking Crises, International Journal Of Finance& Economics 10, 2005.
- 84-Ito.T, Kimie.H, Bank Fragility in Japan (1995-2003)• in Hentchison, M.M. and Westermann, F.(eds), Japan's Great Stagnation Financial and Monetary Policy Lessons For Advanced Economies, MIT Press, 2006.
- 85-Jayaraman.A..R, Impact Of Merger and Acquisition on The Efficiency of Indian Bank a Prepost Analysis Using Data Envelopment Analysis, Journal Services Management, Vol 7, N° 01, 2014.
- 86-Jean louis Mucchielli, philippe Kotler, Determinants et conséquence des fusion-Acquisition• Revue Francais de gestion, N°131, 2000.
- 87-Jenkins.L. Anderson, M,A multivariate statistical approach to reducing the number of variables in data envelopment analysis, European Journal of Operational Research, vol. 147, N° 1,2003.
- 88-Jimborean. R, Brack, E, The cost-efficiency of French banks, Bankers, Markets and Investors 105, 2010.
- 89-John Dilip Raj, Efficiency Estimation Using a Hybrid Of Data Envelopment Analysis and Linear Regression, Paper 1872-2014.
- 90-Kamakura. Wagner A, Barian.T.Ratchford, Jagdish Agrawal, Measuring Market Efficiency and Welfare Loss, Journal Of Consumer Research, 15, December 1988.
- 91-Kao. C, Liu. S, Predicting bank performance with financial forecasts: a case of Taiwan commercial banks, Journal of Banking & Finance 28[10], 2004.
- 92-Kaoru Hosono, Koji Sakai, Consolidation Of Cooperative Banks (Shinkin) In Japan: Motive and Conséquence, Rieti Discussion Paper Series 06-E+034, 2006.
- 93-Kaoru Hosono, Koji Sakai, Kotaro Tsuru, Consolidation Of Banks In Japan Cause and Conséquence, Finantial Sector Development In The Pacific Rim, East Asia, Siminar On Economics, Volume 18, 2007.
- 94-Katerina Lyroudi, Dimitrios Angelidis, Measuring Banking Productivity Of The Most Recent European Union Member Countries: A Non Parametric Approach, Journal Of Economics and Business, Vol ix, N°01, 2006.
- 95-Kimie Harada, Takatoshi.I, Mega-Mergers in Japan: Economic Reasons and Performance, Minograph, 2008.
- 96-Koetter.M, Kolari.J, and Spierdijk, Testing The Quiet Life Of US Banks With Adjusted Lerner Indices, Paper Presented at The 44th Bank Market Structure Conference, Federal Reserve Bank Of Chicago, 2008.

- 97-Kofi.A.F, Christopher.G, Liu.Y, Baiding.H, David.C, Efficiency and Productivity Change In The Banking Industry: Empirical Evidence From New Zealand Bank, Investment Management and Financial Innovation, Vol 12, Issue 1, 2015.
- 98-Koopmans, T. C., and T. C. Koopmans, Analysis of production as an efficient combination of activities. In Activity analysis of production and allocation. New York: Wiley, 1951.
- 99-Korsah. K. B, Nyarko E. K and Tagoe. N, Impact of financial sector liberalisation on competition and efficiency in the Ghanaian banking industry, International Labour Organization, Research paper 01-2, 200.
- 100-Kumbhakar, S.C., Knox-Lovell, C.A., 2000, Stochastic Frontier Analysis, Cambridge University Press, Cambridge.
- 101-Lang.G, Welzel.P, Mergers Among German Cooperative Banks, A Panel-Based Stochastic Frontier Analysis, Small Business Econ, 13,1999.
- 102-Leibenstein, H, Allocative Efficiency vs. "XEfficiency". American Economic Association, 1966.
- 103-Liliana Duguleana, Constantin Duguleana, Data Envelopment for The Efficiency of Academic Departments, Bulletin of The Transilvania University of Brasov, Series V: Economic Science Vol 8(57), N°02, 2015.
- 104-Loannis Asimakopoulos, Panayiotis P. Athanasoglou, Revisiting The Merger and Acquisition Performance of European Banks International Review of Financial Analysis 29(2013).
- 105-Mahajan Jayashree, A Data Envelopment Analytic Model for Assessing the Relative Efficiency of the Selling Function, European Journal of Operational Research, 53, 1991.
- 106-Malak Reda, The Effects of Mergers and Acquisitions On the Efficiency: Evidence from Bank Consolidation in Egypt, Working Paper Series N° 770, Economic Research Forum, September 2013.
- 107-Mlima. A.P, Productivity Change in Swedish Banks: A comparison of Malmquist Productivity Indexes, In dissertation Four Essays on efficiency and productivity in Swedish banking, Göteborgs Universitet: Ekonomiska Studier, 1999.
- 108-Manzoni. A, Islam S.M.N, Performance Measurement in Corporate Governance, Physica-Verlag Heidelberg, 2009.
- 109-Matthias Rieker, Capital One Wins ING Direct USA, The Wall Street Journal, June 17, 2011.
- 110-Meeusen.W, Broeck.j.Van Den, Efficiency Estimation From Cobb-Douglas Production Function With Composed Error, International Economic Review, 18, 1977.
- 111-M.J.Korichi, Measuring Economic Efficiency in Manufacturing Industry a Case Study Of Electricity in Algeria and Some Other Countries (1974-1983), London, 1988.

- 112-Milan M. Martic, Marina S.Novakovic, Alenka Baggia, Data Envelopment Analysis-Basic Models and Their Utilization, Organizacija, Volume 42, 2009.
- 113-Mohamed Seddik Filali, L'évolution de L'efficience Technique de La Production Laitière Québécoise, Mémoire présenté pour l'obtention du grade du programme de maîtrise en économie pour l'obtention du grade de maître ès arts (M.A), Faculté des Science Sociales, Université LAVAL, QUEBEC, 2008.
- 114-Naveen Donthu, Boonghee Yoo, Retail Productivity Assessment Using Data Envelopment Analysis, journal of Retailing, Vol 74, N°01, 1998.
- 115-Nguyen Khac Minh, Phan Van Khanh, Pham Anh Tuan, A New Approach for Banking Efficient Unit in Data Envelopment Analysis and Application to a Sample of Vietnamese Agricultural Bank Branches, American Journal of Operations Research, 2012.
- 116-Neralic.L, Wendell.R.E, Sensitivity In Data Envelopment Analysis Using an Approximate Inverse Matrix, Journal Of The Operational Research Society, 55(11), 2004.
- 117-Noulas.AG, Profitability and Efficiency of the Greek Banks (1993-1998), J of The Banking Association of Greece, 19/20, 1999.
- 118-Ogundari K, S.O.Ojo, An Examination Of Technical, Economic and Allocative Efficiency Of Small Farms: The case Study Of Cassava Farmers in State Of Nigeria, Journal Of Central European Agriculture, Volume 7, N° 03, 2006.
- 119-Okada.T, Consequences of Banque Mergers [Ginko Gappei No Kouk in Japanese], Paper Presented at Japanese Economic Association Spring Meeting, 2005.
- 120-Parkan.C, Measuring The Efficiency of Service Operations: An Application to Bank Branches, Engineering Costs and Prduction Economics 12, 1987.
- 121-Pasiouras.F, Sifodaskalakis.E, Estimating and Analysing the Cost Efficiency of Greek Cooperative Banks: An Application of Two-Stage Data Envelopment Analysis, University of Bath School of Management working Paper Series 12, 2007.
- 122-Pearce.D, Financial Inclusion in The Middle East and North Africa: Analysis and Roadmap Recommendation, World Bank Policy, Research Working Paper 5610, Washington, 2010.
- 123-Peristiani.S, Do Mergers Improve the X-Efficiency ans Scale Efficiency of US Bank? Evidence Frome the 1980s, Journal of Money Credit and Banking 29, 1997.
- 124-Piesse.J, Thirtle.C, A Stochastic Frontier Approach to Firm Level Efficiency Technological Change and Productivity During the Early Transition in Hungary, Journal of Comparative Economics, Vol 28, N°03.
- 125-Pilloff.S.J and Santonero.A.M, The Value Effects Of Bank Mergers and Acquisition, in Y.Amihud and G.Miller (eds), Bank Merger and Acquisition (Kluwer Academic, Boston , MA),1998.

- 126-Rashed Khanjani Shiraz, Madjid Tavana Khalil Paryab, Fuzzy Free Disposal Hall Models Under Possibility and Credibility Measures, Int.J, Data Analysis Technique and Strategies, Vol 06, N°03, 2014.
- 127-Rayna Brown, Mismanagement or Mismeasurement? Pitfalls and Protocols for DEA Studies in The Financial Services Sector, European Journal of Operational Research, 174, 2006.
- 128-Rhoades.S, The efficiency effects of bank mergers: An overview of case studies of nine mergers, Journal of Banking & Finance, vol. 22, issue 3, 1998.
- 129-Resti.A, Regulation Can Foster Mergers, Can Mergers Foster Efficiency? The Italian Case, Journal of Econ and Business, 50, 1998.
- 130-Rangan.N, Grabowski.R, Aly.H. Y, and Pasurka.C, The Thecnical Efficiency of US Bank, Economic Letters 28, 1988.
- 131-Rhoades.S.A, The Efficiency Effects Of Bank Mergers: An Overview Of Case Studies Of Nine Mergers, Journal Of Banking and Finance, Vol 22, 1998.
- 132-Rhoades.S.A, The Efficiency Effects Of Horizontal Bank Mergers, Journal Of Banking and Finance, Vol 17, 1993.
- 133-Rita Markovits Somogyi, Ranking Efficiency and Inefficiency Decision Making Units in Data Envelopment Analysis, International Journal for Traffic and transport Engineer, 1(4), 2011.
- 134-Robert.T, Differences a Cross First District Banks in Opérational Efficiency, New England Economic Riview, 1995.
- 135-Rossazana Ab-Rahim, Nor Ghani Md-Nor, Shamsubaridah Ramlee, “The Cost Efficiency Effects of Involuntary Bank Margers: Evidence from The Malaysian Banking Industry”, Thammasat Economic Journal, Vol.30, No.1, March 2012.
- 136-Rym Ayadi, Jean-Philippe Boussemart, Hervie Bleu, Dhafer Saidane, Mergers and Acquisition in European Banking, Higher Productivity or Better Synergy Among Business Lines? Document De Travail Du (LEM), Novembre 2010.
- 137-Sabastian Jarzed Owski, Parametric and Non Parametric Efficiency Measurement, The Comparison of Result, Quantitative Methods in Economics, Vol XIV, N° 01, 2013.
- 138-Saeid Eisazadeh, Maryam Mazhary Ava, the impact of bank merger on the efficiency of the banking industry in Iran (2003-2012), International Research Journal of Applied and Basic Sciences, ISSN 2251-838X / Vol, 9 (6): 2015.
- 139-Said Gattoufi, Saeed Al Muharrami, Aiman Al Kyumi, The Impact of Mergers and Acquisitions On the Efficiency of GCC Bank, Banks and Systems, V 04, Issus 4, 2009.
- 140-Sarrico. C.S,Dyson. R.G, Performance measurement in UK universities – the institutional perspective, Journal of Operational Research Society, vol. 51, no. 7.
- 139-Scholtens.B, De Wit.R, Announcement Effects of Bank Mergers in Europe and The US Res, Int Bus Fin, 18(2), 2004.

- 141-Sealey. C.W, Lindley. J, Inputs.T, outputs and a theory of production and cost at depository financial institutions, The Journal of Finance 32[4], 1977.
- 142-Sergio Clavijo, Carlos L. Rojas, Camilia Salamanca, German Montoya and Camilo Rizo, "Mergers and Acquisition in The Colombian Finacial Sector: Impact On Efficiency (1190-2005)", The Icfai Journal of Mergers & Acquisitions, Vol. III, No. 4, pp. 38-61, December 2006.
- 143-Sherman, D. H.; Gold, F. 1985. Bank branch operating efficiency: evaluation with data envelopment analysis, Journal of Banking and Finance 9(3): 297–315.
- 144-Seiford, Lawrence M, "A DEA bibliography (1978-1992)", in (Charnes, Abraham, William Wager cooper, Arie Y. Lewin and Lawrence M. Seiford, ed.), Data envelopment analysis: Theory, methodology and applications, Kluwer Academic Publishers, Boston, 1994.
- 145-Seiford.L.M, Zhu.J, Sensitivity Analysis of DEA Models Simultaneous Change in All the Data, Journal of The Operational Research Society, 49(10), 1998.
- 146-Shaffer.S, Can Mega Mergers Improve Bank Efficiency, Journal of Banking and Finance, Vol 17, 1993.
- 147-Sherman.H.D, Gold.F, Bank Branch Operating Efficiency, Journal Of Banking and Finance 9, 1985.
- 148-Sherman David.H, Zhu Joe, Service Productivity Management, Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA), Springer Science+Business Media, New York, USA, 2006.
- 149-Simar. L, Wilson P.W, A general methodology for bootstrapping in non-parametric frontier models, Journal of Applied Statistics, 27,2000.
- 150-Solomon.T, Consolidation, Scale Economies and Technological Change in Japanese Banking, William Davidson Institue Working Paper Number 747, February 2005.
- 151-Stephen A. Rhoades, Bank Merger and Banking Structure in The United States, 1980-98, Staff Study 174, Board of Governors of Federal Reserve System, August 2000.
- 152-Sтивен.J Pilloff, Bank Merger Activity in The United States (1994-2003, Staff Study 176, Boand of Governos of The Federal Reserve System, May 2004.
- 153-Stigler G. J. The theory of price, 4 E, Macmillan publishing company, New York, USA, 1960.
- 154-Tachibanki.T.K.M, H.Kitagawa, Economies Of Scope and Shareholding Of Banks in Japan, Journal Of Japanese International Economies 5, 1991.
- 155-Taufiq Hassan, Mohamed Khaled Badr, Efficiency of Conventional Verus Islamic Banks, International Evidence Using the Stochastic Frontier Approach (SFA), Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, January 2008.
- 156-Taylor, J., & Taylor, RPerformance Indicators in Academia: An X-Efficiency Approach? EBSCO Publishing, 2003.

- 157-Teng Fei Wang, Dong Wook Song, Kevin Cullinane, Container Port Production Efficiency: A Comparative Study of DEA and FDH Approaches, Journal of The Eastern Asia Society for Transportation Studies, Vol 5, October 2003.
- 158-Theodoridis. A.M, Psychoudakis.A.M, Christofi.A, Data Envelopment Analysis Complement to Marginal Analysis, Agricultural Economics Review, Vol 7, N° 02, 2006.
- 159- Thomson Reuters, Mergers and Acquisition Review (Financial Advisors), 2015.
- 160-Thomas. R, Evaluating Efficiency and Performance Within the Multi-Store, Multi –Market Retail Organization: An Integration of DEA and The Balanced Scorecard, PHD, The University of Texas at Arlington, 1994.
- 161-Tone Kaoru, A slacks-based measure of efficiency in data envelopment analysis. European Journal of Operational Research 130, (3), 2001.
- 162-Tone Kaoru, SBM Variations Revisited, National Graduate Institute Policy Studies, 7-22 Roppongi, Minato-Ku, Tokyo 106-8677, Japan, 05/08/2015.
- 163-Trance Cooke, Mergers and Acquisition, Basil Blackwell, New York, 1988.
- 164- Vander Venet.R, The Effects of Mergers and Acquisition On the Efficiency and Profitability of EC Credit Institutions, J of Banking and Finance, 20, 1996.
- 165-Vincent Charles, Mukesh Kumar, Data Envelopment Analysis and Its Applications Management, Cambridge Scholars Publishing, First Published, 2012.
- 166-Wade. D Cook, Joe Zhu, Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2005.
- 167-Wassilis Chouliras, Achianios Stergos, Merger and Acquisition in The Greek Banking Sector Addressing The Profitability Question, Journal Of Social Sciences, 9 (1) , 2013.
- 168-Wcbb.B, Level of Efficiency in UK Retail Retail Banks: A DEA Window Analysis, International Journal of the Economics of Business, 10(3), 2003.
- 169-Weill.L, Measuring Cost Efficiency in European Banking: A Comparison of Frontier Technique, Journal of Productivity Analysis, 21.
- 170-Wilson.P.W, Detecting Outliers In Deterministic Non-Parametric Frontier Models With Multiple Outputs, Journal Of Business and Economic Statistic, 11(3), 1993.
- 169-Wilson.P. W, Detecting Influential Observations in Data Envelopment Analysis, Journal OF Productivity Analysis, 6(1), 1995.
- 171- Xiaoqing (Maggie) Fu, Shelagh Heffernan, Economies of scale and scope in China's banking sector, Applied Financial Economics, 18,2008.
- 172- Ya-Hui Peng, Kehluh Wang, "Cost efficiency and the effect of mergers on the Taiwanese banking industry", The Service Industries Journal Volume 24, Issue 4, 2004.

- 173-Yamori.N, Kozo.H, Governance of Shinkin Banks and Choice of Mergers [Shinyou Kinko No Gabanansu to Gappei No Sentaku, In Japanesel], Presented at The Symposium On the Governance and Contemporary Meaning of Cooperative Financial Institutions at Hokkaido University, 2004.
- 174-Yamori.N, How Should Shinkin Banks Reorganize? [Shinyou Kinko Wa Saihen Ni Dou Torikumu Bekika? In Japanesel], Shinkin Chukin Geppe, August 2005.
- 175-Yamori.N, Kozo. Kondo.K, Are Banks Affiliated with Holding Companies More Efficient Than Independent Banks? The Recent Experience Regarding Japanese Regional BHCs, Asia Pacific Financial Markets, 2005.
- 176-Yang.H.H, Chang.C.Y, Using DEA Window Analysis To Measure Efficiencies Of Taiwan's Integrated Telecommunication Firms, Telecommunication, Policy, 33(1-2), 2009.
- 177-Yaw-Shun Yu, Ambrosio Barros, Kuo-Hsiung, A Comparison of Ratios and Data Envelopment Analysis: Efficiency Assessment of Taiwan Public Listed Companies, International Journal of Acaemic Research in Accounting, Finance AND Management Science, Vol 04, N° 01, 2014.
- 178-Yue.P, Data Envelopment Analysis and Commercial Bank Performance: A Primer with Applications to Missouri Banks, Federal Reserve Bank Of St Louis Review, 74(1), 1992.
- 179-Zhu.J, Super Efficiency and DEA Sensitivity Analysis, European Journal of Operational Research, 129(2), 2001.
- 180-Zhu.J, Quantitative Models for Performance Evaluation and Benchmarking, New York: Springer, 2003.

❖ **Theses:**

- 1-Kamecka. M, Bank efficiency in CEE: Doctoral Thesis, Vienna: WU Vienna University of Economics and Business, 2010.
- 2-Urio. H.N, The impact of mergers and acquisitions on bank efficiency in Europe. Unpublished PhD Thesis. Coventry: Coventry University, 2011.

❖ **Conference and Forum:**

- 1-Iveta. P, Cost Efficiency of the Czech and Slovak Banking Sectors: An Application of the Data Envelopment Analysis, 9th International Scientific Conference, Business and Management, Lithuania, 2016.
- 2-Malak.R, Empirical Study Efficiency and Productivity of the Banking Industry in Egypt, Preceding of The African Economic Conference, AEC, 2008.

3-Parsons.L. J, Assessing Salesforce Performance with Data Envelopment Analysis, Paper Presented at TIMS Marketing Science Conference, University of Urbana, 1990.

4-Rym Ayadi, George Pujlas, Banking Mergers and Acquisition The EU (Overview, Assessment and Propects), SUERF-The European Money and Finance Forum, Vienne, 2005.

5-Stancheva.N, and Angelova.V, Measuring The Efficiency of University Libraries Using Data Envelopment Analysis, Paper Present at INFORUM 2004: 10th Conference On Professionnal Information Resources, Prague, May 2004.

❖ Reports:

1-European Central Bank, Mergers and Acquisition Involving The EU Banking Industry, Fact and Implication, ECB Frankfurt, 2000.

2-Europen Central Bank, Banking Structures Report, October, 2014.

3- FACTSET, Europe M&A New and Trend, 2015.

❖ Internet sites:

1-Benston.G, Branch Banking and Economies of Scale, Journal of Finance, Vol. 20, No 2,1965.

Available at: <http://dx.doi.org/10.1111/j.1540-6261.1965.tb00212.x>

تم الاطلاع عليه يوم: 2017/01/05.

2-Group Of Ten, Report On Consolidation In The Financial Sector.

Available at: <http://www.inf.org/external/np/g10/2001/01/eng>

تم الاطلاع عليه يوم: 2018/03/31.

3-Hru Margano, Sublrash C.Sharma, Cost Efficiency, Economies Of Scale, Thechnological Progress and Productivity in Indonesian Banks, Discussion Papers, Paper 28.

Available at: http://opensiuc.lib.siu.edu/econ_dp/28

تم الاطلاع عليه يوم: 2016/08/25.

4-Kittelsen. S.A.C, Monte Carlo Simulations of Dea Efficiency Measures and Hypothesis Tests, Memorandum. Department of Economics, University of Oslo, 1999.

Available at: <http://www.sv.uio.no/econ/english/research/unpublished-works/working-papers/pdf-files/1999/Memo-09-1999.pdf>

تم الاطلاع عليه يوم: 2016/06/20.

5-Laraine L. Laudati, Note: Economies of Scale: Weighing Operating Efficiency when Enforcing Antitrust Law, 49 Fordham L. Rev. 771,1981, p 774.

Available at: <http://ir.lawnet.fordham.edu/flr/vol49/iss5/13>

تم الاطلاع عليه يوم: 2017/11/20.

5-Martina Bers, Thomas M, Economies of Scale for Real Estate Investment Trust.

Available at: http://reri.org/research/abstract_pdf/wp59.pdf

تم الاطلاع عليه يوم: 2018/02/17.

6-Parmeter, C.F., & Kumbhakar, S.C. (2014). Efficiency Analysis: A Primer On Recent Advances. Lecture notes for several short courses presented at Aalto University, the University of Stavanger, and Wageningen University in 2013.

Available at:

:<http://pages.stern.nyu.edu/~wgreene/FrontierModeling/SurveyPapers/Parmeter-Kumbhakar-SFA.pdf>.

تم الاطلاع عليه يوم: 2018/05/25.

7-Rasmala, Egyptian Banks Initiation Of Coverage, 2010.

Available at : <http://www.rasmala.com>

تم الاطلاع عليه يوم: 2017/10/ 13.

8-Vander Vennet.R, Groos-Border Mergers in European Banking and Bank Efficiency, University Of Gent Working Paper 52, 2002.

available from <http://www.ecri.be/new/system/files>

تم الاطلاع عليه يوم: 2018/03/31.

3- المراجع باللغة الفرنسية:

❖ Les livres :

1-Daniela Borodak, Les Outils D'analyse des Performances Productives Utilisés en Economie et Gestion : La Mesure de L'fficiency Technique et ses Déterminants, Cahier De Recherche, N°05, 2007.

2-Druker, Lavenir du Management Selon Druker, Edition Village Mondial, Paris, 1999.

- 3-Ecosid, Dialogues Autour de La Performance en Entreprise, Edition Harmattan, Paris, 1999.
- 4-Jean-Marc Huguenin, Data Envelopment Analysis (DEA), Un Guide Pédagogique à L'intention Décideurs dans Le Secteur Public, IDHEAP- Cahier 278, 2013.
- 5-Philippe Lorino, Méthodes et Pratique de La Performance, Edition D'organisation, Paris, 1998.
- 6-Olivier Torrès-blay, Economie d'entreprise, Organisation et Stratégie de L'ambe de la nouvelle économie, Economica, Paris, 2000.
- 7-Sophi.B, Michel.C, Pascal.K, Economie Monétaire et Finance, 2eme Edition, Dunod, Paris, 2003.
- 8-Vincent Plauchet, Mesure et Amélioration Des Performance Industrielles, Tomes 2, UPMF, France, 2006.

❖ Revues et Etudes :

- 1-Agbodan M.M. et Amoussouga F.G, Les Facteur de Performance de L'entreprise, actualité scientifique, France, 1995.
- 2- Mohamed E. Chaffai, Michel Dietsch, Mesures De L'efficience Technique et De L'efficience Allocative par Les Fonctions De Distance et Application aux Banques Européennes, Revue économique, Vol 50, N° 03, 1999.

❖ Les Thèses :

- 1-Benzai Yassine, Mesure De L'Efficience Des Banques Commerciales Algériennes par Les Méthode Paramétriques et Non Paramétrique, Thèse Doctorat en Science Economique, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2015/2016.
- 2-Mohamed Sedik Filali, L'évolution de L'efficience Thechnique de La Production Laitière Québécoise, Mémoire Présenté Pour L'obtention du Grade de Maitre ès arts, Faculté des Science Sociales, Université LAVAL, QUEBEC, 2007.

❖ Sites Internet :

- 1-Eric Lamarque, Le Controle De Gestion Bancaire, p 06, Consultée le 22/02/2018 (en ligne) sur le Site :

www.numilog.fr/package/extraits_pdf/e224823.pdf

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق 1: مدخلات و مخرجات نموذج الدراسة قبل الاندماج.

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

Outputs		Inputs		Banks	N°
Non Interest Income	Interest Income	Non Interest Expenses	Interest Expenses		
26.00	94.22	41.55	56.28	JAB	1
220.06	875.68	314.41	508.64	AJB	2
19.62	30.56	21.55	22.86	JIB	3
33.19	132.34	63.09	53.19	FHBTJ	4
49.64	71.86	58.7	94.52	UNB	5
104.50	436.41	104	236.85	NBA	6
16.49	48.95	21.3	15.32	FGB	7
56.28	351.22	58.95	148.44	CAB	8
15.18	43.84	13.75	19.59	FHBTE	9
56.49	168.86	53.33	77.45	BBK	10
157.45	595.35	196.84	337.1	AUB	11
617.54	2840.35	1034.2	1883.33	CAB	12
160.87	1611.05	315.61	1039.12	GIB	13
25.79	114.56	38.42	47.71	NBB	14
383.04	1003.6	310.63	353.53	SFG	15
105.99	508.20	201.25	402.21	SBB	16
82.05	547.01	219.74	172.01	ANB	17
44.33	236.10	50.3	115.48	SIB	18
307.50	1333.04	472.35	407.45	NCM	19
3.90	12.79	4.66	7.86	AAIB	20
274.9	1647.00	250.37	1443.22	NBE	21
237.61	1173.19	188.97	1010.17	BM	22
187.19	642.31	189.92	578.72	BC	23
28.01	91.36	30.82	57.74	HSBC	24
14.07	36.6	11.51	30.02	AIB	25
4.72	18.15	5.38	6.43	QIB	26
9.97	35.66	11.64	18.8	QAB	27
35.79	90.19	35.79	31.38	QCB	28
44.93	418.93	74.51	200.25	QNB	29
28.23	121.00	35.42	42.89	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك المنشورة على مستوى قاعدة بيانات Bank Scope.

قائمة الملاحق

الملحق 2: مدخلات و مخرجات نموذج الدراسة بعد الاندماج.

الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

Outputs		Inputs		Banks	N°
Non Interest Income	Interest Income	Non Interest Expenses	Interest Expenses		
45.95	183.19	88.73	73.18	JAB	1
413.47	1224.60	514.5	500.51	AJB	2
37.51	157.55	53.88	57.83	JIB	3
121.22	474.13	175.51	131.63	FHBTJ	4
145.29	904.44	202.58	402.95	UNB	5
596.93	2156.25	698.85	598.77	NBA	6
472.37	1934.30	342.56	584.94	FGB	7
412.66	1746.96	615.52	1182.67	CAB	8
62.56	125.34	41.64	26.84	FHBTE	9
103.77	247.10	126.4	90.61	BBK	10
625.17	2577.28	696.4	1075.43	AUB	11
775.43	2767.54	1031.57	1478.94	CAB	12
208.33	732.71	310.7	338.5	GIB	13
54.99	188.07	70.00	42.36	NBB	14
381.34	1310.00	526.97	143.92	SFG	15
488.99	1344.10	440.75	855.11	SBB	16
354.33	948.09	472.15	94.83	ANB	17
139.12	427.93	161.37	91.63	SIB	18
835.00	2754.62	1308.82	471.26	NCM	19
13.41	80.11	14.34	49.19	AAIB	20
349.38	3879.92	689.63	2830.88	NBE	21
628.68	1947.44	394.94	1450.28	BM	22
44.08	578.41	165.97	303.54	BC	23
138.67	533.26	142.39	230.2	HSBC	24
25.90	60.41	25.9	34.38	AIB	25
68.39	257.81	93.66	68.99	QIB	26
35.46	241.33	54.99	87.94	QAB	27
309.77	802.45	253.26	291.34	QCB	28
594.94	3019.11	442.09	947.36	QNB	29
181.04	628.35	214.19	188.88	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك المنشورة على مستوى قاعدة بيانات Bank Scope.

قائمة الملاحق

الملحق 3: نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي قبل الاندماج.

Reference banks	Source of inefficiency	e/size	scale	vrste	crste	Banks	N°
8.15.19.26	تقني أكثر	irs	0.998	0.615	0.614	JAB	1
15.13.8	تقني و حجمي	drs	0.898	0.739	0.664	AJB	2
15.28.26	تقني و حجمي	irs	0.918	0.852	0.782	JIB	3
19.26.7	تقني أكثر	irs	0.995	0.771	0.766	FHBTJ	4
22.25.15	تقني أكثر	irs	0.996	0.687	0.684	UNB	5
.22.15.26	تقني و حجمي	irs	0.998	0.892	0.890	NBA	6
7	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	FGB	7
8	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	CAB	8
25.15.26	تقني و حجمي	irs	0.921	0.983	0.905	FHBTE	9
22.15.8.26	تقني و حجمي	irs	0.982	0.892	0.876	BBK	10
13.15.21.8	تقني أكثر	drs	0.968	0.730	0.707	AUB	11
12	حجمي	drs	0.597	1.000	0.597	CAB	12
13	حجمي	drs	0.836	1.000	0.836	GIB	13
8.15.19.26	تقني و حجمي	irs	0.998	0.847	0.846	NBB	14
15	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	SFG	15
15.13.8	تقني أكثر	drs	0.939	0.545	0.511	SBB	16
19.7	تقني و حجمي	irs	0.999	0.973	0.972	ANB	17
8.15.22.26	تقني و حجمي	irs	0.991	0.875	0.867	SIB	18
19	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	NCM	19
20	حجمي	irs	0.703	1.000	0.703	AAIB	20
21	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	NBE	21
22	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	BM	22
15.25.22	تقني	-	1.000	0.793	0.792	BC	23
8.15.26.22	تقني أكثر	irs	0.962	0.783	0.753	HSBC	24
25	حجمي أكثر	irs	0.985	1.000	0.985	AIB	25
26	حجمي أكثر	irs	0.988	1.000	0.988	QIB	26
8.15.26.22	تقني و حجمي	irs	0.898	0.831	0.746	QAB	27
28	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	QCB	28
13.15.8	تقني و حجمي	drs	0.959	0.979	0.939	QNB	29
15.8.19.26	تقني و حجمي	irs	0.998	0.988	0.987	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

قائمة الملاحق

الملحق 4: نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المخرجي قبل الاندماج.

Reference banks	Source of inefficiency	e/size	scale	vrste	crste	Banks	N°
8.15.19.26	تقني أكثر	irs	0.999	0.614	0.614	JAB	1
15.13.8	تقني و حجمي	drs	0.868	0.764	0.664	AJB	2
15.28.26	تقني و حجمي	irs	0.933	0.838	0.782	JIB	3
19.26.7	تقني أكثر	irs	0.998	0.768	0.766	FHBTJ	4
22.25.15	تقني أكثر	irs	0.997	0.686	0.684	UNB	5
.22.15.26	تقني و حجمي	irs	0.999	0.891	0.890	NBA	6
7	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	FGB	7
8	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	CAB	8
25.15.26	تقني و حجمي	irs	0.923	0.981	0.905	FHBTE	9
22.15.8.26	تقني و حجمي	irs	0.985	0.890	0.876	BBK	10
13.15.21.8	تقني أكثر	drs	0.920	0.768	0.707	AUB	11
12	حجمي	drs	0.597	1.000	0.597	CAB	12
13	حجمي	drs	0.836	1.000	0.836	GIB	13
8.15.19.26	تقني و حجمي	irs	0.999	0.847	0.846	NBB	14
15	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	SFG	15
15.13.8	تقني أكثر	drs	0.846	0.605	0.511	SBB	16
19.7	تقني و حجمي	irs	0.999	0.973	0.972	ANB	17
8.15.22.26	تقني و حجمي	irs	0.994	0.872	0.867	SIB	18
19	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	NCM	19
20	حجمي	irs	0.703	1.000	0.703	AAIB	20
21	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	NBE	21
22	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	BM	22
15.25.22	تقني	-	1.000	0.792	0.792	BC	23
8.15.26.22	تقني أكثر	irs	0.971	0.775	0.753	HSBC	24
25	حجمي أكثر	irs	0.985	1.000	0.985	AIB	25
26	حجمي أكثر	irs	0.988	1.000	0.988	QIB	26
8.15.26.22	تقني و حجمي	irs	0.917	0.814	0.746	QAB	27
28	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	QCB	28
13.15.8	تقني و حجمي	drs	0.954	0.984	0.939	QNB	29
15.8.19.26	تقني و حجمي	irs	0.998	0.988	0.987	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

قائمة الملاحق

الملحق 5: نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي بعد الاندماج.

Reference banks	Source of inefficiency	e/size	scale	vrste	crste	Banks	N°
29.15.9	تقني أكثر	irs	0.934	0.589	0.551	JAB	1
7.17.28	تقني و حجمي	drs	0.813	0.746	0.607	AJB	2
29.20.9	تقني و حجمي	irs	0.874	0.774	0.676	JIB	3
29.15.9	تقني أكثر	irs	0.981	0.770	0.755	FHBTJ	4
29.9.20	تقني أكثر	irs	0.975	0.708	0.690	UNB	5
29.19.7	تقني و حجمي	drs	0.862	0.948	0.817	NBA	6
7	حجمي	drs	0.990	1.000	0.990	FGB	7
29.22.7.9	تقني أكثر	drs	0.994	0.484	0.481	CAB	8
9	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	FHBTE	9
7.28.17.9	تقني أكثر	drs	0.894	0.671	0.600	BBK	10
29.19.7	تقني و حجمي	drs	0.855	0.807	0.691	AUB	11
12	حجمي	drs	0.534	1.000	0.534	CAB	12
15	تقني أكثر	drs	0.984	0.562	0.552	GIB	13
15.29.9	تقني و حجمي	irs	0.949	0.884	0.839	NBB	14
15	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	SFG	15
22.29.7	تقني أكثر	drs	0.925	0.790	0.731	SBB	16
17	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	ANB	17
15.7.29.9	تقني و حجمي	drs	0.997	0.864	0.862	SIB	18
19	حجمي	drs	0.791	1.000	0.791	NCM	19
20	حجمي	irs	0.818	1.000	0.818	AAIB	20
21	حجمي	drs	0.824	1.000	0.824	NBE	21
22	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	BM	22
29.9.20	تقني أكثر	irs	0.960	0.595	0.571	BC	23
29.7.22.9	تقني	-	1.000	0.693	0.692	HSBC	24
25	حجمي	irs	0.660	1.000	0.660	AIB	25
15.29.9	تقني و حجمي	irs	0.960	0.812	0.779	QIB	26
29.9.20	تقني و حجمي	irs	0.882	0.894	0.788	QAB	27
28	حجمي	drs	0.825	1.000	0.825	QCB	28
29	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	QNB	29
15.7.29.9	تقني أكثر	drs	0.995	0.595	0.770	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

قائمة الملاحق

الملحق 6: نتائج تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المخرجي بعد الاندماج.

Reference banks	Source of inefficiency	e/size	scale	vrste	crste	Banks	N°
29.15.9	تقني أكثر	irs	0.967	0.570	0.551	JAB	1
7.17.19	تقني و حجمي	drs	0.755	0.804	0.607	AJB	2
9.29.20	تقني أكثر	irs	0.939	0.720	0.676	JIB	3
15.29.9	تقني أكثر	irs	0.989	0.764	0.755	FHBTJ	4
29.9.20	تقني أكثر	irs	0.991	0.696	0.690	UNB	5
29.19.7	تقني و حجمي	drs	0.847	0.965	0.817	NBA	6
7	حجمي	drs	0.990	1.000	0.990	FGB	7
29.12.19.22	تقني أكثر	drs	0.764	0.630	0.481	CAB	8
9	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	FHBTE	9
28.17.9	تقني و حجمي	drs	0.824	0.728	0.600	BBK	10
29.12.19.22	حجمي أكثر	drs	0.746	0.925	0.691	AUB	11
12	حجمي	drs	0.534	1.000	0.534	CAB	12
7.28.17.9	تقني أكثر	drs	0.941	0.587	0.552	GIB	13
29.15.9	تقني و حجمي	irs	0.957	0.876	0.839	NBB	14
15	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	SFG	15
29.19.7	تقني و حجمي	drs	0.858	0.853	0.731	SBB	16
17	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	ANB	17
15.7.17.9	تقني و حجمي	drs	0.981	0.878	0.862	SIB	18
19	حجمي	drs	0.791	1.000	0.791	NCM	19
20	حجمي	irs	0.818	1.000	0.818	AAIB	20
21	حجمي	drs	0.824	1.000	0.824	NBE	21
22	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	BM	22
15.29.9	تقني أكثر	irs	0.990	0.577	0.571	BC	23
29.22.7.9	تقني أكثر	drs	0.995	0.696	0.692	HSBC	24
25	حجمي	irs	0.660	1.000	0.660	AIB	25
15.29.9	تقني و حجمي	irs	0.971	0.803	0.779	QIB	26
29.20.9	تقني و حجمي	irs	0.902	0.874	0.788	QAB	27
28	حجمي	drs	0.825	1.000	0.825	QCB	28
29	لا يوجد	-	1.000	1.000	1.000	QNB	29
15.7.17.9	تقني أكثر	drs	0.981	0.785	0.770	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

قائمة الملاحق

الملحق 7: نتائج مؤشر مالمكويست و مركباته حسب البنوك وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المدخلي.

tfpch	sech	pech	techch	effch	Banks	N°
1.216	0.936	0.958	1.356	0.897	JAB	1
1.215	0.905	1.010	1.328	0.915	AJB	2
1.146	0.951	0.909	1.325	0.865	JIB	3
1.404	0.987	0.999	1.425	0.985	FHBTJ	4
1.282	0.978	1.030	1.272	1.008	UNB	5
1.211	0.864	1.063	1.319	0.918	NBA	6
1.373	0.990	1.000	1.387	0.990	FGB	7
0.580	0.994	0.484	1.207	0.481	CAB	8
1.736	1.086	1.017	1.571	1.105	FHBTE	9
0.975	0.910	0.752	1.425	0.684	BBK	10
1.255	0.883	1.106	1.284	0.977	AUB	11
1.173	0.894	1.000	1.312	0.894	CAB	12
0.806	1.177	0.562	1.221	0.661	GIB	13
1.470	0.950	1.043	1.483	0.991	NBB	14
1.839	1.000	1.000	1.839	1.000	SFG	15
1.812	0.986	1.451	1.267	1.430	SBB	16
2.252	1.001	1.027	2.189	1.029	ANB	17
1.452	1.006	0.988	1.461	0.994	SIB	18
1.401	0.791	1.000	1.771	0.791	NCM	19
1.362	1.163	1.000	1.171	1.163	AAIB	20
0.877	0.824	1.000	1.064	0.824	NBE	21
1.175	1.000	1.000	1.175	1.000	BM	22
0.914	0.960	0.751	1.268	0.721	BC	23
1.153	1.039	0.885	1.254	0.920	HSBC	24
0.832	0.670	1.000	1.243	0.670	AIB	25
1.107	0.972	0.812	1.403	0.789	QIB	26
1.354	0.982	1.076	1.281	1.057	QAB	27
1.085	0.825	1.000	1.314	0.825	QCB	28
1.302	1.043	1.022	1.222	1.065	QNB	29
1.059	0.966	0.783	1.357	0.780	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

قائمة الملاحق

الملحق 8: نتائج مؤشر مالمكويست و مركباته حسب البنوك وفق اقتصاديات الحجم المتغيرة ذات التوجه المخرجي.

tfpch	sech	pech	techch	effch	Banks	N°
1.216	0.936	0.927	1.356	0.897	JAB	1
1.215	0.905	1.052	1.328	0.915	AJB	2
1.146	0.951	0.859	1.325	0.865	JIB	3
1.404	0.987	0.994	1.425	0.985	FHBTJ	4
1.282	0.978	1.015	1.272	1.008	UNB	5
1.211	0.864	1.083	1.319	0.918	NBA	6
1.373	0.990	1.000	1.387	0.990	FGB	7
0.580	0.994	0.630	1.207	0.481	CAB	8
1.736	1.086	1.020	1.571	1.105	FHBTE	9
0.975	0.910	0.818	1.425	0.684	BBK	10
1.255	0.883	1.205	1.284	0.977	AUB	11
1.173	0.894	1.000	1.312	0.894	CAB	12
0.806	1.177	0.587	1.221	0.661	GIB	13
1.470	0.950	1.034	1.483	0.991	NBB	14
1.839	1.000	1.000	1.839	1.000	SFG	15
1.812	0.986	1.410	1.267	1.430	SBB	16
2.252	1.001	1.028	2.189	1.029	ANB	17
1.452	1.006	1.006	1.461	0.994	SIB	18
1.401	0.791	1.000	1.771	0.791	NCM	19
1.362	1.163	1.000	1.171	1.163	AAIB	20
0.877	0.824	1.000	1.064	0.824	NBE	21
1.175	1.000	1.000	1.175	1.000	BM	22
0.914	0.960	0.728	1.268	0.721	BC	23
1.153	1.039	0.898	1.254	0.920	HSBC	24
0.832	0.670	1.000	1.243	0.670	AIB	25
1.107	0.972	0.803	1.403	0.789	QIB	26
1.354	0.982	1.074	1.281	1.057	QAB	27
1.085	0.825	1.000	1.314	0.825	QCB	28
1.302	1.043	1.016	1.222	1.065	QNB	29
1.059	0.966	0.794	1.357	0.780	DB	30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

قائمة الملاحق

الملحق 9: مقترحات التحسين في متغيرات البنوك المندمجة وفق التوجه المدخلي. الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

Projec	Slack	Radial	Original	Variables		Banks
183.19	0.000	0.000	183.19	1	Output	JAB
74.029	28.079	0.000	45.950	2		
43.115	0.000	-30.065	73.180	1	Inputs	
52.277	0.000	-36.453	88.730	2		
904.440	0.000	0.000	904.440	1	Output	UNB
194.152	48.862	0.000	145.920	2		
285.241	0.000	-117.709	402.950	1	Inputs	
143.403	0.000	-59.177	202.580	2		
0.000	0.000	0.000	247.100	1	Output	BBK
0.000	0.000	0.000	103.770	2		
0.000	0.000	-29.791	90.610	1	Inputs	
0.000	0.000	-41.559	126.400	2		
2946.957	369.677	0.000	2577.280	1	Output	AUB
625.170	0.000	0.000	625.170	2		
868.124	0.000	-207.306	1075.430	1	Inputs	
562.158	0.000	-134.242	696.400	2		
1310.000	0.000	0.000	1310.000	1	Output	SFG
381.340	0.000	0.000	381.340	2		
143.920	0.000	0.000	143.920	1	Inputs	
526.970	0.000	0.000	526.970	2		
80.110	0.000	0.000	80.110	1	Output	AAIB
13.410	0.000	0.000	13.410	2		
49.190	0.000	0.000	49.190	1	Inputs	
14.340	0.000	0.000	14.340	2		

قائمة الملاحق

3879.92	0.000	0.000	3879.92	1	Output	NBE
349.380	0.000	0.000	349.380	2		
2830.880	0.000	0.000	2830.880	1	Inputs	
689.630	0.000	0.000	689.630	2		
1947.440	0.000	0.000	1947.440	1	Output	BM
628.680	0.000	0.000	628.680	2		
1450.280	0.000	0.000	1450.280	1	Inputs	
394.940	0.000	0.000	394.940	2		
257.810	0.000	0.000	257.810	1	Output	QIB
91.968	23.578	0.000	68.390	2		
56.002	0.000	-12.988	68.990	1	Inputs	
76.028	0.000	-17.632	93.660	2		
241.330	0.000	0.000	241.330	1	Output	QAB
67.654	31.894	0.000	35.460	2		
78.624	0.000	-9.316	87.940	1	Inputs	
49.165	0.000	-5.825	54.990	2		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

قائمة الملاحق

الملحق 10: مقترحات التحسين في متغيرات البنوك المندمجة وفق التوجه المخرجي. الوحدات النقدية بالمليون دولار أمريكي

Projec	Slack	Radial	Original	Variables		Banks
321.642	0.000	138.452	183.190	1	Output	JAB
104.926	24.248	34.728	45.950	2		
73.180	0.000	0.000	73.180	1	Inputs	
88.730	0.000	0.000	88.730	2		
1299.336	0.000	394.896	904.440	1	Output	UNB
275.593	66.866	63.436	145.290	2		
402.950	0.000	0.000	402.950	1	Inputs	
202.580	0.000	0.000	202.580	2		
346.780	7.135	92.545	247.100	1	Output	BBK
142.634	0.000	38.864	103.770	2		
90.610	0.000	0.000	90.610	1	Inputs	
126.400	0.000	0.000	126.400	2		
2784.920	0.000	207.640	2577.280	1	Output	AUB
675.537	0.000	50.367	625.170	2		
1075.430	0.000	0.000	1075.430	1	Inputs	
696.400	0.000	0.000	696.400	2		
1310.000	0.000	0.000	1310.000	1	Output	SFG
381.340	0.000	0.000	381.340	2		
143.920	0.000	0.000	143.920	1	Inputs	
526.970	0.000	0.000	526.970	2		
80.110	0.000	0.000	80.110	1	Output	AAIB
13.410	0.000	0.000	13.410	2		
49.190	0.000	0.000	49.190	1	Inputs	
14.340	0.000	0.000	14.340	2		

قائمة الملاحق

3879.92	0.000	0.000	3879.92	1	Output	NBE
349.380	0.000	0.000	349.380	2		
2830.880	0.000	0.000	2830.880	1	Inputs	
689.630	0.000	0.000	689.630	2		
1947.440	0.000	0.000	1947.440	1	Output	BM
628.680	0.000	0.000	628.680	2		
1450.280	0.000	0.000	1450.280	1	Inputs	
394.940	0.000	0.000	394.940	2		
321.164	0.000	63.354	257.810	1	Output	QIB
106.405	21.209	16.806	68.390	2		
68.990	0.000	0.000	68.990	1	Inputs	
93.660	0.000	0.000	93.660	2		
276.145	0.000	34.815	241.330	1	Output	QAB
75.714	35.139	5.116	35.460	2		
87.940	0.000	0.000	87.940	1	Inputs	
54.990	0.000	0.000	54.990	2		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

يهدف هذا البحث إلى محاولة التحقيق في أثر الاندماج على كفاءة البنوك العربية، وذلك باستخدام نهج غير معلمي يتمثل في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) وفق عوائد الحجم المتغيرة (VRS) للحصول على درجات الكفاءة، وقد ركزت الدراسة على 30 بنك تجاري منها 10 بنوك شاركت في عملية الاندماج خلال (2001-2003) كفترة مجمعة سابقة للاندماج و (2010-2012) كفترة مجمعة لاحقة لتتبع أثر الاندماج على كفاءة البنوك المشاركة في عملية الاندماج، ومقارنتها بكفاءة بقية البنوك التي لم تقم بعمليات الاندماج. بالاعتماد على نهج الوساطة تمثلت متغيرات الدراسة في كل من مصاريف الفوائد و المصاريف من غير الفوائد كمدخلات، و إيرادات الفوائد و الإيرادات من غير الفوائد كمخرجات، و قد بينت النتائج أن الاندماج ساهم في تحسين الكفاءة التقنية الصافية ل 30% من البنوك المندمجة و احتفاظ 40% بالمستويات القصوى للكفاءة التقنية الصافية بعد الاندماج، كما أشارت النتائج أن معظم البنوك المشاركة في عمليات الاندماج حققت تحسناً أعلى وبعضها الآخر تراجعاً أقل من متوسط التحسن و التراجع الذي حقته البنوك غير المندمجة، مما يدل على مساهمة الاندماج في تحسين كفاءتها بشكل أسرع في السوق المصرفي. من ناحية أخرى تشير نتائجنا إلى أن معظم البنوك العربية لا تنشط عند حجمها الأمثل بعد الاندماج، و من ثم ينبغي على صانعي القرار أن يكونوا أكثر حذراً في تعزيز الاندماجات كوسيلة للتمتع بمكاسب الكفاءة الحجمية.

الكلمات المفتاحية: الاندماج البنكي، كفاءة البنوك، التحليل غير المعلمي، أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، عوائد الحجم المتغيرة.

Abstract:

The purpose of this research is to investigate the impact of merger on the efficiency of Arab banks, using a non-parametric approach in the method of Data Envelopment Analysis DEA according to Variable Returns to scale (VRS) to measure efficiency. The study focused on 30 commercial banks, 10 of which participated in the merger process during 2001-2003 as a pre-merger period and (2010-2012) as a subsequent merger period to trace the impact of the merger on the efficiency of the participating banks, and compare them with the efficiency of the other banks which did not participate in the merger. Based on the intermediation approach, the variables of the study consisted of interest expenses and non-interest expenses as inputs; interest income and non-interest income as outputs. The results showed that the merger helped to improve the pure technical efficiency of 30% of the merged banks, and that 40% maintained the maximum technical efficiency levels after the merger. The results also showed that most of the banks involved in the merger recorded a greater improvement and others recorded a decline less than the average improvement and decline of non-merger banks. This indicates the contribution of the merger to improve their efficiency more quickly on the banking market. On the other hand, our results indicate that most of the Arab banks are not active at their optimal size after the merger; therefore, decision-makers should be more cautious in promoting mergers in order to make gains in scale efficiency.

Key words: Bank merger, Efficiency of banks, Non -Parametric approach, Data envelopment analysis (DEA), Variable returns to scale (VRS).

Résumé:

L'objectif de cette recherche est d'étudier l'impact de la fusion sur l'efficacité des banques arabes, en utilisant une approche non paramétrique dans la méthode d'analyse des enveloppes de données (DEA) en fonction du (VRS). L'étude a porté sur 30 banques commerciales, dont 10 ont participé au processus de fusion au cours de la période (2001-2003) avant la fusion et (2010-2012) à la suite d'une fusion visant à déterminer l'impact de la fusion sur l'efficacité des banques participantes et les comparer avec l'efficacité des autres banques qui n'ont pas participé à la fusion. Basant sur l'approche d'intermédiation, les variables de l'étude comprenaient les charges d'intérêts et les charges autres que d'intérêts en tant d'entrées; revenus d'intérêts et revenus autres que d'intérêts en tant que sorties. Les résultats ont montré que la fusion a permis d'améliorer l'efficacité technique pure de 30% des banques fusionnées et que 40% ont maintenu les niveaux maximum d'efficacité technique pure après la fusion. Les résultats ont également montré que la plupart des banques impliquées dans la fusion ont enregistré une amélioration plus importante et que d'autres ont enregistré une baisse inférieure à l'amélioration et à la baisse moyennes des banques non liées aux fusions. Cela indique la contribution de la fusion pour améliorer leur efficacité plus rapidement sur le marché bancaire. D'autre part, nos résultats indiquent que la plupart des banques arabes ne sont pas actives à leur taille optimale après la fusion; par conséquent, les décideurs devraient être plus prudents dans la promotion des fusions.

Mots clés: la fusion bancaire, l'efficacité Bancaire, non-parametric approach, analyse d'enveloppement des données (DEA), Rendement d'échelle variable.

